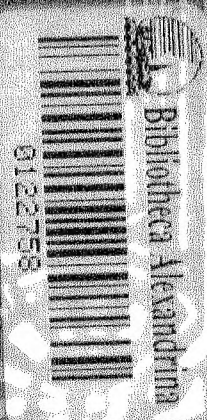


الرضاء النبوية  
شكج  
الديرة النبوية

المستدرك الامام العلامة الملك الموفق من الله الباري  
ابي القريب محمد بن حسن بن علي السيفي القزويني  
الباري

دار الحديث  
بيروت











# الروض الندي شرح الدرر البهي

لأسيد الامام الدلالة الملك المؤيد من الله الباري  
أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري

المجلد الثاني

دار الجيل  
بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب النكاح

قال الزمخشري في الكشف : النكاح الوطاء وتسمية العقد نكاحا ملائسته له من حيث انه طريق له . ونظيره تسمية الحجر انما لانها سبب في اقتراف الاثم انتهى ولا ينافي هذا كثرة ورود النكاح في القرآن بمعنى العقد . حتى قال في الكشف انه لم يرد لفظ النكاح في كتاب الله إلا في معنى العقد . لأن الكثرة ليست من خواص الحقيقة ولا مخرجة للمجاز عن كونه مجازا كما تقرر في موضعه . على أن دعوي السكينة التي ذكرها صاحب الكشف ممنوعة فان قوله تعالى ( حتى تنكح زوجا غيره ) لا يصح أن يراد به العقد كما دل عليه الدليل من السنة . وذهب اليه جهاير الأمة . وكذلك ما ورد في كتاب الله من ألفاظ النكاح للمواكات لا يكون الا للوطاء اذ لا عقد هناك . وبالجملة فعنى النكاح حقيقة الوطاء ومجازا العقد كما صرح به الزمخشري . وهو أقصد بمعرفة اللغة من غيره لا سببا للتمييز بين المعاني الحقيقية والمجازية فانه المرجوع اليه في ذلك دون غيره ممن صارت مؤلفاتهم الآن متداولة بين أهل هذه العصور كما لا يخفى على فطن **﴿يُشْرَعُ لِمَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ﴾** ما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود قال **« قال رسول الله ﷺ يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء <sup>(١)</sup> »** والمراد بالباءة النكاح والأحاديث الواردة

(١) الباءة الجماع يعنى من استطاع منكم الجماع اقدرته على مؤنه وهى مؤن النكاح فليتزوج والوجاء بكسر الواو الوجد وهو أن نرض أنثيا الفحل رضا شديدا يده . شهوة الجماع ويقبزل في قطعه منزلة الخصى قاله في اللسان

في الترغيب في النكاح كثيرة وقال تعالى ( قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون ) وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ( \* ) ويجب على من تخشى الوقوع في المعصية \* لأن اجتناب الحرام واجب وإذا لم يتم الاجتناب الا بالنكاح كان واجبا ؛ وعلى ذلك تحصل الأحاديث المقتضية لوجوب النكاح كحديث أنس في الصحيحين وغيرهما : « أن نفراً من أصحاب النبي ﷺ قال بعضهم لا أنزوج وقال بعضهم أصلى ولا أنام وقال بعضهم أصوم ولا أفطر فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال ما بال أقوام قالوا كذا وكذا لكني أصوم وأفطر وأصلى وأنام وأنزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني » وأخرج ابن ماجه والترمذي من حديث الحسن عن سمرة « أن النبي ﷺ نهى عن التبتل » قال الترمذي انه حسن غريب . قال وروى الأشعث بن عبيد الملك هذا الحديث عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة ويقال كلا الحديثين صحيح انتهى . وفي سماع الحسن عن سمرة مقال معروف . وأخرج النهي عن التبتل أحمد وابن حبان في صحيحه من حديث أنس . وأخرج ابن ماجه من حديث عائشة « أن النبي ﷺ قال النكاح من سنتي فمن لم يعمل بسنتي فليس مني » . \* والتبتل غير جائز \* لما تقدم . وقد ردّ ﷺ التبتل على عثمان بن مظعون . وكانت المأثورة والمترهبة من النصارى يتقربون الى الله بترك النكاح . وهذا باطل لأن طريقة الانبياء عليهم السلام التي ارتضاها الله تعالى للناس هي اصلاح الطبيعة ودفع اعوجاجها لا سلبها عن مقتضياتها \* الا لعجز عن القيام بما لا بد منه \* لما ثبت في الكتاب العزيز من النهي عن مضارة النساء والامر بمعاشرتهن بالمعروف . فمن لا يستطيع ذلك لم يجز له أن يدخل في أمر يوقعه في حرام . وعلى ذلك تحمل الادلة الواردة في العزبة والعزلة . أقول : الحاصل أن من كان محتاجا الى النكاح أو كان فعله له أولى من تركه من دون احتياج فلا ريب أن أقل الاحوال أن يكون في حقه مندوبا للأدلة الواردة فيه . ومن لم يكن محتاجا اليه ولا كان فعله أولى له كالخسوف والعين فقد يكون في حقه مكرها . اذا كان يخشى الاشتغال عن الطاعات من طلب العلم أو غيره مما يحتاج اليه أهله . أو كانت المرأة تنضرب بترك الجماع من دون أن تقدم

على المعصية وأما إذا كان في غنية بحيث لا يشتغل عن الطاعات وكانت المرأة لا تتضرر بترك الجماع ولا يحصل له بالنكاح نفع فيما يرجع الى البقاء فالظاهر أنه مباح وإن لم يأت من الأدلة ما يقتضى هذه التفاصيل فثم أدلة أخرى تقتضيها وقواعد كلية . ولو قيل انه لا يكون في تلك الصورة مباحا بل مكروها لما ورد في العزبة والعزلة آخر الزمان لم يكن بعيدا من الصواب ﴿ وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ وَدُودًا ﴾ لأن نوازل الزوجين به تتم المصلحة المنزلية وكثرة النسل بها تتم المصلحة المدنية والمالية وود المرأة لزوجها دال على صحة مزاجها وقوة طبيعتها مانع لها من أن يطمح بصورها الى غيره باعث على تجميلها بالامتنشاط وغير ذلك وفيه تحصين فرجه ونظره ﴿ وَكُلُودًا ﴾ لحديث أنس عند أحمد وابن حبان وصححه « أن النبي ﷺ قال تزوجوا الودود الولود فاني مكاثركم الانبياء يوم القيامة » وأخرج نحوه أحمد من حديث ابن عمر . وفي اسناده جرير بن عبد الله العامري وقد وثق وفيه ضعف . وأخرج نحوه أبو داود والنسائي وابن حبان من حديث معقل بن يسار ﴿ بَكَرًا ﴾ لما في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر « أن النبي ﷺ قال له تزوجت بكراً أم ثيباً قال ثيباً قال فهلا تزوجت بكراً تلاعبها وتلاعبك » ﴿ ذَاتَ جَمَالٍ ﴾ فان الطبيعة البشرية راعبة في الجمال . وكثير من الناس تغلب عليهم الطبيعة . والجمال وما يشبهه من الشباب مقصد من غلب عليه حجاب الطبيعة ﴿ وَحَسْبٍ ﴾ يعني مفاخر آباء المرأة فان الزوج في الاشراف شرف وجهه ﴿ وَدِينٍ ﴾ أي عفة عن المعاصي وبعدها عن الريب وتقربها الي بارئها بالطاعات . والدين مقصد من تهنّب بالفطرة فأحب أن تعاونه امرأته في دينه ورغب في صحبة أهل الخير ﴿ وَمَالٍ ﴾ بان يرغب في المال وبرجى مواساتها معه في مالها وأن يكون أولاده أغنياء لما يجودون من قبل أمهم . والمال والجاه مقصد من غلب عليه حجاب الزم . ووجهه مافي الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ : « تنكح المرأة لأربع . لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك » وفي صحيح مسلم وغيره « أن النبي ﷺ قال . ان المرأة تنكح على دينها ومالها وجمالها فملاك بذات الدين تربت يداك » قال في الحجة قال ﷺ . « خير النساء اللاتي ركنن الابل نساء قریش أحناء على ولد في صغره وأرعاء

على زوج في ذات يده « أقول يستحب أن تكون المرأة من كورة وقبيلة عادات نساؤها صالحة . فان الناس معادن كعادن الذهب والفضة . وعادات القوم ورسومهم غالبية على الانسان وبمنزلة الامر المجبول هو عليه . وبين أن نساء قريش خير النساء من جهة أنهم أحسن انسان على ولد في صفه وأرعاء على الزوج في ماله ورقيقه ونحو ذلك . وهذان من أعظم مقاصد النكاح وبهما انتظام تدبير المنزل . وإن أنت قشقت حال الناس اليوم في بلادنا وبلاد ما وراء النهر وغيرها لم تجد أرسخ قدما في الاخلاق الصالحة ولا أشد لزوما لها من نساء قريش انتهى . ﴿ وَتُعْطِىُ الْكَبِيرَةَ إِلَى نَفْسِهَا ﴾ لما في صحيح مسلم : « أن النبي ﷺ أرسل الى أم سلمة بخطبتها « ﴿وَالْمُعْتَبَرُ حُصُولُ الرِّضَا مِنْهَا﴾ لحديث ابن عباس عند مسلم وغيره : « الذيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها » وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة وعائشة نحوه . وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارقطني من حديث ابن عباس « أن جارية بكرأ أتت النبي ﷺ فذكرت أن أباه زوجها وهي كارهة فغيرها النبي ﷺ » قال الحافظ : ورجال اسناده ثقات . ورؤي نحوه من حديث جابر أخرجه النسائي . ومن حديث عائشة أخرجه أيضا النسائي . وأخرج ابن ماجه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : « جاءت فتاة الى رسول الله ﷺ فقالت ان أبى زوجنى ابن أخيه ليرفع بي خسيسته قال فجعل الامر اليها فقالت قد أجزت ما صنع أبى ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس الى الآباء من الامر شيء » ورجاله رجال الصحيح . وأخرجه أحمد والنسائي من حديث ابن بريدة عن عائشة . قال في الحجة البالغة أقول لا يجوز أيضا أن يحكم الأولياء فقط لأنهم لا يعرفون ما تعرف المرأة من نفسها . ولأن حار العقد وقاره راجعان اليها . والاستثمار طلب أن تكون هي الآمرة صريحا . والاستئذان طلب أن تأذن ولا تمنع وأدناه السكوت . وإنما المراد استئذان البكر البالغة دون الصغيرة . كيف ولا رأي لها . قد زوج أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه عائشة من رسول الله ﷺ وهي بنت ست سنين انتهى ﴿ لَنْ كَانَ كَفْؤًا ﴾ لحديث على عند الترمذى « أن النبي

ﷺ قال : ثلاث لا يؤخرن الصلاة اذا أتت والجنائز اذا حضرت والايم<sup>(١)</sup> اذا وجدت لها كفؤاً » واسكن ليس في هذا الحديث ما يدل على اعتبار الكفاءة في النسب . بل يحمل على أن المرأة اذا وجدت لها كفؤاً ترضى خلقه ودينه كما سيأتي وأخرج الحاكم من حديث ابن عمر « أن النبي ﷺ قال العرب أكفاء بعضهم لبعض قبيلة لقبيلة وحى لحنى ورجل لرجل الا حائك أو حجام » وفي اسناده رجل مجهول . وقال ابو حاتم انه كذب لا أصل له . وذكر الحفاظ أنه موضوع وقد أوضح الكلام عليه الماتن في كتابه في الموضوعات الذى سماه الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعية ولكن رواه البزار في مسنده من طريق أخرى عن معاذ بن جبل رفته « العرب بعضها أكفاء لبعض » وفيه سليمان بن أبي الجون . ويعنى عن ذلك ما فى الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة « خياركم فى الجاهلية خياركم فى الاسلام اذا فقهوا » ولكن ليس فيه دلالة على المطلوب لأن اثبات كون البعض خيراً من بعض لا يستلزم أن الأدنى غير كفؤ للأعلى . وهكذا حديث « ان الله تعالى اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى من كنانة قريشا واصطفى من قريش بنى هاشم » فان هذا الاصطفاء لا يدل على أن الأدنى غير كفؤ للأعلى . وأخرج الترمذى من حديث أبي حاتم المازنى قال « قال رسول الله ﷺ اذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه الا تفعلوه تكن فتنة فى الارض وفساد كبير قالوا يا رسول الله وان كان فيه قال اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ثلاث مرات » وقد حسنه الترمذى وقال هذا حديث حسن غريب \* ونقل المناوى عن البخارى أنه لم يعمده بحفظاً . وعده أبو داود فى المراسيل . وأعله ابن القطان بالارسال وضعف راويه وأبو حاتم النبى له صحبة ولا يعرف له عن النبي ﷺ غير هذا الحديث . وأخرج الدارقطنى عن عمر أنه قال « لا تمنع أزواج ذوات الاحساب الا من الاكفاء » أقول استدلل على اعتبار الكفاءة فى النسب بما أخرجه ابن ماجه باسناد رجاله رجال الصحيح من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه « ان فتاة جاءت الى رسول الله ﷺ فقالت ان أبى زوجنى بن اخيه ليرفع به خسيسته قال فجعل الامر اليها فقالت قد أجرت



## الروضة الندية

٧

ما صنع أبى ولكن أردت ان اعلم النساء انه ليس الى الآباء من امر النساء شئ » واخرجه احمد والنسائي من حديث ابن بريدة عن عائشة . ومحل الحجة منه قولها ليرفع بن خسيسته فان ذلك مشعر بأنه غير كفؤ لها ولا يخفى ان هذا انما هو من كلامها وانما جعل النبي ﷺ الأمر اليها ليكون رضاها معتبراً . فاذا لم ترض لم يصح النكاح سواء كان المعقود له كفؤاً أو غير كفؤ . وأيضاً هو زوجها بابن أخيه وابن عم المرأة كفؤ لها . واستدل على اعتبار الكفاءة في النسب بما أخرجه أحمد والنسائي وصححه وابن حبان والحاكم من حديث بريدة مرفوعاً : « ان أحساب أهل الدنيا الذين يذهبون اليه المال » وبما أخرجه أحمد والترمذي وصححه هو والحاكم من حديث سمرة مرفوعاً : « الحسب المال والكرم التقوي » ويحتمل أن يكون المراد أن هذا هو الذي يمتد به أهل الدنيا كما صرح به في حديث بريدة . وان هذا حكاية عن صنيهم واغترارهم بالمال وعدم اعتدادهم بالدين . فيكون في حكم التوبيخ لهم والتفريع . وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم زوج مولاه زيد بن حارثة بزيب بنت جحش القرشية . وزوج أسامة بن زيد بفاطمة بنت قيس القرشية . وزوج عبد الرحمن بن عوف بلالا بأخته . وأخرج أبو داود . « أن أبا هند حجهم النبي ﷺ فقال يا بنى بياضة أنكحوا أبا هند وأنكحوا اليه » وأخرجه أيضاً الحاكم وحسنه ابن حجر في التلخيص . وأخرج البخاري والنسائي وأبو داود عن عائشة : « أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة ابن عبد شمس وكان ممن شهد بدرًا مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تبنى سالماً وأنكحه ابنة أخيه الوليد بن عتبة بن ربيعة وهو مولى امرأة من الانصار قال رسول الله ﷺ : اذا خطب اليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه الا تفعلوه تكن فتنه في الارض وفساد عريض » أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة . قال في الحجة البالغة : أقول : ليس في هذا الحديث أن الكفاءة غير معتبرة كيف وهى مما جبل عليه طوائف الناس وكاد يكون القدر فيها أشد من القتل . والناس على مراتبهم والشرائع لانهم مثل ذلك . ولذلك قال عمر لا تمنع النساء الا من اكنهن ولكننه أراد أن لا يتبع أحد محقرات الامور نحو قلة المال وراثته الحال ودمامة الجمال . أو يكون ابن أم ولد ونحو ذلك من الأسباب . بعد أن يرضى دينه وخلقه . فان أعظم مقاصد

تدبير المنزل الاصطحاب في خلق حسن . وأن يكون ذلك الاصطحاب سببا لصلاح الدين . وقال في المسوي في باب الكفاءة : قال الله تعالى ( أفن كان مؤمنا كن كان فاسقا لا يستون ) وقال تعالى ( أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ورحمة ربك خير مما يجمعون ) قلت : هذه الآيات تدل على تفاوت مراتب الناس . وأن ذلك أمر ثابت فيهم ولم يرد الله تعالى فكان تقريراً . ثم اختلفوا في تحديد المعاني التي يتم بها التفاوت . فذهب أكثرهم الى أنها أربعة : الدين والحرية والنسب والصناعة . والمراد من الدين الاسلام والعدالة . واعتبر الشافعي السلامة من العيوب المنبهة للخيار أيضا ومعنى اعتبار الكفاءة عند أبي حنيفة أن المرأة اذا زوجت نفسها من غير الكفو فلا أولياء ان يفرقوا بينهما . وعند الشافعي أن أحد الأولياء المستون اذا زوجها برضاها من غير كفؤ لم يصح . وفي قول يصح . ولهم الفسخ اذا زوج الأب بكرا صغيرة أو بالغة بغير رضاها وفيه القولان أيضا انتهى أقول : قوله صلى الله عليه وسلم « من رضون دينه وخلقه » فيه دليل على اعتبار الكفاءة في الدين والخلق . وقد جزم بأن اعتبار الكفاءة مختص بالدين مالك ونقل عن عمر وابن مسعود ومن التابعين عن محمد بن سيرين وعمر بن عبد العزيز . ويدل عليه قوله تعالى ( ان أكرمكم عند الله ابن سيرين وعمر بن عبد العزيز . ويدل عليه قوله تعالى ( ان أكرمكم عند الله اتقاكم ) واعتبر الكفاءة في النسب الجمهور . وقال أبو حنيفة قريش أكرمهم بعضهم بعضا . والعرب كذلك . وليس أحد من العرب كفؤاً لقريش كما ليس أحد من غير العرب كفؤاً للعرب . وهو وجه للشافعية . قال في الفتح . والصحيح تقديم بني هاشم والمطلب على غيرهم . ومن عدا هؤلاء أكرمهم بعضهم لبعض . قال الشافعي ولم يثبت في اعتبار الكفاءة بالنسب حديث . وأما ما أخرجه البزار من حديث معاذ رفته « العرب بعضهم أكرمهم بعض والموالي بعضهم أكرمهم بعض » فأسناده ضعيف . قال في الفتح واعتبار الكفاءة في الدين متفق عليه فلا تحمل المسئلة لكفار انتهى . وأعلى الصنائع المعبرة في الكفاءة في النكاح على الاطلاق العلم بالحديث « العلماء ورثة الأنبياء » أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان من حديث أبي الدرداء وضعفه الدارقطني في الملل . قال المنذرى هو مضطرب الاسناد . وقد ذكره البخاري في صحيحه

بغير اسناد . والقرآن الكريم شاهد صدق على ما ذكرناه فن ذلك قوله تعالى ( هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ) وقوله تعالى ( يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ) وقوله تعالى ( شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم ) وغير ذلك من الآيات والاحاديث المتكاثرة منها حديث « خياركم في الجاهلية خياركم في الاسلام اذا فقهوا » وقد تقدم . وبالجملة اذا تقرر لك هذا عرفت أن المعتبر هو الكفاءة في الدين والخلق لا في النسب . لكن لما أخبر صلى الله عليه وسلم « بأن حسب أهل الدنيا المال » وأخبر صلى الله عليه وسلم كما ثبت في الصحيح عنه أن في أمته ثلاثاً من أمر الجاهلية الفخر بالاحساب والطعن في الانساب والاستسقاء بالنجوم والنياحة كان تزوج غير الكفو في النسب والمال من أصعب ما ينزل بمن لم يؤمن بالله واليوم الآخر . قال الماتن رحمه الله ومن هذا القليل استثناء الفاطمية من قوله ويقفتر برضا الأهل والأولى . وجعل بنات فاطمة رضى الله عنها أعلى قدراً وأعظم شرفاً من بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلبه فياعجباً كل العجب من هذه التعصبات الغريبة والتصلبات على أمر الجاهلية واذا لم يتركها من عرف أنها من أمور الجاهلية من أهل العلم فكيف يتركها من لم يعرف ذلك . والخير كل الخير في الانصاف والاعتقاد لما جاء به الشرع . ولهذا أخرج الحاكم في المستدرک وصححه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « أعلم الناس أبصرهم بالحق اذا اختلف الناس » فهذا نص في محل الخلاف انظر أمهات العترة الطاهرة الذين هم قدوة السادة وأسوة القادة في كل خير ودين من كن فأم أبي العترة الامام زين العابدين على بن الحسين شريانو بنت يزددجرد بن شهريار ابن شيرويه بن خسروبرويز بن هرمز بن نوشيروان ملك الفرس . وأم الامام موسى الكاظم أم ولد اسمها حميدة . وأم الامام على الرضا بن موسى الكاظم أم ولد أيضاً اسمها تكنم . وأم الامام على بن محمد بن على المذكور الملقب بالجواد والتقى أم ولد اسمها خيزران وقيل ربحانة . وأم الامام على بن محمد الملقب بالهادى والعسكرى أم ولد اسمها سمانة . وأم الامام حسن بن على الملقب بالزكى والخالص والعسكرى أم ولد اسمها سوسن . وأم الامام محمد بن حسن الملقب

بالحجة والقائم والمهدى أم ولد اسمها نرجس • وهكذا كان شأن التزوج في أصحاب رسول الله ﷺ لم يبرج أحد منهم على الكفاءة في النسب وإنما أخذ بذلك الجبهة من الأمة لاسيما أهل القرى والقصبات من نسل العترة والصحابة رضي الله عنهم أجمعين • وأكثرهم خائضون في الباطل عاقلون عن حلي العلم الموصل الى الحق • وكان أمر الله قدرا مقدورا • ﴿ وَ ﴾ تخطب ﴿ الصَّغِيرَةُ ﴾ إلى وَلِيِّهَا • لما في صحيح البخارى وغيره عن عروة « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خطب عائشة الى أبى بكر » ﴿ وَرِضَا الْبِكْرِ صَمَتَهَا ﴾ لما تقدم من الأحاديث الصحيحة ﴿ وَنَحْرُ الْخَطْبَةِ فِي الْعِدَّة ﴾ لحديث فاطمة بنت قيس « أن زوجها طلقها ثلاثا فلم يجعل لها رسول الله ﷺ سكنى ولا نفقة وقال لها رسول الله ﷺ اذا حلت فاذهبي فاذهبي فاذنته » الحديث وهو في صحيح مسلم وغيره • وأخرج البخارى عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى (فما عرضتم به) من خطبة النساء ( قال يقول انى أريد التزويج ولوددت أنه يسرلى امرأة سالحة • وأخرج الدارقطنى عن محمد بن على الباقر عليه السلام « أنه دخل رسول الله ﷺ على أم سلمة وهى متأمة من أبى سلمة فقال لقد علمت أنى رسول الله وخبرته من خلقه وموضعى من قومى وكانت تلك خطبته » والحديث منقطع قال فى الفتح وافترق العلماء على أن المراد بهذا الحكم من مات عنها زوجها واختلفوا فى المنة من الطلاق البائن وكذا من وقف نكاحها وأما الرجعية فقال الشافعى • لا يجوز لأحد أن يعرض لها بالخطبة فيها والحاصل أن التصريح بالخطبة حرام لجميع المعتدات والتمريض مباح فى الاولى وحرام فى الاخرة يختلف فيه فى البائن ﴿ وَ ﴾ الخطبة ﴿ على الخطبة ﴾ لحديث عقبه بن عامر « أن رسول الله ﷺ قال المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذّر » وهو فى صحيح مسلم وغيره • وأخرج البخارى وغيره من حديث أبى هريرة « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يشكح أو يترك » • وأخرج أيضا من حديث ابن عمر « لا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى يترك الخطاب قبله أو يأذن له » وقد ذهب الى تحريم ذلك الجمهور ﴿ وَيَجُوزُ ﴾ له ﴿ النظر الى المخطوبة ﴾ لحديث المغيرة عند أحمد والنسائى وابن ماجه والترمذى والدارمى

وابن حبان وصححه « أنه خطب امرأة فقال النبي ﷺ أنظر اليها فانه أخرى أن يؤدم <sup>(١)</sup> بينكما فأتى أبويها فأخبرهما بقول رسول الله ﷺ فكانت كرها ذلك فسمعت ذلك المرأة وهي في خدرها فقالت ان كان رسول الله ﷺ أمرك أن تنظر فانظر والا فاني أنشدك <sup>(٢)</sup> كأنها عظمت ذلك عليه فنظرت اليها فتزوجتها فذكر من موافقتها « ذكره أحمد وأهل السنن وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال « كنت عند النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنظرت اليها قال لا قال فاذهب فانظر اليها فان في عين الأنصار شيئاً » وفي الباب أحاديث ﴿ وَلَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلَى ﴾ لحديث أبي موسى عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذى وابن حبان والحاكم وصححه عن النبي ﷺ « قال لا نكاح إلا بولي » وحديث عائشة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذى وحسنه وابن حبان والحاكم وأبي عوانة أن النبي ﷺ قال « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » وفي الباب أحاديث . قال الحاكم وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي ﷺ عائشة وأم سلمة وزينب بنت جحش ثم سرد تمام ثلاثين صحابياً . أقول الأدلة الدالة على اعتبار الولي وأنه لا يكون العاقد سواء وان المقدم من المرأة لنفسها بدون إذن وليها باطل قد رويت من طريق جماعة من الصحابة فيها الصحيح والحسن ومادونهما فاعتباره متعتم وعقد غيره مع عدم عضله باطل بنص الحديث لا فاسد على تسليم أن الفساد واسطة بين الصحة والبطلان . ولا يعارض هذه الأحاديث حديث « الثيب أحق بنفسها من وليها والبتكر تستأذن » ونحوه كحديث « ليس للولي مع الثيب أمر واليتيمة تستأمر » لأن المراد أنها أحق بنفسها في تعيين من تريد نكاحه ان كانت ثيباً والبتكر يعنهما الحياء من التبعين فلا بد من استئذنها ، وليس المراد أن الثيب تزوج نفسها أو توكل من يزوجه مع وجود الولي فمقد النكاح أمر آخر وبهذا تعلم أن لا وجه لما ذهب

(١) أى تحصل الموافقة والملازمة بينكما. (٢) أى أقسم عليك بالله

اليه الظاهرية من اعتبار الولي في البكر دون النيب والولي عند الجمهور هو الاقرب من العصبية وروي عن أبي حنيفة ان ذوى الارحام من الاولياء أقول الذى ينبغي التعويل عليه عندي هو ان يقال ان الاولياء هم قرابة المرأة الادنى فالادنى الذين يلحقهم الغضاضة اذا تزوجت بغير كفء وكان المزوج لها غيرهم . وهذا المعنى لا يختص بالعصبات بل قد يوجد في ذوى السهام كالأخ لأُم وذوى الأرحام كابن البنت . وربما كانت الغضاضة مهمما اشد منها مع بنى الاعمام ونحوهم فلا وجه لتخصيص ولاية النكاح بالعصبات كما أنه لا وجه لتخصيصها بمن يرث ومن زعم ذلك فعليه الدليل أو النقل بأن معنى الولي في النكاح شرعا أولاهة هو هذا وأما ولاية السلطان فتأبته بحديث « اذا تشاجر الأولياء فالسلطان ولي من لاولى لها » فهذا الحديث وإن كان فيه مقال فهو لا يسقط به عن رتبة الاستدلال وهو يدل على حكيم الأول ان تشاجر الأولياء يوجب بطلان ولايتهم ويصيرهم كالمعدومين الثانى انهم اذا عدوا كانت الولاية للسلطان واذا تحرر لك ما ذكرناه في الاولياء فاعلم أن من غاب منهم عند حضور الكفء ورضا المكلف به ولو في محل قريب اذا كان خارجا عن بلد المرأة ومن يريد نكاحها فهو كالمعدوم والسلطان ولي من لاولى له اللهم الا أن ترضى المرأة ومن يريد الزواج بالانتظار لقدوم الغائب فذلك حق لها وإن طالت المدة وأما مع عدم الرضا فلا وجه لايجاب الانتظار ولا سيما مع حديث « ثلاث لا يؤخرن اذا حانت منها الأيتم اذا حضر كفؤها » كما أخرجه الترمذى والحاكم وجميع ما ذكر من تلك التقديرات بالشهر وما دونه ليس على شيء منها أنارة من علم ومع ذلك فالقول بأن غيبة الولي الموجبة لبطلان حقه هي الغيبة التي يجوز الحكم معها على الغائب هو قول مناسب اذا صح الدليل على أنه لايجوز الحكم على الغائب إلا اذا كان في مسافة القصر فان لم يصح دليل على ذلك فلواجب الرجوع الى ما ذكرناه فان قلت اذا كان ولي النكاح هو أعم من العصبات كما ذكرته فما وجهه قلت وجهه أنا وجدنا الولاية قد أطلقت في كتاب الله تعالى على ما هو أعم من القرابة ( والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ) ووجدناها قد أطلقت في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ما هو أخص من ذلك قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « السلطان ولي من لاولى له » ولا ريب



أنه لم يكن المراد في الحديث مافي الآية وإلا لزم أنه لا ولاية للسلطان الا عند عدم المؤمنين وهو باطل لأنه أحدهم بل له مزية عليهم لا توجد في أفرادهم واذا ثبت انه لم يكن المراد بالولى في الحديث الاولياء المذكورين في الآية فليس بعض من يصدق عليه اسم الايمان أولى من بعض إلا بالقرابة ولا ريب ان بعض القرابة أولى من بعض وهذه الأولوية ليست باعتبار استحقاق نصيب من المال أو استحقاق التصرف فيه حتى يكون كالإراث أو كولاية الصغير بل باعتبار أمر آخر وهو ما يجده القريب من الغضاضة التي هي العار اللاصق به وهذا لا يختص بالعصبات كما بينا بل يوجد في غيرهم ولا شك أن بعض القرابة أدخل في هذا الأمر من بعض فلا بقاء والابناء أولى من غيرهم ثم الأخوة لا يبين ثم الأخوة لأب أو لأم ثم أولاد البنين وأولاد البنات ثم أولاد الأخوة وأولاد الأخوات ثم الاعمام والاخوان ثم هكذا من بعد هؤلاء ومن زعم الاختصاص ببعض دون البعض فليأتنا بحجة وان لم يكن بيده إلا مجرد أقوال من تقدمه فلسنا ممن يعول على ذلك وبالله التوفيق قال في المحبة وفي اشتراط الولي في النكاح تنويه أسرهم واستعداد النساء بالنكاح وقاحة منهن منشؤها قلة الحياء واقتضاب على الاولياء وعدم اكتراث بهم وأيضا يجب أن يميز النكاح من السفاح بالتشهير وأحق التشهير أن يحضر أولياؤها ولا يجوز أن يحكم في النكاح النساء خاصة لتقصان عقلمن وسوء فكرهن فكثيراً ما لا يهتدبن المصلحة ولعدم حماية الحسب منهن غالباً فرما رغب في غير الكف وفي ذلك عار على قومها فوجب أن يجعل للاولياء شيء من هذا الباب لتسد المفسدة وأيضا فان السفة الفاشية في الناس من قبل ضرورة أنهم عوان<sup>(١)</sup> بأيديهم وهو قوله تعالى (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض) انتهى. قال الشافعي لا ينعقد نكاح امرأة الا بعبارة الولي القريب فان لم يكن فبعبارة الولي البعيد فان لم يكن فبعبارة السلطان فان زوجت نفسها أو غيرها بأذن الولي أو بغير اذنه بطل ولم يتوقف وتأويل قوله «لا تنكح المرأة الا بأذن وليها» لا يزوجه الا وكيل الولي ويفهم تزويجها بنفسه بالاولي وقال أبو حنيفة ينعقد نكاح المرأة الحرة العاقلة البالغة برضاها وان لم يعقد عليها ولي بكرراً كانت أو نبيا

(١) العوان من النساء هي التي قد كان لها زوج وقيل الثيب

وتأويل الحديث أنه يكره لها ذلك خشية أن تقصر في رعاية الكفاءة وغيرها أو تنسب إلى الوقاحة أو تأويله أن لا لولي حق الاعتراض في غير الكفء فعنى قوله « لا تنكح » أي لا تستقل بنكاحها إلا بأذنه لأن له حق الاعتراض في غير الكفء وقال محمد بن يعقوب موقوفا على أذنه كذا في المسوى ﴿ وَشَاهِدَيْنِ ﴾ لحديث عمران بن حصين عند الدار قطنى والبيهقى في العلل وأحمد في رواية ابنه عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل » وفي اسناده عبد الله بن محرز وهو متروك وأخرج الدار قطنى والبيهقى من حديث عائشة قالت « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل فان تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » واسناده ضعيف وأخرج الترمذى من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة » وصحيح الترمذى وقفه وهذه الأحاديث وماورد في معناها يقوي بعضها بعضها وقد ذهب إلى ذلك الجمهور قال في شرح السنة أ كثر أهل العلم على أن النكاح لا ينعقد الا ببينة ولا ينعقد حتى يكون الشهود حضوراً حالة العقد واختلفوا في صفة الشهود قال الشافعى لا ينعقد الا بمشهد رجلين عدلين وقال أبو حنيفة ينعقد برجل وامرأتين وبفاسقين كذا في المسوى وفي الموطأ في باب « لا يجل نكاح السر » مالك عن أبي الزبير المكي أن عمر بن الخطاب أتى بنكاح لم يشهد عليه الا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا أجيزه ولو كنت تقدمت فيه لرجمت ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ﴾ الولى ﴿ عَاضِلًا أَوْ غَيْرَ مُسْلِمٍ ﴾ لقوله تعالى (فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن) ولتزوجهن صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أم حبيبة بنت أبي سفيان من غير وليها لما كان كافراً حال العقد ﴿ وَيَجُوزُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ أَنْ يُوَكَّلَ بِعَقْدِ النِّكَاحِ وَلَوْ وَاحِدًا ﴾ لحديث عقبة بن عامر عن أبي داود « أن النبي ﷺ قال لرجل أترضى أن أزوجك فلانة قال نعم وقال للمرأة أترضين أن أزوجك فلانا قالت نعم فزوج أحدهما صاحبه » الحديث وقد ذهب إلى ذلك جماعة من أهل العلم الأوزاعى وربيعة والثوري ومالك وأبو حنيفة وأكثراً أصحابه والليث وأبو ثور وحكى في البحر عن الشافعى وزفر أنه لا يجوز. قال في الفتح وعن مالك لو قالت المرأة

لوليها زوجتي بمن رأيت فزوجها من نفسه أو بمن اختار لزمها ذلك ولولم تعلم عين الزوج وقال الشافعي يزوجه السلطان أو ولي آخر مثله أو أقعد منه ووافق زفر وأما استحباب النثار فأقول لم يصح في ذلك شيء كما أوضحه في النيل والسيل ولا بأس بنثر شيء من المأكولات فهو من جملة الاطعام المندوب إنما الشأن في الحكم بمشروعية انتهابه مع ورود الأحاديث الصحيحة بالنهي عن النهي والظاهر أن هذا نوع منها ولم يرد ما يدل على التخصيص لامن وجه صحيح ولا حسن بل ولا ضعيف ينجر وأما اجابة الوليمة فأحاديث الأمر بالاجابة صحيحة ولم يأت ما يقتضي صرفها عن الوجوب نعم الولائم المشوبة بالمنكرات مع عدم القدرة على التغيير لا يجوز حضورها كما يدل عليه حديث النهي عن الجلوس على المائدة التي تدار عليها الخمر وسائر المعاصي تقاس على ذلك \*

﴿فصل في نكاح المتعة (١)﴾ قال في الحجة رخص فيها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أياماً ثم نهى عنها أما الترخيص أولاً فلمكان حاجة تدعو اليه كما ذكره ابن عباس فيمن يقدم بلدة ليس بها أهله أشار ابن عباس أنها لم تكن يومئذ استجاراً على مجرد البضع بل كان ذلك مغموراً في ضمن حاجات من باب تدبير المنزل كيف والاستئجار على مجرد البضع انسلاخ عن الطبيعة الانسانية ووقاحة يمجها الباطن السليم . وأما النهي عنها فلارتفاع تلك الحاجة في غالب الأوقات وأيضاً وفي جريان الرسم به اختلاط الأنساب لأنها عند انقضاء تلك المدة تخرج من حيزه ويكون الأمر بيدها فلا يدري ماذا تصنع وضبط المدة في النكاح الصحيح الذي بناؤه على التأيد في غاية العسر فما ظنك بالمتعة وإهمال النكاح الصحيح المعتبر في الشرع فإن أكثر الراغبين في النكاح إنما غالب داعيتهم قضاء شهوة الفرج وأيضاً فإن من الأمر الذي يتميز به النكاح من السفاح التوطين على المعاونة الدائمة وإن كان الأصل فيه قطع المنازعة فيها على أعين الناس انتهى . في شرح السنة اتفق العلماء على تحريم المتعة وهو كالاجماع بين المسلمين ﴿منسوخ﴾ فإنه لا خلاف أنه قد كان ثابتاً في الشريعة كما صرح بذلك القرآن ( فما استمتعتم به منهن

(١) هو نكاح الى أجل مؤقت كيومين أو ثلاثة أو شهر أو غير ذلك

فأتوهن أجورهن ) ولما في الصحيحين من حديث ابن مسعود قال « كنا نفزو مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليس معنا نساء فقلنا ألا نخمصي فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا بعد أن نذكح المرأة بالثوب الى أجل » وفي الباب أحاديث وثبت النسخ من حديث جماعة فأخرج مسلم وغيره من حديث سبرة الجهمي « أنه غزا مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فتح مكة فأذن لم رسول الله ﷺ في متعة النساء قال فلم يخرج حتى حرمها رسول الله ﷺ » وفي لفظ من حديثه « وإن الله حرم ذلك الى يوم القيامة » وأخرج الترمذي عن ابن عباس « إنما كانت المتعة في أول الاسلام حتى نزلت هذه الآية ( إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ) وفي الصحيحين من حديث علي « أن النبي ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خيبر » والاحاديث في هذا الباب كثيرة والخلاف طويل وقد استوفاه الماتن في نيسل الأوطار . ورواية من روى تحريمها الى يوم القيامة هي الحجة في هذا الباب وهذا نهى مؤبد وقع في آخر موطن من المواطن التي سافر فيها رسول الله ﷺ وتعبه موته بعد أربعة أشهر فوجب المصير اليه ولا يعارضه ما روى عن بعض الصحابة أنهم ثبتوا على المتعة في حياته ﷺ وبعد موته الى آخر أيام عمر كما زعمه صاحب ضوء النهار فإن من علم النسخ المؤبد حجة على من لم يعلم واستمرار من استمر عليها إنما كان لعدم علمه بالناسخ وأما ما صار يهول به جماعة من المتأخرين من أن تحليل المتعة قطعي وحديث تحريمها على التأيد ظني والظني لا ينسخ القطعي حتى قال القبطي ان الجمهور لم يجدوا جوابا على هذا فيقال ان كان كون التحليل قطعياً لكونه منصوحاً عليه في الكتاب العزيز فذلك وان كان قطعي المتن فليس بقطعي الدلالة لأمرين : أحدهما أنه يمكن حمله على الاستمتاع بالنكاح الصحيح . الثاني أنه عموم وهو ظني الدلالة على أنه قد روي الترمذي عن ابن عباس أنه قال « إنما كانت المتعة حتى نزلت هذه الآية ( إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ) قال ابن عباس فكل فرج سواهما حرام » وهذا يدل على التحريم بالقرآن فيكون ما هو قطعي المتن ناسخاً لما هو قطعي المتن وان كان التحليل قطعياً لكونه قد وقع الاجماع من الجميع عليه في أول الامر فيقال وقد وقع الاجماع أيضاً على التحريم في الجملة عند الجميع وانما

الخلافاً في التأييد هل وقع أم لا وكون هذا التأييد ظنياً لا يستلزم ظنية التحريم الذي وقع النسخ به . فالخاصل أن الناسخ للتحليل المجمع عليه هو التحريم المجمع عليه المقيد بقيد ظني وهو التأييد فالناسخ والمنسوخ قطعيان هذا على التسليم أن ناسخ القطعي لا يكون إلا قطعياً كما قرره جمهور أهل الأصول وإن كنت لا أوافقهم على ذلك ﴿والتحليل حرام﴾ لحديث ابن مسعود عند أحمد والنسائي والترمذي وصححه قال «لئن رسول الله ﷺ أحل المحلل والمحلل له» وصححه أيضاً ابن القطان وابن دقيق العيد وله طريق أخرى أخرجها عبد الرزاق وطريق ثالثة أخرجها اسحق في مسنده . وأخرج أحمد وأبوداود وابن ماجه والترمذي وصححه ابن السكن من حديث علي مثله : وأخرج ابن ماجه والحاكم من حديث عقبة بن عامر قال «قال رسول الله ﷺ ألا أخبركم بالنيس المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له» وفي اسناده يحيى بن عثمان وهو ضعيف وقد أعل بالارسال وأخرج أحمد والبيهقي والبزار وابن أبي حاتم والترمذي في العلل من حديث أبي هريرة نحوه وحسنه البخاري وأخرج الحاكم والطبراني في الأوسط من حديث عمر «انهم كانوا يعدون التحليل سفاحاً في عهد رسول الله ﷺ» قال في تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين رواه ابن ماجه باسناد رجاله موثقون وصح عن عمر أنه قال لا أوتي بمحلل ومحلل له إلا رجعتهما رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفهما وابن المنذر في الأوسط وروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه سأل عن ذلك فقال كلاهما زان والكلام في ذلك عن الصحابة والتابعين طويل قد أطال شيخ الاسلام تقي الدين بن تيمية الكلام عليه وأفرد مصنفاه بيان الدليل على أبطال التحليل انتهى . أقول حديث لعن المحلل مروي من طريق جماعة من الصحابة بأسانيد بعضها صحيح وبعضها حسن واللعن لا يكون الا على امر غير جائز في الشريعة المطهرة بل على ذنب هو من اشد الذنوب فالتحليل غير جائز في الشرع ولو كان جائزاً لم يلعن فاعله والراضى به وإذا كان لعن الفاعل لا يدل على تحريم فعله لم تبق صيغة تدل على التحريم قط وإذا كان هذا الفعل حراماً غير جائز في الشريعة فليس هو النكاح الذي

ذكره الله في قوله ( حتى تنكح زوجا غيره ) كما انه لو قال لعن الله بائع الخمر لم يلزم من لفظ بائع انه قد جاز بيعه وصار من البيع الذي اذن فيه بقوله ( واحل الله البيع ) والامر ظاهر قال ابن القيم ونكاح التحلل لم يبيح في ملة من المال قط ولم يفعله احد من الصحابة ولا اتى به واحد منهم ثم سل من له ادنى اطلاع على احوال الناس كم من حرة مصونة اشب فيها التحلل مخالب اغالب ارادته فصارت له بعد الطلاق من الاخذان وكان بطلها منفردا بوطئها فاذا هو والتحلال يبركة التحليل شريكان فلعمر الله كم اخرج التحليل مخدرة من سترها الى البغاء بين مرامين المشراء والحرماء ولولا التحليل لكان منال الثريا دون منالها والتدرع بالا كفان دون التدرع بجمالها وعناق القنادون عناقها والاخذ بذراع الامد دون الاخذ بساقها واما في هذه الازمان التي شكت الفروج فيها الى رهبا من مفسدة التحليل وقبيح ما يرتكبه المحللون مما هو رمد بل عى في عين الدين وشجا في حلق المؤمنين من قبائح تشمت أعداء الدين به وبنم كثير ممن يريد الدخول فيه بسببه بحيث لا يحيط بتفاصيلها خطاب ولا يبحر بها كتاب يراها المؤمنون كلهم من أقبح القبائح ويمدون من أعظم الفضائح قد قلبت من الدين رسمه وغيرت منه اسمه وضمنح التيس المستعار فيها المطلقة بنجاسة التحليل وزعم أنه قد طيبها لتحليل في الله العجب أي طيب أعارها هذا التيس الملعون وأي مصلحة حصلت لها ولطلقها بهذا الفعل الدون الى غير ذلك انتهى . وقد أطال رحمه الله تعالى في تخريج أحاديث تحريم التحليل في أعلام الموقعين اطالة حسنة فليراجع ﴿ وَكَذَلِكَ الشَّغَارُ ﴾ لثبوت النهي عنه كما في حديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الشغار » وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال « نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الشغار والشغار أن يقول الرجل زوجي ابنتك وأزوجك ابنتي أو زوجي أختك وأزوجك أختي » وأخرج مسلم أيضاً من حديث ابن عمر « أن النبي ﷺ قال لا شغار في الاسلام » وفي الباب أحاديث . قال ابن عبد البر أجمع العلماء على أن نكاح الشغار لا يجوز ولكن اختلفوا في صحته والجمهور على البطلان . قال الشافعي هذا النكاح باطل كنكاح المتعة . وقال أبو حنيفة جائز ولكل واحدة منهما مهر مثلها انتهى .



أقول النهى عن الشغار ثابت بالأحاديث الصحيحة من طرق جماعة من الصحابة . وعلى كل حال فكون الشغار من مفسدات العقد غير مناسب لما تقرر في الأصول لأن النهى عن الشغار يقتضى قبحه أو تحريمه أو فسادَه على اختلاف الأقوال وإذا اقتضى ذلك وجب على كل واحد من الزوجين توفير المهر لزوجته بما استعمل من فرجها فهو بمنزلة فساد التسمية وفسادها لا يستلزم فساد عقد النكاح والمهر ليس بشرط للعقد فالحكم بأن الشغار يفسد العقد غير مناسب لما تقرر في الأصول ولا موافق لقواعد الفروع ولو فرض أن النهى عن النكاح الذى فيه شغار لم يكن ذلك مقنضياً لفساد العقد لأن النهى ليس لذات العقد ولا لوصفه بل لأمر خارج عنه . وقد تقرر في الأصول أن ذلك لا يوجب الفساد ﴿ وَيَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ الْوَفَاءُ بِشَرْطِ الْمَرْأَةِ ﴾ لحديث عقبة بن عامر قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحق الشروط أن يوفى به ما استحلّاهم به الفروج » وهو فى الصحيحين وغيرهما . قلت هو قول أكثر أهل العلم . وقالوا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم « أن أحق الشروط » الخ خاص فى شرط المهر إذا سعى لها مالا فى الذمة أو عيناً عليه أن يوفىها ما ضمن لها . وفى الحقوق الواجبة التى هى مقنضى العقد وأما ما سوى ذلك مثل أن يشترط فى العقد للمرأة أن لا يخرجها من دارها ولا ينقلها من بلدها أولاً ينكح عليها أو نحو ذلك فلا يلزمه الوفاء به وله اخراجها ونقلها وأن ينكح عليها إلا أن يكون فى ذلك عين فيلزمه اليمين كذا فى المسوي . أقول الوفاء بمطلق الشروط مشروع قال تعالى (أوفوا بالعقود) وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً » وهو حديث حسن ولكن هذا التخصيص المتصل أعني قوله « إلا شرطاً » الخ يدل على أن ما كان من الشروط بهذه الصفة لا يجب الوفاء به وكما يخصص عموم أول الحديث كذلك يخصص عموم الآية . ويؤيد هذا التخصيص الحديث المتفق عليه بلفظ « كل شرط ليس فى كتاب الله ولا سنة رسوله فهو باطل » ولا يعارض هذا حديث « أحق الشروط » الخ وهو متفق عليه . ووجه عدم المعارضة أن عموم هذا الحديث يخصص بما قبله من الحديثين الدالين على أن الشروط التى تجل الحرام أو تحرم الحلال مما ليس فى كتاب الله ولا سنة رسوله لا يجب الوفاء بها

سواء كانت في نكاح أو غيره لا كما قاله الجلال في ضوء النهار ﴿لَا أَنْ يُحِلَّ حَرَامًا أَوْ يُحَرِّمَ حَلَالًا﴾ فلا يحل الوفاء به كما ورد بذلك الدليل . وقد ثبت النهي عن اشتراط أمور كحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه أو يبيع على بيعة أخيه ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتمن ما في صحتها أو أفانها فأنما رزقها على الله » وأخرج أحمد من حديث عبد الله بن عمر « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يحل ان ينكح امرأة بطلاق أخرى » ﴿وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَنْكَحَ زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ لقوله تعالى ( الزانى لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين ) ولما أخرجه احمد بإسناد رجاله ثقات والطبراني في الكبير والواسط من حديث عبد الله بن عمرو « أن رجلا من المسلمين استأذن رسول الله ﷺ في امرأة يقال لها ام مهزول كانت تسافح وتشرط له ان تنفق عليه قرأ عليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك » وأخرج ابوداود والنسائي والترمذي وحسنه من حديث ابن عمر « أن مرثد بن ابى مرثد الفزوى كان يحمل الأسارى بمكة وكان بمكة بنى يقال لها عناق وكانت صديقه قال فجئت النبي ﷺ فقلت يا رسول الله أذكح عناقا قال فسكت عني فنزلت الآية ( والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك ) فدعاني فقرأها على وقال لا تنكحها » وأخرج احمد وابوداود بإسناد رجاله ثقات من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله ﷺ الزانى المجلود لا ينكح الا مثله » قال ابن القيم أخذ بهذه الفتاوى التي لا معارض لها الامام احمد ومن وافقه وهى من محاسن مذهبه فانه لم يجوز ان ينكح الرجل زوجاً تحبه ويمضد مذهبه بضعة وعشرون دليلاً قد ذكرناها في موضع آخر انتهى . وأخرج ابن ماجه والترمذي وصححه من حديث عمرو بن الأحوص « انه شهد حجة الوداع مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فحمد الله وأثنى عليه وذكر ووعظ ثم قال استوصوا فى النساء خيراً فأنما هن عندكم عوان ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك الا ان يأتين بفاحشة مبينة فان فعلن فاهجرهن فى المضاجع واضربوهن ضرباً غير مبرح فان أظعنكم فلا تبغوا عليهن

سبيلا » وأخرج ابوداود والنسائي من حديث ابن عباس قال « جاء رجل الى النبي ﷺ فقال ان امرأتى لا تمنع يد لامس قال غربها قال أخاف ان تتبعها نفسى قال فاستمتع بها » قال المنذرى ورجال اسناده محتج بهم فى الصحيحين . قال ابن القيم عورض بهذا الحديث المتشابه الاحاديث المحكمة الصريحة فى المنع من تزوج (١) البغايا واختلفت مسالك الحرميين لذلك فيه فقالت طائفة المراد باللامس ملتبس الصدقة لا ملتبس الفاحشة . وقالت طائفة بل هذا فى الدوام غير مؤثر وانما المانع ورود العقد على الزانية فهذا هو الحرام . وقالت طائفة بل هذا من التزام أخف المفسدين لدفع أعلاهما فانه لما امر بفراققتها خاف ان لا يصبر عنها فيواقعها حراماً فأمره حينئذ بمساكها اذ مواعقتها بعقد النكاح أقل فساداً من مواعقتها بالسفاح . وقالت طائفة بل الحديث ضعيف لا يثبت . وقالت طائفة ليس فى الحديث ما يدل على أنها زانية وانما فيه انها لا تمنع ممن يمسه أو يضع يده عليها أو نحو ذلك ففى تعطى الايمان لذلك ولا يلزم ان تطيه الفاحشة الكبرى ولكن هذا لا يؤمن معه اجابتها الداعى الى الفاحشة فأمره بفراقها تركا لما يريه الى ما لا يريه فلما اخبره بأن نفسه تتبعها وأنه لا صبر له عنها رأى مصالحة امساكها ارجح المسالك والله تعالى أعلم انتهى . فى المسوى أقول الظاهر عفى ان مبنى اختلافهم هذا اختلافهم فى مرجع « ذلك » فى قوله « حرم ذلك » فقال احمد مرجعه نكاح الزانية والمشركة . وقال غيره مرجعه الزنا والشرك والمراد على هذا ان العادة قاضية بأن الزانية لا يرغب فيها الا زان او مشرك والزنا والشرك حرام على المؤمنين فنكاحها لا يليق بحال المؤمنين ولا يقولون ان الحديث ناسخ بل يقولون انه مبين لتأويل الآية ومع ذلك فلا يخلو عن بعد . فى الكافى مذهب أحمد الزانية يحرم نكاحها كالمعتدة . وأما غير احمد فقولهم جواز نكاح الفاجرة وان كان الاختيار غير ذلك لحديث « لا ترد يد لامس » قال الواحدى عن أبى عبيد مذهب مجاهد ان التحريم لم يكن الا على جماعة خاصة من فقراء المهاجرين ارادوا نكاح البغايا لينفقن عليهم . ومذهب ساعد ان التحريم كان عاماً ثم نسخته الرخصة . وأورد ابو عبيد على هذا الحديث انه خلاف الكتاب

والسنة المشهورة لان الله تعالى انما اذن في نكاح المحصنات خاصة ثم ائزل في القاذف آية اللعان وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التفريق بينهما فلا يجتمعان أبداً فكيف يأمر بالاقامة على عاهرة لا تمتنع من ارادها والحديث مرسل فان ثبت فتاويله ان الرجل وصف امرأته بالخرق وضعف الرأي وتضييع ماله فهي لا تمتنع من طالب ولا تحفظه من سارق وهذا أشبه بالنبي ﷺ وأخرى بحديثه . أقول في الاستدلال بحديث لا ترد يد لامس نظر من وجهين : احدهما ان هذا ليس رعباً لها بالزنا البتة بل رمى بقلة الاحتياط في امر الملامسة فيحتمل حينئذ ان لا تتورع من اللبس الحرام وتتورع من حقيقة الزنا المفضى الى الحد والمقتضى للحبل الموجب للفضيحة الشديدة ولم من امرأة لا تتورع من النظر واللمس المحرمين وتتورع من موجب الحد ومسبب الحبل خوفاً من الفضيحة فلما لم يصرح بالزنا لم يوجب النبي ﷺ عليه الفراق (١) وثانيهما ان حالة الابتداء تفارق حالة البقاء في اكثر المسائل كالحرم لا يبتدىء بالنكاح في حالة احرامه ولا يضره البقاء فاذا جوز النبي ﷺ مساكنها في حالة بقاء النكاح من اين لكم انه يجوز ابتداء النكاح انتهى ~~والعكس~~ وأما قال بالعكس لأن هذا الحكم لا يختص بالرجل دون المرأة كما نفيد ذلك الآية الكريمة ( الزانى لا ينكح الا زانية او مشركة والزانية لا ينكحها الا زان او مشرك ) اقول هذا هو الظاهر من الآية الكريمة ودعوى ان سبب نزول الآية فيمن سأل النبي ﷺ انه يريد ان ينكح عنساقا وكانت مشركة مدفوعة بأن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لا سيما والآية الكريمة قد تضمنت نكاح الزانية على حدة ونكاح المشركة على حدة . وأما حديث « ان امرأتى لا ترد يد لامس » فالظاهر انه كناية عن كونها زانية لا كما قال المتبلى ان المراد انها ليست نفوراً من الريبة لا انها زانية ثم استبعد ان يقول له ﷺ « استمتع بها » وقد عرف انها زانية وان ذلك مناف لأخلاقه الشريفة (٢) وأقول هذا التأويل خلاف الظاهر والاستبعاد لا يجوز اثبات الأحكام الشرعية

(١) هذا هو الوجه الصحيح في فهم الحديث وما عداه غير قوى

(٢) بل ان ما قاله المتبلى هو الصحيح ولو كان رعباً لها بالزنا لاوجب عليه الحد أو اللعان

أو نفياً بمجردة قالاً ولي التعويل على شيء آخر هو أن الحديث قد اختلف في وصله وإرساله بل قال النسائي أنه ليس بثابت وهكذا لا وجه لحمل الحديث على مجرد التهمة فإن الرجل لم يقل أنه يتهم أنها لا ترد يد لأمس أو يشك أو يظن بل قال ذلك جزماً ﴿وَمَنْ صَرَحَ الْقَرْنُ أَنْ يَتَحَرَّمَ بِهِ﴾ وهو ظاهر لقوله تعالى ( حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف ) ثم قال ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ) قال في المسوى اتفقت الأمة على أنه يحرم على الرجل أصوله وفصوله وأول أصوله وأول فصل من كل أصل بعده. فالأصول هي الأمهات والجدات وإن علون . والفصول هي البنات وبنات الأولاد وإن سفلن . وفصول أول الأصول هي الأخوات وبنات الأخوة والأخوات وإن سفلن وأول فصل من كل أصل بعده هي العمت والخالات وإن علت درجتهم انتهى .

﴿ وَالرَّضَاعُ كَالنَّسَبِ ﴾ لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ قال يحرم من الرضاع ما يحرم من الرحم » وفي لفظ « من النسب » وفيهما أيضاً من حديث عائشة مرفوعاً « يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة » وأخرج أحمد والترمذي وصححه من حديث علي قال « قال رسول الله ﷺ إن الله حرم من الرضاع ما حرم من النسب » قال أهل العلم والمحرمات من الرضاع سبع الأم والأخت بنص القرآن والبنات والعم والخالات وبنات الأخ وبنات الأخت لأن هؤلاء يحرم من النسب فيحرم من الرضاع. وقد وقع الخلاف هل يحرم من الرضاع ما يحرم من الصهار وقد حقق الكلام في ذلك ابن القيم في المهدي . قال في المسوي :

اتفقت الأمة على أن كل من عقد النكاح على امرأة تحرم المنكوحة على آباء النكاح وإن علوا وعلى أبنائه وأبنائه أولاده من النسب والرضاع جميعاً وإن سفلوا تحريماً مؤبداً بمجرد العقد ويحرم على النكاح أمهات المنكوحة وجداتها من الرضاع والنسب جميعاً تحريماً مؤبداً بمجرد العقد فإن دخل بالمنكوحة حرمت عليه بناتها وبنات أولادها

من النسب والرضاع جميعاً وان فارقتها قبل أن يدخل بها جاز له نكاح بناتها واتفقوا على ان حرمة الرضاع كحرمة النسب في المناكح فاذا أَرْضَعَت المرأة رضيعاً يحرم على الرضيع وعلى أولاده من أقارب المرضعة كل من يحرم على ولدها من النسب ولا تحرم المرضعة على أبي الرضيع ولا على أخيه ولا تحرم عليك أم أختك اذا لم تكن أمك ولا زوجة أبيك ويتصور هذا في الرضاع ولا يتصور في النسب ليس لك أم أخت الأٌ وهي أم لك أو زوجة لابيكَ وكذلك لا تحرم عليك أم نافتك اذا لم تكن ابنتك أو زوجة ابنتك ولا جدة ولدك اذا لم تكن أمك أو أم زوجتك ولا أخت ولدك اذا لم تكن ابنتك أو ربيبتك وحرمة الرضاع تكون بالرجال كما تكون بالنساء وهو قول أكثر أهل العلم انتهى **(والجُمُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا أَوْ خَالَاتِهَا)** لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما قال « نهى النبي ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها » وفي لفظ لها « نهى أن يجتمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها » وفي الباب أحاديث وقد حكى الترمذي المنع من ذلك عن عامة أهل العلم وقال لا نسلم بينهم اختلافاً في ذلك . وقال ابن المنذر لست أعلم في منع ذلك اختلافاً اليوم . وقد حكى الاجماع أيضاً الشافعي والقرطبي وابن عبد البر . قلت اتفقت الامة على أنه يحرم عليه ان يجتمع بين الاختين وبين الامة وبنت أخيها وبنت الخالة وبنت اختها من النسب والرضاع جميعاً . وجملته ان كل امرأتين من اهل النسب لو قدَّرت احداها ذكرًا حرمت الاخرى عليه فالجمع بينهما حرام ولا بأس بالجمع بين المرأة وزوجة ابيها أو زوجة ابنها لانه لا اسب بينهما كذا في المسوى **(وَيَحْرَمُ مَا زَادَ عَلَى الْمَدْرَةِ الْمَبَاحَ لِلْحَرِّ وَالْعَبْدِ)** لحديث قيس بن الحرث قال « اسلمت وعندى ثمان نسوة فأبیت النبي ﷺ فذكرت ذلك له فقال اختر منهن اربعاً » أخرجه ابوداود وابن ماجه وفي استاده محمد بن عبد الرحمن بن ابی ایسی وقد ضمنه غير واحد من الأئمة . وقال ابن عبد البر ليس له الا حديث واحد (١) ولم يأت من

(١) ظاهر صنيع الشارح يوهم أن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليل ليس له الا حديث واحد وهو خطأ شنيع فان عمداً هذا من أكثر الرواة حديثاً واختلفوا فيه والغالب على حديثه الضعف . وأما كلمة ابن عبد البر فانها في الصحيحين وهو الحرث بن تيس أو قيس بن المسارث . وقال البغوي لا أعلم للعارث بن قيس حديثاً غير هذا .



وجه صحيح ويؤيده ما سيأتي فيمن أسلم وعنده أكثر من اربع . وأما الاستدلال بقوله تعالى ( مثنى وثلاث ورباع ) ففيه ما أوضحه الماتن في شرح المنتقى وفي حاشية الشفاء . وقد قيل انه لا خلاف في تحريم الزيادة على الارباع وفيه نظر كما أوضحه هنالك . أقول قال الماتن رحمه الله تعالى في كتابه السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار . أما الاستدلال على تحريم الخامسة وعدم جواز زيادة على الارباع بقوله عز وجل ( مثنى وثلاث ورباع ) فنير صحيح كما أوضحته في شرحي للمنتقى ولكن الاستدلال على ذلك بمحدث قيس بن الحرث وحديث غيلان الثقفي وحديث نوفل ابن معاوية هو الذي ينبغي الاعتماد عليه وان كان في كل أحد منها مقال لكن الاجماع على ما دلت عليه قد صارت به من المجمع على العمل عليه . وقد حكى الاجماع صاحب فتح الباري والمهدي في البحر والنقل عن الظاهرية لم يصح فانه قد أنكر ذلك منهم من هو أعرف بمذهبهم . وأيضاً قد ذكرت في تفسيري الذي سميته فتح القدير نصحيح بعض هذه الاحاديث وأطلت المقال في ذلك فليرجع اليه انتهى . وقال في نيل الأوطار شرح منتقى الاخبار حديث قيس بن الحرث وفي رواية الحرث بن قيس في اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد ضعفه غير واحد من الأئمة قال أبو القاسم البغوي ولا أعلم للحرث بن قيس حديثاً غير هذا . وقال أبو عمر النخعي (١) ليس له الاحديث واحد ولم يأت به من وجه صحيح وفي معنى هذا الحديث حديث غيلان الثقفي وهو عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال « أسلم غيلان الثقفي وتحتة عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه فأمره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يختار منهن أربعاً » رواه احمد وابن ماجه والترمذي وحكم أبو حاتم وأبو زرعة بأن المرسل أصح . وحكى الحاكم عن مسلم ان هذا الحديث مما وهم فيه معمر بالبصرة . قال فان رواه عنه ثقة خارج البصرة حكنا له بالصحة . وقد أخذ ابن حبان والحاكم والبيهقي بظاهر الحكم وأخرجوه من طرق عن معمر من حديث أهل الكوفة وأهل خراسان وأهل اليمامة عنه . قال الحفاظ ولا يفيد ذلك شيئاً . فان هؤلاء كلهم إنما

(١) هو ابن عبد البر وقد ظهر من هذا خطأ الشارح في تعبيره فيما مضى

سمعوا منه بالبصرة وعلى تقدير أنهم سمعوا بنذيرها فحديثه الذي حدث به في غير بلده مضطرب لانه كان يحدث في بلده من كتبه على الصحة وأما اذا رحل فحدث من حفظه بأشياء وهم فيها اتفق على ذلك أهل العلم كابن المديني والبخاري وابن أبي حاتم ويعقوب بن شعبة وغيرهم، وحكى الأثرم عن أحمد أن هذا الحديث ليس بصحيح والعمل عليه وأعله بتفرد معمر في وصله وتحديثه به في غير بلده . وقال ابن عبد البر طرده كلها معلولة . وقد أطلال الدارقطني في العلل تخريج طرده ورواه ابن عيينة ومالك عن الزهري مرسلًا ورواه عبد الرزاق عن معمر كذلك . وقد وافق معمرًا على وصله بحر بن كنيز (١) السقاء عن الزهري ولكنه ضعيف . وكذا وصله يحيى بن سلام عن مالك ويحيى ضعيف . وفي الباب عن نوفل بن معاوية عند الشافعي « أنه أسلم وتحتة خمس أسوة فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمسك أربعاً وفارق الأخرى » وفي اسناده رجل مجهول لأن الشافعي قال حدثنا بعض اصحابنا عن أبي الزناد عن عبد المجيد بن سهل عن حوف بن الحرث عن نوفل بن معاوية قال أسلمت فذكره . وفي الباب أيضاً عن عروة بن مسعود وصفوان بن أمية عند البيهقي . وقوله « اختر منهن أربعاً » استدلل به الجمهور على تحريم الزيادة على أربع . وذهبت الظاهرية الى انه يحل للرجل أن يتزوج تسعاً ولعل وجهه قوله تعالى ( مثني وثلاث ورباع ) وبمجموع ذلك لا باعتبار ما فيه من العدل تسع وحكي ذلك عن ابن الصباغ والعمراني وبعض الشيعة . وحكى أيضاً عن القاسم بن ابراهيم . وأنكر الامام يحيى الحكاية عنه . وحكاها صاحب البحر عن الظاهرية وقوم بجاهيل . وأجابوا عن حديث قيس بن الحرث المذكور بما فيه من المقال المتقدم . وأجابوا عن حديث غيلان الثقفى بما تقدم فيه من المقال . وكذلك أجابوا عن حديث نوفل بن معاوية بما قدمنا من كونه في اسناده مجهول . قالوا ومثل هذا الأصل العظيم لا يكتفى فيه بمثل ذلك ولا سيما وقد ثبت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد جمع بين تسع أو إحدى عشرة . وقد قال تعالى ( لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة )

(١) في الاصل (بحر كنيز) وهو خطأ وكنيز بنود وزاي مصنف ومنبسطه عبد الله بن تميم الكوفي ويحيى هذا ضعيف جداً مات سنة ١٦٠

وأما دعوي اختصاصه بالزيادة على الأربع فهو محل النزاع ولم يقم عليه دليل .  
وأما قوله تعالى ( مثنى وثلاث ورباع ) فالواو فيه للجمع لا للتخيير . وأيضاً لفظ  
مثنى معدول به عن اثنين اثنين وهو يدل على تناول ما كان متصفاً من الاعداد  
بصفة الانثنية وان كان في غاية الكثرة البالغة الى ما فوق الألف فانك تقول  
جاءني القوم مثنى أى اثنين اثنين وهكذا ثلاث ورباع وهذا معلوم في لغة العرب  
لا يشك فيه أحد فالآية المذكورة تدل بأصل الوضع على أنه يجوز للانسان أن  
يتزوج من النساء اثنتين اثنتين وثلاثاً ثلاثاً وأربعاً أربعاً وليس من شرط  
ذلك أن لا تأتي الطائفة الاخرى في العدد الا بعد مفارقتها للطائفة التي قبلها فانه  
لا شك انه يصح لغة وعرفاً أن يقول الرجل لألف رجل عنده جاءني هؤلاء اثنين  
اثنين أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة فحينئذ الآية تدل على اباحة الزواج بعدد من  
النساء كثير سواء كانت الواو للجمع أو للتخيير لان خطاب الجماعة بحكم من الاحكام  
بمنزلة الخطاب به لكل واحد منهم فكأن الله سبحانه قال لكل فرد من الناس :  
انكح ما طاب لك من النساء مثنى وثلاث ورباع ومع هذا فالبراءة الاصلية مستصحية  
وهي بمجردها كافية في الحل حتى يوجد ناقل صحيح ينقل عنها . وقد يجاب بأن  
مجموع الأحاديث المذكورة في الباب لا تقصر عن رتبة الحسن لغيره فتنتهض بمجموعها  
للاحتجاج وان كان كل واحد منها لا يخلو عن مقال . ويؤيد ذلك كون الاصل في  
الفروج الحرمة كما صرح به الخطابي فلا يجوز الاقدام على شيء منها الا بدليل .  
وأيضاً هذا الخلاف مسبوق بالاجماع على عدم جواز الزيادة على الاربع كما صرح  
بذلك في البحر وقال في الفتح اتفق العلماء على أن من خصائصه صلى الله تعالى عليه وسلم  
الزيادة على أربع نسوة يجمع بينهن . وقد ذكر الحافظ في الفتح والتلخيص الحسنة  
في تكثير نسائه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فليراجع ذلك انتهى . وقال في تفسيره  
فتح القدير وقد استدلل بالآية على تحريم ما زاد على الاربع وبينوا ذلك بأنه خطاب  
لجميع الامة وان كل ناكح له أن يختار ما أراد من هذا العدد كما يقال للجماعة  
اقتسموا هذا المال وهو ألف درهم أو هذا المال الذي في البصرة درهمين درهمين وثلاثة  
ثلاثة وأربعة أربعة وهذا مسلم اذا كان المقسوم قد ذكرت جملة أو عين مكانه أما

لو كان مطلقاً كما يقال اقتسموا الدراهم ويراد بها ما كسبوه فليس المعنى هكذا والآية من الباب الآخر لا من الباب الاول على أن من قال لقوم يقتسمون مالا معينا كثيراً اقتسموه مثني وثلاث ورباع قسموا بعضه بينهم درهمين درهمين وبعضه ثلاثة وثلاثة وبعضه اربعة اربعة كان هذا هو المعنى العربي ومعلوم انه اذا قال القائل جاءني القوم مثني وهم مائة ألف كان المعنى انهم جاءوه اثنين اثنين وهكذا جاءني القوم ثلاث ورباع والخطاب للجميع بمنزلة الخطاب لكل فرد فرد كما في قوله تعالى ( اقتلوا المشركين ) • ( أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ) ونحوها ومعنى قوله ( فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثني وثلاث ورباع ) لينكح كل فرد منكم ما طاب له من النساء اثنتين اثنتين وثلاثاً ثلاثاً وأربعاً أربعاً هذا ما تقتضى لغة العرب فالآية تدل على خلاف ما استدلوا به عليه • ويؤيد هذا قوله تعالى في آخر الآية ( فان ختم ألا تعدلوا فواحدة ) فانه وإن كان خطاباً للجميع فهو بمنزلة الخطاب لكل فرد فرد فالاولى أن يستدل على تحريم الزيادة على الاربع بالسنة لا بالقرآن • وأما استدلال من استدل بالآية علي جواز نكاح التسع باعتبار الواو الجامعة وكأنه قال انكحوا بمجموع هذا العدد المذكور فهذا جهل بالمعنى العربي ولوقال انكحوا اثنتين وثلاثاً وأربعاً كان هذا القول له وجه وأما مع الجحى بصيغة العدل فلا وأما جاء سبحانه بالواو الجامعة دون أولان التخيير يشعر بأنه لا يجوز إلا أحد الاعداد المذكورة دون غيره وذلك ليس بمراد من النظم القرآني • وأخرج الشافعي وابن أبي شيبة وأحمد والترمذي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي عن ابن عمر « أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وتحتة عشر نسوة فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اختر منهن » وفي لفظ « أمسك منهن أربعاً وفارق سائرهن » وروي هذا الحديث بالفاظ من طرق • وعن نوفل ابن معاوية الديلي قال « أسلمت وعندي خمس نسوة فقال رسول الله ﷺ أمسك أربعاً وفارق الأخرى » أخرجه الشافعي في مسنده • وأخرج ابن ماجه والنحاس في ناسخه عن قيس بن الحرث الاسدي قال « أسامت وكان تحتي ثمان نسوة فأتيت النبي ﷺ فأخبرته فقال اختر منهن أربعاً وخل سائرهن فعملت » وهذه شواهد للحديث الاول كما قال البيهقي • وعن الحكم قال أجمع اصحاب رسول الله ﷺ

على ان المملوك لا يجمع من النساء فوق اثنتين انتهى كلامه . وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال ينكح العبد امرأتين ويطلق تطليقتين وتعتد الامة حيضتين رواه الدارقطني . قال الماتن رحمه الله في نيل الاوطار قد تمسك بهذا من قال انه لا يجوز للعبد أن يتزوج فوق اثنتين وهو مروى عن علي بن زيد بن علي والناصر والحنفية والشافعية . ولا يخفى ان قول الصحابي لا يكون حجة على من لم يقل بحجته نعم لو صرح اجماع الصحابة على ذلك لكان دليلاً عند القائلين بحجية الاجماع ولكنه قد روى عن أبي الفرداء ومجاهد وربيعه وأبي ثور والقاسم بن محمد وسالم أنه يجوز له أن ينكح أربعاً كالحرجي حكى ذلك عنهم صاحب البحر . فالأولى الجزم بدخوله تحت قوله تعالى ( فانكحوا ما طاب لكم من النساء ) والحكم له وعليه بما للأحرار وعليهم إلا أن يقوم دليل يقتضى المخالفة كما في المواضع المروقة بالتخالف بين حكميه انتهى . ويوضح ذلك ما حرره الماتن رحمه الله تعالى في وبل الغمام حاشية شفاء الأوام وعبارته هكذا : الذي نقله الينا أئمة اللغة والاعراب وصار كالجمع عليه عندهم أن العدل في الاعداد يفيد أن المعدود لما كان متكرراً يحتاج استيفاءه الى أعداد كثيرة كانت صيغة العدل المفردة في قوة تلك الاعداد فان كان مجيء القوم مثلاً اثنتين اثنتين أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة وكانوا ألوفا مؤلفة فقلت جاءني القوم مثني أفادت هذه الصيغة انهم جاءوا اثنتين اثنتين حتي تكاملوا فان قلت مثني وثلاث ورباع أفادت ذلك أن القوم جاءوك تارة اثنتين اثنتين وتارة ثلاثة ثلاثة وتارة أربعة أربعة فهذه الصيغ يثبت مقدار عدد دفعات المجيء لا مقدار عدد جميع القوم فانه لا يستفاد منها أصلاً بل غاية ما يستفاد منها أن عددهم متكرر متكرراً تشق الاحاطة به ومثل هذا اذا قلت نكحت النساء مثني فان معناه نكحتهن اثنتين اثنتين وليس فيه دليل على أن كل دفعة من هذه الدفعات لم يدخل في نكاحه الا بعد خروج الاولى كما أنه لا دليل في قولك جاءني القوم مثني أنه لم يصل الاثنان الاخران اليك الا وقد فارقك الاثنان الأولان اذا تقرر هذا فقوله تعالى ( مثني وثلاث ورباع ) يستفاد منه جواز نكاح النساء اثنتين اثنتين وثلاثاً ثلاثاً وأربعاً أربعاً والمراد جواز تزوج كل دفعة من هذه الدفعات في وقت من الأوقات وليس في هذا تعرض لتقدير عددهن بل

يستفاد من الصيغ الكثيرة من غير تعيين كما قدمنا في مجيء القوم وليس فيه أيضاً دليل على أن الدفعة الثانية كانت بعد مفارقة الدفعة الأولى ومن زعم أنه نقل الينا أئمة اللغة والاعراب ما يخالف هذا فهذا مقام الاستفادة منه فليتنفصل بها علينا وابن عباس ان صح عنه في الآية انه قصر الرجال على أربع فهو فرد من أفراد الأمة . وأما التعلية بدعوى الاجماع من المصنف وأمثاله فما أهونها وأيسر خطبها عند من لم تفزع هذه الجلبة وكيف يصح اجماع خالفته الظاهرية وابن الصباغ والعمراني والقاسم بن ابراهيم نجم آل الرسول وجماعة من الشيعة وثلة من محقق المتأخرين وخالفه أيضاً القرآن الكريم كما بيناه وخالفه أيضاً فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما صح ذلك تواتراً من جمعه بين تسع أو أكثر في بعض الاوقات (وما آتاكم الرسول فخذوه) ( لقد كان اكرم في رسول الله أسوة حسنة ) ( قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ) ودعوى الخصوصية مفتقرة الى دلائل والبراه الأصلية مستحجة لا ينقل عنها إلا ناقل صحيح تنقطع عنده المعاذير وأما حديث أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لغيلان لما أسلم وتحتة عشر لسوة بأن يختار منهن أربعة ويقارق سائرهن كما أخرجه الترمذي وابن ماجه وابن حبان فهو وان كان له طرق فقد قال ابن عسجد البر كلها معلولة وأعله غيره من الحفاظ بعلل أخرى ومثل هذا لا ينتهض للنقل عن الدلائل القرآني والفعل المصطفوي الذي مات ﷺ عليه والبراه الأصلية ومن صحح لنا هذا الحديث على وجه تقوم به الحجة أوجاهنا بدليل في معناه فجزاه الله خيراً فليس بين أحد وبين الحق عداوة وعلى العالم أن يوفي الاجتهاد حقه لاسيما في مقامات التحرير والتقريب كما فعله في كثير من الابحاث واذا حاك في صدره شيء فليكن تورعه في العمل لافي تقرير الصواب فإياك أن نحامي النصريح بالحق الذي تبلغ اليه ملكتك لقليل وقال ولا سيما في مثل مواطن تجبن عنها كثير من الرجال فانك لا تسأل يوم القيامة عن الذي ترضيه منك العباد بل عن الذي يرضيه المعبود واذا جاء نهر الله بطل نهر معقل \* ومن ورد البحر استقل السواقيا \* انتهى وان دفع بهذا ما في المسوي من قوله قلت اتقت الأمة على أن الحر يجوز له أن ينكح أربع حرائر ولا يجوز له أن ينكح أكثر من أربع قال الشافعي انتهى الله تعالى بالحرائر الى أربع تحريراً لان يجمع أحد

غير النبي ﷺ بين أكثر من أربع وأما العبد فأكثر الأمة على أنه لا ينكح أكثر من امرأتين وفي الآية ما يدل على أنها في الأحرار وهو قوله (أوما ملكت أيمانكم) وملك اليمين لا يكون إلا للأحرار انتهى وأما العدد الذي يحل للعبد فقد حكى البيهقي وابن أبي شيبه أنه أجمع الصحابة على أنه لا ينكح العبد أكثر من اثنتين وكذلك حكى إجماع الصحابة الشافعي وروى الدارقطني عن عمر أنه قال ينكح العبد امرأتين ويطلق تطليقتين وسيأتي ماورد في طلاق الأمة والعدة في باب العدة فن قال بأن إجماع الصحابة حجة كفاها إجماعهم ومن لم يقل بجمعية إجماعهم أجاز للعبد مايجوز للحر من العدد وقد أوضح الماتن حكم الإجماع في أول حاشية الشفاء ﴿وإذا تزوج العبد بغير إذن سيده فنكاحه باطل﴾ لحديث جابر عند أحمد وأبي داود والترمذي وخسنه وابن حبان والحاكم وصححه قال «قال رسول الله ﷺ من تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر وأخرجه أيضا ابن ماجه من حديث ابن عمر قال الترمذي لا يصح أنما هو عن جابر وأخرجه أبو داود من حديث ابن عمر أيضا وفي إسناده مندل بن علي وهو ضعيف وقد ذهب الى عدم صحة عقد العبد بغير إذن مولاه الجمهور وقال مالك أن العقد نافذ ولسيده فسخه ورد بأن العاهر الزاني والزنا باطل وفي رواية من حديث جابر بلفظ «باطل» ﴿وإذا عتقت الأمة ملكت أمر نفسها وخبرت في زوجها﴾ لحديث عائشة في صحيح مسلم وغيره «أن بريرة خیرها للنبي ﷺ وكان زوجها عبدا» وكذا في صحيح البخاري من حديث ابن عباس وفي حديث آخر لعائشة عند أحمد وأهل السنن «أن زوج بريرة كان حرا» وقد اختلفت الروايات في ذلك وقد اختلف أهل العلم في ثبوت الخيار إذا كان الزوج حرا فذهب الجمهور الى أنه لا يثبت وجعلوا العلة في الفسخ عدم الكفاءة وقد وقع في بعض الروايات «أن النبي ﷺ قال لبريرة ملكت نفسك فاخترى» فان هذا يفيد أنه لا فرق بين الحر والعبد والحاصل أن الاختلاف في كون زوجها حرا أو عبدا لا يقدح في ذلك لأن ملكها لأمر نفسها يقتضي عدم الفرق ولكن دعوى أن تمكينها لزوجها بعد علمها بالعتق وثبوت الخيار مبطل لخيارها لادليل عليها وتركه ﷺ لاستفصال بريرة أوزوجها عن ذلك يفيد أنه غير مبطل ولو كان مبطلا لم يتركه ﷺ ويحوز فسخ انكاح

بالعيب \* لحديث كعب بن زيد أو زيد بن كعب « أن رسول الله ﷺ تزوج امرأة من بني غفار فلما دخل عليها ووضع ثوبه وقعد على الفراش أبصر بكشحاها بياضا فأنحاز عن الفراش ثم قال خذني عليك ثيابك ولم يأخذ مما آتاها شيئا » أخرجه أحمد وسعيد بن منصور وابن عدى والبيهقي وأخرجه من حديث كعب بن عجرة الحاكم في المستدرک وأخرجه أبو نعیم في الطب والبيهقي من حديث ابن عمر وفي الحديث اضطراب (١) وروى مالك في الموطأ والدارقطني وسعيد بن منصور والشافعي وابن أبي شيبة عن عمر « أنه قال أيما امرأة غر به رجل بها جنون أو جذام أو برص فلما مهرها بما أصاب منها وصداق الرجل على من غره ورجال أسناده ثقات وفي الباب عن علي عند سعيد بن منصور وقد ذهب جمهور أهل العلم إلى أن النكاح يفسخ بالعيوب وإن اختلافوا في تفاصيل ذلك وروى عن علي وعمر وابن عباس أنها لا ترد النساء إلا بالعيوب الثلاثة المذكورة والرابع الداء في الفرج وذهب بعض أهل العلم إلى أن المرأة ترد بكل عيب ترد به الجارية في البيع ورجحه ابن القيم واحتج له في الهدى بالقياس على البيع وذهب البعض إلى أن المرأة ترد الزوج بتلك الثلاثة وبالجب والعنة (٢) والخلاف في هذا البحث طويل أقول أعلم أن الذي ثبت بالضرورة الدينية أن عقد النكاح لازم ثبت به أحكام الزوجية من حواز الوطء ووجوب النفقة ونحوها وثبوت الميراث وسائر الأحكام وثبت بالضرورة الدينية أن يكون الخروج منه بالطلاق والموت فنزعم أنه يجوز الخروج من النكاح بسبب من الأسباب فعليه الدليل الصحيح المقتضى للانتقال عن ثبوته بالضرورة الدينية وما ذكره من العيوب لم يأت في الفسخ بها حجة نيرة ولم يثبت شيء منها وأما قوله ﷺ « الحق بأهلك (٣) » فالصيغة صيغة طلاق وهي فرض الاحتمال فالواجب الحمل على المتيقن دون ما سواه وكذلك الفسخ بالعنة لم يرد به دليل صحيح والأصل البقاء على النكاح حتى يأتي ما يوجب الانتقال عنه ومن أعجب

(١) وفي أسناده جيل بن زيد وهو ضعيف • ولا دلالة فيه على النسخ لاحتمال أن يكون طلقها وكفى عن الطلاق بقوله (خذني عليك ثيابك)

(٢) الجب قطع الذكر • والعنة ارتحاضه دائما فلا يصل إلى النساء

(٣) هذا اللفظ رواية في حديث كعب بن زيد في قصة العفارية



ما يتعجب منه تخصيص بعض العيوب بذلك دون بعض لا مجرد دليل (١) فسيبحان الله وبحمده ﴿ وَيُقَرَّرُ مِنْ أَنْ نِكَاحَ الْكُفَّارِ إِذَا أَسْلَمُوا مَا يُؤَافِقُ الشَّرْعَ ﴾ لحديث الضحاك بن فيروز عن أبيه عند أحمد وأهل السنن والشافعي والدارقطني والبيهقي وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان قال « أسلمت وعندى امرأتان أختان فأمرني النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن أطلق أحدهما » وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي والشافعي وابن حبان والحاكم وصححه عن ابن عمر قال « أسلم غيلان النخعي ونحوه عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه فأمره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يختار منهن أربعا » وقد أعل الحديث بأن الثابت منه إنما هو قول عمر كما قال البخاري قال ابن القيم السنة الصحيحة الصريحة المحركة فيمن أسلم وتيمته أختان أنه يخير في أمساك من شاء منهما وترك الأخرى وردت بأنه خلاف الأصول وقالوا قياس الأصول يقتضي أنه إن نكح واحدة بعد واحدة فنكاح الثانية هو المردود ونكاح الأولى هو الصحيح من غير تخيير وإن نكحهما معا فنكاحهما باطل ولا يخير وكذلك حديث من أسلم علي عشر نسوة وربما أولوا التخيير بتخييره في ابتداء العقد علي من شاء من المنكوحات ولفظ الحديث يأبى هذا التأويل أشد الإباء فانه قال « أمساك أربعا وفارق سائرهن » رواه معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه « أن غيلان أسلم » فدكره وحديث فيروز المتقدم فهذان الحديثان هما الأصول التي يرد ما خالفهما من القياس أما أن تقعد قاعدة وتقول هذا هو الاصل ثم ترد السنة لأجل مخالفة تلك القاعدة فلعمر الله لهم ألف قاعدة لم يؤصلها الله تعالى ورسوله أفرض علينا من رد حديث واحد وهذه القاعدة معلومة البطلان من الدين فإن أنكحة الكفار لم ينعرض لها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كيف وقعت وهل صادفت الشروط المعتبرة في الاسلام فتصح أم لم تصادفها فتبطل وإنما اعتبر حالها وقت اسلام الزوج فإن كان ممن يجوز له المقام مع امرأته أقرهما ولو كان في الجاهلية وقد وقع على غير شرطه

(١) كلاب الدليل قائم وهو النهي عن المضارة وعن اللش وهذه العيوب مما لا يجرى برؤها

وزوالها فلم يعلم بها أحد الزوجين فهو بالخيار عند العلم بها

من الولي والشهود وغير ذلك وان لم يكن الآن ممن يجوز له الاستمرار لم يقر عليه كما لو أسلم وتحتته ذات رحم محرم أو أختان أو أكثر من أربع فهذا هو الأصل الذي أصلته سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وماخالفه فلا يلتفت اليه والله الموفق انتهى ملخصاً **﴿ وإذا أسلم أحد الزوجين انفسخ النكاح وتجب العدة ﴾** لحديث ابن عباس عند البخاري قال « كان اذا هاجرت المرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر فاذا طهرت حل لها النكاح وان جاء زوجها قبل أن تنكح ردت اليه » وأخرج مالك في الموطأ عن الزهري أنه قال « ولم يبلغنا أن امرأة هاجرت الى الله ورسوله وزوجها كافر مقيم بدار الحرب إلا فرقت هجرتها بينها وبين زوجها الا أن يقدم زوجها مهاجراً قبل أن تنقضي عدتها وانه لم يبلغنا أن امرأة فرق بينها وبين زوجها اذا قدم هو في عدتها » وفي صحيح البخاري عن ابن عباس قال « كان المشركون على منزلتين من النبي ﷺ والمؤمنين أهل حرب يقاتلهم ويقاثلونه وأهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاثلونه فكان اذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر فاذا طهرت حل لها النكاح فان هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت اليه **﴿ فان أسلم لم تنزح المرأة كآنا هلي نكاحها الأول ولو طالت المدة اذا اختاراً ذلك ﴾** لحديث ابن عباس عند أحمد وأبي داود وصححه الحاكم « ان النبي ﷺ رد ابنته زينب على أبي العاص زوجها بنكاحها الأول بعد سنتين ولم يحدث شيئاً » وفي لفظ « ولم يحدث صداقاً » وفي لفظ للترمذي « ولم يحدث نكاحاً » وقال هذا حديث حسن ليس بأسناده بأس وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمرو « أن النبي ﷺ ردها على أبي العاص بمهر جديد ونكاح جديد » وفي أسناده الجراح بن أرطاة وهو ضعيف وروى بإسناده ضعيف عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله قال الترمذي في أسناده مقال وقال الامام أحمد هذا حديث ضعيف والصحيح أنه أقرهما على النكاح الأول وقال الدار قطني هذا حديث لا يثبت والصواب حديث ابن عباس « ان النبي ﷺ ردها بالنكاح الأول » وقال الترمذي في كتاب العلل له سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال حديث ابن عباس في هذا الباب أصح من حديث عمرو بن

شعيب قال ابن القيم فكيف يجعل هذا الحديث الضعيف أصلاً ترد به السنة الصحيحة المعلومة وتجعل خلاف الأصول انتهى وقد ذهب الى ما دل عليه حديث ابن عباس جماعة من الصحابة ومن بعدهم لا كما نقله ابن عبد البر من الاجماع على أنه لا يبقى العقد بعد انقضاء العدة ولا مانع من جعل حديث ابن عباس وما ورد في معناه مخصصاً لما ورد من أن العدة اذا انقضت فقد ذهب العقد ولم تحل للزوج الا بعقد جديد قال ابن القيم في اعلام الموقعين أن رسول الله ﷺ لم يكن يفرق بين من أسلم وبين امرأته اذا لم تسلم معه بل متى أسلم الآخر فالنكاح بحاله مالم تزوج هذه سننه المعلومة قال الشافعي أسلم أبو سفيان بن حرب بمر الظهران وهي دار خزاعة وبخزاعة مسلمون قبل الفتح في دار الاسلام ورجع الى مكة وهدم بنت عتبة مقيمة على غير الاسلام فأخذت بلحيتته وقالت اقتلوا الشيخ الضال ثم أسلمت هند بعد اسلام أبي سفيان بأيام كثيرة وقد كانت كافرة مقيمة بدار ليست بدار الاسلام وأبو سفيان بها مسلم وهدم كافرة ثم أسلمت بعد انقضاء العدة واستقرا على النكاح لأن عدتها لم تنقض حتي أسلمت وكان كذلك حكيم بن حزام واسلامه وأسلمت امرأة صفوان بن أمية وامرأة عكرمة ابن أبي جهل بمكة وصارت دارهما دار الاسلام وظهر حكم رسول الله ﷺ بمكة وهرب عكرمة الى اليمن وهي دار حرب وصفوان يريد اليمن وهي دار حرب ثم رجع صفوان الى مكة وهي دار الاسلام وشهد حنيناً وهو كافر ثم أسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح الأول وذلك أنه لم تنقض عدتها وقد حفظ أهل العلم بالمغازي أن امرأة من الانصار كانت عند رجل بمكة فأسلمت وهاجرت الى المدينة فقدم زوجها وهي في العدة فاستقر على النكاح انتهى. أقول ان اسلام المرأة مع بقاء زوجها في الكفر ليس بمنزلة الطلاق اذ لو كان كذلك لم يكن له عليها سبيل بعد انقضاء عدتها الا برضاها مع تجديد العقد فالخاصل أن المرأة المسلمة ان حاضت بعد اسلامها ثم طهرت كان لها أن تزوج بمن شامت فاذا تزوجت لم يبق للأول عليها سبيل اذا أسلم وان لم تزوج كانت تحت عقد زوجها الأول ولا يعتبر تجديد عقد ولا تراض هذا ما تقتضيه الأدلة وان خالف أقوال الناس وهكذا الحكم في ارتداد أحد الزوجين فانه اذا عاد المرتد الى الاسلام كان حكمه حكم اسلام من كان باقياً على الكفر •

﴿فصل\* المهر واجب﴾ وبه يتحقق التمييز بين النكاح والسفاح وهو قوله تعالى ( أن تبغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين ) فذلك أبقي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وجوب المهر كما كان ودليل وجوبه أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يسوغ نكاحاً بدون مهر أصلاً . وفي الكتاب العزيز ( وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ) وقوله ( فلا تأخذوا منه شيئاً ) وقال ( وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض ) الآية وقال تعالى ( فلا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا آتيتهن من أجورهن ) وقد أخرج أبو داود والنسائي والحاكم وصححه من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منع علياً أن يدخل بفاطمة عليهما السلام حتى يعطيا شيئاً ولما قال ما عندي شيء قال فأين درعك الحطمية فأعطاه إياها » وحديث سهل بن سعد الآتي قريباً من اعظم الأدلة على وجوب المهر ﴿ وتكره المغالاة فيه ﴾ لحديث عائشة عند الطبراني في الأوسط « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان أعظم النكاح بركة أيسره مؤنة » وفي أسناده ضعف . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال « جاء رجل الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له اني تزوجت امرأة من الانصار فقال له النبي ﷺ هل نظرت اليها فان في عيون الانصار شيئاً قال قد نظرت اليها قال هل كم تزوجتها قال على أربع أواق فقال له النبي ﷺ على أربع أواق كأنما تمنحون الفضة من عرض هذا الجبل ما عندنا ما نعطيك ولكن عسى أن نبعثك في بعث تصيب منه قال فبعث بعثا الى بني عبس بمثل ذلك الرجل فيهم » وأخرج أبو داود والحاكم وصححه من حديث عقبة بن عامر قال « قال رسول الله ﷺ خير الصداق أيسره » وعن عائشة « انه كان صداق النبي ﷺ لأزواجه اثنتي عشرة أوقية ونشأ » أي نصفها وهو في صحيح مسلم وغيره . قال في الحجة ولم يضبط النبي ﷺ المهر بحد لا يزيد ولا ينقص اذ العادات في اظهار الاهتمام مختلفة والرغبات لها مراتب شتى ولهم في المشاحة طبقات فلا يمكن تحديده عليهم كما لا يمكن أن يضبط ثمن الاشياء المرغوبة بحد مخصوص ولذلك قال « التمس ولو خاتماً من حديد » غير أنه سن في صداق أزواجه اثنتي عشرة أوقية ونشأ . وقال عمر رضي الله تعالى عنه « لا تغالوا في صدقات النساء فانها لو

كانت مكربة في الدنيا أو تقوى عند الله لكان أولاً كم بها نبي الله ﷺ انتهى .  
 ﴿ وَيَصِحُّ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ أَوْ تَعْلِيمِ قرآنٍ ﴾ لما أخرجه أحمد وابن ماجه  
 والترمذي وصححه من حديث عامر بن ربيعة « أن امرأة من بني فزارة تزوجت  
 علي بن لعين فقال رسول الله ﷺ أرضيت عن نفسك ومالك بنعلين فقالت نعم  
 فأجازه » وأخرج أحمد وأبو داود من حديث جابر « أن رسول الله ﷺ قال لو  
 أن رجلاً أعطي امرأة صداقاً ملء يديه طعاماً كانت له حلالاً » وفي اسناده ضعف  
 وأخرج الدارقطني في حديث لأبي سعيد في المهر قال « ولو على سواك من أراك »  
 وفي الصحيحين وغيرهما من حديث سهل بن سعد « أن النبي ﷺ جاءته امرأة  
 فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قياماً طويلاً فقام رجل فقال يا رسول الله  
 زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله ﷺ هل عندك من شيء تصدقها  
 قال ما عندي إلا لزارى هذا فقال له النبي ﷺ ان أعطيتها ازارك جلست لا ازار  
 لك فالتمس شيئاً فقال ما أجده شيئاً قال التمس ولو خاتماً من حديد فالتمس فلم يجد  
 شيئاً فقال له النبي ﷺ هل معك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا  
 لسور سماها فقال له النبي ﷺ قد زوجتكها بما معك من القرآن » ولا يعارض ما ذكر  
 حديث « لا مهر أقل من عشرة دراهم » عند الدارقطني من حديث جابر لأن في  
 اسناده مبشر بن عبيد وحجاج بن أرطاة وهما ضعيفان . قال ابن القيم ردت السنة  
 الصحيحة الصريحة المحكمة في جواز النكاح بما قل من مهر ولو خاتماً من حديد  
 مع موافقتها لعموم القرآن في قوله ( أن تهتفوا بأموالكم ) وللقياس في جواز التراضي  
 بالمعاوضة على القليل والكثير بأثر لا يثبت بقياس من أفسد القياس على قطع يد  
 السارق وأين النكاح من اللصوصية وأين استباحة الفرج به الى قطع اليد في السرقة  
 وقد تقدم مراراً أن أصح الناس قياساً أهل الحديث وكلما كان الرجل الى الحديث  
 أقرب كان قياسه أصح وكلما كان عن الحديث أبعد كان قياسه أفسد انتهى . أقول  
 الحاصل أن الأدلة قد دلت على انه يصح أن يكون المهر قليلاً بدون تقييد بمقدار  
 بل ما كان له قيمة صح أن يكون مهرأ فان حديث « ولو خاتماً من حديد » وكذلك  
 حديث المرأة التي تزوجت بنعلين وأقرها رسول الله ﷺ وكذلك حديث أنه

عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ « لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَعْطَى امْرَأَةً صَدَاقًا مَلُْ يَدِيهِ طَعَامًا كَانَتْ حَلَالًا » وكذلك حديث عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة علي وزن نواة من ذهب يدل على عدم التقييد بحد في جانب القلة والأحاديث المذكورة هي في الأمهات فالأول متفق عليه والثاني أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه والثالث أخرجه أحمد وأبو داود والرابع أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه فهذه الأحاديث تدل على أنه لا حد للمهر في جانب القلة بل إذا كان له قيمة صح أن يكون مهرًا . وأما في جانب الكثرة فكذلك أيضاً لا حد له ولذلك ذكر الله القنطار وكانت مهور زوجاته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لكل واحدة اثنتا عشرة أوقية ونصف عن خمسمائة درهم (١) فمن زعم أن المهر لا يكون إلا كذا فعليه الدليل الصحيح ولا ريب أن المغالاة في المهور مكروهة كما تقدم ﴿ وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يُسَمِّ لَهَا صَدَاقًا فَلَهَا مَهْرُ نِسَائِهَا إِذَا دَخَلَ بِهَا ﴾ لحديث علقمة عند أحمد وأهل السنن والحاكم والبيهقي وصححه الترمذي وابن حبان قال « أي عبدالله يعني ابن مسعود في امرأة تزوجها رجل ثم مات عنها ولم يفرض لها صداقا ولم يكن دخل بها قال فاختلفوا اليه فقال أري لها مثل مهر نساؤها ولها الميراث وعليها العدة فشهد معقل بن سنان الأشجعي أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قضى في بروع ابنة واشق بمثل ما قضى » وفي اعلام الموقعين « سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا حتى مات فقضى لها على صداق نساؤها وعليها العدة ولها الميراث » ذكره أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي وغيره . قال ابن القيم وهذه فتوي لا معارض لها فلا سبيل الى العدول عنها انتهى ﴿ وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ شَيْءٍ مِنَ الْمَهْرِ قَبْلَ الدَّخُولِ ﴾ لحديث ابن عباس المتقدم قريبا . وأخرج أبو داود وابن ماجه من حديث عائشة قالت « أمرني رسول الله ﷺ أن أدخل امرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئا » ولا يعارض هذا حديث ابن عباس فإن غاية ما فيه أنه يدل على أن مقدمة شيء من المهر قبل الدخول غير واجبة ولا ينفي كونها مستحبة ﴿ وَعَلَيْهِ إِحْسَانُ الْعَشْرَةِ ﴾ لقوله تعالى ( وعاشروهن بالمعروف ) وفي الصحيحين

(١) هكذا الاصل والله وهي عبارة عن خمسمائة درهم

وغيرهما من حديث أبي هريرة « أن المرأة كالضلع ان ذهبت تقيمها كسرته وان تركتها استمتمت بها فاستوصوا بالنساء » وأخرج احمد والترمذي وصححه من حديثه أيضاً قال « قال رسول الله ﷺ أكل المؤمنين ايماناً أحسنهم خلقاً وخياركم خياركم لنسائهم » وأخرج الترمذي وصححه من حديث عائشة قالت « قال رسول الله ﷺ خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي » وقال في الحجة البالغة الانسان اذا أراد استيفاء مقاصد المنزل منها لا بد أن يجاوز عن محتررات الامور ويكظم الغيظ فيما يجده خلاف هواه الا ما يكون من باب النيرة المحبودة وتمادر كالجور ونحو ذلك والواجب الاصل هو المباشرة بالمعروف وينها النبي ﷺ بالرزق والكسوة وحسن المعاملة ولا يمكن في الشرائع المستندة الى الوحي أن يعين جنس القوت وقدره مثلاً فانه لا يكاد يتفق أهل الارض على شيء واحد ولذلك انما أمر أمراً مطلقاً :

قال في المسوى اذا أعسر الزوج بنفقة امرأته فهل يثبت لها حق الخروج من النكاح قال الشافعي لها الخروج عن النكاح وقال أبو حنيفة ليس لها ذلك . وكذلك الخلاف في الاعسار بالصداق الا أن عند الشافعي في الاعسار بالنفقة اذا رضيت مرة ثم بدا لها فلها الخروج وفي الاعسار بالصداق اذا رضيت مرة سقط حقها انتهى في وعليها الطاعة في لقوله تعالى ( فان أطعكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً ) وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله ﷺ اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فأبت أن تجيء فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح » وأخرج أهل السنن وصححه الترمذي من حديث عمرو بن الاحوص « أنه شهد حجة الوداع مع النبي ﷺ فحمد الله وأثنى عليه وذكر ووعظ ثم قال استوصوا بالنساء خيراً فانما هن عندكم عوان ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فان فعلن فاهجرهن في المضاجع واضربوهن ضرباً غير مبرح فان أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً إن لكم من نسائكم حقاً ولنسائكم عليكم حقاً فانما حقكم على نسائكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون ألا وحقهم عليكم أن تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن » وفي الباب أحاديث كثيرة . وأما ان عليها خدمته في بيته أم لا فأقول ايجاب ذلك عليها غير ظاهر ولكن قد كان نساء الصحابة

يعملن الاعمال التي تصلح المعيشة بل ويعملن من الاعمال الخارجة عن ذلك ما هو متبالغ في المشقة ولم يسمع أن امرأة امتنعت من ذلك ؛ وقالت هذا ليس على أو لست ممن يعمل هذه الاعمال لكوني بمكان من الشرف أو بمحل من الجنال فقد صح في الصحيحين وغيرهما « أن الرحى أثرت في يد البنول والقربة أثرت في نحرها » ولا شرف كشرها رضى الله عنها وأرضاها فن زعمت أنه لا يجب عليها إلا تمكين زوجها من الوطء وأرادت الرجوع بأجرة عملها لم تحمل اجابتها الى ذلك أما الاشكال اذا امتنعت من المباشرة للاعمال ابتداء قائلة هذا لا يجب على فاجبارها على ذلك يحتاج الى دليل فان صح الأمر منه ﷺ للبنول بخدمة زوجها كان ذلك صالحاً للتمسك به على اجبار الممتنعة. وأما استدلال القائلين بعدم الوجوب بقوله تعالى ( لباؤكم حرث لكم ) ونحو ذلك فليس مما يفيد المطلوب وكان يكفيهم أن يقولوا لم تقف على دليل يدل على الوجوب ولا يثبت مثل هذا الحكم الشاق بدون ذلك ومجرد تقريره ﷺ لنسائه ونساء المسلمين على العمل في بيوت الازواج غايته الجواز لا الوجوب ﴿ وَمَنْ كَانَ لَهُ زَوْجَانِ فَصَاعِدًا عَدَلَ بَيْنَهُنَّ فِي الْقِسْمَةِ وَمَا تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَيْهِ ﴾ لحديث أبي هريرة عند أحمد وأهل السنن والدارمي وابن حبان والحاكم وقال اسناده على شرط الشيخين وصححه الترمذي عن النبي ﷺ قال « من كانت له امرأتان يميل لاحدهما على الاخرى جاء يوم القيامة يجزأه شقيه ساقطاً أو مائلاً » وقد كان رسول الله ﷺ يقسم بين نسائه فكان يجتمعن كل ليلة في بيت التي يأتيها كما في الصحيح . وأخرج أهل السنن وابن حبان والحاكم وصححاه من حديث عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ يقسم فيعدل ويقول اللهم هذا قسسى فيما أملك فلا تلعنى فيما تملك ولا أملك » قال في الحجة البالغة والظاهر أن ذلك منه ﷺ كان تبرهاً واحساناً من غير وجوب عليه لقوله تعالى ( تُرْجَى مِنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ وَتُؤْوَى إِلَيْكَ مِنْ تَشَاءُ ) وأما في غيره فوضع تأمل واجتهاد . ولكن جمهور الفقهاء أوجبوا القسم واختلفوا في القرعة أقول وفيه ان قوله فلم يعدل بحمل لا يدري أى عدل أريد به انتهى . أقول وأما الأمة المعقود عليها عقد نكاح فيصدق عليها أنها زوجة ويصدق عليها انها



امرأة فيكون الوعيد الوارد فيمن له زوجتان أو امرأتان شاملا لهما فالقول بأن الأمة لا تستحق الا نصف الحرة في القسمة محتاج الى دليل ولم يصح في المرفوع شيء والموقوف على الصحابة وكذلك المرسلات ليس فيها حجة . وأما الكلام حال الجماع فقد استدل بعض أهل العلم على كراهة الكلام حال الجماع بالقياس على كراهته حال قضاء الحاجة فان كان ذلك بجماع الاستغاث فباطل فان حالة الجماع حالة مستلزمة لا حالة مستخبثة وفي المكاملة حاله نوع من احسان العشرة بل فيه لذة ظاهرة كما قال بعض الشعراء :

ويمحى منك حال الجماع • لين الكلام وضعف النظر

وان كان الجماع شيئاً آخر فافهم فان النبي ﷺ قد شرع الملاعبة والمداعبة ووقت الجماع أولى بذلك من غيره ﴿ وَإِذَا سَأَلَ أَقْرَعَ يَنْهَن ﴾ دفعا لوجع (١) الصدر لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ كان اذا أراد أن يخرج سفراً أقرع بين أزواجه فأيتهن خرج سهمها خرج بها ﴾ ﴿ وَلَا مَسْرَأةَ أَنْ تَهَبَ نَفْسَ بَنَاتِهَا أَوْ تَصَالِحَ الزَّوْجَ عَلَى إِسْقَاطِهَا ﴾ لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما « أن سودة بنت زمعة وهبت يوما لعائشة وكان النبي ﷺ يقسم لعائشة يوما ويوم سودة « وفي الصحيحين عن عائشة في تفسير قوله تعالى (فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير) قالت « هي المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر منها ف يريد طلاقها ويتزوج غيرها فتقول له أمسكني ولا تطلقني ثم تزوج غيره وأنت في حل من النفقة على » والقسم (٢) لى « ﴿ وَ يُقِيمُ عِنْدَ الْجَدِيدَةِ الْبَكْرَ سَبْعًا وَالثَّيْبَ ثَلَاثًا ﴾ لان البكر الرغبة فيها أتم والحاجة الى تأليف قلبها أكثر فجعل قدرها السبع وقدر الثيب الثلاث لحديث أم سلمة عند مسلم وغيره « أن النبي ﷺ لما تزوجها أقام عندها ثلاثة أيام « وفي الصحيحين من حديث أنس قال « من

(١) الوحر بفتح الواو والهاء الفبط والحقد وبلايل الصدر ووساوه ويقال أيضا في صدره وحر بفتح الواو والهاء وهو اسم والمصدر بالفتح  
(٢) تنفى عائشة أن هذا نوع من الصلح الجائز الذي تشمله الآية ولا تريد بذلك حصر الصلح في هذا النوع فقط

السنة اذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعمائة ثم قسم واذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً ثم قسم « وفي الباب أحاديث **﴿وَلَا يَجُوزُ الْعَزْلُ﴾** » يشير الى كراهة العزل من غير تحريم . قال في المسوي اختلف اهل العلم في العزل فرخص فيه غير واحد من الصحابة والتابعين وكرهه جمع منهم ولا شك ان تركه أولى وبالجملة . فدليله حديث جذامة بنت وهب الأسدية « أنهم سألوا رسول الله ﷺ عن العزل فقال ذلك الواد الخفي » أخرجه مسلم وغيره . وأخرج احمد وابن ماجه عن عمر قال « نهى رسول الله ﷺ عن ان نعزل عن الحرة إلا باذنها » وفي اسناده ابن لهيعة وفيه مقال . وأخرج عبد الرزاق والبيهقي من حديث ابن عباس قال « نهى عن عزل الحرة إلا باذنها » وقد استدلل من جوز العزل بحديث جابر في مسلم وغيره قال « كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل » وفي رواية « فبلغه ذلك فلم ينهنا » وغايته أن جابر لم يعلم بالنهي وقد علمه غيره وأما ما في الصحيحين من حديث أبي سعيد « أن النبي ﷺ قال لما سأله عن العزل ما عليكم أن لا تفعلوا فان الله عز وجل قد كتب ما هو خافق الى يوم القيامة » فقد قيل ان معناه النهي وقيل ان معناه ليس عليكم أن تفعلوا وغايته الاحتمال ولا يصلح الاستدلال . وأخرج احمد والترمذي والنسائي بإسناد رجاله ثقات قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في العزل أنت تخلقها أنت ترزقه أقرره قراره فانما ذلك القدر » وأخرج احمد ومسلم من حديث أسامة بن زيد « أن رجلاً جاء الى النبي ﷺ فقال اني أعزل عن امرأتي فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم تفعل ذلك فقال أشفق علي ولدها فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لو كان ضاراً ضر فارس والروم » وقد حكى ابن عبد البر الاجماع على أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة إلا باذنها وتمقب بأن الشافعية تقول انه لاحق للمرأة في الجماع . أقول وفي حديث أبي سعيد الذي أخرجه أهل السنن قال « قيل للنبي ﷺ زعموا أن العزل هو المؤودة الصغرى فقال كذبت يهود لو أراد الله أن يخلق لم تستطع أن تصرفه » وأخرج نحوه النسائي من حديث أبي هريرة وجابر ويمكن الجمع بحمل الاحاديث القاضية بالمنع على مجرد الكراهة فقط من دون تحريم **﴿وَلَا يَجُوزُ لِمَايَنُ الْمَرْأَةِ فِي دُبُرِهَا﴾** لحديث أبي هريرة عند احمد وأهل السنن

والبزار قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ملعون من أتى امرأة في دبرها » وفي اسناده الحرث بن مخلد لا يعرف حاله . وأخرج احمد والترمذي وأبو داود من حديث أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فصدقه فقد كفر بما أنزل على محمد » وفي اسناده أبو تيممة عنه قال البخاري لا يعرف لأبي تيممة سماع عن أبي هريرة . وقال البزار هذا حديث منكر . وفي اسناده أيضاً حكيم بن الاثرم قال البزار لا يحتاج به وما تفرد به فليس بشيء . وأخرج أحمد وابن ماجه من حديث خزيمة بن ثابت « أن النبي ﷺ أن يأتي الرجل امرأته في دبرها » وفي اسناده عمر بن أحيحة وهو مجهول . وفي الباب عن علي بن أبي طالب عند أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه « أن النبي ﷺ قال لا تأتوا النساء في أعجازهن أو قال في أدبارهن » ورجال اسناده ثقات . وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أحمد والنسائي « أن النبي ﷺ قال في الذي يأتي امرأته في دبرها هو اللوطية الصغرى » وفي الباب أحاديث وبعضها يقوى بعضها . وحكي عن بعض أهل العلم الجواز واستدلوا بقوله تعالى ( فأتوا حرائكم أنى شئتم ) والبحث طويل لا يتسع المقام لبسطه . أقول كان اليهود يضيقون في هيئة المباشرة من غير حكم سماوى . وكان الأنصار ومن يليهم يأخذون سنتهم . وكانوا يقولون إذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها كان الولد أحول فنزلت هذه الآية أى أقبل وأدبر ما كان في صهام واحد وذلك لأنه لا شئ يتعلق به المصلحة المدنية والمالية والانسان أعرف بمصلحة خاصة نفسه وإنما كان ذلك من تعمقات اليهود فكان من حقه أن ينسخ . قال في اعلام الموقعين « وسألته ﷺ امرأة من الأنصار عن وطء المرأة في قبلها من ناحية دبرها فتلا عليها قوله تعالى ( نساؤكم حرث لكم فأتوا حرائكم أنى شئتم ) صهماً واحداً » ذكره أحمد . وسأله ﷺ عمر فقال « يا رسول الله هلكت قال وما أهلكك قال حولت رحلى الباردة فلم يرد عليه شيئاً فأوحى الله تعالى الى رسوله ( نساؤكم حرث لكم فأتوا حرائكم أنى شئتم ) أقبل وأدبر » واتفق الحبيضة والدبر » ذكره احمد والترمذي . وهذا هو الذى أباحه الله تعالى ورسوله وهو الوطء من الدبر لا في الدبر انتهى . أقول هذه النصوص المذكورة فيها مقالات لأئمة الحديث

ولكن لما طرق عن جماعة من الصحابة وهي منتهضة بمجموعها على فرض أن معنى قوله تعالى ( أنى شتم ) أن شتم فإن كل ما فى هذه الاحاديث من المقالات لا يبالغ بواحد منها الى حد السقوط عن درجة الاعتبار . وقد استوفى الماتن رحمه الله البحث فى النيل واستوفاه الجلال فى ضوء النهار وساق الأدلة برصانة ومثانة رحمه الله وأعظم ما يستشكل فى المقام ما صح عن ابن عمر من طرق « أنه قرأ ( نسأؤكم حرث لكم ) فقال تدرى يا نافع فبم أنزلت هذه الآية قال لا قال فى رجل من الأنصار أصاب امرأته فى دبرها فوجد من ذلك وجداً شديداً فأنزل الله سبحانه ( نسأؤكم حرث لكم ) » لكنه قد وهمه حبر الأمة ابن عباس فى ذلك كما فى سنن أبى داود .

﴿ فصل ﴾ الولد للفرأش ﴿ وللعاهر الحجر ﴾ وَلَا عِبْرَةَ لِشِبْهِهِ بِغَيْرِ صَاحِبِهِ ﴿ لحديث أبى هريرة فى الصحيحين وغيرهما قال « قال رسول الله ﷺ الولد للفرأش وللعاهر الحجر » وفيهما أيضاً من حديث عائشة قالت « اختصم سعد ابن أبى وقاص وعبد بن زمعة الى رسول الله ﷺ فقال سعد يارسول الله ابن أخى عتبة بن أبى وقاص عهد لى أنه ابنه انظر الى شبهه وقال عبد بن زمعة هذا أخى يارسول الله ولد على فرأش أبى فنظر رسول الله ﷺ الى شبهه فرأى شبهاً بيناً بعتبة وقال هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفرأش وللعاهر الحجر واحتججى منه ياسودة بنت زمعة « ﴿ وَإِذَا اشْتَرَكَ ثَلَاثَةٌ فِي وَطْءٍ أُمَةٍ فِي طُهُرٍ مَلَكَهَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِيهِ نَجَاسَةٌ يَوْلَدُ وَأَدْعَوْهُ جَمِيعاً فَيُقَرَّعُ بَيْنَهُمْ وَمِنْ اسْتَحَقَّهُ بِالْقُرْعَةِ فَعَلَيْهِ لِلْآخَرَيْنِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ ﴾ لما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائى من حديث زيد بن أرقم قال « أنى على وهو باليمن بثلاثة وقمعوا على امرأة فى طهر واحد فسأل اثنين وقال أقران لهذا بالولد قالوا لا ثم سأل اثنين أقران لهذا بالولد قالوا لا فأقرع بينهم فألحق الولد بالذى أصابته القرعة وجعل عليه ثلثي الدية فذكر ذلك للنبي ﷺ فضحك حتى بدت نواجذه » وأخرجه النسائى وأبو داود موقوفاً على على باسناد أجود من الأول لأن فى الاسناد الأول يحيى بن هبده الله الكندى المعروف بالأجلح وقد وثقه يحيى بن معين والعجلي وضعفه النسائى بما لا يوجب ضعفاً وقد أخذ بالقرعة

مطلقاً مالك والشافعي وأحمد والجمهور حكي ذلك عنهم ابن رسلان في كتاب العتق من شرح السنن وقد ورد للعمل بها في مواضع هذا منها . أقول القرعة قد صح الدليل باعتبارها كما أوضحت ذلك في ظفر الاضى بما يجب في القضاء على القاضى . وأوضحه الماتن في شرح المنتقى فاذا أعوز الامر ولم يمكن التعيين بسبب من الاسباب الراجعة الى ثبوت الفراش أو البينة أو نحوها فانه يرجع الى القرعة فقد اعتبرها صلى الله عليه وسلم في الالحاق مع الاختلاف واعتبرها في تعيين من يعتق كما في حديث من أوصى بعق ستة أعبد فأقرع بينهم وأعتق اثنين وأرق أربعة بعد ان جزأهم ثلاثة اجزاء وأعتق الجزء الذى وقعت عليه القرعة وورد ايضاً غير ذلك فالخاصل ان القرعة معتبرة شرعاً في غير باب \*

## كتاب الطلاق

هو مشتق من الاطلاق وهو الارسال والترك ومنه طلقت البلاد أى تركتها هو تجارته ب بنص الكتاب العزيز ومتواتر السنة المطهرة واجماع المسلمين وهو قطعى من قطعيات الشريعة ولكنه يكره مع عدم الحاجة وقد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذى وحسنه من حديث ثوبان قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة سألت زوجها الطلاق في غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة » وأخرج أبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أبغض الحلال الى الله الطلاق » وقال في الحجة البالغة أن في الاكثار من الطلاق وجريان الرسم بعدم المبالاة به مفسد كثيرة وذلك أن ناسا ينتقدون لشهوة الفرج ولا يقصدون اقامة تدبير المنزل ولا التعاون في الارتفاقات ولا تحصين الفرج وإنما مطمح أبصارهم التلذذ بالنساء وذوق لذة كل امرأة فيهميهم ذلك الى أن يكثروا الطلاق والنكاح ولا فرق بينهم وبين الزناة من جهة ما يرجع الى نفوسهم وان تميزوا عنهم باقامة سنة النكاح والموافقة لسياسته المدنية وهو قوله صلى الله عليه وسلم « لمن الله الذواقين والذواقات » انتهى أقول هذا الحديث ذكره صاحب الحجة تبعاً لابن همام من غير تخريج ولم أجده في كتب الحديث مخرجانم

حديث « لأحب الذواقين من الرجال والنواقات من النساء » رواه الطبراني عن أبي موسى مرفوعا وكذا الدارقطني في الأفراد وهو في الجامع الصغير للسيوطي بلفظ « ان الله لا يحب » الخ قال شراحه وفي سننه راو لم يسم وأما حديث « ان الله يكره المطلاق النواق » فقال السخاوي كغيره لا أعرفه كذلك ثم قال في الحجة وأيضا في جريان الرسم بذلك اهمال لتوطن النفس على المعاونة الداعية أو شبه الداعية وعسى إن فتح هذا الباب ان يضيق صدره أو صدرها في شيء من محقرات الامور فيندفعان الى الفراق وأين ذلك من احتمال أعباء الصحبة والاجماع على ادامة هذا النظم وأيضا فان اعتيادهن بذلك وعدم مبالاة الناس به وعدم حزنهم عليه يفتح باب الوقاحة وان لا يجعل كل منهما ضرر الآخر ضرر نفسه وأن يخون كل واحد الآخر يهد لنفسه ان وقع الاقتراق وفي ذلك ما لا يخفى ومع ذلك لا يمكن سد هذا الباب والتضييق فيه فانه قد يصير الزوجان متناشزين اما لسوء خلقهما أو لظموح عين أحدهما الى حسن انسان آخر أولضيق معيشتهما أو لخرق واحد منهما ونحو ذلك من الاسباب فيكون ادامة هذا النظم مع ذلك بلاء عظيما وحرجا انتهى ﴿ من مكلف مختار ﴾ لأن أمر الصغير الى وليه وطلاق المكره لاحكم له والأدلة على هاتين المسألتين مقررة في مواضعهما وقال صلى الله تعالى عليه وسلم « لا طلاق ولا عتاق في اغلاق » معناه في إكراهه وطلاق المكره هدر ﴿ ولو هازلا ﴾ وهو الذي يتكلم من غير قصد لموجبه وحقيقته بل على وجه اللب وتقيضه الجاد من الجدل بكسر الجيم وهو تقيض المزل لحديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه والحاكم وصححه قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث جدهن جدوهن جد النكاح والطلاق والرجعة » وفي اسناده عبد الرحمن بن حبيب ابن أurdك<sup>(١)</sup> وهو مختلف فيه وفي الباب عن فضالة بن عبيد عند الطبراني مرفوعا « ثلاث لا يجوز فيهن اللب الطلاق والنكاح والعتق » وفي اسناده ابن لهيعة وعن عبادة بن الصامت عند الحرث بن أسامة في مسنده مرفوعا بنحوه وزاد « فن قلن فقد وجبن » وفي اسناده انقطاع وهن أبي ذر عند عبد الرزاق رفعه « من طلق وهو لاعب فطلاقه جائز ومن أعتق وهو لاعب

(١) بالراء المهملة ككاف الخلاصة وسنن الترمذي.

فعتقه جائز ومن نكح وهو لاعب فنكاحه جائز « وفي اسناده أيضا اقتطاع وعن علي موقوفا عند عبد الرزاق أيضا وعن عمر مرفوعا عنده أيضا وهذه الأحاديث يقوي بعضها بعضها . قال ابن القيم وأما طلاق المازل فيقع عند الجمهور وكذلك نكاحه صحيح كما صرح به النص وهذا هو المحفوظ عن الصحابة والتابعين وهو قول الجمهور حكاه أبو حفص أيضا عن أحمد وهو قول الصحابة وقول طائفة من أصحاب الشافعي وذكر بعضهم أن الشافعي نص على أن نكاح المازل لا يصح بخلاف طلاقه ومذهب مالك رواه ابن القاسم عنه وعليه العمل عند أصحابه أن هزل النكاح والطلاق لازم بخلاف البيع انتهى ﴿ لَنْ كَانَتْ فِي طَهْرٍ لَمْ يَمْسَسْهَا فِيهِ وَلَا طَلَّقَهَا فِي الْحَيْضَةِ الَّتِي قَبْلَهُ أَوْ فِي حَجَلٍ قَدْ اسْتَبَانَ ﴾ أقول ويشترط في طلاق السنة أن لا تكون المرأة حائضا وهذا لغضبه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ابن عمر لما طلق امرأته في الحيض كما في الصحيحين وغيرهما وأما اشتراط أن لا تكون نفساء فلأن قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر « ثم يمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فاذا بداله أن يطلقها فليطلقها » فهذا فيه أن طلاق السنة يكون حال الطهر والنفاس ليس بطهر وأما اشتراط أن يكون في طهر لم يجامعها فيه فلقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر « فليطلقها قبل أن يمسها » يعنى في ذلك الطهر وأما اشتراط أن لا يطلقها في ذلك الطهر أكثر من طلبة فلما رواه الدار قطنى من حديث ابن عمر « أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض ثم أراد أن يتبعها تطليقتين آخرين عند الفراء فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال يا ابن عمر ما هكذا أمر الله انك قد أخطأت السنة والسنة أن تستقبل الطهر فتطلق لكل قرء « وفي لفظ » في كل قرء تطليقة « وقد أنكر الحافظ ابن حجر هذه الرواية وأخرج النسائي من حديث محمود ابن أبيد قال « أخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً فقام غضبان فقال أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم « وأما اشتراط أن لا يطلقها في طهر قد طلقها في حيضه المتقدم فلا أمره ﷺ لابن عمر أن يمسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فلو لان الطلاق في الحيض مانع من الطلاق في الطهر المتعقب له لم يأمره بامساكها في الطهر الذى عقب الحيضة التي طلقها فيها وجميع ما ذكرناه من حديث

ابن عمر متفق عليه إلا رواية الدار قطنى التي ذكرناها وفي رواية من حديث ابن عمر عند مسلم وأبي داود والنسائي « أن النبي ﷺ أمره أن يراجعها حتى تطهر ثم إن شاء طلق أو أمسك » وفي لفظ لمسلم أيضا والترمذي « مرة فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا » وظاهر هاتين الروایتين أن الطلاق في الطهر المنتقب للحیضة التي وقع الطلاق فيها يكون طلاق سنة لا بدعة ولكن الرواية الأولى التي فيها « ثم بمسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر » متضمنة لزيادة يجب العمل بها وهي أيضا في الصحيحين فكانت أرجح من وجهين ويدل قوله أو حاملا أن طلاق الحامل للسنة وأما من كانت صنيعة أو آيسة أو منقطعا حيضها فالظاهر أنه يكون طلاقها للسنة من غير شرط إلا مجرد افراد الطلاق وأما القول بأنه ليس بسنة ولا بدعة كما في البحر وغيره فناسد لأن الأصل عدم عروض ما يمنع من الطلاق المشروع ﴿وَيَحْرُمُ لِمَا عُلِيَ عَلَيْهِ هَذِهِ الصِّفَةُ﴾ لحديث ابن عمر عند مسلم وأهل السنن وأحمد « أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا » وفي لفظ أنه قال ليراجعها ثم بمسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها قبل أن يمسه فذلك العدد كما أمر الله « وهو في الصحيحين وغيرهما وفي رواية في الصحيح « أنه قرأ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن) » وللحديث ألفاظ . ووقع الخلاف بين الرواة هل حسبت تلك الطلقة أم لا ورواية عدم الحساب لها أرجح . وقد أوضح الماتن هذه المسألة في شرح المنتقى وفي رسالة مستقلة والخلاف طويل والأدلة كثيرة والراجح عدم وقوع البدعي لما ذكره هنالك (١) وقد روي سعيد بن منصور من طريق عبد الله بن مالك عن ابن عمر « أنه طلق امرأته وهي حائض فقال رسول الله ﷺ ليس

(١) يؤيد هذا أن الأصل في عقد النكاح البقاء والاستمرار وهو عقد بين اثنين هما الزوجان والأصل في المقيود أن يفسخها كما ابتدأها يجب فيه رضا الماتدين وأباح الشارع الطلاق من أحد طرفي العقد وحده وهو الزوج على غير القياس في فسخ المقيود أو الغائما فيجب الاقتصاد على ما ورد عنه والوقوف عند الحد الذي أباحه فكل صفة للطلاق غير الصفة التي أذن بها الشارع لا أثر لها في العقد ولا يجوز قياس المتنوع على الجائز كما لا يجوز قياس أحد طرفي العقد على الآخر فإن الزوجة لا يجوز لها أن تطلق نفسها إلا إذا فرض الزوج ذلك اليها وتلقته عنه وهذه إشارة إلى بحث متمم طویل لعلنا نوفق إلى كتابته في مجال أوسع من هذا إن شاء الله



ذلك بشيء » وقد روى ابن حزم في المحلى بسنده المتصل الى ابن عمر « أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض لا يعتد بذلك » واسناده صحيح وقد تابع أبا الزبير الراوي لعدم الحسبان لتطبيق ابن عمر المذكورة في الحديث أربعة عبد الله ابن عمر العمري ومحمد بن عبدالعزيز بن أبي رواد ويحيى بن سليم وإبراهيم بن أبي حسنة ولو لم يكن في المقام إلا قول الله عز وجل ( يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ) وقد قرر ان الامر بالشئ نهى عن ضده والنهى يقتضى الفساد. وقول الله تعالى ( فمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ) والمطلق على غير ما أمر الله تعالى به لم يسرح بإحسان . وقد ذهب الى عدم الوقوع جماعة من السلف كابن هلية واليه ذهب ابن حزم وابن تيمية . وذهب الجمهور الى الوقوع **﴿ وَفِي وَقْعِهِ ﴾** أقول هذه المسألة من المارك التي لا يجوز في حافاتها إلا الأبطال ولا يقف على تحقيق الحق في أبوابها إلا أفراد الرجال والمقام يضيق عن تحريرها على وجه ينتج المطلوب فن رام الوقوف على سرها فعليه بمؤلفات ابن حزم كالخلى ومؤلفات ابن القيم كالمهدي وقد جمع السيد العلامة محمد بن إبراهيم الوزير في ذلك مصنفًا حافلاً . وجسم الامام الشوكاني رسالة ذكر فيها حاصل ما يحتاج اليه من ذيول المسألة وقرر ما ألهم الله اليه وذكر في شرح المنتقى أطرافاً من ذلك . وخلاصة ما عول عليه القائلون بوقوع الطلاق البدعي هو اندراجه تحت الايات العامة وتصريح ابن عمر بأنها حسبت تلك طلقة وأجاب القائلون بعدم الوقوع عنهم بمنع اندراجه تحت العمومات لانه ليس من الطلاق الذي أذن الله به بل هو من الطلاق الذي أمر الله بخلافه قال ( فطلقوهن لعدتهن ) وقال **ﷺ** « مره فليراجعها » وصح أنه غضب عند أن بلغه ذلك وهو لا يقضب مما أحله الله . وأما قول ابن عمر « انها حسبت » فلم يبين من الحاسب لها بل أخرج عنه احمد وأبوداود والنسائي « انه طلق امرأته وهي حائض فردها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يرها شيئاً » واسناد هذه الرواية صحيح . ولم يأت من تكلم عليها بطائل وهي مصرحة بأن الذي لم يرها شيئاً هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يارضها قول ابن عمر لأن الحبة في

روايته لا في رأيه وأما الرواية بلفظ « مره فليراجعها ويعتمد بتطليقة » فمذهبه لوصحت  
 لكانت حجة ظاهرة ولكنها لم تصح كما جزم به ابن القيم في المسمى وقد روي في  
 ذلك روايات في أسانيد مجاهيل وكذابون لا تثبت الحججة بشيء منها • والحاصل  
 ان الاتفاق كائن على ان الطلاق المخالف لطلاق السنة يقال له طلاق بدعة • وقد  
 ثبت عنه عليه السلام أن كل بدعة ضلالة ولا خلاف أيضاً أن هذا الطلاق مخالف لما شرعه  
 الله في كتابه وبينه رسول الله عليه السلام في حديث ابن عمر وما خالف ما شرعه الله  
 ورسوله عليه السلام فهو رد لحديث عائشة عنه عليه السلام « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد »  
 وهو حديث متفق عليه فمن زعم ان هذه البدعة يلزم حكمها وان هذا الأمر الذي  
 ليس من أمره عليه السلام يقع من فاعله ويعتمد به لم يقبل منه ذلك الا بدليل واذا كان  
 من جملة طلاق البدعة ايقاع الثلاث دفعة كما سيأتى فمذهبه الصورة من طلاق البدعة  
 بخصوصها ﴿وَوُقُوعَ مَا فَوْقَ الْوَاحِدَةِ مِنْ دُونِ تَحْلِيلِ رَجْعَةٍ خِلَافَ﴾ قال المانن  
 في رسالته في هذا الباب اختلف أهل العلم فيها على أربعة أقوال : الأول وقوع جميعها  
 وهو مذهب الأئمة وجمهور العلماء وكثير من الصحابة وفريق من أهل البيت • الثاني  
 عدم الوقوع مطلقاً لا واحدة ولا ما فوقها لأنه بدعة محرمة وهذا المذهب حكاه  
 ابن حزم وحكى للإمام احمد ما يكفي وقال هو مذهب الرافضة •

قلت بل هو مذهب جماعة من التابعين كما حكاه الليث ومذهب ابن عليه  
 وهشام بن الحكم وجميع الامامية ومن أهل البيت عليهم السلام الباقر والصادق  
 والناصر وبه قال أبو عبيدة وبعض الظاهرية لان هؤلاء قالوا ان الطلاق البدعي  
 لا يقع والثلاث بلفظ واحد أو الفاظ متتابعة لا يقع • الثالث وقوع الثلاث ان كانت  
 المطلقة مدخولة وواحدة ان لم تكن كذلك وهذا هو مذهب جماعة من أصحاب  
 ابن عباس واسحق بن راهويه • الرابع أنه يقع واحدة رجعية من غير فرق بين  
 المدخول بها وغيرها وهذا مذهب ابن عباس على الأصح وابن اسحق وعطاء وعكرمة  
 وأكثر أهل البيت وهذا أصح الأقوال انتهى • ثم سرد أدلة هؤلاء ورجع القول  
 الرابع فليرجع اليه • قال ابن القيم قد صح عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن الثلاث  
 كانت واحدة في عهده وعهد أبي بكر وصدرأ من خلافة عمر وغاية ما يقدر مع بعده

ان الصحابة كانوا على ذلك ولم يبلغه وهذا وان كان كالمستحيل فانه يدل على انهم كانوا يفتنون في حياته وحياة الصديق بذلك . وقد أفتى هو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهذه فتواه وعمل أصحابه كأنه أخذ باليد ولا معارض لذلك ورأى عمر رضى الله تعالى عنه ان يحمل الناس على انفاذ الثلاث عقوبة وزجراً لهم لئلا يرسلوها جملة وهذا اجتهد منه رضى الله تعالى عنه غايته أن يكون سائغاً لمصلحة رآها ولا يجوز ترك ما أفتى به رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكان عليه أصحابه في عهده وعهد خليفته فإذا ظهرت الحقائق فليقل امرؤ ما شاء وبالله التوفيق انتهى •

﴿الرَّاجِحُ عَدَمُ الْوُقُوعِ﴾ قال الماتن ذهب الجمهور الى أنه يقع وان الطلاق يتبع الطلاق . وذهب جماعة من أهل العلم الى أن الطلاق لا يتبع الطلاق بل يقع واحدة وقد حكى ذلك عن أبي موسى وابن عباس وطاوس وعطاء وجابر بن زيد وأحمد بن عيسى وعبد الله بن موسى ورواية عن علي ورواية عن زيد بن علي واليه ذهب شيخ الاسلام ابن تيمية والحافظ ابن القيم وقد حكاه ابن مغيث في كتاب الوثائق عن علي وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزيبر وحكاه أيضاً عن جماعة من مشايخ قرطبة ونقله ابن المنذر عن اصحاب ابن عباس . واستدل الجمهور بحديث ركانة بن عبد الله « انه طلق امرأته سبيعة البثة فأخبر النبي ﷺ بذلك فقال والله ما أردت إلا واحدة فقال رسول الله ﷺ والله ما أردت إلا واحدة قل ركانة والله ما أردت إلا واحدة فردها اليه » أخرجه الشافعي وأبوداود والترمذي وصححه أبوداود وابن حبان والحاكم وفي اسناده الزبير بن سعيد الهاشمي وقد ضعفه غير واحد وقيل انه متروك وفي اسناده أيضاً نافع بن عجير وهو مجهول ومثنه أيضاً مضطرب كما قال البخاري ففي لفظ منه « انه طلقها ثلاثاً » وفي لفظ « واحدة » وفي لفظ « البثة » وقال احمد طرده كلها ضعيفة . وأما استدلالهم بقوله تعالى ( الطلاق مرتان ) وقوله ( فان طلقها فلا تحل له ) فليس في ذلك من الحجة شيء بل هو عليهم لا لهم وقد حقق هذا صاحب الهدى بما يشفي . وقد ورد ما يدل على أن الطلاق يتبع الطلاق وليس في الصحيح شيء من ذلك وأرجح من الجميع والحجة في هذا المقام حديث ابن عباس الثابت في صحيح مسلم وغيره « ان الطلاق كان على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدرًا

من امارة عمر الثلاث واحدة فلما كان في عهد عمر تتابع الناس فأجازهم عليهم انتهى . وكل رجال اسناده أئمة وله الفاظ وأسانيد وفي لفظ « ان أبا الصهباء قال له ألم تعلم أن الثلاث كانت واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدرأ من امارة عمر قال نعم » ولم يأت من حاول التخلص عنه بحجة تنفق والتمسك بما في بعض الروايات من تقييد ذلك بالطلاق قبل الدخول لا وجه له فان الطلاق لا يتفاوت الحال فيه قبل الدخول وبعده واذا ثبت الحكم في احدهما ثبت في الآخر ومن ادعي الفرق فعليه ايضاحه . وفي حديث محمد بن لبيد « ان رسول الله ﷺ اخبر عن رجل طلق امرأته ثلاثاً جمعاً فقام غضبان فقال أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم حتى قام . جل فقال يا رسول الله ألا أقنله » وقد أخرجه النسائي باسناد صحيح . وروى البيهقي عن ابن عباس « أن ركانة طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً فسأله رسول الله ﷺ كيف طلقتهما فقال طلقتهما ثلاثاً فقال في مجلس واحد قال نعم قال أما تلك واحدة ان شئت فراجعها » وأخرج نحوه عبد الرزاق وأبو داود من حديثه وهذا خلاصة المحقق في هذه المسألة (١) وهي طويلة الذيل كثيرة النقلة متشعبة

(١) أحسن الشارح جدا في تلخيص الأدلة على أن الطلاق الثلاث دفعة واحدة إنما يقع طلاقاً واحداً وليكن فات الباحثين في هذا المقام أمر نراه أساساً للمشكلة وهو أن المأموم بالبدنية من امة العرب أن وصف اللفظ بأمدد إنما هو اخبار عن وقوع الموصوف في الخارج بهذا اللفظ فإذا قال القائل : « قلت كذا خمس مرات » دل على أنه تلفظ به مرارا مكررة عددها خمس وكذلك الانشاء ومنه قوله تعالى : (نشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين ) فإنه ليس يجزى عنه أن يقول بلفظ واحد (أشهد بالله أربع شهادات اني لمن الصادقين ) بل يجب أن يقول : (أشهد بالله) : الخ ويكررها أربع مرات . وكذلك أمره صلى الله عليه وسلم بالتسبيح والتحميد والتكبير ثلاثاً وثلاثين إنما معناه أن يكرر كل واحد منها ثلاثاً وثلاثين مرة وكذلك ما ورد أنه كان صلى الله عليه وسلم ( اذا سلم سام ثلاثاً ) معناه أن يقول ثلاث مرات ( السلام عليكم ) ومثل هذا لا يمارى فيه أحد ولم يختلف فيه اثنان ، إذ هذا الذي دل على إخراج الطلاق من هذه القاعدة الظاهرة الصحيحة . اللهم لا دليل الا لوهم وانتقال النظر . والذي نراه أن قول القائل : ( أنت طالق ثلاثاً ) : لا يخرج عن أنه نطق بالطلاق مرة واحدة وأنه لا يصلح أن يكون موضع خلاف بين الصحابة أو غيرهم وإنما الذي اختلفوا فيه وأما عمر بن الخطاب هو ما اذا قال لامرأته ثلاث مرات كررها ( أنت طالق ) سواء كانت في مجلس واحد أو في مجلس متتدة ما دامت في البدة فهذا اجله عمر ثلاث تطليقات باعتبار أن الطلاق يلحق بالمتدة وهي قد صارت معتدة باللفظ الاول من التطليقات التي كررها المطايع ثلاث مرات وكان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر خلافة عمر تنبى المرة الأولى ثم لا ياجتها بعد ذلك المرتان الاثنان بعدها لأنها معتدة فلما تكرر في الفاظ الصحابة والتابعين

الأطراف قديمة الخلاف والاحاطة بجميع ما فيها من الأقوال وأدلتها وتصحيحها  
يحتمل مصنفاً مستقلاً وقد جمع في ذلك شيخنا العلامة الشوكاني رسالة بسط فيها بعض  
البسط وقد امتحن بهذه المسألة جماعة من العلماء منهم شيخ الاسلام ابن تيمية وجماعة  
من بعده والحق بأيديهم ولكن لما كان مذهب الاربعة الأئمة ان الطلاق يتبع الطلاق  
كان المخالف لذلك عند عامة أتباعهم وكثير من خاصتهم كالمخالف للاجماع . وقد  
ظهر مما سقناه ههنا من الأدلة والنقول ان الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد أو ألفاظ في مجلس  
واحد من دون تخلل رجعة يقع واحدة وان كان بدعيّاً فتكون هذه الصورة من صور  
الطلاق البدعي واقعة مع اتم الفاعل دون سائر صور البدعي فلا يقع الطلاق فيها لما  
قدمنا تحقيقه . وأطال ابن القيم في تخريج أحاديث الباب والكلام عليها وأثبتته بالكتاب  
والسنة واللغة والعرف وعمل أكثر الصحابة ثم قال بعد ذلك فهذا كتاب الله تعالى  
وهذه سنة رسول الله ﷺ وهذه لغة العرب وهذا عرف التخاطب وهذا خليفة  
رسول الله ﷺ والصحابة كلهم معه في عصره وثلاث سنين من عصر عمر على  
هذا المذهب ولو عدم العاد بأسمائهم واحداً واحداً انهم (١) كانوا يرون الثلاث  
واحدة إما بفتوى وإما باقرار عليها ولو فرض منهم من لم يكن يرى ذلك فانه لم يكن  
منكراً للفتوى به بل كانوا ما بين مفت ومقر بفتياً وسأكت غير منكر وهذا حال  
كل صحابي من عهد الصديق الى ثلاث سنين من خلافة عمر وهم يزيدون على  
الألف قطعاً كما ذكر يونس بن بكير عن أبي اسحق فكل صحابي كان على أن  
الثلاث واحدة بفتوى أو اقرار أو سكوت ولقد ادعى بعض أهل العلم ان هذا

الكلام في وقوع الطلاق الثلاث أو عدمه فهم منه الفقهاء أن المراد به ولفظ (أنت طالق ثلاثاً)  
وهذا مما تنبؤ عنه قواعد اللغة وبدية اقل وشاع ذلك فيهم حتى أنكروا على من خالفه أشد  
الانكار ورموه بالكفر والتضليل ولو رجعوا الى عقولهم وعلية ما سمعوا على مثل ما ورد في  
اللغة والكتاب والسنة لوجدوا أنهم بعدوا جداً عن محل النزاع . نعم ان كثيراً من القائلين  
بوقوع الثلاث واحدة تنهوا الى وصف اللفظ بالمدد ولكنهم جعلوه دليلاً لهم في نهر أحد  
التولين وأما نحن فانما نراه دليلاً على أن وصف لفظ الطلاق بالمدد لا يصلح محلاً للخلاف وانما  
هو طلاق واحد وصف خطأ بعدد لم يكرر في الاذرعول الخلاف هو تكرار لفظ الطلاق كما  
قلناه ولعلنا نوفق الى زيادة ايضاح البحث وبسطه بحوله وقوته والله الموفق

(١) هكذا الاصل ولعل صحة العبارة هي ( لوجد أنهم ) الخ

اجماع قديم ولم تجمع الأمة والله الحمد على خلافه بل لم يزل فيهم من بقي به قرناً بعد قرن وإلى يومنا هذا فأقوى به حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس كما رواه حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس إذا قال أنت طالق ثلاثاً بفهم واحد فهي واحدة وأقوى بأنها واحدة الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف حكاه عنهما ابن وضاح وأما التابعون فأقوى به عكرمة وطاوس وأما تابعو التابعين فأقوى به محمد بن اسحق وخلص بن عمرو والحارث العكلي وأما اتباع تابعي التابعين فأقوى به داود بن علي وأكثر أصحابه وأقوى به بعض أصحاب مالك وأقوى به بعض الحنفية وأقوى به بعض أصحاب أحمد . والمقصود أن هذا القول قد دل عليه الكتاب والسنة والقياس والاجماع القديم ولم يأت بعده اجماع يبطله . ولكن رأي أمير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه أن الناس استهانوا بأمر الطلاق وكثر منهم إيقاعه جملة واحدة فرأى من المصلحة عقوبتهم به فضأته عليهم فرأى عمر أن هذا مصلحة لهم في زمانه . والذي ندين الله تعالى به ولا يسعنا غيره وهو القصد في هذا الباب أن الحديث إذا صح عن رسول الله ﷺ ولم يصح عنه حديث آخر ينسخه أن الفرض علينا وعلى الأمة الأخذ بحديثه وترك كل ما خالفه ولا تركه بخلاف أحد من الناس كأننا من كان انتهى حاصله . وتأم هذا البحث في اعلام الموقعين واغانة اللهاني للحافظ ابن القيم وفي رسالة مستقلة الماتن وفي كتابنا . مسك الختام فليرجع الطالب اليها ان أراد التفصيل والتحقيق وبالله التوفيق • وأما للتفريق بين المعسر وبين امرأته فأقول إذا كانت المرأة مثلاً جائعة أو عارية في الحالة الراهنة فهي في ضرر والله تعالى يقول (ولا تضاروهن) وهي أيضاً غير معاشرة بالمعروف والله يقول (وعاشروهن بالمعروف) وهي أيضاً غير ممسكة بمعروف والله يقول (فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان) بل هي ممسكة بضرار والله يقول (ولا تمسكوهن ضراراً) والنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول « لا ضرر ولا ضرار » وقد ثبت في الفسخ بعدم النفقة ما أخرجه الدارقطني والبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً قال « قال رسول الله ﷺ في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته يفرق بينهما » وأخرجه الشافعي وعبد الرزاق عن سعيد ابن المسيب وقد سأله سائل عن ذلك فقال يفرق بينهما فليل له سنة فقال نعم سنة .

وما زعمه ابن القطان من توهم الدارقطني فليس بظاهر ثم من أعظم ما يدل على جوار  
الفسخ بعدم النفقة أن الله سبحانه قد شرع الحكمين بين الزوجين عند الشقاق  
وجعل اليهما الحكم بينهما . ومن أعظم الشقاق أن يكون الخصام بينهما في النفقة .  
وإذا لم يمكنهما دفع الضرر عنها إلا بالتفريق كان ذلك اليهما . وإذا جاز  
ذلك منهما فجوازه من القاضي أوله فإن قلت تجوزك الفسخ للنفقة بتلك الأدلة العامة  
يستلزم جوازه للعيوب إذا كان يحصل الضرر بها على أحد الزوجين قلت النفقة وتوابعها  
واجبة للزوجة على زوجها وليس ما يفوت بسبب تلك العيوب بواجب لها عليه ثم  
الضرر بترك النفقة وتوابعها لا يماذله شيء وإذا كان العيب في الزوجة كالجنون والجذام  
والبرص فقد فات الزوج شيء واجب له لكن قد جعل الله بيده الطلاق ثم قد ورد  
في خصوص الفسخ بعدم النفقة ما قدمنا ذكره \* وأما التفريق بين المفقود وبين  
امرأته فاقول قد تشعبت المذاهب في هذه المسألة إلى شعب ليس عليها أنارة من علم  
لأسما التحديدات بمقادير معلومة من الأوقات منها ما هو رجوع إلى مذاهب الطبايعية  
كقول من قال انه ينتظر المفقود حتى يمضي له من يوم ولادته مائة وعشرون سنة فإن  
هذا هو عين مذهب جماعة من الطبايعية قالوا أكثر ما يعيش الانسان مائة وعشرون  
سنة لأن كل طبيعة من الطبائع الأربع إذا لم يعرض لها ما يفسدها تغلب على الانسان  
ثلاثين سنة فتحصل من مجموع الأربع الطبائع مائة وعشرون سنة وهذا مذهب  
كفرى وكلام بمعزل عن الشريعة <sup>(١)</sup> قال الماتن في حاشية الشفاء وقد رأينا في عمرنا  
من عاش مائة وسبعاً وعشرين سنة ونصف سنة ورأينا وهو في هذا السن في كال  
من حواسه وجوارحه بحيث إنه لم يفقد منها شيئاً وهو يذهب ويجيء ويحضر المساجد  
وغاب عنا بعد ذلك فالله أعلم كم عاش بعد هذه المدة انتهى أقول، وقد رأينا من عاش  
فوق المائة إلى عشرين سنة أو أكثر من ذلك وهم كثيرون وسمعنا بمن عاش فوق  
المائة إلى أربعين سنة بل أزيد من ذلك وهم قليلون والقدرة الإلهية صالحة لكل

(١) لا نرى في هذا شيئاً من الكفر فإنه إذا صح أن أحداً قال بهذا فأنما يرجع فيه إلى سنة  
الله في خلقه ويريد به أن الغالب على الانسان أن يعيش هذه المدة إذا خلا من الآفات والأمراض  
وعوادي الزمن والذي يظهر لنا أن التقدير بمائة وعشرين خطأ لأن متوسط العمر الذي يبلغه  
كثير الناس بين الستين والسبعين وما زاد فهو قليل

وبالجملة فن العلماء من قال مائة وخمسون ومنهم من قال مائتان ومنهم من قال أربع سنين ومنهم من قال زيادة على ذلك ومنهم من فرق بين من كان له أهل ومال ومن لم يكن له أهل ومال والكل محض رأي وعندى أن تحريم نكاح المحصنة ورد به النص القرآني وأجمع عليه جميع المسلمين بل هو معلوم من ضرورة الدين وامرأة المغفود ومحصنة فالأصل الأصيل نكاحها وإذا لم يكن لها ما تستنفقه وكان أمسا كما حينئذ والزامها على استمرار نكاح الغائب فيه اضرار بها كان ذلك وجها للفسخ وهكذا إذا طالمت مدة الغيبة وكانت المرأة تتضرر بترك النكاح فالفسخ لذلك جائز وإذا جاز الفسخ للعنة فجوازه للغيبة الطويلة أولى لأنه قد علم من نصوص الكتاب والسنة تحريم الامساك ضراراً والنهي للأزواج عن الضرار في غير موضع فوجب دفع الضرر عن الزوجة بكل ممكن وإذا لم يمكن إلا بالفسخ جاز ذلك بل وجب (١) وأما عدم وقوع طلاق المكره فدليلة حديث « لا طلاق في إغلاق » أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقي والحاكم وصححه من حديث عائشة وضعفه أبو حاتم بمحمد بن عبيد الله بن أبي صالح ورد عليه بأنه قد أخرجه البيهقي من طريق غيره والاغلاق عند علماء اللغة الاكراه كافي النهاية وغيرها وأما عدم صحة الطلاق قبل أن ينكحها فالأحاديث الواردة في هذا الباب لا تخلو عن مقال لكن لها طرق عدة من جماعة من الصحابة وهي لا تقصر عن بلوغ رتبة الحسن لغيره فالعمل بها متحتم ولم يأت من خالفها بشيء إلا مجرد رأي محض ثم إن السيد لا يطلق عن عبده بل الطلاق الى العبد وذلك هو الأصل في الشريعة المطهرة فن زعم أنه يصح طلاق غير زوج فعليها الدليل \*

(١) هذا صحيح وإذا وجب الفسخ عند تضرر الزوجة من ترك النكاح وهو الحاصل لكل امرأة يغيب زوجها الاقيا ندرنا الاجل الذي يضرب لها لا تنتظاره ثم يجوز لها طلاق الفسخ بعده ؟ هذا هو مجال العلماء وموضع الاجتهاد ولم يرد في ذلك نص عن الشارع وآراء الصحابة ان هي الاجتهاد منهم والذي نقتضيه حقا هو أن مرجع الامر للحاكم فله أن يقدر الوقت لها وذلك يختلف باختلاف الأزمان فإذا كان في عصر الصحابة مقدرا بأربع سنين كما ذهب اليه أوحكم به عمر بن الخطاب وهو انما قاله بما كان له من سلطة الحكم وعصرهم لم تكن فيه الاخبار سريعة التداول بين البلدان ومن الصعب وصول خبر من قطر الى آخر الا بعد مدة طويلة فقد يجوز في زماننا هذا أن يقدر الاجل بسنة واحدة وان ذهب اليه ذاهب كان مذهبا قريبا الى الحق ظاهر الصحة وهو الذي نختاره والتوفيق من الله سبحانه



﴿فَصَلِّ وَ يَقَعْ بِالْكِنَانَةِ مَعَ النِّيَّةِ﴾ لحديث عائشة عند البخاري وغيره «ان ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ودنا منها قالت أعوذ بالله منك فقال لها لقد عذت بعظيم الحق باهلك » وفي الصحيحين وغيرهما في حديث تخلف كعب بن مالك لما قيل له «ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يأمرك أن تعتزل امرأتك فقال أطلقها أم ماذا أفعل قال بل اعتزلها فلا تقر بنها فقال لامرأته الحق باهلك » فافاد الحديثان أن هذه اللفظة تكون طلاقا مع القصد ولا تكون طلاقا مع عدمه ﴿وَيَقَعْ الطَّلَاقُ﴾ بالتخيير إِذَا اخْتَارَتْ الْفُرْقَةَ ﴿لِقَوْلِهِ تَعَالَى﴾ (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ كُنْتُمْ تَرُدُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) الْآيَةَ (وَأَنْ كُنْتُمْ تَرُدُّونَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَالْأَرْوَاحَ) الْآيَةَ وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما «ان رسول الله ﷺ دعا نساءه لما نزلت الآية فغيرهن » وثبت في الصحيحين وغيرهما عن عائشة قالت «خيرنا رسول الله ﷺ فاخترناه فلم يعدنا شيئا » وفي المسألة خلاف وهذا هو الحق وبه قال الجمهور ﴿وَإِذَا جَعَلَهُ الزَّوْجُ إِلَى غَيْرِهِ وَقَعَ مِنْهُ﴾ لأنه توكل بالايقاع وقد تقرر جواز التوكيل من غير فرق بين الطلاق وغيره فلا يخرج من ذلك إلا ما خصه دليل وقد سأل أبو هريرة وابن عباس وعمرو بن العاص عن رجل جعل أمر امرأته بيد أبيه فأجازوا طلاقه كما أخرجه أبو بكر البرقاني في كتابه المخرج على الصحيحين ﴿وَلَا يَقَعُ بِالْتَحْرِيمِ﴾ لما في الصحيحين عن ابن عباس قال «إذا حرم الرجل امرأته فهي بمن يكفرها وقال لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » وأخرج عنه النسائي « انه أنماه رجل فقال اني جعلت امرأتى على حراما فقال كذبت ليست عليك بحرام ثم تلا هذه الآية ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ) عليك أغلظ الكفارة عتق رقبة » وأخرج النسائي أيضا بإسناد صحيح عن أنس « ان رسول الله ﷺ كانت له أمة يطؤها فلم تزل به عائشة وحفصة حتى حرما على نفسه فانزل الله عز وجل (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ) الآية » وفي الباب روايات عن جماعة من الصحابة في تفسير الآية بمثل ما ذكر وفي هذه المسألة مذاهب قد ذكر الحافظ ابن القيم منها ثلاثة عشر مذهباً وقال انها تزيد على عشرين مذهباً والذي أرجحه منها هو أن التحريم

ليس من صرائح الطلاق ولا من كنيائاته بل هو بين من الايمان كما سماه الله عز وجل في كتابه فقال ( يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضات أزواجك والله غفور رحيم قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ) فهذه الآية مصرحة بان التحريم بين والسبب وان كان خاصاً وهو العسل الذي حرمه على نفسه أو الأمة التي كان يطؤها فلا اعتبار بخصوص السبب فان لفظ ما أحل الله لك عام وعلى فرض عدم العموم فلا فرق بين الأعيان التي هي حلال وأخرج الترمذي عن عائشة قالت « آلى رسول الله ﷺ من نسائه فجعل الحرام حلالاً وجعل في البين كفارة » أي جعل الشيء الذي حرمه حلالاً بعد تحريمه وفي صحيح مسلم عن ابن عباس قال « اذا حرم الرجل امرأته فهي بين يكفرها ثم قال لقد كان اكتم في رسول الله اسوة حسنة » وفي الباب عن جماعة من الصحابة في تفسير الآية بمثل ما ذكرناه وبالجملة الحق ما ذكرناه وقد ذهب اليه جماعة من الصحابة ومن بعدهم وجميع أهل الظاهر وأكثر أصحاب الحديث وهذا اذا أراد تحريم العين وأما اذا أراد الطلاق بلفظ التحريم غير قاصد للمعنى اللفظ بل قصد التسريح فلا مانع من وقوع الطلاق بهذه الكناية كسائر الكنيائات ( وَالرَّجُلُ أَحَقُّ بِامْرَأَتِهِ فِي عِدَّةِ طَلَاقِهِ بِرَاجِعِهَا مَتَى شَاءَ إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا ) الحديث ابن عباس عند أبي داود والنسائي في قوله تعالى ( والمطلقات يترن بصن بانفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ) الآية قال « وذلك ان الرجل كان اذا طلق امرأته فهو أحق برجعته وان طلقها ثلاثاً ففسخ ذلك الطلاق مرتان » وفي اسناده على بن الحسين بن واقد وفيه مقال وأخرج الترمذي عن عائشة قالت « كان الرجل يطلق امرأته ماشاء أن يطلقها وهي امرأته اذا راجعها وهي في العدة وان طلقها مائة مرة أو أكثر حتى قال رجل لامرأته والله لا أطلقك فتبينى منى ولأوليك أبدا وقالت وكيف ذلك قال أطلقك فكلمها همت عدتك ان تنقض راجعتك فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة فأخبرتها فسكتت حتى جاء النبي ﷺ فأخبرته فسكت النبي ﷺ حتى نزل القرآن ( الطلاق مرتان فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان ) قالت عائشة فاستأنف الناس الطلاق مستقبلاً من كان طلق ومن لم يكن طلق » وأخرج أبو داود وابن ماجه والبيهقي والطبراني عن عمران بن حصين « أنه سأل عن الرجل

يطلق امرأته ثم يقع بها ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها فقال طلقت لغير سنة وراجعت لغير سنة أشهد على طلاقها وعلى رجعتها ولا تعد ﴿ وَلَا تَحِلُّ لَهُ ﴾ بعد الثالثة حتى تنكح زوجاً غيره ﴿ لقول الله تعالى ﴾ ( حتى تنكح زوجاً غيره ) ولما في الصحيحين وغيرهما من قوله ﷺ لا امرأة لرافعة القرظي ﴿ لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك ﴾ وهو مجمع على ذلك •

### ﴿ بَابُ الْخُلْعِ ﴾

وفيه شناعة ما لأن الذي أعطاه من المال قد وقع في مقابلة المسيس وهو قوله تعالى ( وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً ) واعتبر النبي ﷺ هذا المعنى في اللعان حيث قال « ان صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها » ومع ذلك فربما تقع الحاجة الى ذلك فذلك قوله تعالى ( فلا جناح عليهما فيما افتدت به ) قلت دلت الآية الاولى على النهي عن الخلع والثانية على جوازه فتكلم الفقهاء في ترتيبهما . قال البغوي وغيره اذا آذاها بمنع بعض حقوقها حتى ضجرت فاختلعت نفسها فهذا الفعل منه حرام ولكن الخلع نافذ لأن الله تعالى قال في صورة النهي « ولا تمضواهن لتذهبن ببعض ما آتيتوهن ) والعضل التضييق والمنع وقال ( وان أردتم استبدال زوج مكان زوج ) وهذا اشارة الى طموح بصره الى غيرها من غير أن يرى منها التقصير . والخلع المباح بلا كراهية أن تكراه المرأة صحبة الزوج ولا يمكنها اقيام بأداء حقوقه فتخرج فتختلع نفسها لقوله تعالى ( إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله ) الى أن قال ( فلا جناح عليهما ) ولتقريره ﷺ حبيبة بنت سهل على الخلع حين ذكرت الشقاق ولو اختلعت نفسها بلا سبب فجاءت مع الكراهية لأن النبي ﷺ وأصحابه لم يفتشوا عن سبب الاختلاع من جانبها . وقد ثبت أن رسول الله ﷺ قال « أبغض الحلال الى الله تعالى الطلاق » أقول في قولهم هذا الفعل منه حرام ولكن الخلع نافذ نظر لأن قوله تعالى لا تأخذوا منه شيئاً تأخذونه بهتاناً وأما مبينا وقوله ولا يحل لكم نكاح ما أخذ البذل وهو يقتضي بطلان العقد كما في كثير من مسائل البيوع فلما أن يكون العقد باطلاً من أصله أو

بعضى الطلاق ويرد عليها ما لها كما قال مالك والله تعالى أعلم • واتفق أهل العلم على أنه ان طلقها على مال فقبلت فهو طلاق بائن واختلفوا في الخلع فقال أبو حنيفة تطليقة بائنة وهو أصح قولى الشافعى وله قول انه فسخ وليس بطلاق ولا ينقص به العدد كذا فى المسوى • وَإِذَا خَالَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ كَانَ أَمْرُهَا إِلَيْهَا • بسد الخلع • لَا تَرَجِعُ إِلَيْهِ بِمَجَرَّدِ الرَّجْمَةِ وَيَجُوزُ بِالْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ مَا لَمْ يَجَاوِزْ مَا صَارَ إِلَيْهَا مِنْهُ • الحديث ابن عباس عند البخاري وغيره • ان امرأة ثابت بن قيس بن شماس جاءت الى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله انى ما أعتب عليه فى خلق ولا دين ولكنى أكره الكفر فى الاسلام فقال رسول الله ﷺ أنردن عليه حديثه قالت نعم فقال رسول الله ﷺ اقبل الحديقة وطلقها • وفى رواية لابن ماجه والنسائى باسناد رجاله ثقات • انها قالت لا أطيقه بغضاً فقال لها النبي ﷺ أنردن عليه حديثه قالت نعم فأمره رسول الله ﷺ أن يأخذ الحديقة ولا يزداد • وفى رواية للدارقطنى باسناد صحيح • أن أبا الزبير قال انه كان أصدقها حديثه فقال النبي ﷺ أنردن عليه حديثه التى أعطاك قالت نعم وزيادة فقال النبي ﷺ أما الزيادة فلا ولكن حديثه قالت نعم • فهذه الفرقة أما كانت بسبب ما افتدت به المرأة فلو لم يكن أمرها إليها كانت الفدية ضائعة وقد أفاد ما ذكرناه أنه لا يجوز للزوج أن يأخذ منها أكثر مما صار إليها منه • وقد ذهب الى هذا على وطاوس وعطاء والزهرى وأبو حنيفة وأحمد واسحق • وذهب الجمهور الى أنه يجوز أن يأخذ منها زيادة على ما أخذت منه استدلالاً بقوله تعالى (فلا جناح عليهما فيما افتدت به) فانه عام للقليل والكثير • وبجواب بأن الروايات المتضمنة للنهى عن الزيادة مخصصة لذلك كحديث • أما الزيادة فلا • صححه الدارقطنى فصلح لتخصيص ذلك العموم كما هو الحق عند الماتن رحمه الله من جواز تخصيص عموم القرآن بالآحاد • ومذهب الصحابة فمن بعدهم فى هذا مختلفة • مبسوطة فى المطولات • وأما ما أخرجه البيهقى عن أبى سعيد الخدرى قال • كانت أختي تحت رجلى من الانصار فارتفعنا الى رسول الله ﷺ فقال لما أنردن حديثه قالت وأزيد عليها فردت عليه حديثه وزادته • فى اسناده ضعف مع أنه لا حجة فيه لأنه لم يقررها على تسليم الزيادة وأيضاً قوله تعالى (ولا

يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتوهن شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله) يدل على منع الأخذ مما آتوهن إلا مع ذلك الأمر فلا بأس بأن يأخذوا مما آتوهن لا كله فضلا عن زيادة عليه ﴿وَلَا يَدْرِي مِنَ التَّرَاضَى بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ عَلَى الْخُلْعِ أَوْ إِنْ زَامَ الْخُلْعَ مَعَ الشَّقَاقِ بَيْنَهُمَا﴾ لقوله تعالى (فلا جناح عليهما أن يضلحا بينهما صلحا والصلح خير) وأما اعتبار الزام الخاتم فلا ارتفاع ثابت وأمراته الى النبي ﷺ والزامه بأن يقبل الحديقة ويطلق وقوله تعالى (وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها) وهذه الآية كما تدل على بحث حكيم تدل على اعتبار الشقاق في الخلع ويدل على ذلك أيضا قوله تعالى (ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتوهن شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله) ويدل عليه قصة امرأة ثابت المذكورة وقولها أكره الكفر بعد الاسلام وقولها لا أطيقه بفضا فلماذا اعتبرنا الشقاق في الخلع ﴿وَهُوَ فَسْخٌ﴾ وليس بطلاق ولكن قال الماتن رحمه الله في حاشية الشفاء بخلاف ما قال ههنا ورجح أن الخلع طلاق وليس بفسخ وقال هذا هو الحق لأن الله سبحانه ذكر أحكام الخلع بعد قوله (الطلاق مرتان) والضمائر من آيات الاختلاع راجعة الى ذلك كقوله (الا أن يخافا ألا يقيما حدود الله) وقوله (فلا جناح عليهما فبما افتدت به) وقد سماه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طلاقا كما في صحيح البخاري وغيره فانه قال اثابت بن قيس «أقبل الحديقة وطلقها تطليقة» ولا يعارضه ما روى في سنن النسائي «انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمرها أن تعتد بحيضة» وكذلك في سنن أبي داود لأنه لا ملازمة بين الاعتداد بحيضة وبين الفسخ بل اذا ورد في بعض المطلقات ما يدل على مخالفة عدتها لمدة سائر المطلقات المصرح بها في القرآن كان ذلك مخصصا لمعوم المدة وقد أطال ابن القيم الكلام على ذلك ورجح أن الخلع فسخ ولم يأت ببرهان يشفي سوى ما ذكرنا من أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لها أن تعتد بحيضة وهو في غير محل النزاع كما عرفت انتهى ثم رجح في فتاواه المسماة بالفتح الرباني كون الخلع فسخا وقال الظاهر أنه فسخ لا طلاق وهو قول جماعة من العلماء منهم ابن عباس رواه عنه ابن عبد البر في التمهيد وكذلك رواه عن أحمد واسحق وداود وهو قول الصادق والباقر وأحمد قولي الشافعي ومن قال بذلك لم يشترط فيه أن يكون للسنن وأجاز في الحيض وأوقعه وان

كان لا يرى وقوع الطلاق البدعي واحتجوا لذلك بقول الله تعالى ( الطلاق مرتان ) ثم ذكر الافتداء ثم عقبه بقوله ( فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ) فلو كان الافتداء طلاقا لكان الطلاق الذي لا تحل له إلا بعد زوج هو الطلاق الرابع وبحديث الربيع « انها اختلعت على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأمرها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أو أمرت ان تعتد بحيضة » أخرجه الترمذي وبحديث ابن عباس الآتي في قصة امرأة ثابت بن قيس قال العلامة محمد بن ابراهيم الوزير بحثت عن رجال الحدينين معا فوجدتهم ثقات وحديث رواه مالك عن حبيبة بنت سهل الانصاري « انها قالت للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يا رسول الله كل ما أعطاني عندي فقال النبي ﷺ لثابت خذ منها فأخذ وجلس في أهلها » قال ابن عبد البر لم يختلف على مالك في هذا الحديث وهو حديث مسند صحيح ووجه دلالة أنه لم يذكر فيه طلاقا ولا زاد على الفرقة ويدل على ذلك من النظر أنه لا يصح أن يجعله طلاقا بائنا ولا رجعيًا أما الأول فلأنه خلاف الظاهر لأنها تطليقة واحدة وأما الثاني فلأنه اهدار مال المرأة الذي دفعته لحصول الفرقة ولا يرد على هذا أعني الاكتفاء في العدة بحيضة قول الله تعالى ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ) لأن الخلع عندهم فسخ لا طلاق فلا يتدرج تحت عمومهما سلنا فالآية في الطلاق الرجعي بدليل آخرها وهو قوله تعالى ( وبعولتهن أحق بردهن ) سلنا فالآية عامة وأدلتنا خاصة وذهب الجمهور الى أنه طلاق مستدلين بحديث ابن عباس عند البخاري وأبي داود بلفظ « طلقها تطليقة » قلنا ثبت من حديث المرأة نفسها عند الموطأ وأبي داود والنسائي بلفظ « وخل سبيلها » وعند أبي داود من حديث عائشة بلفظ « وصاحب القصة أخص بها » قال ابن القيم رحمه الله لا يصح عن صحابي أنه طلاق البتة وقال الخطابي في معالم السنن انه احتج ابن عباس على انه ليس بطلاق بقوله تعالى ( الطلاق مرتان ) انتهى ومخالفة الراوي لما روى دليل على علمه بناسخ لجوب حمله على السلامة قال الترمذي قال أكبر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أن عدة المختلعة عدة الطلاق قلت قد عرفت أن ابن القيم قال انه لم يصح عن صحابي وعرفت الأدلة الدالة على ان العدة بحيضة ولا حجة في أحد غير الشارع قال العلامة محمد بن ابراهيم

الوزير وقد استبدل الزيدية في أنه طلاق بثلاثة أحاديث وأجاب عنها بوجوه حاصلها انها مقطوعة الأسانيد وانها معارضة بما هو أرجح وان أهل الصحاح لم يذكروها واختلاف العلماء أيضا في شروط الخلع فالزيدية جعلوا منها النشوز وهو قول داود الظاهري والجمهور على أنه ليس بشرط وهو الحق لأن المرأة اشترت الطلاق بما لها ولذلك لم تحل فيه الرجعة على القول بأنه طلاق قال العلامة ابن الوزير ثم تأملت فاذا الامر المشترط فيه خوف أن لا يقيا حدود الله هو طيب المال للزوج لا الخلع لقوله تعالى ( فان خفتم أن لا يقيا حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ) ولم يقل في الخلع يوضحه أنه لو ضارها حرم عليه لقوله تعالى ( ولا تمضواهن لتحذوها ببعض ما آتيتوهن ) انتهى ثم قال في السيل الجرار بعد ذكر أدلة الفريقين الدالة على أن الخلع طلاق اوفسخ مانصه فهذه الاحاديث تدل على انه فسخ لا طلاق قال والذي ينبغي الجمع به هو أن عدة الخلع حيضة لا غير وليس الغير سواء كان بلفظ للطلاق أو بغيره مما يشعر بتخلية السبيل أو تركها وشأنها من دون أن يجري منه لفظ قط قد يكون الوارد في هذا الطلاق الكائن في الخلع مخصصا لما ورد في عدة المطاوعة فتكون عدة الطلاق ثلاثة قروء إلا اذا كان الطلاق مع الافتداء فانه حيضة واحدة ولا تحسب عليه طلقة إلا اذا جاء بلفظ الطلاق أو بما يدل عليه لا اذالم يقع منه لفظ البتة بل تركها وشأنها فان هذا لا يحسب عليه طلاقا وبهذا التقرير تجتمع الأدلة ويرتفع الاشكال على كل تقدير وأما كونه يمنع الرجعة فلما قدمنا ان الطلاق لا يتبع الطلاق انتهى ﴿ وَعِدَّتْهُ حَيْضَةً ﴾ لحديث الربيع بنت معوذ عند النسائي في قصة امرأة ثابت « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له خذ الذي لها عليك وخل سبيلها قال نعم » فأمرها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تعتمد بحيضة واحدة وتلحق باهلها « ورجال اسناده كلهم ثقات ولها حديث آخر عند الترمذي والنسائي وابن ماجه « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمرها ان تعتمد بحيضة وفي اسناده محمد بن اسحق وقد صرح بالتحديث وأخرج أبو داود والترمذي وحسنه عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها فأمرها النبي ﷺ أن تعتمد بحيضة « وأخرج الدار قطني والبيهقي باسناد صحيح عن أبي الزبير وفيه فأخذها وخل سبيلها

قال الدارقطني سمعه أبو الزبير من غير واحد فهذه الأحاديث كما تدل على أن العدة فى الخلع حيضة تدل على أنه فسق لأن عدة الطلاق ثلاث حيض وأيضاً تخلية السبيل هى الفسق لا الطلاق وأما ما وقع فى بعض روايات الحديث « انه طلقها تطليقة فقد أجيب عن ذلك بجوابات طويلة قد أودعها الماتن فى شرح المنتقى فليرجع اليه. قال ابن القيم واختلف الناس فى عدة المختلعة فذهب اسحق وأحمد فى أصح الروايتين عنه دليلاً أنها تمتد بحيضة واحدة وهو مذهب عثمان بن عفان وعبد الله بن عباس وقد حكى إجماع الصحابة ولا يعلم لها مخالف وقد دلت عليه سنة رسول الله ﷺ الصحيحة دلالة صريحة وعذر من خالفها أنها لم تبلغه أولم تصبح عنده أوطن الإجماع على خلاف موجبها فهذا القول هو الراجح فى الأثر والنظر أما رجحانه أثراً فإن النبي ﷺ لم يأمر المختلعة قط أن تمتد بثلاث حيض بل قد روى أهل السنن عنه من حديث الربيع بنت معوذ وحديث امرأة ثابت بن قيس المتقدمة وهذه الأحاديث لها طرق يصدق بعضها بعضها فيكون فى ذلك فناء رسول الله ﷺ قال أبو جعفر النحاس فى كتاب الناسخ والمنسوخ هو إجماع من الصحابة انتهى حاصله \*

### ﴿ بَابُ الْإِيْلَاءِ ﴾

﴿ هو أن يخلف الزوج من جميع نسائه أو بعضهم لا أقر بهن ﴾ وهو ظاهر ﴿ فإن وقت بدون أربعة أشهر اعتزل حتى ينقضى ما وقت به ﴾ لما ثبت فى الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ آلى من نسائه شهراً ثم دخل بهن بعد ذلك » ﴿ وإن وقت بأكثر منها خير بعد مضيها بين أن يبقى أو يطلق ﴾ لقوله تعالى ( الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ) الآية وقد أخرج البخارى عن ابن عمر قال « اذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق » قال البخاري ويذكر ذلك عن عثمان وعلى وأبي الدرداء وعائشة واثني عشر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ. وأخرج الدارقطني عن سليمان بن يسار قال أدركت بضعة عشر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ كلهم يوقفون المولى وأخرج أيضاً عن سهل بن أبي صالح عن أبيه قال سألت أئني عشر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ عن رجل



يولى قالوا ليس عليه شيء حتى بمضى أربعة أشهر فيوقف فان فاه والا طلق . قال  
في المسوى اختلفوا فيما اذا اقتضت أربعة أشهر وهو لم ينفى . قال الشافعى لا يقع  
الطلاق بمضيها بل يوقف فاما أن ينفى ويكفر عن يمينه أو يطلق فان طلق فيها  
والا طلق عليه السلطان . وقال أبو حنيفة اذا مضت أربعة أشهر وقعت عليها طلقة  
بائنة . وقال سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن يقع عليها طلقة رجعية انتهى .  
قال الماتن وقد اختلف في مقدار مدة الايلاء فذهب الجمهور الى أنها أربعة أشهر  
فصاعداً . قالوا فان حلف على أنقص منها لم يكن مولياً واحتجوا بالآية وهي لا  
تدل على مطلوبهم لأنها لبيان المسدة التي تضرب للمولى لينفى بعدها أو يطلق  
وقد وقع منه ﷺ الايلاء شهراً ودخل على اسائه بعده فلو كان الايلاء أربعة  
أشهر فصاعداً ولا يصح أقل منها لم يقع منه ﷺ ذلك . وقد ذهب الى جواز  
الايلاء دون أربعة أشهر جماعة من أهل العلم وهو الحق وأما لزوم الحد اذا نكحت  
فقد أوضح ابن القيم في الهدى هذا البحث بما لا مزيد عليه فليراجع فانه لا يستغنى  
عنه . قال في المسوي ايلاء العبد نحو ايلاء الحر وهو عليه واجب وايلاء العبد شهران  
قلت وعليه مالاك أن مدة الايلاء تنقسم برق الرجل . وقال أبو حنيفة مدة الايلاء  
تنقسم برق المرأة وقال الشافعى الحر والعبد في مدة الايلاء سواء انتهى \*

### ﴿ بَابُ الظَّاهِرِ ﴾

﴿ وَهُوَ قَوْلُ الزَّوْجِ لَامْرَأَتِهِ أَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي أَوْ ظَاهِرُكَ أَوْ  
نَحْوَ ذَلِكَ فَيَجِبُ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَتَمَسَّهَا أَنْ يَكْفُرَ بِعَتَقِ رَقَبَةٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ  
قَلِيطَةً يَسْتَبِينَ مَسْكِينًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَلِيطَةً شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾ وانما جعلت  
كفارة هذه لأن من مقاصد الكفارة أن يكون بين عيني المكلف ما يكبحه عن  
الاقتحام في الفعل خشية ان يلزمه ذلك ولا يمكن ذلك الا بكونها طاعة شاقة تغلب  
على النفس إما من جهة كونها بذل ما تشج به أو من جهة مقاساة جوع أو عطش  
مفرطين والدليل على ما اشتمل عليه هذا الباب من التكفير على هذا الترتيب ما في

القرآن الكريم (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يتاسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتاسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود الله وللكافرين عذاب أليم) وقد بينه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في قصة سلمة بن صخر لما ظاهر من امرأته ثم وطئها فقال له رسول الله ﷺ «أعتق رقبة فقال لا والذي بعثك بالحق ما أصبحت أملك غيرها وضرب صفحة رقبة قال فصم شهرين متتابعين قال قلت يا رسول الله وهل أصابني ما أصابني الا في الصوم قال فتصدق قال والذي بعثك بالحق لقد بتنا ليلتنا ما لنا عشاء . قال اذهب الى صاحب صدقة بنى زريق فقل له فليدفعها اليك فأطعم منها وسقا من تمر ستين مسكينا ثم استعن بسائره عليك وعلى عيالك » أخرجه احمد وأبو داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه وابن خزيمة وابن الجارود وفي لفظ لأبي داود « فقال رسول الله ﷺ كله أنت وأهلك » وأخرج نحوه أهل السنن وصححه الترمذي من حديث ابن عباس وصححه أيضا الحاكم . قال ابن حجر رحمه الله ثقات لكن أعله أبو حاتم والنسائي بالارسال . وقال ابن حزم رواه ثقات ولا يضره ارسال من أرسله وللحديثين شواهد . وأخرج نحوه أبو داود وأحمد من حديث خولة بنت مالك بن ثعلبة . وأخرج ابن ماجه نحوه من حديث عائشة . وأخرجه الحاكم أيضا وقد قام الاجماع على أن الكفارة تجب بعد العود لقوله تعالى ( ثم يعودون لما قالوا ) واختاف أهل العلم هل العلة في وجوبها العود أو الظهار واختلفوا أيضا هل المحرم الوطء فقط أم هو مع مقدماته فذهب الجمهور الى الثاني لقوله تعالى ( من قبل أن يتاسا ) وذهب البعض الى الأول قالوا لأن المسيس كناية عن الجماع واختلفوا في العود ما هو فقال قتادة وسعيد بن جبير وأبو حنيفة وأصحابه انه ارادة المسيس لما حرم بالظهار لأنه اذا أراد فقد عاد من عزم الترك الى عزم الفعل سواء فعل أم لا . وقال الشافعي بل هو امسا كما بعد الظهار وقتنا يسم الطلاق ولم يطلق اذ تشبيهها بالام يقتضى ابانتها وامسا كما نقيضه وقال مالك وأحمد بل هو العزم على الوطء فقط وان لم يطأ وقد وقع الخلاف أيضا اذا وطئ

المظاهر قبل التكفير فقبل تجب عليه كفارتان وقيل ثلاث وقيل تسقط الكفارة  
 وذهب الجمهور الى أن الواجب كفارة واحدة وهو الحق كما تفيد الأدلة المذكورة \*  
 واعلم أن الرقبة وإن كانت مطلقة في كفارة الظهار فقد ورد ما يدل على اعتبار كونها  
 مؤمنة وليس ذلك الدال على اعتبار الإيمان هو ما وقع في القرآن في كفارة القتل لما  
 تقرر في الأصول أن المختلفين سبباً لا يصح تقييد أحدهما بالآخر بل الدال على ذلك  
 هو سؤاله ﷺ لمن قال عليه رقبة عن إيمانها وقوله لها أين الله ومن أنا ثم قال أعنتها  
 فإنها مؤمنة كما في حديث معاوية بن الحكم السلمي ولم يستفصله ﷺ عن وجوب  
 تلك الرقبة عليه هل هو عن كفارة ظهاراً أو قتل أو يمين أو غير ذلك وقد تقرر أن ترك  
 الاستفصال ينزل منزلة للعموم إذا كان في مقام الاحتمال (١) \* وَيُجْزُؤُا لِلْإِمَامِ أَنْ  
 يَعِينَهُ مِنْ صَدَقَاتِ الْمُسْلِمِينَ إِذَا كَانَ فَقِيرًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الصَّوْمِ وَلَهُ أَنْ يَصْرِفَ  
 مِنْهَا لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ وَإِذَا كَانَ الظَّاهِرُ مُؤَقَّتًا فَلَا يَرْفَعُهُ إِلَّا أَنْقِضَاءُ الْوَقْتِ \*  
 لتقريره ﷺ سلمة بن صخر لما قال له أنه ظاهر من امرأته حتى ينسلخ رمضان وهو  
 في مسند أحمد وسنن أبي داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه ابن خزيمة وابن  
 الجارود كما تقدم وظاهر القرآن أنه لا يوجب الكفارة إلا العود فالظهار المؤقت إذا  
 انقضى وقته لم يكن ارادة الوطء عوداً فلا تجب فيه كفارة وأما إذا كان الموجب  
 للكفارة قول المنكر والزور فهي واجبة في مطلق ومؤقت لأنه قد وقع القول بمجرد  
 إيقاع الظهار \* وَإِذَا وَطِئَ قَبْلَ أَنْقِضَاءِ الْوَقْتِ أَوْ قَبْلَ التَّكْفِيرِ كَفَّ حَتَّى يُكْفَرَ فِي  
 الْمُطْلَقِ أَوْ يَنْقُضَى وَقْتُ الْمُؤَقَّتِ \* لحديث ابن عباس « أن النبي ﷺ قال  
 للمظاهر الذي وطئ امرأته لا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله » أخرجه أهل السنن  
 وصححه الترمذي والحاكم وظهار العبد نحو ظهار الحر وصيام العبد في الظهار شهران  
 كالحر بالاتفاق \*

(١) هذا عموم ضيف جداً لاحتمال أن يكون الراوي اختصر الحديث وأن يكون معاوية بن الحكم  
 بين سبب وجوب الرقبة والقرآن دل على وجوب رقبة من غير قيد فن زاد شرطاً فليأت بدليل صريح  
 في كفارة الظهار

## ﴿ بَابُ اللَّعَانِ ﴾

والأصل فيه أنه إيمان، مؤكدة تبرئ الزوج من حد القذف وتثبت اللوث عليها تحبس لأجله ويضيق عليها به فإن نكل ضرب الحسد وإيمان، مؤكدة منها تبرئها فإن نكلت ضربت الحد وبالجملة فلا أحسن فيما ليس فيه بينة وليس مما يهدر ولا يسمع من الإيمان المؤكدة ﴿ إِذَا رَمَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالْزَّنا ﴾ حكم اللعان المذكور في الكتاب العزيز قال الله تعالى ( والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ) واستفاض حديث عويمر العجلاني وهلال ابن أمية ﴿ وَلَمْ تُقَرَّ بِذَلِكَ وَلَا رَجَعَ عَنْ رَمِيهِ ﴾ لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يبحث المتلاعنين على ذلك في الصحيحين وغيرها « انه وعظ الزوج وذكره وأخبره ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ثم وعظ المرأة وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة » فإذا أقرت المرأة كان عليها حد الزاني المحصن إذا لم يكن هناك شبهة وإذا أقر الرجل بالكذب كان عليه حد القذف ﴿ لَا عَنَهَا فَيَشْهَدُ الرَّجُلُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ثُمَّ تَشْهَدُ الْمَرْأَةُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ وقد نطق بذلك الكتاب العزيز والسنة المطهرة في ملاعنته صلى الله تعالى عليه وسلم بين عويمر العجلاني وامراته وبين هلال بن أمية وامراته ﴿ ويفرّق الحاكم بينهما وتحرم عليه أبداً ﴾ لحديث سهل بن سعد عند أبي داود قال « مضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبداً » وفي حديث ابن عباس عند الدارقطني « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال : المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً » وأخرج نحوه عنه أبو داود وفي الصحيحين وغيرهما « أن عويمراً طلق امرأته ثلاث تطليقات قبل أن يأمره صلى الله تعالى عليه

وآله وسلم قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين ﴿ وَيَلْحَقُ الْوَلَدُ بِأُمِّهِ قَطُّ وَمَنْ رَمَاهَا بِهِ فَهُوَ قَازِفٌ ﴾ لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في ولد المتلاعنين انه يرث أمه وترته أمه ومن رماها به جلد ثمانين » أخرجه احمد وفي اسناده محمد بن اسحق وبقية رجاله ثقات . ويؤيد هذا الحديث الأدلة الدالة على ان الولد للفراش ولا فراش هنا . والأدلة الدالة على وجوب حد القذف . والملاعنة داخلة في المحصنات لم يثبت عليها ما يخالف ذلك وهكذا من قذف ولدها فانه كقذف أمه يجب الحد على القاذف •

### ﴿ بَابُ الْعِدَّةِ ﴾

وكانت من المشهورات المسألة في الجاهلية وكانت مما يكادون يتركونه وكان فيها مصالح كثيرة فأقرها الشارع ﴿ هي للطلاق من الحامل بالوضع ﴾ لقوله تعالى ( وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ) ﴿ ومن الحائض بثلاث حيض ﴾ لقوله تعالى ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ) والقروء هي الحيض كما تقدم في قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « دعى الصلاة أيام أقرائك » والقرء وان كان في الاصل مشتركاً بين الأطهار والحائض لكنه هنا قد دل الدليل على أن المراد أحد معني المشترك وهو الحيض لقوله ﷺ « تمتد بثلاث حيض » وقوله تجلس أيام أقرائها وقوله « وعدتها حيضتان » وسيأتي ﴿ ومن غيرهما ﴾ أى غير الحامل والحائض وهي الصغيرة والكبيرة التي لا حيض فيها أو التي انقطع حيضها بعد وجوده فانها تمتد ﴿ بثلاثة أشهر ﴾ لقوله تعالى ( واللاتي ينسن من الحيض من نساكن ان ارنبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن ) الآية . وقد وقع الخلاف في منقطعة الحيض لعارض فقيل انها تتربص حتى يعود فتعد بلحيض أو تياس فتعد بالأشهر والحق ما ذكرناه لأنه يصدق عليها عند الانقطاع انها من اللاتي لم يحضن ﴿ ولولا فاة بأربعة أشهر وعشر ﴾ لقوله تعالى ( والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ) هذا في غير الحامل ﴿ وإن كانت حاملاً فبالوضع ﴾ لقوله تعالى ( وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن ) وقد بين

ذلك النبي ﷺ أكل بيان . ففي الصحيحين وغيرهما من حديث أم سلمة « ان امرأة من أسلم يقال لها سبيعة كانت تحت زوجها فتوفى عنها وهي حبلى فخطبها أبو السنابل بن بملك فأبى أن تنكحه فقال والله ما يصلح أن تنكحني حتى أمتدى آخر الأجلين فمكنت قريباً من عشر ليال ثم نفست ثم جاءت الى النبي ﷺ فقال انكحني » وأخرج البخاري عن ابن مسعود في المتوفى عنها زوجها وهي حامل قال « أتجعلون عليها التغليب ولا تجعلون لها الرخصة انزلت سورة النساء القصصى بعد الطولي (وأولات الاحمال أجلمن أن يضعن حملن ) » وقد أخرج أحمد والدارقطني عن أبي بن كعب رضى الله عنه قال « قلت يا رسول الله ( وأولات الاحمال أجلمن أن يضعن حملن ) للمطلقة ثلاثاً وللمتوفى عنها قال هي للمطلقة ثلاثاً وللمتوفى عنها » وأخرجه أبو يعلى والضياء في المختارة وابن مردويه وفي اسناده المثنى بن الصباح وثقه ابن معين وضعفه الجمهور وقد أخرج ابن ماجه عن الزبير بن العوام « أنها كانت عنده أم كلثوم بنت عقبة فقالت له وهي حامل طيب نفسى بتطليقة فطلقتها تطليقة ثم خرج الى الصلاة فرجع وقد وضعت فقال ما لها قد خدعتني خدعها الله ثم أتى النبي ﷺ فقال سبق الكتاب أجله اخطبها الى نفسها » ورجال اسناده رجال الصحيح إلا محمد بن عمر بن هياج وهو صدوق لا بأس <sup>(١)</sup> به وقد تمسك بعض الصحابة بالآيتين فجعل عليها أطول الأجلين فقال اذا وضعت قبل مضي أربعة أشهر وعشر لم تنقض عدتها حتى تمضي أربعة أشهر وعشر واذا انقضت الأربعة الأشهر وعشر ولم تضع لم تنقض العدة حتى تضع وبه قال جماعة من أهل العلم والحق أن عدة الحامل بالوضع في الطلاق والوفاة للأدلة التي ذكرناها وهي نصوص في محل النزاع ومبينة للإيراد قال ابن القيم وقد كان بين السلف نزاع في المتوفى عنها أنها تبرئ أبعد الأجلين ثم حصل الاتفاق على اقتضاها بوضع الحمل وأما عدة الوفاة فتجب بالوفاة سواء دخل بها أو لم يدخل بها كإدخال عليه عموم القرآن والسنة الصحيحة واتفاق الناس انتهى (ولا عدة على غير مدخولة) لقوله تعالى في غير المسوسات ( فإلكم عليهن من عدة تعتدونها ) (والأمة) أى

( ١ ) ذكر الشوكاني في نيل الأوطار أن فيه انقطاعاً لأن راويه ميسون بن مهران لم يسجد من الزبير بن العوام (ج ٧ ص ٨٦)

عندها **﴿ كالخربة ﴾** لأن حديث عائشة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « طلاق الامة تطليقتان وعندها حيضتان » أخرجه الترمذى وأبو داود والبيهقى قال فيه أبو داود هو حديث مجهول وقال الترمذى حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر بن أسلم ومظاهر لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث انتهى. وأخرج ابن ماجه والدارقطنى ومالك فى الموطأ والشافعى من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « طلاق الامة اثنتان وعندها حيضتان » وفي اسناده عمرو ابن شبيب وعطية العوفى وهما ضعيفان وصحح الدارقطنى أنه موقوف على ابن عمر وأخرج الدارقطنى من حديث ابن مسعود وابن عباس الطلاق بالرجال والعدة بالنساء وقد أعل بالوقف وأخرج أحمد عن على بنحو ذلك وإذا كان الصحيح الوقف فيما عدا حديث عائشة فلم يكن فى الباب ما تقوم به الحجة لان حديث عائشة ضعيف كما عرفت فوجب الرجوع الى أدلة الكتاب والسنة المشتملة على تفصيل العدد وهي غير مختصة بالخائز **﴿ وعلى الممتدة للوفاء ترك التزنى ﴾** لحديث أم سلمة فى الصحيحين « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يحل لامرأة مسلمة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحب فوق ثلاثة أيام الا على زوجها أربعة أشهر وعشرا » وفى الباب عن أم حبيبة وزينب بنت جحش فى الصحيحين وغيرهما وفيهما أيضاً من حديث أم سلمة « أن امرأة توفي زوجها فحشا على عيناها فأتوا رسول الله ﷺ فاستأذنه فى الكحل فقال لا تكحل كانت احدا كن تمكث فى شر أحلاسها <sup>(١)</sup> أوشر يبتها <sup>(٢)</sup> فإذا كان حول فر كلب رمت ببعرة <sup>(٣)</sup> فلا حتى تمضى أربعة أشهر وعشرا » وفى الصحيحين من حديث أم عطية قالت « كنا ننهى أن نحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا ولا نكحل ولا نطيب ولا نلبس ثوبا معبوغاً الا ثوب عصب <sup>(٤)</sup> وقد

(١) الاحلاس جمع حلس بكسر الحاء واسكان اللام وهو الثوب الرقيق

(٢) هو أضف موضع فيه كالأمكنة المظلمة ونحوها

(٣) كذا كانت حادثهن فى الجاهلية تمكث المتولى عنها سنة ثم ترمى ببعرة اذا مر عليها كلب وبه يخرج من احادها

(٤) يفتح العين واسكان الصاد المهملتين: قال فى اللسان: (العصب برود بمية يصبب عزها أى يجمع ويشد ثم يصبغ وينسج فىأتى موشياً لبقاء ما عصب منه أبيض لم يأخذه صبغ)

رخص لنا عند الطهر اذا اغتسلت احدانا من محبضها في نبذة من كست أظفار »  
 وفي الباب أحاديث وقدروي ما يه ارض هذه الاحاديث فأخرج أحمد وابن حبان وصححه  
 من حديث أسماء بنت عميس « قالت دخل على رسول الله ﷺ لليوم الثالث من قتل  
 جعفر بن أبي طالب قال لا تحدى بعد يومك هذا » وهي كانت امرأته بالاتفاق وقد  
 أجيب بأنه حديث شاذ يخالف للاحاديث الصحيحة وقد وقع الاجماع على خلافه  
 وقيل انه منسوخ وقد أعله البيهقي بالاتقطاع وهذه الاحاديث المؤقتة في الاحداد  
 باربعة أشهر وعشر هي في غير الحامل وأما هي فعليها ذلك حتى تنقضى عدتها بالوضع  
 ثم الاحداد انما يكون الموت لا لغيره لانه النظر بما يدل على الحزن والسكابة للمارقة  
 الزوج بالموت لا مطلق المارقة بالطلاق وغيره لانه لم يرد فيه شيء ولا فاعته النساء  
 في أيام النبوة والخلفاء الراشدين فن ادعى وجوبه على غير الميمنة فنحن نطالبه بالدليل  
 والمكث في البيت الذي كانت فيه عند موت زوجها أو بلوغ خبره »  
 الحديث فريمة بنت مالك عند أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم  
 قالت « خرج زوجي في طلب أعلاج<sup>(١)</sup> له فأدركهم في طريق القسوم<sup>(٢)</sup> فقبلوه  
 فأتى نعيه وأنا في دار شاسعة من دور أهلي فأتيت النبي ﷺ فذكرت ذلك له فقلت  
 أن نعي زوجي أأتاني في دار شاسعة عن أهلي من دور أهلي ولم يدع نفقة ولا مالا ورثته  
 وليس المسكن له فلو تحولت الى أهلي واخوتي لكان أرفق بي في بعض شأني قال تحولى  
 فلما خرجت الى المسجد أو الى الحجرة دعاني أو أمرني فدعيت فقال أمكني في بيتك  
 الذي أأتاك فيه نعي زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر  
 وعشرا » وفي بعض الفاظه انه أرسل اليها عثمان بعد ذلك فأخبرته فأخذ به وقد أعل  
 هذا الحديث بما لا يقدح في الاحتجاج به وأخرج النسائي وأبو داود وعزاه المنذرى  
 الى البخارى عن ابن عباس « في قوله تعالى ( والذين يتوفون منكم وينرون أزواجا  
 وصية لازواجهم متاعا الى الحول غير اخراج ) نسخ ذلك بآية الميراث بما فرض الله  
 تعالى لها من الربع والنهن ونسخ أجل الحول أن يجعل أجلها أربعة أشهر وعشرا »

(١) الاعلاج البعيد (٢) بفتح القاف وتخفيف الدال : جبل بالحجاز محرب المدينة



وقد ذهب الى العمل بحديث فريمه جماعة من الصحابة فن بعدهم وقد روى جواز الخروج للعذر عن جماعة من الصحابة فن بعدهم ولم يأت من أجاز ذلك بحجة تصلح لمعارضة حديث فريمه وغاية ما هناك روايات عن بعض الصحابة وليست بحجة لاسيما اذا عارضت المرفوع. وأخرج الشافعي وعبد الرزاق عن مجاهد مرسلًا « ان رجلاً استشهدوا بأحد فقال نساؤهم يا رسول الله انا نستوحش في بيوتنا أفنييت عند إحداثنا فأذن لمن أن يتحدثن عند احدهن فاذا كان وقت النوم تأوى كل واحدة الى بيتها » وهذا مع ارساله لا تقوم به الحجة وأما أنها لا تمند بما مضى من الأيام قبل العلم وبعد الطلاق أو نحوه فلا وجه له لأن مشروعية العدة لم يشترطها الشارع بعلم المعتدة إنما ضرب للعدة مقادير كما في القرآن فاذا مضت تلك المقادير من يوم الطلاق أو الموت انقضت العدة ومن زعم انه لا يحتسب بجميع العدة أو ببعضها قبل العلم فعليه الدليل لانه يدعى اما فقد شرط أو وجود مالم وكلاهما خلاف الاصل ثم الفرق بين بعض المعتدات دون بعض في اعتبار العلم وعدمه كما وقع في كتب الفروع لا مستند له الا خيالات مختلة \*

﴿فصل في استبراء الأئمة المسيية والمشتراة ونحوهما بحيضة إن كانت حائضاً والحامل بوضع الحمل﴾ لما أخرجه احمد وأبو داود والحاكم وصححه من حديث أبي سعيد « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في سبائا أو طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حيضة » ولما أخرجه مسلم وغيره « أن النبي ﷺ لم أن يلعن الرجل الذي أراد وطء امرأة حامل من السبي لعنة تدخل معه قبره » وأخرج الترمذي من حديث العرباض بن سارية « أن رسول الله ﷺ حرم وطء السبائا حتى يضعن ما في بطونهن » وأخرج ابن أبي شيبة من حديث على قال « نهى رسول الله ﷺ أن توطأ حامل حتى تضع ولا توطأ حائل حتى تستبرأ بحيضة » وفي اسناده ضعف واقطاع . وأخرج احمد والطبراني قال « قال رسول الله ﷺ لا يقعن رجل على امرأة وحملها لغيره » وفي اسناده بقية والحجاج بن أرطاة وهما مدلسان وهو يشمل المسيية وغيرها كالشتراة والموهوبة وكذلك حديث شرويع (م ١٠ - ج ٣ الروضة الندية)

ابن ثابت عن النبي ﷺ قال « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي مائه ولد غيره » أخرجه أحمد والترمذي وأبو داود وابن أبي شيبة والدارمي والطبراني والبيهقي والضياء المقدسي وابن حبان وصححه والبزار وحسنه وهو كما يتناول الحامل المشتراة ونحوها كذلك يتناول من يجوز حملها من الغير كائنا من كان لأن العلة كونه يسقى بمائه ولد غيره . وأخرج الحاكم من حديث ابن عباس « ان النبي ﷺ نهى يوم خيبر عن بيع المغنم حتى تقسم وقال لا تسق مائك زرع غيرك » وأصله في النساء وأخرج البخاري عن ابن عمر اذا وهبت الوليدة التي توطأ أو بيعت أو أعتقت فلتستبرأ بحيضه ولا تستبرأ العنداء وبدل على استبراء المشتراة التي هي حامل أو يجوز حملها الأدلة الواردة في المسبوبة لأن العلة واحدة وأما العنداء والصنيرة فليستنا ممن تصدق عليه تلك العلة وإن كان حمل العنداء البالغة ممكناً مع بقاء البكارة ولكنه في غاية الندرة فلا اعتبار به . وأما ما أخرجه البخاري وغيره « أن النبي ﷺ نهى عن بيعت علياً إلى اليمن ليقبض الخس فاصطفي على منه سبية فأصبح وقد اغتسل ثم بلغ ذلك النبي ﷺ فلم ينكره » بل قال في بعض الروايات « لتسبب على أفضل من وصيفة » فيحمل على أنها كانت صغيرة أو بكرًا جمعاً بين الأدلة أو أنه قد كان مضى لها من وقت الصبا ما تبين به أنها غير حامل ﴿وَمِنْ مَقْطَعَةِ الْحَيْضِ﴾ تستبرأ ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ حَمْلُهَا﴾ لأنه لا يمكن العلم بعدم الحمل إلا بذلك إذ لا حيض بل المفروض أنه منقطع لما روى أنها ضئيلة (١) وأما من قد بلغت سن الايس من الحيض فقد صار حملها مأبوساً كحيضها ولا اعتبار بالنادر ﴿وَلَا تَسْتَبْرَأُ بِكُرٍّ وَلَا صَنِيرَةٍ مُطْلَقًا وَلَا يَلْزَمُ﴾ الاستبراء ﴿عَلَى الْبَائِعِ وَنَحْوِهِ﴾ لعدم الدليل على ذلك لا بنص ولا بقياس صحيح بل هو محض رأي \*

### ﴿بابُ النفقة﴾

﴿تَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ لِلزَّوْجَةِ﴾ لا أعرف في ذلك خلافاً . وقد أوجبها القرآن الكريم قال الله تعالى ( وارزقوهم فيها واكسوهم ) وقد قرر دلالة هذه الآية على المطلوب

(١) في القاموس والضمياً كسجد المرأة لا تحيض والتي لا ابن لها ولا ندى كالضئالة لا تعرف

الموزعي في تفسيره والحديث اذنه ﷺ لهند بنت عتبة أن تأخذ من مال زوجها أبي سفيان ما يكفيها وولدها بالمعروف وهو في الصحيحين وغيرهما . وقلوه ﷺ لما مثل عن حق الزوجة على الزوج « أن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسيت » وهو عند أهل السنن وغيرهم . قال في المسوى يجب نفقة الزوجة على الزوج موسراً كان أو معسراً . قال تعالي ( لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ) وقال تعالي ( وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ) وقال تعالي ( ذلك أدنى ألا تعولوا ) قلت قال الشافعي أي لا يكثر من تعولون . وفيه دليل على أن على الرجل نفقة امرأته وقد أنكر على الشافعي بعض أهل العربية هذا التفسير . فأجاب البغوي بأن الكسائي قال يقال عال الرجل يعول إذا كثر عياله واللغة الجيدة أعال . وأجاب الزمخشري بأنه بيان حاصل المعنى ووجهه أن يجعل من قولك عال الرجل عياله يعولهم كقولهم ما نهم يومهم إذا أنفق عليهم ومن كثر عياله لزمه أن يعولهم وهذا مما اتفق عليه أهل العلم . وقال ابن القيم في حديث هند المتقدم تضمنت هذه الفتوى أمورا أحدها أن نفقة الزوجة غير مقدرة بل بالمعروف لنفي تقديرها وإن لم يكن تقديرها معروفا في زمن رسول الله ﷺ ولا الصحابة ولا التابعين ولا تابعيهم . الثاني أن نفقة الزوجة من جنس نفقة الولد كلاهما بالمعروف . الثالث انفراد الأب بنفقة أولاده . الرابع أن الزوج والأب إذا لم يسندل النفقة الواجبة عليه فللزوجة والأولاد أن يأخذوا قدر كفايتهم بالمعروف . الخامس أن المرأة إذا قدرت على أخذ كفايتها من مال زوجها لم يكن لها إلى الفسخ سبيل . السادس أن ما لم يقدره الله تعالى ورسوله من الحقوق الواجبة فليرجع فيه إلى العرف . السابع أن من منع الواجب عليه وكان سبب نبوته ظاهرا فلمستحقه أن يأخذ بيده إذا قدر عليه كما أقي به النبي ﷺ . هندا انتهى حاصله . أقول هذا يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنه والأحوال والاشخاص فنفقة زمن الخصب المعروف فيها غير المعروف في زمن الجسد ونفقة أهل البوادي المعروف فيها . هو الغالب عندهم وهو غير المعروف من نفقة أهل المدن وكذلك المعروف من نفقة الأغنياء على اختلاف طبقاتهم غير المعروف من نفقة الفقراء والمعروف من نفقة أهل الرياسات والشرف غير المعروف من نفقة أهل الوضاعات فليس المعروف

المشار اليه في الحديث هو شيء متعبد بل يختلف باختلاف الاعتبار وقد أوضحت المقام في كتابي دليل الطالب فليراجع . وقال الماتن رحمه الله في الفتح الرباني في جواب سؤال في الفرض للزوجة ونحوها ما لفظه قد اختلفت المذاهب في تقدير النفقة بمقدار معين وعدم التقدير فذهب جماعة من أهل العلم وهم الجمهور الى أنه لا تقدير للنفقة الا بالكفاية وقد اختلفت الرواية عن الفقهاء فقال الشافعي علي المسكين والمتكسب مد وعلى الموسر مدان وعلى المتوسط مد ونصف . وقال أبو حنيفة على الموسر سبعة دراهم الى ثمانية في الشهر وعلى المعسر أربعة دراهم الى خمسة . قال بعض أصحابه هذا التقدير في وقت رخص الطعام وأما في غيره فيعتبر بالكفاية انتهى . والحق ما ذهب اليه القائلون بعدم التقدير لاختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال والأشخاص فانه لا ريب أن بعض الأزمنة قد يكون ادعى للطعام من بعض وكذلك الأمكنة فان بعضها قد يعتاد أهله أن يأكلوا في اليوم مرتين وفي بعضها ثلاثاً وفي بعضها أربعاً وكذلك الأحوال فان حالة الجلب تكون مستدعية لمقدار من الطعام أكثر من المقدار الذي تستدعيه حالة الخصب وكذلك الأشخاص فان بعضهم قد يأكل الصاع فما فوقه وبعضهم قد يأكل نصف صاع وبعضهم دون ذلك وهذا الاختلاف معلوم بالاستقراء التام ومع العلم بالاختلاف يكون التقدير على طريقة واحدة ظاهراً وحقيقياً ثم أنه لم يثبت في هذه الشريعة المطهرة التقدير بمقدار معين قط بل كان صلى الله تعالى عليه وسلم يحيل على الكفاية مقيداً لذلك بالمعروف كما في حديث عائشة عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي وأحمد بن حنبل وغيرهم « أن هنداً قالت يا رسول الله ان أباسفيان رجل شحيح وليس يعطيني ما يكفيني وولدي الا ما أخذت منه وهو لا يعلم فقال خذي ما يكفيك وولدي بالمعروف » فهذا الحديث الصحيح فيه الاحالة على الكفاية مع التقييد بالمعروف والمراد به الشيء الذي يعرف وهو خلاف الشيء الذي ينكر وليس هذا المعروف الذي أرشد اليه الحديث شيئاً معيناً ولا المتعارف بين أهل جهة معينة بل هو في كل جهة باعتبار ما هو الغالب على أهلها المتعارف بينهم . مثلاً أهل صنعاء المتعارف بينهم الا ان أنهم ينفقون على أنفسهم وأقاربهم الحنطة والشعير والذرة ويمتادون الادام سمناً ولحماً فلا يحل أن يجعل طعام

من تجب نفقته من طعام غير الثلاثة الاجناس المتقدمة كالمدس والفول ولا من الشعير والذرة فقط ولا بدون ادم ولا بادام غير المعتاد كالزيت والتليينة ونحو ذلك فان ذلك جميعه وان كان يصدق عليه لفظ الكفاية لكنه لا يصدق عليه معنى المعروف والعمل بالمطلق واهمال قيده لا يحل وأما أهل البوادي المتصلة بصنعاء والقريسة منها بمقدار يريد ودونه وفوقه فالمعروف عندهم هو الكفاية من أى طعام كان من غير سمن ولا لحم الا في أندر الأحوال بل يكتفون تارة بالتليينة وتارة بما يقوم مقامها فالمتوجه شرعاً على من وجبت عليه النفقة أن يدفع الى من كان في مثل صنعاء ما هو المعروف لديهم مما قدمنا والى من كان في البوادي ما قدمنا مما هو المعروف لديهم ويعتبر في كل محل بعرف أهله ولا يحل العدول عنه الا مع التراضى وكذلك الحاكم يجب عليه مراعاة المعروف بحسب الازمنة والامكنة والاحوال والاشخاص مع ملاحظة حال الزوج في اليسار والاعسار لان الله تعالى يقول (على الموسع قدره وعلى المقتر قدره) واذا تقرر لك ان الحق عدم جواز تقدير الطعام بمقدار معين فكذلك لا يجوز تقدير الادام بمقدار معين بل المعتبر الكفاية بالمعروف وقد حكى صاحب البحر أنه قد قدر في اليوم أوقيتان دهناً من الموسر ومن المعسر أوقية ومن المتوسط أوقية ونصف . وفي شرح الارشاد أنه يعتبر في الادام تقدير القاضى باجتهاده عند التنازع فيقدر في المد من الادام ما يكفيه ويقدر على الموسر ضعف ذلك وعلى المتوسط بينهما ويعتبر في اللحم عادة البلد للموسرين والمتوسطين كغيرهم . قال الرافعي وقد تناب الفاكهة في أوقانها فتجب . ثم قال وانما يجب ما ذكر لزوجه ان لم تواكله حال كونها رشيدة فان واكته وهى رشيدة سقطت نفقتها ثم ذكر كلاماً طويلاً . وأقول المرجح ما هو معروف عند أهل البلد في الادام جنساً ونوعاً وقدرأً وكذلك في الفاكهة لا يحل الاخلال بشيء مما يتعارفون به ان قدر من تجب عليه النفقة على ذلك وكذلك ما يعتاد من التوسعة في الأعياد ونحوها ويدخل في ذلك مثل القهوة والسليط . وبالجمله فقد أرشد الشارع الى ما هو معروف من الكفاية وليس بعد هذا الكلام الجامع المفيد شيء من البيان وأما ما أجاب به عن الحديث بعض من لم يترن بعلم الأدلة ولم يتدرب بمسالك

الاجتهاد من أنه لم يكن منه عليه السلام على طريقة الحكم بل على طريقة الافتاء فهذه غفلة كبيرة وبعد عن الحقيقة لأنه عليه السلام لا يبقى الا بما هو حق وشرع وقد تقرر أن السنة أقواله وأفعاله وتفسيراته لا مجرد أحكامه فقط التي تكون بعد الخصومة وحضور المتخصصين ولو كانت السنة ليست إلا الأحكام الكائنة على تلك الصفة لم يبق منها حجة على العباد إلا أقل من عشر معشارها لأن صدور الحكم منه عليه السلام على تلك الصفة إنما وقع في قضايا محصورة كقضية الحضرمي والزيه وعبد بن زمعة المتلاعنين فإن قلت ما وجه ما يفعله كثير من القضاة في هذه الأزمنة من تقدير النفقة بقدر من الطعام متنوعاً . قلت هو من تقدير الكفاية بالمعروف لأن القدر يكفي غالب الأشخاص شهراً لا سباً في مثل ضمنا فيكون للشخص في كل يوم نصف صاع يأتي المجموع في ثلاثين يوماً خمسة عشر صاعاً وهي قدر ينقص صاعاً فهذا فيه ملاحظة المعروف باعتبار الغالب ولكن إذا انكشف أنه لا يكفي بأن يكون الشخص أ كولا فلا يحمل العمل بذلك الغالب لأن فيه إهمالاً لما أرشده عليه السلام من الكفاية وهذا ليس فيه كفاية فالخاسل أنه لا بد من ملاحظة أمرين أحدهما الكفاية والثاني كونها بالمعروف فإذا علم مقدار الكفاية كان المرجع في صفاتها إلى المعروف وهو الغالب في البلد وإذا لم يعلم حال الشخص في مقدار ما يكفيه أو وقع الاختلاف بينه وبين من يجب عليه اتفاقه كان القول قول من يدعي ما هو المتعارف به . مثلاً إذا قال من له النفقة لا يكفيه إلا قدرحان وقال من عليه النفقة قدرحان كان القول قول من عليه النفقة بكونه مدعياً لما هو الغالب في المادة وإذا تبين حال من له النفقة وجب الرجوع إلى ذلك لما عرفناك من أنه لا يحمل الوقوف على مقدار معين على طريق القطع والبت ثم الظاهر من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف » أن ذلك غير مختص بمجرد الطعام والشراب بل يعم جميع ما يحتاج إليه فيدخل تحته الفضلات التي قد صارت بالاستمرار عليها مألوفة بحيث يحصل الضرر بتفارقها أو التصجر أو التكدس ويختلف ذلك بالأشخاص والأزمنة والامكنة والأحوال ويدخل فيسه الادوية ونحوها واليه يشير قوله تعالى ( وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ) فإن هذا نص في نوع من أنواع النفقات ان الواجب على من عليه النفقة رزق من

عليه انفاقه والرزق يشمل ما ذكرناه . قال في الانتصار ومذهب الشافعي لا تجب  
أجرة الحمام وثمان الادوية وأجرة الطبيب لان ذلك يراد لحفظ البدن كما لا يجب على  
المستأجر أجرة اصلاح ما انهدم من الدار . وقال في الغيث الحجة أن الدواء لحفظ  
الروح فأشبه النفقة انتهى . قلت هو الحق لدخوله تحت عموم قوله « ما يكفيك »  
وتحت قوله ( رزقهن ) فان الصيغة الأولى عامة باعتبار لفظ ما والثانية عامة لأنها  
مصدر مضاف وهي من صيغ العموم واختصاصه ببعض المستحقين للنفقة لا يمنع من  
اللاحق وبمجموع ما ذكرناه يتقرر لك أن الواجب على من عليه النفقة لمن له النفقة  
هو ما يكتفيه بالمعروف وليس المراد تفويض أمر ذلك الي من له النفقة وأنه يأخذ  
ذلك بنفسه حتي يرد ما أورده السائل من خشية السرف في بعض الاحوال بل المراد  
تسليم ما يكفي على وجه لا سرف فيه بعد تبين مقدار ما يكفي باخبار المخبرين أو  
تجريب المجربين كما سبق وهو معنى قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « بالمعروف »  
أي لا بغير المعروف وهو السرف والتقتير نعم اذا كان الرجل لا يسلم ما يجب عليه  
من النفقة جاز لنا الاذن لمن له النفقة بان يأخذ ما يكفيه اذا كان من أهل الرشد لا اذا كان  
من أهل السرف والتبذير فانه لا يجوز لنا تمكينه من مال من عليه النفقة لان الله  
تعالى يقول ( ولا تؤتوا السفهاء أموالكم بل ورد ما يدل على عدم جواز دفع أموال  
من لا رشد لهم اليهم كما في قوله تعالى ( فان آتستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم )  
فجعل الرشد شرطاً لدفع أموالهم فكيف يجوز دفع أموال غيرهم اليهم مع عدم الرشد  
ولكن يجب علينا اذا كان من عليه النفقة متمرداً ومن له النفقة ليس بندي رشد أن  
نجعل الاخذ الى ولي من لا رشد له أو الى رجل عدل وأما ما ورد في بعض التفاسير  
من أن المراد بالسفهاء في قوله تعالى ( ولا تؤتوا السفهاء أموالكم ) تمكين المرأة من  
مال الرجل كما ذكره السائل فذلك إنما هو باعتبار أن غالب نوع النساء خال عن  
الرشد والا فلا شك أن عدم الرشد يوجد في غيرهن كالصبيان والمجانين ومن يلتحق  
بهم من البله والمعتوهين وكثير ممن ينشأ في الحلية وهو في الخصام غير مبين . ولا  
نشك أيضاً أن في النساء من لها من الرشد والكمال ما لا يوجد الا في افراد الرجال  
ومنهن هند بنت عتبة المذكورة في الحديث فانها كانت من سروات نساء قريش

المشهورات بحسن العقل وكمال الفطنة كما يعرف ذلك من عرف أخبارها ومحاورتها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عند مبايعته لها . فالخاصل أنه لا ملازمة بين القول بوجوب الكفاية في النفقة وبين حضور السرف بل الأمر كما قدمنا والله أعلم ﴿ وَالْمُطَلَّقةِ رَجْعِيًّا ﴾ لحديث فاطمة بنت قيس أنه قال لها صلى الله عليه وسلم « أما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان لزوجها عليها الرجعة » أخرجه أحمد والنسائي وفي لفظ لأحمد « فإذا لم يكن عليها رجعة فلا نفقة ولا سكنى » وفي اسناده جباله بن سعيد وقد توبع وأعل بالوقف ولكن الرفع زيادة مقبولة إذا صح مخرجها أو حسن وقد أثبت لها القرآن الكريم السكنى قال الله تعالى ( يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ) ويستفاد من النهي عن الإخراج وجوب النفقة مع السكنى ويؤيده قوله تعالى ( أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ) ويدل على وجوب النفقة قوله تعالى ( وللمطلقات متاع بالمعروف ) وقوله تعالى في آخر الآية الأولى : ( نل الله يحدث بعد ذلك أمراً ) وهو الرجعة فكان ذلك في الرجعية ﴿ لَا بَأْسَآ ﴾ فالبائنة لا نفقة لها ولا سكنى لحديث فاطمة بنت قيس عند مسلم وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في المطابقة ثلاثاً « لا نفقة ولا سكنى » وفي الصحيحين وغيرهما عنها « أنها قالت طالقى زوجى ثلاثاً فلم يجعل لى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا نفقة ولا سكنى » وقد صح حديثها فلا نزاع وقد أخرج أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي انه قال لها رسول الله ﷺ « لا نفقة لك الا أن تكونى حاملاً » وقد أنكر عليها عمر وعائشة هذا الحديث وقال عمر لا نترك كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة لا تدري لعلمها حفظت أو نسيت وقد قالت فاطمة حين بلغها ذلك ينى وبينكم كتاب الله قال الله تعالى ( فطلقوهن لعدتهن ) حتى قال ( لا تدري لمل الله يحدث بعد ذلك أمراً ) فأبي أمر يحدث بعد الثلاث وقد ذهب الى عدم وجوب النفقة والسكنى للبائنة أحمد وإسحق وأبو ثور وداد وأتباعهم وحكه في البحر عن ابن عباس والحسن البصرى وعطاء والشعبي وابن أبى ليل والأوزاعى والامامية . وذهب الجمهور الى أنه لا نفقة لها ولها السكنى لقوله تعالى ( أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ) وقد تقدم ما يدل



على أنها في الرجعية . وذهب عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز والشورى وأهل  
 الكوفة الى وجوب النفقة والسكنى ( وَلَا فِي عِدَّةِ الْوَقَاةِ فَلَا نَفَقَةَ وَلَا سُكْنَى  
 إِلَّا أَنْ تَكُونَا حَايِمَتَيْنِ ) لعدم وجود دليل يدل على ذلك في غير الحامل ولا سيما  
 بعد قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « إنما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان لزوجها  
 عليها الرجعة فإذا لم يكن عليها رجعة فلا نفقة ولا سكنى » ويؤيده أيضاً تحليل الآية  
 المتقدمة بقوله تعالى ( لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ) وهو الرجعة ولم يبق  
 في عدة الوفاة ذلك الأمر ويفيده أيضاً مفهوم الشرط في قوله تعالى ( وإن كن أولات  
 حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ) وهى أيضاً تدل على وجوب النفقة للحامل  
 سواء كانت في عدة الرجعي أو البائن أو الوفاة وكذلك يدل على ذلك قوله ﷺ  
 لغاطمة بنت قيس « لا نفقة لك إلا أن تكونى حاملاً » وقد روى البيهقي عن جابر  
 يرفعه « في الحامل المتوفى عنها قال لا نفقة لها » قال ابن حجر ورجاله ثقات لكنه  
 قال المحفوظ وقفه فلو صح رفعه لكان نصاً في محل النزاع . وينبغى أن يقيّد عدم  
 وجوب السكنى لمن في عدة الوفاة بما تقدم في وجوب اعتدادها في البيت الذي بلغها  
 موت زوجها وهى فيه فان ذلك يفيد أنها اذا كانت في بيت الزوج بقيت فيه حتى  
 تنقضى العدة ويكون ذلك جمعاً بين الأدلة من باب تقييد المطلق أو تخصيص العام  
 فلا اشكال . قال في المسوى اختلاف أهل العلم في السكنى للمعتدة عن الوفاة . فقال أبو حنيفة  
 لا سكنى لها بل تعتمد حيث شاءت . وقال مالك لها السكنى . وللشافعي قولان كالْمذهبين  
 ومنشأ ذلك ترده في تأويل حديث فريسة فرأى مرة أن اذنه لها في الخروج حكم .  
 وقوله « امكثي في بيتك » استحباب ورأى مرة أخرى أن اذنه صار منسوخاً بقوله  
 آخر « امكثي في بيتك » أقول يحتج بل أن يكون اذنه لها من حيث انها ذكرت أن  
 زوجها لم يتركها في مسكن يملكه انتهى . أقول الحق ان المتوفى عنها زوجها لا تستحق  
 في عدة الوفاة لا نفقة ولا سكنى سواء كانت حاملاً أو حائلاً لزوال سبب النفقة بالموت  
 واختصاص آية السكنى بالمطلقة رجعيّاً واختصاص آية انفاق الحامل بالمطلقة كما تقدم  
 فإذا مات وهى في بيته اعتدت فيه لا لأن لها السكنى بل لوجوب الاعتداد عليها

في البيت الذي مات وهي فيه مع أن في حديث الغريفة أنها قالت للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان زوجها لم يتركها في منزل يملكه فأمرها أن تمتد في ذلك المنزل الذي بلغها نفي زوجها وهي فيه وهو غير مملوك له . وبهذا يتضح أن ذلك لا يستلزم وجوب السكنى من زكاة الميت بل هو أمر تعبد الله به المرأة فان كان المنزل ملكها فذاك وان كان ملك غيرها وجب عليها تسليم الأجرة مع الطالب سواء كان ملكا لورثة الزوج أولغيرهم وعلى هذا يحمل قوله تعالى ( غير اخراج ) وقوله ( ولا يخرجن ) وقوله ( ولا تخرجوهن ) فتقرر بمجموع ما ذكر أن المتوفى عنها مطلقاً كال المطلقة بائناً اذا لم تكن المطلقة بائناً حاملاً في عدم وجوب النفقة والسكنى فان كانت المطلقة بائناً حاملاً فلها النفقة ولا سكنى لها . وأما المطلقة الرجعية فلها النفقة والسكنى سواء كانت حاملاً أو حائلاً . وأما المطلقة قبل الدخول فلا عدة عليها فالنفقة ساقطة بلا ريب وكذلك السكنى والمتعة المذكورة لها في القرآن هي عوض عن المهر . والملاعنة لا نفقة لها ولا سكنى لأنها ان كانت كال المطلقة بائناً كانت مثلها في ذلك وان كانت كالمتوفى عنها زوجها فكذلك ولا ريب أن فرقتهما أشد من فرقة المطلقة بائناً لأن هذه يجوز نكاحها في حال من الأحوال بخلاف تلك **✽** ونجيبُ على الوالد المويسر لِوَلَدِهِ المعسرِ والعكسُ **✽** لحديث هند بنت عتبة المتقدم . ويؤيده ما تقدم في الفطرة من وجوبها على الرجل ومن يمون . وأما العكس فلأن النفقة هي أقل ما يفيدُه قوله تعالى ( وصاحبهما في الدنيا معروفاً ) وقوله ( وبالوالدين احساناً ) وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « أنت ومالك لأبيك » أخرجه أحمد وأبو داود وابن خزيمة وابن الجارود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث « ان أطيب ما أكل الرجل من كسبه وولده من كسبه فكلوا من أموالهم » أخرجه أحمد وأهل السنن وابن حبان والحاكم . ويؤيد ذلك حديث « من أبر يارسول الله قال أمك قال ثم من قال أمك قال ثم من قال أبك » وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة . قال في المسوى تجب على الابن نفقة الأبوين اذا كان موسراً وهما معسران قال تعالى ( وبالوالدين احساناً ) وقال ( وصاحبهما في الدنيا معروفاً ) ومن المعلوم أنه ليس من الاحسان ولا من المصاحبة بالمعروف أن يموتا جوعاً والولد في أرغد عيش . قلت على هذا أهل العلم

إلا أن الشافعي قال إن كان واحد منهما قويا سويا يمكنه تحصيل قوته لا تجب نفقته وإن كان معسراً وأوجب سائر الفقهاء نفقتهم عند العسار ولم يشترطوا الزمانة. وفي اعلام الموقعين وسأله رحمته الله من أحق الناس بحسن صحابتي قال أمك قال ثم من قال ثم أمك قال ثم من قال ثم أبوك متفق عليه. قال الامام أحمد الطاعة للأب وللأم ثلاثة أرباع البر رحمته الله وعلى السيد رحمته الله **يَمْلِكُهُ** لحديث أبي هريرة عند مسلم وغيره «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل ما لا يطيق» وحديث «فليطعمه بما يأكل ويلبسه بما يلبس» وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي ذر. قلت وذلك أنه مشغول بخدمته عن الاكتساب فوجب أن يكون كفاية عليه وعليه أهل العلم **وَلَا تَجِبُ** على القريب لقريبه إلا من باب صلة الرحم لعدم ورود دلائل يخص ذلك بل جاءت أحاديث صلة الرحم وهي عامة. والرحم المحتاج الى نفقة أحق الأرحام بالصلة. وقد قال تعالى ( لينفق ذو سعة من ربه ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ) وعند أبي داود « أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم من أبر قال أمك وأباك وأختك وأخاك ومولاك الذي يلي ذلك حق واجب ورحم موصولة» أقول ومن جملة ما يدل على نفقة الأقارب قوله تعالى ( وبالوالدين إحسانا وبذي القربى ) وقوله تعالى ( وآت ذا القربى حقه ) فقد أمر الله سبحانه بالإحسان الى القرابة وإيتائه حقه. ولا ريب أن من كان يتقلب في النعم وقريبه قد أضر به الجوع أو العرى فهو غير محسن اليه ولا قائم بحقه ومن جملة الأدلة القرآنية قوله تعالى ( وعلى الوارث مثل ذلك ) فإن جمهور السلف فسروها بأن على الرجل الذي يرث أن ينفق على الموروث مثل ما ينفق المولود له على والده الولد كما في أول الآية ومن الأدلة على ذلك ما تقدم من رواية أبي داود وهو في الصحيحين أيضاً وأخرجه النسائي بنحوه وزاد « ثم أدناك أدناك » وفيه « وأبدأ بن تعمل » وفي الصحيحين أيضاً بلفظ « من أحق الناس بحسن صحابتي يا رسول الله قال أمك قال ثم من قال أمك قال ثم من قال أمك قال ثم من قال أبوك ثم أدناك أدناك » وأخرجه الترمذي وقال « ثم الأقرب فالأقرب » وفي المسألة مذاهب مختلفة قد بسطها صاحب المبدى وغيره. وأما ما قيل

من أن المراد بمنزل هذه الأدلة صلة الرحم فقد أجيب عن ذلك بأن الله سبحانه ساء  
حقاً على أنه لو سلم لم يكن قادحاً في الاستدلال فإن من ترك قريبه بنسب نفقة ولا  
كسوة مع حاجته اليهما لم يكن واصلاً لرحمه لا لغة ولا عرفاً ولا شرعاً ومن أفكر هذا  
فليخبرنا ما هي الصلة التي تختص بها الرحم لأجل كونها ويطناز بها عن الأجنبية  
فانه لا يمكنه أن يعين مسقطاً للنفقة إلا وكان أولى بإسقاط ما عداها فالخاسر أن  
من وجد ما يكفيه وكان له زيادة يستغنى عنها وجب عليه أن ينفقها على المحتايج  
من قرابته ويقدم الأقرب فالأقرب كما دلت عليه الأدلة السالفة وهذا هو معنى  
الغنى أى الاستغناء عن فضلة تفضل على الكفاية لا ما ذكره الفقهاء من تلك  
التقديرات التي لا ترجع الى دليل عقل ولا نقل ﴿ وَمَنْ وَجِبَتْ نَفَقَتُهُ وَجِبَتْ  
كُسُوتهُ وَسُكْنَاهُ ﴾ لما يستفاد من الآيات القرآنية والاحاديث الصحيحة  
المتقدمة ذكرها \*

### ﴿ باب الرضاع ﴾

﴿ لما ثبت حكمه بخمس رضعات ﴾ لحديث عائشة عند مسلم وغيره  
« انها قالت كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخ بخمس  
رضعات فتوفى رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن » وللهديث طرق ثابتة  
في الصحيح ولا يخالفه حديث عائشة « أن النبي ﷺ قال لا تحرم المصاة ولا  
المصتان » أخرجه أحمد ومسلم وأهل السنن وكذلك حديث أم الفضل عند مسلم  
 وغيره « أن النبي ﷺ قال لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان والمصاة والمصتان »  
 وفي لفظ « لا تحرم الاملاجة (١) ولا الاملاجتان » وأخرج نحوه أحمد والنسائي  
 والترمذي من حديث عبدالله بن الزبير لأن غاية ما في هذه الاحاديث أن المصاة  
 والمصتين والرضعة والرضعتين والاملاجة والاملاجتين لا يحرمن وهذا هو معنى  
 الاحاديث منطوقاً وهو لا يخالف حديث الخمس الرضعات لانها تدل على أن مادون

(١) هي الارضاعة الواحدة مثل المصاة . وفي القاموس « ما يجي السوي امه كسبر

وسمع تناول ثديها بأدنى فمهم

الخمس لا يحرم . وأما معنى هذه الأحاديث مفهوماً وهو أنه يحرم ما زاد على الرضعة والرضعتين فمدفوع بحديث الخمس وهي مشتملة على زيادة فوجب قبولها والعمل بها ولا سيما عند قول من يقول أن بناء الفعل على المنكر يفيد التخصيص والرضعة هي أن يأخذ الصبي الثدي فيمتص منه ثم يستمر على ذلك حتى يتركه باختياره لغير عارض . وقد ذهب إلى اعتبار الخمس ابن مسعود وعائشة وعبد الله بن الزبير وعطاء وطلوس وسعيد بن جبير وعروة بن الزبير والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحق وابن حزم وجماعة من أهل العلم . وقد روي ذلك عن علي بن أبي طالب . وذهب الجمهور إلى أن الرضاع الواصل إلى الجوف يقتضي التحريم وإن قل . قال في المسوى ذهب الشافعي إلى أنه لا يثبت حكم الرضاع بأقل من خمس رضعات متفرقات . وذهب أكثر الفقهاء منهم مالك وأبو حنيفة إلى أن قليل الرضاع وكثيره محرم . وقال بعضهم لا يحرم أقل من ثلاث رضعات لقوله ﷺ « لا تحرم المصاة ولا المصتان » ويحكي عن بعضهم أن التحريم لا يقع بأقل من عشر رضعات وهو قول شاذ والظاهر أن عائشة وحفصة إنما كانتا تذهبان إلى عشر رضعات تورعاً وتشفيماً للخاطر لا من جهة حكم الشرع كما ذكرنا في لبن الفحل . قال البهوي قول عائشة « فتوفى رسول الله ﷺ » ومن مما يقرأ في القرآن « أرادت به قرب عهد النسخ من وفاة رسول الله ﷺ » حتى كان بعض من لم يبلغه النسخ يقرأ على الرسم الأول لأن النسخ لا يتصور عهد رسول الله ﷺ ويجوز بقاء الحكم مع نسخ التلاوة كالرجم في الزنا حكمه باق مع ارتفاع التلاوة في القرآن أو أن الحكم يثبت بأخبار الآحاد ويجب العمل به والقرآن لا يثبت بأخبار الآحاد فلم يحز كتبه بين الدفتين انتهى . وتماه في كتابنا إفادة الشيوخ بمقدار النسخ والمنسوخ فليرجع إليه . أقول أعلم أن الأحاديث قد اختلفت في هذه المسألة اختلافاً كثيراً وكذلك اختلفت المذاهب ونحن نعرفك بما هو الحق الذي يجتمع فيه جميع الأدلة فنقول : أما ما ورد من الرضاع مطلقاً من دون تقييد بعدد فالأحاديث الواردة بذكر العدد تفيد تقييده كما هو شأن المطلق والمقيد : وقد أفاد حديث « لا تحرم المصاة والمصتان والاملاجة والاملاجتان » وحديث « لا تحرم الرضعة الواحدة » أن الرضعة والرضعتين لا تحرمان فلو لم يرد إلا هذا لكانت

الثلاث مقتضية للتحريم ولكنه ثبت في الصحيح عن عائشة أنها قالت « عشر رضعات معلومات يحرم من » ثم قالت « خمس رضعات معلومات يحرم من » وصرحت بأن العشر منسوخة بالخمس - وصرحت أيضاً بأنه « توفي رسول الله ﷺ وبن فيها يقرأ من القرآن » وليس من شرط القرآن تواتر النقل على ما هو الحق ولو سلم ذلك فالقراءة الآحادية منزلة منزلة اخبار الآحاد ولكن ههنا اشكال وهو أن حديث « لا تحرم المصة والمصتان » دل بمفهوم العدد على أن الثلاث والأربع يثبت بهما التحريم وحديث الخمس دل بمفهومه على أنهما لا يحزمان - وأقول قد تقرر في علم المسائل والبيان أن الاخبار بالفعل المضارع يفيد الحصر وصرح بذلك الزمخشري في الكشف ولا سيما إذا بنى الفعل على المنكر كما هو مقرر في موطنه فيكون قد انضم الى مفهوم العدد في الخمس مفهوم الحصر فلا يثبت التحريم بدونها - ويؤيد ذلك ما ورد في بعض ألفاظ حديث سهلة بنت سهيل « أنه ﷺ قال أرضعى سالماً بخمس رضعات تحرمي عليه » وهذا التركيب في قوة إن ترضعيه خمساً تحرمي عليه فالنظم الى مفهوم العدد والحصر مفهوم الشرط وكما تصالح هذه الأدلة لتقييد مطلق القرآن تصالح أيضاً لتقييد حديث « الرضاع ما أنبت اللحم وأنشر العظم » وحديث « الرضاعة من المجاعة » هذا على فرض أن الرضعة والرضعتين تنبت اللحم فيكون المراد أن المقتضى للتحريم من الرضاع الذي ينبت اللحم والذي في زمن المجاعة هو ما كان على صفة مخصوصة وهي خمس رضعات هذا تقرير الاستدلال على وجه تجتمع فيه الأدلة وأما الجواب عن الوجوه التي ذكروها في دفع ما ذكرناه من الأدلة فقد بسطه الماتن رحمه الله في ببل الغمام حاشية شفاء الاوام فن شاء الاطلاع على ذلك فليراجعه ﴿ مَعَ تَيَقُّنٍ وَجُودِ الْإِبْنِ ﴾ لانه سبب ثبوت حكم الرضاع فلو لم يكن وجوده معلوماً وارتضاع الصبي منه معلوماً لم يكن لا ثبات حكم الرضاع وجه مسوغ - قال في الحجة البالغة يعتبر في الارضاع شيان : أحدهما القدر الذي يتحقق به هذا المعنى فكان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخن بخمس معلومات والثاني أن يكون الرضاع في أول قيام الهيكل وتشبيح صورة الولد والافو غذاء بمنزلة سائر الاغذية السائلة بعد التشبيح وقيام الهيكل كالشباب يأكل الخبز انتهى .

﴿ وَكَوْنِ الرِّضِيعِ قَبْلَ الْغُطَامِ ﴾ لحديث أم سلمة عند الترمذي وصححه والحاكم وصححه أيضاً قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان قبل الغطام » وأخرج سعيد بن منصور والدارقطني والبيهقي وابن عدي من حديث ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا رضاع إلا ما كان في الحولين » وقد صحح البيهقي وقفه ورجحه ابن عدي وابن كثير . وأخرج أبو داود الطيالسي من حديث جابر عن النبي ﷺ قال « لا رضاع بعد فصال ولا يتم بعد احتلام » وقد قال المنذرى انه لا يثبت . وفي الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة قالت « لما دخل على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعندي رجل فقال من هذا قلت أخي من الرضاعة قال يا عائشة انظرن من اخوانكن فانما الرضاعة من الجماعة » ﴿ وَيَحْرُمُ بِهِ مَا يَحْرُمُ بِالنَّسَبِ ﴾ قد تقدم الاستدلال عليه فيمن يحرم نكاحه من كتاب النكاح من أم وأخت وغيرهما ﴿ وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْمُرْضِعَةِ ﴾ لما أخرجه البخاري وغيره من حديث عقبة بن الحرث « أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب فجاءت أمة سوداء فقالت قد أرضعتكما قال فذكرت ذلك للنبي ﷺ فأعرض عني قال فتنحيت فذكرت ذلك له فقال وكيف وقد زعمت أنها أرضعتكما فنهاه » وفي لفظ « دعها عنك » وهو في الصحيح . وفي لفظ آخر « كيف وقد قيل ففارقها عقبة » وقد ذهب الى ذلك عثمان وابن عباس والزهري والحسن واسحق والاوزاعي وأحمد بن حنبل وأبو عبيد . وروى عن مالك . وأما دفع الحجة بأنها شهدت على تقرير فعلها فهذه قاعدة فقهية لم يرد بها كتاب الله ولا سنة رسوله . وهذا الحديث أول حجة يبطلها فكيف يكون الامر بالعكس وحسبنا الله ونعم الوكيل \*

﴿ وَيَجُوزُ لِمُرْضِعِ الْكَبِيرِ وَلَوْ كَانَ ذَا الْحِيَةِ لِنَجْوِيزِ النَّظَرِ ﴾ لحديث زينب بنت أم سلمة قالت « قالت أم سلمة لعائشة انه يدخل عليك هذا الغلام الأيمن الذي ما أحب أن يدخل على فقالت عائشة مالك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة وقالت ان امرأة أبي حذيفة قالت يا رسول الله ان سالماً يدخل على وهو رجل وفي نفس أبي حذيفة منه فقال رسول الله ﷺ أرضعيه حتي يدخل عليك » أخرجه مسلم وغيره وقد أخرج نحوه البخاري من حديث عائشة أيضاً وقد روى هذا الحديث من

الصحابة أمهات المؤمنين وسهلة بنت سهيل وزينب بنت أم سلمة ورواه من التابعين جماعة كثيرة ثم رواه عنهم الجمع الجرم وقد ذهب الى ذلك على وعائشة وعروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح والليث بن سعد وابن علية وداود الظاهري وابن حزم وهو الحق . وذهب الجمهور الى خلاف ذلك . قال ابن القيم أخذ طائفة من السلف بهذه الفتوى منهم عائشة ولم يأخذ به أكثر أهل العلم وقدموا عليها أحاديث توقيت الرضاع المحرم بما قبل الفطام وبالصغر وبالحولين لوجوه : أحدها كثرتها وانفراد حديث سالم . الثاني أن جميع أزواج النبي ﷺ سوى عائشة في شق المنع . الثالث أنه أحوط . الرابع أن رضاع الكبير لا يثبت لما ولا ينشر عظاماً فلا يحصل به البعضية التي هي سبب التحريم . الخامس أنه يحتمل أن هذا كان مختصاً بسالم وحده ولهذا لم يجرى ذلك إلا في قصته . السادس « أن رسول الله ﷺ دخل على عائشة وعندها رجل قاعد فاشتد ذلك عليه وغضب فقالت انه أخى من الرضاعة فقال انظرون من اخوانكن من الرضاعة فأما الرضاعة من الجماعة » متفق عليه واللفظ لمسلم . وفي قصة سالم مسلك وهو ان هذا كان موضع حاجة فان سالماً كان قد تبناه أبو حذيفة ورواه ولم يكن له منه ومن الدخول على أهله بد فاذا دعت الحاجة الى مثل ذلك فالقول به مما يسوغ فيه الاجتهاد . ولعل هذا المسلك أقوى المسالك واليه كان شيخنا يحنح والله تعالى أعلم انتهى . أقول الحاصل ان الحديث المتقدم صحيح<sup>١</sup> وقد رواه الجرم الفغير عن الجرم الفغير سلفاً عن خلف ولم يقدح فيه من رجال هذا الشأن أحد وغاية ما قاله من يخالفه انه ربما كان منسوخاً ويحاجب بأنه لو كان منسوخاً لوقع الاحتجاج على عائشة بذلك ولم ينقل انه قال قائل به مع اشتهار الخلاف بين الصحابة وأما الاحاديث الواردة بأنه لا رضاع إلا في الحولين وقبل الفطام فم كونها فيها مقال لا معارضة بينهما وبين رضاع سالم لانها عامة وهذا خاص والخاص مقدم على العام ولكنه يختص بمن عرض له من الحاجة الى ارضاع الكبير ما عرض لابي حذيفة وزوجته سهلة فان سالماً لما كان لهما كالأبن وكان في البيت الذي هما فيه وفي الاحتجاج مشقة عليهما رخص ﷺ في الرضاع على تلك الصفة فيكون رخصة لمن كان كذلك وهذا لا يعمى عنه قال في المسوى يجب احياء المولود بالارضاع حولين كاملين إلا اذا اجتمع رأي الوالدين



عن تشاور منهما على أن الفطام لا يضره فحينئذ يجوز الفطام قبل الحولين والمرضع يجوز أن تكون الوالدة أو الظئر المسترضعة فإن لم تيسر المسترضعة أو لم يقدر الوالد على استئجارها تعينت الوالدة فإن أرضعت الوالدة فليس لها إلا النفقة والكسوة بالمعروف مما كان بسبب ازوجية وإن أرضعت الظئر فلها أجرها قال تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن. حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فإن أرادوا فصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سلمتم ما آتيتهم بالمعروف واتقوا الله) قلت الظاهر أن الوالدات تعم المطلقات وغيرها وقيل تختص بالمطلقات لأن سياق الآية في قصة المطلقات • أقول وحينئذ يؤخذ حكم غير المطلقات بالاولى وقوله (على المولود له) يدل على أن الوالدة ما دامت زوجة أو ممتدة لا تستحق الاجر وعليه أبو حنيفة وقوله (على الوارث مثل ذلك) المراد منه وارث الأب وهو الصبي أى مؤن الرضعة من ماله اذا مات الأب قوله (فإن أرادوا فصلا) يعنى قبل الحولين قوله (ان تسترضعوا) أى المراضع أولادكم أى تأخذوا مراضع لأولادكم قوله (ما آتيتهم) أى ما أردتم ايتاءه كقوله تعالى (إذا قمتم إلى الصلاة) انتهى •

### ﴿بابُ الحضَانَةِ﴾

﴿الاولى بِالْطِفْلِ أُمُّهُ مَالِمٌ تَنكِحُ﴾ الحديث عبد الله بن عمرو « أن امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء وثديي له سقاء وزعم أبوه أنه ينزعه مني فقال أنت أحق به مالم تنكحي » أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم وصححه، وقد وقع الاجماع على أن الأم أولى بالطفل من الأب وحكي ابن المنذر الاجماع على أن حقها يبطل بالنكاح وقد روى عن عثمان أنه لا يبطل بالنكاح واليه ذهب الحسن البصري وابن حزم واحتجوا ببقاء ابن أم سلمة في كفالتها بسد أن تزوجت بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويجاب عن ذلك بأن مجرد البقاء مع

عدم المنازع لا يحتج به لاحتمال أنه لم يبق له قريب غيرها واحتجوا أيضا بما ساقى في حديث ابنة حمزة فان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بأن الحق لخالتها وكانت تحت جعفر بن أبي طالب وقد قال « الخالة بمنزلة الأم ويجب أن يذهب اليه لا يدفع النص الوارد في الأم ويمكن أن يقال أن هذا يكون دليلا على ما ذهبت اليه الخفية من أن النكاح إذا كان لمن هو رحم للصغير فلا يبطل به الحق ويكون حديث ابنة حمزة مقيدا لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « ما لم تنكح » (ثم الخالة) أولى بعد الأم من عداها لحديث البراء بن عازب في الصحيحين وغيرهما « أن ابنة حمزة اختهم فيها على وجعفر وزيد فقال على أنا أحق بها هي ابنة عمي وقال جعفر بنت عمي وخالتها تحق وقال زيد ابنة أخي فقضى بها رسول الله ﷺ لخالتها وقال « الخالة بمنزلة الأم » والمراد بقول زيد ابنة أخي أن حمزة قد كان النبي ﷺ أخي بينهما ووجه الاستدلال بهذا الحديث أنه قد ثبت بالاجماع أن الأم أقدم الحواضن فتمتضي التشبيه أن تكون الخالة أقدم من غيرها من غير فرق بين الأب وغيره وقد قيل إن الأب أقدم منها اجماعا وليس ذلك بصحيح والخلاف معروف والحديث يحجج من خالفه قال في المسوي إذا فارق الرجل امرأته وبينهما ولد صغير فالأم وأم الأم أولى بالحضانة من الأب لرواية مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت القاسم بن محمد يقول كانت عند عمر بن الخطاب امرأة من الانصار فولدت له عاصم بن عمر ثم أنه فارقها فحاض عمر بن الخطاب قباه فوجد ابنة عاصم يلعب بفناء المسجد فاخذ بمضده فوضعه بين يديه على الدابة فادركته جدة الغلام فنازعته اياه حتى أتيا أبا بكر الصديق فقال عمر ابني وقالت المرأة ابني فقال أبو بكر خل بينهما وبينه قال فارجعه عمر الكلام (ثم الأب) « وان لم يرد بذلك بدليل يخصه لكنه قد استفيد من مثل قوله ﷺ للام « أنت أحق به ما لم تنكح » فان هذا يدل على ثبوت أصل الحق للأب بعد الأم ومن هو بمنزلتها وهي الخالة وكذلك اثبات التخيير بينه وبين الأم في الكفالة فانه يفيد اثبات حق له في الجملة وقال في المسوي روي الشافعي بإسناده عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ خير غلاما بين أبيه وأمه » ثم طبق بين الحديث والاثربأن المولود إذا كان دون سبع سنين فالأم أولى به وإذا بلغ سبع سنين وعقل عقل مثله خبر بين

الابوين سواء كان ذكرا أو أنثى فأيهما اختاره يكون عنده وأخذ هذا النوع من التطبيق من قضاء على رضى الله تعالى عنه فإنه خير صبيا كان ابن سبع سنين أو ثمان سنين بين الام والعم وقال لاختيه الصغير منه وهذا أيضا لو قد بلغ مبلغ هذا خيره وقال أبو حنيفة الام أحق بالفلام حتى يأكل ويلبس وحده وبالجارية حتى تحيض ثم بعد ذلك الاب أحق بهما أقول الحق أن الحضانة للام ثم للخالة للدليل الذي قدمنا ولا حضانة للاب ولا لغيره من الرجال والنساء إلا بعد بلوغ الصبي من التمييز فإن بلغ اليه ثبت تخييره بين الام والاب وإذا عدا كان أمره الى أوليائه ان وجدوا وإلا كان الى قرابته الذين ليسوا بأولياء ويقدم الأقرب فالأقرب ولكن ليس هذا الدليل اقتضى ذلك بل لان حضانة الصبي وكفالة أمره لا بد منه والقرابة أولى به من الاجانب بل اريب وبعض القرابة أولى من بعض فاحقهم به بعد عدم من وردت النصوص بثبوت حضانته هو الاولياء لكون ولاية النظر في مصالحه اليهم ومع عدمهم تكون حضانته الى الاقرب فالأقرب هذا ما يقتضيه النظر الصحيح ومن رام الوقوف على جميع العلل التي علل بها المختلفون في التقديم والتأخير في باب الحضانة فعليه بالهدي لابن القيم ولكنه لم يرجح لدى إلا ما ذكرته ههنا وذكره الماتن وقد يقال ان حديث « أنت أحق به مالم تشكح » يفيد ثبوت أصل الحق في الحضانة للاب بعد الام ومن هو بمنزلتها وهي الخالة فتكون أهل الحضانة الام ثم الخالة ثم الاب « ثم يعين الحاكم من القرابة من رأى فيه صلاحاً » لانه اذا عدت الام والخالة والاب فالصبي محتاج الى من يخضنه بالضرورة والقرابة أشفق به فيعين الحاكم من يقوم به منهم من يرى فيه صلاحاً للصبي وقد أخرج عبد الرزاق عن عكرمة قال ان امرأة عمر بن الخطاب خاصته الى أبي بكر في ولد عليها فقال أبو بكر هي أعطف وألطف وأرحم وأخى وهي أحق بولدها مالم تتزوج فهذه الأوصاف تفيد أن أبا بكر جعل العلة العطف واللفظ والرحمة والحنو « وبعد بلوغ سن الاستقلال يُخيّر الصبي بين أبيه وأمه » لحديث أبي هريرة عند أحمد وأهل السنن وصححه الترمذى « أن النبي ﷺ خير غلاما بين أبيه وأمه » وفي لفظ « أن امرأة جاءت فقالت يا رسول الله ان زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من بئر أبي عتبة وقد نفعتي فقال رسول الله ﷺ استهما

عليه قال زوجها من يحاقني في ولدي فقال النبي ﷺ هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أيهما شئت فأخذ بيد أمه فانطلقت به « أخرج أهل السنن وابن أبي شيبة وصححه الترمذي وابن حبان وابن القطان وأخرج أحمد وإبوداود والنسائي وابن ماجه والدارقطني من حديث عبد الحميد بن جعفر الأنصاري عن جده « أن جده أسلم وأبت امرأته ان تسلم فجاء ابن صغير له لم يبلغ قال فاجلس النبي ﷺ الأب ههنا والأم ههنا ثم خيره وقال اللهم اهده فذهب الى أبيه « قال ابن القيم الحضانة قضي فيها خمس قضايا : احداها قضي بآبنة حمزة لخالتها وكانت تحت جعفر بن أبي طالب وقال « الخالة بمنزلة الأم « فتضمن هذا القضاء أن الخالة قائمة مقام الأم في الاستحقاق وان تزوجها لا يسقط حضانتها اذا كانت جارية . القضية الثانية أن رجلا جاء ابن له صغير لم يبلغ فاختم فيه هو وأمه ولم يسلم فاجلس رسول الله ﷺ الأب ههنا واجلس الأم ههنا ثم خير الصبي وقال اللهم اهده فذهب الى أمه ذكره أحمد . القضية الثالثة أن رافع بن سنان أسلم وأبت امرأته أن تسلم فأتت النبي ﷺ وقالت ابنتي فطيم او شبيهه وقال رافع ابنتي فقال رسول الله ﷺ اقعد ناحية وقال لها اقعدى ناحية فأقعد الصبية بينهما ثم قال ادعواها فأتت الى أمها فقال النبي ﷺ اللهم اهدها فأتت الى أبيها فأخذها ذكره أحمد . القضية الرابعة جاءته امرأة فقالت ان زوجي يريد ان يذهب بابني الخ ذكره ابو داود . القضية الخامسة جاءته امرأة فقالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء الخ ذكره ابو داود فعلى هذه القضايا الخمس تدور الحضانة وبالله التوفيق ﴿فَإِنْ لَمْ يُوَجَدْ﴾ من له في ذلك حق بنص الشرع ﴿أَكْفَلَهُ مَنْ كَانَ لَهُ فِي كِفَالَتِهِ مَصْلَحَةٌ﴾ ايكونه محتاجا الى ذلك فكانت المصلحة معتبرة في بدنه كما اعتبرت في ماله وقد ذلت على ذلك الادلة الواردة في أموال اليتامى من الكتاب والسنة •



## كتاب البيع

﴿الْمُعْتَبَرُ فِيهِ مُجَرَّدُ التَّرَاضِي﴾ وحققة التراضي لا يعلمها الا الله تعالى والمراد ههنا امارته كالايجاب والقبول كالتمعاطي عند القائل به وعلى هذا أهل العلم ﴿وَلَوْ بِإِشَارَةٍ﴾ وينعقد بالكناية ﴿مِنْ قَادِرٍ عَلَى الشُّطْقِ﴾ لكونه لم يرد ما يدل على ما اعتبره بعض أهل العلم من ألفاظ مخصوصة وأنه لا يجوز البيع بغيرها ولا يفيد ما ورد في الروايات من نحو بعت منك وبعتك فانا لا نذكر أن البيع يصح بذلك وإنما النزاع في كونه لا يصح الا بها ولم يرد في ذلك شيء وقد قال الله تعالى (تجارة عن تراض) فدل ذلك على أن مجرد التراضي هو المناط ولا بد من الدلالة عليه بلفظ أو إشارة أو كناية بأى لفظ وقع وعلى أى صفة كان وبأى إشارة مفيدة حصل وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه » فاذا وجدت طيبة النفس مع التراضي فلا يعتبر غير ذلك . أقول هذا غاية ما يستفاد من الأدلة أعني أن المعتبر في البيع هو مجرد التراضي والمشعر بالرضا لا ينحصر فيما ذكره من الالفاظ المخصوصة المقيدة بقيود بل ما أشعر بالرضا ولو بكناية أو إشارة أو معاطاة من دون لفظ ولا ما في معناه فان البيع عند وجود المشعر بمطلق الرضا بيع صحيح وعلى مدعى الاختصاص الدليل ولا ينفعه في المقام مثل حديث « اذا بعت » وحكاية مبايعته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للأعرابي وما أشبه ذلك لأننا لا ننع من اشعار لفظ بعت ونحوه بالرضا وإنما ننعم دعوى التخصيص ببعض الأفراد التي لا تستفاد إلا من صيغ مخصوصة ومن ههنا يلوح لك أن قولهم لا ربا في المعاطاة باطل وهكذا أخواته . والحاصل أننا لم نجد في الكتاب والسنة بعد ذكر مطلق البيع إلا قيد الرضا والا مور المشعرة به أعم من الالفاظ التي اصطلاح عالمها الفقهاء فيندرج تحت الرضا كل ما دل عليه ولو إشارة من قادر وكتابة من حاضر ﴿وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْخَرِّ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ﴾ لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما « أنه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

يقول ان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام ﴿١﴾ والكلب والسنور ﴿٢﴾ لما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي مسعود قال «نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب» وفيها أيضاً من حديث أبي جحيفة نحوه وفي صحيح مسلم وغيره من حديث جابر «أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الكلب والسنور» وأخرج النسائي بإسناد رجاله ثقات قال «نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب إلا كلب صيد» قال في المسوى اختلفوا في بيع الكلب فقال الشافعي حرام وقال أبو حنيفة جائز ويضمن مثله ﴿٣﴾ وللهدم ﴿٤﴾ لحديث أبي جحيفة في الصحيحين قال «ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حرم ثمن الدم» ﴿٥﴾ وعسب الفحل ﴿٦﴾ وهو ماء الفحل يكره صاحبه لينزى به لما أخرجه البخاري من حديث ابن عمر «أن النبي ﷺ نهى عن ثمن عسب الفحل» ومثله في صحيح مسلم من حديث جابر وفي الباب أحاديث ورخص في الكرامة وهي ما يعطى على عسب الفحل من غير شرط شيء عليه كذا في الحجة البالغة ﴿٧﴾ وكل حرام ﴿٨﴾ لما في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر «قيل يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة فإنه تطلى بها السفن وتدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال قاتل الله اليهود ان الله لما حرم شحومها جلاوه (١) ثم باعوه وأكلوا ثمنه» وأخرج أحمد وأبو داود من حديث ابن عباس «أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لمن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها وان الله اذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه» قال ابن القيم في الاعلام وفي قوله حرام قولان أحدهما ان هذه الافعال حرام والثاني أن البيع حرام وان كان المشتري يشتريه لذلك والقولان مبنيان على أن السؤال هل وقع عن البيع لهذا الانتفاع المذكور أو عن الانتفاع المذكور والأول اختاره شيخنا وهو الأظهر لأنه لم يخبرهم أولاً عن تحريم هذا الانتفاع حتي يذكروا له حاجتهم اليه . وانما أخبرهم عن تحريم البيع فأخبروه أنهم يتناعونه لهذا الانتفاع فلم يرخص لهم في البيع ولم ينههم عن الانتفاع المذكور ولا تلازم بين جواز البيع وحل المنفعة والله تعالى أعلم انتهى . قلت والأقرب الى السنة ما ذهب اليه المانن ﴿٩﴾ وفضل الماء ﴿١٠﴾

(١) بفتح الجيم والميم المنقطة أى أذا بوه والجميل الشحم المذاب

لحديث اياس بن عبدٍ « أن النبي ﷺ نهى عن بيع فضل الماء » رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه . وقال التشيرى هو على شرط الشيخين ولحديث جابر عند مسلم وأحمد وابن ماجه بنحوه . وقد ورد مقيداً في الصحيحين من حديث أبي هريرة « رفوعاً بلفظ » لا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلاء » وفي لفظ « لا يباع فضل الماء ليمنع به الكلاء » وهو في مسلم ﴿ وَمَا فِيهِ غَرَرٌ ﴾ وهو استتار عاقبة الشيء وتردده بين جهتين ممكنتين كبيع الطير في الهواء والسمك في الماء لحديث أبي هريرة عند مسلم وغيره « أن النبي ﷺ نهى عن بيع الغرر » وأخرج أحمد من حديث ابن مسعود « أن النبي ﷺ قال لا تشتروا السمك في الماء فانه غرر » وفي اسناده يزيد بن أبي زياد وقد رجح البيهقي وقفه ولكنه داخل في بيع الغرر . قال في المسوى قال مالك ومن الغرر والمخاطرة أن يعمد الرجل قد ضلت دابته أو أبق غلامه ونحو شيء من ذلك خمسون ديناراً فيقول رجل أنا آخذه منك بعشرين ديناراً فان وجدته المبتاع ذهب من البائع ثلاثون ديناراً وان لم يجده ذهب البائع من المبتاع بعشرين ديناراً . قال مالك وفي ذلك أيضاً عيب آخر أن تلك الضالة ان وجدت لم يدر زادت أم نقصت أم ما حدث بها من العيوب وهذا أعظم المخاطرة . قال مالك والامر عندنا أن من المخاطرة والغرر اشتراء ما في بطون الاناث من النساء والدواب لانه لا يدرى أيجري أم لا يخرج فان خرج لم يدر أ يكون حسناً أم قبيحاً أم تاماً أم ناقصاً أم ذكراً أم أنثى وذلك كله يتفاضل ان كان على كذا قيمته كذا وان كذا قيمته كذا انتهى ﴿ وَحَبْلُ الْحَبْلَةِ ﴾ لنبه ﷺ عن ذلك كما في مسلم وغيره من حديث ابن عمرو « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع حبل الحبلة » أخرجه مالك . وفي الصحيحين « كان أهل الجاهلية يتنازعون لحوم الجزور الى حبل الحبلة وحبل الحبلة أن تنتج الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي نتجت فنهام عن ذلك » وقد قيل انه يبيع ولد الناقة الحامل في الحال . وقيل يبيع ولد ولدها كما في الرواية . وقد ورد النهى عن شراء ما في بطون الانعام كما في حديث أبي سعيد عند أحمد وابن ماجه والبخاري والدارقطني وفي اسناده شهر بن حوشب وفيه ضعف . وروي مالك عن سعيد بن المسيب أنه قال لا ربا في الحيوان وانما نهى من الحيوان عن ثلاثة عن

المضامين والملاقيح وحبل الحيلة فالمضامين ما في بطون أناث الابل والملاقيح ما في ظهور الجمال قلت وعليه أهل العلم قال محمد هذه البيوع كلها مكروهة ولا ينبغي مباشرتها لأنها غرر عندنا وفي المنهاج نهى رسول الله ﷺ عن حبل الحيلة وهو نتاج النتاج بأن يبيع نتاج النتاج أو بشئ إلى نتاج النتاج وعن الملاقيح وهي ما في البطون والمضامين وهي ما في أصلاب الفحول ﴿وَالْمُنَابَذَةُ﴾ أن يئخذ الرجل إلى الرجل ثوبه ويئخذ الآخر إليه ثوبه على غير تأمل ويقول كل واحد منهما هذا بهذا فهذا الذى نهى عنه ﴿وَالْمَلَامَسَةُ﴾ أن يلمس الرجل الثوب ولا ينشره ولا يتبين ما فيه أو يتناعه ليلا ولا يعلم ما فيه لحديث أبي سعيد في الصحيحين قال «نهى رسول الله ﷺ عن الملامسة والمنابذة في البيع» وأخرج نحوه مالك في الموطأ من حديث أبي هريرة وفسرها بما تقدم ولفظ المائن الملامسة لمس ثوب الآخر بيده باليسل أو بالتهار ولا يقبله والمنابذة أن يئخذ الرجل إلى الرجل بثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراض كذا في الرواية وفي الباب عن أنس عند البخاري قلت وعليه أهل العلم قال المحلى والبطالان فيهما لعدم الرؤية أو عدم الصيغة (١) أو الشرط الفاسد أى لا خيار له إذا رآه كذا في المسوى ﴿وَمَا فِي الضَّرْعِ وَالْعَبْدِ الْآبِقِ وَالْمَنَامِ حَتَّى تُقَسَّمَ الثَّمَرُ حَتَّى يَصْلُحَ وَالصَّوْفُ فِي الظَّهْرِ وَالسَّمْنُ فِي اللَّبَنِ﴾ لحديث أبي سعيد المتقدم في النهى عن شراء ما في بطون الانعام فإن فيه النهى عن بيع ما في ضروعها وعن شراء العبد الآبق وعن شراء المنام حتى تقسم . وقد ورد النهى عن بيع المنام حتى تقسم من حديث ابن عباس عند النسائي ومن حديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود وقد ورد النهى عن بيع الثمر حتى يطعم والصوف على الظهر واللبن في الضرع والسمن في اللبن من حديث ابن عباس أيضاً عند الدارقطني والبيهقي وفي اسناده عمر بن فروخ وقد وثقه يحيى بن معين وغيره وأحاديث النهى عن بيع الغرر تشد من عضد جميع ما في هذه الروايات لان الغرر يصدق على جميع هذه الصور وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث ابن عمر «أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع» وأخرج نحوه مسلم من

(١) قوله أو عدم الصيغة أى بعت واشترت اهـ .



حديث أبي هريرة وفي الصحيحين من حديث أسن نحوه . قال مالك الامر عندنا في بيع البطيخ والقثاء والخربز (١) والجزر أن ييمه اذا بدا صلاحه حلال جائز ثم يكون للمشتري ما يثبت حتى ينقطع ثمره ويهلك وليس في ذلك وقت مؤقت وذلك أن وقته معروف وربما دخلته الماهة فقطعت ثمرته قبل أن يأتى ذلك الوقت فإذا دخلته الماهة بجائحة تبلغ الثلث فصاعداً كان ذلك موضوعاً عن الذي ابتاعه ﴿وَالْحَاقِلَةُ﴾ بيع الزرع بكيل من الطعام معلوم . قال مالك المحاقلة كراه الارض بالحنطة . وقال في المسوى المحاقلة بيع الزرع بعد اشتداد الحب ثقيلاً ﴿وَالْمُزَابَنَةُ﴾ بيع ثمر النخل بأوساق من الثمر . وقال مالك المزابنة اشتراء الثمر بالتمر في رؤس النخل وقال في المسوي المزابنة بيع الثمر على الشجر بجنسه على الارض . قال مالك ونهى رسول الله ﷺ عن المزابنة . وتفسير المزابنة أن كل شيء من الجزاف الذي لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده ابتيع بشيء مسمى من الكيل والوزن والعدد وذلك أن يقول الرجل للرجل يكون له الطعام المصبر الذي لا يعلم كيله من الحنطة والتمر أو ما أشبه ذلك من الأطعمة أو يكون للرجل السلعة من الخبط أو النوى أو القضب أو العصفور أو الكرسف أو الكتان أو القز أو ما أشبه ذلك من السلع لا يعلم كيل شيء من ذلك ولا وزنه ولا عدده فيقول الرجل لرب تلك السلعة كل سلعتك هذه أوامر من يكيلها أوزن من ذلك ما يوزن أو اعدد منها ما كان يعد فما نقص من كذا وكذا صاعاً لتسمية يسميها أو وزن كذا وكذا رطلاً أو عدد كذا وكذا فما نقص من ذلك فعلى غرمه حتى أوفيك تلك التسمية فما زاد على تلك التسمية فهو لي أضمن ما نقص من ذلك علي أن يكون ما زاد فليس ذلك بيعاً ولكنه المخاطرة والغرر والقمار يدخل هذا لانه لم يشتر منه شيئاً بشيء أخرجه ولكن ضمن له ما سمى من ذلك الكيل أو الوزن أو العدد على أن يكون له ما زاد على ذلك فان نقصت تلك السلعة من تلك التسمية أخذ من مال صاحبه ما نقص بغير ثمن أعطاه اياه وان زادت تلك السلعة على تلك التسمية أخذ الرجل من مال

(١) الخربز --- بكسر الحاء والباء وبينهما راء ساكنة --- البطيخ وأصل الكلمة فارسي

رب السلعة مالا بغير ثمن ولا هبة طيبة بها نفسه فهذا يشبه القمار وما كان مثل هذا من الاشياء فذلك يدخله قلت في شرح السنة والعمل على هذا عند عامة أهل العلم . والعلة في النهي أن المساواة بينهما شرط وما على الشجر لا يجرز بكيل ولا وزن وإنما يكون تقديره بالخمر وهو حدس وظن لا يؤمن فيه من التفاوت فأما اذا باع بجنس آخر من الثمار على الارض أو على الشجر يجوز لان المائلة بينهما غير شرط والتقابض شرط في المجلس وقبض ما على الارض بالنقل وقبض ما على الشجر بالتخلية . أقول ومعنى هذا الكلام أن سبب التحريم هو شبه الربا ومعنى قول مالك ان سبب التحريم معنى القمار وكلا الامرين صحيح انتهى ﴿ والمأوامة ﴾ يبيع ثمر النخلة لا أكثر من سنة في عقد واحد والجميع يبيع غرر وجهالة ﴿ والمحاضرة ﴾ يبيع الثمرة خضراء قبل بدو صلاحها دليل ذلك حديث أنس عند البخاري قال « نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمحاضرة والمنازمة والملامسة والمزابنة » وفي الصحيحين من حديث جابر قال « نهى النبي ﷺ عن المحاقلة والمزابنة والمأوامة » وفي الباب أحاديث . ﴿ والعرون ﴾ هو أن يعطى المشتري البائع درهماً أو نحوه قبل البيع على أنه اذا ترك الشراء كان الدرهم للبائع بغير شيء لما أخرجه أحمد والنسائي وأبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « نهى النبي ﷺ عن بيع العرون » ولا يعارض هذا ما أخرجه عبد الرزاق في مسنده عن زيد بن أسلم « أنه مثل النبي ﷺ عن الربان (١) في البيع » فأحله لان في اسناده ابراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف . وأيضاً الحديث مرسل قال في المسوى قال مالك وذلك فيما نرى والله تعالى أعلم أن يشتري الرجل العبد أو الوليدة أو يتكاري الدابة ثم يقول الذي اشتراه منه أو تكاري منه أعطيتك ديناراً أو درهماً أو أقل أو أكثر من ذلك على أنى ان أخذت السلعة أو ركبت ما تكاريك منك فالذى أعطيتك من ثمن السلعة أو من كراء الدابة وان تركت ابتياع السلعة أو كراء الدابة فما أعطيتك فهو لك بغير شيء قلت وعليه أهل العلم في المنهاج ولا يصح بيع العرون بأن يشتري ويعطيه دراهم لتكون من الثمن ان رضى السلعة وإلا فهي هبة قال المحلى (٢) وعدم صحته لاشتماله على شرط الرد

(١) العرون والربان بضم العين فيهما (٢) اى قال ابن حزم في المحلى

والهبة ان لم يرض السلعة انتهى ﴿وَالْعَصِيرُ إِلَى مَنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا﴾ لحديث «لمن بائع الخمر وشاربها ومشتريها وعاصرها» أخرجه الترمذى وابن ماجه ورجاله ثقات من حديث أنس . وأخرج نحوه أحمد وابن ماجه وأبو داود وفي اسناده عبد الرحمن ابن عبد الله العافى وقد قيل انه غير معروف وقيل انه معروف وهو من أمراء الاندلس وصحح الحديث ابن السكن . وأخرج الطبرانى في الاوسط عن بريدة مرفوعاً «من حبس العنب أيام القطاف حتى يبيعه من يهودى أو نصرانى أو من يتخذ خمرأ قد تقحم النار على بصيرة» واسناده حسن كما قال الحافظ وأخرجه أيضاً البيهقى وزاد «أو ممن يعلم أنه يتخذ خمرأ» ويؤيده حديث أبى أمامة عند الترمذى «أن رسول الله ﷺ قال لا تبيعوا القينات المغنيات ولا تشروهن ولا تملوهن ولا خير فى تجارة فيهن ونمنهن حرام» وفى الباب أحاديث . وأخرج مالك عن ابن عمر «أن رجلاً من أهل العراق قالوا له يا أبا عبد الرحمن انا نبتاع من تمر النخل والعنب فنعصره خمرأ فنبيعها فقال عبد الله بن عمر انى أشهد الله عليكم وملائكته ومن سمع من الجن والانس أنى لا أمركم أن تبيعوها ولا تبتاعوها ولا تعصروها ولا تسقوها فاتها رجس من عمل الشيطان» قلت وعليه أهل العلم ﴿وَالْكَالِيُّ بِالْكَالِيِّ﴾ أى المعلوم بالمعلوم لحديث ابن عمر عند الدارقطنى والحاكم وصححه «أن النبى ﷺ نهى عن بيع الكالئى بالكالئى» ولكنه اعترض على الحاكم بأنه وهم فى تصحيحه لان فى اسناده موسى بن عبيدة وهو ضعيف ولكنه قد رواه الشافعى بلفظ «نهى عن الدين بالكالئى» ويؤيده ما أخرجه الطبرانى عن رافع بن خديج «أن النبى ﷺ نهى عن بيع الكالئى بالكالئى» وفى اسناده موسى بن عبيدة الزبدي وهو ضعيف وقد قال احمد فيه لا تحمل الرواية عنه عندى ولا أعرف هذا الحديث عن غيره . وقال ليس فى هذا أيضاً حديث يصح ولكن اجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين انتهى . يعنى روى الاجماع على معنى الحديث فشد ذلك من عضده لانه صار متلقى بالقبول ويؤيده النهى عن بيع الملاحيق والمضامين وحبل الحبلة لان العلة فى ذلك هى كونه بيع ممدوم وتقويه أيضاً الأحاديث الواردة فى اشتراط التقابض كحديث «إذا كان بدأ بيد» وهو فى الصحيح وحديث «ما لم تنفارقا وبينكما شئ»

﴿وَمَا اشْتَرَاهُ قَبْلَ قَبْضِهِ﴾ لحديث جابر عند مسلم وغيره قال «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا ابتعت طعاماً فلا تبعه حتى تستوفيه» وأخرج مسلم أيضاً وغيره قال «نهى النبي ﷺ أن تباع السلع حتى تستوفى» وأخرج أحمد من حديث حكيم بن حزام «أن النبي ﷺ قال له إذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى يقبضه» وفي اسناده العلاء بن خالد الواسطي (١) وأخرج أبو داود والدارقطني والحاكم وابن حبان وصححه من حديث زيد بن ثابت «أن النبي ﷺ نهى أن تباع السلع حيث تباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم» وفي الباب أحاديث . وقد ذهب إلى ذلك الجمهور . وفي الحجة البالغة قيل مخصوص بالطعام لأنه أكثر الأموال تعاوراً وحاجة ولا ينتفع به إلا باهلاكه فإذا لم يستوفه فربما تصرف فيه البائع فيكون قضية في قضية وقيل يجري في المنقول لأنه مظنة أن يتغير ويتعيب فتحصل الخصومة في الخصومة . وقال ابن عباس ولا أحسب كل شيء إلا مثله وهو الأقيس بما ذكرنا في العلة انتهى . قال في المسوى قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه أنه من اشتوى طعاماً براً أو شعيراً أو سلتاً أو ذرة أو دخناً أو شيئاً من الحبوب القطنية أو شيئاً مما يشبه القطنية مما تجب فيه الزكاة أو شيئاً من الأدم كلها الزيت والسمن والعسل والخل والجن واللبن والشبرق وما أشبه ذلك من الأدم فإن المبتاع لا يبيع شيئاً من ذلك حتى يقبضه ويستوفيه . وفي شرح السنة اتفق أهل العلم على أن من ابتاع طعاماً لا يجوز له بيعه قبل القبض واختلفوا فيما سواه . فقال الشافعي ومحمد لا فرق بين الطعام والسلع والعقار في أن يبيع شيء منها لا يجوز قبل القبض قال أبو حنيفة وأبو يوسف يجوز بيع العقار قبل القبض ولا يجوز بيع المنقول . وقال مالك ماعدا المطعوم يجوز بيعه قبل القبض . قلت كان الأمر يكتفون للناس بأرزاقهم وعطياتهم كتباً وكان الناس يبيعون ما فيها قبل أن يقبضوها ويعطون المشتري الصك لبعضه به ويقبضه فذلك بيع الصكوك انتهى ﴿والطعام حتى يجري فيه الصاعان﴾ لحديث عثمان عند أحمد والبخاري «إن النبي ﷺ قال له إذا ابتعت فاكتمل وإذا بعت فأكمل» وأخرج ابن ماجه والدارقطني والبيهقي من حديث

جابر قال « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري » وفي اسناده ابن أبي ليلى . وفي الباب عن أبي هريرة باسناد حسن وعن غيره بأسانيد فيها مقال وقد ذهب إلى ذلك الجمهور ﴿ ولا يصح الاستثناء في البيع ﴾ مثل أن يبيع عشرة أفراق إلا شيئاً لأن فيه جهالة مفضية إلى المنازعة والمفسد هو المفضى إلى المنازعة ﴿ إلا إذا كان معلوماً ﴾ لحديث جابر عند مسلم وغيره « أن النبي ﷺ نهى عن بيع النخيل » وزاد النسائي والترمذي وابن حبان وصححه « إلا أن تعلم » والمراد أن يبيع شيئاً ويستثنى منه شيئاً مجهولاً لا إذا كان معلوماً فيصح ﴿ ومنه ﴾ أي من النخيل المعلومة ﴿ استثناء ﴾ جابر ﴿ ظهر المبيع ﴾ أي جملة إلى المدينة بعد أن باعه من النبي ﷺ . وهو في الصحيحين وغيرهما من حديثه . قال النووي في شرح مسلم . النخيل المبطللة للبيع قوله بعثك هذه الصبرة إلا بعضها أو هذه الأشجار إلا بعضها فلا يصح البيع لأن المستثنى مجهول ولو قال بعثك هذه الأشجار إلا هذه الشجرة أو الأربع أو الصبرة إلا ثلثها أو بعثك بألف إلا درهماً صح البيع باتفاق العلماء ولو باع الصبرة إلا صاعاً منها فالبيع باطل عند الشافعي وصحح مالك أن يستثنى منها ما لا يزيد على ثلثها وإذا باع ثمرة نخلات واستثنى عشرة أصع للبائع فذهب الشافعي وأبي حنيفة والعلماء كافة بطلان البيع . وقال مالك وجماعة من علماء المدينة يجوز ذلك ما لم يزد على ثلث الثمرة ﴿ ولا يجوز التفريق بين المحارم ﴾ لحديث أبي أيوب قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة » أخرجه أحمد والترمذي والدارقطني والحاكم وصححه وحديث علي « أمرني النبي ﷺ أن أبيع غلامين أخوين فبعتهما وفرقت بينهما فذكرت ذلك له فقال أدركما فارتجمهما ولا تبعهما إلا جميعاً » أخرجه أحمد وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم وغيرهم . وحديث أبي موسى قال « لعن رسول الله ﷺ من فرق بين الوالد وولده وبين الأخ وأخيه » أخرجه ابن ماجه والدارقطني ولا بأس باسناده وحديث علي « انه فرق بين جارية وولدها فنهاه النبي ﷺ عن ذلك » ورد البيع « أخرجه أبو داود والدارقطني والحاكم وصححه وقد اعل بالانقطاع

وفي الباب أحاديث وقد قيل انه بجمع على ذلك وفيه نظر . أقول الاختلاف في هذه المسألة أعنى بيع أمهات الاولاد بين الصحابة أشهر من نار على علم وروي عن علي كرم الله وجهه الموافقة لعمر ومن معه في عدم جواز بيعهن ثم صح عنه القول بجواز البيع وقد ذكر الماتن في شرح المنتقى متمسكات الجميع فليرجع اليه . والمعجب ممن يزعم أن تحريم البيع قطعي وأما المدبر فقد دلت الأدلة الصحيحة على جواز بيعه للحاجة كالدين والاعواز عن النفقة ونحوهما ﴿ ولا أن يبيع حاضر لباد ﴾ لحديث ابن عمر قال « نهى النبي ﷺ أن يبيع حاضر لباد أخرجه البخاري وأخرج مسلم وغيره من حديث جابر « أن النبي ﷺ قال لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » وفي الصحيحين من حديث أس قال « نهينا أن يبيع حاضر لباد وإن كان أخاه لايه وامه » قلت وعليه أهل العلم وفي المنهاج بيع حاضر لباد بأن يقدم غريب بمتاع نعم الحاجة اليه لبيعه بسعر يومه فيقول بلدى تركه عندي لأبيعه على التدريج . وفي الوقاية كره بيع الحاضر للبادى طمعا في الثمن الغالى زمان القحط انتهى ﴿ والتناجش ﴾ وهو الزيادة في ثمن السلعة عن مواطاة رفع ثمنها وعن ابن عمر عند مالك قال النجش أن تعطيه في السلعة أكثر من ثمنها وليس في نفسك اشتراء فيقتدى بك غيرك « وفي الصحيحين عن أبي هريرة « أن النبي ﷺ نهى أن يبيع حاضر لباد وأن يتناجشوا » وفيهما من حديث ابن عمر قال « نهى النبي ﷺ عن النجش » وأخرجه مالك أيضاً قلت وعليه أهل العلم . في المنهاج ومن المنهى عنه النجش بأن يزيد في الثمن لا لرغبة بل ليخدع غيره فيشترها وفي الوقاية كره النجش ﴿ والبيع على البيع ﴾ لحديث ابن عمر عند أحمد والنسائي « أن النبي ﷺ قال لا يبيع أحدكم على بيع أخيه » وهو في الصحيحين أيضاً بنحو ذلك وفيهما أيضاً من حديث أبي هريرة مرفوعاً « لا يبيع الرجل على بيع أخيه » وقد ورد « أن من باع من رجلين فهو للأول منهما » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وحسنه وصححه أبو زرعة وأبو حاتم والحاكم وفي الموطأ من حديث ابن عمر « أن رسول الله ﷺ قال لا يبيع بعضكم على بعض » قلت وعليه الشافعي وفي المنهاج ومن المنهى عنه البيع على بيع غيره قبل لزومه بأن يأمر المشتري بالفسخ

ليبيعه مثله والشراء على الشراء بأن يأمر البائع بالفسخ ليشتره بأكثر وفي شرح السنة عند الحنفية المراد بالبيع على بيع أخيه هو السوم لأن عنده خيار المسكان لا يثبت بالبيع فلا يتصور بعد التواجد بيع الغير عليه ﴿وَتَلَقَّى الرُّكْبَانُ﴾ بأن يتلقى طائفة يحملون متاعاً الى البلد فيشتريه منهم قبل قدومهم ومعرفةهم بالسعر وله الخيار اذا عرف النهن كذا في المنهاج لحديث أبي هريرة عند مسلم وغيره قال «نهى النبي ﷺ أن يتلقى الجلب فان تلقاه انسان فابتاعه فصاحب السلعة فيها بالخيار اذا ورد السوق» وفي الصحيحين من حديث ابن مسعود قال «نهى النبي ﷺ عن تلقي البيوع» وفيهما أيضاً نحو ذلك من حديث ابن عمر وابن عباس وفي المواطن حديث أبي هريرة «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تلقوا الركبان للبيع ولا يبيع بعضكم على بعض ولا تناجشوا ولا يبيع حاضر لباد ولا تصر والابل والغنم» قلت وعليه أهل العلم ﴿وَالْاِحْتِكَارُ﴾ لحديث ابن عمر عند أحمد والحاكم وابن أبي شيبة والبخاري وأبي يعلى مرفوعاً «من احتكر الطعام أربعين ليلة فقد برىء من الله وبرىء الله منه» وفي اسناده أصبغ بن زيد وفيه مقال . وأخرج مسلم وغيره من حديث معمر بن عبد الله مرفوعاً «لا يحتكر إلا خاطيء» وأخرج نحوه أحمد والحاكم من حديث أبي هريرة . قلت وعليه أهل العلم . قال النووي في شرح مسلم قال أصحابنا الاحتكار المحرم هو الاحتكار في الاقوات خاصة وهو أن يشتري الطعام في وقت الغلاء ولا يبيعه في الحال بل يدخره ليغلوئنه فأما اذا اشتراه أو جاء من قرية وقت الرخص وادخره أو ابتاعه في وقت الغلاء لحاجته الى أكله أو ابتاعه لبيعه في الوقت فليس باحتكار ولا تحريم فيه . وأما غير الاقوات فلا يحرم الاحتكار فيه بكل حال هذا تفصيل مذهبنا . وفي الهداية يكره الاحتكار في أقوات الآدمي والبهائم اذا كان ذلك في بلد يضر الاحتكار بأهله ومن احتكر غلة ضيعته أو جلبه من بلد آخر فليس بمحتكر . أقول الحق ان الاحاديث المطلقة في تحريم الاحتكار مقيدة بالطعام فلا يصح ما قيل من تحريم احتكار قوت البهائم والقياس له على قوت الآدمي قياس مع الفارق ولا يكون الاحتكار محرماً الا اذا كان لقصد أن يغلى ذلك على المسلمين كما ورد في حديث أبي هريرة عند أحمد والحاكم فاعتبار هذا القيد لا بد

منه فن لم يقصد ذلك لم يحرم عليه الاحتكار وظاهره أن القاصد باحتكاره فلاه  
الاسعار على المسلمين داخل تحت النهي والوعيد سواء كان بالمسلمين حاجة أم لا لان  
هذا القصد بمجرد كلف وأما اجبار المحتكر على البيع فحائز ان لم يكن واجباً لأنه  
من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهما واجبان على كل مكلف **«والتسعين»**  
لحديث أنس عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه والدارمي والبخاري وأبي يعلى  
**« أن السعر غلا على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله**  
**سعر لنا فقال ان الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق واني لأرجو أن ألقى الله**  
**وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال »** وصححه ابن حبان والترمذي وفي  
الباب أحاديث وفي الهداية ولا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس فان كان أرباب  
الطعام يتحكمون ويتعدون في القيمة تعدياً فاحشاً وعجز القاضي عن صيانة حقوق  
المسلمين الا بالتسعين فيؤخذ لا بأس به بمشورة من أهل الرأي والبصر انتهى **«ويجب**  
**وضع الجوائح»** الجائحة الآفة التي تهلك الثمار والاموال لحديث جابر **« أن النبي**  
**صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وضع الجوائح »** أخرجه أحمد والنسائي وأبو داود  
وأخرجه أيضاً مسلم بلفظ **« أمر بوضع الجوائح »** وفي لفظ لمسلم وغيره **« ان كنت**  
**بعت من أخيك ثمراً فأصابها جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً بم تأخذ مال**  
**أخيك »** وفي الباب عن عائشة في الصحيحين وعن أنس فيهما أيضاً وقد ذهب الى  
ذلك الشافعي وأبو حنيفة والليث وسائر الكوفيين قلت وهو عند أبي حنيفة على  
الاستحباب وعند الشافعي في القديم على الوجوب وفي الجديد على الاستحباب  
**«ولا يحل سلف وبيع»** قال مالك وتفسير ذلك أن يقول الرجل للرجل آخذ  
ساعتك بكذا وكذا على أن تسلفي كذا وكذا فان عقدا بيعهما على هذا فهو غير  
جائز فان ترك الذي اشترط السلف ما اشترط منه كان ذلك البيع جائزاً قلت وعليه  
أهل العلم وفي شرح السنة هو أن يقول أبيعك هذا الثوب بعشرة دراهم على أن  
تقرضني عشرة دراهم والمراد بالسلف هنا القرض فهذا فاسد لانه جعل العشرة وفق  
القرض ثمناً للثوب فاذا بطل الشرط سقط بعض الثمن وصار ما يبقى من المبيع بمقابلة  
الباقى مجهولاً قال الماتن قال مالك هو أى السلف هنا أن قرض قرضاً ثم تبايعه عليه



بيعاً يزداد عليه وهو فاسد لانه انما تقرضه على أن تحاييه في الثمن وقد يكون السلف بمعنى السلم وذلك مثل أن تقول أبيعك عبدي هذا بألف على أن تسلفني ماله في كذا وكذا انتهى ﴿ وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ ﴾ لحديث عبد الله بن عمرو « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يحل سلف ويبع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه وكذلك صححه ابن خزيمة والحاكم والشرطان في بيع أن يقول بعثك هذا بألف إن كان نقداً وبألفين إن كان نسيئة وقيل هو أن يقول بعثك ثوبى بكذا وعلى قصارته وخياطته وفي الحجة البالغة ومعنى الشرطين أن يشترط حقوق البيع ويشترط شيئاً خارجاً منها مثل أن يهبه كذا أو يشفع له إلى فلان أو أن احتاج إلى بيعه لم يبيع الا منه ونحو ذلك فهذان شرطان في صفقة واحدة ﴿ وَلَا بَيْعَتَانِ فِي بَيْعَةٍ ﴾ لحديث أبي هريرة عند أحمد والنسائي وأبي داود والترمذي وصححه « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيعتين في بيعة » ولفظ أبي داود « من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو أربا » وأخرجه أحمد من حديث عبد الله بن مسعود قال « نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن صفقةتين في صفقة » قال سماك هو الرجل يبيع البيع فيقول بنسء كذا وبنقد كذا ورجاله رجال الصبيح وما ذكره سماك هو معنى البيعتين في بيعة وقد تقدم تفسير الشرطين في بيعة بمثل هذا وليس بصحيح بل المراد بالشرطين في بيعة أن البيع واحد شرط فيه شرطان وهنا البيع بيعان قلت وفي شرح السنة فسمروا البيعتين في بيعة على وجهين : أحدهما أن يقول بعثك هذا الثوب بعشرة نقداً أو بعشرين نسيئة إلى سنة فهو فاسد عند أكثر أهل العلم فاذا باه على أحد الأمرين في المجلس فهو صحيح لا خلاف فيه والآخر أن يقول بعثك عبدي هذا بعشرين ديناراً على أن تبغني جاريثك فهذا فاسد لانه جعل ثمن العبد عشرين ديناراً وشرط بيع الجارية وذلك شرط لا يلزم وإذا لم يلزم ذلك بطل بعض الثمن فيصير ما بقي من المبيع في مقابلة الباقي مجهولاً أما إذا جمع بين شيئين في صفقة واحدة بأن باع داراً وعبداً بشئ واحد فهو جائز وليس من باب

البيعتين في بيعة إنما هي صفقة واحدة جمعت شيئين وأما بيع الشيء بأكثر من سعر يومه مؤجلاً فأقول الزيادة على سعر يوم البيع ليست من الربا في ورد ولا صدر لان الربا زيادة أحد المتساويين على الآخر ولا تساوى بين الشيء وثمنه مع اختلاف جنسهما فلا يصح أن يكون تحريم هذه الصورة لكونها رباً فان قيل ان تحريمها لكون الزيادة في مقابل التنفيس بالأجل فقط فلا يخفى أن تحريم مثل ذلك مفتقر الى دليل والمساءلة محتملة للبسط وقد أفردا الماتن برسالة مستقلة سماها شفاء العلل في حكم الزيادة لأجل الأجل ولكن يمكن الاستدلال لهذا المنع بما أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وصححه من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا » وبما أخرجه أحمد والبخاري والطبراني في الكبير والأوسط عن سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال « نهى النبي ﷺ عن صفقتين في صفقة قال سماك هو الرجل يبيع المبيع فيقول هو بنساء كذا وهو بنقد كذا » قال في مجمع الزوائد رجال أحمد ثقات فهذان الحديثان قد دلا على أن الزيادة لأجل النساء ممنوعة ولهذا قال « فله أوكسهما أو الربا » والاعيان التي هي غير ربوية داخلة في عموم الحديثين . وقد ذهب الجمهور الى جواز بيع الشيء بأكثر من يبيع يومه لأجل النساء ونازعوا في دلالة الحديثين المذكورين على محل النزاع ﴿ وَرَبِّحْ مَا لَمْ يَضْمَنْ ﴾ لما تقدم في دليل لا يحل سلف ويبيع وهو أن يبيع شيئاً لم يدخل في ضمانه كالبيع قبل القبض ﴿ وَيَبِيعْ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْبَائِعِ ﴾ للحديث حكيم بن حزام قال « قلت يا رسول الله يأتيني الرجل فيسألني عن البيع ليس عندي أبيعه منه ثم أبتاعه من السوق فقال لا تبع ما ليس عندك » أخرجه أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن ماجه والمراد بقوله ما ليس عندك أى ما ليس في ملكك وقدرتك وفي معنى يبيع ما ليس عنده أن يبيع مال غيره بغير اذنه لأنه غرر لا يدري هل يجيزه غيره أولاً وهو قول الشافعي . وقال أبو حنيفة يجوز بيع الفضولي ويكون موقوفاً على اجازة المالك ويبيع القطوط عند أهل العلم لا يجوز حتى تصل الى من كتبت له فيملك ثم يبيع القط الصك ومنه قوله تعالى ( عجل لنا قطناً ) ﴿ وَيَجُوزُ بِشَرَطِ عَدَمِ الْخِلَافِ ﴾ لحديث ابن عمر في الصحيحين قال « ذكر

رجل لرسول الله ﷺ أنه يخذع في البيوع فقال من بايعت قفل لا خلافة « وفي الباب أحاديث والخلافة الخديعة وظاهره أن من قال بذلك ثبت له الخيار سواء غبن أو لم يغبن ﴿ والخيار في المجلس ثابت ما لم ينفركا ﴾ لحديث حكيم بن حزام في الصحيحين « أن النبي ﷺ قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » وفيهما أيضاً نحوه من حديث ابن عمر وأيضاً في الموطأ من حديث ابن عمر بلفظ « أن رسول الله ﷺ قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار » وفي الباب أحاديث . وقد ذهب إلى اثبات خيار المجلس جماعة من الصحابة منهم على وأبو هريرة والأسدي وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وغيرهم ومن التابعين شريح والشعبي وطاوس وعطاء وابن أبي مليكة نقل ذلك عنهم البخاري ونقل ابن المنذر القول به أيضاً عن سعيد بن المسيب والزهرى وابن أبي ذئب من أهل المدينة وعن الحسن البصري والأوزاعي وابن جريج وغيرهم وبالح ابن حزم فقال لا يعرف أحد مخالف من التابعين إلا النخعي وحده وحكاه صاحب البحر أيضاً عن الشافعي وأحمد واسحق وأبي نور . وذهب الحنفية والمالكية وغيرهم إلى أنها إذا وجبت الصفقة فلا خيار والحق القول الأول •

### ﴿ بابُ الربا ﴾

قال الله تعالى ( الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا ) وقال ( يحق الله الربا ويربي الصدقات ) وقال ( وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ) وافق أهل العلم أن الربا من الكبائر وأنه اذا وقع هذا العتد فهو باطل ولا يجب الا رد رأس المال وان كان ذو عسرة فتحكمه الانظار الى الميسرة أقول هذا الحكم يستفاد من كتاب الله تعالى قال عز وجل ( وان تبتم فلکم رؤس أموالکم ) ومفهوم الشرط يدل على جواز أخذ مال الربى مع عدم التوبة ويستدل بهذه الآية أيضاً على جواز أخذ مارج الربى من الربا وهو مازاد على رأس ماله سواء تاب أو لم يتب فالخلاص أنه يجوز أخذ جميع ماله الربى ورأس

المال مع عدم التوبة ويجوز أخذ الربح فقط معها ﴿يَحْرُمُ بَيْعُ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ  
وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ وَالْمِلْحَ بِالْمِلْحِ إِلَّا مِثْلًا  
بِمِثْلٍ يَدًا بِيَدٍ﴾ فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد  
والسنة الاجناس المذكورة هي المنصوص عليها في الأحاديث كحديث أبي سعيد  
بلفظ « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر  
والملح بالملح مثلاً يداً بيد فن زاد أو ازداد فقد أربى الآخذ والمعطى فيه سواء »  
وهو في الصحيح وسائر الأحاديث في الصحيحين وغيرهما هكذا ليس فيها إلا  
ذكر الستة الأجناس. وفي الحجة البالغة وتفطن الفقهاء أن الربا المحرم يجري في غير  
الأعيان الستة المنصوص عليها وأن الحكم متعدد منها الى كل ماحق بشيء منها. في  
شرح السنة اتفق العلماء على أن الربا يجري في هذه الأشياء الستة التي نص الحديث  
عليها. وذهب عاظمهم الى ان حكم الربا غير مقصور عليها بأعيانها إنما ثبت لوصاف  
فيها ويتعدى الى كل ما يوجد فيه تلك الاوصاف وذهبوا الى أن الربا ثبت في الدراهم  
والدنانير بوصف وفي الأشياء الأربعة بوصف آخر ثم اختلفوا في ذلك الوصف  
فقال الشافعي ثبت في الدراهم والدنانير بوصف النقديّة . وقال أبو حنيفة بعملة الوزن  
حتى ان الربا يجري في الحديد والنحاس والقطن . وقال الشافعي في القديم ثبت في  
الأشياء الأربعة بوصف الطعم مع الكيل والوزن كما قال سعيد بن المسيب . وفي  
الجديد ثبت فيها بوصف الطعم فقط وأثبت في جميع الأشياء المطعومة مثل الثمار  
والفواكه والبقول والأدوية وإنما قال ذلك في الجديد لقوله ﷺ « الطعام بالطعام  
مثلاً بمثل » علق الحكم باسم الطعام فدل على أن مأخذ الاشتقاق ههنا . وقال  
أبو حنيفة ثبت في الأشياء الأربعة بوصف الكيل حتى ان الربا يجري في الجص  
والنورة وسيأتي ما يدفع ذلك كله ﴿وَفِي إِمْلَاقٍ غَيْرِهَا بِهَا يَخْلَافُ﴾ هل يلحق  
بهذه الأجناس المذكورة غيرها فيكون حكمه حكمها في تحريم التفاضل والنساء مع  
الاتفاق في الجنس وتحريم النساء فقط مع الاختلاف في الجنس والاتفاق في العلة  
فقال الظاهرية انه لا يلحق بها غيرها ورجحه في سبل السلام . وقال قد أفردنا الكلام  
على ذلك في رسالة مستقلة سميناهما القول المجتبى انتهى . وتفصيل ذلك في مسك

الختام وذهب من عدام الى أنه يلحق بها ما يشاركها في العلة . واختلفوا في العلة ما هي قليل الاتفاق في الجنس والطعم وقليل الجنس والتقدير بالكيل والوزن والاقنيات وقليل الجنس ووجوب الزكاة وقليل الجنس والتقدير بالكيل والوزن وقد يستدل لمن قال بالالحاق بما أخرجه الدارقطني والبزار عن الحسن من حديث عبادة وأُس « أن النبي ﷺ قال ما وزن مثل بمثل اذا كان نوعاً واحداً وما كيل فمثل ذلك فاذا اختلف النوعان فلا بأس به » وقد أشار الى هذا الحديث صاحب التلخيص ولم يتكلم عليه وفي اسناده الربيع بن صبيح وثقه أبو زرعة وغيره وضعفه جماعة . قال أحمد لا بأس به وقال يحيى بن معين في رواية عنه ضعيف وفي أخرى ليس به بأس وربما دلس . وقال ابن سعد والنسائي ضعيف . وقال أبو زرعة شيخ صالح وقال أبو حاتم رجل صالح انتهى ولا يلزم من وصفه بالصالح أن يكون ثقة في الحديث . وقال في التتريب صدوق سيء الحفظ ولا يخفك أن الحجة لا تقوم بمثل هذا الحديث لاسيما في مثل هذا الأمر العظيم . فانه حكم بالربا الذي هو من أعظم معاصي الله سبحانه وتعالى على غير الأجناس التي نص عليها رسول الله ﷺ وذلك يستلزم الحكم على فاعله بأنه مرتكب لهذه المعصية التي هي من الكبائر ومن القطعيات الشرعية ومع هذا فان هذا الالحاق قد ذهب اليه الجهم الجهم والسواد الأعظم ولم يخالف في ذلك الا الظاهرية فقط وهذا الحديث كما يدل على الحاق غير الستة بها كذلك يدل على أن العلة الاتفاق في الكيل والوزن مع اتحاد الجنس ومما يدل على أن الربا يثبت في غير هذه الأجناس حديث ابن عمر في الصحيحين قال « نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة أن يبيع الرجل ثمر حائطه ان كان نخلاً بتمر كيلا وان كان كرمًا أن يبيعه بزبيب كيلا وان كان زرعًا أن يبيعه بكيل طعام نهى عن ذلك كله » وفي لفظ لمسلم « وعن كل ثمر بخرصه » فان هذا الحديث يدل على ثبوت الربا في الكرم والزبيب ورواية مسلم تدل على أعم من ذلك ومما يدل على الالحاق ما أخرجه مالك في الموطأ عن سميد بن المسيب « أن النبي ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان » وأخرجه أيضاً الشافعي وأبو داود في المراسيل ووصله الدارقطني في الغريب عن مالك عن الزهري عن سهل بن سعد وحكم بضعفه وصوب الرواية المرسلة وتبعه ابن عبد البر

وله شاهد من حديث ابن عمر عند البزار وفي أسناده ثابت بن زهير وهو ضعيف وأخرجه أيضاً من رواية أبي أمية بن يعلى عن نافع أيضاً وأبو أمية ضعيف وله شاهد أقوى منه من رواية الحسن عن سمرة عند الحاكم والبيهقي وابن خزيمة ومما يؤيد ذلك حديث رافع بن خديج وسهل بن أبي حنيفة عند الترمذي في رخصة العرايا وفيه « وعن بيع العنب بالزبيب وعن كل تمر بمخرصة » ومما يدل على أن المعتبر الاتفاق في الوزن حديث أبي سعيد عند أحمد ومسلم بلفظ « لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق إلا وزناً بوزن مثلاً بمثل سواء بسواء » وأخرج أحمد ومسلم والنسائي من حديث أبي هريرة « الذهب بالذهب وزناً بوزن مثلاً بمثل والفضة بالفضة وزناً بوزن مثلاً بمثل » وعند مسلم والنسائي وأبي داود من حديث فضالة بن عبيد عن النبي ﷺ « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا وزناً بوزن » ومما ورد في اعتبار الكيل حديث ابن عمر المتقدم وفيه « وإن كان كرمًا أن تبينه بزبيب كيلاً » وما سيأتي قريباً من النهى عن بيع الصبرة لا يعلم كيلاً أقول أما اختلاف مثبتي القياس في علة الربا فليس على شيء من هذه الأقوال حجة نيرة أمما هي مجرد ظننات وتخمينات انضمت إليها دعاوى طويلة بلا طائل هذا يقول العلة التي ذهب إليها ساقه إلى القول بها مسالك من مسالك العلة كتخريج المناط والآخر يقول ساقه إلى ما ذهب إليه مسلك آخر كالسبر والتقسيم ونحن لا نمنع كون هذه المسالك تثبت بمثلها الأحكام الشرعية بل نمنع اندراج ما زعموه علة في هذا المقام تحت شيء منها فإما أحسن الاختصار على نصوص الشريعة وعدم التكليف بمجاوزتها والتوسم في تكليفات العباد بما هو تكليف محض وإسنا من يقول بنفي القياس لكننا نقول بمنع التعبد به فيما عدا العلة المنصوصة وما كان طريق ثبوته فحوى الخطاب وليس ما ذكره ههنا من هذا القبيل فليكن هذا المبحث على ذكر منك تنتفع به في مسائل كثيرة . قال الماتن رحمه الله في كتابه السيل الجرار ولا يخفك أن ذكره ﷺ للكيل والوزن في الأحاديث لبيان ما يتحصل به التساوى في الأجناس المنصوص عليها فكيف كان هذا الذكر سبباً للاحاق سائر الاجناس المتفقة في الكيل والوزن بهذه الاجناس الثابتة في الأحاديث وأي تعدية حصلت بمثل ذكر ذلك وأي مناط ستفيد منها مع العلم أن الغرض بذكرها هو تحقيق التساوى كما قال « مثلاً بمثل سواء

بسواء « وأما الاتفاق في الجنس والطعم كما قال الشافعي . واستدلوا على ذلك بما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث معمر بن عبد الله قال « كنت أسمع النبي ﷺ يقول الطعام بالطعام مثلاً بمثل وكان طعامنا يومئذ الشعير » فأقول ذكر النبي ﷺ الطعام فكان ماذا وأى دليل على أنه أراد بهذا الذكر اللاحق وأى فهم يسبق الى كون ذلك هو العلة المعدية حتى تتركب عليها القناطر وتبنى عليها القصور ويقال هذا دليل على أن كل ماله طعم كان بيعه بماله طعم متفاضلاً بما مع أول ما يدفع هذا الاستدلال الذهب والفضة اللذين هما أول منصوص عليه في الاحاديث المصرحة بذكر الأجناس التي تحرم فيها الزبا . ومما يقدم القولين جميعاً أنه قد ثبت في الاحاديث أن النبي ﷺ ذكر العدد كما في حديث عثمان عند مسلم بلفظ « لا تبيعوا الدينار بالدينارين » وفي رواية من حديث أبي سعيد « ولا درهمين بدرهم » ولا يعتبر العدد أحد من أهل هذين القولين ولا من غيرهم وقد وافقت المالكية الشافعي في الطعم وزادت عليه الادخار والاقتنيات فوسعوا الدائرة بما ليس بشيء والحاصل أنه لم يرد دليل تقوم به الحجة على الحاق ما عدا الأجناس المنصوص عليها بها ❦ فإن اختلفت الأجناسُ جازَ التفاضلُ إذا كانَ يداً بيدٍ ❦ لما ثبت في الصحيحين من حديث عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيداً فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيداً » وفي الباب أحاديث ❦ ولا يجوز بيعُ الجنسِ بجنسه مع عدم العلمِ بالتساوي ❦ لما وقع في الاحاديث الصحيحة من قوله ﷺ « مثلاً بمثل سواء بسواء وزناً وزناً » فإن هذا يدل على أنه لا يجوز بيع الشيء بجنسه إلا بعد العلم بالمائلة والمساواة ومما يدل على ذلك حديث جابر عند مسلم وغيره قال « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم كيلها بالكيل المسمى من التمر » فإن هذا يدل على أنه لا يجوز البيع إلا بعد العلم ❦ وإن صحبه غيره ❦ أى لا تأخير لمصاحبة شيء آخر لأحد المثلين لحديث فضالة بن عبيد عند مسلم وغيره قال « اشترت قلادة يوم خيبر بائني عشر ديناراً فيها ذهب وخرز ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال لا

تباع حتى تفصل » وقد ذهب الى هذا جماعة من السلف منهم عمر بن الخطاب وقال به الشافعي وأحمد واسحق وذهب جماعة منهم الحنفية الى جواز التفاضل مع مصاحبة شيء آخر اذا كانت الزيادة مساوية لما قبلها ﴿ وَلَا يَبِيعُ الرُّطْبَ بِمَا كَانَ يَابِسًا ﴾ لحديث ابن عمر المتقدم في النهي عن أن يبيع الرجل تمر حائطه ان كان نخلاً بتمر كيلا وان كان كرماً أن يبيعه بزبيب كيلا وكذلك حديث رافع بن خديج وسهل بن أبي حنيفة المتقدمان وفي الموطأ حديث سعد قال « سمعت رسول الله ﷺ يسأل عن اشتراء التمر بالرطب فقال رسول الله ﷺ أينقص الرطب اذا يابس فقالوا نعم فنهي عن ذلك » قلت وعليه الشافعي وهذا الحديث أصل في أنه لا يجوز بيع شيء من المطعوم بجنسه أحدهما رطب والآخر يابس مثل بيع الرطب بالتمر وبيع العنب بالزبيب وبيع اللحم الرطب بالقديد وهذا قول أكثر أهل العلم واليه ذهب مالك والشافعي وصاحب أبي حنيفة وجوزة أبو حنيفة وحده ورده بالمشابهة من قوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا) وبالمشابهة من قياس في غاية الفساد وهو قولهم الرطب والتمر إما أن يكونا جنسين وإما أن يكون جنساً واحداً وعلى التقديرين فلا يمنع بيع أحدهما بالآخر . قال ابن القيم واذا نظرت الى هذا القياس رأيته مصادماً للسنة أعظم مصادمة ومع أنه فاسد في نفسه بل هما جنس واحد أحدهما أزيد من الآخر قطعاً بنية فهو أزيد أجزاء من الآخر بزيادة لا يمكن فصلها وتميزها ولا يمكن أن يجعل في مقابلة تلك الأجزاء من الرطب ما يتساويان به عند الكمال اذ هو ظن وحسبان فكان المنع من بيع أحدهما بالآخر محض القياس لو لم تأت به سنة وحي لو لم يكن ربا ولا القياس يقتضيه لكان أصلاً قائماً بنفسه يجب التسليم والالتقياد له كما يجب التسليم لسائر نصوصه المحكمة انتهى ﴿ إِلَّا لِأَهْلِ الْعَرَايَا ﴾ لحديث زيد بن ثابت عند البخاري وغيره « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رخص في بيع العرايا أن تباع بخرصها كيلا » وفي لفظ في الصحيح « رخص في العرية يأخذها أهل البيت بخرصها تمرأً يا كلونها رطباً » وأخرج أحمد والشافعي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث جابر قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول حين أذن لأهل العرايا أن يبيعوها بخرصها الرسق والوسقين والثلاثة والاربعة »



وفي الباب أحاديث والمراد أن النبي ﷺ رخص للفقراء الذين لا نخل لهم أن يشتروا من أهل النخل رطباً يأكلونه في شجره بخرصه تمر والعرايا جمع عرية وهي في الأصل عطية ثمر النخل دون الرقبة وقد ذهب إلى ذلك الجمهور ومن خالف قال أحاديث ترد عليه قلت العرية فعيلة بمعنى مفعولة من عراه يعروه إذا قصده وهي عقد مقصود أو بمعنى فاعلة من عرى يعرى إذا خلع ثوبه كأنها عريت وهي بيع الرطب على النخل بتمر في الأرض والعنب في الشجر يزيب فيها دون خمسة أوسق وقال محمد وبهذا نأخذ ولفظ البخاري في باب تفسير العرايا قال مالك العرية أن يعرى الرجل الرجل النخلة ثم يتأذى بدخوله عليه فرخص له أن يشتريها منه بتمر وقال ابن أديس العرية لا تكون إلا بالكيل من التمر يدا بيد ولا تكون بالجزاف وما يقويه قول ابن أبي حشمة بالأوسق الموسقة . وقال ابن اسحق في حديثه عن نافع عن ابن عمر كانت العرايا أن يعرى الرجل الرجل في ماله النخلة والنخلتين . وقال يزيد عن سفيان بن حسين العرايا نخل كانت توهب للمساكين فلا يستطيعون أن ينتظروا بها رخص لهم أن يبيعوها بما شاؤا من التمر انتهى . أقول العرايا أصلها أن العرب كانت تطوع علي من لا ثمر له كما تطوع صاحب الشاة أو الابل بالمنيحة وهي عطية الابن دون الرقبة قال الجوهري في الصحاح العرية هي النخلة التي يعريها صاحبها رجلاً محتاجاً بأن يجعل له ثمرها عما من عراه إذا قصده انتهى . فرخص ﷺ لمن لا نخل لهم أن يشتري الرطب على النخل بتمر كما وقع في الصحيحين وغيرهما من حديث زيد بن ثابت وفي لفظ في الصحيحين من حديثه «رخص في العرايا يأخذها أهل البيت بتمر صاعاً تمرأياً كلونها رطباً» وفي لفظ لهما من حديثه «ولم يرخص في غير ذلك» فهذا جائز والذي أخبرنا به جريم الرها ومنعنا من المزاة أنه هو الذي رخص لنا في العرايا والكل حق وشريعة واضحة وسنة قائمة ومن منع ذلك فقد تعرض لرد الخصاص بالعام ولرد الرخصة بالعمامة ولرد السنة بمجرد الرأى وهكذا من منع من البيع وجوز الهبة كإروى عن أبي حنيفة رحمه الله ولكن هذه الرخصة مقيدة بأن يكون الشراء بالسوق والوسقين والشلالة والأربعة كما وقع في حديث جابر عند الشافعي وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان

والحاكم فلا يجوز الشراء بزيادة على ذلك ﴿وَلَا يَبِيعُ اللَّحْمَ بِالْحَيَوَانِ﴾ لما تقدم  
 قريبا من حديث سعيد بن المسيب عند مالك « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع  
 الحيوان باللحم » وقال سعيد بن ميسرة أهل الجاهلية يبيع اللحم بالشاة والشاءتين .  
 وقال نهى عن بيع الحيوان باللحم . وقال أبو الزناد كل من أدركت من أهل العلم  
 ينهاون عن بيع الحيوان باللحم أي من جنسه وكذا بغير جنسه من مأكل وغيره .  
 وفي شرح السنة ذهب جماعة من الصحابة والتابعين الى تحريمه واليه ذهب الشافعي  
 وحديث ابن المسيب وان كان مرسل لكنه يتقوى بعمل الصحابة وأما حسن الشافعي  
 مرسل ابن المسيب . وذهب جماعة الى إباحته واختارها المزني اذ لم يثبت الحديث  
 وكان فيه قول متقدم ممن يكون بقوله اختلاف ولان الحيوان ليس بمال الربا بدليل  
 أنه يجوز بيع حيوان بحيوانين فيبيع اللحم بالحيوان بيسم مال الربا بما لا ربا فيه فيجوز  
 ذلك في القياس الا أن يثبت الحديث فنأخذ به وندع القياس . وقال محمد في الموطأ  
 وبهذا نأخذ من باع لحما من لحم الغنم بشاة حية لا يدرى اللحم أكثر أو ما في الشاة  
 أكثر فالبيع فاسد مكروه ولا ينبغي وهذا مثل المزابنة والمحاولة وكذا بيع الزيتون  
 بالزيت ودهن السمسم بالسمسم . أقول والاحسن عندي أن معنى الحديث أن يقول  
 للقصاب كم يخرج من هذه الشاة فيقول القصاب عشرون رطلا فيقول خذ هذه  
 الشاة بعشرين رطلا من اللحم ان خرج أكثر فاك أو أقل فليك وهذا نوع من  
 القمار ورجع الحديث الى القياس ﴿وَيَجُوزُ بَيْعُ الْحَيَوَانِ بِأَنْثَيْنِ أَوْ أَكْثَرٍ مِنْ  
 جَنْسِهِ﴾ لحديث جابر عند أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي قال « ان النبي  
 ﷺ اشترى عبدا بمدين » وأخرجه أيضا مسلم في صحيحه . وأخرج أيضا مسلم  
 وغيره من حديث أنس « أن النبي ﷺ اشترى صفية بسبعة أرؤس من دحية  
 الكلبي » وأخرج أحمد وأبوداود من حديث ابن عمرو « أن النبي ﷺ أمره أن  
 يبعث جيشا على ابل كانت عنده قال فحملت الناس عليها حتى نفدت الابل وبقيت  
 بقية من الناس قال فقلت يا رسول الله الابل قد نفدت وبقيت بقية من الناس لاظهر  
 لهم فقال لي ابتع علينا ابلا بقلائص من ابل الصدقة الى محلها حتى ينفذ هذا البعث  
 قال وكنت أبتاع البعير بقلوصين وثلاث قلائص من ابل الصدقة الى محلها حتى

نفذت ذلك البعث فلما جاءت ابل الصدقة أداها رسول الله ﷺ وفي اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال وقوى في الفتح اسناده . وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن الجارود من حديث سمرة قال « نهى النبي ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة » وهو من رواية الحسن عن سمرة ولم يسمع منه (١) وقد جمع الشافعي بين الحديثين بأن المراد به النسيئة من الطرفين فيكون ذلك من بيع الكالئ بالكالئ لا من طرف واحد فيجوز . وفي الموطأ أن علي بن أبي طالب باع جملًا له يدعى عصيفر بعشرين بعيرا إلى أجل . وأن عبد الله بن عمر اشترى راحلة بأربعة أبرة مضمومة عليه يوفيهما صاحبها بالربرة . ومثل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين بواحد إلى أجل فقال لا بأس بذلك . قال الشافعي يجوز سواء كان الجنس واحدا أو مختلفا ما كول اللحم أو غير ما كول اللحم سواء باع واحدا بواحد أو باثنين . وقال أبو حنيفة لا يجوز وفي بيع الحيوان بالحيوان نسيئة خلاف ﴿ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْعَيْنَةِ ﴾ لحديث ابن عمر « أن النبي ﷺ قال إذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة واتبعوا أذناب البقر وتركوا الجهاد في سبيل الله أنزل الله بهم بلاء فلا يرفعه حتى يراجعوا دينهم » أخرجه أحمد وأبو داود والطبراني وابن القطان وصححه . وقال الحافظ رجاله ثقات . والمراد بالعينة بكسر العين المهملة بيع التاجر سلعته بمن إلى أجل ثم يشتريها منه بأقل من ذلك الثمن ويدل على المنع من ذلك ما رواه أبو اسحق السبيعي عن امرأته « أنها دخلت علي عائشة فدخلت معها أم ولد زيد بن أرقم فقالت يا أم المؤمنين اني بعت غلاما من زيد بن أرقم بثمانمائة درهم نسيئة وانى ابتعته منه بستمائة نقدا فقالت لما عائشة بثما اشتريت وبثما شريت ان جهاده مع رسول الله ﷺ قد بطل الا أن يتوب » أخرجه الدارقطني وفي اسناده الغالية بنت أيمن وقد روى عن الشافعي أنه لا يصح وقرر كلامه ابن كثير في ارشاده وقد ذهب إلى عدم جواز بيع العينة مالك وأبو حنيفة وأحمد وجوز ذلك الشافعي وأصحابه . وقد ورد النهي عن العينة من طرق عقد لها البيهقي في سننه بابا . أقول أما بيع أئمة الجور وشراؤهم

(١) في سماعه منه خلاف طويل ورجح كثير من أئمة الحديث أنه سمع منه ورجح بعضهم أنه لم يسمع منه الا حديثا وهو حديث المنيعة

على وجه التجارة مع رعاياهم فهذه المسألة قد عمت وطمت وكادت تطبق الارض وقد رأينا في كتب التواريخ حكايات عن ملوك مصر من الجراكسة وذلك من أشدها وأعظمها جرماً أنهم اذا أرادوا بيع شيء لهم أكرهوا التجار على شرائه بأضعاف ثمنه واذا أراد أحد منهم الامتناع ضربه ضرباً مبرحاً وأخذوا ماله كرهاً ومن ذلك أنهم يمنعون الناس من الشراء من أحد من التجار حتى ينفق ما يريدون بيعه من أموالهم فيرتفع ثمنه لاجل ذلك وينفق سريماً . قال الماتن في حاشية الشفاء وفي الديار اليمنية من هذا القبيل أنواع منها أنهم يرسمون صرف القرش بمقدار محدود من الضربة التي يضربونها من الفضة المشوشة بالنحاس المغلوبة بالفضة على وجه لا تكون الفضة الخالصة الا مقدار نصف الفضة التي في القرش ثم ان الرعايا لا تمتثل هذا الرسم بل يتعاملون في المصارفة بزيادة على ذلك الى مقدار الثلث أو الربع من ذلك الرسم فإذا كان النقد خارجاً من مال الدولة الى غيرهم من الاجناد ونحوهم كان على ذلك الرسم الناقص واذا كان النقد داخلاً الى أموال الدولة من الرعايا لم يقبلوا منهم الا القروش الفراسية أو الصرف الزائد الذي يتعامل به الرعية فيما بينهم فيأخذون ثلث أموال الرعية أو ربعها ظلماً واذا تزايد صرف القروش بين الرعايا أمر الامراء بكسر السكة ويضربون ضربة أخرى مثل المكسورة في الخالص والفضة أو أكثر منها غشاً ثم يمنعون التعامل بتلك الضربة الاولى فيبيعونها الرعايا وزناً من الدولة فيأتي بمن القفلة منها بنصف قفلة من الضربة الاخرى وقد يزيد قليلاً أو ينقص قليلاً ثم يأخذون تلك السكة الاولى ويضربونها على تلك الضربة الأخرى ويدفعونها الى الرعايا بصرف قد رسموه فيأكلون بهذه الدريرة نصف أموال العباد أو قريباً من ذلك والرعايا لا يقدرّون على الاستمرار على الرسم الذي يرسمونه لهم في صرف القروش من تلك الضربة لانهم يحتاجون الى القروش الفراسية في كثير من الحالات لكونه لا ينفق لهم في المعاملة لتجار سائر الارض إلا هي . ومن الأنواع التي يأكلون بها أموال الرعايا أكلاً ظاهراً ويتجرون فيها اتجاراً بيناً أنهم يحملون ضرائب على الباعة في الأسواق يجبرونهم على تسليمها شأواً أم أبواً ثم يأذنون لهم بالزيادة في الأسعار فيبيعون بها شأواً

ويصنعون بالناس ما أرادوا وليس عليهم الا الوفاء بالضرائب فاذا استغاث مستغيث بالناس من زيادة الاسعار أو أراد منكر أن ينكر على الباعة ما يفعلونه قالوا هذه الزيادات للدولة فيلتمون المنكر والمستغيث حجباً وكم أعدد لك من هذه الاحيولات الشيطانية التي هي السمحت بلاشك ولا شبهة نسأل الله أن يصلح الجميع انتهى .

ومن هذا القبييل أنواع المكوس على أهل الدور والتجارات والضرائب المتنوعة التي لا تكاد تنحصر على الرعايا في الاشياء المختلفة وكل ذلك من جهة الدول ولا شكوى في ذلك من الكفرة الفجرة الذين استولوا على أكثر البلاد الاسلامية بل من ملوك الاسلام وولاة المسلمين المدعين للتدين بالدين الحمدي والله سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد وانظر في كتابنا اكليل الكرامة في بيان مقاصد الامامة يتضح عليك الحق في هذا الباب من الباطل والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم . قال الماتن في حاشية الشفاء اعلم أن باب المصارفة قد صار في هذه الأزمنة بحيث لا يتمكن من التخلص عن الدخول به في الربا البحت أحد كما عرفناك فيما سبق ثم ان الناس يحتاجون الى التعامل بهذه الضربة في تصرفاتهم ويضطرون الى المصارفة بها الى القرش الفرنجي بذلك المقدار المرسوم لهم فيبيعون الفضة بالفضة مع العلم بالتفاضل وهذا ربا بحت والعارف منهم يستروح الى حيل قد رآها في كتب الفروع التي لا يرجع غالبها الى دليل وهي لا تغني من الحق شيئاً وها نحن نعرفك بغالب ما يظنونونه من الحيل مخلصاً لهم من ورطة الربا فن ذلك أن بعض المتفقهة الذين لا يعرفون لعلوم الاجتهاد ربما قد أفنأهم بأنه لا ربا في المعاطاة وأن الصرف الذي يفعله الناس الآن هو معاطاة لعدم وقوع العقد وهذا المقصر لا يدري بأن أدلة الكتاب والسنة مصرحة بتحريم الربا من غير نظر الى عقد بل لم يعتبر الله في البيع الا مجرد الرضا ومن ذلك ما قاله أيضاً بعض المصنفين في الفروع ان الغش في كل واحد من البديلين يكون مقابلاً للفضة في الآخر وهذا لا يرضى به عاقل قط وكيف يرضى العاقل أن يبيع تسم أواق فضة بأوقية نحاس فان كان مراد هذا القائل أن ذلك مخلص عن الربا سواء رضى كل واحد من المتبايعين بالبديل أم لم يرض فهذا جهل لا علم ومن ذلك أن الغش في كل واحد من البديلين يكون جريرة مسوغة للصرف وهذا يرده حديث القسادة

فانه قد انضم الى الفضة غيرها ولم يجعل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ذلك مسوغاً للبيع بل أمر بالفصل والتمييز بين الفضتين وقد ذكروا غير هذه الأمور مما هو من السقوط بمكان لا يخفى على من له أدنى فطنة فان قلت فهل من مخلص من هذه الورطة التي وقع الناس فيها قلت نعم ثم مخلص أرشد اليه رسول الله ﷺ وهو ما قاله لمن اشترى تمرأ جيداً بتمر رديء أحد التمرين جمع والاخر جنيب وأخبره انه اشترى الصاع الجيد بصاعين من الرديء فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « ان ذلك ربا » فسأل رسول الله كيف يصنع فقال انه يبيع التمر الرديء بالدرهم ثم يشتري بها التمر الجيد فهذه وسيلة شرعية ومعاملة نبوية فمن أراد أن يصرف الدراهم المنقوشة بالقروش الفرنجية فليشتري صاحب الدراهم مثلاً بمقدار صرف القرش سلعة من صاحب القرش ثم يبيعها منه بالقرش ولا يخلص من ذلك الا هذه الصورة ومن ظن أن تم مخلصاً في غيرها فهو مخادع بنفسه بما هو صريح الربا المتوعد عليه بحرب من الله ورسوله وعلى الضارب لتلك الدراهم المنقوشة نصيبه من الأثم لانه حمل الناس على الربا وألجأهم الى الدخول فيه وسن لهم هذه السنة الملعونة لقصد الحطام وأكل أموال الناس بالباطل ولو كان ممتثلاً لما أمر الله به من الرفق بالرعية والعدل في القضية لكان له بضرب الفضة الخالصة عن الفس مندوحة وأقل أحوال المسلم أن يكون في رعاية مصالح الرعية كالفرنج فيجعل ضربته كضربتهم حتى يرتفع الربا في المصارفة انتهى \*

### ﴿ باب الخيارات ﴾

﴿ يَجِبُ عَلَى مَنْ بَاعَ ذَا عَيْبٍ أَنْ يُبَيِّنَهُ وَإِلَّا قَبِلَ الْمُشْتَرِي الْخِيَارَ ﴾ لحديث عقبة بن عامر عند ابن ماجه والدارقطني والحاكم والطبراني قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول للمسلم أخو المسلم لا يخل لمسلم باع من أخيه بيعاً وفيه عيب الا بينه » وقد حسن اسناده الحافظ في الفتح . وأخرج نحوه أحمد وابن ماجه والحاكم في المستدرک من حديث واثلة مرفوعاً وفي اسناده أبو جعفر الرازي وأبو سباع والاول مختلف فيه والثاني مجهول . وأخرج ابن ماجه والترمذي والنسائي وابن الجارود والبخاري تعليقاً

من حديث العداء بن خالد قال « كتب لي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذا ما اشترى العداء بن خالد بن هوذة من محمد رسول الله اشترى منه عبداً أو أمة لا داء ولا غائلة ولا خبنة (بكسر الخاء) يبيع المسلم المسلم » ويؤيده هذه الأحاديث حديث « من غشنا فليس منا » وهو في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة فثبتت هذه الأحاديث على أن من باع ذا عيب ولم يبينه فقد باع يماً لا يحل شرعاً فيكون المشتري بالخيار أن رضيه فقد أتم البائع وصح البيع لوجود المناط الشرعي وهو التراضي وإن لم يرضه كان له رده لأن العلم بالعيب كشف عن عدم الرضا الواقع حال العقد فلم يوجد المناط الشرعي ولما ورد في رد المبيع وسيأتي (والخراج بالضم) لحديث هائشة عند أحمد وأهل السنن والشافعي وصححه الترمذي وابن حبان وابن الجارود والحاكم وابن القطان وابن خزيمة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى أن الخراج بالضم » وفي رواية « أن رجلاً ابتاع غلاماً فاستقله ثم وجد به عيباً فردّه بالمعيب فقال البائع غلة عبدي فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الغلة بالضم » والمراد بالخراج الدخل والمنفعة أي يملك المشتري الخراج الحاصل من المبيع بضم بضم الذي عليه أي بسببه قال مالك في الرجل يشتري العبد فيؤاجره بالأجارة العظيمة أو القليلة ثم يجد به عيباً يرد منه أنه يردّه بذلك العيب وتكون له أجارته وغلته وذلك الأمر الذي كانت عليه الجماعة ببلادنا وذلك لو أن رجلاً ابتاع عبداً فبني له داراً قيمة بنيانها من العبد أضعافاً ثم يوجد به عيب يرد منه رده ولا يحسب للعبد عليه أجارة فيما عمل له ذلك فكذلك تكون له أجارته إذا آجره من غيره لأنه ضامن له قلت وعليه أهل العلم (والمشتري الرد بالقرر) لأن المشتري إنما رضى بالمبيع عند العقد قبل علمه بالقرر فإذا تبين له القرر كشف عن عدم الرضا الذي هو المناط الشرعي (وَمِنْهُ) أي من ذلك القرر (المصراة) فيردّها وصاعاً من تمرٍ فإنه ثبت الخيار فيها بوجود القرر الكائن بالتصرية وهو حبس اللب في الضروع ليخيل المشتري غزارته فيعتد . وقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تصروا الابل والنعم فن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضىها أمسكها

وان سخطها ردها وصالحاً من تمر « وفي رواية مسلم وغيره « من اشترى معصرة فهو منها بالخيار ثلاثة أيام ان شاء أمسكها وان شاء ردها ورد معها صالحاً من تمر لا سوا « قلت وعليه الشافعي . وفي المنهاج التصرية حرام ثبوت الخيار على الفور وقيل بتمتد ثلاثة أيام فان رد بعد تلف اللب (١) ردها صاع تمر وقيل يكفي صاع قوت والأصح أن الصاع لا يختلف بكثرة اللب . وفي شرح السنة قال أبو حنيفة لا خيار له بسبب التصرية وليس له ردها بالصيب بعد ما حلبها . وقال ابن أبي ليلى وأبو يوسف بردها ويرد معها قيمة اللب . قال في الحجة البالغة « واعتذر بعض من لم يوفق للعمل بهذا الحديث بضرب قاعدة من عند نفسه فقال كل حديث لا يرويه الا غير فقيه اسد باب الرأي فيه يترك العمل به وهذه القاعدة على ما فيها لا تنطبق على صورتنا هذه لانه أخرجه البخاري عن ابن مسعود أيضاً وناهيك به ولانه بمنزلة سائر المقادير الشرعية يدرك العقل حسن تقدير ما فيه ولا يستقل بمعرفة حكمة هذا القدر خاصة اللهم الا عقول الراسخين في العلم انتهى . قال ابن القيم ومنها رد الحكم الصحيح الصريح في مسألة المصراة بالمشابه من القياس . وزعمهم أن هذا حديث يخالف الاصول فلا يقبل فيقال الاصول كتاب الله وسنة رسوله واجماع الامة والقياس الصحيح الموافق للكتاب والسنة فلحديث الصحيح أصل بنفسه فكيف يقال الاصل يخالف نفسه هذا من أبطل الباطل والاصول في الحقيقة اثنان لا ثالث لها كلام الله تعالى وكلام رسوله وما عداهما فردود اليهما فالسنة أصل قائم بنفسه والقياس فرع فكيف يرد الاصل بالفرع قال الامام أحمد انما القياس أن يقيس على أصل فلما أن يجيء الى أصل فيهمه ثم يقيس فصول أى يقيس وقد تقدم بيان موافقة حديث المصراة للقياس وإبطال قول من زعم أنه خلاف القياس وأنه ليس في الشريعة حكم يخالف القياس الصحيح . وأما القياس الباطل فالشريعة كلها مخالفة له وبالله العجب كيف وافق الوضوء بالنبيذ المشتد الاصول حتى قبل وخالف خبر المصراة الاصول حتى دانتها . والحاصل أنه لم يرد ما يعارض حديث المصراة

(١) قوله تلف اللب أي حلبه وعبر به عنه لانه بمجرد حلبه يبرى الى التلف اه من ابن حجر على المنهاج



ولم تصح الرواية بلفظ « طعام أو بر » بل الذي صح الصاع من التمر وللحنفية أجوبة عن الحديث كثيرة ليس على شيء منها إثارة من علم وقد استوفاهما الماتن في شرح المنتقى ودفعها جميعها ولا تؤثر على نص الشارع شيئاً بل تقول إذا تنازع بائع المصرة ومشتريها في قيمة اللبن المستهلك ورد المشتري صاعاً من تمر وجب على البائع قبوله ولا يجاب إلى غيره ولو كان المثل موجوداً نعم إذا عدم التمر كان الواجب الرجوع إلى قيمته وكذلك إذا تراضى البائع والمشتري على قيمة أخرى كان الرضاه حكمه ونمام هذا البحث في شرحنا لبلوغ المرام فليرجع إليه ﴿ أو ما يتراضيان عليه ﴾ لأن حق الآدمي مفوض إليه فإذا رضى بأخذ عوض عنه جاز ذلك كما لو رضى باستقاطه أو أخذ بعضه ﴿ وَيَنْبُتُ الْخِيَارُ لِمَنْ خُدِعَ ﴾ فان كان مع شرط عدم الخداع فلا ريب في ذلك لما تقدم من حديث ابن عمر « أن رجلاً كان يخدع في البيوع فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من بايعت فقل لا خلافة » وهو في الصحيحين والموطأ وزاد فيه « فكان الرجل إذا بايع يقول لا خلافة » وقد ثبت أن النبي ﷺ جعل لحبان بن منقذ الذي كان يخدع في البيوع خيار ثلاثة أيام كما في حديث ابن عمر في رواية منه وكذلك في حديث غيره وأما إذا لم يشترط فالبيع الذي وقع ليس هو بيع المسلم إلى المسلم بل هو مشتمل على الخبط والخداع والغائلة فلم يندفع الخيار لكونه كذلك ولكون الخداع كشفاً عن عدم الرضا المحقق الذي هو المناط كما تقدم تقريره قلت اختلفوا في تفسير هذا الحديث فقال المحلى لا خلافة عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام وفي رواية البيهقي وابن ماجه « ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال » وقال محمد نرى أن هذا كان لذلك الرجل خاصة يريد أنه خيار القبن وليس بمطرود وفي شرح السنة عند أحمد الخبر عام في حق كافة الناس إذا ذكر هذه الكلمة في البيع كان له الرد إذا ظهر في بيعه الذبن وسبيله سبيل من باع واشترى بشرط الخيار في المنهاج لهما ولا حدما شرط الخيار وإنما يجوز في مدة معلومة ولا تزيد على ثلاثة أيام ﴿ أو باع قبل وصول السوق ﴾ الحديث أبي هريرة عند مسلم وغيره قال « نهى النبي

وَيَقُولُ أَن يَتْلَى الْجَلْبُ فَإِنْ تَلَّاهُ إِنْسَانٌ فَابْتَاعَهُ فَصَاحِبُ السَّلْعَةِ فِيهَا بِالْخِيَارِ إِذَا وَرَدَ السُّوقَ « وَتَلَّى الْجَلْبُ هُوَ أَن يَقْدِمَ رَكْبٌ بِتِجَارَةٍ فَيَتَلَقَّاهُ رَجُلٌ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلُوا الْبَلَدَ وَيَعْرِفُوا السَّعْرَ فَيَشْتَرِي مِنْهُمْ بِأَرْخَصٍ مِنْ سَعْرِ الْبَلَدِ وَهَذَا مِثْلَةُ ضَرْدٍ لِلْبَائِمِ لِأَنَّهُ إِنْ نَزَلَ بِالسُّوقِ كَانَ أَغْلَى لَهُ وَلِذَلِكَ كَانَ لَهُ الْخِيَارُ إِذَا عَثَرَ عَلَى الضَّرْدِ ﴿ وَكُلُّ مَنِ الْمُتَبَايِعِينَ بَيْعًا مِنْهُنَّ الرَّدُّ ﴾ كَتَلَكِ الصُّورِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَوَجْهُهُ أَنَّ النَّهْيَ إِنْ كَانَ مُقْتَضِيًا لِلْفُسَادِ الْمُرَادِ لِلْبَطْلَانِ كَمَا تَقَرَّرُ فِي الْأَصُولِ فَوْجُودِ الْعَقْدِ كَعَدَمِهِ وَهُوَ غَيْرُ لَازِمٍ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا فَالْردُ بِالْخِيَارِ هُوَ بِمَعْنَى الرَّدِّ لِمَا هُوَ غَيْرُ لَازِمٍ وَإِنْ كَانَ النَّهْيُ غَيْرَ مُقْتَضٍ لِلْفُسَادِ فَوْقَ الْعَقْدِ عَلَى صُورَةٍ مِنْ تِلْكَ الصُّورِ إِنْ رَضِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَقَدْ حَصَلَ الْمَنَاطُ الشَّرْعِيُّ وَهُوَ الرِّضَا وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الرِّضَا مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا لَوُقُوعِهِ عَلَى وَجْهِ يَخَالِفُ الشَّرْعَ فَقَدْ قَعَدَ الْمَنَاطُ. ﴿ وَمَنْ اشْتَرَى شَيْئًا لَمْ يَرَهُ فَلَهُ رَدُّهُ إِذَا رَأَاهُ ﴾ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا « مَنْ اشْتَرَى مَا لَمْ يَرَهُ فَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَاهُ » أَخْرَجَهُ الْإِسْرَاقُطِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَفِي إِسْنَادِهِ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَافِعٍ الْكُرْدِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ (١) وَلَكِنْهُمَا أَخْرَجَا عَنْ مَكْحُولٍ مَرْسَلًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضًا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ وَهُوَ ضَعِيفٌ (٢) وَمِثْلُ هَذَا لَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ وَلَكِنْ الْخِيَارُ فِي الْغَالِبِ يُمْكِنُ الْإِسْتِدْلَالُ عَلَيْهِ بِأَحَادِيثِ النَّهْيِ عَنِ الْغَرَرِ فَإِنْ مَا لَمْ يَقِفِ الْإِنْسَانُ عَلَى حَقِيقَتِهِ لَا يَخْلُو عَنْ نَوْعٍ غَرَرٍ سِوَاهُ كَانَ بِعَيْنِ الْبَائِمِ أَمْ لَا وَأَيْضًا لَا يَدُ مِنْ حَصُولِ الْمَنَاطِ الشَّرْعِيِّ وَهُوَ التَّرَاضَى فَإِذَا لَمْ يَرْضَ الْمُشْتَرِي بِالْمَبِيعِ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ فَقَدْ قَعَدَ الرِّضَا وَعَدَمُ الْمَصْحُوحِ ﴿ وَكَهْ رَدُّ مَا اشْتَرَاهُ بِخِيَارٍ ﴾ وَذَلِكَ نَحْوُ أَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئًا عَلَى أَنْ لَهُ فِيهِ الْخِيَارُ مَدَّةً مَعْلُومَةً لِمَا وَرَدَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْوَارِدَةِ فِي خِيَارِ الْمَجْلِسِ بِلَفْظِ « كُلُّ بَيْعٍ لَا يَبِيعُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا إِلَّا بِبَيْعِ الْخِيَارِ » وَفِي لَفْظِ « إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَفْقَةُ خِيَارٍ » وَهِيَ فِي الصَّحِيحِينَ وَفِيهَا أَلْفَاظُ بِهَذَا الْمَعْنَى وَلَكِنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِ بَيْعِ الْخِيَارِ قَلِيلٌ هَذَا وَقِيلَ غَيْرُهُ وَيُؤَيِّدُ ثَبُوتَ خِيَارِ الشَّرْطِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثٍ مَنْ كَانَ يَخْجَعُ فِي الْبَيْعِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ « إِذَا بَايَعْتَ قُلًّا لَا خِلَابَةَ » وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ « وَلَوْ

(١) وَقَالَ الْإِسْرَاقُطِيُّ « كَذَابٌ غَيْثٌ » وَقَالَ الْعُطَيْبِيُّ: « غَيْرُ نَقْلٍ »

(٢) وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: (ضَعِيفٌ مُتَكْرِرُ الْحَدِيثِ)

الخيار ثلاثة أيام » وقد تقدم ذلك ﴿ وَإِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُهُ الْبَائِعُ ﴾ لحديث ابن مسعود عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي وصححه الحاكم وابن السكن قال « قال رسول الله ﷺ إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة فالقول ما يقول صاحب السلعة أو يترادان » وفي لفظ « والمبيع قائم بمينه » وفي لفظ « إذا اختلف البيعان والمبيع مستهلك فالقول قول البائع » وفي لفظ « ولا بينة لأحدهما » وفي الباب روايات كثيرة قد استوفاهما المصنف في نيل الأوطار . وحاصلها يفيد أن القول قول البائع وقد قيل إن هذا الحديث مخصص لأحاديث أن على المدعى البينة وعلى المنكر التيمين وسيأتي وقيل بينهما عموم وخصوص من وجه فظاهر حديث القول ما يقول البائع أن القول قوله سواء كان مدعياً أو مدعى عليه وظاهر حديث « على المدعى البينة وعلى المنكر التيمين » أن القول قول المنكر مع يمينه سواء كان بائعاً أو غير بائع وقد قرر انه اذا تعارض عومان كما نحن بصدده وجب المصير الى الترجيح ان أمكن والترجيح ههنا ممكن فان حديث « على المدعى البينة وعلى المنكر التيمين » أصح من حديث « فالقول قول البائع » ومقتضى هذا الترجيح أن القول لا يكون قول البائع إلا اذا كان منكراً غير مدع من غير فرق بين المبيع الباقي والتالف ولكنه يرشد الى الجمع ما رواه أحمد (١) في زوائد المسند والدارمي والطبراني من حديث ابن مسعود الذي فيه « فالقول ما يقول البائع » بزيادة « والسلعة قائمة » ولكن في اسناد هذه الزيادة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف لسوء حفظه فلا يصلح للجمع بين الحديثين بها وقد اختلف الفقهاء في ذلك اختلافا طويلا . قال مالك الامر عندنا في الرجل يشتري السلعة فيختلفان في الثمن فيقول البائع بعتكها بعشرة دنانير ويقول المبتاع ابتعتها منك بخمسة دنانير أنه يقال للبائع ان شئت فأعطها المشتري بما قال وان شئت فاحلف بالله ما بعث سلعتك إلا بما قلت فان حلف قيسل للمشتري إما أن تأخذ السلعة بما قال البائع وإما أن تحلف بالله ما اشتريتها إلا بما قلت فان حلف برى منها وذلك أن كل

(١) الصواب (عبد الله بن أحمد في زوائد المسند) لأنه روى في اثنائه مسند أبيه أحمد بن حنبل  
أحاديث لم يروها عن أبيه بل عن شيوخ آخرين.

واحد منهما مدع على صاحبه . وفي شرح السنة ولا فرق عند الشافعي بين أن تكون السلعة قائمة أو تالفة في أنهما يتحالفان ويرد قيمة السلعة واليه رجع محمد بن الحسن وذهب أبو حنيفة إلى أنهما لا يتحالفان بعد هلاك السلعة عند المشتري بل القول قول المشتري مع يمينه فإذا اختلفا في الأجل أو الخيار أو الرهن أو الضمين فهو عند الشافعي كالاختلاف في الثمن يتحالفان . وقال أبو حنيفة القول قول من ينفيا (١) ولا تحالف عنده الا عند اختلاف الثمن . وفي الحجة البالغة القول قول صاحب المال لكن المبتاع بالخيار لان البيع مبناه على التراضي (٢) •

### ﴿ بَابُ السَّلْمِ ﴾

﴿ هو ﴾ نوع مخصوص من أنواع البيع فلا يجوز أن يكون المالان مؤجلين لان ذلك هو بيع الكالئ بالكالئ وقد تقدم المنع منه فلا بد أن يكون رأس المال مدفوعا عند العقد ﴿ أن يُسَلَّمْ رأس المال في مجلس العقد ﴾ وقد وقع الاتفاق على أنه يشترط فيه ما يشترط في البيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس وقد شرط في السلم جماعة من أهل العلم شروطاً لم يدل عليها دليل ﴿ على أن يُعطيه ما يتراضيان عليه مَعْلُوماً إلى أجل مَعْلُوم ﴾ لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس قال « قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم » وأخرج أحمد والبخاري من حديث عبد الرحمن بن أبيزى وعبد الله بن أبي أوفى قال « كنا نعيب المفانم مع رسول الله ﷺ وكان يأتينا أنبساط من أنباط الشام فنساقهم في الخنطة والشعير

(١) قوله ينفيا أي الاجل والخيار وغيرهما

(٢) لا نرى تراضاً بين حديث (على المدعي البيعة وعلى المنكر اليمين) وبين اثبات اليمين للبائع إذا اختلفا في القيمة. فإن السلعة ملك البائع بيقين. والمشتري يدعي أنه ملكها بشئ أدعاه. والبائع ينكر هذا ويتمسك بأصل بقائها في ملكه. وبأنها لم تخرج منه الا بشئ أكثر مما قال المشتري. فالمشتري في الحقيقة هو المدعي وهو الناقل عن الأصل المتيقن لملكيته البيعة. والبائع منكر دعوى المشتري ويتمسك بالأصل فالقول قوله مع يمينه إذا لم تكن بينه وبينه وهذا هو الموافق للقواعد الصحيحة والقياس الجلي والأحاديث تؤيده

والزيت الى أجل مسمى قيل أكان لهم زرع أو لم يكن قال ما كنا نسألهم عن ذلك  
وفي لفظ لأحمد وأهل السنن إلا الترمذى « وما نراه عندهم ». في شرح السنة السلف  
له معنيان في المعاملات أحدهما القرض والثاني السلم ومعناه عند الشافعى لو كان مؤجلاً  
اشتراط معرفة الأجل ولو كان مكيفاً أو موزوناً اشتراط معرفة الكيل أو الوزن وفهم  
معرفة الجنس والوصف بالأولى. وفي الوقاية يصبح فيما يعلم قدره وصفته لا فيما لا يعلم قدره وصفته  
كالخيوان. وشروطه بيان جنسه ونوعه وصفته وقدره معلوماً وأجله معلوماً وأقله شهر. وفي الحجة  
البالغة قدم رسول الله ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين والثلاث  
فقال « من أسلف في شيء فليسلف في كيل ووزن الى أجل معلوم » وذلك لترفع  
المنافسة بقدر الامكان وقاسوا عليها الأوصاف التى يبين بها الشيء من غير تضيق  
ومبنى القرض على التبرع من أول الامر وفيه معنى الاعارة فلذلك جازت النسيئة  
وجرم الفضل انتهى . أقول أما اعتبار الجنس والصفة فليس في الحديث ما يدل عليه  
وكذلك اشتراط تعيين المكان ليس في الحديث ما يدل عليه وإنما اعتبر تعيين هذه  
الأمر لرفع التشاجر من بعد . ولا يخفى أن الرجوع الى النوع المهورود أو الصفة  
المهودة أو الى الاوسط من ذلك برفع التشاجر وكذلك برفع التشاجر في تعيين المكان  
الى الأصل وهو عدم وجوب الإيصال على المسلم اليه والرجوع الى البلدة التى هى  
وطنه أو بلد اقامته برفع ذلك أيضاً . فالخامس أن شروط السلم تعيين جنس المسلم  
فيه وكونه معلوماً بكيل أو وزن وكونه الى أجل معلوم فهذه ثلاثة شروط ولم يدل  
الدليل على اشتراط غيرها ﴿ وَلَا يَأْخُذُ إِلَّا بِاسْمِهِ أَوْ رَأْسِ مَالِهِ ﴾ لحديث ابن عمر  
عند الدارقطى قال « قال رسول الله ﷺ من أسلف شيئاً فلا يشترط على صاحبه  
غير قضائه » وفي لفظ « من أسلف في شيء فلا يأخذ الا ما أسلف فيه أو رأس  
ماله » قال مالك الامر عندنا فيمن أسلف في طعام بسعر معلوم الى أجل مسمى فحل  
الأجل فلم يجد المبتاع عند البائع وفاء مما ابتاع منه فأقاله فإنه لا ينبغي له أن يأخذ  
إلا ورقة أو ذهبه أو الثمن الذى دفع اليه بعينه ﴿ وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ ﴾  
لما أخرجه أبو داود من حديث أبى سعيد قال « قال رسول الله ﷺ من أسلف في شيء  
فلا يصرفه الى غيره » وفي اسناده عطية بن سعيد العوفى وفيه مقال . والمعنى أنه

لا يحل جعل المسلم فيه ثمناً لشيء قبل قبضه ولا يجوز بيعه قبل القبض وقد اختلف أهل العلم في ذلك قال مالك لا يشتري منه بذلك الثمن شيئاً حتى يقبضه منه وذلك أنه إذا أخذ غير الثمن الذي دفع إليه أو صرفه في سلعة غير الطعام الذي ابتاع منه فهو يبيع الطعام قبل أن يستوفي قلت وعليه أهل العلم . في الوقاية ولم يجوز التصرف في رأس المال والمسلم فيه كالشركة والتولية قبل قبضه . وفي المنهاج ولا يصح بيع المسلم فيه قبل قبضه ولا الاعتياض عنه \*

### ﴿ بَابُ الْقَرْضِ ﴾

﴿ يَجِبُ إِرْجَاعُ مِثْلِهِ ﴾ لانه اذا وقع التعاطي على أن يكون القضاء زائداً على أصل الدين فذلك هو الربا بل قد ورد ما يدل على أن مجرد الهدية من المستقرض للمقرض ربا كما أخرجه البخاري عن أبي بردة بن أبي موسى قال « قدمت المدينة فلقيت عبد الله بن سلام فقال لي انك بارض فيها الربا فاش فاذا كان لك على رجل حق فاهدي اليك حمل تبن أو حمل شعير أو حمل قت فلا تأخذنه فانه ربا » ﴿ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ أَوْ أَكْثَرَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَشْرُوطاً ﴾ لحديث جابر في الصحيحين قال « أتيت النبي ﷺ وكان لي عليه دين فقضاني وزادني » وفي الصحيحين أيضاً من حديث أبي هريرة قال « كان لرجل على النبي ﷺ من الابل فجاء ينتقاه فقال أعطوه فطلبوا سنة فلم يجدوا الا سنا فوقها فقال أعطوه فقال أوفيتني أوفاك الله فقال النبي ﷺ ان خيركم أحسنكم قضاء » وأخرج نحوه مسلم وغيره من حديث أبي رافع وهذان الحديثان كما يدلان على جواز أن يكون القضاء أفضل يدلان على أنه يصح قرض الحيوان واليه ذهب الجمهور ومنع من ذلك الكوفيون ﴿ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْزِيَ الْقَرْضُ نَفْعاً لِلْمَقْرَضِ ﴾ لحديث أسد عند ابن ماجه « أنه سئل عن الرجل يقرض أخاه المال فيهدي إليه فقال « قال رسول الله ﷺ اذا أقرض أحدكم قرصاً فأهدي إليه أو حملة على الدابة فلا يركبها ولا يقبله إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك » وفي اسناده يحيى بن اسحق الهنائي وهو مجهول وفي اسناده أيضاً عتبة ابن حميد الضبي وقد ضعفه أحمد والراوى عنه اسمعيل بن عياش وهو أيضاً ضعيف

وقد أخرج البخارى فى التاريخ من حديث أنس عن النبى ﷺ قال « اذا أقرض فلا يأخذ هدية » وأخرج البيهقى عن ابن مسعود وأبى بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس فى السنن الكبرى موقوفا عليهم « ان كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا » وأخرج البيهقى أيضاً نحو ذلك فى المعرفة عن فضالة بن عبيد موقوفاً عليه وقد تقدم ما أخرجه البخارى عن عبد الله بن سلام . وقد أخرجه الحارث بن أبى أسامة من حديث على « أن النبى ﷺ نهى عن قرض جر منفعة » وفى رواية « كل قرض جر منفعة فهو ربا » وفى اسناده سوار بن مصعب وهو متروك . وما فى الباب من الاحاديث والآثار يشهد بعضها لبعض \*

## كتاب الشفعة

والأصل فيها دفع الضرر عن الجيران والشركاء \* سَبَّهَهَا الْإِسْرَافُ فِي شَيْءٍ وَلَوْ مَقُولاً \* لعموم الأحاديث الواردة فى ذلك كحديث جابر فى البخارى وغيره « أن النبى ﷺ قضى بالشفعة فى كل مالم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » وأخرجه أيضاً بنحو هذا اللفظ أهل السنن وحديث أبى هريرة قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قسمت الدار وحدت فلا شفعة فيها » أخرجه أبو داود وابن ماجه باسناد رجاله ثقات وأخرج مسلم وأبو داود والنسائى وغيرهم من حديث جابر « أن النبى ﷺ قضى بالشفعة فى كل شركة لم تقسم » وأخرج البيهقى من حديث ابن عباس مرفوعاً « الشفعة فى كل شيء » ورجاله ثقات الا أنه أعل بالارسال . وأخرج الطحاوى له شاهداً من حديث جابر باسناد لا بأس به \* فاذا وقعت القسمة فلا شفعة \* لما فى هذه الاحاديث من التصريح بأنها فى الشيء الذى لم يقسم ثم فسر القسمة بقوله « فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » فلا أحاديث الواردة فى مطلق شفعة الجار كأحاديث « الجار أحق بسقبة » (١)

(١) السبق بفتح القاف القرب وفيه لفتان السين والصاده قال فى النهاية ( ويحتمل أن يكون أراد أنه أحق بالبر والمعونة بسبب قرابه من جاره ) وهذا الاحتمال أظهر عندى فى معنى الحديث

وهي ثابتة في الصحيحين وغيرهما مقيدة بعدم القسمة لأن الجار كما يصدق على الملاصق يصدق على المخالط وأما تقييد شفعة الجار باتحاد الطريق كما في حديث جابر عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذى وحسنه قال « قال النبي ﷺ الجار أحق بشفعة جاره ينتظر بها إن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً » فهذا الحديث يؤيد ما قلناه من أنه لا شفعة إلا للخليط لأن الطريق إذا كانت واحدة فاخلطه كائنه فيها ولم تقع القسمة الموجبة لبطلان الشفعة لعدم تعريف للطرق . فالحق ان سبب الشفعة هو واحد فقط وهو الشركة قبل القسمة . والخلطة الكائنة بين الشريكين في المشترك بينهما أو في طريقه أو في مجاريه أو منبعه فما قيل من أن من أسبابها الاشتراك في الطريق والاشتراك في قرار النهر أو مجرى الماء هو راجع الى السبب الذي ذكرناه لأن الاشتراك في طريق الشيء أو في سواقيه هو اشتراك في بعض ذلك الشيء والحاصل أن هذه الأحاديث مخصصة لذلك العموم لأن الظاهر من قوله « فلا شفعة » أن القسمة مانعة من ثبوت الشفعة سواء كانت القسمة بين المشتري والمشتري أو متقدمة كما يفيد النكرة الواقعة في سياق النفي وقد حقق الماتن المقام في رسالة مستقلة أورد فيها جميع ماورد في الشفعة من الأدلة وجمع بينها جمعاً نفيساً فليرجع اليها. وقد حكى في البحر عن علي وعثمان وعمر وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز وربيع بن مالك والشافعي والأوزاعي وأحمد وإسحاق وعبيد الله بن الحسن والامامية أن الشفعة لا تثبت إلا بالخلطة . وحكى عن أبي حنيفة وأصحابه والثوري وابن أبي ليلى وابن سيرين أن الشفعة تثبت بالجوار واستدلوا بالأحاديث الواردة في شفعة الجار . قال في شرح السنة : اتفق أهل العلم على ثبوت الشفعة للشريك في الربع المنتسم اذا باع أحد الشركاء نصيبه قبل القسمة فللباقين أخذه بالشفعة بمثل الثمن الذي وقع عليه البيع وان باع بشيء متقوم من ثوب أو عبد فيأخذ بقيته . واختلفوا في ثبوت الشفعة للجار . قال الشافعي لا شفعة للجار وذهب أبو حنيفة الى ثبوت الشفعة للجار وفي المنهاج : وكل مالو قسم بطلت منفعة المقصودة كحما ورحى لا شفعة فيه في الأصح وفي الموطأ عن عثمان بن عفان لا شفعة في بئر



ولا نخل (١) قال في الحجة البالغة أرى ان الشفعة شفعتان شفعة يجب على المالك أن يعرضها على الشفيع فيما بينه وبين الله وأن يؤثره على غيره ولا يجبر عليها في القضاء وهي للجار الذي ليس بشريك وشفعة يجبر عليها في القضاء وهي للجار الشريك فقط وهذا وجه الجمع بين الأحاديث المختلفة في الباب انتهى. والحق ما قدمناه ولا يحل للشريك أن يبيع حتى يؤذن شريكه \* لحديث جابر عند مسلم وغيره « أن النبي ﷺ قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائط لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذ وان شاء ترك فان باعه ولم يؤذنه فهو أحق به \* ولا تبطل بالتراخي \* لما في الأحاديث الواردة في الشفعة من الاطلاق . وأما ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر بلفظ « لاشفعة لقائب ولا لصغير والشفعة كحل القتال » ففي اسناده محمد بن عبد الرحمن البيهقي وهو ضعيف جداً. وقال ابن حبان لا أصل للحديث. وقال أبو زرعة منكر. وقال البيهقي ليس بثابت ولا يصح تأييد هذا الحديث الباطل بما روي من قول شريح فانه لاحجة في ذلك على أن هذا الحديث قد اشتمل على ثلاثة أحكام نفي شفعة القائب ونفي شفعة الصغير واعتبار الفور وقد هجر ظاهره في الحكمين الاولين فكان ذلك مقيداً لتوك الاحتجاج به في الحكم الثالث على فرض أنه غير باطل. والخاصل أنه ليس في اشتراط الفورية ما يصلح متمسكاً كما لا يخفى على عارف وقد ثبتت الشفعة بتلك الأحاديث الصحيحة فتقييد الثبوت بقيد لا دليل عليه مستلزم لابطال ما يستفاد من أحاديث الثبوت من الاطلاق بدون حجة وذلك باطل فالحق أن الشفعة لا تبطل بالتراخي لأن دفع الضرر الذي شرعت لاجله لا يختص بوقت دون وقت وما قيل من ان اثباتها مع التراخي يستلزم الاضرار بالمشتري لأن ملكه يكون معلقاً ممنوعاً والسند أن ملكه مستقر يتصرف به كيف يشاء غاية ما هناك أن للشفيع حقاً متى طلبه وجب وليس ذلك من التعليق في شيء ولا اضرار في ذلك بحال (٢) .

(١) لفظ الموطأ: (لا شفعة في بئر ولا في فعل النخل) وبين صاحب النهاية سببه بأنه كان للقوم نخيل ولهم غل يلحقون منه نخيلهم فلا شفعة فيه لأنه لا يمكن قسمته. وهذا خلاف ظاهر ما فيه الشارح هنا (٢) كلا بل الضرر واقع على المشتري فان توقع طلب الشريك الشفعة يفتو عليه كثيراً من المقاصد

## كتاب الاجارة

قال الله تعالى في قصة موسى وشعيب عليهما السلام ( قال ل احدهما يا ايت استأجره ان خير من استأجرت القوي الأمين ) وقال تعالى ( وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم اذا سلمتم ما آتيتم بالمعروف ) في هذه الآية مشروعية الاجارة مطلقاً ومشروعية الاجارة بتسليم نفسه للخدمة وعليه أهل العلم وتدل أيضاً على أنه ان اطلق الخدمة فهي محمولة على المتعارف ولا يضرها الجهالة في الجملة لأن الارضاع والرعي لا يضبطان حق الضبط ﴿ تجاوزُ على كلِّ عملٍ لم يمنع منه مانعٌ شرعي ﴾ لا إطلاق الادلة الواردة في ذلك كحديث أبي سعيد قال « نهى رسول الله ﷺ عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره » أخرجه أحمد ورجال اسناده رجال الصحيح وأخرجه أيضاً البيهقي وهبذ الرزاق واسحاق في مسنده وابو داود في المراسيل والنسائي في الزراعة غير مرفوع ولفظ بعضهم من استأجر أجيراً فليسم له أجرته ولا إطلاق حديث أبي هريرة عند البخاري وأحمد قال « قال رسول الله ﷺ يقول الله عز وجل « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمته رجل اعطى بني ثم غدر ورجل باع حراً وأكل ثمنه ورجل استأجر أجيراً فامتهن في منه ولم يوفه أجره » وقد استأجر النبي ﷺ دليلاً عند هجرته الى المدينة كما في البخاري وغيره وثبت من حديث أبي هريرة عند البخاري قال « قال النبي ﷺ ما بعث الله نبياً الا رعى النعم فقال أصحابه وأنت قال نعم كنت أرها على قرايظ لاهل مكة » وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي من حديث سويد بن قيس قال « جلبت أنا ومخرمة العبدي برأ من هجر فأتينا به مكة فجاءنا رسول الله ﷺ يمشي فساومنا سراويل فبعناه ونم رجل يزن بالأجر فقال له زن وأرجح » وفيه انه ﷺ لم يدكر قدر أجرته بل أعطاه ما يتاداه في مثل ذلك وقد كان الصحابة

واذا أراد أن يبيع باع بالبئس اخوف المشتري الجديد ان يخرج من ملكه بالشفعة. والحق أن تقدير أن هذا الحق للشريك موكول الى الحاكم لانه بما لا نص فيه فاذا حمله أجلاً وجب الوقوف عنده

رضى الله تعالى عنهم يؤجرون أنفسهم في عصره ﷺ ويعملون الأعمال المختلفة حتى ان علياً أجر نفسه من امرأة على أن ينزع لها كل ذنوب بثمرة فنزع ستة عشر ذنوباً حتى جمعت (١) يداه فعدت له ست عشرة ثمرة فأتى النبي ﷺ فأخبره فأكل معه منها أخرجه أحمد من حديث علي باسناد جيد وأخرجه أيضاً ابن ماجه وصححه ابن السكن وأخرجه البيهقي وابن ماجه من حديث ابن عباس « أن علياً أجر نفسه من يهودي يسقى له كل دلو بثمرة » وأما المانع الشرعي فهو مثل الصور التي سيأتي ذكرها ﴿وتكونُ الاجرةُ معلومةً عندَ الاستئجار﴾ لحديث أبي سعيد المتقدم ﴿فإن لم تكنْ﴾ أجرته ﴿كذلك﴾ أي معلومة ﴿استحق الأجيرُ مقدَّارَ عملهِ عند أهل ذلك العمل﴾ لحديث سويد بن قيس السابق ولكون ذلك هو الاقرب الى العدل وأما أجرة القسام فأقول القسام أجير كسائر الاجراء يستحق أجرته ممن عمل له فان كانت مسماة لم يستحق سواها وان كانت غير مسماة كانت له مثله على حسب العمل ولكنه لا يجعل له من الأجرة ما يجعل لمن يزاول الاعمال الوضيعة لان مرجع صناعة القسمة الى العلم وهو أشرف صناعة ديناً ودنياً ولا يجعل له ما يجعل للقسامين في هذا العصر من الأجرة التي تكاد تبلغ الى مقدار نصيب بعض المقتسمين فان ذلك من الظلم البحت بل يسلك به مسلوكاً وسطاً وتكون الأجرة على مقدار الأنصباء فيكون على كل واحد من الشركاء بمقدار نصيبه وأما ما يروي عن بعض أهل العلم أن أجرة القسام تكون نصف عشر التركة أوربع عشرها فمجازفة لا ترجع الى دليل بل اعانة لظلمة القسامين على أكل أموال الناس بالباطل ولقد تفاحش كثير من الحكماء ونوابهم في هذا الأمر وصنعوا صنيع من لا يخفى تبعه في الدنيا والآخرة لسأل الله السلامة مع أن من كان منهم يأخذ مقرراً من بيت المال لا يستحق على القسمة شيئاً من الاجرة لأنه قد صار مستغرق المنافع فكما أنه لا يأخذ أجرة على قضائه كذلك لا يأخذ أجرة على القسمة لأن الكل من مصالح المسلمين التي أخذ نصيباً من بيت المال في مقابلة القيام بها بحسب طاقته

(١) جمعت يده اذا نحن جلدها وظهر فيها ما يشبه البثر من العمل في الاشياء الصلبة الغضنة  
قاله ابن الاثير

## ١٣٢ نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب ومهر البنى وحلوان الكاهن

﴿ وَقَدْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنْ كَسْبِ الْحِجَامِ وَمَهْرِ الْبَنَى وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ ﴾ لحديث أبي هريرة « أن النبي ﷺ نهى عن كسب الحجام ومهر البنى وثن الكلب » أخرجه أحمد برجال الصحيح وأخرجه أيضاً الطبرانى فى الأوسط ومثله من حديث رافع بن خديج عند أحمد وأبى داود والنسائى والترمذى وصححه وهو أيضاً فى صحيح مسلم وفى الصحيحين وغيرهما عن أبى مسعود البدرى قال « نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب ومهر البنى وحلوان الكاهن » ﴿ وَعَسْبِ الْفَحْلِ ﴾ وقد تقدم الكلام على ثمن الكلب وعلى عسب الفحل فى البيع والمراد بمهر البنى ما تأخذه الزانية على الزنا والمراد بحلوان الكاهن عطية الكاهن لأجل كهنته والحلوان بضم الحاء المهملة مصدر حلوته إذا أعطيته وقد استدلل بما تقدم بعض أهل الحديث فقال أنه يحرم كسب الحجام وقد ورد فى معنى ما تقدم أحاديث وفى بعضها التصريح بأنه خبيث وأنه سحت وذبح الجمهور الى أنه حلال لحديث أنس فى الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ احتجم حجبه أبو طيبة وأعطاه صاعين من طعام وكأه مواليه فحفنوا عنه » وفيها أيضاً من حديث ابن عباس « أن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجره ولو كان سخناً لم يعطه » والأولى الجمع بين الأحاديث بأن كسب الحجام مكروه غير حرام ارشاداً منه ﷺ الى معالى الأمور ويؤيد ذلك حديث محيصة ابن مسعود عند أحمد وأبى داود والترمذى وابن ماجه بإسناد رجاله ثقات « انه كان له غلام حجام فزجره النبي ﷺ عن كسبه فقال له ألا أطعمه أيتاماً لى قال لا قال أفلا أصدق به قال لا فرخص له أن يملفه ناضحه » فلو كان حراماً بحتاً لم يرخص له أن يملفه ناضحه ويستفاد منه أن إعطاءه ﷺ الحجام لا يستلزم أن يأكله أهله حتى تتعارض الأحاديث فقد يكون مكروهاً لهم ويكون وصفه بالسحت والخبيث مبالغة فى التنفير وقد يمكن الجمع بأن المنع عن مثل ما منع منه محيصة والاذن بمثل ما أذن له ورخص له فيه ﴿ وَأَجْرُ الْمُؤَذِّنِ ﴾ لحديث عبادة بن الصامت « أن النبي ﷺ قال لعثمان ابن أبى العاص واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً » وفى لفظ « لا تتخذ مؤذناً يأخذ على أذانه أجراً » والحديث فى الصحيح (١) ﴿ وَقَفِيزِ الطَّحَّانِ ﴾ لحديث (٢) ولكن هل هذا يدل على كراهة أخذ المؤذن الأجر لا أعلن ذلك بل يدل على أن الامام أن

أبي سعيد قال « نهى رسول الله ﷺ عن قفيز الطحان » أخرجه البزار قطي والبيهقي وفي اسناده هشام أبو كليب قيل لا يعرف وقد أورده ابن حبان في الثقات ووثقه مغلطاي. وقفيز الطحان هو أن يطحن الطعام بجزء منه وقيل المنهى عنه طحن الصبرة (١) لا يعلم قدرها بجزء منها ويحوز الاسنobar على تلاوة القرآن لحديث ابن عباس عند البخاري وغيره « أن نقرأ من أصحاب النبي ﷺ مروا بما فيهم لديغ أو سليم فمرض لهم رجل من أهل الماء فقال هل فيكم من راق فان في الماء رجلاً لديفاً أو سليماً فالتحق رجل منهم فقرأ بفاتحة الكتاب على شاء فجاء بالشاء الى أصحابه فذكرها ذلك وقالوا أخذت على كتاب الله أجراً حتى قدموا المدينة فقالوا يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجراً فقال رسول الله ﷺ ان أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله » وفي لفظ من حديث أبي سعيد « أن النبي ﷺ قال أصبتم اقتسموا واضربوا الى معكم سهماً وضحك النبي ﷺ » والحديث في الصحيحين بألفاظ وفي حديث خارجة بن الصلت عن عمه في رقية الجنون بفاتحة الكتاب « أن النبي ﷺ قال خذها فلمرى من أكل برقية باطل فقد أكلت برقية حق » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي « لا على تعليمه » لحديث أبي بن كعب قال « علمت رجلاً القرآن فأهدى لي قوساً فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال ان أخذتموها أخذت قوساً من نار فرددتها » أخرجه ابن ماجه والبيهقي وقد أعل بالانقطاع وتعقب وأعل أيضاً بجهالة بعض رواته وتعقب وله شاهد عند الطبراني من حديث الطفيل بن عمر والدوسي قال « أقرأني أبي بن كعب القرآن فأهديت اليه قوساً ففدا الى النبي ﷺ وقد تقلدها فقال له النبي ﷺ تقلدها من جهنم » وعلى هذا يحمل حديث عبد الرحمن بن شبل عن النبي ﷺ قال « اقرؤا القرآن ولا تغفلوا فيه ولا تجفوا عنه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به » أخرجه أحمد برجال الصحيح وأخرجه أيضاً البزار وله شواهد وحديث عمران بن حصين « أن النبي ﷺ قال اقرؤا القرآن واسألوا الله به فان من بعدكم

يبحث عن لا يأخذ الا اجر ليكون اكثر ثواباً وأما أخذ المؤذن الاجر فلم يرد فيه نبى ويكون مفهوم هذا الحديث خلاف الاولى. والاصل في الاشياء الالهية وما سكنت الله عنه فهو عفو كما في الحديث الصحيح .

(١) هي الطعام المجتمع كالكومة

قوماً يقرؤون القرآن يسألون الناس به » أخرجه أحمد والترمذى وحسنه وفي الباب أحاديث . ووجه المنع من أخذ الأجرة على تعليمه أن ذلك من تبليغ الأحكام الشرعية وهو واجب وقد ذهب الى ذلك أحمد بن حنبل وأصحابه وأبو حنيفة وبه قال عطاء والضحاك والزهرى واسحق وعبد الله بن شقيق هذا وقد مال الماتن في حاشية الشفاء الى أن الجمع مقدم على الترجيح قال لأن حديث « أحق ما أخذتم عليه أجرًا القرآن » عام يصدق على التعليم وأخذ الأجرة على التلاوة لمن طلب من القارىء ذلك وأخذ الأجرة على الرقية وأخذ ما يدفع الى القارىء من العطاء لأجل كونه قارئاً ونحو ذلك فيخص من هذا العموم تعليم المكلف ويبقى ماعده داخل تحت العموم وبعض أفراد العام فيه أدلة خاصة تدل على جوازه كما دل العام على ذلك فن تلك الأفراد أخذ الأجرة على الرقية وتعليم المرأة في مقابلة مهرها فهكذا ينبغي تحرير الكلام في المقام والمصير الى الترجيح من ضيق العطن ولا سيما لما لا مدخل له فيما نحن بصدده كما زعمه المصنف والمقبلى وبهذا تعلم أن ما ساقه في أدلة القائلين بجواز أخذ الأجرة على التعليم من حديث الرقية لا دلالة فيه على المطلوب ﴿ وَ ﴾ يجوز ﴿ أَنْ يَكْرِىَ الْعَيْنَ مَدَّةً مَعْلُومَةً بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ ﴾ لما ورد من إكراه الأراضى في عصره صلى الله تعالى عليه وسلم كحديث رافع بن خديج في الصحيحين قال « كنا أ كثر الأنصار حقلًا فكنا نكرى الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه فنحننا عن ذلك فأما بالورق فلم ينهنا » وفي لفظ لمسلم وغيره « فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به » وسائر الاعيان لما حكم الارض وفي شرح السنة ذهب عامة أهل العلم الى جواز كراء الارض بالدرهم والدنانير وغيرها من صنوف الأموال سواء كان مما تنبت الارض أو لا تنبت اذا كان معلوماً بالعيان أو بالوصف كما يجوز اجارة غير الأراضى من العبيد والدواب وغيرها وجلته أن ما جاز يمه جاز أن يجعل أجرة . قال محمد لا بأس بكراء الارض بالذهب والورق وبالخطبة كيلا معلوماً وضرر بالمعلوم ما لم يشترط ذلك مما يخرج منها فان اشترط مما يخرج منها كيلا معلوماً فلا خير فيه وهو قول أبى حنيفة والامة من فقهاءنا ﴿ وَمِنْ ذَلِكَ الْأَرْضُ لَا بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا ﴾ لان أحاديث « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عامل أهل

خيبر بشطر ما يخرج من تمر أوزرع » وان كانت ثابتة في الصحيحين وغيرهما فهي منسوخة بمثل حديث رافع المتقدم وما ورد في معناه وفي المسألة مذاهب متنوعة وأدلة مختلفة واجتهادات مضطربة قد أوضعها الماتن في شرح المنتقى وفي رسالة مستقلة وذكرتها في مسك الختام ومن أصرح أحاديث النهي حديث جابر عند مسام وغيره قال « كنا نغابر على عهد رسول الله ﷺ فنصيب من القصري (١) ومن كذا ومن كذا فقال النبي ﷺ من كانت له أرض فليزرعها أو ليحرثها أخاه وإلا فليدعها » وفي حديث سعد بن أبي وقاص « أنه نهاهم أن يكروا بذلك وقال اكروا بالذهب والفضة » أخرجه أحمد وأبوداود والنسائي ورجاله ثقات . وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة نحو حديث جابر ، وفي الحجة البالغة اختلف الرواة في حديث رافع اختلافا فاحشا وكان وجوه التابعين يتعاملون بالمزراعة ويدل على الجواز حديث معاملة أهل خيبر وأحاديث النهي عنها محمولة على الاجارة بما على الماذنات أو قطعة معينة وهو قول رافع أو على التنزيه والارشاد وهو قول ابن عباس أو على مصلحة خاصة بذلك الوقت من جهة كثرة مناقشتهم في هذه المعاملة حينئذ وهو قول زيد رضي الله تعالى عنه والله تعالى أعلم . والمزراعة أن يكون الأرض والبذر لواحد والعمل والبقر من الآخر والمخبرة أن يكون الأرض لواحد والبذر والبقر والعمل من الآخر ونوع آخر يكون العمل من أحدهما والباقي من الآخر انتهى ﴿ وَمَنْ أَفْسَدَ مَا اسْتَوْجِرَ عَلَيْهِ أَوْ أَتْلَفَ مَا اسْتَأْجَرَهُ ضَمِنَ ﴾ لمثل حديث « على اليد ما أخذت حتى تؤديه » أخرجه أحمد وأبوداود وابن ماجه والترمذي والحاكم وصححه وهو من حديث الحسن عن سمرة وفي سماعه منه كلام مشهور والمراد أن على اليد ضمان ما أخذت حتى تؤديه وأخرج أبوداود والنسائي وابن ماجه والبخاري من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال « من تطيب ولم يعلم منه طيب فهو ضامن » وقد أخرجه النسائي مسنداً منقطعاً ويؤيده حديث عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز

(١) قوله القصري قال النووي في شرح مسلم هو قاف مكسورة ثم صاد مهملة ساكنة ثم راء مدسورة ثم ياء مشددة على وزن القبطي هكذا ضبطناه وكذا ضبطه الجمهور وهو المشهور قال القاضي هكذا روينا عن أكثرهم وعن الطبري بنتم القاف والراء مقصور وعن ابن الخزامي ضم القاف مقصور قال والصواب الاول وهو ما بنى من الحب في السبل عند الدياس اه

قال حدثني بعض الوفد الذين قدموا على أبي قال « قال رسول الله ﷺ أيما طبيب تطيب على قوم لا يعرف له تطيب قبل ذلك فاهنت (١) فهو ضامن » أخرجه أبو داود فالتطيب إنما ضمن لكونه أقدم على بدن المريض غير عالم بما يعلم به أهل هذه الصناعة فكان ضامنا وهكذا من استؤجر على عمل عين فأقدم على العمل فيها غير عالم بالصناعة وانفسدها لتعاطيه ضمن وهكذا من استأجر دابة ليركب عليها الى مكان فسار بها سيرا غير معتاد فهلكت او تركت علفها فانت فانه ضامن \*

### باب الاحياء والاقطاع \*

« من سبق إلى احياء أرض لم يسبق إليها غيره فهو أحق بها وتكون ملكا له » لحديث جابر « أن النبي ﷺ قال من أحيأ أرضاً ميتة فهي له » أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وابن حبان وصححه الترمذي وفي لفظ « من أحاط حائطاً على أرض فهي له » أخرجه أحمد وأبو داود وأخرج أحمد وأبو داود والطبراني والبيهقي وصححه ابن الجارود من حديث الحسن بن سمرة مرفوعاً « من أحاط حائطاً على أرض فهي له » وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه والنسائي من حديث سعيد بن زيد قال « قال رسول الله ﷺ من أحيأ أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق » وأخرج البخاري وغيره من حديث عائشة قالت « قال رسول الله ﷺ من عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها » وأخرج أبو داود من حديث أسمر بن مضر قال « أتيت النبي ﷺ فبايعته فقال من سبق الى مالم يسبق اليه مسلم فهو له فخرج الناس يتعادون يتخاطون « أي يعملون في الأرض خطوطاً علامة لما سبقوا اليه وصححه الضياء في المختارة في شرح السنة من احيأ مواتاً لم يجر عليه ملك احد في الاسلام يملكه وان لم يأذن السلطان وبه قال الشافعي وذهب بعضهم الى انه يحتاج الى اذن السلطان وهو قول ابى حنيفة وخالفه صاحباه وقوله « ليس لعرق ظالم حق » هو ان يقتصب ارض الغير فيغرس فيها او يزرع فلا حق له ويقطع غراسه وزرعه وفي المتهاج ولو سبق رجل الى موضع من رباط مسبل اي وقف اوقفه الى مدرسة

(١) أي أضر المريض وأفسده . والمنت الفساد والغلط والخطأ والامتناد إدخال الضرر والافساد



أو صوفي إلى خاتمه لم يزعم منه ولم يبطل حقه بخروجه لشراء حاجة ونحوه انتهى .  
 في الحجة البالغة الأرض كلها بمنزلة مسجد أو رباط جعل وفقاً على أبناء السبيل وهم  
 شركاء فيه فيقدم الأسبق فلا سبق . ومعنى الملك في حق الآدمي كونه أحق بالانتفاع  
 من غيره انتهى \* وَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يُقَطَعَ مَنْ فِي إِقْطَاعِهِ مَصْلَحَةٌ شَيْئاً مِنْ  
 الْأَرْضِ الْمَيْتَةِ أَوْ الْمَعَادِنِ أَوْ الْمِيَاهِ \* لما في الصحيحين من حديث أسماء بنت  
 أبي بكر \* من أنها كانت تنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعها رسول الله ﷺ  
 وأخرج أحمد وأبوداود عن ابن عمر \* أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أقطع  
 الزبير حضرة (١) فرسه وأجرى الفرس حتى قام ثم رمى بسوطه فقال أقطعوه حيث  
 بلغ السوط \* وفي إسناده عبد الله بن عمر بن حفص وفيه مقال خفيف . وأقطع النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وائل بن حجر أرضاً بحضرة موت كما أخرجه الترمذي  
 وأبوداود وابن حبان والبيهقي والطبراني والمنذرى بإسناد حسن وصححه الترمذي .  
 وأخرج أحمد من حديث عروة بن الزبير أن عبد الرحمن بن عوف قال \* أقطعني  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا \* وأخرج  
 البخاري وغيره من حديث أنس قال \* دعا النبي ﷺ الأنصار ليقطع لهم البحرين  
 فقالوا يا رسول الله ان فعلت فاكتمب لاخواننا من قريش بمنزل فلم يكن ذلك عند النبي  
 ﷺ فقال انكم ستلقون بعدى أثره فاصبروا حتى تلقوني \* وأخرج أحمد وأبوداود  
 من حديث ابن عباس قال \* أقطع النبي ﷺ بلال بن الحرث المزني معادن القبلية  
 جلسياً وغوريها (٢) \* وأخرجه أيضاً من حديث عمرو بن عوف المزني : وأخرج  
 الترمذي وأبوداود والنسائي وصححه ابن حبان وحسنه الترمذي من حديث أبيض  
 ابن حمال \* أنه وفد إلى النبي ﷺ استقطعه الملح فقطع له فلما أن ولي قال رجل من  
 المجلس أنتدري ما أقطعت له إنما أقطعت الماء العد (٣) قال فانزعه منه \* وفي الباب

(١) المفتر يضم الماء واسكان الضاد المدور

(٢) القبلية : بفتح القاف والباء ناحية من ساحل البحر وجلسيا وغوريا : بفتح فسكون فيها :  
 نسبة إلى جلس وغور بمعنى المرتفع والمنخفض أى اعطاه ما ارتفع منها وما انخفض .

(٣) الماء بكسر الهمزة الدائم الذي لا انقطاع له مثل ماء الدين وماء البئر

غير ذلك . قال في المنهاج المعدن الظاهر وهو ما يخرج بلا علاج لا يملك بالاحياء ولا يثبت فيه اختصاص بتعجير ولا اقطاع والمعدن الباطن وهو ما لا يخرج إلا بعلاج كذهب وفضة وحديد ونحاس لا يملك بالحفر والعمل في الأظهر . قال المحلى والنسائي يملك بذلك وللسلطان اقطاعه علي الملك وكذا على عديمه في الأظهر ولا يقطع إلا قدرأ يتأني في العمل عليه . قال في الحجة البالغة ولا شك أن المعدن الظاهر الذي لا يحتاج الى كثير عمل اقطاعه لواحد من المسلمين اضرار بهم وتضييق عليهم انتهى \*

## كتاب الشركه

﴿النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي الْمَاءِ وَالنَّارِ وَالْكَلَّاءِ﴾ الحديث أبي خراش عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال « قال رسول الله ﷺ المسلمون شركاء في ثلاثة : في الماء والكلأ والنار » أخرجه أحمد وأبو داود وقد رواه أبو نعيم في الصحابة في ترجمة أبي خراش ولم يذكر الرجل . وقد سئل أبو حاتم عنه فقال أبو خراش لم يدرك النبي ﷺ قال ابن حجر رجاله ثقات . وقد أخرج الحديث ابن ماجه عن ابن عباس وفي اسناده عبد الله بن خراش وهو متروك . وقد صححه ابن السكن . وأخرج ابن ماجه أيضاً من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال « لا يمنع الماء والنار والكلأ » قال ابن حجر اسناده صحيح . وأخرج الخطيب من حديث عمر نحو ما في الباب وزاد « والملح » وفيه عبد الحكيم بن ميسرة ورواه الطبراني بسند حسن عن زيد بن جبير عن ابن عمر وله عنده طريق أخرى وأخرجه أبو داود من حديث بهيسة عن أبيها وأخرجه ابن ماجه من حديث عائشة « أنها قالت يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحمل منعه قال الملح والماء والنار » واسناده ضعيف . وأخرجه الطبراني عن أنس بلفظ « خصلتان لا يحمل منعهما الماء والنار » وأخرجه العقيلي في الضعفاء من حديث عبد الله بن سرجس وأحاديث الباب تنتهض بمجموعها وقد خصص الحديث بما وقع من الاجماع على أن الماء المحرز في الجرار ملك قال في الحجة يتأكد استحباب المواسة في هذه فيما كان مملوكا وما ليس بمملوك أمره ظاهر انتهى ﴿وَإِذَا تَشَاجَرَ الْمُسْتَحِقُّونَ لِلْمَاءِ كَانَ الْآخِزُ بِهِ

الأعلى فالأعلى يُمسِكُهُ إلى الكعبين ثم يُرْسِلُهُ إلى مَنْ تَحْتَهُ» لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن النبي ﷺ قضى في سيل مهزور (١) أن يمسك حتى يبلغ الكعبين ثم يرسل الأعلى على الأسفل» أخرجه أبو داود وابن ماجه قال ابن حجر في الفتح واسناده حسن وأخرجه الحاكم في المستدرک من حديث عائشة وصححه الحاكم وأعله الدارقطني بالوقف وأخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث ثعلبة بن مالك وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه من حديث أبي حاتم القرظي عن أبيه عن جده وأخرج ابن ماجه والبيهقي والطبرانی من حديث عبادة «أن النبي ﷺ قضى في شرب النخل من السيل أن الأعلى يشرب قبل الأسفل ويترك الماء إلى الكعبين ثم يرسل الماء إلى الأسفل الذي يليه وكذلك حتى تنقضي الحوائط أو يفيء الماء»

واحديث الباب. صالحة للاحتجاج بها قال في المنهاج والمياه المباحة من الاودية والعيون والسيول والامطار يستوى الناس فيها فان أراد الناس سقي أرضهم منها فضاق سقي الأعلى فالأعلى وحبس كل واحد الماء حتى يبلغ الكعبين وقال محمد بهذا تأخذ لانه كان كذلك الصلح بينهم ولكل قوم ما اصطالحوا وأسلموا عليه من عيونهم وسيولهم وأنهارهم وشربهم» وَلَا يَجُوزُ مَنَعُ فَضْلِ الْمَاءِ لِمَنْعِهِ بِالْكَلَاءِ» لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما عن النبي ﷺ قال «لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلاء» وفي لفظ مسلم «لا يباع فضل الماء لبيع به الكلاء» وفي لفظ للبخاري «لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلاء» وفي الباب أحاديث وفي لفظ لأحمد «ولا يمنع فضل ماء بعد أن يستغنى عنه» وهو ان يتغلب رجل على عين أو واد فلا يدع أحدا يسقي منه ماشية إلا بالأجر فانه يفضى الى بيع الكلاء المباح يعنى يصير المرعى من ذلك بازاء مال وهذا باطل لان الماء والكلاء مباحان وقيل يحرم بيع الماء الفاضل عن حاجته لمن أراد الشرب أو سقى الدواب وأما ماء البئر فلا يمنع من أراد شربه أو سقى بهائمه كما في الموطأ من حديث عمرة بنت عبد الرحمن «أن رسول الله ﷺ قال لا يمنع نفع بئر» أى فضل ماؤها قلت وعليه أهل العلم في المنهاج وحافر بئر بموات للاتفاق أولى بمائها حتى يرتحل والحفورة أى فى أرض موات للتملك أو فى

ملك يتلك ماءها في الاصح وسواء ملكه أم لا لا يلزمه بذل ما فضل عن حاجته لزوع ويجب لماشية. قال الحلبي في المحفورة للاتفاق وقبل ارتحاله ليس له منع ما فضل عنه عن محتاج اليه للشرب اذا استسقى بدلو نفسه ولا منع مواشيه وله منع غيره لسقى الزرع قال محمد وبهذا فأخذ أياً رجلاً كانت له بئر فليس له أن يمنع الناس منها أن يستقوا منها بشفاهم أما لزرعهم ونخلهم فله أن يمنع ذلك وهو قول أبي حنيفة والعامّة من قهائنا ﴿وَاللَّامِمْ أَنْ يَحْمِيَ بَعْضَ الْمَوَاضِعِ لِرَعْيِ ذَوَابِّ الْمُسْلِمِينَ فِي وَقْتِ الْحَاجَةِ﴾ لحديث ابن عمر عند أحمد وابن حبان «أن النبي ﷺ حرم النقيع (١) للنخل خيل المسلمين» وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم من حديث الصعب بن جثامة (٢) وزاد «لا حرم إلا الله ورسوله» وهذه الزيادة في صحيح البخاري وفيه «أن النبي ﷺ حرم النقيع وإن عمر حرم شرف والربذة» (٣) قلت وعليه الشافعي. في المنهاج والأظهر أن للإمام أن يحرم بقعة موات لرعى لهم جزية وصدقة وضالة وضعيف من النجسة ولا يحرم لغير ذلك انتهى. لأن الحمي تضيق على الناس وظلم عليهم واضرارهم ﴿وَيَجُوزُ الْإِشْتِرَاكُ فِي الثَّقُودِ وَالتَّجَارَاتِ وَيُقَسَّمُ الرِّبْحُ عَلَى مَا تَرَاضُوا عَلَيْهِ﴾ لحديث السائب بن أبي السائب «أنه قال للنبي ﷺ كنت شريكاً في الجاهلية فكنت خير شريك لا تداريني ولا تماريني» أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي والحاكم وصححه. وفي لفظ لأبي داود وابن ماجه «أن السائب الخزومي كان شريك النبي ﷺ قبل البعثة فجاء يوم الفتح فقال مرحباً بأخي وشريكى لا تداري ولا تماري» وله طرق غير هذه. وأخرج البخاري عن أبي المنهال «أن زيد بن أرقم والبراء بن عازب كانا شريكين فاشتريا فضة بنقد ونسيئة فبلغ النبي ﷺ فأمرهما أن ما كان يداً بيد نخذه وما كان نسيئة فردوه» وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه عن ابن مسعود قال «أشركت أنا وعمار وسعد فيما لصيب يوم

(١) موضع - على عشرين فرسخاً من المدينة وهو بالنون

(٢) لعله سقط هنا لفظ «مثله»

(٣) شرف بفتح الشين المعجمة وفتح الراء والنظ البخاري (الشرف) بالتحريك وددو والربذة موضعان بين مكة والمدينة ورواه بعضهم (سرف) بفتح السين المهملة وكسر الراء وهو موضع بقرب مكة ولا يدخل فيه الألف واللام

بدر قال فجاء سعد بأسيرين ولم أجىء أنا وعمار بشيء وفيه انقطاع . وأخرج أحمد وأبو داود عن رويغ بن ثابت قال « ان كان أحدنا في زمن رسول الله ﷺ ليأخذ ينضو (١) أخيه على أن له النصف مما يغنم ولنا النصف وان كان أحدنا ليطير له النصل والريش والآخر القدح (٢) » وأخرجه الدارقطني والبيهقي وتجاوز المضاربة وهو في لغة أهل المدينة القراض والضرب بمعنى السفر والمضاربة المعاملة على السفر وايضا الضرب بمعنى الشركة والمضاربة المعاملة على الشركة اتفق أهل العلم على جواز المضاربة ولا تجوز الا على الدراهم والدنانير وهو أن يعطى شيئاً منها لرجل ليعمل ويتجر فما يحصل من الربح يكون بينهما منصفة أو أثلاثا على ما يتشارطان ﴿ مَا أَمْ تَشْتَمَلُ عَلَى مَا لَا يَحِلُّ ﴾ لما روى عن حكيم بن حزام « أنه كان يشترط على الرجل اذا أعطاه مالا مقارضة يضرب له به أن لا يجعل مالى في كبد رطبة ولا يحمله في بحر ولا ينزل به بطن مسيل فان فعلت شيئاً من ذلك فقد ضمنت مالى » وقد قيل انه لم يصح في المضاربة شيء عن النبي ﷺ وإنما فعلها الصحابة منهم حكيم المذكور ومنهم على كما رواه عبد الرزاق ومنهم ابن مسعود كما رواه الشافعي ومنهم العباس كما رواه البيهقي ومنهم جابر كما رواه البيهقي أيضاً ومنهم أبو موسى وابن عمر كما رواه الموطأ والشافعي والدارقطني ومنهم عمر كما رواه الشافعي ومنهم عثمان كما رواه البيهقي وقد روى في ذلك من المرفوع ما أخرجه ابن ماجه من حديث صهيب قال « قال رسول الله ﷺ ثلاث فيهن البركة البيع الى أجل والمقارضة واخلاط البر بالشعير للبيت لا للبيع » ولكن في اسناده مجهولان . أقول قد صرح جماعة من الحفاظ بأنه لم يثبت في هذا الباب أعنى المضاربة شيء مرفوع الى رسول الله ﷺ بل جميع ما فيه آثار عن الصحابة وقد وقع اجماع من بعدهم على جواز هذه المعاملة كما حكى ذلك غير واحد . وصرح الحفاظ ابن حجر بأنها كانت ثابتة في عصر النبوة فقال والذي تقطع به أنها كانت ثابتة في عصر النبي

(١) النضوب كسر النون واسكان الضاد هو المزول من الابل

(٢) النصل حديدة السهم . والريش هو الذى يكون على السهم . والقدح بكسر الناف واسكان الدال السهم قبل أن يراش وينصل

ﷺ يعلم بها وأقرها ولولا ذلك لما جازت البتة انتهى . ولا يخفك أن عدم الجواز الذي ذكره على فرض عدم ثبوتها في أيام النبوة . ينفي على أن الأصل عدم جواز كل معاملة لم يثبت فيها دليل وهو غير مسلم بل الأصل الجواز ما لم تكن على وجه يستلزم ما لا يحل شرعاً وعندني أن المضاربة داخلة تحت قول الله (وأحل الله البيع) وتحت قوله تعالى (تجارة عن تراض) بل كل ما دل على جواز البيع وعلى جواز الاجارة وعلى جواز الوكالة دل عليها . وبيان ذلك أن المالك للنقد اذا دفعه الى آخر ووكاله بالشراء له بنقده ما رآه ووكاله أيضاً ببيعه وجعل له أجرة على تولى البيع وتولى الشراء وهي ما سماه له من الربح فجواز البيع والشراء داخل تحت أدلة البيع والشراء وجواز التوكيل بهما داخل تحت أدلة الوكالة وجواز جعل جزء من الربح للوكيل داخل تحت أدلة الاجارة فعرفت بهذا أن القراض غير خال من دليل يدل عليه العموم بل الذي لم يثبت هو الدليل الذي يدل عليه بخصوصه فلا وجه لما قاله الحافظ ابن حجر أنها لو لم تثبت هذه المعاملة بخصوصها في عصر النبوة لما جازت البتة (١) واعلم أن هذه الاسامي التي وقعت في كتب الفروع لأنواع من الشركة كالمفاوضة والعنان والوجوه والأبدان لم تكن أسماء شرعية ولا لنوعية بل اصطلاحات حادثة متجددة ولا مانع للرجلين أن يخلطا ماليهما ويتجرعا كما هو معنى المفاوضة المصطلح عليها لأن للمالك أن يتصرف في ملكه كيف يشاء ما لم يستلزم ذلك التصرف محرماً مما ورد الشرع بتحريمه وإنما الشأن في اشتراط استواء المالكين وكونهما تقدماً واشتراط العقد فهذا لم يرد ما يدل على اعتباره بل بمجرد التراضي بجميع المالكين والانتجار بهما كاف وكذلك لا مانع من أن يشترك الرجلان في شراء شيء بحيث يكون لكل واحد منهما نصيب منه بقدر نصيبه من الثمن كما هو معنى شركة العنان اصطلاحاً وقد كانت هذه الشركة ثابتة في أيام النبوة ودخل فيها جماعة من الصحابة فكانوا يشتركون في شراء شيء من الأشياء ويدفع كل واحد منهم نصيباً من قيمته ويتولى الشراء أحدهما أو كلاهما وأما اشتراط العقد والخلط فلم يرد ما يدل على اعتباره

(١) كيف هذا والاجرة اذا كانت مجهولة كانت غير جائزة والمضاربة اذا ربح الشريك فيها معينا كانت غير جائزة أيضاً فانها تكون رباً فلا يأتي ما فاسد الشارح واراد به الرد على الحافظ ابن حجر .

وكذلك لا بأس أن يوكل أحد الرجلين الآخر أن يستدين له مالا ويتجر فيه ويشتركا في الربح كما هو معنى شركة الوجوه اصطلاحاً ولكن لا وجه لما ذكره من الشروط وكذلك لا بأس بأن يوكل أحد الرجلين الآخر في أن يعمل عنه عملاً استؤجر عليه كما هو معنى شركة الأبدان اصطلاحاً ولا معنى لاشتراط شروط في ذلك . والحاصل أن جميع هذه الأنواع يكفي في الدخول فيها بمجرد التراضي لأن ما كان منها من التصرف في الملك فمناطه التراضي ولا يتحتم اعتبار غيره وما كان منها من باب الوكالة أو الاجارة فيكفي فيه ما يكفي فيهما فما هذه الأنواع التي نوعوها والشروط التي اشترطوها وأي دليل عقل أو نقل ألباهم الى ذلك فان الأمر أيسر من هذا التحويل والتحويل لأن حاصل ما يستفاد من شركة المفاوضة والعنان والوجوه انه يجوز للرجل ان يشترك هو وآخر في شراء شيء ويبيعه ويكون الربح بينهما على مقدار نصيب كل واحد منهما من الثمن وهذا شيء واحد واضح المعنى يفهمه العاقل فضلاً عن العالم وبقي مجوازه المقصر فضلاً عن الكامل وهو أعم من ان يستوي ما يدفعه كل واحد منهما من الثمن او يختلف وأعم من ان يكون المدفوع نقداً او عرضاً وأعم من أن يكون ما اتجرا به جميع مال كل واحد منهما او بعضه وأعم من أن يكون المتولى للبيع والشراء أحدهما أو كل واحد منهما وهب أنهم جعلوا لكل قسم من هذه الاقسام التي هي في الاصل شيء واحد اسمها يخصه فلا مشاحة في الاصطلاحات لكن ما معنى اعتبارهم لتلك العبارات وتكلفهم لتلك الشروط وتطويل المسافة على طالب العلم واتما به بتدوين ما لا طائل تحته وأنت لو سألت حراً أو بقالاً عن جواز الاشتراك في شراء الشيء وفي ربحه لم يصعب عليه أن يقول نعم ولو قلت له هل يجوز العنان أو الوجوه أو الابدان لحار في فهم معاني هذه الالفاظ بل قد شاهدنا كثيراً من المتبحرين في علم الفروع يلتبس عليه شيء من تفاصيل هذه الانواع ويتلعم ان أراد تمييز بعضها من بعض اللهم إلا أن يكون قريب عهد بحفظ مختصر من مختصرات الفقه فربما يسهل عليه ما يهتدى به الى ذلك وليس المجتهد من وسع دائرة الآراء العاطلة عن الدليل وقبل كل ما يقف عليه من قال وقيل فان ذلك هو دأب أسراء التقليد بل المجتهد من قرر الصواب وأبطل الباطل

وفحص في كل مسألة عن وجوه الدلائل ولم يحل بينه وبين الصدع بالحق مخالفة من يخالفه من يعظم في صدور المقصرين فالحق لا يعرف بالرجال ولهذا المقصد سلكتنا في هذه الأبحاث مسالك لا يعرف قدرها الا من صغى فهمه عن التمهيدات وأخلص ذهنه عن الاعتقادات المألوفات والله المستعان ﴿ وَإِذَا تَشَاجَرَ الشُّرَكَاءُ فِي عَرَضِ الطَّرِيقِ كَانَ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ ﴾ لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ قال إذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع » وأخرج معناه عبد الله بن أحمد في المسند والطبراني من حديث عبادة بن الصامت وأخرجه أيضاً عبد الرزاق من حديث ابن عباس وأخرجه أيضاً ابن عدى من حديث ألس ﴿ وَلَا يَمْنَعُ جَارُ جَارِهِ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ ﴾ لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ قال لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبه في جداره » وروى نحوه أحمد وابن ماجه والبيهقي عن جماعة من الصحابة ﴿ وَلَا ضَرَرَ وَلَا إِضْرَارَ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ ﴾ لحديث ابن عباس قال « قال رسول الله ﷺ لا ضرر ولا ضرار وللرجل أن يضع خشبه في حائط جاره وإذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع » أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي والطبراني وعبد الرزاق قال ابن كثير أما حديث لا ضرر ولا ضرار فرواه ابن ماجه عن عبادة بن الصامت وروى من حديث ابن عباس وأبي سعيد الخدري وهو حديث مشهور انتهى. فحديث ابن عباس هو المذكور في الباب. وحديث عبادة أخرجه أيضاً البيهقي وحديث أبي سعيد أخرجه ابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي وقد رواه من حديث ثعلبة بن مالك القرظي الطبراني في الكبير وأبو نعيم ﴿ وَمَنْ ضَارَّ شَرِيكَهُ كَانَ لِلْإِمَامِ عُقُوبَتُهُ بِقَلْعِ شَجَرِهِ أَوْ بَيْعِ دَارِهِ ﴾ لحديث سمرة بن جندب أنه كانت له عضد (١)

من نخل في حائط رجل من الأنصار قال ومع الرجل أهله قال وكان سمرة يدخل الى نخله فينادى به الرجل ويشق عليه فطلب اليه ان يناقله فأبى فأبى النبي ﷺ فذكر ذلك له فطلب اليه النبي ﷺ ان يبيعه فأبى فطلب اليه ان يناقله فأبى قال فيه لي ولك كذا وكذا امر ارغبه فيه فأبى فقال انت مضار فقال رسول الله ﷺ

(١) العضد من النخل الطريقة منه قال ابن الأثير: «وعيل انما هو عضيد من نخل وانما صار للنخلة جذع يتناول منه فهو عضيد»



لأن نصارى اذهب فاقطع نخله « وهو من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن سمرة ولم يسمع منه وقد روى المحب الطبري في أحاديث الأحكام عن واسم بن حبان قال « كان لأبي لبابة عندق (١) في حائط رجل فكلمه « ثم ذكر نحو قصة سمرة »

## كتاب الرهن

﴿ يَجُوزُ رَهْنُ مَا يَمْلِكُهُ الرَّاهِنُ فِي دَيْنٍ عَلَيْهِ ﴾ الرهن جائز بالإجماع وقد نطق به الكتاب العزيز وتقييده بالسفر خرج مخرج الغالب كما ذهب اليه الجمهور . وقال مجاهد والضحاك والظاهرية لا يشرع الا في السفر . وقد رهن النبي ﷺ درعاً له عند يهودى بالمدينة وأخذ منه شعيراً لأهله كما أخرجه البخارى وغيره من حديث أنس وهو فى الصحيحين من حديث عائشة وأخرجه احمد والترمذى والنسائى وابن ماجه من حديث ابن عباس وصححه الترمذى وصاحب الاقتراح وفى ذلك دليل على مشروعية الرهن فى الحضر كما قال الجمهور ﴿ وَالظَّهْرُ يَرْكَبُ وَالْإِبْنُ يُشْرَبُ بِنَفَقَةِ الْمَرْهُونِ ﴾ لما أخرجه البخارى وغيره من حديث أبى هريرة عن النبي ﷺ انه كان يقول « الظهر يركب بنفقته اذا كان مرهوناً وابن الدر يشرب بنفقته اذا كان مرهوناً وعلى الذى يركب ويشرب النفقة » وللحديث ألفاظ والمراد أن المرتهن ينتفع بالرهن وينفق عليه وقد ذهب الى ذلك احمد واسحق والليث والحسن وغيرهم . قال ابن القيم وأخذ احمد وغيره من أئمة الحديث بهذه الفتوى وهو الصواب . وقال الشافعى وأبو حنيفة ومالك وجمهور العلماء لا ينتفع المرتهن من الرهن بشئ بل الفوائد للراهن والمؤمن عليه قالوا والحديث ورد على خلاف القياس ويجب أن هذا القياس فاسد الاعتبار مبنى على شفا جرف هار ولا يصح الاحتجاج به لما ورد من النهى عن أن تحلب ماشية الرجل بغير اذنه كما فى البخارى وغيره لان العام لا يرد به الخاص بل يبنى عليه .

(١) العندق بفتح العين واسكان الذال النخلة

وقال ابن القيم في اعلام الموقعين وهذا الحكم من احسن الاحكام وأعدلها ولا يصلح للراهنين غيره وما عداه ففساده ظاهر فان الراهن قد يغيب ويتعذر على المرتهن مطالبته بالنفقة التي تحفظ الرهن ويشق عليه او يتعذر رفعه الى الحاكم واثبات الرهن واثبات غيبة الراهن واثبات ان قدر النفقة عليه قدر حله وركوبه وطلبه منه الحكم له بذلك في هذا من العسر والحرج والمشقة ما ينافي الخيرية السمحة فشرع الشارع الحكم القيم بمصالح العباد والمرتهن ان يشرب لبن الرهن ويركب ظهره وعليه نفقته وهذا محض القياس لو لم تأت به السنة الصحيحة انتهى . ثم أطال في تخريج هذا القياس الى ما لا يسهه هذا القرطاس **« لا يغلق (١) الرهن بما فيه »** لحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال **« لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه »** أخرجه الشافعي والدارقطني والحاكم والبيهقي وابن حبان في صحيحه وحسن الدارقطني اسناده . وقال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام ان رجاله ثقات الا أن المحفوظ عند أبي داود وغيره ارساله وأخرجه ابن ماجه من طريق اخري والرفع زيادة وقد خرجت من مخرج مقبول والمراد بالغلق هنا استحقاق المرتهن له حيث لم يفكه الراهن في الوقت المشروط وروي عبد الرزاق عن معمر انه فسر غلق الرهن بما اذا قال الرجل ان لم آتك بمالك فالرهن لك قال ثم بلغني عنه أنه قال ان هلك لم يذهب حق هذا انما هلك من رب الرهن له غنمه وعليه غرمه وقد روي أن المرتهن في الجاهلية كان يملك الرهن اذا لم يؤد الراهن اليه ما يستحقه في الوقت المضروب فأبطله الشارع والغنم والغرم هنا هو أعم مما تقدم من ان الظهر يركب بنفقة المهرن واللبن يشرب . قال في الحجة البالغة ومبنى الرهن على الاستيثاق وهو بالقبض فلذلك اشترط فيه ولا اختلاف عندي بين حديث **« لا يغلق الرهن »** وحديث **« الظهر يركب »** الخ لان الاول هو الوظيفة لكن اذا امتنع الراهن من النفقة عليه وخيف الهلاك وأحياه المرتهن فعند ذلك ينتفع به بقدر ما يراه الناس

(٢) قال ابن الاثير: « يقال غلق . بكسر اللام . الرهن يلق . بفتحها . غلوقا اذا بقي في يد المرتهن لا يقدر راعته على تخليصه والمعنى أنه لا يستحقه المرتهن الا المستفكه صاحبه وكان هذا من فعل الجاهلية أن الراهن اذا لم يؤد ما عليه في الوقت المدين ملك المرتهن الرهن فأبطله الاسلام »

عدلا انتهى . قلت وعليه أهل العلم قال محمد وبهذا نأخذ وتفسير قوله « لا يفلق الرهن » ان الرجل كان يرهن الرهن اى المرهون عند الرجل فيقول ان جئت بك بمالك الى كذا وكذا وإلا فالرهن لك بمالك قال رسول الله ﷺ « لا يفلق الرهن ولا يكون للمرتهن بماله » وكذلك تقول وهو قول أبى حنيفة وكذلك فسره مالك بن أنس وفي شرح السنة معناه لا يستغلق بحيث لا يعود الى الراهن بل متى أدى الحق المرهون به اقتك وعاد الى الراهن وروي الشافعى هذا الحديث مع زيادة ولفظه « لا يفلق الرهن من صاحبه الذى رهنه له غنمه وعليه غرمه » قال الشافعى غنمه زيادته وغرمه هلاكه وفيه دليل على انه اذا هلك فى يد المرتهن يكون من ضمان الراهن ولا يسقط بهلاكه شيء من حق المرتهن وعليه الشافعى . وقال أبو حنيفة قيمته ان كانت قدر الحق يسقط بهلاكه الحق وان كانت أقل من الحق يسقط بقدره وان كان أكثر من الحق يسقط الحق . وعند الشافعى دوام القبض ليس بشرط فى الرهن فيستعمل الدابة المرهونة بالنهار وتزد الى المرتهن بالليل ولا يسافر عليها ولم يجوزه أبو حنيفة . أقول الحق ان الرهن اذا تلف فى يد المرتهن بدون جنايته ولا تفريطه فهو غير مضمون عليه وان كان بجنايته أو تفريطه ضمنه للجناية عليه أو التفريط لا لكونه مستحقا حبسه فان الحبس للرهن بمجرد له ليس بسبب للضمان والمدارك الشرعية واضحة المنار .

## كتاب الى ديعته والعارية

أقول العارية من مكارم الاخلاق ومحاسن الطاعات وافضل الصلوات لانها اباحة المالك لمنافع ملكه لمن له اليه حاجة ولا ريب أن هذا الفعل داخل تحت نصوص الكتاب والسنة فان فيهما من الترغيب فى ذلك مالا يحيط به الحصر ومن جملة ذلك قوله تعالى ( وتعاونوا على البر والتقوى ) وقوله ( ويمننوا بالمعون ) والحاصل ان العارية فى لسان العرب والشرع هى اباحة المنافع بلا عوض فما وجد فيه هذا المعنى كان من العارية وما لا فلا . **تجب على الوديع (١) والمستعير تأدية الأمانة الى من**

(١) لم أجد معها لاستعمال هذا الحرف فى المعنى المراد هنا

اِئْتَمَنُ وَلَا يَخُونُ مَنْ خَانَهُ ﴿ لقوله تعالى ( ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها ) وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « أدّ الامانة الى من ائتمنتك ولا تخن من خانك » أخرجه أبو داود والترمذى وحسنه والحاكم وصححه من حديث أبي هريرة وفي اسناده طلق بن غنام عن شريك وقد استشهد له الحاكم بحديث أبي التياح عن أنس وفي اسناده أيوب بن سويد وهو مختلف فيه وقد تفرد به كما قال الطبرانى وأخرجه ابن الجوزى فى العلل المتناهية من حديث أبي بن كعب وفى اسناده من لا يعرف وأخرجه ايضا الدارقطنى عنه وأخرجه البيهقى والطبرانى عن أبي أمامة بسند ضعيف وأخرجه الدارقطنى والطبرانى والبيهقى وأبو نعيم من حديث أنس وأخرجه أحمد وأبو داود والبيهقى عن رجل من الصحابة وفى اسناده مجهول غير الصحابي ﴿ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِذَا تَلَفْتُ ﴾ العين المستعارة أو المستودعة ﴿ بِدُونِ جَنَائِثِهِ وَخِيَانَتِهِ ﴾ لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي ﷺ قال لا ضمان على مؤتمن » أخرجه الدارقطنى وفى اسناده ضعف وقد وقع الاجماع على أن الوديع لا يضمن إلا الجناية منه على العين لما أخرجه الدارقطنى فى الحديث السابق من طريق أخرى بلفظ « ليس على المستعير غير المثل ضمان ولا المستودع غير المثل ضمان » والمثل هو الخائن والجانى خائن. وأما المستعير فقد ذهب الى أنه لا يضمن إلا الجناية أو خيانة الحنفية والمالكية وحكى فى الفتح عن الجمهور أن المستعير يضمنها اذا تلفت فى يده الا اذا كان التلف على الوجه المأذون فيه وأخرج أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه والحاكم وصححه من حديث الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ قال « على اليد ما أخذت حتى تؤديه » وفى سماع الحسن عن سمرة مقال مشهور وأخرج أحمد وأبو داود والنسائى والحاكم من حديث صفوان بن أمية « أن النبي ﷺ استعار منه يوم حنين أدراعا فقال أغصباً يا محمد قال بل عارية مضمونة » قال الماتن فى حاشية الشفاء وجميع هذه الاسباب داخلة تحت قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « على اليد ما أخذت حتى تؤدى » ان كان المراد على اليد ضمان ما أخذت ولكن الظاهر أن المراد على اليد حفظ ما أخذت حتى تؤديه وذلك انما يكون فى الباقي وليس فيه دليل

على ضمان الثألف (١) ﴿ وَلَا يَجُوزُ مَنَعُ الْمَاعُونِ كَالدُّنَى وَالْقُدْرِ ﴾ لحديث ابن مسعود قال « كنا نعد الماعون على عهد رسول الله ﷺ عارية الدولو والقدر » أخرجه أبو داود وحسنه المنذرى وروى عن ابن مسعود وابن عباس أنهما فسرا قوله تعالى (وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونِ) انه متاع البيت الذي يتعاطاه الناس بينهم من الفأس والدلو والحبل والقدر وما أشبه ذلك وعن عائشة الماعون الماء والنار والملح وقيل الماعون الزكاة ﴿وَلَا طَرَاقَ الْفَحْلِ وَحَلَبِ الْمَوَاشِي لِمَنْ يَحْتَاجُ ذَلِكَ وَالْحُلَّ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ لما أخرجه مسلم وغيره من حديث جابر عن النبي ﷺ قال « ما من صاحب ابل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي حقها إلا أقعد لها يوم القيامة بقاع قرقر تطؤه ذات الظلف بظلفها وتنطحه ذات القرن بقرنها قلنا يا رسول الله وما حقها قال اطراق فحلها واعارة دلوها ومنحتها وحلبها على الماء وحمل عليها في سبيل الله » والمراد باطراق فحلها عاريته من يحتاج أن يطرق به على ماشيته والمراد بمنحتها أن يعطى المحتاج لينتفع بحلبها ثم يرميها وأما الحل عليها في سبيل الله فإذا طلب ذلك من لا ماشية له من صاحب المواشي التي فيها زيادة على حاجته »

## كتاب الغصب

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاصِبُ ﴾ لانه أكل مال غيره بالباطل أو استولى عليه عدوانا وقد قال الله تعالى ( وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ) وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبه من نفسه » أخرجه الدارقطني من طرق عن أنس مرفوعا وفي أسانيدنا ضعف وأخرجه أحمد والدارقطني من حديث أبي حرة الرقاشي عن عمه وفي اسناده على بن زيد بن جعدان وهو متكلم عليه وأخرجه الحاكم من حديث ابن عباس . وأخرجه الدارقطني عنه من طريق أخرى .

(١) بل الظاهر من الحديث ومن باقى الأحاديث أن على المستعير أن يؤدي ما استأجره وأنه ضامن الى أن تبرأ ذمته بالأداء لانه جعل الناية الأداء وما زعمه الشارح من تقدير أن على اليد حفظ ما أخذت لا دليل عليه

وأخرجه البيهقي وابن حبان والحاكم في صحيحيهما من حديث أبي حميد الساعدي .  
وقد أخرج أحمد وأبوداود والترمذي وحسنه من حديث السائب بن يزيد عن أبيه  
قال « قال رسول الله ﷺ لا يأخذن أحدكم متاع أخيه جاداً ولا لاعباً وإذا أخذ  
أحدكم عصاً أخيه فليردها عليه » وحديث « أنا أموالكم ودمائكم عليكم حرام »  
وهو ثابت في الصحيحين وغيرهما وهو مجمع على تحريم الغصب عند كافة المسلمين .  
ومجمع على وجوب رد المنصوب إذا كان باقياً وعلى تسليم عوضه إن كان تالفاً (ويجب  
عليه رد ما أخذ ولا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبه من نفسه ) كما  
تقدم دليله (وليس لعرق ظالم حق ومن زرع في أرض قوم بغير إذنهم  
فليس له من الزرع شيء ومن غرس في أرض غيره غرساً رفقه )  
لحديث رافع بن خديج « أن النبي ﷺ قال من زرع في أرض قوم بغير إذنهم  
فليس له من الزرع شيء وله نفقته » أخرجه أحمد وأبوداود وابن ماجه والترمذي  
والبيهقي والطبراني وابن أبي شيبه والطيالسي وأبو يعلى وحسنه البخاري (١) وأخرج  
أبوداود والدارقطني من حديث عروة بن الزبير « أن رسول الله ﷺ قال من  
أحيا أرضاً فهي له وليس لعرق ظالم حق قال ولقد أخبرني الذي حدثني هذا الحديث  
أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ غرس أحدهما نخلاً في أرض الآخر قضى  
لصاحب الأرض بأرضه وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها قال فلقد رأيتها  
وانها لتضرب أصولها بالفؤس وانها لتدخل عم » (٢) وأخرج أحمد وأبوداود والترمذي  
وحسنه والنسائي وأخرجه البخاري تعليقا من حديث سميد بن زيد قال « قال رسول  
الله ﷺ من أحيا أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق » أقول الحق الحقيق  
بالقبول أن الزرع لمالك الأرض وعليه الغاصب ما انفقه على الزرع كما ثبت ذلك عند  
أهل السنن ولفظه في رواية « أنه ﷺ أتى بني حارثة فرأى زرعاً في أرض ظهير  
فقال ما أحسن زرع ظهير قيل ليس لظهير قال أليست أرض ظهير قالوا بلى ولكنه

(١) هذا حديث صحيح وضعفه بعضهم بشريك وزعم أنه انفرد به ولكن تأيده عليه قيس بن الربيع  
وضعهما إنما هو من قبل حفظهما فاتفقهما على روايته مؤثراً بصحته

(٢) العم بضم الين جمع عيمة وهي النخلة الطويلة التامة في طولها والتامة هي القديمة

زرع فلان قال تغذوا زرعكم وردوا عليه النفقة « الحديث ﴿ وَلَا يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِالْمَنْصُوبِ ﴾ لما تقدم من الأدلة القاضية بأنه لا يحل مال الغير لا عينا ولا انتفاعا وقد ورد في غصب الارض التي لا ثمرة لنصبها إلا الانتفاع بها بالزرع ونحوه أحاديث منها عن عائشة في الصحيحين وغيرهما « ان النبي ﷺ قال من ظلم شيئا من الارض طوقه الله من سبع ارضين » وفيها ايضا من حديث ابى سعيد نحوه . وفي البخارى وغيره من حديث ابن عمر نحوه ايضا وفي مسلم من حديث ابى هريرة نحوه ايضا ﴿ وَمَنْ أَتْلَفَهُ فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ أَوْ قِيَمَتُهُ ﴾ لحديث عائشة « انها لما كسرت انا صفية الذي أهدت فيه للنبي ﷺ فقال لها اناء كانا وطعام كطعام أخرجه احمد وأبوداود والنسائي وحسنه الحافظ في الفتح وأخرج البخارى وغيره من حديث أنس « أن رسول الله ﷺ كان عند بعض نسائه فارسلت إحدى امهات المؤمنين مع خادم لها بقصة فيها طعام فضربت يدها فكسرت القصة فضعها وجعل فيها الطعام وقال كلوا ودفعت القصة الصحيحة للرسول وحبس المكسورة » ولفظ الترمذى قال « أهدت بعض ازواج النبي ﷺ اليه طعاما في قصة فضربت عائشة القصة بيدها فأقت ما فيها فقال النبي ﷺ طعام بطعام وانا بانا » وقد استدل بذلك من قال ان القيمي يضمن بمثله ولا يضمن بالقيمة إلا عند عدم المثل وهو الشافعى والكوفيون وقال مالك ان القيمي يضمن بقيمته مطلقا قيل لا خلاف في ان المثل يضمن بمثله ولكنه قد ورد في حديث المصراة الثابت في الصحيح ردها وصاعا من تمر والابن مثلى والبحث مستوفى في مواطنه \*

## كتاب العتق

الترغيب في العتق قد ثبت عنه ﷺ في الاحاديث الصحيحة كحديث ابى هريرة في الصحيحين وغيرهما عن النبي ﷺ « من اعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل عضو منه عضوا من النار حتى فرجه بفرجه » وأخرج الترمذى وصححه من حديث أبى أمامة وغيره من الصحابة عن النبي ﷺ قال « أيما امرئ مسلم أعتق امرأ مسلما

كان فكاً كه من النار يجزى كل عضو منه عضواً منه وإما امرئ مسلم اعتق امرأتين مسلمتين كاتنا فكاً كه من النار يجزى كل عضو منهما عضواً منه « وفي لفظ «إما امرأة مسلمة اعتقت امرأة مسلمة كات فكاً كه من النار يجزى كل عضو من اعضائها عضواً من اعضائها» واسناده صحيح وفي الباب احاديث «أفضل الرقاب أنفسها» لما في الصحيحين من حديث أبي ذر قال «قلت يا رسول الله أي الاعمال أفضل قال الإيمان بالله والجهاد في سبيل الله قال قلت أي الرقاب أفضل قال أنفسها عند أهلها واكثرها نمناً» «ويجوز العتق بشرط الخدمة وتحوها» لحديث سفينة بن عبد الرحمن قال أعتقتني أم سلمة وشرطت علي أن أخدم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما عاش «أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وقال لا بأس باسناده وأخرجه الحاكم وفي اسناده سعيد ابن جهمان أبو حفص الأسلمي وقد وثقه ابن معين وغيره وقال أبو حاتم لا يحتج بحديثه . ووجه الحجة من هذا أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا ينجي عليه مثل ذلك وقد قيل ان تعليق العتق بشرط الخدمة يصح اجماعاً «ومن ملك رجه عتق عليه» لحديث سرة عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه «ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من ملك ذا رحم محرم فهو حر» ولفظ أحمد «فهو عتيق» وهو من رواية الحسن عن سرة وفي سماعه منه مقال مشهور وقال علي ابن المديني هو حديث منكر . وقال البخاري لا يصح . وأخرج النسائي والترمذي والحاكم من حديث ابن عمر قال «قال رسول الله ﷺ من ملك ذا رحم محرم فهو حر» وهو من رواية ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عنه . قال النسائي حديث منكر ولا نعلم أحداً رواه عن سفيان غير ضمرة وقال الترمذي لم يتابع ضمرة ابن ربيعة على هذا الحديث لكنه قد وثقه يحيى بن معين وغيره وحديثه في الصحيحين وقد صحح حديثه هذا ابن حزم وعبد الحق وابن القطان . وأخرج أبو داود والنسائي عن عمر بن الخطاب موقوفاً مثل حديث سرة وهو من رواية قتادة عنه ولم يسمع منه . أقول الحاصل ان جميع الأخبار الواردة في عتق ذي الرحم لا تخلو عن مقال ولكنها تفتنض بمجموعها للاستدلال ولا يعارضها حديث أبي هريرة الآتي عند مسلم



وقد ذهب الى أن من ملك ذا رحم محرم عتق عليه أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين واليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحمد . وقال الشافعي وجماعة من أهل العلم انه يعتق عليه الاولاد والآباء والامهات ولا يعتق عليه غيرهم من قرابته وزاد مالك الاخوة ولا ينافي ما ذكرناه حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره قال « قال رسول الله ﷺ لا يجرى ولد عن والده الا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه » لان ايقاع العتق تأكيذا لا ينافي وقوعه بالملك وزاد في حاشية الشفاء لان الاعتاق همنا وان كان ظاهراً في الانشاء بعد الشراء فهو لا يستلزم ان الشراء بنفسه لا يكون سبباً اتمى . وقد تمسك بحديث أبي هريرة الفراهية فقالوا لا يعتق أحد على أحد ﴿ وَتَمَنَّى مِثْلَ مَمْلُوكِهِ فَعَلِمَ أَنْ يُعْتَقَهُ ﴾ لحديث ابن عمر عند مسلم وغيره قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول من علم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقه » وفي مسلم أيضاً عن سويد بن مقرن قال « كنا بني مقرن على عهد رسول الله ﷺ ليس لنا إلا خادمة واحدة فلطمها أحدنا فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال أعتقوها » وفي رواية « اذا استغنوا عنها فليخلوا سبيلها » وفي مسلم أيضاً من حديث أبي مسعود البدرى قال « كنت أضرب غلاماً بالسوط فسمعت صوتاً من خلفي » الى أن قال « فاذا رسول الله ﷺ يقول ان الله أقدر منك على هذا الغلام » وفيه « قلت يا رسول الله هو حر لوجه الله فقال لو لم تفعل للفحتك النار أو لمستك النار » ﴿ وَإِلَّا أَعْتَقَهُ الْإِمَامُ أَوْ الْحَاكِمُ ﴾ لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في المملوك الذي جب سيدة هذا كبره فقال النبي ﷺ « على بالرجل فلم يقدر عليه فقال له النبي ﷺ اذهب فأنت حر » أخرجه أبوداود وابن ماجه وقد أخرجه أحمد وفي اسناده المجاج ابن أرمطة وهو ثقة ولكنه مدلس وبقية رجال أحمد ثقات وأخرجه أيضاً الطبراني وقد حكى في البحر عن علي والشافعية والحنفية انه لا يعتق العبد بمجرد المثلة بل يؤمر السيد بالعتق فان تمرد فالحاكم وقال مالك والليث وداود والاوزاعي بل يعتق بمجردا . قال النووي في شرح مسلم انه أجمع العلماء على ان ذلك العتق ليس واجباً وإنما هو مندوب رجاء الكفارة وازالة اثم العلم وذكر من أدلتهم اذنه ﷺ بأن

يستخدموها كما تقدم ودعوى الاجماع غير صحيحة واذنه ﷺ بالاستخدام لا يدل على عدم الوجوب بل الامر قد دل على الوجوب والاذن بالاستخدام دل على كونه وجوباً متراجحاً الى وقت الاستغناء عنها انتهى \* ومن أعتق شركاً له في عبد ضمن لشركائه نصيبهم بعد التقويم وإلا أعتق نصيبه فقط واستسعى العبد \* لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما أن النبي ﷺ قال « من أعتق شركاً له في عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه العبد قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد وإلا فقد عتق عليه ما عتق » زاد الدارقطني « ورق ما بقي » وأخرج أحمد والنسائي وابن ماجه من حديث أبي المليح عن أبيه « أن رجلاً من قومه أعتق شقياً له من مملوك فرفع ذلك الى النبي ﷺ فجعل خلاصه عليه في ماله وقال ليس لله شريك » وفي الصحيحين أيضاً من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال « من أعتق شقياً من مملوك فعليه خلاصه في ماله فإن لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل ثم استسعى في نصيب الذي لم يعتق غير مشقوق عليه » ولا تنافي بين هذا وبين حديث ابن عمر بل الجمع ممكن وهو أن من أعتق شركاً له في عبد ولا مال له لم يعتق إلا نصيبه ويبقى لنصيب شريكه مملوكاً فإن اختار العبد أن يستسعى لما بقي استسعى وإلا كان بعضه حراً وبعضه عبداً وأخرج أحمد من حديث اسمعيل بن أمية عن أبيه عن جده قال « كان لهم غلام يقال له طهمان أو ذكران فأعتق جده نصفه فجاء العبد الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال النبي ﷺ تعتق في عتقك وترق في رقتك قال فكان يخدم سيده حتى مات » ورجاله ثقات . وأخرجه الطبراني . قال في المسوى قلت عليه الشافعي أن من أعتق نصيبه من عبد مشترك بينه وبين غيره وهو موسر بقيمة نصيب الشريك يعتق عليه ويكون ولاؤه كله للمعتق وإن كان معسراً عتق نصيبه ونصيب الشريك رقيق لا يكلف اعتاقه ولا يستسعى العبد في فككه قوله « فأعطى شركاءه حصصهم » يحتمل معنيين : أحدهما أنه لا يعتق نصيب الشريك بنفس اللفظ ما لم يؤد اليه قيمته وقال به الشافعي في القديم وثانيهما أنه يعتق كله عليه بنفس الاعتاق ولا يتوقف على أداء القيمة وذلك لأن إعطاء القيمة والعتق حكمان لمن أعتق شركاً له في عبد يردان عليه جميعاً وقال

به الشافعي في الجديد . وقال أبو حنيفة ان كان المعتق موسراً فالذي لم يعتق بالخيار ان شاء أعتق نصيبه وان شاء استسمى العبد في قيمة نصيبه فاذا أدى عتق فكان الولاء بينهما وان شاء ضمن المعتق قيمة نصيبه ثم شريكه بعد ما ضمن رجع على العبد استسماء فاذا أده عتق وولاؤه كله له وقال صاحباه لا يعتق نصيب الشريك بنفس الاعتراف بل يستسمى العبد فاذا أدى قيمة النصف الآخر عتق كله والولاء بينهما . ومأخذ قولهم حديث أبي هريرة مرفوعاً « من أعتق شقيقاً في عبد عتق كله ان كان له مال وإلا يستع غير مشقوق عليه » رواه الشيخان قوله « غير مشقوق عليه » أي لا يستغلى عليه في الثمن وتأويل هذا الحديث على قول الشافعي ان معنى يستسمى يستخدم لسيده الذي لم يعتق ان كان معسراً ومعنى غير مشقوق عليه انه لا يحمل من الخدمة فوق ما يلزمه انما يطالبه بقدر ماله فيه من الرق انتهى **(ولا يصح شرط الولاء لغير من أعتق)** لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما « أنها جاءت الى ابريرة تستعينها في كتابتها ولم تكن قضت من كتابتها شيئاً فقالت لها عائشة ارجعي الى أهلك فان أحبوا أن أقضي عنك كتابتك ويكون ولاؤك لي فعلت فذكرت بريرة ذلك لأهلها فأبوا وقالوا ان شاءت ان تعنسب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال لها رسول الله ﷺ ابناعي فأعتقني فأما الولاء لمن أعتق ثم قام فقال ما بال أناس يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله تعالى من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن شرط مائة مرة شرط الله أحق وأوثق » وللحديث طرق وألفاظ . قال ابن القيم رحمه الله قال شيخنا الحديث على ظاهره ولم يأمرها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم باشتراط الولاء تصحيحاً لهذا الشرط ولا اباحة له ولكن عقوبة لمشرطه اذ أبي أن يبيع جارية للعق الا باشتراط ما يخالف حكم الله تعالى وشرعه فأمرها أن تدخل تحت شرطهم الباطل ليظهر به حكم الله ورسوله في أن الشروط الباطلة لا تغير شرعه وان من شرط ما يخالف دينه لم يغير أن يوفى له بشرطه ولا يبطل من البيع به وان عرف فساد الشرط وشرطه الغاء اشتراطه ولم يعتبر والله تعالى أعلم . قلت وعليه أهل العلم ان من أعتق عبداً ثبت له عليه الولاء وبرئ به ولا يثبت الولاء بالخلف والمساواة وبأن يسلم رجل

على يدي رجل لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أضاف الولاء الى المعتق بالالف واللام فأوجب ذلك قطعه عن غيره كما يقال الدار لزيد فيه ايجاب الملك فيها لزيد وقطعها عن غيره وعليه الشافعي وقال أبوحنيفة يثبت الولاء بعقد الموالاة ﴿وَيَجُوزُ التَّنْذِيرُ فِيمَتَّقُ بِمَوْتِ مَالِكِهِ وَإِذَا احتاج المالكُ جازَ لَهُ بَيْعُهُ﴾ لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما « أن رجلاً أعتق غلاماً له عن دبر فاحتاج فأخذه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله بكذا وكذا فدفعه اليه وأخرج البيهقي من حديث ابن عمر مرفوعاً وموقوفاً بلفظ « المدبر من الثلث » ورواه الدارقطني مرفوعاً بلفظ « المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث » وفي اسناده عبيدة بن حسان (١) وهو منكر الحديث وقد ذهب الى جواز بيع المدبر للحاجة الشافعي وأهل الحديث ونقله البيهقي في المعرفة عن أكثر الفقهاء وحكى النووي عن الجمهور أنه لا يجوز بيع المدبر مطلقاً وبه قال أبوحنيفة وتعقبه الشافعي بما روى عن جابر وتقدم وأجيب باحتمال أن يكون تدييره مقيداً بشرط أو زمان ورد بأن اسم التديير اذا أطلق فيفهم منه التديير المطلق لا غير واتفقوا على جواز وطء المدبرة ومن أجاز بيعه قال يباع في الجنابة . أقول قد دل الحديث على جواز البيع للحاجة وليس فيه دلالة على عدم جوازه مع عدمها ولم يرد ما يدل على ذلك الا ما يحتج بمثله قائل بالجواز واقف في موقف المنع وعلى مدعى عدمه بيان المانع فان قال المانع العتق قلنا الناجز وأما المشروط بشرط لم يقع فمنوع كونه مانعاً ﴿وَيَجُوزُ مَكَاتَبَةُ أَمْلُوكٍ عَلَى مَالٍ يُوَدِّيهِ﴾ لقوله تعالى (فكاتبوهم) الآية وقد كانوا يكتبون في الجاهلية فقرر ذلك الاسلام ولا أعرف خلافاً في مشروعيتها قلت وعليه أبوحنيفة . وقال الشافعي أظهر معاني الخبير في العبد بدلالة الكتاب الاكتساب مع الامانة فأحب أن لا يمتنع من كتابته اذا كان هكذا ﴿فَيَصِيرُ عِنْدَ الْوَقْفِ حُرّاً وَيَعْتَقُ مِنْهُ بِقَدَرٍ مَا سَلَّمَ﴾ لحديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال « يودي (٢) المكاتب بحصة ما أدي دية الحر وما بقي دية العبد » أخرجه أحمد

(١) عبيدة بن جابر بن حبان: يروي الموضوعة عن الثقات اهـ

(٢) اي اذا قتل خطأ كانت دية هذه الصفة فالوجه عدم همز الواو وكانت في الأصل مهذوة وخطأ

وأبوداود والنسائي والترمذى . وأخرج أحمد وأبوداود نحوه من حديث على وقد ذهب الى هذا بعض أهل العلم وذهب آخرون الى أن حكم المكاتب حكم العبد حتى يوفي مال الكتابة واستدلوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي ﷺ قال أيما عبد كوتب بمائة أوقية فأداها الا عشر أوقيات فهو رقيق » رواه أحمد وأبوداود وابن ماجه والترمذى والحاكم وصححه وفي لفظ لأبي داود « المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم » ولا يعارض هذا ما تقدم فالجمع ممكن بحمل هذا على ما لا يمكن تبعضه من الأحكام وفي حديث أم سلمة « أن النبي ﷺ قال اذا كان لاحد كن مكاتب وكان عنده ما يؤدى فلتحتجب منه » أخرجه أحمد وأبوداود وابن ماجه والترمذى وصححه فأثبت له ههنا حكم الحر لان العبد يجوز له أن ينظر الى مولاه لقوله تعالى ( أو ما ملكت أيمانهن ) قال فى المسوي المكاتب عبد ما بقي عليه شيء وعليه أكثر أهل العلم فلا يرث من قريبه شيئاً واذا أصاب حداً ضرب حد العبد ﴿ وَإِذَا عَجِزَ عَنْ تَسْلِيمِ مَالِ الْكِتَابَةِ عَادَ فِي الرِّقِّ ﴾ لكون المالك لم يعتقه الا بعوض واذا لم يحصل العوض لم يحصل العتق وقد اشترت عائشة بريرة بعد أن كاتبها أهلها كما تقدم ﴿ وَمَنْ اسْتَوْلَدَ أُمَّتَهُ لَمْ يَحِلَّ لَهُ يُعْمَرُ ﴾ لحديث ابن عباس عن النبي ﷺ « من وطئ أُمَّتَهُ فولدت له فبى معتقة عن دبر منه » أخرجه أحمد وابن ماجه والحاكم والبيهقى وفي اسناده الحسين بن عبد الله الهاشمى وهو ضعيف وأخرج ابن ماجه من حديث ابن عباس قال « ذكرت أم ابراهيم عند رسول الله ﷺ فقال أعتقها ولدها » وأخرجه أيضاً الدارقطنى وفي اسناده الحسين بن عبد الله وهو ضعيف كما تقدم وأخرج الدارقطنى والبيهقى من حديث ابن عباس أيضاً أم الولد حرة وان كان صدقاً واسناد ضعيف وأخرج البيهقى من حديث ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر « أن رسول الله ﷺ قال لأُم ابراهيم أعتقك ولك » وهو معضل وقال ابن حزم صح هذا بسند رواه ثقات عن ابن عباس وأخرج الدارقطنى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أنه نهى عن بيع أمهات الأولاد وقال لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع بها السيد مادام حياً واذا مات فهي حرة » وقد أخرجه مالك فى الموطأ والدارقطنى أيضاً من قول ابن عمر وأخرجه البيهقى مرفوعاً وموقوفاً وهذه الاحاديث وان كان فى أسانيدها

ما تقدم فهي تنتهز للاحتجاج بها وقد أخذ بها الجمهور وذهب من عداهم الى الجواز وتمسكوا بحديث جابر قال « كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِينَا أُمَهَاتِ أَوْلَادِنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَأَبَى بَكْرٍ فَلَمَّا كَانَ عَمْرُ نَهَانَا فَانْتَهَيْنَا » أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالبَيْهَقِيُّ وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً أَحْمَدُ وَابْنُ حَبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ أَطْلَعَ عَلَى ذَلِكَ وَالْخِلَافُ فِي الْمَسْأَلَةِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ فَمِنْ بَعْدِهِمْ مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ ﴿ وَعَتَقْتُ بِعَوْنِهِ ﴾ أَي سَيِّدَهَا الَّذِي اسْتَوْلَدَهَا لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الْمُنْقَدِمِ « فِيهِ مَعْتَقَةٌ عَنْ دَبْرٍ مِنْهُ » أَي فِي دَبْرِ حَيَاتِهِ ﴿ أَوْ بِتَخْيِيرِهِ ﴾ أَي بِتَخْيِيرِ مَسْتَوْلَدِهَا (١) ﴿ لِعِتْقِهَا ﴾ لِأَنَّ إِيْقَاعَ الْعَتَقِ يُوجِبُ عَتَقَ مَنْ لَمْ يَوْجَدْ لِعَتْقِهِ سَبَبٌ فَمَنْ قَدْ وَجَدَ لَهُ سَبَبَ عَتَقِهِ أَوْلَى بِذَلِكَ وَلَا سِيَا بَعْدَ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ « أَعْتَقْتُهَا وَلَدَهَا » فَانَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ الْعَتَقُ بِالْوِلَادَةِ وَلَكِنْ بَقِيَ لِلْسَيِّدِ حَقٌّ يُوجِبُ عَلَيْهَا بَعْضُ مَا يُجِبُّ عَلَى الْمَمْلُوكِ حَتَّى يَمُوتَ فَإِذَا نَجَزَ الْعَتَقُ فَقَدْ رَضِيَ بِاسْقَاطِ ذَلِكَ الْحَقِّ \*

## كتاب الوقف

قال في الحجة البالغة وهو من التبرعات كان أهل الجاهلية لا يعرفونه فاستنبطه النبي ﷺ لمصالح لا توجد في سائر الصدقات فإن الإنسان ربما يصرف في سبيل الله مالا كثيراً ثم يفنى فيحتاج أولئك الفقراء تارة أخرى وتجيء أقوام آخرون من الفقراء فيبقون محرومين فلا أحسن ولا أنفع للعامة من أن يكون شيء حبساً للفقراء وابن السبيل يصرف عليهم منافعه ويبقى أصله على ملك الواقف انتهى ﴿ من حبس ملكه في سبيل الله صار محبساً ﴾ قد ذهب إلى مشروعية الوقف ولزومه جمهور العلماء - قال الترمذى : لا نعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافاً في جواز وقف الأرضين • وجاء عن شريح أنه أنكره • وقال أبو حنيفة لا يلزم وخالفه جميع أصحابه إلا زفر وقد حكى الطحاوي عن أبي يوسف

(١) كذا في الأصل والصواب «أو بتخييره» أي بتخييره مستولداً

أنه قال لو بلغ أباحيفه يعنى الدليل اقال به . وقال القرطبي راد الوقف مخالف للاجماع فلا يلتفت اليه ومما يدل على صحته ولزومه حديث أبى هريرة عند مسلم وغيره « أن النبي ﷺ قال اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاثة أشياء صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له » وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر « أن عمر أصاب أرضاً بخير فقال يا رسول الله أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه فأتأمرني فقال ان شئت حبست أصلها وتصدق بها فتصدق بها عمر على أن لا تباع ولا توهب ولا تورث في الفقراء وذوي القربى والرقاب والضيف وابن السبيل لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويعطى غير متمول » وأخرج النسائي والترمذي وحسنه والبخارى تعليقا من حديث عثمان « أن النبي ﷺ قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة فقال من يشتري بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة فاشتريتها من صلب مالى » وفي الصحيحين أن النبي ﷺ قال « أما خالد فقد حبس أذراعه وأعتده (١) في سبيل الله ﷻ أنه أن يجعل غلاته لى مصرف شاء مما فيه قربة » لقوله ﷺ لعمر في الحديث السابق « ان شئت حبست أصلها وتصدق بها » فاطلاق الصدقة يشعر بأن للواقف أن يتصدق بها كيف شاء فيها فيه قربة . وقد فعل عمر ذلك فتصدق بها على الفقراء وذوي القربى والرقاب والضيف وابن السبيل كما تقدم . والحاصل أن الوقف الذي جاءت به الشريعة ورغب فيه رسول الله ﷺ وفعله أصحابه هو الذى يتقرب به الى الله عز وجل حتى يكون من الصدقة الجارية التى لا ينقطع عن فاعلها نوابها فلا يصح أن يكون مصرفه غير قربة لأن ذلك خلاف موضوع الوقف المشروع لكن القربة توجد فى كل ما أثبت فيه الشرع أجراً لفاعله كائناً ما كان فن وقف مثلاً على اطعام نوع من أنواع الحيوانات المحترمة كان وقفه صحيحاً لأنه قد ثبت في السنة الصحيحة « أن فى كل كبد رطبة أجراً » ومثل هذا لو وقف على من يخرج القنطرة من المسجد أو يرفع ما يؤذى المسلمين فى طريقهم كان ذلك وقفاً صحيحاً

(١) الاعتد بضم التاء وبكسر ها - جمع قلة لامتداد وهو ما أعده الرجل من السلاح

لورود الأدلة الدالة على نبوت الأجر لفاعل ذلك فقس على هذا غيره مما هو مساو له في نبوت الأجر لفاعله وما هو أكد منه في استحقاق الثواب ﴿وَالْمُتَوَلَّى عَلَيْهِ أَنْ يَأْكَلَ مِنْهُ بِالْمَرْوِفِ﴾ لما تقدم في وقف عمر الذي قرر النبي ﷺ ﴿وَالْوَأَقِفِ أَنْ يَجْعَلَ نَفْسَهُ فِي وَقْفِهِ كَسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ﴾ لما تقدم في حديث عثمان من قوله ﷺ فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين ﴿وَمَنْ وَقَفَ شَيْئاً مُضَارَّةً لَوَارِثِهِ كَانَ وَقْفُهُ بَاطِلاً﴾ لأن ذلك مما لم يأذن به الله سبحانه بل لم يأذن إلا بما كان صدقة جارية ينتفع بها صاحبها لا بما كان أثماً جارياً وعقاباً مستوراً . وقد نهى الله تعالى عن الضرر في كتابه العزيز عموماً وخصوصاً ونهى عنه النبي ﷺ عموماً كحديث « لا ضرر ولا ضرار في الاسلام » وقد تقدم وخصوصاً كما في ضرر الجار وضرر الوصية ونحوهما . والحاصل أن الاوقاف التي يراد بها قطع ما أمر الله به أن يوصل ومخالفة فرائض الله عز وجل فهي باطلة من أصلها لا تنمق بحال وذلك كمن يقف على ذكر أولاده دون أناتهم وما أشبه ذلك فإن هذا لم يرد التقرب الى الله تعالى بل أراد المخالفة لأحكام الله عز وجل والممانعة لما شرعه لعباده وجعل هذا الوقف الطاغوتي ذريعة الى ذلك المقصد الشيطاني فليكن هذا منك على ذكر فأكثر وقوعه في هذه الازمنة وهكذا وقف من لا يحمل على الوقف الا محبة بقاء المال في ذريته وعدم خروجه عن أملاكهم فيقفه على ذريته فإن هذا إنما أراد المخالفة لحكم الله عز وجل وهو انتقال الملك بالميراث وتفويض الوارث في ميراثه يتصرف فيه كيف يشاء وليس أمر غي الورثة أو قهرهم الى هذا الواقف بل هو الى الله عز وجل وقد توجد القرية في مثل هذا الوقف على الذرية نادراً بحسب اختلاف الأشخاص فعلى الناظر أن يمعن النظر في الأسباب المقتضية لذلك ومن هذا النادر أن يقف على من تمسك بالصالح من ذريته أو اشتغل بطلب العلم فإن هذا الوقف ربما يكون المقصد فيه خالصاً والقرية متحققة والأعمال بالنيات والكر تفويض الأمر الى ما حكم الله به بين عباده وارتضاء لهم أولى وأحق ﴿وَمَنْ وَضَعَ مَالاً فِي مَسْجِدٍ أَوْ مَسْجِدٍ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ أَحَدٌ جَازَ صَرْفُهُ فِي أَهْلِ الْحَاجَاتِ وَمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَوْضَعُ فِي الْكُتُبِ



وَفِي مَسْجِدِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ \* لحديث عائشة في صحيح مسلم وغيره قالت « سمعت رسول الله ﷺ يقول لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية أوقال بكفر لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله » فهذا يدل على جواز اتفاق ما في الكعبة إذا زال المانع وهو حدانته عهد الناس بالكفر وقد زال ذلك واستقر أمر الاسلام وثبت قدمه في أيام الصحابة فضلا عن زمان من بعدهم وإذا كان هذا هو الحكم في الأموال التي في الكعبة فالأموال التي في غيرها من المساجد أولى بذلك بفحوى الخطاب فمن وقف على مسجد صلى الله تعالى عليه وسلم أو على الكعبة أو على سائر المساجد شيئا يبقى فيها لا ينفع به أحد فهو ليس بمتقرب ولا واقف ولا متصدق بل كانز يدخل تحت قوله تعالى ( الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله ) الآية ولا يعارض هذا ما روى أحمد والبخاري عن أبي وائل قال « جلست الى شيبة في هذا المسجد فقال جلس الى عمر في مجلسك هذا فقال لقد هممت أن لا أضع فيها صفراء ولا بيضاء إلا قسمتها بين المسلمين قالت ما أنت بفاعل قال لم قلت لم يفعله أصحابك فقال هما المرآن يقتدى بهما » لأن هذا من عمر ومن شيبة بن عثمان بن طلحة اقتداء بما وقع من النبي ﷺ وأبي بكر وقد أبان حديث عائشة السبب الذي لأجله ترك ﷺ ذلك . أقول وفي حاشية الشفاء وأما أموال المساجد فإن كانت كالأموال التي يقفها الواقفون عليها ليحصل من غلاتها ما يحتاج اليه من عمارة ونحوها وما يقوم بمن يحييها بالصلاة والتلاوة وتدريس العلوم فلا شك أن هذا من أعظم القرب ولا يحل لمسلم أن يأخذ منه شيئا وإن كان ذلك من الأمور التي لمجرد الزخرفة التي هي من علامات القيامة أو للباهة والمكاثرة فهو من إضاعة المال بل من وضعه في معاصي الله فيكون أخذه وصرفه في مصالح المسلمين من باب القيام بواجبين أحدهما النهي عن المنكر والثاني توقي إضاعة المال المنهى عنها بالدليل الصحيح وأما وضع الحلي في الكعبة والدراهم والدنانير والجواهر النفيسة فلا أستبعد أن يكون فاعله من الكافرين الذين قال الله عز وجل فيهم ( يوم يرمى عليها في نار جهنم فتنكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فندوقوا ما كنتم تكنزون ) ولا

أرى على من أخذها ليصرفها في مصالح المؤمنين أو يدفع بها مفاسدهم بأساً ولم يرد ما يدل على المنع انتهى وقد أوضح المسان الكلام فيها في شرح المنتقى فليراجع ﴿وَالْوَقْفُ عَلَى الْقُبُورِ لِرَفْعِ سُمِّيْهَا أَوْ تَزْيِينِهَا أَوْ فِعْلِ مَا يَجْلِبُ عَلَى زَائِرِهَا فِتْنَةً بَاطِلٌ﴾ لأن رفعها قد ورد النهي عنه كما في حديث علي «انه أمره ﷺ أن لا يدع قبراً مشرفاً إلا سواه ولا تمثالاً إلا طمسه» وهو في مسلم وغيره وكذلك تزيينها وأشد من ذلك ما يجلب الفتنة على زائرها كوضع الستور الفاخرة والأحجار النفيسة ونحو ذلك فان هذا مما يوجب أن يعظم صاحب ذلك القبر في صدر زائره من العوام فيعتقد فيه ما لا يجوز وهكذا اذا وقف للنحر عند القبور ونحوه مما فيه مخالفة للملجاء عن الشارع أما اذا وقف على اطعام من يفد الى ذلك القبر أو نحو ذلك فهذا هو وقف على الوافد لا على القبر وما صنع الواقف بوقفه على القبر الا ما يعرضه للاثم قد يكون ذلك سبباً للاعتقادات الفاسدة . وبالجملة فالوقف على القبور مفسدة عظيمة ومنكر كبير إلا أن يقف على القبر مثلاً لاصلاح ما انهدم من عمارته التي لا اشراف فيها ولا رفع ولا تزيين فقد يكون لهذا وجه صحة وان كان غير القبر أحوج الى ذلك كما قال الصديق رضى الله تعالى عنه الحى أولى بالجديد من الاكفان أو كما قال \*

## كتاب الهدايا

جمع هدية قال في الحجة البالغة أما يتنهي بها اقامة الألفة فيما بين الناس ولا يتم هذا المقصود الا بأن يرد اليه مثله فان الهدية تحبب المهدي الى المهدى له من غير عكس وأيضاً فان اليد العليا خير من اليد السفلى ولمن أعطى الطول على من أخذ فان عجز فليشكره وليظهر نعمته فان الثناء أول اعتداد بنعمته واهتمامه له وبأنه يفعل في ابراث الحب ما تفعل الهدية ومن كتم فقد خالف عليه ما أرادته وناقض مصلحة الائتلاف وغط حقه ومن أظهر ما ليس في الحقيقة فذلك كذب انتهى . ﴿يُشْرَعُ قَبُولُهَا وَمُكَافَأَةُ فَاعِلِهَا﴾ لحديث أبي هريرة عند البخارى عن النبي ﷺ

قال « لو دعيت الى كراع أو ذراع لأجبت ولو أهدى الى ذراع أو كراع لقبلت » وأخرج أحمد والترمذي وصححه نحوه من حديث أنس وأخرج الطبراني من حديث أم حكيم الخزاعية قالت « قلت يا رسول الله نكره رد اللطف قال ما أقبحه لو أهدى الى كراع لقبلته » وأخرج أحمد رجال الصحيح من حديث خالد بن عدي « أن النبي ﷺ قال من جاءه من أخيه معروف من غير اشراف ولا مسألة فليقبله ولا يرده فإما هو رزق ساقه الله اليه » وأخرج البخاري وغيره من حديث عائشة قالت « كان النبي ﷺ يقبل الهدية ويشيب عليها » والأحاديث في قبول الهدية والمكافأة عليها كثيرة وذلك معلوم منه ﷺ « وَيَجُوزُ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ » لأن النبي ﷺ كان يقبل هدايا الكفار ويهدي لهم كما أخرجه أحمد والترمذي والبخاري من حديث علي قال « أهدى كسرى لرسول الله ﷺ فقبل منه وأهدى له قيصر فقبل منه وأهدت له الملوك فقبل منها » وأخرج أبو داود من حديث بلال « أنه أهدى الى النبي ﷺ عظيم فديك » وفي الصحيحين من حديث أنس « أن أكيذر دومة أهدى لرسول الله ﷺ جبة سندس » وأخرج أبو داود من حديثه « أن ملك الروم أهدى الى النبي ﷺ مستقة (١) سندس فلبسها » وفيها أيضاً من حديث علي « أن أكيذر دومة الجنديل (٢) أهدى الى النبي ﷺ ثوب حرير فأعطاه علياً فقال شقته خجراً بين الفواطم » وأخرج البخاري من حديث أسماء بنت أبي بكر قالت « أتتني أمي رغبة في عهد قريش وهي مشركة فسألت النبي ﷺ أصلها قال نعم » قال ابن عيينة فأنزل الله فيها ( لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين ) وقد أخرج أحمد والطبراني من حديث أم سلمة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لها إني قد أهديتُ الى النجاشي حلة وأواق من مسك ولا أرى النجاشي الا قد

(١) بضم الميم واسكان السين المهملة وفتح التاء ويجوز أيضاً فتح الميم هي فراءطوال الاكام جمعها مساتق وأصل الكلمة فارسي ووقع في الاصل بالشين المعجمة وهو خطأ  
(٢) دومة الجنديل — بفتح الدال وضمها — حصن وقرى بين الشام والمدينة قرب جبل طيء . واكيذر بالتصغير اسم ملكها وكان نصرانياً فأسلم وأقره النبي ﷺ على ما في يده ثم نقض الصلح فاجلأه عمر وقيل انه قتل في عهد أبي بكر قتله خالد بن الوليد وهو الصحيح

مات ولا أرى هديتي الا مردودة فان ردت الى فمى لك « وفي اسناده مسلم ابن خالد الزنجي وثقه يحيى بن معين وغيره وضعفه جماعة والأحاديث في قبوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لهدايا الكفار كثيرة جداً وأما ما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن خزيمة وصححه من حديث عياض بن حمار « أنه أهدي للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هدية أو ناقة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أسلمت قال لا قال اني قد نهيت عن زهد المشركين « وأخرج موسى بن عقبة في المغازي عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك « أن عامر بن مالك الذي يقال له ملاعب الأسنة قدم على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأهدي له فقال اني لا أقبل هدية مشرك « قال في الفتح رجاله ثقات الا أنه مرسل قال الخطابي يشبه أن يكون هذا الحديث منسوخاً . وقيل إنما رد ذلك اليهم لقصده الاغاطة أو لئلا يميل اليهم ولا يجوز الميل الى المشركين . وأما قبوله لهدية من تقدم ذكره فهو لكونهم قد صاروا من أهل الكتاب وقيل ان الرد في حق من يريد بهديته التودد والموالة والقبول في حق من يرجي بذلك تأنيسه وتأليفه ويمكن أن يكون النبي لمجرد الكراهة التي لا تنافي الجواز جمعاً بين الأدلة وزهد المشركين هو بفتح الزاي وسكون الموحدة بعدها دال مهملة . قال في الفتح هو الرد انتهى ﴿ وَيَحْرُمُ الرُّجُوعُ فِيهَا ﴾ لكون الهدية هي هبة لغة وشرعاً وقد ورد في ذلك حديث ابن عباس عند البخاري وغيره « أن النبي ﷺ قال العائد في هبته كالعائد يعود في قيمته « وهو في مسلم أيضاً وفي لفظ للبخاري « ليس لنا مثل السوء « وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث ابن عمر وابن عباس رفعاه الى النبي ﷺ قال « لا يحل للرجل أن يعطي العطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده ومثل الرجل يعطي العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب أكل حتى اذا شبع قائ ثم رجع في قيمته « وقد دل قوله « لا يحل « على تحريم الرجوع من غير نظر الى التمثيل الذي وقع الخلاف فيه هل يدل على الكراهة أو التحريم وقد ذهب الى التحريم جمهور العلماء الا هبة الوالد لولده كذا قال في الفتح ﴿ وَتَنْجِبُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْأَوْلَادِ ﴾ لحديث جابر عند مسلم وغيره قال « قالت امرأة بشير انحل ابني غلاماً وأشهد لي

رسول الله ﷺ فأتى رسول الله ﷺ فقال ان ابنة فلان سألتني أن أنحل ابنها غلامى فقال له اخوة قال نعم قال فكلمهم أعطيت مثل ما أعطيته قال لا قال فليس يصلح هذا وانى لا أشهد الا على حق « وفي لفظ لاحد من حديث النعمان بن بشير « لا تشهدنى على جور ان لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم « وفي الصحيحين من حديثه « ان النبي ﷺ قال له أكل « ولدت نحلته مثل هذا فقال لا فقال فأرجعه « وفي لفظ لمسلم من حديثه « اتقوا الله واعدلوا في أولادكم فرجع أبى فى تلك الصدقة « وكذا فى البخارى ولكنه بلفظ العطية وأخرج أحمد وأبوداود والنسائى من حديثه قال « قال ﷺ اعدلوا بين أبنائكم اعدلوا بين أبنائكم « وأخرج الطبرانى والبيهقى وسعيد بن منصور من حديث ابن عباس بلفظ « سووا بين أولادكم فى العطية ولو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء « وفى اسناده سعيد بن يوسف وفيه ضعف وقد حسن فى الفتح اسناده وهذه الاحاديث تدل على وجوب التسوية وان التفضيل باطل جور يجب على فاعله استرجاعه وبه قال طائوس والثوري وأحمد واسحق وبعض المالكية وذهب الجمهور الى أن التسوية مستحبة فقط وأجابوا عن الاحاديث بما لا ينبغى الالتفات اليه . والحاصل أن النبي ﷺ قد أمر بالتسوية بين الأولاد وقد تولى الله سبحانه كيفية ذلك فى محكم كتابه وسمى التفضيل جوراً فن زعم أنه يجوز التفضيل لسبب من الاسباب كالبر ونحوه فعليه الدليل ولا ينفعه الحجة بما هو أهم من هذا الحديث المقتضى للامر بالتسوية والمقام محتمل للتطويل والبسط وقد جمع الماتن رحمه الله فيه رسالة مستقلة وذكر فى شرح المنتقى ما أجاب به القائلون بعدم وجوب التسوية وهي وجوه عشرة وأجاب عن كل واحد منها وأوضحت المقام أيضاً فى كتابى دليل الطالب على أرجح المطالب فليراجع قال ابن القيم فى حديث نعمان بن بشير المتقدم هذا الحديث هو من تفاصيل العدل الذى أمر الله به فى كتابه وقامت به السموات والأرض وأثبتت عليه الشريعة فهو أشده واقفة للقرآن من كل قياس على وجه الأرض وهو محكم الدلالة غاية الاحكام فرد بالمتشابه من قوله « كل أحد أحق بماله من ولده ووالده والناس أجمعين « فكونه أحق به يقتضى جواز تصرفه فيه كما يشاء وبقياس متشابه على اعطاء الاجانب ومن المعلوم

بالضرورة أن هذا المتشابه من العموم والقياس لا يقاوم هذا المحكم المبين غاية البيان انتهى وفي شرح السنة ذهب الشافعي وأبو حنيفة إلى أن تفضيل بعض الأولاد على بعض في النحل مكروه ولو فعل نفذ وقد فضل أبو بكر عائشة بمجداد عشرين وسقا نحلها إياه دون سائر أولاده وفي الحديث دليل على أن الوالد إذا وهب لولده شيئا جاز له الرجوع فيه وكذلك الأمهات والأجداد وأما غير الوالدين فلا رجوع لهم فيها وهبوا وسلخوا لقول النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « العائد في هبته كالعائد في قيته » وهو قول الشافعي وقال أبو حنيفة لا رجوع له فيها وهب لولده ﴿ والرَّدُّ لغير مانع شرعي مكروه ﴾ لما قدمنا في أول البحث من الأدلة فإن كان ثم مانع شرعي من قبول الهدية لم يحل قبولها وذلك كالهدايا لأهل الولايات توصلًا إلى أن يميلوا مع المهدي فإن ذلك رشوة وستأتى الأدلة الدالة على تحريمها وقد ورد في هدايا الامراء ما يفيد أنها لا تحل وسيأتى الكلام على طرق حديث هدايا الامراء في كتاب القضاء والعلة أنها تؤل إلى الرشوة اما في الحكم أو في شيء مما يجب قيام الامراء به ومن ذلك الهدية إلى من يعلم المهدي القرآن وقد تقدم الدليل على ذلك في الاجارات وهكذا حلوان الكاهن ومهر البغي ونحوهما ومن ذلك الهدية لمن يقضى للمهدي حاجة لحديث أبي أمامة عن النبي ﷺ قال « من يشفع لأخيه شفاعته فأهدى له هدية عليها فقبلها فقد أتى بابا عظيما من أبواب الربا » أخرجه أبو داود من طريق القاسم بن عبد الرحمن الاموي مولاهم الشامي وفيه مقال وبالجملة فكل مانع شرعي قام الدليل على ما نعيته من قبول الهدايا له حكم ما ذكرناه •

## كتاب الهبات

﴿ إن كانت بغير عوض فلها حكم الهدية في جميع أسلف ﴾ لكون الهدية هبة لغة وشرعا والفرق بينهما إنما هو اصطلاح جديد فإذا كانت الهبة بغير عوض كانت المكافأة عليها مشروعة وتجوز للكافر ومنه ولا يحل الرجوع فيها وتجب التسوية بين الأولاد ويكره الرد بغير مانع شرعي ﴿ وإن كانت بعوض فهي بيع ﴾

ولها حكمه ﴿ لأن المتبر في التبايع إنما هو التراضي والتعاوض وهما حاصلان في الهبة بعوض اذا كان ذلك واقعا عند التواهب وأما اذا كان في الموهوب له مكافأة غير مرادة للواهب عند الهبة فهي كالهبة وبالجمله فتنتطبق على الهبة بعوض الادلة المتقدمة في الهدية وتنطبق على الهبة بعوض الأدلة المتقدمة في البيع وقد تقدمت فلا حاجة الى ايرادها ههنا ﴿ والعمرى ﴾ بضم العين المملة وسكون الميم مع القصر عند الأكثر وهي مأخوذة من العمر وهو الحياة سميت بذلك لأنهم كانوا في الجاهلية يعطى الرجل الرجل الدار ويقول له أعمرتك اياها أى أبجتها لك مدة عمرك وحياتك فقيل لها عمرى لذلك ﴿ والرقي ﴾ بوزن العمرى مأخوذة من المراقبة لأن كل واحد منهما يرقب الآخر متى يموت ترجع اليه وكذا ورثته يقومون مقامه هذا أصلها لغة ﴿ توجبان الملك للمعمر والمراقب وإعقبه من بعده لا رجوع فيهما ﴾ لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما عن النبي ﷺ قال « العمرى ميراث لأهلها أو قال جائزة » وفيهما من حديث جابر قال « قضى رسول الله ﷺ بالعمرى لمن وهبت له » وفي لفظ لمسلم « فن أعمر عمرى فهو للذى أعمر حيا وميتا ولعقبه » وفي لفظ لاحد ومسلم وأبي داود « أما العمرى التي أجازها رسول الله ﷺ أن يقول هي لك ولعقبك فأما اذا قل هي لك ماعشت فاتها ترجع الى صاحبها » ولكن قد قيل ان ذلك من كلام أبي سلمة مدرج في حديث جابر فلا تقوم بهذه الرواية الحجة ولا تصلح لتقييد الاحاديث المطلقة كالحديثين المتقدمين وحديث زيد بن ثابت عند أحمد وأبي داود وابن ماجه وابن حبان قال « قال رسول الله ﷺ من أعمر عمرى فهو لمعمره حياته ومماته لا ترقبوا من أرقب شيئا فهو سبيل الميراث » وأخرج أحمد والنسائي من حديث ابن عمر قل « قال رسول الله ﷺ لا تعمروا ولا ترقبوا فن أعمر شيئا أو أرقبه فهو له حياته ومماته » ورجال اسناده ثقات وورد في محل النزاع ما أخرجه النسائي من حديث جابر بلفظ « أن النبي ﷺ قضى بالعمرى ان يهب الرجل الرجل ولعقبه الهبة ويستثنى ان حدث بك حدث ولعقبك فهو الى والى عقبى انها لمن أعطاه ولعقبه » وهكذا ما أخرجه أحمد من حديث جابر « ان رجلا من الانصار أعطى أمه حنيفة من نخيل حياتها فماتت فجاء اخوته فقالوا نحن فيسه شرع سواء قل فأبى فاختصموا الى النبي

وَمَقَابِلُهُ يَفِيدُ أَنَّهَا تَكُونُ لِلْوَارِثِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ بَلْ ذَكَرَ الْمَوْرُوثَ بَلْ وَإِنْ اسْتَنْثَى وَقَالَ  
إِنْ حَدَّثَ بِكَ حَدَّثَ فَهِيَ إِلَى قَائِلِ ذَلِكَ لَا يَفِيدُ بَلْ يَكُونُ الْمَعْمَرُ وَالْمَرْقَبُ وَلَوْ رُثِيَ مِنْ  
بَعْدِهِ وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا جَعَاةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ هِيَ لَكَ  
مَاعِشَتٌ فَإِذَا مَاتَ رَجَعَتْ إِلَى فَهِيَ عَارِيَةٌ مُؤَقَّتَةٌ تَرْجِعُ إِلَى الْمَعْمَرِ هُنْدُ مَوْتِ الْمَعْمَرِ  
وَتَمْسُكُوهَا بِرَوَايَةِ جَابِرِ الْمُنَقَدِمَةِ وَقَدْ قَدَّمْنَا مَا قِيلَ فِيهَا مِنَ الْإِدْرَاجِ ثُمَّ أَعْلَمْنَا أَنَّ الْهَبَةَ تَصَحُّحُ  
بِمَجْرَدِ الْإِبْجَابِ وَلَا تَنْفَرُ إِلَى قَبُولِ وَلَكِنهَا تَبْطُلُ بِالرَّدِّ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهَا لَا تَمُوتُ إِلَّا بِالْقَبُولِ  
أَحْتَاجَ إِلَى الدَّلِيلِ وَلَا حُجَّةَ لِمَنْ اشْتَرَطَ الْقَبْضَ فِي الْهَبَةِ وَمَنْ كَانَ لَهُ صَبْرٌ عَلَى الْغَاثَةِ  
وَقَوْلُهُ ذَاتُ الْيَدِ فَلَا بَأْسَ بِالتَّصَدُّقِ بِأَكْثَرِ مَالِهِ أَوْ بِكُلِّهِ وَمَنْ كَانَ يَتَكَنَّفُ النَّاسَ إِذَا  
أَحْتَاجَ لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ وَلَا بِأَكْثَرِهِ وَهَذَا هَوَاجُهُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْإِحَادِيثِ  
الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ مَجَاوِزَةَ الثَّلَاثِ غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ وَبَيْنَ الدَّالَّةِ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ التَّصَدُّقِ  
بِزِيَادَةٍ عَلَى الثَّلَاثِ وَأَمَّا رَجُوعُ الْوَالِدِ فِي هَبَةِ الْوَلَدِ فَيَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ بِمَا أَخْرَجَهُ أَهْلُ  
السَّنَنِ وَصَحَّحَهُ الثَّرِمَذِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ قَالَا « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ  
لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَعْطِيَ الْعَطِيَّةَ فَيَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدُ فِيهَا يَعْطَى وَلَدُهُ » وَظَاهَرُ الْحَدِيثِ  
نَحْوُ رَجُوعِ الْهَبَةِ مُطْلَقًا إِلَّا مَا تَقَدَّمَ تَخْصِيصُهُ إِلَّا أَنْ يَصْحَحَ مَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ  
حَدِيثِ الْحَسَنِ عَنْ سَعْدَةَ مَرْفُوعًا بِلَفْظِ « إِذَا كَانَتِ الْهَبَةُ لِذِي رَحِمٍ مَحْرُومٍ لَمْ يَرْجِعْ »  
وَرَوَاهُ الدَّارِ قُطَيْبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَهُمَا ضَعِيفَانِ وَقَالَ الْخَافِظُ  
فِي اسْنَادِ الثَّانِي ضَعْفٌ فَإِذَا انْتَهَضَا لِلْإِحْتِجَاجِ كَانَا مُخْصَصِينَ لِذِي الرَّحِمِ مِنَ الْعُمُومِ  
وَكَذَلِكَ إِذَا صَحَّ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ مَرْفُوعًا بِلَفْظِ « الْوَاهِبُ  
أَحَقُّ بِهَبَتِهِ مَا لَمْ يَثْبُتْ فِيهَا » وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا  
« مَنْ وَهَبَ هَبَةً فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا حَتَّى يَثَابَ عَلَيْهَا » وَقَدْ ضَعَّفَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ  
ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ فَإِنْ صَحَّ الْحَدِيثَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا كَانَا مُخْصَصِينَ  
لِلْهَبَةِ الَّتِي لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهَا فَيَجُوزُ الرُّجُوعُ فِيهَا وَأَمَّا حَدِيثُ الصَّحِيحِينَ بِلَفْظِ « الْعَائِدُ  
فِي هَبَتِهِ كَالْعَائِدِ يَعُودُ فِي قِيَّتِهِ » وَزَادَ الْبُخَارِيُّ « لَيْسَ لَنَا مِثْلُ السُّوءِ » وَثَبَتَ بِلَفْظِ  
« لَا يَحِلُّ » كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَالرَّوَايَةُ الَّتِي فِيهَا كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي



قيته « ليست إلا المبالغة في الزجر وليس المراد بالحديث الاتمثيل فعل الراجع في الهبة بالكلب العائد في قيته وهذه صورة في غاية الشناعة والفظاعة وليس المراد بيان ما يجوز « كلب من الرجوع في قيته وليس في الشرع ما يدل على أفاظ مخصوصة ولا على مجلس ولا على قبض ومن زعم أن في الشريعة ما يدل على شيء من ذلك فهو مطالب بالدليل والفرق بين الحقوق والأملك وجعل كل واحد منهما مختصاً بشيء مما تحت يد الثابت عليه إنما هو مجرد اصطلاح من بعض أهل الفروع وإذا عرفت ذلك هان عليك الخطب ولم تحتاج إلى الاشتغال بما في ذلك من التفاريع والتفاصيل •

## كتاب الايمان

« الْحَلْفُ إِنَّمَا يَكُونُ بِاسْمِ اللَّهِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى » وهو ظاهر « أَوْ صِفَةٍ لَهُ » من صفات ذاته خلفه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بمقلب القلوب كما في حديث ابن عمر في صحيح البخاري وغيره وقل « كان أكثر ما كان النبي ﷺ يحلف لإ ومقلب القلوب » وفي الصحيحين من حديث ابن عمر « ان النبي ﷺ قال في زيد ابن حارثة وإيم الله إن كان خليفاً للإمارة » وهكذا ثبت عنه ﷺ الحلف بقوله « والذي نفسي بيده » وهو في الصحيح وحكي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن جبرئيل عليه السلام أنه قال « وعزتك لا يسمع بها أحد إلا دخلها » يعني الجنة وهو في الصحيح أيضاً والأحاديث في هذا كثيرة جداً « وَيَحْرُمُ بغير ذلك » أي بغير اسم الله تعالى وصفاته فإن أهل الجاهلية كانوا يعتقدون في أناس أن أسماءهم مباركة معظمة وكانوا يعتقدون أن الخلف باسمائهم على الكذب يستوجب حرماً في ماله وأهله فلا يقدمون على ذلك ولذلك كانوا يستحلفون الخصوم بأسماء الشركاء بزعمهم فنهوا عن ذلك كما في حديث ابن عمر عند مسلم وغيره « ان النبي ﷺ سمع عمر وهو يحلف بأبيه فقال ان الله نهاكم ان تحلفوا بأبائكم فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت » وفي لفظ « ومن كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله » وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود

والنسائي وابن حبان والبيهقي قال «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تحلفوا الا بالله ولا تحلفوا الا وانتم صادقون» وأخرج أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه عن النبي ﷺ «من حلف بغير الله فقد كفر» وفي لفظ «فقد أشرك» وهو عند أحمد من هذا الوجه. وفي لفظ للترمذي والحاكم «فقد كفر واشرك» وفي الباب أحاديث قال في الحجة البالغة وقد فسره بعض المحققين علي معنى التغليب والتهديد ولا أقول بذلك وإنما المراد عندي اليمين المنعقدة واليمين الغموس باسم غير الله تعالى على اعتقاد ما ذكرنا. وقال في المسوي قال الشافعي من حلف بغير الله فهو يمين مكروهة وأخشى أن يكون معصية فإن قيل أليس قد أقسم الله ببعض مخلوقاته فقال (والماء ذات البروج) \* (والشمس وضحاها) أليس أن النبي ﷺ قال في حديث الأعرابي «أفلح وأيه إن صدق» فالجواب يكون بوجهين أحدهما أن فيه اضماراً معناه ورب السماء ورب الشمس ورب أبيه ونحو ذلك حيثما وقع. وثانيهما وهو الأصح أن النهي إنما وقع عما كان على قصد التعظيم للمحلف باسمه كالحالف بالله يقصد بذكره التعظيم دون ما كانت العرب تستعمله تؤكد به كلامها من غير ذلك التعظيم أقول الحلف باسم غير الله تعالى على اعتقاد تعظيمه بحيث يكون الخنث مع ذكر اسمه موجبا عنه للعقوبة في الدنيا والآخرة شرك وبغير هذا التعظيم مكروه لأجل المشابهة مثل ماذكروا من التفصيل في النهي عن القول بمطرباننوء كذا وكذا انتهى. وفي حديث الصحيحين وغيرهما بلفظ «من حلف باللات والعزى فليقل لا إله الا الله» ولا ريب أن الانسان إنما يحلف بما هو عظيم عنده ولهذا أمر رسول الله ﷺ الحالف أن يحلف بالله أو يصمت فن حلف باللات والعزى كان معظما لهما ومن عظمهما كفروا من كفروا لم يرجع الى الاسلام الا بكلمة الاسلام وهي لا إله الا الله «وَمَنْ حَلَفَ فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَقَدْ اسْتَنْتَى وَلَا يَحْتَسِبُ عَلَيْهِ» لحديث أبي هريرة قال «قال رسول الله ﷺ من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث» أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه والنسائي وابن حبان ولفظ ابن ماجه «فله ثنياء» ولفظ النسائي «فقد استنثى» وأخرجه الحاكم وقد صححه ابن حبان وأخرج أبو داود عن عكرمة «أن النبي ﷺ قال والله لأغزون قريشا ثم قال ان

شاء الله ثم قال والله لأغزون قريشا ثم قال ان شاء الله ثم قال والله لاغزون قريشا ثم سكت ثم قال ان شاء الله ثم لم يغزهم قال أبو داود انه قد أسنده غير واحد عن ابن عباس وقد رواه البيهقي موصولا ومرسلا. ويؤيد أحاديث الباب مافي الصحيحين « أن سليمان بن داود قال لأطوفن الليلة على سبعين امرأة » الحديث وفيه « فقال النبي ﷺ لو قال ان شاء الله لم يحنث » وقد ذهب الى ذلك الجمهور. وادعى ابن العربي الاجماع على ذلك فقال أجمع المسلمون على أن قوله ان شاء الله يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلا. وفي الموطأ عن ابن عمر « من قال والله ثم قال ان شاء الله ثم لم يفعل الذي حلف عليه لم يحنث » قال مالك أحسن ما سمعت في الثنيا أنها لصاحبها. ما لم يقطع كلامه وما كان من ذلك لسقا يتبع بعضه بعضا قبل أن يسكت فإذا سكت وقطع كلامه فلا ثنيا له قلت وعلى هذا أهل العلم أن الاستثناء اذا كان موصولا باليمين فلا حنث عليه. أقول ثم اعلم ان اعتبار الاعراف في الأيمان لا بد منه فان الخالف عند حلفه من شيء أو على شيء لا يخطر بباله غير العرف الذي غلب عليه في محاوراته فلو فرض أن عرفه فيما حلف عليه مخالف لاسمه اللغوي أو الشرعي كان العرف مقدما أما اذا كان ممن لا يعرف الشرع أو اللغة فظاهر وأما اذا كان ممن يعرفها فكذلك أيضا لان خطوط المعنى العرفي أسبق من خطوط غيره بالبال إلا أن يقول أردت ذلك فانه يقبل منه ان كان لا يتعلق بالمعنى العرفي حق للغير ﴿ وَمَنْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ فَرَأَى غَيْرَهُ خَيْرًا مِنْهُ فَلْيَاتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ ﴾ لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الرحمن بن سمرة قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك » وفي لفظ « فكفر عن يمينك وأت الذي هو خير » وفي لفظ للنسائي وأبي داود « فكفر عن يمينك ثم أت الذي هو خير » وأخرج مسلم وغيره من حديث أبي حنيفة عدي بن حاتم ومن حديث أبي هريرة نحوه وفي الصحيحين من حديث أبي موسى « لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها إلا أتيت الذي هو خير وكفرت عن يميني » وفي الباب أحاديث قلت قال الله تعالى ( واحفظوا أيمانكم ) واختلفوا في وجه الجمع بينه وبين حديث أبي هريرة فقال أبو حنيفة قوله تعالى مخصوص بما اذا

كان المحلوف عليه معصية اذ من المعلوم أن الله تعالى لا يأمر بمعصية فمن حلف على معصية كترك الكلام مع أبيه حنث وكفر وقال الشافعي مخصوص بما اذا حلف على معصية او حلف على ترك مندوب أو فعل مكروه لقوله تعالى (ولا تجعلوا الله عرضة لآيمانكم أن تبروا) أى مانعا لكم عن البر قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « فليكفر عن يمينه وليفعل انذى هو خير » فقال أبو حنيفة لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث فمعناه فليقتصد أداء الكفارة كقوله ( فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ) وقال الشافعي يجوز تقديمها على الحنث يكفر بالصوم وعلى قياس هذا كل حق مالى تعلق بشئين يجوز تقديمه على الشئين كالزكاة اذا تم النصاب ولم يتم الحول ﴿ وَمَنْ أَكْرَهَ عَلَى الْيَمِينِ فَهِيَ غَيْرُ لَازِمَةٍ وَلَا يَأْتُمُ بِالْحَنْثِ فِيهَا ﴾ ليكون فعل المكروه كلا فعل وقد رفع الله تعالى الخطاب به فى التكلم بكلمة الكفر فقال تعالى ( إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ) والحديث « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وهو حديث فيه مقال طويل (١) وتكليف الخالف بيمينه التي أكره عليها من تكليف ما لا يطاق وهو باطل بالدلة العقلية والنقلية ﴿ وَالْيَمِينُ الْغُمُوسُ ﴾ هي التي يعلم الخالف كذبتها الحديث ابن عمر قال « جاء اعرابي الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ما الكبائر » فذكر الحديث « وفيه اليمين الغموس » وفيه « قلت وما اليمين الغموس قال التي يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها كاذب » أخرجه البخارى قال مالك وعقد اليمين أن يحلف الرجل أن لا يبيع ثوبه بعشرة دنانير ثم يبيعه بذلك أو يحلف ليضربن غلامه ثم لا يضربه ونحو هذا فهذا الذي يكفر صاحبه عن يمينه وليس فى اللغو كفارة واما الذي يحلف على الشيء وهو يعلم أنه آثم ويحلف على الكذب وهو يعلم ليرضى به أحداً أو ليعتذر به الى معتذره أو ليقطع به مالا فهذا أعظم من أن يكون فيه كفارة قلت الغموس هي الحلف على ما يعلم بطلانه لا على ما يظن صدقه فانه خارج عن الاقسام الثلاثة والحلف على الظن لا يجوز لان الله سبحانه قد نهى عن اتباع الظن والعمل به نهيا عاما مخصصا بأمور ليس الحلف منها ومن زعم أنه يجوز الحلف على الظن فهو مطالب بدليل صالح لتخصيص ذلك ولا سلم صدق اسم

(١) تفصيله فى تلخيص الحبير للحافظ ابن حجر المطبوع مع المجموع للنووى ج ٤ ص ١١٢

الاعتقاد على الظن بل هو أخص منه ولو سلم دخوله تحته بالمعنى العام فلا نسلم أن  
 الاعتقاد الذي يكون مطابقته صدقا هو ذلك العام ولو سلمنا أنه للعام فلا نسلم أن كل  
 صدق بهذا المعنى يجوز الحلف عليه بل الذي يجوز الحلف عليه هو نوع من أنواع  
 الصدق خاص وهو ما كان معلوماً لا ما كان مظلوماً ومن زعم غير هذا فعليه الدليل  
 ﴿وَلَا مَوْأَخَذَةَ بِاللَّغْوِ﴾ لقوله تعالى ( لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن  
 يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ) وفي البخاري عن عائشة «انها قالت أنزلت هذه الآية  
 ( لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ) في قول الرجل لا والله بلى والله » وقد نقل ابن  
 المنذر نحو هذا عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وجماعة من التابعين .  
 وأخرج أبو داود عن عائشة قالت « قال رسول الله ﷺ هو كلام الرجل في يمينه  
 كلا والله وبلى والله » وأخرجه أيضاً البيهقي وابن حبان وصحح الدارقطني الوقف  
 قال أبو داود رواه غير واحد عن عطاء عن عائشة موقوفا . وذهب الحنفية الى أن  
 لغو اليمين أن يحلف على الشيء يظنه ثم يظهر خلافه وبه قال جماعة وقيل أن يحلف  
 وهو غضبان والخلاف في ذلك طويل وتفسير الصحابة الآية الكريمة مقدم على تفسير  
 غيرهم قلت الأيمان ثلاثة أقسام لغو لا كفارة فيها ومنعقدة تجب فيها الكفارة ان  
 حنث وغموس اختلفوا في كفارتها قالت عائشة لغو اليمين قول الانسان لا والله وقال  
 مالك أحسن ما سمعت في هذا أن اللغو حلف الانسان على الشيء يستيقن أنه كذلك  
 ثم يوجد على غير ذلك فهو اللغو . وذهب الشافعي في تفسير اللغو الى قول عائشة  
 وأبو حنيفة الى ما حسنه مالك . أقول الأولى أن يقال ان اللغو لما وقعت في كتاب  
 الله عز وجل مقابلة للمعقودة وقد تقرر أن تعقيد اليمين قصدها والمراد عقد القلب بها  
 كما صرح به صاحب الكشف فاللغو هي ما لم يقصد كقول الرجل لا والله وبلى والله  
 في محاوراته من غير قصد لليمين سواء كان في حال اليمين أم لا فلو لم يرد في اللغو  
 إلا وقوعها في القرآن مقابلة للمعقودة لكان القول بأنها ما ذكرناه متعينا فكيف وقد  
 فسرت عائشة اللغو المذكورة في القرآن بما قلنا ﴿وَمِنْ حَقِّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ  
 إِبْرَارُ قَسَمِهِ﴾ لما ثبت في الصحيحين من أمره ﷺ بذلك كما في حديث البراء  
 وغيره . وأخرج أحمد من حديث أبي الزاهرية عن عائشة « ان امرأة أهدت اليها

تراً فأكلت بعضه وبقي بعضه فقالت أقسمت عليك إلا أكلت بقيته فقال رسول الله ﷺ أبر بها فإن الائتم على الخنث « ورجاله رجال الصميح » \* وَكَفَّارَةُ الْيَمِينِ هِيَ مَا ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ \* وهو قوله تعالى (ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ) قلت ذهب ابن عمر الى أن أو ههنا للتقسيم لا للتخيير وتعقبه عامة أهل العلم بالقياس الجلى على فدية الخلق فى الاحرام فقالوا يتخير الرجل بين أن يطعم عشرة من المساكين أو يكسوهم أو يعتق رقبة فإن عجز عنها صام ثلاثة أيام وأما قدر الاطعام والكسوة فكان ابن عمر يكفر عن يمينه باطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد من حنطة مختصر . وقال سليمان بن يسار أدركت الناس وهم اذا أعطوا في كفارة اليمين أعطوا مداً من حنطة بلمد الأصغر ورأوا ذلك مجزئاً عنهم . قال مالك أحسن ما سمعت فى الذى يكفر عن يمينه بالكسوة أنه ان كسا الرجال كساهم ثوباً ثوباً وان كسا النساء كساهن ثوبين ثوبين درعاً وخماراً وذلك أدنى ما يجزىء كلاً فى صلاته قلت على هذا الشافى فى الاطعام . وقال فى الكسوة أولاً مثل ما قال مالك ثم رجع وقال ان اختار الكسوة فعليه لكل مسكين ثوب واحد من قميص أو سراويل أو مقنعة أو ازار يصلح لكبير أو صغير لصحة اطلاق الكسوة على كل ذلك سواء . وقال أبو حنيفة الاعتاق والاطعام كما مر فى الظاهر وأما الكسوة فلكل واحد ثوب يستر عامة بدنه فلا يجوز السراويل والازار ونحوهما . قال مالك فأما التوكيد فهو حلف اللسان فى الشيء الواحد يردد فيه الايمان بيميننا بعد يمين كقوله والله لا أنقصه من كذا وكذا يحلف بذلك مراراً ثلاثاً أو أكثر من ذلك قال فكفارة ذلك واحدة مثل كفارة اليمين . أقول الذى فى القرآن الكريم اطعام عشرة مساكين ومعناه الحقيقى أن يجعل لهم طعاماً يأكلونه مرة واحدة من غير تقدير بمقدار معين ولا على صفة معينة من اجتماعهم أو كونه فى وقت مخصوص بل ما يصدق عليه مسمى اطعام العشرة لانه ولا ريب أنه يقال لمن أطعم عشرة ليلاً أو نهاراً مجتمعين أو مفترقين انه مطعم لذلك القدر فما وقع الجزم به من اعتبار اطعام العشرة مرتين لا وجه له وأما الظن من حديث

كفارة الظهار فغير ظاهر فانه وقع الاختلاف الطويل العريض في مقدار العرق من التمر أو المكتل وهل الاعانة منه صلى الله عليه وسلم فقط أو منه ومن المرأة ثم هو مهجور الظاهر فانه أمر أوس بن الصامت أن ينقعه على نفسه كما ثبت في الصحيح \*

## كتاب النذر

﴿ إِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا ابْتَغَى بِهِ وَجْهَ اللَّهِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قُرْبَةً وَلَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ﴾ لأنه قد ورد النهي عن النذر كما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النذر وقال انه لا يرد شيئاً وإنما يستخرج به من مال البخيل » وفيهما أيضاً من حديث أبي هريرة نحوه ثم ورد الاذن بالنذر في الطاعة والنهي عنه في المعصية كما في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه » وعلى ذلك يحمل قوله تعالى ( يوفون بالنذر ) وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى ( يوفون بالنذر ) قال كانوا يندرون طاعة الله من الصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة وما اقترض عليهم فسماهم الله أبراراً وورد بلفظ الحصر أنه لا نذر الا فيما ابتغى به وجه الله كما أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نذر الا فيما ابتغى به وجه الله » وأخرج مسلم وغيره من حديث ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نذر نذراً في معصية فكفارته كفارة يمين » وأخرج أحمد وأهل السنن من حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين » والأحاديث في هذا الباب كثيرة ﴿ وَمِنَ النَّذْرِ فِي الْمَعْصِيَةِ مَا فِيهِ مُخَالَفَةٌ لِلتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْأَوْلَادِ ﴾ لما قدمنا في كتاب الهدايا ﴿ أَوْ مُضَافَةٌ بَيْنَ الْوَرَثَةِ مُخَالَفَةٌ لِما شرَّعه الله ﴾ لأن المخالفة لذلك معصية ولا نذر في معصية كما تقدم ﴿ وَمِنَ النَّذْرِ عَلَى الْقُبُورِ ﴾ لكون ذلك ليس من النذر في الطاعة ولا من النذر الذي يبتغى به وجه الله تعالى بل قد يكون من النذر في المعصية اذا كان يتسبب عنه اعتقاد باطل في صاحب القبر كما

يتفق ذلك كثيراً . وقد أخرج أبو داود بإسناد صالح عن سعيد بن المسيب « أن أخوين من الانصار كان بينهما ميراث فسأل أحدهما صاحبه القسمة فقال ان عدت تسألني القسمة فكل مالي في رتاج الكعبة فقال له عمر ان الكعبة غنية عن مالك كثر عن يمينك ولا تنذر في معصية الرب ولا في قطيعة الرحم ولا فيها لا تملك » وأخرج مالك والبيهقي بسند صحيح وصححه ابن السكن عن عائشة « أنها سئلت عن رجل جعل ماله في رتاج الكعبة ان كلم ذا قرابة فقالت يكفر عن اليمين » وإذا كان هذا في الكعبة فغيرها من المشاهد والقبور بالأولى . قلت اختلف أهل العلم في النذر اذا خرج مخرج اليمين مثل أن يقول ان كلمت فلانا فلاه عليّ هتق رقبة أو ان دخلت الدار فلاه عليّ أن أصوم أو أصلي فهذا نذر أخرج مخرج اليمين لأنه قصد به منع نفسه عن الفعل كالحالف يقصد بيمينه منعه نفسه عن الفعل فأصح قولي الشافعي أنه بمنزلة اليمين عليه الكفارة ان حنث والمشهور من مذهب أبي حنيفة ان عليه الوفاء بما سمي الرتاج الباب وجعل ماله في رتاج الكعبة معناه جملة لما كنى عنها بالباب لأنه يدخل اليها منه ﴿ وَعَلَى مَا كَمْ يَأْذَنُ بِهِ اللَّهُ ﴾ كالنذر على المساجد لتزخرف أو على أهل المعاصي ليستعينوا بذلك على معاصيهم فان ذلك من النذر في المعصية وأقل الأحوال أن يكون النذر على ما لم يأذن به الله خارجا عن النذر الذي أذن الله به وهو النذر في الطاعة وما ابتغى به وجه الله فيشمل هذا كل نذر على مباح أو مكروه أو محرم ﴿ وَمَنْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ فِعْلاً لَمْ يَشْرَعْهُ اللَّهُ ﴾ كَمْ يَجِبُ عَلَيْهِ ﴿ لحديث ابن عباس عند البخاري وغيره قال « بينا النبي ﷺ يخطب اذ هو برجل قائم فسأل عنه فقالوا أبو اسرائيل نذر أن يقوم في الشمس ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم وأن يصوم فقال النبي ﷺ مروه ليتكلم وليقعد وليتم صومه » وأخرج أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه فيمن نذر أن لا يزال في الشمس حتى يفرغ النبي ﷺ من خطبته فقال له النبي ﷺ « إنما النذر فيما ابتغى به وجه الله » قلت وعلى هذا أهل العلم ﴿ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ ﴾ النذر ﴿ يَمَّا شَرَّعَهُ اللَّهُ وَهُوَ لَا يُطِيقُهُ ﴾ لم يجب عليه الوفاء به لحديث أنس في الصحيحين وغيرهما « أن



النبي ﷺ رأى شيخاً يُهادي (١) بين ابنيه فقال ما هذا قالوا نذر أن يمشی قال ان الله عن تعذيب هذا نفسه لفي وأمره أن يركب « زاد النسائي في رواية » نذر أن يمشی الى بيت الله « وأخرج أبوداود بإسناد صحيح عن النبي ﷺ قال « من نذر نذراً لم يسمه فكفارته كغارة يمين ومن نذر نذراً لم يطلقه فكفارته كغارة يمين » وأخرجه أيضاً ابن ماجه وزاد « من نذر نذراً أطاقه فليف به » ومن ذلك أمره ﷺ لمن نذر أن يمشی الى الكعبة بالركوب كما في الصحيحين من حديث عقبة بن عامر . وفي مسند أحمد وسنن أبي داود من حديث ابن عباس وفي مسند أحمد من حديث عقبة بن عامر . قلت ذهب أبو حنيفة والشافعي في أصح قوليه الى أن عليه دم شاة وذهب بعضهم الى أنه لا يجب إلا على وجه الاحتياط لحديث أنس في مثل هذه الصورة ولم يذكر هدياً ولا قضاء ﴿ وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسْمِهِ أَوْ كَانَ مَعْصِيَةً أَوْ لَا يُطِيقُهُ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ﴾ لحديث عقبة بن عامر عند ابن ماجه والترمذي وصححه قال « قال رسول الله ﷺ كفارة النذر اذا لم يسمه كفارة يمين » وهو في صحيح مسلم دون قوله « اذا لم يسمه » وقد تقدم حديث ابن عباس قريباً فيمن نذر نذراً لم يسمه وأخرج مسلم من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال « من نذر نذراً في معصية فكفارته كفارة يمين » كذا نسبه صاحب المنتقى الى مسلم وفيه نظر وهو عند أبي داود وابن ماجه وأحمد . وأخرج أحمد وأهل السنن « أن النبي ﷺ قال لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين » وفي اسناده مقال . وأخرج أبو داود وابن ماجه بإسناد صحيح من حديث ابن عباس « أن النبي ﷺ قال من نذر نذراً لم يطلقه فكفارته كفارة يمين » وهكذا أمر ﷺ المرأة التي نذرت أن تمشی وهي لا تطيق بأن تكفر كما أخرجه أحمد وأبوداود . أقول النذر بالمباح يصدق عليه مسمى النذر فيدخل تحت العمومات المتضمنة للأمر بالوفاء به . ويؤيد ذلك ما أخرجه أبوداود « أن امرأة قالت يا رسول الله اني نذرت اذا انصرفت من غزواتك سالماً أن أضرب على رأسك بالدف فقال لها أوفى بنذرك » وضرب الدف اذا لم يكن

(١) أي يمشی بينهما معتمدا عليهما من ضعفه وتمايله . قاله ابن الأثير

مباحا فهو إما مكروه أو أشد من المكروه ولا يكون قربة أبداً فإن كان مباحا فهو دليل على وجوب الوفاء بالمباح وإن كان مكروها فلاذن بالوفاء به يدل على الوفاء بالمباح بالأولى وكذلك إيجاب الكفارة على من نذر نذراً لم يسمه يدل على وجوب الكفارة بالأولى في المباح . فالخلاصة أن النذر بالمباح لا يخرج عن أحد القسمين أما وجوب الوفاء به أو وجوب الكفارة مع عدم الوفاء ولا ينافي ذلك ما ثبت عنه عليه السلام من الإذن لمن نذر أن يمشى إلى بيت الله حافية غير مختمرة بأن تختمر وتركب لأنه عليه السلام أمرها مع ذلك بصيام ثلاثة أيام . وفي رواية أنه أمرها بأن تهدي بدنة ومثل ذلك حديث الشيخ الذي نذر أن يمشى فقال عليه السلام « أن الله لغني عن تعذيب هذا نفسه » فإنه لا يعارض ما قدمنا لوجهين : الأول أن عدم التصريح بوجوب الكفارة عليه لا ينافي الأحاديث المصرحة بوجوبها . والثاني أنه رآه يضعف عن ذلك كما في الرواية أنه رآه يهادى بين ابنه ولهذا قال « أن الله لغني عن تعذيب هذا نفسه » ومحل النزاع من نذر بمباح مقدور له من غير تعذيب لنفسه ثم تعذيب النفس إن كان من قبيل المعصية فقد ثبت أن في نذر المعصية كفارة يمين وإن كان لكونه يلحق بغير المقدور فقد ثبت أن من نذر فيما لا يملك فعله كفارة يمين وما ليس بمقدور للإنسان داخل فيما لا يملكه . وقد أخرج أبو داود حديثاً وفيه « ومن نذر نذراً لا يطيقه فكفارته كفارة يمين » والخالص أن النذر إن كان بطاعة مقدورة وجب الوفاء به سواء كانت تلك الطاعة واجبة أو مندوبة وإن كان بغير طاعة فهو إما من المباح أو الحرام أو المكروه فإن كان من المباح فقد تقدم وإن كان من الحرام فقد ثبت وجوب الكفارة فيه مع المنع من الوفاء به وإن كان مكروهاً فهو إما أن يكون لاحقاً بالحرام أو بالمباح إن كان الأول وجبت الكفارة ولم يحز الوفاء به وإن كان الثاني فقد تقدم هذا خلاصة الكلام في أنواع النذر ولا دليل بيد من لم يوجب الوفاء ولا الكفارة في المندوب والمباح ﴿ وَمَنْ نَذَرَ بِقُرْبَةٍ وَهُوَ مُشْرِكٌ ثُمَّ أَسْلَمَ لَزِمَهُ الْوَفَاءُ ﴾ لحديث عمر في الصحيحين وغيرهما « أنه قال قلت يا رسول الله أنى نذرت في الجاهلية أن أعتكف في المسجد الحرام فقال أوف بنذكرك » وأخرج أحمد وابن ماجه عن

ميمونة بنت كزيم (١) « أن أباه سأل النبي ﷺ فقال يا رسول الله أنى نذرت أن  
أنحر ببوانة (٢) فقال أبها ومن أو طاغية قال لا قال أوف بنذك « ورجال اسناده  
رجال الصحيح . وأخرج أبو داود نحوه من حديث ثابت بن الضحاك واسناده  
صحيح ﴿ وَلَا يَنْفُذُ النَّذْرُ إِلَّا مِنَ الثَّلَاثِ ﴾ لحديث كعب بن مالك في الصحيحين  
أنه قال « يا رسول الله ان من توبى أن انخلع من مالى صدقة الى الله ورسوله فقال  
الذي ﷺ أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك « وفي لفظ لأبي داود « ان من  
توبى الى الله أن أخرج من مالى كله الى الله ورسوله صدقة قال لا قلت فنصفه قال  
لا قلت فثلثه قال نعم « وفي اسناده محمد بن اسحق وفي لفظ لأبي داود أنه قال له  
« يجزى عنك الثلث « وأخرج أحمد وأبو داود من حديث أبي لبابة بن عبد المنذر  
لما تاب الله عليه قال « يا رسول الله ان من توبى أن أهجر دار قومي وأساكنك  
وأن انخلع من مالى صدقة لله عز وجل ورسوله فقال يجزى عنك الثلث « قلت وهو  
قول أهل العلم فى الجملة ولو حلف الرجل بصدقة ماله أو قال مالى فى سبيل الله فقال  
قوم عليه كفارة يمين وهو من نذر اللجاج وعليه الشافى . وقال مالك يخرج ثلث  
ماله لحديث أبي لبابة المذكور وقال أبو حنيفة ينصرف ذلك الى كل ما يجب فيه  
الزكاة من عينه من المال دون ما لا زكاة فيه من العقار والدواب ونحوها ﴿ وَإِذَا  
مَاتَ النَّاذِرُ بِقَرْبَةٍ فَعَمَلُهَا عَنْهُ وَلَدُهُ أَجْرَاهُ ذَلِكَ ﴾ لحديث ابن عباس « أن  
سعد بن عباد استفتى رسول الله ﷺ ان أمى ماتت وعليها نذر لم تقضه فقال  
رسول الله ﷺ اقضه عنها « أخرجه أبو داود والنسائى باسناد صحيح وأصل القصة  
فى الصحيحين . وفى البخارى « ان ابن عمر أمر امرأة جعلت أمها على نفسها صلاة  
بقباء ثم ماتت أن تصلى عنها « وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس نحو ذلك باسناد  
صحيح وقد روي عنهما خلاف ذلك قلت هو القول القديم للشافى ان من فاته شيء  
من رمضان وتمكن من قضاائه ثم مات ولم يقض وكذا النذر والكفارة تدارك عنه

(١) كردم بوزن جعفر: وميمونة هذه صحابية وحديثها فى مسند احمد ج ٦ ص ٤٢٦. وذكره ابن الأثير فى  
أسد الغابة ج ٥ ص ٥٥٢ وابن سعد فى الطبقات ج ٨ ص ٢٢٢ وابن حجر فى الإصابة ج ٨ ص ١٩٥ ونسبه  
أيضا الى سفيان أبي داود

(٢) بوانة بضم الباء وتخفيف الواو هضبة وراء ينبع قرية من ساحل البحر كما فى معجم البلدان

وليه إما بالصوم عنه أو الاطعام من تركته . قال النووي القديم ههنا أظهر . وقال محمد ما كان من نذر أو صدقة أو حج قضاها الولي أجزأ ذلك ان شاء الله تعالى وهو قول أبي حنيفة والعامه من قهائنا \*

## كتاب الاطعمه

﴿الأصل في كل شيء الحِلُّ ولا يَحْرُمُ إِلَّا مَا حَرَّمَ اللَّهُ ورسوله وَمَا سَكَتَا عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ﴾ مثل قوله تعالى ( قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه ) الآية فان النكرة في سياق النفي تدل على العموم ومثل حديث سلمان الفارسي قال « سئل رسول الله ﷺ عن السنن والجن والفراء فقال الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرمه الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا لكم » أخرجه ابن ماجه والترمذي وفي اسناد ابن ماجه سيف بن هريرة البرجمي وهو ضعيف (١) وفي الصحيحين من حديث سعد بن أبي وقاص « أن رسول الله ﷺ قال ان أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم على الناس فخرم من أجل مسأله » وفيهما من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « ذروني ما تركتكم فانما هلك من قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فاذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه واذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وأخرج البزار وقال سنده صالح والحاكم وصححه من حديث أبي الدرداء ورفعاه بلفظ « ما أحل الله في كتابه فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو فاقبلوا من الله عافيته فان الله لم يكن لينسى شيئا وتلا ( وما كان ربك نسيا ) » وأخرج الدارقطني من حديث أبي ثعلبة رفعه « ان الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحد حدودا فلا تعتدوها وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها » وفي الكتاب والسنة مما يتقرر به هذا الأصل الكثير الطيب فيتوجه الاختصار في رفع الحل على ما ورد فيه دليل يخصه ومن التخصيص

(١) قال الترمذي ج ١ ص ٢٢٢ طبع بولاق « هذا حديث غريب لا نرفعه مرفوعا الا من هذا الوجه » ورواه أيضا الحاكم في المستدرج ج ٤ ص ١١٥ شاهدا وفي اسناد الجيع سيف بن هريرة البرجمي وقد ضعفه جماعة منهم ابن حبان ووثقه ابو نعيم وصحح الطبري حديثه في التهذيب وقال البخاري : مقارب الحديث

قوله تعالى في آخر تلك الآية ( إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحماً خنزير ) وكذلك قوله تعالى ( حرمت عليكم الميتة ) الى آخر الآية ﴿ فَيَحْرُمُ مَا فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ ﴾ وهو قوله تعالى ( حرمت عليكم الميتة ) أى ما مات حتف أنفه ( والدم ) وهو المسفوح صرح بذلك في الآية الاخرى والمفسر قاض على المبهمة وهذا مما ينقض به قول القائل المبهمة على ايهامه والمفسر على تفسيره فانهم اتفقوا في هذه الآية على التقييد ( ولحم الخنزير ) وكل شيء من الخنزير حرام وتخصيص اللحم بالذكر لأنه يقصد في العادة والخنزير حيوان مسخ بصورته قوم ولم يزل نوح ومن بعده من الأنبياء يحرمون الخنزير ويأمرون بالتبعد عنه الى تنزل عيسى عليه السلام فيقتله ويشبه أن الخنزير كان يأكله قوم فنطقت الشرائع بالنهي عنه وهجر أمره أشد ما يكون ( وما أهل لغير الله به ) أي ذكر اسم غير الله عند ذبحه ( والمنخنقة ) هي التي تختنق فتموت ( والموقوذة ) هي المقتولة بالعصا ( والمتردية ) هي التي تتردى من مكان عال فتموت ( والنطيحة ) هي التي تنطحها أخرى فتموت ( وما أكل السبع ) يريد ما بقي مما أكل السبع لأنه ضبط المذبوح الطيب بما قصد ازهاق الروح باستعمال الحدد في حلقه أو لبته فجر ذلك الى تحريم الاشياء ( إلا ما ذكيت ) أى ما أدركتم من هذه الاشياء وفيه حياة مستقرة فذبحتموه أما ما صار الى حالة المذبوح فهو في حكم الميتة ( وما ذبح على النصب ) قيل مفرد كعنق وقيل جمع نصاب وهو الشيء المنصوب من حجر ونحوه اشارة للطاغوت والجمع بينه وبين ما أهل لغير الله به يدل على الفرق بينهما وذلك لأن المذبوح عند النصب قصد به تعظيم الطاغوت دلالة وان لم يتلفظ باسمه فهو بمنزلة ما أهل لغير الله به ( وأن تسنقسموا بالأزلام ذلكم فسق ) الى قوله ( فن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم ) قلت قد اتفق المسلمون على ذلك في الجملة وان كان لهم في التفاصيل اختلاف ﴿ وَكُلْ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ﴾ لخروج طبيعتها من الاعتدال وبشكاسة أخلاقها وقسوة قلوبها لحديث أبي ثعلبة الخشني عند مسلم ومالك وغيره « أن رسول الله ﷺ قال كل ذي ناب من السباع فأكله حرام » وفي الباب أحاديث في الصالحين وغيرهما والمراد بالناب السن الذي خلف الرابعية جمعه أنياب وكل ذي ناب يتقوي به ويصاد

وقال في النهاية هو ما يقتصر الحيوان ويأكل قسراً كالأسد والذئب والنمر ونحوها قال في القاموس السبع بضم الباء المفترس من الحيوان انتهى . وأراد بندي ناب ما يعدو بناه على الناس وأموالهم مثل الذئب والأسد والكلب والفهد والنمر وعلى هذا أهل العلم إلا أن الشافعي ذهب إلى إباحة الضبع والثعلب . وقال أبو حنيفة هما حرامان كسائر السباع . أقول قد قيل أنه لا ناب للضبع وإن جميع أسنانها عظم واحد كصفحة نعل الفرس كذا قال ابن رسلان في شرح السنن وعلى تسليم أن لها ناباً فيخصصها من حديث كل ذي ناب حديث جابر فإنه قيل له « الضبع صيد قال نعم فقال له السائل آكلها قال نعم فقال له أقاله رسول الله ﷺ قال نعم » أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي والترمذي وصححه أيضاً البخاري وابن حبان وابن خزيمة والبيهقي ولا يعارض هذا الحديث الصحيح ما أخرجه الترمذي من حديث خزيمة بن جزء قال « سألت رسول الله ﷺ عن الضبع فقال أويأكل الضبع أحد » وفي رواية « ومن يأكل الضبع » لأن في إسناده عبد الكريم إمامية وهو متفق على ضعفه والراوى عنه اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف (١) ﴿ وَكُلُّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ ﴾ لحديث ابن عباس عند مسلم وغيره قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير » والمخلب بكسر الميم وفتح اللام قال أهل اللغة المراد به ما هو في الطير بمنزلة الظفر للإنسان ويباح منه اللحم والعصفور لأنهما من المستطاب ﴿ وَ ﴾ من ذلك ﴿ الْحَرُّ الْإِنْسِيَّةُ ﴾ وكان كثير من أهل الطبائع السليمة من العرب يحرمونه ويشبه الشياطين وهو يرى الشيطان فينهق وهو قوله ﷺ « إذا سمعتم نهيق الحمار فتعوزوا بالله من الشيطان فإنه رأى شيطانا » ويضرب به المثل في الحق والهوان . وقد حرمه من العرب أذكاهم فطرة وأطيبهم نفساً كما في حديث البراء بن عازب في الصحيحين وغيرهما « أنه ﷺ نهى يوم خيبر عن لحوم الحر الانسية » وفيهما من

(١) الحديث في الترمذي ج ١ ص ٢٢١ وفي طبقات ابن سعد ج ٧ ص ٢٢٢. وعبد الكريم هو ابن أبي المخارق وكنيته أبو أمية ووقع في الأصل « عبد الكريم ابن أمية » وهو خطأ والحديث ضعيف قال الترمذي : « ليس إسناده بالقوى لا نعرفه إلا من حديث اسمعيل بن مسلم عن عبد الكريم ابن أمية » ولم يخرج أحمد في المسند على سبعة وعظمه

حديث ابن عمر وأبي ثعلبة الخشني نحوه وفي الباب غير ذلك وقد ذهب إلى ذلك جمهور العلماء . قلت وأما الحمار الوحشي فاتفقوا على إباحته كذا في المسوى . وأهدى له صلى الله عليه وسلم الحمار الوحشي فأكله كذا في الحجة البالغة ﴿ وَ ﴾ من ذلك ﴿ الْجَلَالَةُ قَبْلَ الاستحالة ﴾ لحديث ابن عمر عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الجلالة وألبانها » وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه الترمذي وابن دقيق العيد من حديث ابن عباس « النهي عن أكل الجلالة وشرب لبنها » وأخرج أحمد والنسائي والحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه ذلك . وفي الباب غير ذلك . وقد ذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل والثوري والشافعية . وذهب بعض أهل العلم إلى الكراهة فقط . وظاهر النهي التحريم : والعلة تغير لحمها ولبنها فإذا زالت العلة بمنعها عن ذلك حتى يزول الأثر فلا وجه للتحريم لأنها حلال يقيان إنما حرمت لما منع وقد زال . قال في الحجة البالغة الخيفة وما أثر منها خبيث في جميع الأُم والمثل فإذا تميز الخبيث من غيره أُلقي الخبيث وأكل الطيب وإن لم يكن التميز حرم أكله ودل الحديث على حرمة كل نجس ومتنجس ونهى صلى الله عليه وسلم عن أكل الجلالة وألبانها لأنها لما شربت أعضاؤها النجاسة وانتشرت في أجزائها كان حكمها حكم النجاسات أو حكم من يتعيش بالنجاسة . أقول الاستحالة مطهرة والأولى أن يقال في طهارة ما استحال أن العين التي حكم الشارع بنجاستها لم تبق أسما ولا صفة فإن حكمه بنجاسة العذرة مقيّد بكونها عذرة فإذا صارت رماداً فليست بعذرة فمن ادعى بقاء النجاسة مع ذهاب الاسم والصفة فعليه الدليل ﴿ وَ ﴾ من ذلك ﴿ الكلاب ﴾ ولا خلاف في ذلك يعتد به وهو مستحبث وقد وقع الأمر بقتله عموماً وخصوصاً . وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل ثمنه كما تقدم وسيأتي وتقديم أن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه . وقد جعله بعضهم داخلاً في ذوات الناب من السباع . قال في الحجة البالغة ويحرم الكلب والسنور لأنهما من السباع ويأكلان الجيف والكلب شيطان ﴿ وَ ﴾ من ذلك ﴿ الهر ﴾ لحديث جابر عند أبي داود وابن ماجه والترمذي « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل الهر وأكل ثمنها » وفي أسناده عمرو بن

زيد<sup>(١)</sup> الصنعاني وهو ضعيف لكن يشد من عضده ما ثبت من النهي عن أكل ثمن الكلب والسنور وهو في الصحيح وقد تقدم ولا فرق بين الوحشي والأهلي والشافعية وجه في حل الوحشي ﴿وَ﴾ من ذلك ﴿مَا كَانَ مُسْتَخْبِئًا﴾ لقوله تعالى ( ويحرم عليهم الخبائث ) فما استخبئته الناس من الحيوانات لالعة ولا لعدم اعتياد بل للجرد الاستخبات فهو حرام . وان استخبئته البعض دون البعض كان الاعتبار بالأكثر كحشرات الارض وكثير من الحيوانات التي ترك الناس أكلها ولم ينهض على تحريمها دليل يخصصها فان تركها لا يكون في الغالب الا لكونها مستخبئة فتندرج تحت قوله ( ويحرم عليهم الخبائث ) وقد أخرج أبو داود عن ملقم بن ثلب قال « صحبت النبي ﷺ فلم أسمع لحشرات الأرض تحريماً » وقد قال البيهقي ان اسناده غير قوي . وقال النسائي ينبغي أن يكون ملقم بن ثلب ليس بالمشهور (٢) وهذا الحديث ليس فيه ما يخالف الآية وغايته عدم سماعه لشيء من النبي ﷺ وهو لا يدل على عدم . وقد أخرج ابن عدي والبيهقي من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن أكل الرخمة (٣) » وفي اسناده خارجة بن مصعب وهو ضعيف جداً فلا يفتنض للاحتجاج به . وأخرج أحمد وأبو داود من حديث عيسى بن نميلة الفزاري عن أبيه قال « كنت عند ابن عمر فسنل عن أكل القنفذ فتلا هذه الآية ( قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه ) الآية فقال شيخ عنده سمعت أبا هريرة يقول ذكر عند النبي ﷺ فقال خبيثة من الخبائث فقال ابن عمر ان كان قاله رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهو كما قال « وعيسى بن نميلة ضعيف (٤) فلا يصلح الحديث لتخصيص القنفذ من أدلة الحل العامة وقد قيل ان من أسباب التحريم الأمر بقتل الشيء كالحبس الفواسق

(١) في الاصل «يزيد» وهو خطأ

(٢) وقال ابن حزم مجهول . وقال ابن حجر في الإصابة «ذكره البخاري وغيره في التابعين» وابوه صعبان لم يرو عنه غيره . وحديثه رواه أيضاً ابن سعد ج ٧ قسم ١ ص ٢٨ وذكره ابن الاثير في اسد النابغة ج ١ ص ٢١٢ وفيما انه رواه عن أبيه . وملقم بكسر الميم ويقال بالهاء

(٣) هي طائر أبيض على شكل النسر خلقه الا انه مبقع بسواد وياض . قاله في اللسان

(٤) لم أجد احداً ضعف عيسى بن نميلة بل وثقه ابن حبان . وابوه قال الذهبي لا يعرف



والوزغ ونحو ذلك والنهي عن قتله كالنملة والنحلة والهدد والصرد والضفدع ونحو ذلك ولم يأت عن الشارع ما يفيد تحريم أكل ما أمر بقتله أو نهى عن قتله حتى يكون الأمر والنهي دليلين على ذلك ولا ملازمة عقلية ولا عرفية فلا وجه لجعل ذلك أصلاً من أصول التحريم بل إن كان المأمور بقتله أو المنهى عن قتله مما يدخل في الخبائث كان تحريمه بالآية الكريمة وإن لم يكن من ذلك كان حلالاً مما بما أسلفنا من أصالة الحل وقيام الأدلة الكلية على ذلك ولهذا قلنا **وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ حَلَالٌ** قال الشافعي ما لم يرد فيه نص تحريم ولا تحليل ولا أمر بقتله ولا نهى عن قتله فالمرجع فيه إلى العرب من سكان البلاد والقرى دون أجلاف البوادي فإن استطابته العرب أو سمته باسم حيوان حلال فهو حلال وإن استخبثته أو سمته باسم حيوان حرام فهو حرام فأما ما أمر الشرع بقتله أو نهى عن قتله فلا يكون حلالاً فقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم «خمس يقتلن في الحل والحرم» الحديث وأمر بقتل الوزغ ونهى عن قتل أربعة من العوَاب النملة والنحلة والصرد والهدد وبالجملة فتحل الطيبات وتحرم الخبائث لقوله تعالى (ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) والطيبات ما تستطيبه العرب وتستلذه من غير أن ورد بتحريمه نص من كتاب أو سنة. قال الماتن في حاشية الشفاء إن القول بكراهية أكل الأرنب لا مسنده له بخلاف الضب فإنه قد ورد النهى عن أكله كما أخرجه أبو داود وثبت في صحيح مسلم أنه **وَيَنْهَى اللَّهُ عَنْهُ** قال «إن الله غضب على سبط من بني إسرائيل فسخهم دواب ولا أدري لعل هذا منها» والنهي حقيقة في التحريم لولا ما ثبت في الصحيحين من حديث جماعة من الصحابة أن النبي **وَيَنْهَى اللَّهُ عَنْهُ** أذن لهم بأكل الضب فقال لهم «كلوه فإنه حلال ولكن ليس من طعامي» فإن هذا الحديث يصرف النهى عن حقيقة إلى مجازة وهو الكراهة وحديث تروده **وَيَنْهَى اللَّهُ عَنْهُ** في كونه ممسوخاً مؤيد لذلك وأما أكل التراب فلم يصح في المنع منه شيء لكنه من أسباب الملل الصعبة التي يتأثر عنها انحلال البنية وقد نهى الله سبحانه عن قتل الأنفس \*

## ﴿بابُ الصَّيْدِ﴾

وكان الاصطلياد ديدناً للعرب وسيرة فاشية فيهم حتى كان ذلك أحد المكاسب التي عليها معاشهم فأباحه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ﴿مَا صِيدَ بِالسَّلَاحِ الْجَارِحِ وَالْجَوَارِحِ كَانَ حَلَالاً إِذَا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ لحديث أبي ثعلبة الخشني في الصحيحين قال « قلت يارسول الله انا بارض صيد أصيد بقوسي وبكلبي المعلم وبكلبي الذي ليس بمعلم فما يصلح لي فقال ما صدت بقوسك فذكرت اسم الله عليه فكل وما صدت بكلبك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل وما صدت بكلبك غير المعلم فأدركت ذكاته فكل » وفي الصحيحين من حديث عدي بن حاتم قال « قلت يارسول الله اني أرسل الكلاب المعلمة فيمسكن عليّ وأذكر اسم الله قال اذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله فكل ما أمسك عليك قلت وان قتلن قال وان قتلن ما لم يشركها كلب ليس معها قال قلت فاني أرمي بالمرأض (١) الصيد فأصيد قال اذا رميت بالمرأض نفزق (٢) فكل وان أصابه بمرضه فلا تأكل » وفي رواية « اذا أرسلت كلبك فأذكر اسم الله فان أمسك عليك فأدركنه حياً فاذبحه وان ادركنه قد قتل ولم يأكل منه فكله فان أخذ الكلب ذكاة » وفي لفظ من حديثه عند أحمد وأبي داود « قلت وان قتل قال وان قتل ولم يأكل منه شيئاً فاما أمسكه عليك » وفي الصحيحين من حديثه « فكل مما أمسكن عليك إلا أن يأكل الكلب فلا تأكل فاني اخاف أن يكون انما أمسك على نفسه » وفي حديث ابن عباس عند أحمد قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا أرسلت الكلب فأكل من الصيد فلا تأكل فاما أمسكه على نفسه فاذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل فاما أمسكه على صاحبه » وقد أخرج أحمد وأبو داود من حديث عبد الله بن عمرو أن أبا ثعلبة الخشني قال « يارسول الله ان لي كلاباً مكلبة فافتني في صيدها قال ان كانت لك كلاب مكلبة فكل مما أمسكت عليك فقال يارسول الله ذكي وغير ذكي قال ذكي وغير ذكي

(١) بوزن مفتاح هو سهم لاريش له

(٢) قال النووي في شرح مسلم وأما خزق فهو بالغاء المعجمة والزراي ومنه نفذ اه

قال وان أكل منه قال وان أكل منه قال يارسول الله أفنتى في قومى قال كل ما أمسك عليك قوسك قال ذكى وغير ذكى قال ذكى وغير ذكى قال فان تغيب عنى قال وان تغيب عنك ما لم يصل (١) يعنى يتغير أو نجد فيه أثر غير سهمك » وقد قال ابن حجر انه لا بأس باسناده وفيه نظر لان في اسناده داود بن عمرو الأودى الدمشقى وفيه مقال وخلاف وقد أخرج نحو هذا الحديث أبو داود من حديث أبي ثعلبة نفسه ولا يتم هذا للمعارضة ما فى الصحيحين من النهى عن أكل ما أكل منه الكلب. واخرج أحمد وأبو داود من حديث عدى بن حاتم « ان رسول الله ﷺ قال ما علمت من كلب أوباز ثم أرسلته وذكرت اسم الله عليه فكل ما أمسك عليك » وقد أكل ﷺ من حمار الوحش الذي صاده أبو قتادة طعنا برحمه وهو فى الصحيح وقد تقدم فى الحج وقد ذكر الله فى كتابه العزيز تحليل ما صيد بالجوارح فقال ( وما علمت من الجوارح ) الآية وأباح الاكل فقال ( فكلوا مما أمسكن عليكم ) وقد دل ما ذكرناه من هذه الأدلة على ما اشتدل عليه المتن من أن ما صيد بالجوارح والجوارح كان حلالا اذا ذكر اسم الله عليه ﷺ وما صيد بغير ذلك فلا بد من التذكية ﷺ وقد نزل ﷺ المراض اذا أصاب غزق منزلة الجراح واعتبر مجرد الخزق كما فى حديث عدى بن حاتم المذكور وفى لفظ لاحد من حديث عدى قال « قلت يارسول الله اناقوم نرمى فمايجل لنا قال يجل لكم ما ذكيتم وما ذكرتم اسم الله عليه فخرقتم فكلوا » فدل على ان المعتبر مجرد الخزق وان كان القتل بمنقل فيحل ما صاده من يرمى بهذه البنادق الجديدة التي يرمى بها بالبارود والرصاص لأن الرصاص تخزق خزقا زائدا على خزق السلاح فلها حكمه وان لم يدرك الصائد بها ذكاة الصيد اذا ذكر اسم الله على ذلك وهبارة الماتن فى حاشية الشفاء أقول ومن جملة مايجل الصيد به من الآلات هذه البنادق الجديدة التي يرمى بها بالبارود والرصاص فان الرصاص يحصل بها خزق زائد على خزق السهم والرمح والسيف ولما فى ذلك عمل يفوق كل آلة ويظهر لك ذلك بانك لو وضعت ريشا أو نحوه فوق رماد دقيق أو تراب دقيق وغرزت فيه شيئا يسيرا من أصلها ثم ضربتها بالسيف المحدد ونحو ذلك من الآلات

(١) حل الأعم يصل. يفتح الياء وكسر الصاد وأمل أيضا أنتن مطبوخا كان اونيتا

لم يقطعها وهي على هذه الحالة ولو رميتها بهذه البنادق لقطعنها فلا وجه لقطعها قاتلة بالصدم لامن عقل ولامن قتل. وما روى من النهي عن أكل مارمى بالبندقة كما في رواية من حديث عدي بن حاتم عند أحمد بلفظ «ولا تأكل من البندقة الا ما ذكيت» فالمراد بالبندقة هنا هي التي تتخذ من طين فيرمى بها بعد ان تيس وفي صحيح البخاري «قال ابن عمر في المقتولة بالبندقة تلك الموقودة» وكرهه سالم والقاسم ومجاهد وابراهيم وعطاء والحسن وهكذا ما يصيد بحصى الخذف فقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الله بن المغفل «ان رسول الله ﷺ نهى عن الخذف» (١) وقال انها لا تصيد صيدا ولا تنكا\* (٢) عدوا لكنها تكسر السن وتفتأ العين» ومثل هذا ما قتل بالرمي بالحجارة غير المحددة اذ لم يفرق قاته وقيد لا يحل وأما اذا خرقت حل قال في المسوى يحل ما اصطاد بكلمه اذا ذكر اسم الله عليه عند ارساله وكان الكلب معلما قال تعالى (وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونن مما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه) والتعليم هو أن يوجد فيه ثلاثة أشياء اذا أشليت استشلت (٣) واذا زجرت انزجرت واذا أخذت الصيد أمسكت ولم تأكل فاذا وجد ذلك منها مرارا وأقله ثلاث مرات كانت معلمة يحل صيدها وعلى هذا كله أهل العلم في الجملة وأكثر أهل العلم على أن المراد بالجوارح الكواصب من سباع البهائم كالفهد والكلب ومن سباع الطير كالباري والصقر مما يقبل التعليم فيحل صيد جميعها والمكلب هو الذي يفرى الكلاب على الصيد ويعلمها (فكلوا مما أمسكن) أراد ان الجارحة المعلمة اذا جرحت بإرسال صاحبها فأخذت الصيد وقتلته كان حلالا قلت وهذا هو مذهب مالك والقول القديم للشافعي ثم تعقبه الشافعي بحديث عدي ابن حاتم المذكور وهو مذهب أبي حنيفة وسمع مالك أهل العلم يقولون في الباري والعقاب والصقر وما أشبه ذلك انه اذا كان معلما يفتقه كما فتقه الكلاب المعلمة فلا بأس بأكل ما قتلوه مما صادت اذا ذكر اسم الله على ارسالها قال مالك الأمر المجتمع عليه

(١) الخذف رميكم بمحصاة او نواة تأخذها بين سبائك او تجعل مخدفة من خشب ثم رمي بها بين الابهام والسبابة قاله في اللسان (٢) الرواية تنكأ بالهمز وروى تنكي بكسر الكاف بدون همز قال الشوكاني «قال ابن سيده في المدون نكايه أصاب منه ثم قال نكأت المدون كنكأهم لغة ونكيتهم فظهر ان الرواية صحيحة ولا معنى لتخطئها» (٣) اشلى الكلب اذا دهاه باسمه واشلاه على الصيد دهاه فارسله عليه لكن حذف فارسله تخفيفا

عندنا أن المسلم إذا أرسل كلب المجوسى الضارى فصاد أو قتل انه اذا كان معلما  
فأكل ذلك الصيد حلال لأبأس به وان لم يذكه المسلم وانما مثل ذلك مثل المسلم يذبح  
بشفرة المجوسى أو يرمى بقوسه أو بنبله فيقتل بها فصيد ذلك وذبيحته حلال لأبأس  
بأكله قال مالك اذا أرسل المجوسى كلب المسلم الضارى على صيد فأخذه فانه لا يؤكل  
ذلك الصيد إلا ان يذكى وانما مثل ذلك قوس المسلم ونبله يأخذها المجوسى فيرمى  
بها الصيد فيقتله وبمنزلة شفرة المسلم يذبح به المجوسى فلا يحل أكل شيء من ذلك  
انتهى ﴿وَإِذَا شَارَكَ الْكَلْبَ الْمَعْلَمَ كَلْبٌ آخَرُ لَمْ يَحِلَّ صَيْدُهُمَا﴾ لما تقدم فى  
حديث عدى من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم «مالم يشر كها كلب ليس  
معه» وفى لفظ له فى الصحيحين قال «قلت يارسول الله انى أرسل كلبى وأسمى قال  
ان أرسلت كلبك وسميت فأخذ فقتل فكل وإن أكل منه فلا تأكل فانما امسك  
على نفسه قلت انى أرسل كلبى أجده معه كلبا لأدري أيهما أخذه قال فلا تأكل فانما  
سميت على كلبك ولم تسم على غيره» وفى لفظ له «فان وجدت مع كلبك كلبا  
غيره وقد قتل فلا تأكل فانك لا تدري أيهما قتله» ﴿وَإِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ الْمَعْلَمُ  
وَنَحْوُهُ مِنَ الصَّيْدِ لَمْ يَحِلَّ فَإِنَّمَا امْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ﴾ لما تقدم من الأدلة على  
ذلك وتقدم أيضا ترجيحها على حديث عبد الله بن عمرو ﴿وَإِذَا وَجَدَ الصَّيْدَ  
بَعْدَ وَقْعِ الرَّمِيَةِ فِيهِ مَيْتًا وَلَوْ بَعْدَ أَيَّامٍ فِي غَيْرِ مَاءٍ كَانَ حَلَالًا مَالِمُ يَنْتَنُ  
أَوْ يَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي قَتَلَهُ غَيْرُ سَهْمِهِ﴾ لحديث أبى ثعلبة الخشنى عن النبى صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم قال «اذا رميت سهمك فتاب ثلاثة أيام وأدركته فكله مالم  
ينتن» أخرجه مسلم وغيره. وفى الصحيحين من حديث عدي بن حاتم قال «سألت  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصيد قال اذا رميت سهمك فاذا ذكر  
اسم الله فان وجدته قد قتل فكل الآن تجده قد وقع فى ماء فانك لا تدري الماء  
قتله أو سهمك» وفى لفظ من حديثه لأحمد والبخارى عن النبى صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم قال «اذا رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به الا أثر سهمك  
فكل وإن وقع فى الماء فلا تأكل» وفى لفظ لمسلم نحوه وفى لفظ للبخارى من حديثه  
«انا برمي الصيد فزقتنى أثره اليومين والثلاثة ثم نجده ميتا وفيه سهمه قال يأكل

ان شاء « وفي لفظ للترمذي وصححه قال « قلت يا رسول الله أرمي الصيد فأجد فيه سهمي من الغد قال اذا علمت أن سهمك قتله ولم ترفيه أنز سبيع فكل « قلت وعلى هذا أهل العلم في الجملة •

### ﴿ بَابُ الذَّبْحِ ﴾

﴿ هوَ مَا أَنَهَرَ الدَّمَ ﴾ أي أساله ﴿ وَفَرَى ﴾ أي قطع ﴿ الْأَوْدَاجَ ﴾ وهما عرقان بينهما الحلقوم ﴿ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَوْ بِحَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِ ﴾ كخشب وغيره ﴿ مَا لَمْ يَكُنْ سِنًا أَوْ ظُفْرًا ﴾ الحديث رافع بن خديج في الصحيحين وغيرهما قال « قلت يا رسول الله انا نلتقي العدو غداً وليس معنا مدى فقال النبي ﷺ ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سناً أو ظفراً سأحدثكم عن ذلك أما السن فعضم وأما الظفر فمدى الحبشة « وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس وأبي هريرة قالا « نهى رسول الله ﷺ عن شريطة الشيطان وهي التي تدب فتحقطع الجبل ولا تفري الأوداج « وفي اسناده عمرو بن عبد الله الصنعاني وهو ضعيف . وأخرج أحمد والبخاري من حديث كعب بن مالك « انها كانت لهم غنم ترعى بسلم فأبصرت جارية لنا بشاة من غنمنا موتاً فكسرت حجراً فذبحتها فقال لهم لا تأكلوا حتى أسأل رسول الله ﷺ أو أرسل اليه من يسأله عن ذلك وأنه سأل رسول الله ﷺ عن ذلك أو أرسل اليه فأمره بأكلها « وفيه دليل على أن ذبح النساء والرقيق جائز وعليه أهل العلم . وأخرج أحمد والنسائي وابن ماجه من حديث زيد بن ثابت « أن ذبياً نَبَّ في شاة فذبجوها بمروة فرخص لهم رسول الله ﷺ في أكلها « وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان من حديث عدي بن حاتم قال « قلت يا رسول الله انا نصيد الصيد فلا نجد سكيناً إلا الظرار (١) وشقة العصا فقال ﷺ أمر الدم بما شئت واذكر اسم الله عليه « والظرار الحجر أو المدر وأخرج البخاري وغيره من حديث عائشة « ان قوماً قالوا يا رسول الله

(١) هو الظار المشاة قال في القاموس في فصل الظاء الظر بالكسر والظور والظرة الحجر أو المدر المحدد منه امر المراد منه وضبط بالقام الظور والظرة بضم ففتح

ان قوماً يأتوننا باللحم لا ندرى أذكر اسم الله عليه أم لا فقال سموا عليه أنتم وكلوا قالت وكانوا حديثي عهد بالكفر « وهذا لا ينافي وجوب التسمية على الذابح بل فيه الترخيص لغير الذابح اذا شك في اللحم هل ذكر عليه اسم الله عند الذبح أم لا فانه يجوز له أن يسمى ويأكل وأما استقبال القبلة فليس في السنة ما يدل على هذا فان كان الدال على استقبال القبلة هو قوله في الحديث « فلما وجههما » فليس فيه أنه وجههما الى القبلة بل المراد وجههما للذبح وقد تقرر أن حذف المتعلق مشعر بالعموم وان كان الاستدلال بقوله « وجهت وجهي » فكذلك أيضاً ليس فيه دلالة على ذلك ولا أعلم دليلاً يدل على مشروعية (١) الاستقبال حال الذبح. قال المسان في السيل الجرار ليس على هذا دليل لا من كتاب ولا من سنة ولا من قياس وما قيل من أن القول بنسب الاستقبال في الذبح قياس على الأضحية فليس بصحيح لانه لا دليل على الأصل حتى يصلح للقياس عليه بل النزاع فيه كائن كما هو كائن في الفرع . والنسب حكم من أحكام الشرع فلا يجوز اثباته الا بدليل تقوم به الحجة انتهى .

﴿ وَيَحْرُمُ تَعْدِيْبُ الذَّيْبَةِ ﴾ لحديث شداد بن أوس عن رسول الله ﷺ قال « ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فأحسنوا القتلة واذا ذبحتم فأحسنوا الذبيحة وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته » أخرجه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وأخرج أحمد وابن ماجه من حديث ابن عمر « أن رسول الله ﷺ أمر أن تحمد الشفار وان توارى عن البهائم وقال اذا ذبح أحدكم فليجهز » أى يتمها وفي اسناده ابن لميعة وفيه مقال معروف قلت في اختيار أقرب طريق لازهاق الروح اتباع داعية الرحمة وهي خلة يرضى بهارب العالمين ويتوقف عليها أكثر المصالح المنزلية والمدنية ﴿ والمثلة بها ﴾ لما ورد في تحريمها من الأحاديث الثابتة في الصحيح وغيره وهي عامة ﴿ و ﴾ تحريم ﴿ ذبحها لغير الله ﴾ لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من لعن من ذبح لغير الله كما في صحيح مسلم وغيره ولقوله تعالى ( وما أهل به لغير الله ) وكان أهل الجاهلية يتقربون الى الأصنام والنجوم بالذبح لأجلهم

(١) التعبير بالمشروعية غير دقيق فانه لا خلاف في مشروعيته ولم قل احد انه مكروه أو حرام .  
وأما الخلاف في استعابه فقط

أما بالاهلال عند الذبح بأسمائهم وأما بالذبح على الأنصاب المخصوصة لهم فنهوا عن ذلك وهذا أحد مظاهر الشرك وأما الذبح للسلطان وهل هو داخل في عموم ما أهل به لغير الله أم لا فقد أجاب الماتن رحمه الله في بحث له على ذلك بما لفظه : اعلم أن الأصل الحل كما صرحت به العمومات القرآنية والحديثية فلا يحكم بتحريم فرد من الأفراد أو نوع من الأنواع إلا بدليل ينقل ذلك الأصل المعلوم من الشريعة المطهرة . مثل تحريم ما ذبح على النصب والميتة والمتردية والنطيحة والموقوذة وما أهل به لغير الله ولحم الخنزير وكل شيء خرج من ذلك الأصل بدليل من الكتاب أو السنة المطهرة كتحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير وتحريم الحر الأنسية . وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن أصول التحريم الكتاب والسنة والاجماع والقياس أو وقوع الأمر بالقتل أو النهي عنه أو الاستنباط أو التحريم على الأمم السالفة إذا لم ينسخ فلا بد للقائل بتحريم فرد من الأفراد أو نوع من الأنواع من اندراجه تحت أصل من هذه الأصول فإن تمذر عليه ذلك فليس له أن يقول على الله ما لم يقل فإن من حرم ما أحله الله كن حلالاً . حرم الله لا فرق بينهما وفي ذلك من الاتم ما لا يخفى على عارف ولا شك أن البراءة الأصلية بمجرد ما كافيته على ما هو الحق فكيف إذا انضم إليها من العمومات مثل قوله تعالى ( قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً ) الآية وقوله ( أحل لكم الطيبات ) وقوله ( والطيبات من الرزق ) وقوله ( كلوا من طيبات ما رزقناكم ) وقوله ( هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ) وقوله ( يحل لهم الطيبات ) والحاصل أن الواجب وقف التحريم على المنصوص على حرمة والتحليل على ما عداه وقد صرح بذلك حديث سلمان عند الترمذى « أن النبي ﷺ قال الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه » وأخرج أبو داود عن ابن عباس موقوفاً « كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء تقدراً فبعث الله تعالى نبيه وأنزل كتابه فأحل حلاله وحرم حرامه فما أحل فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو وتلا ( قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً ) »



وأخرج الترمذى وأبو داود من حديث قبيصة بن هلاب عن أبيه (١) قال «سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد قال له رجل إن من الطامع طامعاً أنخرج منه فقال ضارعت النصرانية لا يختلجن في نفسك شيء» إذا قرر هذا فمسألة السؤال أغنى ما ذبح من الأضاح لقدم السلطان والاستدلال على تحريم ذلك بقوله تعالى (وما أهل به لغير الله) فاسد فإن الإهلال رفع الصوت للصنم ونحوه وذلك قول أهل الجاهلية باسم اللات والعزى كذا قال الزمخشري في الكشاف والذابح عند قدم السلطان لا يقول عند ذبحه باسم السلطان ولو فرض وقوع ذلك كان محرماً بلا نزاع ولكنه يقول باسم الله . وقد استدل على ذلك بما رواه أحمد ومسلم والنسائي من حديث أمير المؤمنين على كرم الله وجهه «أنه سمع النبي ﷺ يقول لمن الله من ذبح غير الله» الحديث وليس ذلك الاستدلال بصحيح فإن الذبح غير الله كما بينه شراح هذا الحديث من العلماء أن يذبح باسم غير الله كمن ذبح للصنم أو للصليب أو للموسى أو لميسى أو للكعبة أو نحو ذلك فكل هذا حرام ولا يحل هذه الذبيحة سواء كان الذابح مسلماً أو يهودياً أو نصرانياً كما نص على ذلك الشافعى وأصحابه قال النووي في شرح مسلم فإن قصد الذابح مع ذلك تعظيم المذبح له وكان غير الله تعالى والعبادة له كان ذلك كفراً فإن كان الذابح مسلماً قبل ذلك صار بالذبح مرتداً انتهى . وهذا إذا كان الذابح باسم أمر من تلك الأمور لا إذا كان لله وقصد به الإكرام لمن يجوز إكرامه فإنه لا وجه لتحريم الذبيحة ههنا كما سلف . وذكر الشيخ إبراهيم المروذى من أصحاب الشافعى أن ما يذبح عند استقبال السلطان تقريباً إليه ألقى أهل بخارى بتحريمه لأنه مما أهل به لغير الله . قال الرافعى هذا إنما يذبونه استبشاراً بقدومه فهو كذبح العقيقة لولادة المولود ومثل هذا لا يوجب التحريم انتهى . وهذا هو الصواب . وفي روضة الامام النووي من ذبح للكعبة تعظيماً لكونها بيت الله أو لرسول الله لأنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهذا

(١) فى الأصل بمخفف «عن أبيه» ومصحفاه من سنن أبى داود بشرح عون المعبود ج ٣ ص ٤١٢ وقبيصة تابعى وابوه صحابى والحديث حسنه الترمذى كما قال المنذرى

لا يمنع الذبيحة بل تحل قال ومن هذا القبيل الذبح الذي يذبح عند استقبال السلطان استبشاراً بقدومه فإنه نازل منزلة الذبح للعقيقة لولادة انتهى . وقد أشعر أول كلامه أن من ذبح للسلطان تعظيماً له لكونه سلطان الاسلام كان ذلك جائزاً مثل الذبح له لأجل الاستبشار بقدومه اذ لا فرق بين ذلك وبين الذبح للكمبة تعظيماً لكونها بيت الله وذكر الدواوي أن من ذبح للجن وقصد به التقرب الى الله تعالى ليصرف عنه شرهم فهو حلال وان قصد الذبح لهم فهو حرام انتهى . وهذا يستفاد منه حل ما ذبح لا كرام السلطان بالأولى وذلك هو الحق لما أسلفناه من أن الأصل الحل وأن الأدلة العامة قد دلت عليه وعدم وجود ناقل عن ذلك الأصل ولا مخصص لذلك العموم والله أعلم انتهى كلام الشوكاني وفيه دليل على التفرقة بين ما يذبح للتقرب الى غير الله تعالى وبين ما يذبح لغيره من الاستبشار ونحوه كالذبح للعقيقة والولية والضيافة ونحوها فالأول يحرم والثاني يحل . قال ابن حجر المكي في الزواج وجعل أصحابنا مما يحرم الذبيحة أن يقول باسم الله واسم محمد أو محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بجر اسم الثاني أو محمد ان عرف النحر فيما يظهر أو أن يذبح كتابي لكنيسة أو لصليب أو لموسى أو لميسى ومسلم للكمبة أو لمحمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أو تقرباً لسلطان أو غيره أو للجن فهذا كله يحرم المندوب وهو كبيرة قال ومعنى ما أهل به لغير الله ما ذبح للطواغيت والاصنام قاله جمع وقال آخرون يعنى ما ذكر عليه غير اسم الله . قال الفخر الرازى وهذا القول أولى لأنه أشد مطابقة للفظ الآية قال العلماء لو ذبح مسلم ذبيحة وقصد بذبحه التقرب بها الى غير الله تعالى صار مرتدّاً وذبيحته ذبيحة مرتد انتهى كلام الزواج . وقال صاحب الروض ان المسلم اذا ذبح للنبي ﷺ كفر انتهى . قال الشوكاني في الدر النضيد وهذا القائل من أئمة الشافعية واذا كان الذبح لسيد الرسل ﷺ كفر عنده فكيف الذبح لسائر الأموات انتهى . قال الشيخ الفاضل مفتي الديار النجدية عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي في كتابه فتح المجيد شرح كتاب التوحيد في باب ما جاء في الذبح لغير الله قال شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن نيمية رحمه الله في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم في

الكلام على قوله تعالى ( وما أهل به لغير الله ) أن الظاهر أنه ما ذبح لغير الله مثل أن يقال هذا ذبيحة لكننا وإذا كان هذا هو المقصود فسواء لفظ به أو لم يلفظ وبحريم هذا أظهر من تحريم ما ذبحه للحم وقال فيه باسم المسيح ونحوه كما أن ما ذبحناه منقر بين به إلى الله كان أركى وأعظم مما ذبحناه للحم وقلنا عليه باسم الله فاذا حرم ما قيل فيه باسم المسيح أو الزهرة فلان يحرم ما قيل فيه لاجل المسيح أو الزهرة وقصد به ذلك أولى فان العبادة لغير الله أعظم كفر من الاستمانة بغير الله وعلى هذا فلو ذبح لغير الله منقر باليه يحرم وإن قال فيه باسم الله كما قد يفعله طائفة من منافقي هذه الأمة الذين قد يتقربون إلى الكواكب بالذبح والبخور ونحو ذلك وإن كان هؤلاء مرتدين لا تباح ذبيحتهم بحال لكونه يجتمع في الذبيحة مانعان : الأول أنه مما أهل لغير الله به والثاني أنها ذبيحة مرتد ومن هذا الباب ما يفعله الجاهلون بمكة من الذبح للجن ولهذا روى عن النبي ﷺ أنه نهى عن ذبائح الجن انتهى . قال الزمخشري كانوا إذا اشتروا داراً أو بنوها أو استخرجوا حيناً ذبحوا ذبيحة خوفاً أن تصيبهم الجن فأضيفت اليهم الذبائح لذلك انتهى كلام فتح المجيد . وقد نقل الشوكاني أيضاً العبارة المتقدمة لشيخ الإسلام في رسالته الدر النضيد واستدل به على تحريم ما ذبح لغير الله تعالى سواء لفظ به الذابح عند الذبح أو لم يلفظ وهذا هو الحق ﴿ وَإِذَا تَعَدَّ الذَّابِّحُ لَوْجَهُ جَازَ الطَّمَنُ وَالرَّمْيُ وَكَانَ ذَلِكَ كَالذَّبْحِ ﴾ لحديث أبي العشراء عن أبيه « قلت يا رسول الله أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللابة قال لو طمنت في فخذه لاجزأك » أخرجه أحمد وأهل السنن وفي أسناده مجهولون وأبو العشراء لا يعرف من أبوه ولم يرو عنه غير حماد بن سلمة فهو مجهول فلا تقوم الحجة بروايته والذي يصلح للاستدلال به حديث رافع بن خديج في الصحيحين وغيرهما قال « كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فند<sup>(١)</sup> بعير من ابل القوم ولم يكن معهم خيل فرماه رجل بسهم فخبسه فقال رسول الله ﷺ إن لهذه البهائم أو ابدكاً وابد<sup>(٢)</sup> الوحش فافعل منها هذا فافعلوا به هكذا » ﴿ وَذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ ﴾ لحديث أبي سعيد عند أحمد وابن ماجه وأبي داود والترمذي والدارقطني

(١) ند البعير إذا شرد ونهب على وجهه

(٢) الأ وابد جمع آبدة وهي التي قد توحشت ونفرت من الناس

وابن حبان وصححه عن النبي ﷺ أنه قال في الجنين « ذكاته ذكاة أمه » وللحديث طرق يقوى بعضها بعضاً . وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة تشهد له قلت وعليه الشافعي ووافقه محمد بن الحسن وقال أبو حنيفة لا يجوز حتى يخرج حياً فيذكي أقول وأما التمسك بالآية الكريمة فلا يخفى أنه من معارضة الخاص بالعام وقد تقرر أن الخاص مقدم على العام . وقد قال ابن المنذر انه لم يرو عن أحد من الصحابة ولا من العلماء أن الجنين لا يؤكل إلا باستئناف الذكاة فيه الا ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله قال ابن القيم وردت السنة الصحيحة الصريحة المحككة بأن ذكاة الجنين ذكاة أمه بأنها خلاف الأصول وهو تحريم الميتة فيقال الذي جاء على لسانه تحريم الميتة استثنى السمك والجراد من الميتة فكيف وليست بميتة فانها جزء من أجزاء الأم والذكاة قد أتت على جميع أعضائها فلا يحتاج أن يفرد كل جزء منها بذكاة والجنين تابع للأم جزء منها فهذا هو مقتضى الأصول الصحيحة ولو لم ترد السنة بالاباحة فكيف وقد وردت بالاباحة الموافقة للقياس والأصول فقد اتفق النص والاصل والقياس والله الحمد ﴿ وَمَا آيِينَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيْتَةٌ ﴾ لحديث ابن عمر « أن النبي ﷺ قال ما قطع من بهيمة وهي حية فما قطع منها فهو ميتة » أخرجه ابن ماجه والبخاري والطبراني وقد قبل انه مرسل وهذا يدل على تحريم الأكل ولا ملازمة بينه وبين النجاسة كما عرفت غير مرة . وأخرج أحمد والترمذي وأبو داود والدارمي والحاكم من حديث أبي واقد الليثي عن النبي ﷺ « ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة » وأخرج ابن ماجه والطبراني وابن عدي نحوه من حديث تميم الداري قلت وكان أهل الجاهلية يجربون أسنمة الابل ويقطعون أليات الغنم فنهوا عن ذلك لان فيه تعديبا ومناقضة لما شرع الله تعالى من الذبح ﴿ وَتَحِلُّ مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ السَّمَكُ وَالْجَرَادُ ﴾ وعليه أهل العلم ﴿ وَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ ﴾ وهما عضوان من أعضاء بدن البهيمة لسكرتهما يشبهان الدم فأزاح النبي ﷺ الشبهة فيهما وليس في الحوت والجراد دم مسفوح فلذلك لم يشرع فيهما الذبح ووجه حديث ابن عمر عند أحمد وابن ماجه والدارقطني والشافعي والبيهقي قال « قال رسول الله ﷺ أحل لنا ميتتان ودمان فأما الميتتان فالحوت والجراد وأما الدمان فالكبد والطحال » وفي اسناده عبد الرحمن بن زيد بن

أسلم وهو ضعيف . وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن أبي أوفى قال « غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات نأكل الجراد » وفيها أيضاً من حديث جابر « أن البحر ألقى حوتاً ميتاً فأكل منه الجيش لما قدموا قالوا للنبي ﷺ فقال كلوا رزقا أخرج الله إكم أظعمونا منه ان كان معكم فأنأه بعضهم بشيء » وفي البخارى عن عمر في قوله تعالى ( أحل لكم صيد البحر ) قال صيده ما اصطيد وطعامه ما رمى به وفيه عن ابن عباس قال طعامه ميتته إلا ما قدرت منها وفيه قال ابن عباس كل من صيد البحر صيد يهودى أو نصرانى أو مجوسى انتهى . وإلى هذا ذهب الجمهور فقالوا ميتة البحر حلال سواء ماتت بنفسها أو بالاصطياد وذهبت الحنفية إلى أنه لا يحل إلا ما مات بسبب آدمى أو بالتقاء الماء له أو جزره عنه وأما مات أو قتله حيوان غير آدمى فلا يحل . واستدلوا بما أخرجه أبو داود من حديث جابر مرفوعاً بلفظ « ما ألقاه البحر أو جزره عنه فكلوه وما مات فيه فطناً فلا تأكلوه » وفي أسناده يحيى بن سليم وهو ضعيف الحفظ وقد روى من غير هذا الوجه وفيه ضعف . قلت ظاهر القرآن والحديث اباحة ميتات البحر كلها والمراد منها كل ما يعيش في البحر فاذا أخرج منه كان عيشه عيش المذبوح كاسمك فكل ذلك حلال بأنواعه ولا حاجة إلى ذبحه سواء يؤكل منه في البر كالبحر والغنم أولاً يؤكل كالكلاب والخنزير والكل سمك وان اختلفت الصور بخلاف ما يعيش في الماء فاذا أخرج دام حياً فان كان طائراً كالبط فذبح فحلال ولا يحل ميتتها وان كان غيرها كالضفدع والسرطان والسلحفاة وذوات السموم كالحية والمقرب فحرام وعليه الشافعى . أقول وعلى هذا فقوله تعالى ( أحل لكم صيد البحر ) المراد منه ما يصطاد بالقصد والاختيار وقوله ( وطعامه ) المراد منه ميتات البحر مما لم يصد بالاختيار كفى به عن الميتة كراهية لذكر الميتة في مقام التحليل وقوله ( متاعاً لكم ) اباحته لأهل الحضر وقوله ( والسيارة ) المراد منه اباحته لأهل السفر . وقال أبو حنيفة جميع حيوانات البحر حرام إلا السمك المعروف . أقول الحق ان كل حيوان بحرى حلال على أى صورة كان ( أحل لكم صيد البحر ) هو الطهور ماؤه والحل ميتته « فن جاءنا بدليل يصلح لتخصيص هذا العموم قبلناه « وَتَحِلُّ الْمَيْتَةُ إِذَا ضُطِرَّ » أقوله تعالى ( إلا ما اضطررتم اليه ) وقد ثبت تحليل

الميتة عند الجوع من حديث أبي واقد الليثي عند أحمد والطبراني برجال ثقات ومن حديث جابر بن سمرة عند أحمد وأبي داود باسناد لا مطعن فيه ومن حديث الفجيم العمري عند أبي داود وقد اختلف في المقدار الذي يحل تناوله وظاهر الآية أنه يحل ما يدفع الضرورة لأن من اندفعت ضرورته فليس بمضطر قال في المسوى أما ذبيحة أهل الكتاب فتحل بنص الكتاب ( وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم ) أقول معنى الآية باتفاق المفسرين ذبائح اليهود والنصارى حلال لكم وذبائحكم حلال لهم قيل أى فائدة في الحل لهم وهم كفار ليسوا من أهل الشرع . فقال الزجاج معناه حلال لكم أن تطعموهم وأقول معناه حلال لهم إذا التزموا شريعتنا أكلوها وكان اليهود يزعمون أن بني إسرائيل لا يحل لهم ذبائح العرب فين الله تعالى أن الأحكام الشرعية لا تتفاوت بالنسبة إلى قوم دون قوم وعليه أهل العلم أن ذبائح اليهود والنصارى حلال لنا وذبائح الجوس لا تحل وفي الموطأ سئل ابن عباس عن ذبائح نصاري العرب فقال لا بأس بها وتلا هذه الآية ( ومن يتولهم منهم فانه منهم ) قلت عليه أبو حنيفة . وقال الشافعي لا تحل ذبيحة المنتصر بعد التحريف والنسخ والمشكوك فيه . أقول ذبائح جميع المسلمين على اختلاف فحلهم وتباين طرائقهم حلال لأن الله جل جلاله إنما نهانا عن أكل ما لم يذكر عليه اسمه وكل مسلم لا يذبح الا ذاكرا لاسم الله تحقيقا أو تقديرا على أى مذهب كان وذبائح أهل الكتاب تابعة لتحليل أطعمتهم اما لصدق اسم الطعام عليها أو لأنها من الأدام اللاحق للطعام ويؤيده أكله صلى الله عليه وسلم للشاة التي أهدتها له اليهودية من خبير بعد طبخها لها ولا نسلم أن ذبائحهم مما لم يذكر عليه اسم الله فانهم يذبحون له وليسوا كأهل الكفر من غيرهم . فالخاصل أن الذبيح الذي تحل به الذبيحة ما في حديث رافع بن خديج بلفظ « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا » أخرجه الجماعة كلهم وذبيحة المسلم على أي مذهب كان وفي أي بدعة وقع هي مما يذكر عليه اسم الله ومع الالتباس هل وقعت التسمية من المسلم أو لا قد دل الدليل على الحل لما أخرجه البخاري والنسائي وأبو داود وابن ماجه من حديث عائشة « قالت يا رسول الله ان قوماً حديثو عهد بجاهلية يأتوننا باللحمان لا ندرى أذكروا اسم الله

عليها أم لم يذكروا أنا كل منها أم لا فقال رسول الله ﷺ اذكروا اسم الله وكلوا ، فأمره ﷺ بإعادة التسمية مشعر بأن ذبيحة من لم يسم سواء كان مسلماً أو غير مسلم حلال ويحمل قوله تعالى ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ) على عدم الذكر الكلي عند الذبح وعند الأكل وهو الظاهر من نفي ذكر اسم الله فاللحم إذا سمي عليه الأكل عند الأكل والذابيح كافر لم يسم يكون مما ذكر عليه اسم الله تعالى وهذا من الواضح بمكان ولا عبرة بخصوص السبب وهو كون عائشة كان سؤالها عن اللحان التي يأتي بها من المسلمين من كان حديث عهد بالجاهلية بل الاعتبار بعموم اللفظ كما تقرر في الأصول والحق أن ذبيحة الكافر حلال إذا ذكر عليها اسم الله ولم يهل بها لغير الله كالذبح للأوثان ونحوها فإن قلت الكافر لا يذكر اسم الله على الذبيحة وقد قال تعالى ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ) وقال ( فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه ) وقال ﷺ « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه » قلت هذا لا يتم إلا بعد العلم بأن الكافر لا يذكر اسم الله على ذبيحته وأما الاحتجاج لعدم اشتراط التسمية بحديث اللحان المتقدم فليس فيه دليل على عدم اشتراط التسمية مطلقاً بل عدم اشتراطها عند الذبح . وأما حديث « ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله أو لم يذكر » فهو إما مرسل أو موقوف فكيف ينتهز لمعارضة الكتاب العزيز ثم هو خاص بالمسلم والنزاع في الكافر وكذلك الحديث الأول خاص بالمسلم لقوله « ان قوماً حديثو عهد بالجاهلية » فلا يتم الاستدلال به على عدم اشتراط التسمية مطلقاً . وحاصل البحث أنه إذا ذبح الكافر ذكراً لاسم الله عز وجل غير ذابيح لغير الله وأنهر الدم وفرى الأوداج فليس في الآية ما يدل على تحريم هذه الذبيحة الواقعة على هذه الصفة فمن زعم أن الكافر خارج من ذلك بعد أن ذبح لله تعالى وسمى فالدليل عليه . وأما ذبح الكافر لغير الله فهذه الذبيحة حرام ولو كانت من مسلم وهكذا إذا ذبح غير ذكر لاسم الله عز وجل فإن إهمال التسمية منه كإهمال التسمية من مسلم حيث ذبحاً جميعاً لله عز وجل وإذا عرفت هذا لاح لك أن الدليل على من قال باشتراط اسلام الذابيح لا على من قال بأنه لا يسقط فلا حاجة الى الاستدلال على عدم الاشتراط بما لا دلالة فيه على المطلوب كالاحتجاج

بقوله (١) ﷺ « لم ينه عن ذبائح المنافقين » فان المنافقين كان يعاملهم ﷺ معاملة المسلمين في جميع الاحكام عملا بما أظهره من الاسلام وجريا على الظاهر وأما ما يقال من حكاية الاجماع على عدم حل ذبيحة الكافر فدعوى الاجماع غير مسلمة وعلى تقدير أن لها وجه صحة فلا بد من حملها على ذبيحة كافر ذببح لغير الله أو لم يذكر اسم الله تعالى وأما ذبيحة أهل الذمة فقد دل على حلها القرآن الكريم ( طعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ) ومن قال ان اللحم لا يتناوله الطعام فقد قصر في البحث ولم ينظر في كتب اللغة ولا نظر في الأدلة الشرعية المصروفة بأن النبي ﷺ أكل ذبائح أهل الكتاب كما في أكله ﷺ للشاة التي طبختها يهودية وجعلت فيها سما والقصة أشهر من أن تحتاج الى التنبيه عليها ولا مستند للقول بتحريم ذبائحهم الا مجرد الشكوك والأوهام التي يتلى بها من لم يرمخ قدمه في علم الشرع فان قلت قد يذبحونه لغير الله أو بغير تسمية أو على غير الصفة المشروعة في الذبح . قلت ان صح شيء من هذا فالكلام في ذبيحته كالكلام في ذبيحة المسلم اذا وقعت على أحد هذه الوجوه وليس النزاع الا في مجرد كون كفر الكتابي مانعا لا كونه أخذ بشرط معتبر انتهى •

### ﴿ باب الضيافة ﴾

﴿يَجِبُ عَلَى مَنْ وَجَدَ مَا يَقْرِي بِهِ مَنْ نَزَلَ مِنَ الضُّيُوفِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ وَحَدُّ الضِّيَافَةِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ قَصْدَةً وَلَا يَحِلُّ لِلضَّيْفِ أَنْ يَتَوَيَّعَ عِنْدَهُ حَتَّى يُخْرِجَهُ وَإِذَا لَمْ يَفْعَلِ الْقَادِرُ عَلَى الضِّيَافَةِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ كَانَ لِلضَّيْفِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِهِ بِقَدْرِ قَرَاءَةِ ﴿ الْحَدِيثُ عَقِبَةُ بْنُ عَامِرٍ فِي الصَّحِيحِينَ قَالَ « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ تَبْعُنَا فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ لَا يَقْرُونَا فَمَا تَرَى قَالَ إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَاقْبَلُوا وَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ » وَفِيهِمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتَهُ قَالَ وَمَا جَائِزَتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ

(١) لل صوابه « بأنه صلى الله عليه وسلم لم ينه » الخ



يوم وليلة والضيافة ثلاثة أيام فما كان وراء ذلك فهو صدقة ولا يحل له أن يشوى عنده حتى يخرج « أي يضيق صدره . وأخرج أحمد وأبوداود من حديث المقدم « أنه سمع النبي ﷺ يقول ليلة الضيف واجبة على كل مسلم فإن أصبح بفنائه محروما كان ديناً له عليه أن شاء اقتضاه وإن شاء تركه » واسناده صحيح وأخرج أحمد وأبوداود والحاكم من حديث أبي هريرة نحوه واسناده صحيح وفي الباب أحاديث . وقد ذهب الجمهور الى أن الضيافة مندوبة لا واجبة واستدلوا بقوله « فليكرم ضيفه جائزته » قالوا والجائزة هي العطية والصلة وأصلها الندب ولا يخفى أن هذا اللفظ لا ينافي الوجوب وأدلة الباب مقتضية لذلك لأن التعميم لا يكون للاخلال بأمر مندوب وكذلك قوله « واجبة » فانه نص في محل النزاع وكذلك قوله « فما كان وراء ذلك فهو صدقة » قال في المسوى وفي قوله « جائزته » قولان : أحدهما يتكلف له في اليوم الاول بما اتسع له ويقدم له في اليوم الثاني والثالث ما كان بحضرته ولا يزيد على عادته وما كان بعد الثلاثة فهو صدقة ومعلوم أن شاء فعل وإن شاء ترك والثاني أن جائزته أن يعطيه ما يجوز به مسافر يوماً وليلة « وَيَحْرُمُ أكلُ طعامِ الغَيْرِ بِغيرِ إذْنِهِ » لقوله تعالى ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) وكل ما دل على تحريم مال الغير دل على ذلك لأنه مال وإنما خص منه ما ورد فيه دليل يخصه كالضيف إذا حرمه من يجب عليه ضيافته كما مر « وَمِنْ ذَلِكَ حَلْبُ مَا شِيتِهِ وَأَخَذُ فَمَرَّتِهِ وَزَرْعِهِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُحْتَاجاً إِلَى ذَلِكَ فَلْيَسْأَلِ صَاحِبَ الْإِبِلِ أَوْ الْحَائِطِ فَإِنْ أَجَابَهُ وَإِلَّا فَلْيَشْرَبْ وَلْيَأْكُلْ غَيْرَ مُتَخَذِ خُبْنَةً » للدلالة العامة والخاصة أما العامة فظاهر كالآية الكريمة وحديث خطبة الوداع ونحو ذلك وأما الأدلة الخاصة فمثل حديث ابن عمر في الصحيحين « أن رسول الله ﷺ قال لا يحلبن أحدكم ماشية أحد إلا بإذنه أحب أحدكم أن يؤتى مشربته فينتحل (١) طعامه وإنما نخزن لهم ضرور مواشيهم أطعمتهم فلا يحلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه » وأخرج أحمد من حديث عمير مولى أبي اللحم قال « أقبلت مع سادتي نريد الهجرة حتى إذا دنونا من المدينة قال فدخلوا وخلفوني في

(١) انقلته أي استخرجته وأخذه

ظهرهم فأصابني بجاعة شديدة قال فربى بعض من يخرج من المدينة فقالوا لودخلت  
المدينة فأصببت من تمر حوائطها قال فدخلت حائطا فقطعت منه قنوين فأتاني صاحب  
الحائط وأتى بي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخبره خبري وعلى ثوبان فقال  
لى أيهما أفضل فاشرت الى أحدهما فقال خذه وأعط صاحب الحائط الآخر فخلى  
سبيلى « وفي اسناده ابن لميعة وله طريق أخرى عند أحمد وفي إسنادها أيضا أبو بكر  
ابن يزيد بن المهاجر غير معروف الحال وقد أعل هذا الحديث بأن فى اسناده عبد  
الرحمن بن اسحق عن محمد بن زيد وهو ضعيف. وأخرج أحمد والترمذي وابن ماجه  
من حديث ابن عمر قال « سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يدخل الحائط فقال  
يا كل غير متخذ خبنة » وأخرج أبو داود والترمذي وصححه من حديث سمرة  
« أن النبي ﷺ قال اذا أتى أحدكم على ماشية فان كان فيها صاحبها فليستأذنه فان  
أذن له فليحتلب وليشرب وان لم يكن فيها أحد فليصوت ثلاثا فان أجابه أحد فليستأذنه فان لم  
يجبه أحد فليحتلب وليشرب ولا يحمل وهو من سماع الحسن عن سمرة وفيه مقال معروف  
وأخرج أحمد وابن ماجه وأبو يعلى وابن حبان والحاكم من حديث أبي سعيد « أن رسول  
الله ﷺ قال اذا أتى أحدكم حائطا فأراد أن يأكل فليناد صاحب الحائط ثلاثا فان  
أجابه وإلا فليأكل وإذا مر أحدكم بابل فأراد أن يشرب من ألبانها فليناد يا صاحب  
الابل أو يارامى الغنم فان أجابه وإلا فليشرب » وأخرج الترمذي وأبو داود من  
حديث رافع قال « كنت أرمي نخل الانصار فأخذوني فذهبوا بي الى رسول الله ﷺ  
فقال يارافع لم ترى نخلهم قال قلت يارسول الله الجوع قال لا ترم وكل ما وقع أشبعك  
الله وأرواك » وأخرج أبو داود والنسائي من حديث شرحبيل بن عباد فى قصة مثل  
قصة رافع وفيها فقال رسول الله ﷺ لصاحب الحائط « ما علمت اذ كان جاهلا  
ولا أطمعت اذ كان جائعا » والمراد بالخبنة ما يحمله الانسان فى حضنه وهى بضم الخاء  
المعجمة وسكون الباء الموحدة وبعدها نون ويمكن الجمع بين الأحاديث بأن تغريم  
النبي ﷺ لآبى اللحم لعدم المناداة منه ولو فرضنا عدم صحة الجمع بهذا كانت أحاديث  
الاذن عند الحاجة مع المناداة أرجح \*

### ﴿بابُ آدابِ الأكلِ﴾

فقد علم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم آداباً يتأدبون بها في الطعام كاستأني  
 ﴿نُشْرَعُ لِلْأَكْلِ التَّسْمِيَةَ﴾ لحديث عائشة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والنسائي  
 والترمذي وصححه قالت « قال رسول الله ﷺ إذا أكل أحدكم طعاماً فليقل  
 بسم الله فإن نسي في أوله فليقل بسم الله على أوله وآخره » وأخرج مسلم وغيره من  
 حديث جابر « سمع النبي ﷺ يقول إذا دخل الرجل بيته فذكر الله عند دخوله  
 وعند طعامه قال الشيطان لا مبيت لكم ولا عشاء وإذا دخل فلم يذكر الله عند دخوله  
 قال الشيطان أدركتم المبيت فإذا لم يذكر الله عند طعامه قال أدركتم المبيت والعشاء »  
 وأخرج مسلم وغيره من حديث حذيفة بن اليمان قال « قال رسول الله ﷺ إن  
 الشيطان ليستحل الطعام الذي لم يذكر اسم الله عليه » الحديث. وأخرج الترمذي  
 عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يأكل طعاماً في ستة من أصحابه فجاء اعرابي  
 فأكله بلمعتين فقال رسول الله ﷺ أما إنه لو سمي لكفى لكم » وقال حسن صحيح  
 وفي الباب أحاديث قلت وعليه أهل العلم. قال النووي الأفضل أن يقول بسم الله الرحمن  
 الرحيم فإن قال بسم الله حصلت السنة ﴿والأكل باليمين﴾ لحديث ابن عمر عند  
 مسلم وغيره « أن النبي ﷺ قال لا يأكل أحدكم بشماله ولا يشرب بشماله فإن الشيطان  
 يأكل بشماله ويشرب بشماله » قلت وعليه أهل العلم ﴿وَمِنْ حَاقِي الطَّعَامِ لَا مِنْ  
 وَسْطِهِ﴾ لحديث ابن عباس عند أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه « أن النبي  
 ﷺ قال البركة تنزل في وسط الطعام فكأوا من حافتيه ولا تأكلوا من وسطه » وأخرجه  
 أبو داود بلفظ « إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يأكل من أعلى الصحفة وإن كان لياً كل  
 من أسفلها فإن البركة تنزل من أعلاها » ﴿وَمِمَّا يَلِيهِ﴾ لحديث عمر بن أبي سلمة في  
 الصحيحين وغيرهما قال « كنت غلاماً في حجر النبي ﷺ وكانت يدي تطيش في  
 الصحفة فقال لي يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك » ﴿وَيَلْقُ أَصَابَهُ  
 وَالصَّحْفَةَ﴾ لحديث أنس عند مسلم وغيره « أن النبي ﷺ كان إذا طعم طعاماً لعق  
 أصابعه الثلاث وقال إذا وقعت لقمة أحدكم فليعط عنها الاذى وليأكلها ولا يدعها

للسيطان وأمرنا أن نسلت <sup>(١)</sup> القصعة وقال انكم لا تدرون في أي طعامكم البركة » وفي الصحيحين من حديث ابن عباس « أن النبي ﷺ قال إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يمسح يده حتى يلعقها أو يلمعها » وأخرج مسلم من حديث جابر « أن النبي ﷺ أمر بلمع الاصابع والصحفة وقال انكم لا تدرون في أي طعامكم البركة » قل في الحجة البالغة وقد اتفق لنا أنه زارنا ذات يوم رجل من أصحابنا فقرّبنا اليه شيئاً فبينما يأكل اذ سقطت كسرة من يده وتدهمت في الارض فجعل يتبعها وجعلت تتباعد عنه حتى تعجب الحاضرون بهض العجب وكابد هو في تتبعها بعض الجهد ثم انه أخذها فأكلها فلما كان بعد أيام تحبّط الشيطان انسانا وتكلم على لسانه فكان فيما تكلم انى مروت بفلان وهو يأكل فأعجبني ذلك الطعام فلم يطعمني منه شيئاً فخطفته من يده فنارعتني حتى أخذته مني وبيناي كل أهل بيتنا أصول الجزر اذ تدهمه بعضها فوثب اليه انسان فأخذه وأكله فأصابه وجع في صدره ومعدته ثم تحبّطه الشيطان فأخبر على لسانه انه كان أخذ ذلك المتدهمه وقد قرع أمعاءنا شيء كثير من هذا النوع حتى علمنا أن هذه الاحاديث ليست من باب ارادة المجاز وإنما يريد به حقيقة ففطننا فن العلم الذي أعطاه الله نبيه ﷺ حال الملائكة والسيّاطين وانتشارهم في الارض انتهى <sup>(٢)</sup> والحمد عند الفراغ والدعاء بحمد الحديث أبي امامة عند البخاري وغيره « ان النبي ﷺ كان اذا رفع مائدته قال الحمد لله كثير أطيبا مبارك فيه غير مكفي ولا ودع ولا مستغنى عنه ربنا » وأخرج احمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والنسائي والبخاري في التاريخ من حديث أبي سعيد قال « كان النبي ﷺ اذا أكل وشرب قال الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين » وأخرج احمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث معاذ بن أنس قال « قال رسول الله ﷺ من أكل طعاماً فقال الحمد لله الذي أطعمني هذا ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة غفر له ما تقدم من ذنبه » وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا أكل أحدكم طعاماً فليقل اللهم بارك لنا فيه واطعمنا خيراً منه وإذا سقى ابناً فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه فإنه ليس شيء يجزى من الطعام والشراب إلا اللّبن »

(١) سالت القصعة من امرئ اذا مسحه

وأخرجه الترمذى بنحوه وحسنه ولكن في اسناده على بن زيد بن جدهان وفيه ضعف وقد رواه عن محمد بن حمزة قال أبو حاتم بصري لا أعرفه ﴿وَلَا يَأْكُلُ مُتَكِنًا﴾ لحديث أبي جعيفة عند البخارى وغيره قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أما أنا فلا آكل متكناً » قلت لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث في العرب وعاداتهم أوسط العادات ولم يكونوا يتكلمون تكلف العجم والأخذ بها أحسن ولا أحسن لأصحاب الملة من أن يتبعوا سيرة امامها في كل تقير وقطير وما أكل رسول الله ﷺ على خوان ولا في سكرجة ولا خبز له مرقق ولا رأى شاة سميطاً بعينه قط وما رأى منخلًا كانوا يأكلون الشعير غير منخول »

## كتاب الاشرية

﴿ كلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ﴾ لما أخرجه مسلم وغيره من حديث ابن عمر « أن النبي ﷺ قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام » فيشمل ذلك جميع أنواع الخمر من الشجرتين وغيرهما فيتناوله قوله تعالى ( إنما الخمر والميسر ) الآية وفي لفظ لمسلم « كل مسكر خمر وكل خمر حرام » وفي الصحيحين من حديث عائشة قالت « سئل رسول الله ﷺ عن البتع وهو نبيذ العسل وكان أهل اليمن يشربونه فقال ﷺ كل شراب أسكر فهو حرام » وفيهما نحوه من حديث أبي موسى وفي الباب أحاديث قال في الحجة البالغة وقد استفاض عن النبي ﷺ وأصحابه أحاديث كثيرة من طرق لا تحصى وعبارات مختلفة فقال « الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب » وكذلك اتفق جميع الملل والنحل على قبحه بالمرء وليس الأمر كما يظن من لا بصيرة له من أنه حسن بالنظر الى الحكمة العملية لما فيه من تقوية الطبيعة فان هذا الظن من باب اشتباه الحكمة الطبية بالحكمة العملية والحق أنهما متغايران وقد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء العنب والتمر والنخلة والشعير والعسل والخمر ما خمر العقل وقل لقد حرمت الخمر حين حرمت وما نجد خمر الأعناب إلا قليلاً وعادة خمرنا البسر والتبر وكسر وادنان الفضيف خمر نزلت وهو يقتضيه قوانين التشريع فانه لا معنى لخصوصية العنب وإنما المؤثر في

التحريم كونه ميلا للعقل يدعو قليله الى كثيره فيعجب به القول ولا يجوز لأحد اليوم أن يذهب الى تحليل ما اتخذ من غير العنب واستعمل أقل من حد الاسكار نعم كان ناس من الصحابة والتابعين لم يباغهم الحديث في أول الأمر فكانوا معذورين ولما استفاض الحديث وظهر الأمر كرامة النهار صبح حديث « ليس بناس من أنفى الخمر يسمونها بغير اسمها » لم يبق عذر أعاذنا الله تعالى والمسلمين من ذلك انتهى وتام هذا البحث في مسك الختام فليرجع اليه ﴿ وَمَا أَسْكُرُ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ ﴾ لحديث عائشة عند أحمد وأبي داود والترمذي وحسنه وابن حبان والدارقطني وأعله بالوقوف قالت « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كل مسكر حرام وما أسكر الفرق <sup>(١)</sup> منه فله الكف منه حرام » ورجاله رجال الصحيح إلا عمرو بن سالم الانصاري مولاهم المدني قال المنذري لم أر أحدا قال فيه كلاما وقال الحاكم هو معروف بكنيته يعنى أبا عثمان وأخرج أحمد وابن ماجه والدارقطني وصححه من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال « ما أسكر كثيره فقليله حرام » وأخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وقال ابن حجر رجاله ثقات من حديث جابر وأخرجه أيضا أحمد والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفي الباب أحاديث قال في المسوى وعليه الشافعي وأبو حنيفة إلا أن الشافعي يقول كل ما خامر العقل فهو خمر قليله وكثيره حرام يجب منه الحد سواء كان من عنب أو تمر أو عسل أو غير ذلك وسواء كان نيشا أو مطبوخا وفي مذهب أبي حنيفة النية من ماء العنب اذا اشتد هو الخمر والمسكر من فضيخ التمر حرام يحد منه دون سائر المسكرات انتهى ﴿ وَيَجُوزُ الْإِنْتِبَازُ فِي جَمِيعِ الْآيَةِ ﴾ لما أخرجه مسلم وغيره من حديث بريدة قال « قال رسول الله ﷺ كنت نهيتكم عن الأشربة الا في ظروف الادم <sup>(٢)</sup> فاشربوا في كل وعاء غير أن لا تشربوا مسكرا وفي لفظ لمسلم أيضا وغيره نهيتكم عن الظروف وان ظرفا لا يحل شينا ولا يحرمه وكل مسكر حرام » وفي الباب أحاديث مصرحة بنسخ ما قد كان وقع منه ﷺ من النهي عن الانتباز في الدباء والنقير والمزفت والحنتم ونحوها كما هو

(١) يفتح الفاء واسكان الراء هو مائة وعشرون رطلا ويقال بفتح الراء وهو مكيال يسع تسعة عشر رطلا والأول هو الذي اعتمده صاحب اللسان وشرح الحديث (٢) الادم الجلد

مذكور في الأحاديث المروية في الصحيحين وغيرهما وذهب قوم الى بقاء الحظر فيها وبه قال مالك وأحمد ﴿وَلَا يَجُوزُ انْتِبَازُ جَنْسَيْنِ مُخْتَلِطَيْنِ﴾ لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « انه نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعاً ونهى أن يثبذ الرطب والبسر جميعاً » وفيهما من حديث أبي قتادة نحوه ولمسلم نحوه من حديث أبي سعيد وله أيضاً نحوه من حديث أبي هريرة وفي الباب أحاديث. ووجه النهي عن انتباز الخليطين أن الاسكار يسرع الى ذلك بسبب الخلط فيظن المنتبذ أنه لم يبلغ حد الاسكار وقد بلغه، قال النووي ومذهب الجمهور أن النهي في ذلك للتنزيه لا للتحريم وإنما يجرم اذا صار مسكراً ولا تخفى علامته وقال بعض المالكية هو للتحريم وقد ورد ما يدل على منع انتباز جنسين سواء كان مما ذكر في الأحاديث السابقة أم لا وهو ما أخرجه النسائي وأحمد من حديث أنس قال « نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يجمع بين شيئين فينبذا يبنى أحدهما على صاحبه » ورجال اسناده ثقات قال في المسوى اختلف أهل العلم فذهب جماعة الى تحريمه وان لم يكن الشراب المتخذ منه مسكراً لظاهر الحديث وبه قال مالك وأحمد وقال الاكثرون هو حرام اذا كان مشتدداً ومسكراً اذ المعنى فيه الاسكار وإنما خص ذكره لأنه كان من عادتهم اتخاذ النبيذ المسكر بذلك وقال الليث أما جاءت الكراهة أن ينبذا جميعاً لأن أحدهما يشد صاحبه ﴿وَيَجْرُمُ تَخْلِيلُ الْحَمْرِ﴾ لحديث أنس عند أحمد وأبي داود والترمذي وصححه « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن الحمر يتخذ خلا فقال لا » وأخرج أحمد وأبوداود والترمذي من حديثه أيضاً « ان أبا طلحة سأل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن أيتام وورثوا خيراً فقال أهرقها قال أفلا نجعلها خلا قال لا » وقد عزاه المنذرى في مختصر السنن الى مسلم وله حديث ثالث نحوه أخرجه الدارقطني، وأخرج أحمد من حديث أبي سعيد نحوه قال ابن القيم وفي الباب عن أبي الزبير وجابر وصح ذلك عن عمر بن الخطاب ولا نعلم له في الصحابة مخالفاً ولم يزل أهل المدينة ينكرون ذلك قال الحاكم سمعت أبا الحسن على بن عيسى الحبري يقول سمعت محمد بن اسحق يقول سمعت قتيبة بن سعيد يقول قدمت المدينة أيام مالك فتقدمت الى قاض فقلت عندك خل خر فقال

سبحان الله في حرم رسول الله ﷺ قال ثم قدمت بعد موت مالك فذكرت ذلك لهم فلم ينكر على أحد وأما ما روى عن علي من اصطناعه الخمر وعن عائشة أنه لا بأس به فهو خل الخمر إذا تخللت بنفسها لا بتخاذها. وفي الحجة البالغة سئل عن الخمر يتخذ خلا قال لا قيل إنما أصنعها للدواء فقال انه ليس بدواء ولكنه داء أقول لما كان الناس مولعين بالخمر وكانوا يتحيلون لها حيلة لم تنم المصلحة إلا بالنهي عنها على كل حال لئلا يبقى عند لأحد ولا حيلة انتهى ﴿وَيَجُوزُ شَرْبُ الْعَصِيرِ وَالنَّبِيدِ قَبْلَ غَلْيَانِهِ﴾ لحديث أبي هريرة عند أبي داود والنسائي وابن ماجه قال « علمت أن النبي ﷺ كان يصوم فتحنيت فطره بنبيذ صنعته في دباء ثم أتيت به فإذا هو ينش (١) فقال اضرب بهذا الخائط فان هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر » وأخرج أحمد عن ابن عمر في العصير قال اشر به ما يأخذه شيطانه قيل وفي كم يأخذه شيطانه قال في ثلاث وأخرج مسلم وغيره من حديث ابن عباس « انه كان ينقع للنبي ﷺ الزبيب فيشربه اليوم والغد وبعد الغد الى مساء الثالثة ثم يأمر به فيسقى الخادم أو يهراق » قال أبو داود ومعنى يسقى الخادم يبادر به الفساد ﴿وَمِطْنَةُ ذَلِكَ مَازَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ لحديث ابن عباس المذكور وقد أخرج مسلم وغيره من حديث عائشة « انها كانت تمتبذ لرسول الله ﷺ غدوة فإذا كان من العشي فتعشي شرب على عشائه وان فضل شيء صبتة أو أفرغته ثم تمتبذ له بالليل فإذا أصبح تفسد فشرب على غدائه قالت تغسل السقاء غدوة وعشية » وهو لا يناق حديث ابن عباس المتقدم أنه كان يشربه اليوم والغد وبعد الغد الى مساء الثالثة لأن الثلاث مشتملة على زيادة غير منافية والكل في الصحيح ﴿وَأَدَابُ الشُّرْبِ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثَةَ أَنْفَاسٍ﴾ لحديث ألس في الصحيحين « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يتنفس في الاناء ثلاثاً » وفي لفظ لمسلم « أنه كان يتنفس في الشراب ثلاثاً ويقول انه أروى وأمرأ » والمراد أنه كان يتنفس بين كل شربتين في غير الاناء وأما التنفس في الاناء فمنهى عنه حديث أبي قتادة في الصحيحين وغيرهما « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

(١) قوله فتحنيت بالناء والخاء كما هو كذلك في أبي داود وغيره أي ترقبت وقت افطاره وقوله ينش أي ينش



قال إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الاناء « وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى أن يتنفس في الاناء أو ينفخ فيه « وأخرج أحمد والترمذي وصححه من حديث أبي سعيد « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن النفخ في الشراب فقال الرجل القذاة أراها في الشراب فقال أرقها فقال أنى لا أروى من نفس واحد قال فأبى القذح إذاً عن فيك « قلت وعلى هذا أهل العلم والنهى عن التنفس فيه من أجل ما يخاف أن يبرز شيء من ريقه أو مخاطه فيقع في الماء وقد تكون الذكمة من بعض من يشرب متغيرة فتتعلق الرائحة بالماء لرقته ولطفه ثم أنه من فعل الدواب إذا كرعت في الأواني كرعت ثم تنفست فيها ثم عادت فشربت فيكون الاحسن في الأدب أن يتنفس بعد إبانة الاناء عن فمه والنفخ فيه يكون لاحد معينين فإن كان من حرارة الشراب فليصبر حتى يبرد وإن كان من أجل قذى فليعطه باصبع أو خلال وإن تعذر فليرقها كما جاء في الحديث ﴿ وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ لما تقدم في آداب الأكل ﴿ وَمِنْ قُرْآنٍ ﴾ لأن الشرب قاعداً من الهيئات الفاضلة وأقرب لجوهر النفس والرأى وأن تصرف الطبيعة الماء في محله لحديث أبي سعيد عند مسلم وغيره « أن النبي ﷺ نهى عن الشرب قائماً » وأخرج مسلم أيضاً من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله ﷺ لا يشرب أحدكم قائماً من لسي فليستقم » ولا يعارض هذا حديث ابن عباس في الصحيحين « أن النبي ﷺ شرب من ماء زمزم قائماً » ولا ما أخرج البخاري وغيره من حديث علي « أنه شرب وهو قائم ثم قال إن ناساً يكرهون الشرب قائماً وأن رسول الله ﷺ صنع مثل ما صنعت « ولا ما أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه من حديث ابن عمر قال « كنا نأكل على عهد رسول الله ﷺ ونحن نمشي واشرب ونحن قيام » لأنه يمكن الجمع بأن الكراهة للتنزيه وإن كان قوله « فن لسي فليستقم » يشعر بعدم الجواز في حق من قصد مخالفة السنة على أن فعله ﷺ لا يعارض القول الخاص بالأمة ويخصص القول الشامل له والأمة فيكون الفعل خاصاً به كما تقرر في الأصول قلت وعليه أكثر أهل العلم رأوا نهى النبي ﷺ عن الشرب

قائماً نهى أدب وارفاق ليكون تناوله على سكون وطمأنينة فيكون أبعد من أن يكون منه فساد في المعدة كالكباد وغيره ﴿ وَتَقْدِيمُ الْإِيمَنِ فَلَا يُعْنِ ﴾ لحديث أنس في الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ أتى بلبن قد شيب بماء وعن يمينه أعرابي وعن يساره أبو بكر فشرب ثم أعطى الأعرابي وقال الإيمن فلا يمين » وفيهما من حديث مهمل بن سعد « أن النبي ﷺ أتى بإشراب فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره الأشياخ فقال للغلام أتأذن لي أن أعطى هؤلاء فقال الغلام والله يارسل الله لا أؤثر بنصيبى منك أحداً فقله أى وضعه رسول الله ﷺ في يده » قال في الحجة البالغة أراد بذلك قطع المنازعة فإنه لو كانت السنة تقديم الأفضل ربما لم يكن الفضل مسلماً بينهم وربما يجدون في أنفسهم من تقديم غيرهم حاجة اهـ ﴿ وَيَكُونُ السَّاقِ آخِرَهُمْ شَرْباً ﴾ لحديث أبي قتادة عند ابن ماجه وأبي داود والترمذى وصححه وقال المنذرى رجال اسنده ثقات عن النبي ﷺ قال « ساقى القوم آخرهم شرباً » وقد أخرجه أيضاً مسلم بلفظ « قلت لا أشرب حتى يشرب رسول الله ﷺ فقال ان الساقى آخرهم شرباً » ﴿ وَيُسَمَّى فِي أَوَّلِهِ وَيَحْمَدُ فِي آخِرِهِ ﴾ لحديث ابن عباس عند الترمذى قال « قال رسول الله ﷺ لا تشربوا نفساً واحداً كشرب البعير ولكن اشربوا مثني وثلاث وسموا الله إذا أتم شربهم واحمدوا الله إذا أتم رفعتم » وأخرج أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه والنسائي والبخارى في التاريخ من حديث أبي سعيد قال « كان النبي ﷺ إذا أكل وشرب قال الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين » ﴿ وَيُكْرَهُ التَّنَفُّسُ فِي السَّقَاءِ وَالتَّنْفِخُ فِيهِ ﴾ وقد تقدمت أدلة ذلك في الشرب ثلاثة أنفاس ﴿ وَالشَّرْبُ مِنْ قَمَرٍ ﴾ لأنه إذا نوى فم القرية فشرب منه فإن الماء يتدفق وينصب في حلقه دفعة وهو يورث الكباد ويضر بالمعدة ولا يتميز عنده في دفع الماء وانصبابه القذاة ونحوها ودليله حديث أبي سعيد في الصحيحين قال « نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن اختناث الاسقية أن يشرب من أفواهاها » وفي رواية لها « واختناثها أن يقلب رأسها ثم يشرب منه » وفي البخارى من حديث أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ نهى أن يشرب من في السقاء » وزاد أحمد « قال أيوب فأثبتت أن رجلاً شرب من في

السقاء فخرجت حية « وزاد في الحجة البالغة » فسخلت في جوفه « وفي البخارى وغيره من حديث ابن عباس قال « نهى رسول الله ﷺ عن الشرب من في السقاء » وهذا لا يمارضه ما رواه ابن ماجه والترمذي وصححه من حديث كبشة قالت « دخل على رسول الله ﷺ فشرب من في قربة معلقة قائماً فقامت الى فيها فقطعته » وأخرج أحمد وابن شاهين والترمذي في الشئبى والطبرانى والطحاوى من حديث أم سليم نحوه وأخرج أبو داود والترمذي من حديث عبد الله بن بسر نحوه أيضاً لأن فعله ﷺ قد يكون لبيان الجواز فتحمل أحاديث النهى على الكراهة لا على التحريم . وقد يكون ما فعله ﷺ لعذر فتحمل أحاديث النهى على عدم العذر . وقد جزم ابن حزم بالتحريم وروى عن أحمد أن أحاديث النهى ناسخة ~~بها~~ وإذا وقعت النجاسة في شئ من المائعات لم يحل شربه وإن كان جامداً ألقيت وما حوله ~~الحديث~~ لميمونة عند البخارى وغيره « أن النبي ﷺ سئل عن فأرة وقعت في سمن فماتت فقال ألقوها وما حولها واكلوا سمنكم » وأخرج أبو داود في لفظ لهما من هذا الحديث « أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن الفأرة تقع في السمن فقال ان كان جامداً فلقوها وما حولها وان كان مائعا فلا تقربوه » وصححه ابن حبان وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي من حديث أبي هريرة قال « سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن فأرة وقعت في سمن فماتت فقال ان كان جامداً فخذوها وما حولها ثم كلوا ما بقى وان كان مائعا فلا تقربوه » وقد أخرجه أيضاً للنسائي وحكم غير الفأرة بما هو مثلهما في النجاسة والاستعداد حكمها اذا وقع في سمن أو نحوه قلت وعليه أهل العلم ومعناه عندهم اذا كان جامداً فإن كان مائعا تنجس كله فلا يجوز أكله بالاتفاق وجوز أبو حنيفة بيعه ولم يجوزه الشافعى ~~ويحرم~~ الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة ~~الحديث~~ حذيفة في الصحيحين وغيرهما قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة » وفيهما أيضاً من حديث أم سلمة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان الذى يشرب في اناء الفضة انما يجر جر في بطنه نار جهنم » ولفظ مسلم « ان الذى يأكل أو يشرب في اناء الذهب والفضة » وأخرج

مسلم من حديث البراء بن عازب قال « نهانا رسول الله ﷺ عن الشرب في الفضة فانه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة » وأخرج أحمد وابن ماجه من حديث عائشة نحو حديث أم سلمة قلت لجرجره صوت وقوع الماء في الجوف وعليه أهل العلم في حكمها الذهب ورخص الشافعي في تضبيب الاناء بقليل من الفضة عند الحاجة لحديث أنس ان قدح النبي ﷺ انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة » قال الشيخ محيي الدين بن ابراهيم النحاس في تنبيه الغافلين ومنها استعمال أواني الذهب والفضة للرجال والنساء في الأكل والشرب والادهان والاكتحال ونحو ذلك وكذا قال الشيخ شمس الدين ابن القيم وغيره. ولا فرق بين أن تكون الآنية كبيرة كالصحن والزبدية ونحوهما أو صغيرة كالمكحلة والميل والابرة ونحوها وكما يحرم استعمال أواني الذهب والفضة يحرم اتخاذها لغبر استعمال على الرجال والنساء ويحرم على الصائغ عملها ومن قدم اليه طعام في آنية ذهب أو فضة ولم يستطع الانكار فطريقه أن يأخذ الطعام من الآنية ويضعه في وعاء آخر أو على الخبز أو في يده الشمال ثم يأكل منه لان ذلك ليس بأكل فيها وكذلك اذا أراد الاكتحال من كحل في مكحلة فضة أفرغ منه في شيء ثم اكتحل منه والله تعالى أعلم اه أقول استعمال الذهب والفضة في غير الأكل والشرب فيها لم يرد ما يدل على المنع منه ولم يشهد إلا المنع من الأكل والشرب فيها فقط ومن زعم تحريم غيرهما لم يقبل إلا بدليل لأن الاصل الحل فلا ينقل عنه إلا بناقل وأما التحلي بهما فلم يرد ما يمنع من ذلك إلا في الذهب وأما الفضة فلم يرد شيء بل قال ﷺ عليكم بالفضة فالتعبوا بها كيف شئتم (١) هذا خلاصة ما ينبغي القول به في الاستعمال والتحلي ولما تن رحمه الله تعالى إجماع جليسة المقدار واجحة الانظار في ذلك فلتراجع \*



(١) الحديث رواه ابو داود في سننه في باب ما جاء في الذهب للنساء عن ابى هريرة مطولاً وهذا بعضه

## كتاب اللباس

﴿ سَتْرُ الْعَوْرَةِ وَاجِبٌ فِي الْمَلَأِ وَالْخَلَاءِ ﴾ لحديث حكيم بن حزام عن أبيه عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه والحاكم وصححه قال « قلت يارسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر فقال احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قلت فإذا كان القوم بعضهم في بعض قال ان استطعت أن لا يراها أحد فلا يرينها فقلت فإذا كان أحدنا خالياً قال فالله تبارك وتعالى أحق أن يستحيا منه » وقد اختلف أهل العلم في حد العورة وكذلك اختلفت الأدلة وقد استوفاهما الماتن في شرح المنتقى ﴿ وَلَا يَلْبَسُ الرَّجُلُ اِغْتِلَاصَ مِنَ الْحَرِيرِ ﴾ لحديث عمر في الصحيحين وغيرهما قال سمعت النبي ﷺ يقول « لا تلبسوا الحرير فإنه من أبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » وفيهما نحوه من حديث أنس وفيهما وغيرهما من حديث ابن عمر « أنه رأي عسر حلة من استبرق تباع فأتى بها النبي ﷺ فقال يارسول الله ابتع هذه فتجعل بها للعبد وللوفود فقال رسول الله ﷺ إنما هذه لباس من لا خلاق له » وأخرج أحمد والنسائي والترمذي وصححه من حديث أبي موسى « أن النبي ﷺ قال أحل الذهب والحرير للأثاث من أمتي وحرم على ذكورها » وفي اسناده سعيد بن أبي هند عن أبي موسى قال أبو حاتم انه لم يلقه وقد صححه أيضاً ابن حزم وروى من حديث علي عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان قال « أخذ النبي ﷺ حريراً فجعله في يمينه وأخذ ذهباً فجعله في شماله ثم قال انه هذين حرام علي ذكور أمتي » زاد ابن ماجه « حل لأئمتهم » وهو حديث حسن . وأخرج البيهقي باسناد حسن نحوه . وأخرج البزار من حديث عمر بن جرير البجلي (١) نحوه

(١) هنا خطأ غريب فال عبارة نيل الأوطار نصها: (وعن عمر، يعني في الباب عند البزار والطبراني وفيه عمرو بن جرير البجلي قال البزار ابن الحديث) وهذا هو الصواب لأنه ليس في الصحابة من اسمه عمر بن جرير البجلي . بل عمرو بن جرير أبو سعيد البجلي يروى عن اسمعيل ابن أبي خالد كذا أبو حاتم وقال الدارقطني متروك الحديث وله ترجمة في لسان المizan ج ٤ ص ٢٥٨ ونيس بن أبي حازم الذي اعل به الشارح الحديث اعتباراً تابعي جليل ثقة امام روى له الشيخان وغيرهما

أيضاً وفي اسناده قيس بن أبي حازم وفي الباب أحاديث . وقد ذكر المهدي في البحر أنه مجمع على تحريم الحرير للرجال وقال فيه انه خالف في ذلك ابن علية . وانعقد الاجماع بعده على التحريم . وقال القاضي عياض انه حكى عن قوم اباحتهم . وقال أبو داود انه لبس الحرير عشرون نفساً من الصحابة وقد اختلف أهل العلم في الحرير المشوب بغيره واستدل المالكون من لبسه بما ورد من منعه صلى الله عليه وسلم لبس حلة السيرة كما في الصحيحين من حديث علي ولكنه قد وقع الخلاف في تفسير حلة السيرة ما هي فقيل انها ذات الخطوط وقيل المختلفة الألوان وهذان التفسيران لا يدلان على مطلوب من استدل بذلك على المنع من لبس المشوب على أنه قد قيل انه الحرير المحض واستدل من لم يقل بتحريم المشوب بل حرم الخالص فقط بمثل حديث ابن عباس عند أحمد وأبي داود قال « أما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصمت من قر » وفي اسناده خصيف بن عبد الرحمن وفيه ضعف والمصمت بضم الميم الاولى وفتح الثانية المخففة وهو الذى جميعه حرير لا يخالطه قطن ولا غيره وهذا البحث طويل الذيل أقول مسألة تحريم مشوب الحرير من المارك التي تحتل البسط . قال الماتن في حاشية الشفاء وقد طالعت المراجعة فيها بينى وبين شيخى المجتهد المطلق السيد عبد القادر بن أحمد الكوكباني رحمه الله أيام قراءتى عليه فكان جميع ما حرره ومحررته نحو سبع رسائل وقد تلصت ما ظهر لى في المسألة في شرح المنتقى باختصار فليرجع اليه . قلت وحاصله ترجيح التحريم كما قررته في هداية السائل الى أدلة المسائل فليراجع . قال في المسوى الحلة السيرة التي فيها خطوط كالسيور وهي برود من الحرير أو الغالب فيها الحرير والقسي ثياب مضلعة من الحرير أي منقوشة بصورة الضلاع وأشباهه قيل نسبة الى قس قرية بساحل البحر وقيل الى القز بازاي فأبدل من الزاي السين وعلى هذا أهل العلم أن الحرير حرام على الرجال دون النساء ويرخص في موضع أصبع أو أصبعين أو ثلاث أو أربع من اعلام الحرير ويرخص بعضهم في لبسه لأجل الحكمة والقبل ١٠٥ . وفي حديث علي عند مالك « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس القسي » وعليه أهل العلم وفي الأ نوار يجوز لبس الكتان والقطن والصوف والخزوان كانت نفيسة ﴿ إذا كان فوق أربع أصابع ﴾ لحديث عمر في الصحيحين

وغيرهما « أن رسول الله ﷺ نهى عن لبوس الحرير الا هكذا ورفع لنا رسول الله ﷺ يديه الوسطى والسبابة وضمهما » وفي لفظ لمسلم وغيره « نهى عن لبس الحرير الا موضع اصبعين أو ثلاثة أو أربعة » قال في الحجة البالغة لأنه ليس من باب اللباس وربما تقع الحاجة الى ذلك ونهى عن لبس الحرير والديباج والقسي والمياثر والارجوان اهـ.

﴿ إِلَّا لِلتَّأْوِي ﴾ الحديث أنس في الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في لبس الحرير لحكة كانت بهما » قال في الحجة البالغة لانه لم يقصد حينئذ به الارفاه وإنما قصد به الاستشفاء ﴿ وَلَا يَفْرَشُهُ ﴾ أي الحرير الحديث حذيفة عند البخاري قال « نهانا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان نشرب في آنية الذهب والفضة وأن نأكل فيها وعن لبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه وقال هو لهم في الدنيا ولنا في الآخرة » وفي معنى ذلك أحاديث وهذا نص في محل النزاع . وأما الاسترواح بالقياس علي جواز اقتراش ما فيه تصاوير بقياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار . قال ابن القيم ولو لم يأت هذا النص لكان النهى عن لبسه متناولاً لاقتراشه كما هو متناول للالتحاق به وذلك لبس لغة وشرعاً كما قال أنس « قت الى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس » ولو لم يأت اللفظ العام المتناول لاقتراشه بالنهى لكان القياس المحض موجباً لتحريمه إما قياس المثل أو قياس الأولى فقد دل على تحريم الاقتراش النص الخاص واللفظ العام والقياس الصحيح ولا يجوز ذلك كما بالمشابهة من قوله تعالى (خلق لكم في الارض جميعاً) ومن القياس على ما اذا كان الحرير بطانة الفراش دون ظهارته فان الحكم في ذلك التحريم على أصح القولين والفرق على القول الآخر مباشرة الحرير وعدمها كحشو الفراش فان صح الفرق بطل القياس وان بطل الفرق منع الحكم وقد تمسك بعموم النهى عن اقتراش الحرير طائفة من الفقهاء فحرموه على الرجال والنساء وهذه طريقة الخراسانيين من أصحاب الشافعي وقابلهم من أباحه بنوعين والصواب التفصيل وان من أبيع له لبسه أبيع له اقتراشه ومن حرم عليه حرم عليه وهذا قول الاكثرين وهي طريقة العراقيين من الشافعية اهـ وفي تنبيه العاقلين الجلوس على الحرير والالتحاق به حرام على الرجال وصحح الرافعي تحريم اقتراشه على النساء وخالفه النووي في

ذلك وحكى ابن الرفة عن بعض العلماء انه لا ينعقد النكاح بحضور الجالس على الحرير واستبعد. وحكم القزفي التحريم حكم الحرير على الأصح اذا كان على صبي غير بالغ ثوب حرير قال الغزالي الصحيح أن ذلك منكر يجب نزعه عنه ان كان مميزاً بعموم قوله ﷺ « هذان حرمان على ذكور أمتي » وكما يجب منع الصبي عن شرب الخمر لكونه مكافاً ولكن لكونه يأنس به فاذا بلغ عسر عليه الصبر عنه كذلك شهوة التزين بالحرير وأما الصبي الذي لا يميزه فيضعف يعني التحريم في حقه ولا تخلو عن احتمال والعلم فيه عند الله تعالى هذا كلام الغزالي وصحيح النووي الجواز مطلقاً والله تعالى أعلم اهـ وروي عن ابن عباس وأنس أنه يجوز اقتراش الحرير واليه ذهب الحنفية واستدل لهم بأن اقتراش الحرير اهانة وليس هذا مما يستدل به على المسائل الشرعية على فرض عدم المعارض فكيف وقد عارضه الدليل الصحيح الصريح ﴿ وَلَا الْمَصْبُوغَ بِالْمَصْفَرِ ﴾ لحديث عبد الله بن عمرو عند مسلم وغيره قال « رأى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ثوبين مصفرين فقال ان هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها » وأخرج مسلم وغيره أيضاً من حديث على قال نهاني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن التخنم بالذهب وعن لباس القسي وعن القراءة في الركوع والسجود وعن لباس المصفر » وفي الباب أحاديث والمصفر يصبغ الثوب صبغاً أحمر على هيئة مخصوصة فلا يعارضه ما ورد في لبس مطلق الأحمر كما في الصحيحين من حديث البراء قال « كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مربوعاً بعيد ما بين المنكبين له شعر يبلغ شحمة أذنيه رأيت في حلة حمراء لم أر شيئاً قط أحسن منه » وفي الباب أحاديث يجمع بينها بأن الممنوع منه هو الأحمر الذي صبغ بالمصفر والمباح هو الأحمر الذي لم يصبغ به ﴿ وَلَا ثَوْبَ شُهْرَةٍ ﴾ لحديث ابن عمر « من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه ورجال اسناده ثقات والمراد به الثوب الذي يشهر لابس به بين الناس ويلحق بالثوب غيره من الملبوس ونحوه مما يشهر به اللابس له لوجود العلة ﴿ وَلَا مَا يَخْتَصُّ بِالنِّسَاءِ وَلَا الْعَكْسَ ﴾ لحديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود والنسائي « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن الرجل يلبس لبس المرأة والمرأة تلبس لبس الرجل »



وفي صحيح البخارى وغيره من حديث ابن عباس قال « لعن رسول الله ﷺ المنتشبات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء » وفي الباب أحاديث **«وَيُحْرَمُ عَلَى الرَّجَالِ التَّحَلِّيُّ بِالذَّهَبِ لِأَبْغَيْرِهِ»** لما تقدم من الأحاديث الواردة في تحريم الذهب وهو لا يكون إلا حليلة إذا لا يمكن لبسه وأما ما يخلط في بعض الثياب بالحرير أو بغيره فهو فضة لا ذهب وإن سماه الناس ذهباً ومن الأدلة على ذلك ما ورد في المنع من خاتم الذهب وما ورد فيمن حل جيباً له ولو بخر بصيصه (١) وقد جمع الماتن رسالة مستقلة في تحريم التحلي بقليل الذهب وكثيره وجمع أيضاً رسالة مستقلة في تحلي النساء بالذهب وهل يجوز ذلك أم لا فليرجع اليهما. قال المجد في القاموس جرب بصيصه أى شئ من الحلى ونحوه في تاج اللغات وفي نهاية الحديث الجرب بصيصه الهنة التى تترامى في الرمل لها بصيص كأنها عين جرادة قال في الحجة البالغة ومن تلك الرؤس الحلى المترفة وهنا أصلان أحدهما أن الذهب هو الذى يفاخر به العجم ويفضى جريان الرسم بالتحلي به الى الاكثار من طلب الدنيا دون الفضة ولذلك شدد النبي ﷺ في الذهب وقال « ولكن عليكم بالفضة فاعبوا بها » والثانى أن النساء أحوج الى التزين ليرغب فيهن أزواجهن ولذلك جرت عادة العرب والعجم جميعاً بأن يكون تزينهن أكثر من تزينهم فوجب أن يرخص لهن أكثر مما يرخص لهم ولذلك قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « أحل الذهب والحرير للأنثى من أمتى وحرم على ذكورها » وقال ﷺ في خاتم ذهب في يد رجل « يعمد أحدكم الى حجر من نار فيجعل فيه يده » ورخص عليه السلام في خاتم الفضة لاسيما لدى سلطان وقال « ولا تنمه منقلاً » ونهى النساء عن غير المقطع من الذهب وهو ما كان قطعة واحدة كبيرة قال « من أحب أن يحلق جيبه حلقة من نار فيحلقه من ذهب » وذكر على هذا الاسلوب الطوق والسوار وكذا جاء التصريح بقلادة من ذهب وسلسلة من ذهب وبين المعنى في هذا الحكم حيث قال

(١) الخربصيصه بفتح الخاء المعجمة واسكان الراء وفتح الباء وصا دين مهملتين بينهما ياء منناة هي الهنة تترامى في الرمل لها بصيص كأنها عين جرادة، والمراد هنا الشئ الحقيق من الحلى وقع في الأصل بالجيم بدل الخاء وهو خطأ

«أما انه ليس منكن امرأة تحلى ذهباً تظهره إلا عذبت به» وكان لأُم سلمة أوضاع من ذهب والظاهر أنها كانت مقطعة وقال ﷺ «أحل الذهب للأناث» معناه الحل في الجملة هذا ما يوجب مفهوم هذه الأحاديث ولم أجد لها معارضا ومذهب الفقهاء في ذلك معلوم ومشهور وهو التحليل مطلقا بالافرق بين المقطع وغيره والله تعالى أعلم بحقيقة الحال أقول وأما التخنم فقد أخرج أبو داود من حديث عمرو والنسائي من حديث أنس «أن النبي ﷺ كان يتخنم في يساره» وأخرج أبو داود والنسائي من حديث علي والترمذي والنسائي أيضا من حديث أبي رافع «أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يتخنم في يمينه» فالكل جائز بدون كراهة ولم يرد النهي إلا عن التخنم في السبابة والوسطى كما أخرجه مسلم وأهل السنن من حديث علي بلفظ «نهاني أن أجعل الخاتم في هذه أوفى التي تليها وأشار الى السبابة» •

## كتاب الاضحية

﴿تُشْرَعُ لِأَهْلِ كُلِّ بَيْتٍ﴾ لحديث أبي أيوب الانصارى قال «كان الرجل في عهد رسول الله ﷺ يضع بالشاء عنه وعن أهل بيته» أخرجه ابن ماجه والترمذي وصححه وأخرج نحوه ابن ماجه من حديث أبي شريحه باسناد صحيح . وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث يخنف (١) بن سليم أنه سمع النبي ﷺ يقول «يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية» وفي اسناده أبو رملة واسمه عامر قال الخطابي مجهول وقد اختلف في وجوب الأضحية فذهب الجمهور الى أنها سنة غير واجبة وبه قال مالك وقال لأحب لأحد ممن قوى على ثمنها أن يتركها وعليه الشافعي وذهب ربيعة والاوزاعي وأبو حنيفة والليث وبعض المالكية الى أنها واجبة على الموسر وحكى عن مالك والنخعي وتمسك القائلون بالوجوب بمثل حديث «على كل أهل بيت أضحية» المتقدم ومثل حديث أبي هريرة عند أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم وقال ابن حجر في الفتخ رجاله ثقات لكن اختلف في رفعه

(١) بكسر الميم واسكان الغاء المعجمة وفتح النون. ووقع في الاصل بالهاء المهمة وهو خطأ

ووقفه والموقوف أشبه بالصواب قاله الطحاوي وغيره قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا » ومن أدلة الموجبين قوله تعالى ( فصل لربك وانحر ) والأمر للوجوب وقد قيل إن المراد تخصيص الرب بالانحر لا للاضنام ومن ذلك حديث جندب بن سفيان البجلي في الصحيحين وغيرهما قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كان ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى ومن لم يكن ذبح حتى صلينا . فليذبح باسم الله » ومن حديث جابر نحوه وجعل الجمهور حديث « انه صلى الله تعالى عليه وسلم ضحى عن لم يضح من أمته بكباش » كافي حديث جابر عند أحمد وأبي داود والترمذي وأخرج نحوه أحمد والطبراني والبخاري من حديث أبي رافع بإسناد حسن قرينة صارفة لما تفيد أدلة الموجبين ولا يخفى انه يمكن الجمع بأنه ضحى عن غير الواحد من أمته كما يفيد قوله « من لم يضح من أمته » مع قوله « على كل أهل بيت أضحية » وإمام مثل حديث « امرت بالأضحية ولم يكتب عليكم » ونحوه فلا تقوم بذلك الحجة لأن في إسانيدها من رمى بالكذب ومن هو ضعيف بمرة ﴿ وَأَقْلَبُهَا شَاةً ﴾ لما تقدم وقال الحلى البعير والبقرة نجزيء عن سبعة والشاة نجزيء عن الواحد وإن كان له أهل بيت حصلت بجميعهم وكذا يقال في كل واحد من السبعة يعني المشتركين في البدنة والبقرة فالتضحية سنة كفاية لكل أهل بيت وسنة عين لمن ليس له بيت وعند الحنفية الشاة لا تجزى إلا عن واحد والبقرة والبدنة لا تجزئان إلا عن سبعة سبعة ولم يفرقوا بين أهل البيت وغيره وتأويل الحديث عندهم ان الاضحية لا تجب الا على غنى ولم يكن الغنى في ذلك الزمان غالبا الا صاحب البيت ونسبت الى أهل بيته على معنى أنهم يساعدونه في التضحية وبأكون لحما وينفعون بها ويصح اشتراك سبعة في بدنة او بقرة وإن كانوا أهل بيوت شتى وهو قول العلماء وقاسوا الأضحية على الهدى ولاضحية عن الجنين وهو قول العلماء ﴿ وَوَقْتُهَا بَعْدَ صَلَاةِ عِيدِ النَّحْرِ ﴾ لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « من كان ذبح قبل ان يصلي فليذبح مكانها أخرى ومن لم يكن ذبح حتى صلينا فليذبح باسم الله » وهو في الصحيحين كما تقدم قريبا وفي الصحيحين من حديث انس عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال « من كان ذبح قبل الصلاة

فليعد « قال ابن القيم ولا قول لأحد مع رسول الله ﷺ سألته ابو بردة بن نيار عن شاة ذبحها يوم العيد فقال « أقبل الصلاة قال نعم قال تلك شاة لحم » الحديث وقال وهو صحيح صريح في أن الذبح قبل الصلاة لا يجزي سواء دخل وقتها أو لم يدخل وهذا الذي ندين الله به قطعاً ولا يجوز غيره اهـ . وفي الباب أحاديث وفيها التمهيد بأن المعتبر صلاة الامام ويمتد « إلى آخر أيام التشريق » لحديث جبير بن مطعم عن النبي ﷺ قال « كل أيام التشريق ذبح » أخرجه أحمد وابن حبان في صحيحه والبيهقي وله طرق يقوي بعضها بعضاً وقد روى أيضاً من حديث جابر وغيره وقد روى ذلك عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم والخلاف في المسألة معروف وفي الموطأ عن ابن عمر الأضحى يومان بعد يوم الأضحى ومثل ذلك عن علي بن أبي طالب وعليه الحنفية ومذهب الشافعية انه يمتد وقته الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق لحديث الحاكم الدال على ذلك « وأفضلها » أي الضحايا « أسمئها » لحديث أبي رافع « أن النبي ﷺ كان اذا ضحى اشترى كبشين سمينين » الحديث وهو عند أحمد وغيره بإسناد حسن . وأخرج البخاري من حديث أبي أمامة بن سهل قال « كنا لاسمن الاضحية بالمدينة وكان المسلمون يسمنون » أقول الحق ان أفضل الاضحية الكبش الاقرن كما ورد الحديث بذلك عن عبادة بن الصامت عند أبي داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي مرفوعاً بلفظ « خير الاضحية الكبش الاقرن » وأخرجه أيضاً الترمذي وأخرجه أيضاً ابن ماجه والبيهقي من حديث أبي أمامة وفي اسناده عفير بن معدان وهو ضعيف والاضحية هي غير الهدى وقد ورد النص فيها فوجب تقديمه على القياس وحديث الكبش الاقرن نص في محل النزاع فان كان خاصاً بالفحل فظاهر وان كان شاملاً له والخصى فلا فضلية لا تختص بالخصى وتضحية النبي ﷺ بالخصى لا تستلزم أن يكون أفضل من غيره بل غاية ما هناك أن الخصى يجزي « ولا يجزي ما دون الجذع من الضأن » لحديث جابر عند مسلم وغيره قال « قال رسول الله ﷺ لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن » وأخرج أحمد والترمذي من حديث أبي هريرة قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول نعم أو نعمت الاضحية الجذع

من الضان « وأخرج أحمد وابن ماجه والبيهقي والطبراني من حديث أم بلال بنت هلال عن أبيها « أن رسول الله ﷺ قال يجوز الجذع من الضان ضحية » وفي الصحيحين من حديث عقبة بن عامر قال « قسم رسول الله ﷺ ضحايا بين أصحابه فصارت لعقبة جذعة فقلت يا رسول الله أصابني جذع فقال ضح به » وقد ذهب الى أنه يجزئ الجذع من الضان الجمهور ومن زعم أن الشاة لا تجزئ إلا عن واحد أو عن ثلاثة فقط أو زعم أن غيرها أفضل منها فعليه الدليل ولا يفيد ما ورد في المسمى فذلك باب آخر ﴿ ولا يجزئ دون ﴾ الثني من المعز وهو ما استكمل سنتين وطعن في الثالثة لحديث أبي بردة في الصحيحين وغيرهما « أنه قال يا رسول الله ان عندي داجنا جذعة من المعز فقال اذبحها ولا تصلح لغيرك » وأما ما روى في الصحيحين وغيرهما من حديث عقبة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أعطاه غنما يقسمها على صحابته ضحايا فبقى عتود فذكره للنبي ﷺ فقال ضح به أنت » والعتود من ولد المعز ما أتى عليه حول . فقد أخرج البيهقي عنه بإسناد صحيح أنه قال « أعطاني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم غنما أقسمها ضحايا بين أصحابي فبقى عتود منها فقال ضح به أنت ولا رخصة لأحد فيه بعدك » وقد حكي النووي الاتفاق على أنه لا يجزئ الجذع من المعز قلت اتفقوا على أنه لا يجوز من الأبل والبقر والمعز دون الثني والجذع من الضان يجزئ عندهم ولا تجزئ مقطوعة الأذن إلا أن أبا حنيفة قال ان كان المقطوع أقل من النصف فيجوز ﴿ ولا الأذور والمريض والأعرج والأعرج (١) وأغضب القرن والأذن (٢) ﴾ لحديث البراء عند أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أربع لا تجوز في الأضاحي العوراء البين عورها والمريضة البين مرضها والعرجاء البين ضلعها (٣) والكسير التي لا تنقي (٤) أي التي لا منخ لها

(١) الأعرج الهزيل . وشاة عجفاء هزيلة . وجمع الأعرج عجاف على غير قياس  
(٢) هو ما ذهب نصف قرنه أو أذنه (٣) الضلم بفتح الصاد واللام البيل والأعوجاج  
(٤) الكسير فاعيل بمعنى مفعول . وفي الأصل الكسيرة بالهاء وهو خطأ . هي المنكسرة الرجل التي لا تقدر على المشي . ومعنى لا تنقي بضم التاء واسكان النون وكسر القاف . أنها لا تنقي بكسر النون واسكان القاف . لها والحق الملح

وقد وقع في رواية العجفاء بدل الكسيرة وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذى من حديث علي قال « نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن نضحى بأعضب القرن والأذن » قال قتادة الأعضب النصف فأكثر من ذلك وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم والبخاري في تاريخه (١) قال « إنما نهى رسول الله ﷺ عن المصفرة والمستأصلة والبخقاء والمشيمة والكسيرة فالمصفرة التي تستأصل أذننها حتى يبدو صماخها والمستأصلة التي ذهب قرنهما من أصله والبخقاء التي تبخر عينها (٢) والمشيمة التي لا تتبع الغنم عجبنا وضعفنا والكسيرة التي لا تنقي » وهذا التفسير هو أصل الرواية وفي الباب أحاديث وأما مسلوكة الآلية فأخرج أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث أبي سعيد قال « اشتريت كبشاً أضحي به فعدا الذئب فأخذ الآلية فسألت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ضح به » وفي اسناده جابر الجعفي وهو ضعيف جداً ﴿وَيَتَصَدَّقُ مِنْهَا وَيَأْكُلُ وَيَدَّخِرُ﴾ لحديث عائشة « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كلوا وادخروا وتصدقوا » وهو في الصحيحين وفي الباب احاديث ﴿وَالذَّبْحُ فِي الْمُصَلَّى أَفْضَلُ﴾ اظهارا لسعائر الدين لحديث ابن عمر عند البخاري عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « انه كان يذبح وينحر بالمصلى » ﴿وَلَا يَأْخُذُ مَنْ لَهُ أَضْحِيَّةٌ مِنْ شَعْرِهِ وَظَفَرِهِ بَعْدَ دُخُولِ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يُضْحَى﴾ لحديث أم سلمة عند مسلم وغيره « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد احدكم أن يضحي فليمسك عن شعره وأظفاره » وفي لفظ لمسلم وغيره أيضاً « من كان له ذبح يذبحه فاذا أهل هلال ذي الحجة فلا يأخذ من شعره وأظفاره حتى يضحي » وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب سعيد بن المسيب وربيعة وأحمد واسحق وداود وبعض اصحاب الشافعي الى أنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى يضحي في وقت الاضحية وقال الشافعي وأصحابه وهو مكروه كراهة تنزيه وحكى المهدى في البحر عن الشافعي وغيره ان ترك الحلق والتقصير لمن أراد التضحية مستحب وقال أبو حنيفة لا يكره \*

(١) من حديث عتبة ابن عبد السلمي.

(٢) قوله عينها قال في التاموس البخق مجرزة اقبح الورد وأكثره غمضا اوان لا يلتقي شفر عينه على حدقته بخق كقبح ونهر والعين البخقاء والباخقة والبخيق والبخيفة الدوراء ام المراد منه

﴿ بَابُ الْوَلِيمَةِ ﴾

﴿ هِيَ مَشْرُوعَةٌ ﴾ لحديث أنس فى الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ قال لعبد الرحمن بن عوف أولم ولو بشاة » وقد أولم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على نسائه فأولم على صفيية بتمر وسويق كما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه وابن حبان من حديث أنس . وأخرج مسلم وغيره من حديثه « انه جعل وليمتها التمر والأقط والسمن » وهو فى الصحيحين بنحو هذا وفيه التصريح بأنه ما كان فيها من خبز ولا لحم . وفى الصحيحين أيضاً « ان النبي ﷺ ما أولم على شيء من نسائه ما أولم على زينب أولم بشاة » وقد قال بوجوب وليمة العرس مالك وقيل ان المشهور عنه أنها مندوبة . وروى الوجوب عن أحمد وبعض الشافعية وأهل الظاهر وهو الحق ولم يأت فى الأحاديث ما يشعر بصرف الأمر بالوليمة عن المعنى الحقيقى وأما كونها بشاة فأكثر فيمكن أن يكون فعله ﷺ صارفاً للوجوب على فرض عدم الاختصاص به ويمكن أن يكون الأمر بالشاة فما فوقها مقيداً بالتمكن من ذلك فيكون واجباً مع التمكن وذهب الجمهور الى أنها سنة غير واجبة ﴿ وَتَجِبُ الْجَابَةُ إِلَيْهَا ﴾ لحديث أبى هريرة فى الصحيحين وغيرهما « شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الاغنياء ويترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله » وفيهما من حديث ابن عمر « أن النبي ﷺ قال أجيبوا هذه الدعوة اذا دعيتم لها » وفى لفظ لهما من حديثه « اذا دعى أحدكم الى الوليمة فليأتها » وفى آخر لمسلم وغيره من حديثه « من دعى فلم يجب فقد عصى الله ورسوله » وفى مسلم وغيره من حديث جابر قال « قال رسول الله ﷺ اذا دعى أحدكم الى طعام فليجب فان شاء طعم وان شاء ترك » وفى لفظ من حديث أبى هريرة عند مسلم وغيره « اذا دعى أحدكم فليجب فان كان صائماً فليصل وان كان مفطراً فليطعم » وقد نقل ابن عبد البر والقاضى عياض والنووى الاتفاق على وجوب الاجابة الى وليمة العرس . قال فى الفتح وفيه نظر نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين ونص عليه مالك وعن بعض الشافعية والحنابلة انها مستحبة . وحكى فى البحر عن الشافعي

أنّ الاجابة الى وليمة العرس مستحبة كغيرها والأدلة المذكورة تدل على الوجوب لا سيما بعد التصريح بأن من لم يجب فقد عصى الله ورسوله . أقول أحاديث الامر باجابة دعوة الوليمة معناها حقيقة الوجوب مقيدة بعدم المانع من منكر أو مباهاة أو حضور الاغنياء فقط أو نحو ذلك ولم يأت ما يدل على صرف تلك الاوامر عن معناها الحقيقي ووقع الخلاف في اجابة دعوة غير العرس هل يجب أم لا فمن قال بالوجوب استدلل بالرواية المطلقة المذكورة ومن قال بعدم الوجوب قال المطلقة محمولة على المتقدمة . وقد أوضح الماتن ما هو الحق في شرح المستقى . قال البهوي من كان له عذرا وكان الطريق بعيداً يلحقه المشقة فلا بأس أن يتخلف . وفي الانوار من شروط وجوب الاجابة الى الوليمة أن يعم عشيرته أو جيرانه أو أهل حرفته أغنياءهم وقراءهم فان خص الاغنياء فلا يجب ولو دعا أهل حرفته وهم أغنياء لزمتهم الاجابة قال في المسوى في كونه شرطاً لوجوب الاجابة نظر لان معني كلام أبي هريرة اثبات الشرية لهذا الطعام بوجه من الوجوه واثبات المعصية لمن لم يأتها وذلك صادق بأن يكون تخصيص الاغنياء مكروها للداعي ولا يكون مالمّا لتأكيد الاجابة ﴿ وَيَقْدَمُ السَّابِقُ ثُمَّ الْأَقْرَبُ أَبَا ﴾ لحديث حميد بن عبد الرحمن الحميري عن رجل من الصحابة « أن النبي ﷺ قال اذا اجتمع الداعيان فأجب أقربهما باباً فان أقربهما باباً فأجب أقربهما جواراً وان سبق أحدهما فأجب الذي سبق » أخرجه أحمد وأبو داود وفي اسناده زيد بن عبد الرحمن الدالاني وقد وثقه أبو حاتم وضعفه ابن حبان . وأخرج البخاري وغيره من حديث عائشة « أنها سألت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقالت ان لي جارين فالى أيهما أهدي فقال الى أقربهما منك باباً » فهذا يشمر باعتبار القرب في الباب ﴿ وَلَا يَجُوزُ حُضُورُهُمَا إِذَا اشْتَمَلَتْ عَلَى مَعْصِيَةٍ ﴾ لحديث علي عند ابن ماجه باسناد رجاله رجال الصحيح قال « صنعت طعاماً فدعوت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فجاء فرأى في البيت تصاوير فرجع » وأخرج أبو داود والنسائي والحاكم من حديث ابن عمر قال « نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن مطعمين عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر وأن يأكل وهو منبطح على بطنه » وفي اسناده انقطاع وقد ورد النهي عن القعود على المائدة التي



تدار عليها الخبر من حديث عمر عند أحمد باسناد ضعيف ومن حديث جابر عند الترمذى وحسنه . وأخرجه أيضاً أحمد والنسائى والترمذى والحاكم من حديثه مرفوعاً وفى الباب غير ذلك ويؤيده أدلة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن ذلك « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه » وهو فى الصحيحين وغيرهما \*

﴿ فصل \* والعقيدة مستحبة ﴾ يدل على مشروعيتهما حديث سلمان بن عامر الضبي عند البخارى وغيره قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع الغلام عقيدة فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى » وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذى والحاكم وعبد الحق من حديث الحسن عن سمرة قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كل غلام رهينة بعقيقته يذبح عنه يوم سابعه ويسمى فيه ويخلق رأسه » وقد قيل ان الحسن لم يسمع من سمرة الا هذا الحديث . وأخرج أحمد وأبو داود والنسائى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن العقيدة فقال لا أحب العقوق وكأنه كره الاسم فقالوا يارسول الله انما نسألك عن أحدنا يولد له قال من أحب منكم أن ينسك عن ولده فليفعل عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة » فكان هذا الحديث دليلاً على أن الاحاديث الواردة فى رهن الغلام بعقيقته ليست على الوجوب بل للاستحباب فقط ولو كان واجباً لم يكن مفوضاً الى الارادة ولما قال لمن أحب أن ينسك والاولى فى تفسير قوله « مرتين بعقيقته » أن العقيدة لما كانت لازمة شبهت باعتبار لزومها للمولود بالرهن باعتبار لزومه وقيل ان معنى كونه مرهوناً بعقيقته انه لا يسمى ولا يخلق شعره الا بعد ذبحها وبه صرح صاحب المشارق والنهاية . وقال أحمد بن حنبل ان معناه اذا مات وهو طفل ولم يعق عنه لم يشفع لأبويه قلت العقيدة سنة عند أكثر أهل العلم إلا عند أبى حنيفة فإنه قال ليست بسنة ﴿ وهى شاتان عن الذكر وشاة عن الأنثى ﴾ وبذلك قال الشافعى لحديث عمرو بن شعيب المذكور ولحديث عائشة عند أحمد والترمذى وابن

حبان والبيهقي وصححه الترمذي قالت « قال رسول الله ﷺ عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة » وأخرج نحوه أحمد والنسائي والترمذي والحاكم والدارقطني وصححه الترمذي من حديث أم كرز الكعبية والمراد بقوله « مكافأتان » المستويتان أو المتقاربتان ولا يعارض هذه الأحاديث ما أخرجه أبو داود والنسائي وصححه عبد الحق وابن دقيق العيد من حديث ابن عباس « أن رسول الله ﷺ عرق عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً » لأن الأحاديث المتقدمة متضمنة للزيادة وهي أيضاً خطاب مع الأمة فلا يعارضها فعله ﷺ كما تقرر في الأصول والزيادة مقبولة اذا كانت غير منافية فلا يكون الفاعل للعقيدة منسبنا الا اذا ذبح عن الذكر شاتين لا شاة واحدة وقد وقع الاجماع على أن العقيدة عن الانثى شاة . وأما الذكر فذهب الجمهور الى أن العقيدة عنه شاتان وقال مالك شاة . وقال الحلبي يحصل أسل السنة في عقيدة الذكر بشاة وكمال السنة شاتان . وقال الشافعي العقيدة في الأكل والتصدق كالأضحية ويسن طبخها ولا يكسر عظمها ١٠٠ . أقول ليس على شيء مما ذكره من عدم الكسر والفصل من المفاصل وجمع العظام ودفنها وغير ذلك دليل من كتاب ولا سنة ولا من عقل بل هذه الامور خيالات شبيهة بما يقع من النساء ونحوهن من العوام مما لا يعود على فاعله بنعم ذنبوى ولا دينى ﴿ يَوْمَ سَابِغِ الْمَوْلُودِ ﴾ لحديث سمرة المتقدم ولأنه لا بد من فصل بين الولادة والعقيدة فإن أهله مشغولون باصلاح الولادة والولد في أول الامر فلا يكلفون حينئذ بما يضاعف شغلهم وأيضاً فرب انسان لا يجيد شاة الا بسعى فلوسن كونها في أول يوم لضاق الامر عليهم والسبعة أيام مدة صالحة للفصل المعتد به غير الكثير ﴿ وَفِيهِ يُسَمَّى ﴾ وأحب الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن كما في الحديث لانهما أشهر الاسماء ولا يطلقان على غيره تعالى بخلاف غيرهما وأنت تستطيع أن تعلم من هذا سر استحباب تسمية المولود بمحمد وأحمد فان طوائف الناس أولعوا بتسمية أولادهم بأسماء أسلافهم المعظمين عندهم وكان يكون ذلك تنويها بالدين وبمنزلة الاقرار بأنه من أهله وأصدق الاسماء همهم وحارث وأخناها ملك الأملاك ﴿ وَيُحَلِّقُ رَأْسَهُ ﴾ واماطة الاذى للتشبيه بالحاج وقد أذن رسول الله ﷺ في أذن الحسن بن علي حين ولده فاطمة بالصلاة والسر

فيه أن الاذان من شعائر الاسلام وأعلام الدين المحمدي ومن خاصية الاذان أن الشيطان يفر منه والشيطان يؤذى الولد في أول نشأته حتى ورد في الحديث أن استهلاله لذلك ﴿وَيَتَصَدَّقُ بِوَزْنِهِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً﴾ لأمه ﷺ لفاطمة الزهراء عليها السلام أن تخلق شعر رأس الحسن وتتصدق بوزنه من الورق أخرجه أحمد والبيهقي وفي اسناده ابن عقيل وفيه مقال . ويشهد له ما أخرجه مالك وأبوداود في المراسيل والبيهقي من حديث جعفر بن محمد زاد البيهقي عن أبيه عن جده « أن فاطمة وزنت شعر الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم فتصدق بوزنه فضة » وأخرج الترمذي والحاكم من حديث علي قال « عى رسول الله ﷺ عن الحسن شاة وقال يا فاطمة احلتي رأسه وتصدقى بزنة شعره فضة فوزناه فكان وزنه درهماً أو بعض درهم » وأخرج الطبراني في الاوسط عن ابن عباس قال « سبعة من السنة في الصبي يوم السابع يسمى ويختن ويماط عنه الاذى ويثقب أذنه ويعق عنه ويخلق رأسه ويلطخ بدم عقيقته ويتصدق بوزنه ذهباً أو فضة » وفي اسناده رواد بن الجراح وهو ضعيف وبقية رجاله ثقات . وفي لفظه ما ينكر وهو ثقب الاذن والتلطيخ بدم العقيقة وقد أخرج أبوداود والنسائي باسناد صحيح من حديث بريدة الاسلمى قال « كنا في الجاهلية اذا ولد لاحدنا غلام ذبح شاة ولطخ رأسه بدمها فلما جاء الله بالاسلام كنا نذبح شاة ونخلق رأسه ونلطيحه بزعفران » وقد أخرج نحوه ابن حبان وابن السكن وصحاحه من حديث عائشة وقد ذهب الظاهرية والحسن البصرى الى وجوب العقيقة وذهب الجمهور الى أنها سنة وذهب أبو حنيفة الى أنها ليست فرضاً ولا سنة وقيل انها عنده تطوع \*

## كتاب الطب

وحقيقته التمسك بطبائع الأدوية الحيوانية والنباتية أو المعدنية والتصرف في الاخلات نقصاً وزيادة والقواعد المالية تصحيحها اذ ليس فيه شائبة شرك ولا فساد في الدين والدنيا بل فيه نفع كثير وجمع لشم الناس ﴿يَجُوزُ النَّدَاوِ﴾ لما أخرجه مسلم وغيره

من حديث جابر «ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لكل داء دواء فاذا أصيب دواء الداء برىء باذن الله» واخرج البخارى وغيره من حديث أبى هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال «ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاء» واخرج أحمد وابو داود وابن ماجه والترمذى وصححه وصححه أيضاً ابن خزيمة والحاكم من حديث أصامة «قالت الاعراب يا رسول الله ألا نتداوي قال نعم عباد الله تداووا فان الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء إلا داء واحداً قالوا يا رسول الله وما هو قال الهرم» وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذى وحسنه من حديث أبى خزيمة قال «قلت يا رسول الله أرأيت رقى نسترقها ودواء نتداوي به وتقاة نتقيها هل ترد من قدر الله شيئاً قال هي من قدر الله» قلت وعلى هذا اتفق المسلمون لا يرون به بأساً ﴿وَالْتَفَوِضْ أَمْرَكَ لِمَنْ يَنْ يَقْدِرُ عَلَى الصَّبْرِ﴾ لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما «ان النبي ﷺ أنه امرأة سوداء فقالت انى أصرع وانى انكشف فادع الله لى قال ان شئت صبرت ولك الجنة وان شئت دعوت الله أن يعافيك قالت أصبر» وفي الصحيحين أيضاً من حديثه «ان النبي ﷺ قال يدخل الجنة من امنى سبعون ألفاً بغير حساب هم الذين لا يسترقون ولا يتطيرون ولا يكتبون وعلى ربهم يتوكلون» ولا يخالف هذا ما تقدم من الأمر بالتداوى فالجمع ممكن بأن التفويض أفضل مع الاقتدار على الصبر كما يفيد قوله «ان شئت صبرت» وأما مع عدم الصبر على المرض وصدور الحرج والحرد وضيق الصدر من المرض فالتداوى أفضل لأن فضيلة التفويض قد ذهبت بعدم الصبر (١) ﴿وَيَحْرُمُ بِالْمَحْرَمَاتِ﴾ لحديث أبى هريرة «ان النبي ﷺ نهى عن الدواء الخبيث» أخرجه مسلم وغيره وأخرج ابو داود من حديث أبى الدرداء قال «قال رسول الله ﷺ ان الله أنزل الداء والدواء

(١) خالف الشارح ما سار عليه فى كتابه من أوله وهو ابقاء العام على عمومته وان الامر للوجوب الا ان دلل دليل على صرفة عنه وهذا هو الحق عند الأصوليين والمحدثين والفقهاء وجميع بين احاديث الامر بالتداوى وبين الاحاديث الاخرى بجمع غير منطبق على القواعد الصحيحة . والحق أن التداوى واجب وتركه حرام لورود الامر به صريحاً فى غير ما حديث وان السكى بالنار وهو نوع منه جائز وتركه افضل للأحاديث الاخرى الدالة على الترغيب فى تركه . واما الرقى والدعاء فليسا من انواع الدواء فمن فاعهما على طريقتهما الشرعى فحسن ومن تركهما فهو افضل له وبذلك يظهر ان لا تعارض بين الاحاديث اصلاً والله اعلم

وجعل لكل داء دواء فتداؤوا ولا تداؤوا بحرام » وفي اسناده اسمعيل بن عياش وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم النهي عن التداوي بالخمر كما في صحيح مسلم وغيره وفي البخاري عن ابن مسعود انه قال « ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم » وقد ذهب الى تحريم التداوي بالأدوية النجسة والحرمة الجمهور ولا يعارض هذا اذنه صلى الله عليه وسلم بالتداوي بأبوال الابل كما في الصحيح لأنهم لم تكن نجسة ولا محرمة ولو سلمنا تحريمها لكان الجمع ممكنا بيناء العام على الخاص . قال في المسوي اختلف أهل العلم في التداوي بالشئ النجس فأباح كثير منهم التداوي به إلا الخمر لأن النبي صلى الله عليه وسلم أباح للرهط العربيين شرب أبوال الابل وأما الخمر فقال « انها ليست بدواء واكنها داء » وقال بعضهم لا يجوز التداوي بالنجس لنهي صلى الله عليه وسلم عن الدواء الخبيث والمراد به خبث النجاسة وقال آخرون المراد به الخبيث من جهة الطعم والسم اهـ . وفي الحجة البالغة الا المداواة بالخمر اذلخمر ضراوة لا تنقطع والمداواة بالخبيث أى السم ما أمكن العلاج بغيره فانه ربما يقضى الى القتل والمداواة بالكي ما أمكن بغيره لأن الحرق بالنار أحد الأسباب التي تنفر منها الملائكة اهـ . وقد استوفيت الكلام على هذه المسألة في كتابي دليل الطالب الى أرجح المطالب ﴿ وَيُكْرَهُ الاكثواء ﴾ لحديث ابن عباس عند البخاري وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الشفاء في ثلاثة في شرطة محجم أو شربة عسل أو كية بنار وانهى أمتي عن الكي » وفي لفظ وما أحب أن أكتوى » وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه من حديث عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الكي فاكتوينا فما أفلحنا ولا أتجحنا » وقد ورد ما يدل على أن النهي عن الكي للتنزيه لا للتحريم كما في حديث جابر عند مسلم وغيره « أن النبي صلى الله عليه وسلم كوى سعد بن معاذ في أكحلته مرتين » وأخرج الترمذي وحسنه من حديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كوى سعد بن زرارة من الشوك » ووجه الكراهة أن في ذلك تعذيبا بالنار ولا يجوز أن يعذب بالنار إلا رب النار وقد قيل ان وجه الكراهة غير ذلك وقد جمع بين الأحاديث بمجموعات غير ما ذكرنا ﴿ وَلَا بَأْسَ بِالْحَجَمَةِ ﴾ لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان كان في شئ من أدويتكم خير فني شرطه محجم أو شربة عسل أولدعة نار توافق

الداء وما أحب أن أكتوى» وقد تقدم حديث ابن عباس مثله وقد ثبت من حديث أنس عند الترمذي وأبي داود بإسناد صحيح قال «كان النبي ﷺ يحتجم في الأخدعين والكاهل (١) وكان يحتجم لسبع عشرة وتسع عشرة وأحدى وعشرين» وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من احتجم لسبع عشرة وتسع عشرة وأحدى وعشرين كان شفاء من كل داء» ولا بأس بإسناده وفي الباب أحاديث متضمنة لذكر الأيام التي ينبغي فيها الحجامة وليس المراد هنا إلا الاستدلال على جوازها قلت وعلى هذا عمل المسلمين ﴿وَلَا يَأْسُ﴾ بالرقية ﴿وحقيقتها تمسك بكلمات لها تحقق في المثال وأثر والقواعد المالية لا تدفعها ما لم يكن فيها شرك لاسيما إذا كان من القرآن أو السنة أو ما يشبهها من التضرعات إلى الله تعالى وكل حديث فيه نهي عن الرقي والتأيم والتولة (٢) فمحمول على ما فيه شرك أو انهماك في التسبب بحيث يغفل عن الباري جل شأنه. وفي المسوى اختلفت الأحاديث في الاسترقاء ووجه الجمع أن تحمل على الأجوال المتغايرة فالنهي من الرقي ما كان فيه شرك أو كان يذكر فيه مردة الشياطين أو ما كان منها يذير لسان العرب ولا يدرى ماهو ولعله يدخل فيه سحر أو كفر وأما ما كان بالقرآن وبذكر الله تعالى فانه مستحب ثم للرقية أنواع بعضها مأثور عن السلف فقد روى عن عائشة أنها كانت لا ترى بأسا أن يعوذ في الماء أي يقرأ التعوذ وينث في الماء ثم يعالجه المريض وقال بجاهد لا بأس أن يكتب القرآن ويفسله ويسقيه المريض. وأما ابن عباس رجلا أن يكتب لامرأة تسر عليها الولادة آيتين من القرآن وكلمات ثم يفسل وتسقى وسئل سعيد بن المسيب عن الصحف الصغار يكتب فيها القرآن تعلق على النساء والصبيان فقال لا بأس بذلك إذا جعل في كبر من ورق أو شيء من الاديم أو يخرز عليه وقد روى النفث في الأحاديث المرفوعة ﴿بِمَا يَجُوزُ مِنَ الْعَيْنِ وَغَيْرِهَا﴾ لحديث أنس عند مسلم وغيره قال «رخص رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الرقية من العين والحمة (٣) والنملة» والمراد بالحمة السم من ذوات السموم وبالنملة

(١) الاخذطان عرقان في جانب العنق والكاهل ما بين الكتفين

(٢) التولة بكسر التاء المثناة وفتح الواو ما يعجب المرأة إلى زوجها من السحر وغيره

(٣) بضم الحاء وفتح الميم المحففة

التروح تخرج من الجنب . وأخرج مسلم وغيره من حديث عوف بن مالك قال « كنا نرقى في الجاهلية فقلنا يا رسول الله كيف ترى في ذلك فقال اعرضوا على رقام لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك » وفي صحيح مسلم من حديث جابر قال « نهى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الرقى فجاء آل عمرو بن حزم الى رسول الله ﷺ فقالوا يا رسول الله انه كانت عندنا رقيه نرقى بها من المقرب وانك نهيت عن الرقى قال فعرضوها عليه فقال ما أرى بأساً فمن استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه » وفي الصحيحين من حديث عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ إذا مرض أحد من أهله نفث عليه بالمعوذات فلما مرض مرضه الذي مات فيه جعلت أنفث عليه وأمسحه بيد نفسه لأنها أعظم بركة من يدي » وما ورد من الأدلة الدالة على النهي عن الرقى وانها من الشرك فهي محمولة على الرقية بما لا يجوز كالتى تكون بأسماء الشياطين والطواغيت ونحو ذلك وكذلك يحمل على هذا ما ورد في حديث المغيرة بن شعبة عند أحمد وابن ماجه وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم عن النبی ﷺ انه قال « من استرقى أو استرقى فقد برىء من التوكل » وقد ورد في الصحيحين من حديث عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ يأمرني أن أسترقي من العين » وأخرج أحمد والنسائي والترمذى وصححه من حديث أسماء بنت عميس « أنها قالت يا رسول الله ان بني جعفر تصيبهم العين أفنسترقى لهم قال نعم فلو كان شيء سابق القدر سبقته العين » وأخرج نحوه مسلم وغيره من حديث ابن عباس وفي الباب أحاديث وفيها ذكر الاستغسال من العين أى غسل وجه العائن وبدنه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه وداخل ازاره في قدح ثم يصب الماء على من أصيب بالعين على رأسه وظهره من خلفه أخرج ذلك أحمد ومالك في الموطأ والنسائي وصححه ابن حبان. قال الزهري يؤتى الرجل العائن بقدح فيدخل كفه فيه فيمضمض ثم يمجج في القدح ثم يغسل وجهه في القدح ثم يدخل يده اليسرى فيصب على كفه اليمنى في القدح ثم يدخل يده اليمنى فيصب على يده اليسرى ثم يدخل يده اليسرى فيصب على مرفقه الايمن ثم يدخل يده اليمنى فيصب على مرفقه الايسر ثم يدخل يده اليسرى فيصب على قدمه اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصب على قدمه اليسرى ثم يدخل يده اليسرى فيصب على

ركبة اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصّب على ركبة اليسرى ثم يدخل داخله ازاره ولا يوضع القدح في الأرض ثم يصب على رأس الرجل الذي أصيب بالعين من خلفه صبة واحدة \*

## كتاب الوكالة

هي أن يكون أحدهما يعقد العقود لصاحبه ﴿يَجُوزُ لِجَائِزِ التَّصَرُّفِ أَنْ يُوَكِّلَ غَيْرَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ مَا لَمْ يَنْعَمْ مِنْهُ مَا نَعَمْ﴾ \* لانه قد ثبت عنه ﷺ التوكيل في قضاء الدين كما في حديث أبي رافع «أنه أمره ﷺ أن يقضى الرجل بركه» وقد تقدم وثبت عنه ﷺ التوكيل في استيفاء الحد كما في حديث «واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها» وهو في الصحيح وسيأتي وثبت عنه التوكيل في القيام على بدنه وتقسيم جلالها وجلودها وهو في الصحيح. وثبت عنه ﷺ التوكيل في حفظ زكاة رمضان كما في صحيح البخارى من حديث أبي هريرة. وثبت عنه ﷺ أنه أعطى عقبة بن عامر غنا يقسمها بين أصحابه وقد تقدم في الضحايا. وثبت عنه ﷺ أنه وكل أبرافع ورجلا من الانصار فزواجه ميمونة وقد تقدم. وثبت عنه ﷺ أنه قال لجابر «إذا أتيت وكيلي نخذ منه خمسة عشر وسقا» كما أخرجه أبو داود والدارقطني وفي الباب أحاديث كثيرة فيها ما يفيد جواز الوكالة فلا يخرج عن ذلك الا ما منع منه مانع وذلك كالتوكيل في شيء لا يجوز للموكل أن يفعله ويجوز للوكيل كتوكيل المسلم للذمي في بيع الخمر أو الخنزير أو نحو ذلك فان ذلك لا يجوز ولا يكون محلا للثمن لما ثبت عنه ﷺ «ان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه» وقد تقدم وقد ورد في الكتاب العزيز ما يدل على جواز التوكيل كقوله تعالى ( فابمشوا أحدكم بورقكم هذه ) وقوله ( اجعلنى على خزان الارض ) وقد أورد البخارى في الوكالة ستة وعشرين حديثا ستة معلقة والباقية موصولة وقد قام الاجماع على مشروعيتها ﴿وَإِذَا بَاعَ الْوَكِيلُ بِزِيَادَةٍ عَلَى مَا رَسَمَهُ مُوَكَّلُهُ كَانَتْ الزِّيَادَةُ لِلْمُوَكَّلِ﴾ \* لما ثبت في صحيح البخارى وغيره من حديث عروة البارقي «أن النبي ﷺ أعطاه



ديناراً ليشتري به له شاة فاشتري له به شاتين فباع احدهما بدينار وجاء بدينار وشاة فدعا له بالبركة في يمينه فكان لو اشترى التراب لربح فيه « وأخرج الترمذي من حديث حكيم بن حزام « أن النبي ﷺ بعثه ليشتري له أضحية بدينار » فذكر نحو حديث عروة البارقي وفي اسناده انقطاع لأنه من رواية حبيب بن أبي ثابت عن حكيم ولم يسمع منه وأخرج أبو داود من حديث أبي حصين عن شيخ من أهل المدينة من حكيم نحو ذلك وفيه هذا الشيخ المذكور وقد ذهب الى ما ذكرنا الجمهور وقال الشافعي في الجديد وأصحابه ان العقد باطل أى عقد البيع الواقع من الوكيل في مثل الصورة المذكورة لأنه لم يأمره الموكل بذلك « وَإِذَا خَالَفَهُ إِلَى مَا هُوَ أَنْفَعُ أَوْ إِلَى غَيْرِهِ وَرَضِيَ بِهِ صَحَّ » لكون الرضا منوطاً مسوغاً لذلك وبحوزة له واذا لم يرض لم يلزمه ما وقع من الوكيل مخالفاً لما رسمه له لعدم المناط المعتبر وقد ثبت في البخاري وغيره من حديث معن بن يزيد قال « كان أبي خرج بدنانير يتصدق بها فوضعا عند رجل في المسجد فحنت فأخذتها فأبنته بها فقال والله ما ليالك أردت بها فخاصمه الى النبي ﷺ فقال لك مانويت يا يزيد ولك يامعن ما أخذت » ولعل هذه الصدقة صدقة تطوع لا صدقة فرض فقد وقع الاجماع على أنها لا تجزىء في الولد •

## كتاب الضمانه

« يَجِبُ عَلَى مَنْ ضَمِنَ عَلَى حَيٍّ أَوْ مَيِّتٍ تَسْلِيمَ مَالٍ أَنْ يَفْرَمَهُ عَنْهُ الطَّلَبُ » لما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي من حديث أبي أمامة « أنه ﷺ قال الزعيم غارم (١) » وفي اسناده اسمعيل بن عياش ولكنه ثقة في الشاميين وقد رواه هنا عن شامي وهو شرحبيل بن مسلم فلم يصب ابن حزم في تضعيف الحديث باسمعيل بن عياش وقد أخرجه النسائي من طريقين احدهما من طريق أبي غارم

(١) الزعيم الكليل والغارم الضامن

الوصابي (١) والاخري من طريق حاتم بن حريث كلاهما عن أبي امامة وقد صححه ابن حبان من طريق حاتم هذه وحاتم قد وثقه الدارمي وقد أخرج الحديث ابن ماجه والطبراني من طريق سعيد بن أبي سعيد عن أنس وأخرجه ابن عدى من حديث ابن عباس وضعفه بإسماعيل بن زياد السكوني ورواه أبو موسى المديني في الصحابة من طريق سويد بن جبلة قال الدار قطني لا تصح له صحبة وحديثه مرسل قال وبعضهم يقول له صحبة ورواه الخطيب في التلخيص من طريق ابن لهيعة عن عبد الله بن سنان (٢) الليثي عن رجل عن آخر منهم وأخرج البخاري وغيره من حديث سلمة ابن الأكوع « أن النبي ﷺ امتنع من الصلاة على من عليه الدين فقال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصلى عليه » وأخرج هذه القصة الترمذي من حديث أبي قتادة وصححه وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان والدار قطني والحاكم من حديث جابر وفي لفظ من حديث جابر هذا أن النبي ﷺ قال لأبي قتادة « قد أوفى الله حق الغريم ويرى منه الميت قال نعم فصلى عليه فلما قضاها قال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الآن بردت عليه جلده » أخرج ذلك أحمد وأبو داود والنسائي والدار قطني وصححه ابن حبان والحاكم ﴿ وَيُرْجَمُ عَلَى الْمَضْمُونِ عَنْهُ إِنْ كَانَ مَأْمُورًا مِنْ جِهَتِهِ ﴾ لكون الدين عليه والأمر منه للضمين بالضمان كالأمر له بالتسليم فيرجع عليه لذلك ﴿ وَمَنْ ضَمِنَ بِاحْتِضَارِ شَخْصٍ وَجِبَ عَلَيْهِ لِحَضَارِهِ وَإِلَّا غَرِمَ مَا عَلَيْهِ ﴾ لعدم قوله ﷺ « الزعيم غارم » والخلاف في الضمانة معروف وهذا خلاصة ما ورد به الشرع \*

(١) هو أبو حاتم لقمان بن حاتم الوصابي الحمصي. ووقع في الأصل « حاتم الوصابي » وهو خطأ من وجهين في الاسم والنسبة و« الوصابي » بفتح الواو وتشديد الصاد المهملة وآخره باء نسبة الى « وصاب » بطن من حمير كذا ضبطه الذهبي في المشتبه والسماعاني في الانساب والزيدي في شرح القاموس وضبطه ابن حجر في التقریب بتخفيف الصاد وهو خطأ  
(٢) حبان هنا في الأصل بالياء الموحدة وفي تلخيص الحبير ص ٢٥٠ بالياء المتناة ولم اجله ترجمة ولم اصل الى تصحيح اسمه



## كتاب الصلح

﴿هُوَ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ لقوله تعالى (لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس) ﴿إِلَّا صَلَاحًا أَوْ حِلًّا حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا﴾  
الحديث عمرو بن عوف عند أبي داود وابن ماجه والترمذى والحاكم وابن حبان «أن النبي ﷺ قال الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما» وفي اسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه وهو ضعيف جدا وقد صحح الحديث الترمذى فلم يصب وقد اعتذر له ابن حجر فقال كأنه اعتبر بكثرة طرقه وذلك لأنه رواه أبو داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة قال الحاكم على شرطهما وصححه ابن حبان وحسنه الترمذى وأخرجه أيضاً الحاكم من حديث أنس ومن حديث عائشة وكذلك أخرجه الدارقطني ﴿وَيَجُوزُ عَنِ الْمَعْلُومِ وَالْمَجْهُولِ بِمَعْلُومٍ وَمَجْهُولٍ﴾ للحديث أم سلمة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه قالت «جاء رجلان الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مواريث بينهما قد درست ليس بينهما يئنة فقال رسول الله ﷺ انكم تختصمون الى رسول الله وانما أنا بشر وامل بضمكم الحن<sup>(١)</sup> بجمته من بعض وانما أفضى بينكم على نحو ما أسمع فن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار يأتي بها لاسطاما (٢) في عنقه يوم القيامة فبكي الرجلان وقال كل واحد منهما حتى لأخى فقال رسول الله ﷺ أما اذا قاتما فاذهبا فاقتما ثم توخيا الحق ثم استهما (٣) ثم ليحل كل واحد منكما صاحبه» وفي إسناد هذا الحديث أسامة بن زيد بن أسلم المدني وفيه مقال ولكن أصل الحديث في الصحيحين وقد استدل به على جواز الصلح

(١) في النهاية: «اراد ان بعضكم يكون اعرف بالحجة واقطن لها من غيره»

(٢) الاسطام والسطام - يكسر اولهما - الحديد التي تحرك بها النار وتسهر اى اقطع له ما يسهر به النار على نفسه قاله ابن الاثير

(٣) توخى الحق قصده وتعمد فعله والمعنى اذهبا فاقصدا الحق فيما تصمتانه من القسمة واقترعا ليظهر سهم كل واحد منكما وليأخذ ما يخرج به القرعة من القسمة

والابراء من المجهول وأخرج البخاري من حديث جابر « أن أباه قتل يوم أحد شهيدا وعليه دين فاشتد الغرماء في حقوقهم قال فأتيت النبي ﷺ فسألهم أن يقبلوا ثم حاطني ويحلبوا أبي فأبوا فلم يعطهم النبي ﷺ حاطلي وقال سنغدو عليك فندا عينا حين أصبح فطاف في النخل ودعا في ثمرها بالبركة فجدتها (١) فقضيتها وبقى لنا من ثمرها » وفيه جواز الصلح عن معلوم بمجهول أقول اسقاط الشيء فرع العلم به فمن جهل ما يريد اسقاطه فلما أن يعلمه بوجه من الوجوه أو يحمله من جميع الوجوه فإن علمه بوجه من الوجوه على صورة تتميز عنده بعض تميز بحيث يغلب في ظنه أنه من الجنس الغلاني وأن مقداره لا يجاوز كذا فهذا يصح اسقاطه وإن كان مجهولا من جميع الوجوه بحيث لا يعرف جنسه ولا مقداره كيفاً ولا كمّاً فهذا لا يصح اسقاطه لأنه قد يكون على صفة لو علم بها لم تطب نفسه بالاسقاط ﴿ وَعَنِ الدِّمِ كَالْمَالِ بِأَقْلٍ مِنَ الدِّيَةِ أَوْ أَكْثَرَ ﴾ لكون اللزم في الدم مع عدم انقصاص هو المال فهو صلح بمال عن مال يدخل تحت عموم قوله تعالى ( أو اصلاح بين الناس ) ونحت قوله ﷺ « الصلح جائز » وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي ﷺ قال من قتل متعمداً دفع إلى أولياء المقتول فإن شاؤوا قتلوا وإن شاؤوا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه وذلك عقل العمدة وما صولحوا عليه فهو لهم وذلك تشديد العقل » وفي اسناده على بن زيد بن جدعان وفيه مقال ﴿ وَلَوْ عَنْ إِنْكَارِهِ ﴾ لمعوم الأدلة واندرج الصلح عن انكار تحتها ولم يأت من منعه ببرهان وقد ذهب إلى جوازه الجمهور وحكي في البحر عن الشافعي وابن أبي ليلى أنه لا يصح الصلح عن انكار وقد ثبت في الصحيح عن كعب في قصة المتخاصمين في المسجد في دين فأشار النبي ﷺ إلى صاحب الدين أن يضع شطر دينه ويتمجل الباقي وهو دليل على جواز الصلح مع الخصام ووضع البعض واستيفاء البعض قال في الحجة البالغة ومنه وضع جزء من الدين كقصة ابن أبي حنبل (٢) وهذا الحديث أحد الأصول في باب المعاملات ، أقول: الظاهر أنها تجوز المصالحة عن انكار نحو أن يدعى

(١) جدده جدا من باب قتل قطعه فهو جديد قليل بمعنى مفعول والجداد يفتح الجيم وكسرهما صرام النخل وهو قطع ثمرها

(٢) ستأتي في كتاب القضاء في الكلام على جواز الشفاعة من القاضي للاصلاح بين الخصمين .

رجل على آخر مائة دينار فينكره في جميعها فيصالحه على النصف من ذلك المقدار لأن مناط الصلح التراضي والمنكر قد رضى بأن يكون عليه بعض ما انكره وأى مقتضى يمنع هذا وإن كان مثل حديث «لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه» فهذا قد سلم بعضا مما أذكره طيبة به نفسه وإن كان غير ذلك فما هو ثم حديث كعب المتقدم المشتمل على وقوع النزاع بين الرجلين ان كان النزاع بينهما في المقدار فهو أيضا صلح عن انكار وقد جوزة الشارع وإن كان النزاع بينهما في التعميل والتأجيل فهو أيضا صلح عن انكار لأن منكر الأجل قد صولح على أن يتعجل البعض من دينه ويسقط الباقي الى مقابل دعوى صاحبه للأجل \*

## كتاب الحوالة

وهي جائزة وعليه أهل العلم ﴿مَنْ أَحِيلَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَحْتَلْ﴾ \* ويقبل ذلك للحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما «ان النبي ﷺ قال مطل الغني ظلم ومن أحيل على مليء فليحتل» وفي لفظ لهما «واذا أتبع أحدكم على مليء فليتبّع» وقد أخرج نحوه ابن ماجه وأحمد والترمذي من حديث ابن عمر وفي اسناد ابن ماجه اسمعيل بن نوبة (١) وهو صدوق وبقية رجاله رجال الصحيح وفي شرح السنة قوله «اتبع أحدكم» بالتخفيف معناه اذا أحيل أحدكم على مليء فليتبّع أى فليحتل أى فليقبل الحوالة يقال أتبعته غريبى على فلان فتبعه أى أحلته فاحتل وقوله «فليتبّع» ليس ذلك على طريق الوجوب بل على طريق الاباحة أى النسب ان اخنار قبل الحوالة وإن شاء لم يقبل انتهى. وقد قيل انه يشترط في صحتها رضا المحيل بلا خلاف والاحتال عند الأكثر والاحتال عليه عند بعض أهل العلم قال في الحجة هذا أمر استحباب لأن فيه قطع المناقشة ﴿وَإِذَا مَطَّلَ الْحَالُ عَلَيْهِ أَوْ أُنْفَسَ كَانَ لِلْمُحَالِ أَنْ يُطَالِبَ الْحِيلَ بِدَيْنِهِ﴾ \* لكون الدين باقيا بذمة المحيل لا يسقط عنه إلا بتسليمه الى المحتال من الحال عليه فاذا لم يحصل التسليم كان دينه باقيا كما كان قبل

(١) قال العنلي: كان عالما كبيرا مشهورا. وقال ابن حبان في الثقات: مستقيم الامر في الحديث انه نهديب

الحوالة ويستفاد ذلك من قوله « على مليء » فإن من مطل أو أفلس ليس بالمليء الذي أرشد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صاحب الدين أن يقبل الحوالة عليه. قال يحيى سمعت مالكا يقول الأمر عندنا في الرجل يحيل الرجل على الرجل بدين له عليه ان أفلس الذي أحيل عليه أومات ولم يدع وفاء فليس للمحتال على الذي أحاله شيء. وانه لا يرجع على صاحبه الأول قال مالك وهذا الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا فأما الرجل يتحمل له الرجل بدين له على رجل آخر ثم يهلك المتحمل أو يفلس فإن الذي تحيل له يرجع على غريمه الأول كذا في الموطأ قلت وعليه الشافعي . وفي شرح السنة اذا قبل الحوالة تحول الدين من المحيل الى ذمة المحال عليه ولا رجوع للمحتال على المحيل من غير عذر فإن أفلس المحال عليه أومات ولم يترك وفاء قال الشافعي لا رجوع له على المحيل بحال وقال أبو حنيفة يرجع اذا أفلس أومات ولم يترك وفاء \*

## كتاب المفلس

﴿ يَجُوزُ لِأَهْلِ الدِّينِ أَنْ يَأْخُذُوا بِجَمِيعِ مَا يَجِدُونَهُ مَعَهُ ﴾ أي مع المفلس  
﴿ إِلَّا مَا كَانَ لَا يَسْتَعْفَى عَنْهُ وَهُوَ الْمَنْزِلُ وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ وَمَا يَتَّقِيهِ الْبَرْدُ وَيَسْتَدُّ رَمَقَهُ وَمَنْ يَعْزِلُ ﴾ لحديث أبي سعيد عند مسلم وغيره قال « أصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال تصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لفرمائه خذوا ما وجهتم وليس لكم إلا ذلك » وأخرج الدارقطني والبيهقي والحاكم وصححه من حديث كعب بن مالك « ان النبي ﷺ حجز على معاذ ماله وباعه في دين كان عليه » وأخرج سعيد بن منصور وأبو داود وعبد الرزاق من حديث عبد الرحمن ابن كعب بن مالك مرسلا قال « كان معاذ بن جبل شابا سخييا وكان لا يمسك شيئا فلم يزل يدان حتى أغرق ماله كله في الدين فأتى النبي ﷺ فكلّمه ليكلّم غرماءه فلونزكوا لأحد اتركوا لمعاذ لأجل رسول الله ﷺ فباع رسول الله ﷺ لهم ماله حتى قام معاذ بغير شيء » قال عبد الحق المرسل أصح وقال ابن الطلاع في الاحكام

هو حديث ثابت فأفاد ما ذكرناه أن أهل الدين يأخذون جميع ما يجذبونه مع المفلس لكنه لم يثبت أنهم أخذوا ثيابه التي عليه أو أخرجوه من منزله أو تركوه هو ومن يعمل لا يجذبون مالا بد لهم منه ولهذا ذكرنا أنه يستثنى له ذلك وَمَنْ وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ لأنه كان في الأصل ماله من غير مزاحمة ثم باعه ولم يرض في بيعه بخروجه من يده إلا بالثمن فكان البيع انما هو بشرط إيفاء الثمن فلما لم يؤد كان له نقضه مادام المبيع قائماً بعينه فاذا فات المبيع لم يمكن أن يرد المبيع ففسار دينه كسائر الديون ودليله حديث حسن عن سمرة عن النبي ﷺ قال « من وجد متاعه عند مفلس بعينه فهو أحق به » أخرجه أحمد وأبو داود وقال ابن حجر في الفتح اسناده حسن ولكن سماع الحسن عن سمرة فيه مقال معروف وقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « من أدرك ماله بعينه عند رجل أفلس أو إنسان قد أفلس فهو أحق به من غيره » وفي لفظ لمسلم « أنه ﷺ قال في الرجل الذي يعدم إذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه أنه لصاحبه الذي باعه » وفي لفظ لأحمد « أيما رجل أفلس فوجد رجل عنده ماله ولم يكن اقتضى من ماله شيئاً فموله » وأخرج الشافعي وأبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه عن أبي هريرة « أنه قال في مفلس أتوه به لأقضين فيكم بقضاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به » وأخرج مالك في الموطأ وأبو داود من حديث أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مرسل « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أيما رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه ولم يقتض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجد متاعه بعينه فهو أحق به وإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء » وقد وصله أبو داود فقال عن أبي هريرة وفي اسناده اسمعيل بن عياش ولكنه هنا روى عن الحرث الزبيدي وهو شامي وهو قوي في الشاميين وقد ذهب إلى أن البائع أولى بعين ماله الموجود عند المفلس الجمهور وخالفت في ذلك الحنفية فقالوا لا يكون أولى به والحديث يرد عليهم وقد ذهب الجمهور أيضاً إلى أن المشتري إذا كان قد قضى بعض الثمن لم يكن البائع أولى بالمسلم المشتري ثمنه بل يكون أسوة الغرماء كما أفاده ما تقدم في الرواية من قوله

« ولم يكن اقتضى من ماله شيئا » وقال الشافعى ان البائع اولى به وهكذا اذا مات المشتري والسلعة قائمة فذهب مالك وأحمد الى أنها تكون أسوة الغرماء وقال الشافعى البائع اولى بها ﴿ وَإِذَا تَقَصَّ مَالُ الْمُنْطَلِقِ عَنِ الْوَفَاءِ بِجَمِيعِ دَيْنِهِ كَانَ الْمَوْجُودُ أُسْوَةَ الْغُرَمَاءِ ﴾ لأن ذلك هو العدل لأن الديون اللازمة مستوية في استحقاق قضائها من مال المفلس وليس بعضها باولى به من بعض الاختصاص ولا مخصص ههنا وقد أشار الى هذا ما تقدم في الرواية من قوله « فصاحب المتاع أسوة الغرماء » ﴿ وَإِذَا تَبَيَّنَ إِفْلَاسُهُ فَلَا يَجُوزُ حَبْسُهُ ﴾ لأنه خلاف حكم الله سبحانه قال تعالى ( وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ) ﴿ و ﴾ المفهوم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ لَى الْوَاجِدِ (١) ظَلَمٌ ﴾ وهو حديث صحيح قد تقدم في الباب الذى قبل هذا والمفلس ليس بواجد ﴿ يَحُلُّ عِرْضَهُ وَعَقُوبَتَهُ ﴾ واما اذا لم يتبين افلاسه ولا كونه واجدا فهذا محل اللبس والواجب البحث عن حاله بحسب الامكان حتى يتبين كونه واجدا فيعاقب بالحبس أو نحوه كما دل عليه حديث « مطل الغنى ظلم يحل عرضه وعقوبته » وفي لفظ « لى الواجد ظلم » والكل في الصحيح أو تبين كونه غير واجد فينظر الى ميسرة وأما حبس من تبين افلاسه فلا يحل بوجه فانه ظلم بحت. قال في الحجة البالغة لى الواجد يحل عرضه وعقوبته أقول هو أن ينظر له في القول ويحبس ويبيع على البيع ان لم يكن له مال غيره وفي شرح السنة وهذا قول أهل العلم ان مال المفلس يقسم بين غرمائه على قدر ديونهم فان نفذ ماله وفضل الدين ينظر الى الميسرة قال مالك اذا كان على رجل مال وله عبد لاشئ له غيره فاعتقه لم يجز عتقه وعند الشافعى تصرف المديون نافذ ما لم يحجر عليه القاضى ثم بعد الحجز لا ينفذ تصرفه في ماله. وفي شرح السنة أيضاً اما المعسر فلا حبس عليه بل ينظر فانه غير ظالم بالتأخير وهذا قول مالك والشافعى فان كان له مال يخفيه حبس وعزر حتى يظهر ماله وذهب شريح الى أن المعسر يحبس وهو قول أهل الرأى ﴿ وَيَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَحْجَرَهُ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ وَيَبْعَهُ لِقَضَاءِ دَيْنِهِ ﴾ لحجره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على معاذ كما تقدم وكذلك يبيع الحاكم



مال المغلس لقضاء دينه كما فعله ﷺ في مال معاذ ﴿ وَكَذَلِكَ يَجُوزُ لَهُ الْحَجَرُ عَلَى الْمُبْدَرِ وَمَنْ لَا يُحْسِنُ التَّصَرُّفَ ﴾ لقوله تعالى (ولا توتوا السفهاء أموالكم) قال في الكشف السفهاء المبذرون أموالهم الذين ينفقونها فيما لا ينبغي ولا يد لهم باصلاحها وتشهيرها والتصرف فيها والخطاب للأولياء وأضاف الأموال اليهم لأنها من جنس ما يقيم به الناس معاشهم كما قال تعالى (ولا تقتلوا أنفسكم) وقال (فما ملكت أيمانكم من فتيانكم المؤمنات) والدليل على أنه خطاب للأولياء في أموال اليتامى قوله (وارزقوهم فيها واكسوهم) ومما يدل على ذلك عدم انكاره ﷺ على قرابة حبان أن يحجر عليه ان صح ذلك ويدل على ذلك رده ﷺ للبيضة التي تصدق بها من لا مال له كما أخرجه ابو داود وصححه ابن خزيمة من حديث جابر وكذلك رده ﷺ صدقة الرجل الذي تصدق بأحد نوبيه كما أخرجه أهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان من حديث أبي سعيد وكذلك رده ﷺ عنق من أعتق عبداً له عن دبر ولا مال له غيره كما أشار الى ذلك البخارى وترجم عليه « باب من رد أمر السفية والضعيف العقل وان لم يكن حجر عليه الامام » وأخرج الشافعى في مسنده والبيهقى عن عروة بن الزبير قال « اتباع عبد الله بن جعفر بيما فقال على رضى الله عنه لا تبين عثمان فلا تحجرن عليه فأعلم ذلك ابن جعفر الزبير فقال أنا شريكك في بيعتك فأتى عثمان فقال احجر على هذا فقال الزبير أنا شريكك فقال عثمان احجر على رجل شريكك الزبير » ففى هذه القصة دليل على أن الحجر كان عندهم امراً معروفاً ثابتاً فى الشريعة ولولا ذلك لأنكره بعض من اطلع على هذه القصة ولكن الجواب من عثمان على على بان هذا غير جائز وكذلك الزبير وعبد الله بن جعفر لو كان مثل هذا الأمر غير جائز لكان لهما عن تلك الشركة مندوحة وقد ذهب الى جواز الحجر على السفية الجمهور وعليه أهل العلم. وفى الوقاية الحجر منع نفاذ تصرف قولى وسببه الصغر والجنون والرق فان اتلفوا شيئاً ضمنوا . وفى المنهاج ولا يصح من المحجور عليه بسفه بيع ولا شراء ولا عتاق وهبة ونكاح بنهر اذن وليه ويصح باذن الولي نكاحه لا التصرف المالى فى الأصح ﴿ وَلَا يُمْكِنُ الْيَتِيمُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ حَتَّى

يُؤْتَسِرُ مِنْهُ الرُّشْدُ ﴿ لقوله تعالى ( فان آتستم منهم رشدا ) في المنهاج حجر الصبي يرتفع ببلوغه رشيداً فلو بلغ غير رشيد دام الحجر وفي الوقاية فان بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتي يبلغ خمساً وعشرين سنة وصح تصرفه قبله وبعده يسلم اليه ولو بلا رشد ﴿ وَيَجُوزُ لَوْلَايِهِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ لقوله تعالى (ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف) وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة أنها قالت « نزلت هذه الآية في ولي اليتيم اذا كان فقيراً انه يأكل منه بالمعروف » وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رجلاً أتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اني فقير وليس لي شيء ولي يتيم فقال كل من مال يتيمك غير مسرف ولا مبادر ولا متأنل (١) » والمراد بقوله ولا مبادر مافي قوله تعالى ( ولا تأكلوها اسرافاً وبداراً أن يكبروا ) أى مسرفين ومبادرين كبر الأيتام فهذه الآية والحديث مخصصان لقوله تعالى ( ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلماً انما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً ) في شرح السنة اختلفوا في ذلك فذهب قوم الى انه يأكل ولا يقضى وعليه أحمد وآخرون الى أنه يأكل ويرد مثله اذا كبر . أقول اختاره محمد بن الحسن والولي يتجر في أموال اليتامى ويضارب ويفعل ما فيه الغبطة قال مالك قال عمر بن الخطاب « اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة » وكانت عائشة تعطي أموال اليتامى من يتجر لهم فيها قال مالك لا بأس بالتجارة في أموال اليتامى لهم اذا كن الولي مأموناً فلا أرى عليه ضماناً قلت وعليه الشافعي في المنهاج وله أى للولي بيع ماله بقرض ونسيئة للمصلحة ويزكى ماله وينفق عليه بالمعروف \*

## كتاب اللقطة

﴿ مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيَعْرِفْ عِفَاصَهَا ﴾ وهو الوعاء الذي تكون فيه من جلد أو خرقه أو غير ذلك من المفص وهو الثقي والمطف وبه سمي الجلد الذي يكون على رأس القارورة ﴿ وَوَكَاةُهَا ﴾ وهو الخيط الذي يشد به الوعاء قيل فائدة المعرفة أنه

(١) أى جامع يقال مال مؤنل ومجد مؤنل أى مجموع.

لو ادعاهما أحد ووصفها دفعها اليه وقيل أن لا تختلط بماله اختلاطاً لا يمكن معه التمييز إذا جاء مالهما في شرح السنة قال الشافعي إذا عرف الرجل العفاص والوكاء والعدد والوزن ووقع في نفسه أنه صادق فله أن يعطيه ولا أجبره عليه إلا بينة لأنه قد يصيب الصفة بأن يسمع الملتقط يصفها. وفي الهداية فإن أعطى علامتها حل الملتقط إن يدفعها اليه ولا يجبر على ذلك في القضاء انتهى ﴿ فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا دَفَعَهَا إِلَيْهِ ﴾ لحديث عياض بن حمار قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وجد لقطة فليشهد ذوى عدل أولي حفظ عفاصها ووكاءها فإن جاء صاحبها فلا يكتم فهو أحق بها وإن لم يجيء صاحبها فهو مال الله يؤتاه من يشاء » أخرجه أحمد. وابن ماجه وأبو داود والنسائي وابن حبان. وفي الصحيحين من حديث زيد بن خالد قال « سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن لقطة الذهب والورق فقال اعرّف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة فإن لم تعرف فاستنقها ولتكن ودعة عندك فإن جاء طالبها يوماً من الدهر فأدّها اليه وسأله عن ضالّة الابل فقال مالك ولها دعها فإن معها حذاهاء وسقاءها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربه وسأله عن الشاة فقال خذها فانما هي لك أو لاختيك أو للذئب » وفي لفظ لمسلم « فإن جاء صاحبها وعرف عفاصها وعددها ووكاءها فأعطها إياه وإلا فهو لك » وفي مسلم وغيره من حديث أبي بن كعب « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال عرفها فإن جاء أحد بخبرك بعثها ووعاها ووكائها فأعطها إياه وإلا فاستمتع بها » فدل ما ذكرنا على أنه إذا جاء صاحبها دفعها اليه وفي اعلام الموقعين « قال يارسل الله فاللقطة يجدها في سبيل العامرة قال عرفها حولاً فإن وجدت باغيها فأدّها اليه وإلا فهي لك قال ما يوجد في الخراب قال فيه وفي الركاخ الخمس » ذكره أحمد وأهل السنن قال ابن القيم والافتاء بما فيه متعين وإن خالفه من خالفه فإنه لم يعارضه ما يوجب تركه انتهى ﴿ وَإِلَّا عَرَفَ بِهَا حَوْلًا وَبَعْدَ ذَلِكَ يَجُوزُ لَهُ صَرْفُهَا وَلَوْ فِي نَفْسِهِ وَيَضْمَنُ مَعَ بَيْعِ صَاحِبِهَا ﴾ يعني أن جاء صاحبها بعد ذلك عرفها له أن كان قد أتلّفها وأرجعها بعينها أن كانت باقية كما يفيد قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « فإن جاء طالبها يوماً من الدهر فأدّها اليه. » وقد ذهب الجمهور إلى أنه لا يجب التعريف بعد الحول وقد ورد في لفظ

للبخاري من حديث أبي مايدل على أن التعريف يجب بعد الحول ولفظه قال « وجدت صرة فيها مائة دينار فأيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال عرفها حولا فعرفتها فلم أجد من يعرفها ثم أتيت ثانيا فقال عرفها حولا فلم أجد ثم أتيت ثالثا فقال احفظ وعامها وعددها ووكلاءها فان جاء صاحبها والا فاستمتع بها فاستمتعت بها فلقيته بعد بمكة » وقد وقع الاختلاف بين الحفاظ في هذه الرواية فمن بعضهم ان الزيادة على العام غلط كما جزم بذلك ابن حزم . قال ابن الجوزي والذي يظهر لي أن سلة أخطأ فيها ثم ثبت واستمر على عام واحد وجمع بعضهم بأن الزيادة على العام محمولة على مزيد الورع والكلام في ذلك يطول والمراد بقوله في الحديث « ولكن ودیعة عندك » أنه يجب ردها فتجوز بذكر الوديعة عن وجوب الرد لموضا بعد الاستئناق بها . قال في المسوى قوله « عرف سنة » عليه الشافعي وأبو حنيفة وخص منه الحقير لحديث على « انه التقط دينارا في عهد النبي ﷺ ولم يعرفه » وفي المهاج والأصبح أن الحقير لا يعرف سنة بل زمنا يظن أن صاحبه يعرض عنه غالبا . وفي الوقاية عرفت مدة لا تطلب بعدها ﴿ وأقطة مكة ﴾ المكرمة زادها الله شرفا ﴿ أشد تعريفا من غيرها ﴾ لما ثبت في الصحيح « انها لا تحمل لقطة مكة الا لعرف » مع ان التعريف لا بد منه في لقطة مكة وغيرها فحمل ذلك على المبالغة في التعريف لأن الحاج قد يرجع الى بلده ولا يعود فاحتاج الملتقط لها الى المبالغة في التعريف وقد قيل غير ذلك ﴿ ولا بأس بأن ينتفع الملتقط بالشئ ﴾ الحقير كالمصا والسوط ونحوهما بعد التعريف به ثلاثا ﴿ لما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث جابر قال « رخص لنا رسول الله ﷺ في العصا والسوط والخل وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به » وفي اسناده المنيرة بن زياد وفيه مقال وقد وثقه وكيع وابن معين وابن عدى . وفي الصحيحين من حديث أنس « أن النبي ﷺ مر بثمره في الطريق فقال لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلها » وقد أخرج أحمد والطبراني والبيهقي من حديث يعلى بن مرة مرفوعا « من التقط لقطة يسيرة حبلا أو درهما أو شبه ذلك فليعرفها ثلاثة أيام فان كان فوق ذلك فليعرفه ستة أيام » زاد الطبراني « فان جاء صاحبها وإلا فليصدق بها » وفي اسناده عمر

ابن عبد الله بن يعلى وهو ضعيف وأخرج عبد الرزاق من حديث أبي سعيد «أن علياً جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بدينار وجده في السوق فقال النبي ﷺ عرفه ثلاثاً ففعل فلم يجد أحداً يعرفه فقال كله » وأما اذا كان الشيء مأكولاً فلا يجب التعريف به بل يجوز أكله في الحال لما تقدم من قوله ﷺ في التمرة ﴿ وَتُلْتَقَطُ ضَالَّةُ الدَّوَابِّ إِلَّا الْإِبِلَ ﴾ للحديث المتقدم عن زيد بن خالد والحاق سائر الدواب بالشاة لكونها مثلها في معنى قوله ﷺ « هي لك أولاً خيك أولاً لذئب » ولا يخرج من ذلك إلا الإبل كما صرح به ﷺ ومما يفيد ذلك ما أخرجه مسلم من حديث زيد بن خالد « أن النبي ﷺ قال لا يأوي الضالة الا ضال ما لم يعرفها » فان الضالة تصدق على الشاة وغيرها وقد قيد ذلك بالتعريف فدل على جواز الالتقاط وخرجت الإبل بالحديث الآخر في المنهاج والحيوان الممتنع من صغار السباع بقوة أو بعدو أو طيران ان وجد بمغارة فلقاضى التقاطه ويحرم التقاطه للتملك وان وجد بقرية فلا يصح جواز التقاطه للتملك وما لا يمتنع منها كشاة يجوز التقاطه في القرية والمغارة ولا فرق عند أبي حنيفة بين أن يكون بهيمة أو غيرها\*

## كتاب القضاء

﴿ إِنَّمَا يَصُحُّ قَضَاءُ مَنْ كَانَ مُجْتَهِدًا ﴾ لما في الكتاب العزيز من الأمر بالقضاء بالعدل والقسط وبما أراه الله ولا يعرف العدل إلا من كان عارفاً بما في الكتاب والسنة من الأحكام ولا يعرف ذلك الا المجتهد لان المقلد انما يعرف قول امامه دون حجته وهكذا لا يحكم بما أراه الله الا من كان مجتهداً لا من كان مقلداً فما أراه الله شيئاً بل أراه امامه ما يختاره لنفسه ومما يدل على اعتبار الاجتهاد حديث بريدة عن النبي ﷺ قال «القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق ف قضى به ورجل عرف الحق ورجل في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار » أخرجه ابن ماجه وأبو داود والنسائي والترمذي والحاكم وصححه وقد جرح ابن حجر طرقة في جزء مفرد ووجه الدلالة منه أنه لا يعرف الحق الا من كان مجتهداً وأما المقلد فهو

يحكم بما قال امامه ولا يدري أحق هو أم باطل فهو القاضي الذي قضى للناس على جهل وهو أحد قاضي النار ومن الأدلة على اشتراط الاجتهاد قوله تعالى ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) و ( الظالمون ) و ( الفاسقون ) ولا يحكم بما أنزل الله إلا من يعرف التنزيل والتأويل ومما يدل على ذلك حديث معاذ لما بعثه ﷺ إلى اليمن فقال له « بما تقضى قال بكتاب الله قال فإن لم تجد قال فبسنة رسول الله قال فإن لم تجد قال فبرأى » قال الماتن وهو حديث مشهور قد بينت طرقة ومن خرج به في بحث مستقل ومعلوم أن المقلد لا يعرف كتاباً ولا سنة ولا رأى له بل لا يدري بأن الحكم موجود في الكتاب أو السنة فيقضى به أو ليس بموجود فيجتهد برأيه فإذا ادعى المقلد أنه حكم برأيه فهو يعلم أنه يكذب على نفسه لا اعترافه بأنه لا يعرف كتاباً ولا سنة فإذا زعم أنه حكم برأيه فقد أقر على نفسه أنه حكم بالطاغوت وللسيد العلامة محمد بن اسمعيل الأمير رسالة مستقلة في تيسير الاجتهاد سماها ارشاد النقاد فليرجع اليها<sup>(١)</sup>. أقول الخاصل أن المقلد ليس ممن يعقل حجج الله إذا جاءته فضلاً عن أن يعرف الحق من الباطل والصواب من الخطأ والراجح من المرجوح بل لا ينبغي أن ينسب المقلد إلى العلم مطلقاً ولهذا نقل عضد الدين الاجماع على أنه لا يسمى المقلد علماً وأما ماصار يستروح اليه من جواز قضاء المقلد من قلة المجتهدين في الأزمنة الأخيرة وأنه لو لم يل القضاء الامن كان مجتهداً لتعطلت الأحكام فكلام في غاية السقوط فالمجتهدون في كل قطر ولكنهم في زمان غربة فمنهم من يخفي اجتهاده مخافة صولة المقصرين ومنهم من يحتقره المقلدون عن أن يكون مجتهداً لضيق أعطائهم وحقارة عرفاتهم وتبليد أذهانهم وجود قرأتهم وخود أفكارهم ولا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا أهله ولقد عرفت مشايخي الذين أخذت عنهم العلم فأكثرهم مجتهدون. وفي مدينة صنعاء من المجتهدين من يستغنى به عن القضاء المقلدين في جميع الاقطار اليمنية مع أنه لا يسلم لهم الاجتهاد الا من كان مثلهم أو مقارباً لهم وأما أسراء التقليد فهيئات أن يدعن واحد منهم لأحد بالاجتهاد مع أن العلوم المعتمدة في الاجتهاد عند هؤلاء المقلدين هي العلوم الخمسة المذكورة في كتب أصول الفقه وهي بالنسبة إلى ما يحفظ من وصفناه من المجتهدين شيء يسير. قال الماتن رحمه الله ومن غريب ما أحكيه لك أنه لما كثرت الخلط من قضاة حضرة الخلافة استأذنت الخليفة

حفظه الله في جمعهم لقصد ترغيبهم في العدل وترهيبهم عن الجور فالجتمع منهم نحو أربعين قاضيا فسألتهم عن شيء مما يتعلق بشروط القضاء المدونة في كتب الفروع فلم يهتد أحد منهم الى الجواب على وجه الصواب بل اعترفوا جميعاً بالقصور عن فهم دقائق التقليد فضلاً عن معرفة علوم الاجتهاد أو بعضها وليت أنهم اذا قصروا في العلم لم يقصروا في الورع فان الورع يردع صاحبه عن المجازفة ويرشده الى أن شفاء الهي السؤال ويكفه عن التسلق لأموال المسلمين ويرده عن التسرع اليها بأدنى شبهة. ولعمري أن القاضى اذا جمع بين الجهل وعدم الورع أشد على عباد الله من الشيطان لأنه يقضى بين الناس بالطاغوت موها لهم أنه إنما يقضى بينهم بالشرعية المطهرة ثم ينصب الحبال لاقتناص أموالهم ويأكلها بالباطل ولا سيما أموال اليتامى والنساء اللهم اصلح عبادك وتداركهم من كل مالا يرضيك انتهى. فان قلت حديث « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث عليا الى اليمن قاضياً فقال يا رسول الله بعثتنى بينهم وأنا شاب لأدري ما القضاء قال فضرب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في صدرى وقال اللهم اهده وثبت لسانه قل على فوالذي فلق الحبة ماشككت في قضاء بين اثنين » أخرجه أهل السنن وغيرهم هل يدل على جواز قضاء من ليس بمجتهد لقوله « أنا شاب ولا أدري ما القضاء » قلت من تمسك بهذا فليأتنا برجل يدعو للقاضى الذى لا علم له بالقضاء بمثل هذه الدعوة للنبوية حتى لا يشك بعدها كما لم يشك على كرم الله وجهه بعد تلك الدعوة فاذا فعل هذا فنحن لا نخالفه والكلام على هذه المسألة يحتمل البسط وقد قضينا عنها الوتر في كتابنا ظفر اللاضى بما يجب في القضاء على القاضى فليراجع فان فيه ما يشفى العليل ويهدى الى سواء السبيل ﴿ متورعاً عن أموال الناس عادلاً في القضية حاكماً بالسوية ﴾ اكون من لم يتورع عن أموال الناس لا يتورع عن الرشوة وهى تحول بينه وبين الحق كما سيأتى وهكذا من لم يكن عادلاً لجرأة فيه أو مداهنة أو محاباة فهو يترك الحق وهو يعلم به فهو أحد قضاة النار لأنه عرف الحق وجار في الحكم. قال فى الحجة البالغة أقول لا يستوجب القضاء الا من كان عدلاً بريئاً من الجور والميل وقد عرف منه ذلك وعالمًا يعرف الحق لاسيما في مسائل القضاء والسرى في ذلك واضح فانه لا يتصور وجود المصلحة المقصودة الا بها. أقول وأما تولية القضاء من جهة

الظلمة فالسلطان الذى أوجب الله طاعته فى كتابه العزيز وتواترت الاحاديث الصحيحة بذلك هو من كان مسلماً لم يفعل ما يوجب كفراً بواحاً (١) وكان مقبلاً لأعظم أركان الاسلام وأجل شعائره وهو الصلاة فهذا هو السلطان الذى يجب على الناس طاعته وامتناله وأوامره وبحرم عليهم أن ينزعوا أيديهم من طاعته وامكن بشرط أن لا يكون ما يأمر به معصية لما ثبت « أن لاطاعة لمخلوق فى معصية الخالق » وان الطاعة فى المعروف فاذا أمر بما هو من الطاعة وجب الامتنال وأمره للعالم بأن يكون قاضياً هو أمر بطاعة يجب امتناله بنص الكتاب والسنة ولا يقدر فى ذلك كونه مرتكباً لشيء مما لا يحل له أو يظلم الرعية فى بعض ما لا يحل له فان ذلك أمر آخر لا يوجب سقوط طاعته ونعم القدوة السلف الصالح فقد كانوا يعملون لسلطين بنى أمية الاعمال ويلون لهم القضاء مع كونهم فى العلم والعمل بمكان لا يجمله أحد وسلطين تلك الازمنة فيهم من يستحل الدماء بغير حقها والأموال بدون حلها نعم القضاء قد ورد فيه ما يدل على الترغيب تارة والترهيب أخرى بل ورد فى الامارة التى هى أهم من القضاء ما يشعر بان تجنيها أولى والجمع بين الاحاديث فيما يظهر لى يرجع الى الاشخاص فن علم من نفسه القيام بالحق والصدع به وعدم الضعف فى الامر وقوة الصلابة فى القضاء والعفة عن الاموال والتسوية بين القوى والضعيف فالدخول فى القضاء أولى له ان لم يكن واجباً عليه بشرط ان يكون فى العلم على الصفة التى قدمنا ذكرها ومن كان يضعف عن هذه الأوصاف فالترك أولى به وقد يجب عليه الترك وما يرشد الى هذا قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا بى ذر « انى أراك ضعيفاً » ثم أرشده الى عدم الدخول فى الامارة كما ثبت ذلك فى الحديث المشهور وقد أوضحت المقام فى رسالتى فى القضاء وبسطة المقال على مسائل الامامة فى كتابى ا كليل الكرامة فى تبيان مقاصد الامامة وهما هما فى هذين البابين والله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم وهو المستعان وبه التوفيق .

﴿ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْحَرَصُ عَلَى الْقَضَاءِ وَطَلْبُهُ ﴾ لحديث عبد الرحمن بن سمرة فى الصحيحين وغيرهما قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الامارة فانك إن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها وان أعطيتها عن مسألة وكلت اليها » وأخرج أحمد وابو داود وابن ماجه والترمذى

(١) بفتح الباء والوار أى جهاراً من باح بالشىء اذا أعلنه



وحسنه من حديث أنس قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من سأل القضاء وكل الى نفسه ومن جبر عليه ينزل عليه ملك يسدده » وأخرج البخارى وغيره من حديث أبى هريرة عن النبي ﷺ قال « انكم ستحرصون على الامارة وستكون ندامة يوم القيامة فنعم المرضعة وبئست الفاطمة » ولا ينافى هذه الأحاديث ما أخرجه أبو داود بإسناد لا مطعن فيه من حديث أبى هريرة عن النبي ﷺ قال « من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب عدله جوروه فله الجنة ومن غلب جوروه عدله فله النار » لأن اثم الطلب قد انزله بالطلب وحصل له الثواب بعد ذلك بالعدل الغالب على الجور قال المسائى فى نيل الأوطار وقد كثر التنازع من الجهلة فى هذا المنصب الشريف واشتروه بالاموال من هو أجمل منهم حتى عمت البلوى بهم جميع الأقطار اليمنية اهـ. قلت ومثل ذلك وقع فى الحرمين الشريفين من جهة الترك فانا لله وانا اليه راجعون ﴿ وَلَا يَحِلُّ لِلْإِمَامِ تَوَلِيَّةٌ مَّنْ كَانَ كَذَلِكَ ﴾ أي حريصا على القضاء او طالبه له حديث أبى موسى فى الصحيحين قال « دخلت على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنا ورجلان من بنى عصى فقال أحدهما يا رسول الله أمرنا على بعض ما ولاك الله عز وجل وقال الآخر مثل ذلك فقال انا والله لا نولى هذا العمل أحدا يسأله أو أحدا يحصر عليه » والسرفيه أن الطالب لا يخلو غالبا من داعية نفسانية من مال أوجه أو التمكن من انتقام عدو ونحو ذلك فلا يتحقق منه خلوص النية الذى هو سبب نزول البركات. أقول وأما أخذ الرزق على القضاء فقال الله موضوع لمصالح المسلمين ولهذا قيل له بيت مال المسلمين ومن أعظم مصالح دينهم وديناهم القضاى العادل فى أحكامه العارف من الشريعة المطهرة بما يحتاج اليه فى حله وإبرامه بل ذلك هو المصلحة التى لا توازنها مصلحة لأنه يرشدهم الى مناهج الشرع ويفصل خصوماتهم بأحكام الله فهو المتحمل لأعباء الدين المترجم عنه لمن يحتاج اليه من المسلمين فرزقه من بيت المال من أهم الأمور ولا سيما اذا استغرق أوقاته فى فصل خصوماتهم فقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدون ومن بعدهم من السلف الصالح يقسمون أموال الله بين المسلمين

ويجملون للعلماء نصيباً موفراً فالقاضي اذا كان متورعاً عن أموال العباد قائماً بمصالح الحاضر منهم والباد فقد استحق مايكفيه من بيت المال من جهات منها كونه من المسلمين ومنها كونه عالماً ومنها كونه قاضياً وأما ما اعتاده جماعة من القضاة من أخذ الأجرة من الخصوم على الرقوم فمن كان مكفياً من بيت مال المسلمين لا يحل له ذلك لأنه قد قبض أجرته من بيت المال وان أظهر من يأتيه أن نفسه طيبة به فالذي أوجب طيبها كونه قاضياً وكون الأعراف قد جرت بمثل ذلك وإلا فهو لا يسمح له بماله لولم يكن كذلك وهذا مما لا شك فيه ولا شبهة وأما اذا لم يكن مكفياً من بيت المال فشرط الحل أن يأخذ مقدار أجرته بطيبة من نفس من يقصده ويكون كالأجير له حكمه لكونه غير مؤجر من بيت مال المسلمين ﴿ وَمَنْ كَانَ مُتَاهِلاً لِلْقَضَاءِ فَهُوَ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ ﴾ لحديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي والحاكم والبيهقي والدارقطني وحسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من جعل قاضياً بين الناس فقد ذبح بغير سكين » قال في الحجة البالغة هذا بيان أن القضاء حمل ثقل وان الاقدام عليه مظنة للهلاك إلا أن يشاء الله انتهى . وأخرج أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « مامن حكم يحكم بين الناس إلا حبس يوم القيامة وملك آخذ بقفاه حتي يقف به على جهنم ثم يرفع رأسه الى الله عز وجل فان قال ألقه ألقاه في مهوي فهو أربعين خريفاً » وفي اسناده عثمان بن محمد الأخرسي وفيه مقال (١) وأخرج ابن ماجه والترمذي وحسنه والحاكم في المستدرک وابن حبان من حديث عبد الله بن أبي أوفى قال « قال رسول الله ﷺ ان الله مع القاضي ما لم يجر فاذا جار و كله الى نفسه » وفي لفظ الترمذي « فاذا جار تخلى عنه ولزمه الشيطان » وفي الباب أحاديث مشتملة على التهيب وأحاديث مشتملة على الترغيب وقد استوفاهما الماتن في شرح المنتقى ﴿ وَكَهْ مَعَ الْإِصَابَةِ أَجْرَانِ وَمَعَ الْخَطَا أَجْرٌ إِنْ لَمْ يَأَلْ جُهْدًا فِي الْبَحْثِ ﴾ يعني بذل طاقته في اتباع الدليل وذلك لان التكليف بقدر الوسع وانماوسع الانسان أن يجتهد وليس في وسعه أن يصيب الحق البتة ودليله حديث عمرو بن العاصي الثابت في الصحيحين وغيرهما عنه ﷺ « اذا اجتهد الحاكم فأصاب

فله أجران وإن اجتهد فأخطأ فله أجر « وقد ورد في روايات » انه اذا أصاب فله عشرة أجور « ﴿ وَتَحْرُمُ عَلَيْهِ الرِّشْوَةُ ﴾ وفي الانوار في تفسير الرشوة وجهان الاول ان الرشوة هي التي يشترط على قابليها الحكم بغير الحق أو الامتناع عن الحكم بالحق والثاني بذل المال لاحد ليتوسل بمجاهه الى اغراضه اذا كان جاهه بالقضاء والعمل فذلك هو الرشوة ويحرم على الرعية اعطاء الرشوة للحكام ليتوسلوا بذلك الي ظلم ويحرم على الحكام أخذها قال الله تعالى (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بلائيم وأنتم تعلمون) كذا في المسوء وروى مالك باسناده ان عبد الله بن رواحة قال ليهود خبير « فأما ما عرضتم من الرشوة فأتاكمي سمحت وانا لا تأكلها » ﴿ وَالْهَدِيَّةُ الَّتِي أُهْدِيَتْ إِلَيْهِ لِأَجْلِ كَوْنِهِ قَاضِيًا ﴾ لحديث أبي هريرة عند أحمد والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه قال « قال رسول الله ﷺ لعنة الله على الراشئ والمرتشئ في الحكم » وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه وابن حبان والطبراني والدارقطني من حديث عبد الله بن عمرو كحديث أبي هريرة . وأخرج احمد والحاكم من حديث نوبان قال « لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الراشئ والمرتشئ والرائش » يعني الذي يمشى بينهما وفي اسناده ليث بن أبي سليم قال البزار انه تفرد به وفي اسناده أيضا أبو الخطاب قيل وهو مجهول وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف عند الحاكم وعن عائشة وأم سلمة أشار اليهما الترمذي وقد أجمع أهل العلم على تحريم الرشوة وقد استدل على تحريم الرشوة بقوله تعالى (أكلون للسمحت) ككاري عن الحسن وسعيد بن جبير أنهم افسروا الآية بذلك وحكى عن مسروق عن ابن مسعود « انه لما سئل عن السمحت أهو الرشوة فقال لا (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) و (الظالمون) و (الفاسقون) ولكن السمحت أن يستعينك الرجل على مظلمته فيهدى لك فان أهدى لك فلا تقبل » وقد سبق حديث في هذا المعنى في كتاب الهدايا ويدل على تحريم الهدية التي أهديت للقاضي لأجل كونه قاضيا حديث « هدايا الإمراء غلول » أخرجه البيهقي وابن عدى من حديث ابن حميد قال ابن حجر واسناده ضعيف ولعل وجه الضعف انه من رواية اسمعيل بن عياش

عن أهل الحجاز وأخرجه الطبراني في الاوسط من حديث ابى هريرة قال ابن حجر واسناده أشد ضعفا وأخرجه سنيد بن داود في تفسيره من حديث جابر وفي اسناده اسماعيل بن مسلم وهو ضعيف . وأخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه من حديث أنس بلفظ « هدايا العمال سحت » وأخرج أبو داود من حديث بريدة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بلفظ « من استعملناه على عمل فرزقناه رزقا فما أخذ به بعد ذلك فهو غلول » وقد بوب البخارى في ابواب القضاء « باب هدايا العمال » وذكر فيه حديث ابن اللثبية المشهور (١) وما يؤيد ذلك أن الهدية للقاضى لأجل كونه قاضياً نوع من الرشوة عاجلاً أو آجلاً قال ابن القيم أما الهدية ففيها تفصيل فان كانت بغير سبب الفتوى كمن عادته يهاديه أو من لا يعرف أنه مفت فلا بأس بقبولها والأولى أن يكفى عليها وان كانت بسبب الفتوى فان كانت سبباً الى ان يفتيه بما لا يقى به غيره ممن لا يهدى له لم يجز له قبول هديته لأنها تشبه المعاوضة على الافتاء واما أخذ الرزق من بيت المال فان كان محتاجاً اليه جاز له ذلك وان كان غنيا عنه ففيه وجهان وهذا فرع متردد بين عامل الزكاة وعامل اليتيم فمن ألحقه بعامل الزكاة قل الذفع فيه عام فله الأخذ ومن ألحقه بعامل اليتيم منعه من الأخذ وحكم القاضى في ذلك حكم المفتى بل القاضى أولى بالمنع وأما أخذ الاجرة فلا يجوز لأن الفتيا منصب تبليغ عن الله ورسوله فلا تجوز المعاوضة عليه كما لو قال لا أعلمك الاسلام والوضوء والصلاة إلا باجرة أو ستل عن حلال أو حرام فقال للسائل لا أجيبك عنه الا باجرة فهذا حرام قطعاً ويلزمه رد العوض ولا يملكه انتهى ﴿ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ حَالَ الْغَضَبِ ﴾ لحديث أبى بكر في الصحيحين وغيرهما قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان » ولا يعارض هذا حديث عبد الله بن الزبير عن أبيه في الصحيحين وغيرهما « أنه اختصم هو وأنصارى فقال النبي ﷺ للزبير اسق يازبير ثم ارسل الماء الى أخيك فغضب الانصارى ثم قال يارسول الله أن كان ابن عمك فتلون وجه رسول الله ﷺ ثم قل اسق يازبير ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدر » لأن

النبي ﷺ معصوم في غضبه ورضائه بخلاف غيره فان الغضب يحول بينه وبين الحق ويختلط حال الغضب وينشوش خاطره ويتكدر ذهنه ويذهل عن الصواب فلا يصلح الاستدلال بقضائه ﷺ حال غضبه لهذا الفرق فالحق أن حكم الحاكم حال الغضب حرام وأما كونه يصح أولاً يصح فينبغي النظر في نفس الحكم فإن كان واقفاً على الصواب فالاعتبار بذلك وبمجرد صدوره حال الغضب لا يوجب بطلانه وهو صواب وإن كان واقفاً على خلاف الصواب فهو باطل وإذا التمس الأمر هل هو صواب أو خطأ كما يحصل الاشتباه في كثير من مسائل الخلاف فلا اعتبار بما رآه الحاكم صواباً لأنه متعبد باجتهاده فان وجد حكمه الواقع حال الغضب بعد سكون غضبه صحيحاً موافقاً لما يعتقده حقاً فهو صحيح لازم للمحكوم عليه وإن كان آنفاً بإيقاع الحكم حال الغضب كما تقدم فلا ملازمة بين الأثم وبطلان الحكم ثم ظاهر النهي التحريم وقد ذهب الجمهور إلى أنه يصح حكم الغضبان إن وافق الحق قال ابن القيم ليس للمفتي الفتوي في حال غضب شديد أو جوع مفرط أو هم مقلق أو خوف مزعج أو نعاس غالب أو شغل قلب مستول عليه أو حال مدافعة لخبثين بل متى أحسن من نفسه شيئاً من ذلك يخرج عنه حال اعتدال. وبكل نيتة وبنيته أمسك عن الفتوى فإن أفتى في هذه الحال بالصواب صحمت فتياه ولو حكم في هذه الحال فهل ينفذ حكمه أولاً ينفذ فيه ثلاث أقوال : النفوذ وعدمه والفرق بين أن يعرض له الغضب بعد فهم الحكومة فينفذ وبين أن يكون سابقاً على فهم الحكومة فلا ينفذ في مذهب الإمام أحمد **« وَعَلَيْهِ التَّسْوِيةُ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ إِلَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا كَافِرًا »** لحديث علي عند أبي أحمد الحاكم في الكنى « انه جالس بجنب شريح في خصومة له مع يهودي فقال لو كان خصمي مسلماً جلست معه بين يديك ولكني سمعت رسول الله ﷺ يقول لا تساوهم في المجالس » وقد قال أبو أحمد الحاكم بعد إخراجة انه منكروا ورده ابن الجوزي في العلل من هذا الوجه وقال لا يصح ورواه البيهقي من وجه آخر من طريق جابر الجعفي عن الشعبي قال « خرج على السوق فإذا هو بنصراني يبيع درعاً فعرف على البرع » وذكر الحديث وفي أسناده عمرو بن سمرة عن جابر الجعفي وهما ضعيفان . وأخرج أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم وصححه من حديث عبد الله بن

الزبير قال « قضي رسول الله ﷺ أن الخصبين يقعدان بين يدي الحاكم » وفي  
اسناده مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وهو ضعيف \* وَالسَّمَاعُ مِنْهُمَا  
قَبْلَ الْقَضَاءِ \* لحديث علي عند أحمد وأبي داود والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه  
أن رسول الله ﷺ قال « يا علي إذا جلس إليك الخصمان فلا تقض بينهما حتى تسمع  
من الآخر كما سمعت من الأول فانك إذا فعلت ذلك تبين لك القضاء » وللحديث  
طرق \* و \* يجب عليه \* تَسْمِيلُ الْحِجَابِ \* لحديث عمرو بن مرة عند أحمد  
والترمذي والحاكم والبزار قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول ما من امام أو وال  
يعلق بابه دون ذوى الحاجة والخلعة <sup>(١)</sup> والمسكنة الا غلق الله باب السماء دون خلته  
وحاجته ومسكنته » وأخرج ابو داود والترمذي من حديث أبي مريم الازدي  
رفوعا بلفظ « من تولى شيئا من أمر المسلمين فاحتجب عن حاجتهم وقهرهم احتجب  
الله عنه دون حاجته » قال ابن حبان في الفتح أن سننه جيد وأخرج الطبراني  
من حديث ابن عباس بلفظ « أيما أمير احتجب عن الناس فأهمهم احتجب الله  
عنه يوم القيامة » قال ابن أبي حاتم هو حديث منكر \* بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ \*  
لأن نفسه عليه حقا ولأهله عليه حقا فلا يلزمه استيعاب كل أوقاته فان ذلك  
يكدر ذهنه ويشوش فهمه ولا يحتجب كل أوقاته فان ذلك ظلم لأهل الخصومات  
وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي موسى « انه كان يوابا للنبي ﷺ لما جلس  
على قف (٢) البئر » وثبت في الصحيح أيضا في قصة حلفه أن لا يدخل على نسائه  
شهرًا « أن عمر استأذن له الأسود لما قال له يارباح استأذني » وقد ثبت في الصحيح  
أيضا « أنه كان لعمر حاجب يقال له يرفأ » \* وَيَجُوزُ لَهُ اتِّخَاذُ الْأَعْوَانِ مَعَ  
الْحَاجَةِ \* لما ثبت في البخاري من حديث أنس « أن قيس بن سعد كان يكون  
بين يدي رسول الله ﷺ بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير » وقد يجب عليه ذلك  
إذا كان لا يمكنه انفاذ الحق ودفع الباطل اليهم \* و \* يجوز للحاكم \* الشفاعة  
والاستيضاع والإرشاد إلى الصالح \* لحديث كعب بن مالك في الصحيحين  
وغيرهما « انه تقاضى ابن أبي حنيفة ديننا كان له عليه في المسجد فارتفعت أصواتهما

(١) الخلعة بفتح الخاء الحاجة والفقر (٢) قف البئر - بضم القاف - هو الدكة التي تجعل حولها

حتى سمعها رسول الله ﷺ وهو في بيته نخرج اليهما حتى كشف سبعف حجرته  
فنادى يا كعب فقال لبيك يا رسول الله قال ضع من دينك هذا وأوماً اليه أى الشطر  
قال قد فعلت يا رسول الله قال قم فاقضه « وهذا الحديث فيه دليل على ما ذكرناه  
من الشفاعة والاستيضاع والارشاد الى الصالح لأنه شفاعته لمن عليه الدين باستيضاع  
من له الدين بعضه وفيه ارشاد الى الصالح أيضاً وقد سبق في كتاب الصلح ما يدل  
على مشروعيته من الكتاب والسنة والقاضى داخل في عموم الأدلة **وَحُكْمُهُ يَنْفُذُ**  
**ظَاهِرًا فَقَطْ** الحديث أم سلمة في الصحيحين وغيرهما «ان النبي صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم قال أنا أنا بشر وانكم تختصمون الى ولعل بعضكم يكون ألحن بحجته من بعض  
فأقضى بنحو ما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة  
من النار» وقد حكى الشافعى الاجماع على أن حكم الحاكم لا يحلل الحرام قال النووي والقول  
بأن حكم الحاكم يحلل ظاهراً وباطناً مخالف لهذا الحديث الصحيح والاجماع المذكور  
وبالجملة فلا وجه لما ذهب اليه الحنفية من أن حكم الحاكم ينفذ ظاهراً وباطناً  
ويحلل الحرام وقد جاؤا في هذا المقام بما لا ينفق على من له في العلم قدم . وتفصيل  
ذلك في نيل الاوطار ومسك الختام واللحن مفتوحة الحاء الفطنة يقال لخت للشيء  
بكسر الحاء ألحن له لحناً أى فطنت وأما اللحن بسكون الحاء فهو الخطأ . قال في المسوي  
اتفق أهل العلم على أن القضاء في الدماء والاملاك المطلقة لا ينفذ الا ظاهراً  
واختلفوا في العقود والفسوخ فذهب أبو حنيفة الى أنه ينفذ القضاء فيها ظاهراً  
وباطناً حتى لو شهد شاهدان زوراً ان فلاناً طلق امرأته فقضى به القاضى وقعت  
الفرقة بينهما بقضائه ويجوز لكل من الشاهدين أن ينكحها وقال الشافعى لا ينفذ  
باطناً وأما المسائل المختلف فيها مثل أن يقضى حنفى بشفعة الجار لرجل لا يعتمد  
ثبوتها أو مات رجل عن جد وأخ فقضى القاضى بالميراث للجد على مذهب  
الصدى رضى الله تعالى عنه والمحكوم له يرى رأى زيد أو مات رجل عن خال  
لا يرى توريث ذوى الارحام فقضى له القاضى بالمال فأكثر أصحاب الشافعى على  
أنه ينفذ ظاهراً أو باطناً لأنه أمر مجتهد فيه لا يتصور ظهور الخطأ فيه يقينا في الدنيا  
وفي الحديث دليل على أن كل مجتهد ليس بمصيب إنما الاصابة لواحد واثم الخطأ

موضوع عن الاخر لكونه معذورا فيه وعليه أكثر أهل العلم وفي الحديث دليل على أن بينة المدعى مسموعة بعد يمين المدعى عليه وعليه الشافعى (١) انتهى ﴿فَمَنْ قُضِيَ لَهُ بِشَيْءٍ فَلَا يَحِلُّ لَهُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْحُكْمُ مَطَابِقًا لِلْوَاقِعِ﴾ لما تقرر أن حكم الحاكم ظنى سواء تعلق بمحكوم فيه قطعى أو ظنى في إيقاع أو وقوع فلا ينفذ الا ظاهرا لا باطنا فلا يحل به الحرام ولا يحرم به الحلال للمحكوم له والمحكوم عليه ولكنه يجب امتثاله بحكم الشرع ويجبر من امتنع منه فان كان المحكوم له يعلم بان الحكم له بباطل لم يحل له قبوله ولا يجوز له استحلاله بمجرد حكم الحاكم من غير فرق ومن قال ينفذ حكم الحاكم ظاهرا وباطنا فمقالته باطلة وشبهتها داحضة وقد دفعها الله عز وجل في كتابه العزيز بقوله (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون) ودفعها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقوله «فمن قضيت له شيء من مال أخيه فلا يأخذه فانما اقطع له قطعة من النار» هذا على تقدير أنهم يعممون المسألة في الأموال وغيرها والذي في كتبهم تخصيص ذلك بماعدا الأموال ولا يختلف في هذا من يقول بأن كل مجتهد مصيب ومن لا يقول بذلك لأن القائل بالتصويب لا يريد بذلك أن المجتهد قد أصاب ما في نفس الامر وما هو الحكم عند الله عز وجل وانما يريد أن حكمه في المسألة هو الذى كلف به وان كان خطأ في الواقع ولهذا يقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح «إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر وان اجتهد فأصاب فله أجران» فجعله مصيبا تارة ومخطئا اخرى ولو كان مصيبا دائما لم يصح هذا التقسيم النبوى وبهذا نعرف ان المراد بقول من قال كل مجتهد مصيب أنه أراد من الصواب الذى لا ينافى الخطأ لا من الاصابة التي تنافيه والله أعلم

## كتاب الخصومة

﴿عَلَى الْمُدَّعِي الْبَيِّنَةُ﴾ لقوله ﷺ «شاهدك أو يمينه» كما في الصحيحين

(١) ابن الاستدلال على هذا في الحديث الذى سبقه وسيأتى في آخر كتاب الخصومة اختيار المصنف والشارح عدم قبول البينة بعد اليمين ولم يأت هناك بشيء من الأحاديث للاستدلال على أحد القولين



من حديث الأشعث بن قيس وأخرج مسلم من حديث وائل بن حجر أن النبي ﷺ قال لاكندي ألك بينة قال لا قال فلاك يمينه ﴿ وَعَلَى الْمُنْكَرِ الْيَمِينَ ﴾ ﴿ لحديث ابن عباس في الصحيحين ﴾ أن النبي ﷺ قضى باليمين على المدعى عليه وأخرجه البيهقي بإسناد صحيح بلفظ ﴿ البينة على المدعى واليمين على من أنكر ﴾ وأخرج ابن حبان من حديث ابن عمر نحوه وأخرج الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه وقد ذهب إلى ذلك الجمهور وروى عن مالك أنه أنه لا يتوجه اليمين إلا على من بينه وبين المدعى اختلاط لثلا يتبدل أهل السفه أهل الفضل وهو رد للرواية بمحض الرأي ﴿ وَبِحَكْمِ الْحَاكِمِ بِالْإِقْرَارِ ﴾ وليس في ذلك خلاف ودلالة الكتاب العزيز على لزوم حكم الإقرار للمقر وفيه من ذلك الكثير الطيب فإن الله سبحانه رتب في كتابه العزيز أحكاماً وعقوبات على حصول أمور هي إقرارات وإن لم يذكر فيها لفظ الإقرار وهو أقوى مستندات الحكم إذا لم يكن معلوم البطلان وأزوم المقر لما أقر به وجواز الحكم للحاكم بإقراره لا يحتاج إلى إيراد الأدلة عليه فقد كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يسفك به الدماء ويقيم الحدود ويقطع الأموال بل اكتفى به في أعظم الأمور وهو الرجم كما وقع من المقر عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما في حديث « واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها » وهو في الصحيح كما سيأتي فكيف بالإقرار فيما هو أخف من الرجم ﴿ وَالْحَكَمُ ﴾ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ﴿ لنص القرآن الكريم وليس في ذلك خلاف إذا كان الشهود مرصيين كما قال تعالى ( ممن نرضون من الشهداء ) ﴿ أَوْ رَجُلٍ وَيَمِينٍ الْمُدَّعَى ﴾ لحديث ابن عباس عند مسلم وغيره « أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد » وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي والبيهقي من حديث جابر « أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد » وهو من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر وقد روى من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن علي « أن النبي ﷺ قضى بشهادة شاهد واحد ويمين صاحب الحق » أخرجه أحمد والدارقطني وقد صحح حديث جابر أبو عوانة

وابن خزيمة . وأخرج أبو داود وابن ماجه والترمذى من حديث أبي هريرة قال « قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد الواحد » ورجال اسناده ثقات وصححه أبو حاتم وأبو زرعة وأخرجه ابن ماجه وأحمد من حديث سرق ورجاله رجال الصحيح الا الراوى له عن سرق فانه مجهول وقد ذكر ابن الجوزى فى التحقيق عدد من روى هذا الحديث يعنى حكمه ﷺ بالشاهد واليمين من الصحابة فزاد على عشرين صحابيا واليه ذهب الجمهور من الصحابة فمن بعدهم ويروى عن زيد بن على وزهري والنخعي وابن شبرمة والخنفية أنه لا يجوز الحكم بشاهد ويمين واحديث هذا الباب ترد عليهم قلت قال مالك فى الموطأ « ضمت السنة فى القضاء باليمين مع الشاهد الواحد يحلف صاحب الحق مع شاهده ويستحق حقه فان نكل أو أبى أن يحلف أحلف المطلوب فان حلف سقط عنه ذلك الحق وان أبى ان يحلف ثبت عليه الحق لصاحبه قال مالك وانما يكون ذلك فى الأموال خاصة ولا يقع ذلك فى شئ من الحدود ولا فى نكاح ولا فى طلاق ولا فى عتاقة ولا فى سرقة ولا فى فرية قال مالك ومن الناس من يقول لا يكون اليمين مع الشاهد الواحد ويحتج بقول الله تبارك وتعالى ( فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ) يقول فان لم يأت برجل وامرأتين فلا شئ له ولا يحلف مع شاهده قال مالك فمن الحجة على من قال ذلك القول أن يقال له أرأيت لو أن رجلا ادعى على رجل مالا أليس يحلف المطلوب ما ذلك الحق عليه فان خلف بطل ذلك عنه وان نكل عن اليمين حلف صاحب الحق ان حقه لحق وثبت حقه على صاحبه فهذا مالا اختلاف فيه عند أحد من الناس ولا يبلد من البلدان فبأى شئ أخذ هذا وفى أى كتاب الله وجده فاذا أقر بهذا فليقر باليمين مع الشاهد وان لم يكن ذلك فى كتاب الله وانه ليكني ذلك مامضى من السنة ولكن المرء قد يجب أن يعرف وجه الصواب وموقع الحجة فى هذا يجيب بيان ان شاء الله تعالى . قال فى المسوي وعلى هذا أهل العلم إلا مسألة القضاء بالشاهد الواحد مع يمين المدعى فى الأموال خاصة قال الشافعي يجوز ذلك وقال أبو حنيفة لا يجوز وقد قال تعالى فى حد القذف ( فان لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون ) وقال فى الطلاق ( وأشهدوا ذوى عدل منكم ) وقال فى الدين

( واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ان تضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى ) وقد كتب عمر بن عبد العزيز الى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو عامل على الكوفة أن اقض باليمين مع الشاهد. وان أباسمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار سئلا هل يقضى باليمين مع الشاهد فقالا نعم . والحاصل ان شهود الزنا أربعة وشهود سائر الحقوق اثنان وشهود الأموال رجلان أو رجل وامرأتان فان لم يتيسر قضى بيمين المدعى مع الشاهد الواحد. أتول الحق ان الحكم بالشاهد العدل واليمين واجب وقد ثبت ذلك في السنة ثبوتاً لا ينكره الا من لا يعرف السنة وجملة من رواه من الصحابة زيادة علي عشرين رجلاً وللمانعين من ذلك أجوبة خارجة عن الانصاف وأشف ماتسكوا به ان الله تعالى أمر بأشهاد رجلين وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « شاهدك أو يمينه » ولا يخفك أنه ليس في ذلك ما يفيد الحصر بل غاية ما فيه أن مفهومه يدل على عدم قبول الشاهد الواحد مع اليمين ولا حكم لهذا المفهوم مع وجود المنطوق وهو القضاء بالشاهد واليمين مع أن هذا المفهوم هو مفهوم لقب وهو مما لا يعمل به بخارج الأصول كما ذلك معروف وقد استوفي الماتن حجج الجميع في شرح المنتقى فليرجع اليه ﴿ وَ ﴾ يجوز الحكم ﴿ بيمين المنكر ﴾ لما قدمنا من ان اليمين على المنكر وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث وائل بن حجر « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال للكندي ألك بينة قال لا قال فلك يمينه فقال يا رسول الله الرجل فاجر لا يبالي على ما حلف عليه وليس يتورع من شيء فقال ليس لك منه الا ذلك » ﴿ وَ ﴾ يجوز الحكم ﴿ بيمين الرد ﴾ لأن من عاينه الحق قد رضي بها سواء قلنا انها تنجب على المدعى عنه ردها من المنكر أم لا وقد استدلل من لم يجعلها مستنداً بمفهوم الحصر في قوله ﷺ « ولكن اليمين على المدعى عليه » كما في بعض ألفاظ حديث ابن عباس عند مسلم وغيره وقلوله في حديث وائل « ليس لك منه الا ذلك » ولكن هذا انما يفيد أنها لا تنجب على المدعى اذا ردها المنكر واما انه يفيد عدم جواز الحكم بيمين الرد اذا طلبها المنكر ورضي بها وقبل ذلك المدعى خلف فلا واما ما رواه الدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث ابن عمر « ان النبي ﷺ رد اليمين على طالب الحق »

فلو صح لكان صالحا لتخصيص ما تقدم ولكن في اسناده محمد بن مسروق وهو غير معروف وفي اسناده أيضا اسحق بن الفرات وفيه مقال وقد أشار القرآن الكريم الى رد اليمين بقوله ( ان ترد ايمان بعد ايمانهم ) ولكن فيه احتمال اذ يمكن أن يكون المراد برد اليمين عدم قبولها وأما النكول فلا يجوز الحكم به لأن غاية ما فيه أن من عليه اليمين بحكم الشرع لم يقبلها ويفعلها وعدم فعله لها ليس باقرار بل ترك لما جعله الشارع عليه بقوله « ولكن اليمين على المدعى عليه » فعلى القاضى ان يلزمه بعد النكول عن اليمين بأحد الأمرين اما اليمين التى نكل عنها أو الاقرار بما ادعاه المدعى وأيهما وقع كان صالحا للحكم به كما مر ﴿ وَ ﴾ يجوز الحكم ﴿ بِعَلَيْهِ ﴾ لأن ذلك من العدل والحق اللذين امر الله بالحكم بهما وليس فى الأدلة ما يدل على المنع من ذلك وحديث « شاهدك أو يمينه » لا حصر فيه ومما يؤيد جواز الحكم بعلم الحاكم مائت من قوله ﷺ للمدعى « ألك بينة » فان البينة ما يتبين بالأمر وليس بعد العلم بيان بل هو أعلى أنواع البيان فانه لا يحصل من سائر المستندات للحكم الا مجرد الظن بأن المقر صادق فى اقراره والحالف بار فى يمينه والشاهد صادق فى شهادته واذا جاز الحكم بمستند لا يفيد الا الظن فكيف لا يجوز الحكم بالعلم واليقين وفى هذه المسألة مذاهب مختلفة وقد احتج أهل كل مذهب بحجج لا تصلح ولا تنطبق على محل النزاع واقربها ما أخرجه أحمد والنسائي والحاكم من حديث أبى هريرة قال « جاء رجلان يختصمان الى رسول الله ﷺ فقال للمدعى أقم البينة فلم يقمها فقال للآخر احلف فحلف بالله الذى لا اله الا هو ماله عنده شئ فقال رسول الله ﷺ قد فعلت ولكن غفر لك باخلاص لا اله الا الله » وفى رواية الحاكم « بل هو عندك ادفع اليه حقه » واما أقوال الصحابة فلا تقوم بها الحجة الا اذا أجمعوا على ذلك عند من يقول بحجية الاجماع أقول حكم القاضى بعلمه هذا هو الحق ومن منع من ذلك لم يأت بحجة واضحة وليس فى الأدلة المقتضية لوجوب الشاهدين أو اليمين أو ما يقوم مقام أحدهما دليل يدل على انحصار مستند الحكم فيها ولا ريب ان الحاصل عن مثل الشهادة من عدلين أو يمين من ثقة أو نكول أو اقرار هو مجرد الظن للحاكم فقط لأن من الجائز ان يكذب الشاهدان ويفجر الحالف فى يمينه

ويكذب المقر في اقراره واما العلم فلا يكون إلا عن مشاهدة أو ما يقوم مقامها وهو أولى من الظن بلا نزاع وقد تقرر في الأصول ان خوى الخطاب معمول به عند جميع المحققين وهذا منه فان العلم أولى من الظن عقلاً وشرعاً ووجد انا والادلة العامة شاملة له كالاتيات التي ذكروها وتخصيص الحدود بقول عمر مما لا يرتضيه الانصاف لان المقام من مجالات الاجتهاد واجتهاده ليس بحجة على غيره ودعوى الاجماع هي من تلك الدعاوى التي قد عرفناك بها غير مرة وقد حقق المان هذا البحث في شرح المنتقى بما لم أجده لغيره ﴿وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ لَيْسَ بِعَدْلٍ﴾ لقوله تعالى (وأشهدوا ذوى عدل منكم) وقوله تعالى (من ترضون من الشهداء) وقوله تعالى (ان جاءكم فاسق بنبأ) الآية وقد حكى في البحر الاجماع على أنها لاتصح شهادة فاسق قلت شرط الشاهد كونه مسلماً حراً مكلفاً أى عاقلاً بالغاً ضابطاً ناطقاً عدلاً ذا مروءة ليست به تهمة وعليه أكثر أهل العلم في الجملة غير أنهم اختلفوا في بعض التفاصيل فشهادة الذمى لا تقبل عند الشافعى على الاطلاق. وقال أبو حنيفة شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض جائزة وان اختلفت مللهم وشهادة الصبيان لا تقبل عند الأكثرين إلا عند مالك في الجراح فيما بينهم خاصة ما لم يصلوا الى أهل بينهم وأثر عبد الله بن الزبير أنه كان يقضى بشهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح معارض بقول ابن عباس انها لا تجوز لأن الله تعالى يقول (من ترضون من الشهداء) وحده المدالة ان يكون محتزراً عن الكبائر غير مصر على الصفائر والمروءة هي ما اتصل بأداب النفس مما يعلم أن تاركه قليل الحياء وهي حسن الهيئة والسيرة والعشرة والصناعة فاذا كان الرجل يظهر من نفسه شيئاً مما يستحى أمثاله من اظهاره في الأغلب يعلم به قلة مروءته وترد شهادته وان كان ذلك مباحاً ﴿وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْخَائِنِ وَلَا ذِي الْعَدَاوَةِ﴾ وان كان مقبول الشهادة على غيره لأنه متهم في حق عدوه ولا يؤمن أن يحمله عدوته على الحاق ضرره فان شهد لعدوه تقبل اذالم يظهر في عداوته فسق ﴿وَالْمُتَّهِمِ وَالْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ﴾ لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أحمد وأبي داود والبيهقي قال « قال رسول الله ﷺ لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذى غمر على أخيه ولا تجوز شهادة القانع لأهل البيت »

والقانع الذي ينفق عليه أهل البيت ولأبي داود في رواية « ولا زان ولا زانية » قال ابن حجر في التلخيص وسنده قوي . والغر بكسر المعجمة وسكون الميم بعدها راء مهملة الحقد أى لا تقبل شهادة العدو على العدو . وأخرج الترمذى والدارقطنى والبيهقى من حديث عائشة مرفوعاً بلفظ « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غمر لأخيه ولا ظنين (١) ولا قرابة » وفي أسناده يزيد بن زياد الشامي وهو ضعيف وقد أخرج الدارقطنى والبيهقى من حديث ابن عمر نحوه وفي أسناده عبد الأعلى وشيخه يحيى بن سعيد الفارسي وهما ضعيفان وأخرج أبو داود في المراسيل من حديث طلحة بن عبد الله بن عوف « ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث منادياً أنها لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين » ورواه البيهقي من طريق الأعرج مرسل « ان رسول الله ﷺ قال لا تجوز شهادة ذى الظنة والحنة (٢) يعنى الذي بينك وبينه عداوة » ورواه الحاكم من حديث العلاء عن أبيه عن أبي هريرة يرفعه مثله قال ابن حجر وفي أسناده نظر والمراد بالمتهم هو من يظن به أنه يشهد زوراً لمن يحاييه كالقانع والعبد لسيدته . وقد حكى في البحر الاجماع على عدم قبول شهادة العبد لسيدته قال في المسوى ولا تجوز شهادة الوالد لولده ولا الولد لوالده ويجوز عليهما وكذا لا تقبل شهادة من جر الى نفسه نفعا كن شهد لرجل بشراء دار وهو شقيعها أو شهد للفلس واحد من غرماه بدين على رجل أو شهد على رجل أنه قتل مورثه فذهه كلها مواضع التهمة . وانفقوا على قبول شهادة الأخ للأخ وسائر الأقارب واختلفوا في شهادة أحد الزوجين لصاحبه فلم يجزها أبو حنيفة وأجازها الشافعي . أقول الحق ان القرابة بمجردا ليست بمالعة سواء كانت قريبة أو بعيدة انما المانع التهمة فاذا كان القريب ممن تأخذ حمة الجاهلية ولا يردعه عن المصيبة دين ولا حياء فشهادته غير مقبولة وان كان على العكس من ذلك فشهادته مقبولة والا صل في المنع من قبول شهادة المتهم حديث « لا تقبل شهادة ذى الظنة والحنة » والظنة هى التهمة ولم يرد ما يدل على منع شهادة القريب لأجل القرابة ﴿ وَالْقَافِرِ ﴾ لقوله تعالى ( ولا تقبلوا لهم

(١) الظنين المتهم فيقال بمعنى مفعول من الظنة - بكسر الظاء - وهى التهمة والشك

(٢) الحنة - بكسر الحاء وفتح النون المخففة - العداوة وهى لغة نذلة في الاجنة

شهادة أبداً ) بعد قوله ( والذين يرمون المحصنات ) وقد وقع الخلاف في كتب  
التفسير والاصول في حكم التوبة المذكورة في آخر الآية قال مالك الامر الذي  
لا اختلاف فيه عندنا ان الذي يجلد الجلد ثم تاب واصلح تجوز شهادته وهو أحب  
ما سمعت الى في ذلك قلت وعليه الشافعي وذهب أبو حنيفة الى ان شهادة القاذف  
لا ترد بالقذف فاذا حد فيه ردت شهادته على التأييد وان تاب وأصل المسألة  
ان الاستثناء يعود الى الفسق فقط في قول أهل العراق والى الفسق وعدم قبول الشهادة  
جميعا في قول أهل الحجاز وقال الشافعي هو قبل أن يحد شر منه حين يحد لأن  
الحدود كفارات فكيف تردونها في أحسن حاله وتقبلونها في شر حاله واذا قبلتم توبة  
الكافر والقاتل عمدا كيف لا تقبلون توبة القاذف وهو أيسر ذنبا قيل معنى قول أبي  
حنيفة ان القاذف مالم يحد يحتمل أن يكون صادقا وأن يكون معه شهود تشهد بالزنا  
فاذا لم يأت بالشهداء وأقيم عليه الحد صار مكذبا بحكم الشرع لقوله تعالى ( فاولئك  
عند الله هم الكاذبون ) فوجب رد شهادته ثم رد شهادة الحدود في القذف تأييدي  
عنده لقوله تعالى ( ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ) والتأييد ينافي التعليق فلا يجري فيه  
القياس وقال الواحدي أبداً كل انسان مقدار مدته فيما يتصل بقضته يقال الكافر  
لا يقبل منه شيء أبداً معناه ما دام كافرا كذلك القاذف لا تقبل شهادته أبداً مادام قاذفاً  
فاذا زال عنه الكفر زال عنه أبده واذا زال عنه الفسق زال أبده لافرق بينهما في ذلك  
( ولَا ) تقبل شهادة ﴿ بَدَوِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ ﴾ لحديث أبي هريرة « أنه سمع  
رسول الله ﷺ يقول لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية » أخرجه أبو داود وابن  
ماجه والبيهقي قال المنذري رجال اسناده احتج بهم مسلم في صحيحه قال في النهاية  
انما كره شهادة البدوي لما فيه من الخفاء في الدين والجهالة بأحكام الشرع ولأنهم  
في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها وينحوا هذا قال الخطابي وروى نحوه عن  
أحمد بن حنبل وذهب الى ذلك جماعة من أصحاب أحمد وبه قال مالك وأبو عبيد وذهب  
الأكثر الى القبول قال ابن رسلان وحملوا هذا الحديث على من لم تعرفه عدالته من  
أهل البدو والغالب أنهم لا تعرف عدالتهم انتهى . وهذا توجيه قوى ومحمل سوى  
﴿ وَتَجُوزُ شَهَادَةُ مَنْ يَشْهَدُ عَلَى تَقْرِيرٍ فَعَلِهِ أَوْ قَوْلِهِ إِذَا انْتَفَتِ التُّهْمَةُ ﴾

لأنه لم يرد ما يمنع من ذلك حتى يخصصه من عموم الأدلة وأيضا حديث قبول خبر  
المرضة وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد خبرها « كيف وقد قيل » ورتب  
على خبرها التحريم وقد تقدم في الرضاع وهي شهدت على تقرير فعلها كما لا يخفى  
ولم يستدل المانع إلا على (١) ان الشاهد اذا شهد على تقرير قوله أو فعله لم يخل من  
ثمة وقد قيدنا ذلك بانتفاء التهمة وأما تحليف الشهود عند الرتبة فالظاهر أنه من جملة  
التثبت المأمور به ولا سيما مع فساد الزمان وتوابع كثير من الناس على شهادة الزور  
وكثيرا ما يتخرج بعض المتساهلين في الشهادة عن اليمين الفاجرة والبعض بالعكس  
من ذلك ولم يرد دليل على المنع من تحليف الشهود وأما الاستدلال بقوله تعالى  
( فيقسمان بالله ) ففي انطباقه على محل النزاع خلاف وأما تفريق الشهود فهو من  
أعظم ما يستعان به على الفرق بين صدق الشهادة وكذبها ولا سيما اذا سألهم الحاكم  
عن بعض الأحوال التي لا يجوز تواطؤهم عليها قال الماتن رحمه الله في حاشية الشفاء  
ولقد انتفعت بتفريق الشهود وتنويع سؤا لهم وقل ما نصح شهادة بعد ذلك والحاكم  
لا يحل له التساهل بل يجب عليه اكمال البحث عن كل ما يتوصل به الى كشف  
الحقيقة وهذا منه ﴿ وَشَهَادَةُ الزُّورِ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَايِرِ ﴾ لحديث أنس في  
الصحيحين وغيرهما قال « ذكر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الكبار  
أو سئل عن الكبار فقال للشرك بالله وقتل النفس وعقوق الوالدين وقال ألا أنبئكم  
بأكبر الكبار قول الزور أو قال شهادة الزور » وفي الصحيحين أيضا من حديث  
أبي بكر قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ألا أنبئكم بأكبر  
الكبار قلنا بلى يا رسول الله قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس وقال  
ألا وقول الزور وشهادة الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت » ثم أقول المراد  
بالشهادة الاخبار بما يعمده الشاهد عند التحاكم بأي لفظ كان وعلى أي صفة وقع ولا  
يعتبر إلا أن يأتي بكلام مفهوم يفهمه سامعه فاذا قال مثلا رأيت كذا وكذا أو  
سمعت كذا وكذا فهذه شهادة شرعية وقد أحسن المحقق ابن القيم رحمه الله حيث  
قال في فوائده ليس مع من اشترط لفظ الشهادة فيها دليل لا من كتاب ولا من



سنة ولا اجماع ولا قياس صحيح انتهى. وقد تقرر في محله أن اشتراط الالفاظ انما هو صنيع من لم يعن النظر في حقائق الاشياء ولا وصل الى أن يعقل ان الالفاظ غير مرادة لذاتها وانما هي قوالب للمعاني تؤدي بها فاذا قد حصلت التأدية للمعنى المراد فاشتراط زيادة علي ذلك لم تدل عليه رواية ولا دراية ﴿ وَإِذَا تَعَارَضَ الْبَيْهَتَانِ وَكَمْ يُوجَدُ وَجْهُ تَرْجِيحِ قِسْمِ الْمُدْعَى ﴾ لحديث أبي موسى عند أبي داود والحاكم والبيهقي « ان رجلين ادعيا بغيراً على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فبعث كل واحد منهما بشاهد بن قسمة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بينهما نصفين » وقد أخرج نحوه ابن حبان من حديث أبي هريرة وصححه واخرجه ابن أبي شيبة من حديث نعيم بن طرفة ووصله الطبراني عن جابر بن مسرة وقد ثبت عنه عنه قسمة المدعي اذا لم يكن للخصمين بيعة فأخرج أحد وأبو داود وابن ماجه والنسائي من حديث أبي موسى « أن رجلين اختهما الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في دابة ليس لواحد منهما بيعة فجعلها بينهما نصفين » وثبتت قسمة المدعي عنه عنه في حديث أبي موسى المذكور أولاً بزيادة ذكرها النسائي فقال « ادعيا دابة وجداها عند رجل فأقام كل منهما شاهدين فلما أقام كل واحد منهما شاهدين نزع من يد الثالث ودفعت اليهما ﴾ ﴿ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُدْعَى بَيْنَهُ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا بَيِّنُ حَاجِبِهِ وَكَوْ كَانَ فَاجْزَأ ﴾ لحديث الاشعث بن قيس في الصحيحين وغيرهما قال « كان بيني وبين رجل خصومة في بئر فاختمنا الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال شاهدك أو يمينة فقلت انه اذن يحلف ولا يبالي فقال من حلف على يمين يقطع بها مال أمريء مسلم لقي الله وهو عليه غضبان » وأخرج مسلم وغيره من حديث وائل بن حجر « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال للكندى ألك بيعة قال لا قال فلك يمينة فقال يا رسول الله الرجل فاجر لا يبالي على ما حلف عليه وليس يتورع من شيء فقال ليس لك منه إلا ذلك » ﴿ وَلَا تُقْبَلُ الْبَيْعَةُ بَعْدَ الْيَمِينِ ﴾ لما يفيد قوله عنه « شاهدك أو يمينة » فاليمين اذا كانت تطلب من المدعي فهو مستند للحكم صحيح ولا يقبل المستند الخالف لها بعد فعلها لأنه لا يحصل بكل واحد منهما إلا مجرد ظن ولا ينقض الظن بالظن وقد ذهب الى هذا

بعض أهل العلم والخلاف معروف ﴿وَمَنْ أَقْرَبَ بِشَيْءٍ عَاقِلًا بَالِغًا غَيْرَ هَازِلٍ وَلَا يَحْتَالُ عَقْلًا أَوْ عَادَةً نَزِمَهُ مَا أَقْرَبَ بِهِ كَائِنًا مَا كَانَ﴾ لما تقدم وأما تقييده بكون المقر عاقلاً بالغاً فلا أن المجنون والصبي ليسا بمكلفين فلا حكم لاقرارهما وأما تقييده بكونه غير هازل فليسكون اقرار الهازل ليس هو الاقرار الذي يجوز أخذه به وهكذا اذا أقر بما يحيله العقل أو العادة لأن كذبه معلوم ولا يجوز الحكم بالكذب ﴿وَيَكْفَى مَرَّةً وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ مُوجِبَاتِ الْحُدُودِ وَغَيْرِهَا كَمَا سَيَأْتِي﴾ لكون المقر بالشئ على نفسه قد لزمه اقراره واعتبار التكرار في الحدود سيأتي انه لم يثبت عليه دليل يوجب المصير اليه \*

## كتاب الحدود

### ﴿بَابُ حَدِّ الزَّانِي﴾

والزنا من أكبر الكبائر في جميع الأديان قال تعالى ( ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلاً ) وعلى هذا اتفق المسلمون وان كان لهم في حد الزنا اختلاف ﴿إِنْ كَانَ بَكَرًا حُرًّا جُلِدَ مِائَةً جَلْدَةٍ﴾ لقوله تعالى ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ) وفي قوله ( لا تأخذكم بهما رأفة ) نهي عن تعطيل الحدود وقيل نهى عن تخفيف الضرب بحيث لا يحصل وجع معتد به وقوله ( ليشهد عذابهما ) قيل يجب حضور ثلاثة فما فوقهم وقيل أربعة بعد شهود الزنا وقال أبو حنيفة الامام والشهود ان ثبت الزنا بالشهود والاحاديث في هذا الباب كثيرة ﴿وَبَعْدَ الْجُلْدِ يُرَبُّ عَامًا﴾ لحديث أبي هريرة وزيد بن خالد في الصحيحين وغيرهما ان رجلاً من الاعراب أتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله وقال الخضم الآخر وهو أفتقه منه نعم فاقض بيننا بكتاب الله واثمد لي فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قل

قال ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته واني أخبرت أن علي ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام وأن علي امرأة هذا الرجم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والذي نفسي بيده لا أقضين بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم رد عليك وعلى ابنتك جلد مائة وتغريب عام واغد يا أنيس لرجل من أسلم الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها قال فقدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فرجمت » قال مالك العسيف الاجير وفي البخارى وغيره من حديث أبى هريرة « ان النبي ﷺ قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفى عام واقامة الحد عليه » وأخرج مسلم وغيره من حديث عبادة بن الصامت قال « قال رسول الله ﷺ خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » وقد ذهب الى تغريب الزاني الذي لم يحصن الجمهور حتي ادعى محمد بن نصر في كتاب الاجماع الاتفاق على نفى الزاني البكر إلا عن الكوفيين وقد حكى ابن المنذر انه عمل بالتغريب الخلفاء الراشدون ولم ينكره أحد فكان اجماعا ولم يأت من لم يقل بالتغريب بحجة نيرة وغاية ما تمسكوا به عدم ذكره في بعض الأحاديث وذلك لا يستلزم عدم واختلاف من أثبت التغريب هل تقرب المرأة أم لا فقال مالك والأوزاعي لا تغريب على المرأة لأنها عورة وظاهر الأدلة عدم الفرق قلت والتغريب من جملة الايذاء الذي أمر به القرآن قال (فآذوهما) وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة لا يزرب ﴿ وَإِنْ كَانَ نَيِّبًا جُلِدَ كَمَا يُجْلَدُ الْبَكْرُ ﴾ بما تقدم من الأدلة وبغيرها كرجمه ﷺ لما عز ورجمه ﷺ لليهودي واليهودية ورجمه للغامدية (١) والكل في الصحيح ﴿ ثُمَّ يُرْجَمُ حَتَّى يَمُوتَ ﴾ والرجم كان متسلوا ثم لسخت تلاوته وأيضا يتناوله الايذاء وعلى هذا أكثر أهل العلم وتكلموا في ترتيب هذه الدلائل مع حديث عبادة « الثيب بالثيب جلد مائة والرجم » وجمع على كرم الله وجهه بين الرجم والجلد فقالوا الجلد منسوخ فيمن وجب عليه الرجم لأن النبي ﷺ رجم ماعزا والغامدية واليهوديين

(١) قصة ماعز واليهوديين والغامدية لم يذكر فيها الجلد وانما اقتصر الرواة فيها على حكاية الرجم فكيف يستدل بها الشارح على وجوب الجلد لا أدري •

ولم يجلد واحداً منهم وقال لأنيس الاسلمى « فان اعترفت فارجمها » ولم يأمر بالجلد وهذا آخر الامرين لان أبا هريرة قد رواه وهو متأخر الاسلام فيكون ناسخا لما سبق من الحدين الجلد والرجم ثم رجم الشيخان أبو بكر وعمر في خلافتهم ولم يجعما بين الرجم والجلد قال في المسوى في حديث عبادة ما يدل على أنه من آخر أحكام النبي ﷺ لأن لفظه « خذوا عي » الخ فيه اشارة الى قوله تعالى ( أو يجعل الله لهن سبيلا ) فهو متأخر عن هذه الآية وهذه الآية في سورة النساء وهي من آخر ما نزل فلا تدل رواية أبي هريرة اياه على النسخ بل الظاهر عندي أنه يجوز للامام أن يجمع بين الجلد والرجم ويستحب له أن يقتصر على الرجم لاقتصار النبي ﷺ على الرجم والحكمة في ذلك أن الرجم عقوبة تأتي على النفس فأصل الرجم المطلوب حاصل به والجلد زيادة عقوبة رخص في تركها فهذا هو وجه الاقتصار على الرجم عندي والعلم عند الله تعالى ﴿ وَيَكْفِي إِقْرَارُهُ مَرَّةً وَوَمَّا وَرَدَ مِنَ التَّكْرَارِ فِي وَقَائِعِ الْأَعْيَانِ فَلَقَصِدَ الْأَسْتِثْبَاتِ ﴾ لأن أخذ المقر باقراره هو الثابت في الشريعة فن أوجب تكرار الاقرار في فرد من أفراد الشريعة كان الدليل عليه ولا دليل ههنا بيد من أوجب تربيع الاقرار إلا مجرد ما وقع من ما عز من تكرار الاقرار ولم يثبت عن النبي ﷺ انه امره أو أمر غيره بأن يكرر الاقرار ولا ثبت عنه ﷺ أن اقرار الزنا لا يصح إلا اذا كان أربع مرات وانما لم يرقم على ما عز الحد بعد الاقرار الاول لقصد الثبوت في أمره ولهذا قال له صلى الله عليه وآله وسلم « أبك جنون » ووقع منه ﷺ السؤال لقوم ما عز عن عقله وقد اكتفى ﷺ بالاقرار مرة واحدة كما ثبت في الصحيحين وغيرهما من قوله ﷺ « واغد يا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها » ونبت عنه ﷺ أنه رجم الغامدية ولم تقر إلا مرة واحدة كما في صحيح مسلم وغيره وكما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث خالد بن الجلاح عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجم رجلا أقر مرة واحدة » ومن ذلك حديث الرجل الذي ادعت المرأة أنه وقع عليها فأمر برجمه ثم قام آخر فاعترف أنه الفاعل فوجه وفي رواية أنه عفا عنه والحديث في سنن النسائي والترمذي ومن ذلك رجم اليهودي واليهودية فانه لم ينقل أنها كررا الاقرار فلو كان الاقرار أربع مرات شرطا

في حد الزاني لما وقع منه ﷺ المخالفة له في عدة قضايا فتحمل الأحاديث التي فيها التراخي عن إقامة الحد بعد صدور الاقرار مرة على من كان أمره ملتبساً في ثوب العقل وعدمه والصحو والسكر ونحو ذلك وأحاديث إقامة الحد بعد الاقرار مرة على من كان معروفاً بصحة العقل ونحوه وأما اعتبار كون الشهود أربعة فذلك لمزيد الاحتياط في الحدود لكونها تسقط بالشبهة ولا وجه للاحتياط بعد الاقرار فإن اقرار الرجل على نفسه لا يبقى بعده ريبة بخلاف شهادة الشهود عليه وهذا أمر واضح وقد ذهب إلى ما ذكرنا جماعة من أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم وحكام صاحب البحر عن أبي بكر وعمر والحسن البصري ومالك وحماد وأبي ثور والبتي والشافعي وذهب الجمهور إلى التبريع في الاقرار. أقول هذه المسألة من المعارك والحق أن الاقرار الذي يستباح به الجلد والرجم لا يشترط فيه أن يكون زيادة على مرة وقد ثبت عنه ﷺ أنه رجم وأمر بالرجم وجلد بمجرد الاقرار مرة واحدة كما ثبت ذلك في عدة أحاديث وأما سكوته ﷺ في مثل قضية ما عر حتى أقر أربعاً فليس فيها أن ذلك شرط بل غاية ما فيها أن الامام إذا ثبت في بعض الاحوال حتى يقع الاقرار مرات كان له ذلك وقد بسط الماتن المسألة في شرح المنتقى فليرجع إليه فالقيام حقيق بالتحقيق ﴿وَأَمَّا الشَّهَادَةُ فَلَا بُدَّ مِنْ أَرْبَعَةٍ﴾ ولا أعلم في ذلك خلافاً وقد دل على ذلك الكتاب والسنة قال في المسوى يثبت الزنا بالاقرار بأربعة شهداء قال الله تعالى ( واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن يهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً ) قلت علي هذا أهل العلم ﴿وَلَا بُدَّ أَنْ يَتَضَمَّنَ الْإِقْرَارُ وَالشَّهَادَةُ التَّصْرِيحَ بِإِيلَاجِ الْفَرْجِ فِي الْفَرْجِ﴾ لقوله ﷺ لما عر « لملك قبلت أو غمرت أو نظرت فقال لا يارسول الله قال أفنكتها لا يكتي قال نعم فعند ذلك أمر برجمه » أخرجه البخاري وغيره من حديث ابن عباس وأخرج أبو داود والنسائي والدارقطني من حديث أبي هريرة قال « جاء الأسلي رسول الله ﷺ يشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراماً أربع مرات كل ذلك يعرض عنه فاقبل عليه في الخامسة فقال أنكتها قال نعم قال كما ينمب المروء في المكحلة والرشاء في البئر قال نعم » الحديث وفي اسناده ابن

المضاهض (١) قال البخاري حديثه في أهل الحجاز ليس يعرف إلا هذا الواحد (٢) وقد وقع من عمر بمحضر من الصحابة في استفصال شهود المغيرة بنحو هذا والقصة معروفة ﴿وَيَسْقُطُ﴾ الحد ﴿بِالشُّبُهَاتِ الْخُتْمَلَةِ﴾ لحديث أبي هريرة قال « قال رسول الله ﷺ ادروا الحدود على المسلمين ما استطعتم فان كان له مخرج فخلوا سبيله فان الامام أن يخطي في العفو خير من أن يخطي في العقوبة » أخرجه الترمذي وقد رواه الترمذي أيضا من حديث الزهري عن عروة عن عائشة وقد أعل الحديث بالوقف وأخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ « ادفعوا الحدود ما وببتم لها مدفعا » وقد روى من حديث علي مرفوعا « ادروا الحدود بالشبهات » وروى نحوه عن عمر وابن مسعود باسناد صحيح وفي الباب من الروايات ما يعضد بعضه بعضا ويقويه وبما يؤيد ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « لو كنت راجعا أحدا بغير بينة لرجعتها » يعني امرأة العجاني كما في الصحيحين من حديث ابن عباس ﴿وَبِالرُّجُوعِ عَنِ الْإِقْرَارِ﴾ لحديث أبي هريرة عند أحمد والترمذي « أن ما عزا لما وجد مس الحجارة فر يشند حتى مر برجل معه لحي (٣) جل فضربه به وضربه الناس حتى مات فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال هلا تركتموه » قال الترمذي انه حديث حسن وقد روى من غير وجه عن أبي هريرة انتهى ورجال اسناده ثقات وأخرج أبو داود والنسائي من حديث جابر نحوه وزاد « أنه لما وجد مس الحجارة صرخ ياقوم ردوني الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فان قومي قتلوني وغروني من نفسي وأخبروني أن رسول الله ﷺ غير قاتلي فلم ننزع عنه حتى قتلناه فلما رجعنا الى رسول الله ﷺ وأخبرناه قال فهلا تركتموه وجتموني به » وقد أخرج البخاري ومسلم طرفا من هذا الحديث وفي الباب روايات وقد ذهب الى ذلك أحمد والشافعية والحنفية وهو مروي عن مالك في قول له وقد ذهب ابن أبي ليلى والبيهقي وأبو ثور ورواية عن مالك وقول للشافعي أنه لا يقبل منه الرجوع عن

(١) اسمه عبد الرحمن بن الصامت . وقع هنا وفي شرح أبي داود ج ٤ ص ٢٥٦ بالصاد المهملة وهو خطأ . رواه بالضاد المعجمة كما في التهذيب والتقريب والخلاصة .

(٢) صوابه : الأبهذا الواحد . كما في شرح أبي داود والتهذيب . (٣) العبي عظم الملك

الاقرار (وَيَكُونُ الْمَرْأَةُ عَذْرَاءً أَوْ رَتْقاءً) (١) وَيَكُونُ الرَّجُلُ مَجْبُوبًا أَوْ عَيْنِيًّا \*  
 لكون المانع موجودا فتبطل به الشهادة أو الاقرار لأنه قد علم كذب ذلك قطعا  
 وقد روى انه عليه السلام بعث عليا لقتل رجل كان يدخل على مارية القبطية فذهب  
 فوجده ينتسل في ماء فأخذ بيده فأخرجه من الماء ليقنله فرآه مجبوبا فتركه ورجع  
 الى النبي عليه السلام وأخبره بذلك والقصة مشهورة وهذا معناه قلت وقد أخرج مسلم  
 وغيره ما حكاه الماتن وذكره جمع من أهل السير \* ونحرم الشفاعة في الحدود \*  
 لما أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم وصححه من حديث ابن عمر عن النبي عليه السلام  
 قال « من حالت شفاعة دون حد من حدود الله فهو مضاد الله في أمره » وفي  
 الصحيحين من حديث عائشة في قصة المرأة الخزومية التي سرت لما شفع فيها  
 أسامة بن زيد فقال النبي عليه السلام له « اتشفع في حد من حدود الله » وفي لفظ « لا  
 أراك تشفع في حد من حدود الله » وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الحاكم  
 وابن الجارود (٢) « أن النبي عليه السلام قال له لما أراد ان يقطع الذي سرق رداه فشفع  
 فيه هلا كان قبل أن تأتيني به » وفي الباب أحاديث \* ويحفر للرجم إلى  
 الصدر \* لكونه عليه السلام أمر بأن يحفر للغامدية الى صدرها وهو في صحيح مسلم  
 وغيره « أنه حفر لما عز حفرة ثم أمر به فرجم » كما في حديث عبد الله بن بريدة  
 في قصة ماعز وأخرجها أحمد وزاد « فحفر له حفرة فجعل فيها الى صدره » وأخرج  
 أحمد وأبو داود والنسائي من حديث خالد بن اللجلاج عن أبيه أنه اعترف رجل  
 بالزنا فقال له رسول الله عليه السلام أحصنت قال نعم فامر برجمه فذهبنا فحفرنا له حتي  
 أمكننا وربناه بالحجارة حتي هدا « وقد ثبت في مسلم وغيره من حديث أبي  
 سعيد قال « لما أمرنا رسول الله عليه السلام أن نرجم ماعز بن مالك خرجنا به الى  
 البقيع فوالله ما حفرنا له ولا أوتقناه » ويؤيد هذا ما وقع في حديث غيره أنه  
 هرب كما تقدم ولكن ترك الحفر له لا ينافي ثبوت مشروعية الحفر قال ابن القيم  
 بعد تخريج حديث ماعز المتقدم بالفاظ وكل هذه الالفاظ صحيحة وفي بعضها أنه أمر

(١) الرتنى ضد الفتق والرتقاء المرأة التي التصق ختاها فلا يصل الرجل اليها لشدة انضمام فرجها

(٢) يعني من حديث صفوان بن أمية وسياقي في اول باب السرقة

فحُفرت له حفرة ذكرها مسلم وهي غلط من رواية بشير بن المهاجر وان كان مسلم روى له في الصحيح فالثقة قد يغلط على أن أحمد وأبا حاتم قد تكلموا فيه وانما حصل الوهم من حفرة الغامدية فسرى الى معز والله تعالى أعلم انتهى . أقول وجمع بين الحديتين بأنه قد كان حفر له حفرة صغيرة ثم خرج منها ورجعوه وهو قائم كما تدل عليه رواية أبي سعيد وأما الحفر للمرأة فثابت وقد اختلف في مشروعيتها والحق أنه مشروع **﴿وَلَا تُرْجَمُ الْحَبْلَى حَتَّى تَضَعَ وَتَرْضِعَ وَلَدَهَا إِنْ لَمْ يُوجَدْ مَنْ يَرْضِعُهَا﴾** لحديث سليمان بن بريدة عن أبيه عند مسلم وغيره « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جاءته امرأة من غامد من الأزد فقالت طهرنى يا رسول الله فقال ويحك ارجعى فاستغفرتى الله وتوبى اليه فقالت أراك تريد أن تردنى كما رددت معاز بن مالك قل وما ذاك قالت أنى حبلى من الزنا قال انت قالت نعم فقال لها حتى تضعي ما فى بطنك قل فكفلها رجل من الانصار حتى وضعت قال فأتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال قد وضعت الغامدية فقال اذن لارجمها وندع ولدها صغير السن ليس له من يرضعه فقام رجل من الانصار فقال الى رضاعه يأتى الله قال فرجمها » وأخرج مسلم وغيره من حديث عمران بن حصين « أن امرأة من جهينة أتت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهي حبلى من الزنا فقالت يا رسول الله أصبت حمدا فذقه على فدابنى الله **﴿وَيَبْرَأُ﴾** ولها فقال أحسن إليها فاذا وضعت فاتنى ففعل فأمر بهار رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فشدت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت » الحديث وقد وريت هذه القصة من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وجابر بن عبد الله وجابر بن سمرة وابن عباس وأحاديثهم عند مسلم وقد اختلفت الروايات ففى بعضها ما تقدم فى حديث بريدة وفى بعضها « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخر رجمها الى الفطام فجاءت بعد ذلك فرجمت » وقد جمع بينهما بمجموعات **﴿وَيَجُوزُ الْجُلْدُ حَالَ الْمَرْضِ بِعَشْرٍ كَلٍّ (١) وَنَحْوِهِ﴾** لحديث أبي أمامة بن سهل عن سعيد بن سعد بن عباد قال « كان بين أباتنا ورجل ضعيف مخدج فلم يبرح الحى إلا وهو على أمة من إمامهم يخبث بها فذكر ذلك سعيد بن عباد لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكان ذلك الرجل مسلماً فقال اضربوه حده قالوا يا رسول الله



انه أضعف مما تحسب لو ضرب بناء مائة قتلناه فقال خذوا له عثكالا فيه مائة شمراخ<sup>(١)</sup> ثم اضربوه به ضربة واحدة قال ففعلوا « رواه أحمد وابن ماجه والشافعي والبيهقي ورواه الدارقطني عن فليح عن أبي سالم عن سهل بن سعد ورواه الطبراني من حديث أبي أمامة بن سهل عن أبي سعيد الخدري ورواه أبو داود من حديث رجل من الانصار وأخرجه النسائي من حديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه واسناد الحديث حسن وقد أخرج مسلم وغيره من حديث علي قال « ان أمة لرسول الله ﷺ زنت فأمرني ان أجلبها فأيتها فاذا هي حديثة عهد بنفاس نفخيت ان أجلبها ان أقتلها فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال أحسنت أتركها حتى تماثل « وقد جم بين هذا الحديث والحديث الاول بأن المريض اذا كان مرضه مرجوا أمهل كما في الحديث الآخر ان كان مأیوسا جلد كما في الحديث الاول وقد حكى في البحر الاجماع على أنه تمهل البكر حتى تزول شدة الحر والبرد والمريض المرجو فان كان مأیوسا فقال أصحاب الشافعي انه يضرب بعشكول ان احتمله ﴿ وَمَنْ لَا طَ بَذَكَرٍ قُتِلَ وَكَوْ كَانَ بَكَرًا وَكَذَلِكَ الْمَفْعُولُ بِهِ إِذَا كَانَ مُخْتَارًا ﴾ لحديث ابن عباس عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي والحاكم والبيهقي قال « قال رسول الله ﷺ من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به » قال ابن حجر رجاله موثقون إلا ان فيه اختلافا . وأخرج ابن ماجه والحاكم من حديث أبي هريرة « ان النبي ﷺ قال اقتلوا الفاعل والمفعول به أحصنا أولم يحصنا . واسناده ضعيف . قال ابن الطلاع في أحكامه لم يثبت عن رسول الله ﷺ أنه رجم في اللواط ولا أنه حكم فيه وثبت عنه انه قال « اقتلوا الفاعل والمفعول به » رواه عنه ابن عباس وأبو هريرة انتهى . وأخرج البيهقي عن علي « انه رجم لوطيا » قال الشافعي وبهذا نأخذ نرجم اللوطي محصنا كان أو غير محصن . وأخرج البيهقي أيضا عن أبي بكر « انه جمع الناس في حق رجل ينكح كما تنكح النساء فسأل أصحاب رسول الله ﷺ عن ذلك فكان من أشدهم يومئذ قولا علي بن أبي طالب

(١) الشمراخ الغصن من أغصان الميثاق

قال هذا ذنب لم تمص به أمة من الأمم إلا أمة واحدة صنع الله بها ما قد علمتم نرى أن يحرقه بالنار فاجتمع أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أن يحرقه بالنار فكتب أبو بكر إلى خالد بن الوليد أن يحرقه بالنار « وأخرج أبو داود عن سعيد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس في البكر يوجد على اللواطية يرجم، وأخرج البيهقي عن ابن عباس أيضاً « أنه سئل عن حد اللواطى فقال ينظر أعلى بناء في القرية فيرمى به منكساً ثم يتبع الحجارة » وقد اختلف أهل العلم في عقوبة اللواط بعد اتفاقهم على تحريره وأنه من الكبائر فذهب من تقدم من الصحابة إلى أن حده القتل ولو كان بكراً سواء كان فاعلاً أو مفعولاً به وإليه ذهب الشافعى . وحكى صاحب شفاء الأوام اجماع الصحابة على القتل . وحكى البغوى عن الشعبي والزهرى ومالك وأحمد واسحق أنه يرجم محصناً كان أو غير محصن . وروى عن النخعى أنه قال لو كان يستقيم أن يرجم الزانى مرتين لرجم اللواطى . وقال المازنى حرق اللواطية بالنار أبو بكر وعلى وعبد الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك . وذهب من عدا من تقدم إلى أن حد اللواطى حد الزانى . وقال الشافعى فى الأظهر أن حد الفاعل حد الزنا إن كان محصناً رجم وإلا جلد وغرب وحد المفعول به الجلد والتغريب وفى قول كالفاعل وفى قول يقتل الفاعل والمفعول به . وقال أبو حنيفة يعزّر باللواط ولا يجلد ولا يرجم . أقول قد صح عن النبي ﷺ الأمر بقتل الفاعل والمفعول به . وصح عن الصحابة امتثال هذا الأمر وقتلهم لمن ارتكب هذه الفاحشة العظيمة من غير فرق بين بكر ونبيب ووقع ذلك فى عصرهم مرات ولم يظهر فى ذلك خلاف من أحد منهم مع أن السكوت فى مثل أراقة دم امرئ مسلم لا يسوغ لأحد من المسلمين وكان فى ذلك الزمن الحق مقبول من كل من جاء به كائناً من كان فإن كان اللواط مما يصح اندراجه تحت عموم أدلة الزانى فهو مخصص بما ورد فيه من القتل لكل فاعل سواء كان محصناً أو غير محصن وإن كان غير داخل تحت أدلة الزنا فى أدلته الخاصة لما يشفى ويكفى ﴿ وَيُعْزَرُ مَنْ نَكَحَ بِهِمَةً ﴾ <sup>(١)</sup> الحديث المروى عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال « من وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة » أخرجه أحمد

(١) لعل خبر «كون» سقط من الاصل والمراد واضح وهو أن الحديث ضعيف

وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه فقد روي الترمذي وأبو داود من حديث أبي رزين عن ابن عباس أنه قال « من أتى بهيمة فلاحده عليه » وقال انه أصبح من الحديث الاول قل والعمل على هذا عند أهل العلم وقد روى أبو يعلى الموصلي من حديث أبي هريرة نحو حديث ابن عباس في القتل ولكن في اسناده عبد الغفار (١) قال ابن عدي انه رجع عنه وذكر أنهم كانوا لقنوه وقد وقع الاجماع على تحريم اتيان البهيمة كما حكى ذلك صاحب البحر . ووقع الخلاف بين أهل العلم فقيل يحد كحد الزاني وقيل يعزر فقط اذ ليس بزنا وقيل يقتل . ووجه ما ذكرنا من التعزير أنه فعل محرماً مجمعا عليه فاستحق العقوبة بالتعزير وهذا أقل ما يفعل به . والحاصل ان من وقع على بهيمة فقد ورد ما يدل على أنه يقتل ولكن لم يثبت ثبوتاً تقوم به الحجة ولا وقع من الصحابة مثل ما وقع في اللواط وفي النفس شيء من دخوله تحت أدلة الزنا العامة فالظاهر التعزير فقط من غير فرق بين بكر وبهيمة ﴿ وَيُجْلَدُ الْمَمْلُوكُ نِصْفَ جَلْدِ الْحُرِّ ﴾ لقوله تعالى ( فعليه لصف ماعلى المحصنات من العذاب ) ولا قائل بالفرق بين الأمة والعبد كما حكى ذلك صاحب البحر . وقد أخرج عبد الله بن أحمد في المسند من حديث علي قال « أرسلني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أمة سوداء زنت لأجلها الحد فوجدتها في دمه فأخبرت بذلك رسول الله ﷺ فقال اذا تعالت من نفاسها فأجلدها خمسين » وهو في صحيح مسلم كما تقدم بدون ذكر الخمسين . وأخرج مالك في الموطأ عن عبد الله بن عياش الخزومي (٢) قال « أمرني عمر ابن الخطاب في فتية من قريش فجلبنا ولائد من ولائد الامارة خمسين وخمسين في الزنا » وذهب ابن عباس الى أنه لاحد على مملوك حتى يتزوج تمسكا بقوله تعالى ( فاذا احصن ) الآية وأجيب بأن المراد بالاحصان هنا الاسلام قلت الاحصان في كلام العرب المنع ويقع في القرآن والسنة على الاسلام والحرية والعفاف والتزوج لأن الاسلام بمنه عما لا يباح له وكذلك الحرية والعفاف والتزوج وقوله تعالى ( والمحصنات من النساء ) أراد المزوجات وقوله تعالى ( ان ينكح المحصنات المؤمنات )

(١) هو عبد الغفار بن عبد الله بن الزبير ولم أجده ترجمه . انظر تلخيص الحبير ص ٣٥٢

(٢) عياش بالياء والشين المعجمة .

فما ملكت أيمانكم ( أراد به الخرائر وقوله تعالى ( والذين يرمون المحصنات ) أراد  
العفاف وقوله تعالى ( محصنين غير مسافحين ) أراد المتزوجين وقوله تعالى  
( فإذا أحصن ) أي تزوجن وعلى هذا أهل العلم ﴿ وَيَحْدُهُ سَيِّدُهُ أَوْ الْإِمَامُ ﴾  
لعموم الأدلة الواردة في مطلق الحد والحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما ان النبي  
ﷺ قال « اذا زنت أمة أحدكم فتيبن زناها فليجلدها الحد ولا يثرب (١) عليها  
ثم ان زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم ان زنت الثالثة فليبيعها ولو بجبل  
من شعر » وقد ذهب الى أن السيد يجلد مملوكه جماعة من السلف قال الشافعي  
للسيد اقامة الحد على مملوكه دون السلطان وقال أبو حنيفة يرفعه المولى الى السلطان  
ولا يقيمه بنفسه \*

### ﴿ بَابُ السَّرِقَةِ ﴾

﴿ مَنْ سَرَقَ مُكَلَّفًا مَخْتَارًا ﴾ وقد تقدم وجه اشتراط التكليف والاختيار  
﴿ مِنْ حَرْزٍ ﴾ أي مال محرز واستدل على ذلك بما أخرجه أبو داود (٢) من  
حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « سمعت رسول الله ﷺ وقد سأله  
رجل عن الحريسة التي تؤخذ من مراتها قال فيها مرتين وضرب نكال وما أخذ  
من عطنة ففيه القطع اذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن الجن قال يا رسول الله فالتنار  
وما أخذ منها في أكمامها قال من أخذ بهمه ولم يتخذ خبنة فليس عليه شيء ومن احتمل  
فعلية ثمة مرتين وضرب نكال وما أخذ من أجرانه ففيه القطع اذا بلغ ما يؤخذ  
من ذلك ثمن الجن » وقد أخرجه أيضاً أحمد والنسائي والحاكم وصححه وحسنه  
الترمذي والحريسة (٣) التي ترعى وعليها حرس وكذا حديث « لا قطع في ثمر ولا كثر (٤) »

(١) أي لا يوجبها ولا يقرعها بالزنا بعد الغرب

(٢) هذه الرواية ليست رواية أبي داود بل نسبها صاحب المنتقى لـ أحمد وسنن النسائي وهي في سنن  
النسائي بلفظ قريب من هذا اللفظ ج ٣ ص ٢٦١

(٣) الحريسة هي ما يجرس بالجليل وفي الأصل الحريسة وهو خطأ انظر النسائي ج ٢ ص ٢٦١  
والشوكاني ج ٧ ص ٣٠٠

(٤) الكثير بفتح الكاف والثاء جار النخل

عند أحمد وأهل السنن والحاكم وصححه ابن حبان والبيهقي من حديث رافع بن خديج وقد ذهب إلى اعتبار الحرز الأكثر وذهب أحمد وإسحق والظاهرية وطائفة من أهل الحديث إلى عدم اعتباره واستدلوا على عدم الاعتبار وإن كان قيامهم مقام المنع يكفئهم بما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي ومالك في الموطأ والشافعي والحاكم وصححه (١) من حديث صفوان بن أمية قال « كنت نائماً في المسجد على خيصة لي فسرق فأخذنا السارق فرفعناه إلى رسول الله ﷺ فأمر بقطعه فقلت يا رسول الله أفى خيصة ثمن ثلاثين درهما أنا أهبتها له قال فهلا كان قبل ان تأتيني به » وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث ابن عمر « أن رسول الله ﷺ قطع يد سارق سرق برنسا من صفة النساء ثمنه ثلاثة دراهم » وقد أخرج مسلم معناه وقد روى نحو حديث صفوان من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وضعف اسناده ابن حجر ويحجب عن الاستدلال بهذه الأحاديث على عدم اعتبار الحرز بأن المساجد حرز لما دخل إليها ولو كان على صاحبه فيكون الحرز أهم مما وقع تعيينه في كتب الفقه ولكنه يشكل على من اعتبر الحرز حديث قطع جاحد الوديعة وسيأتي ويمكن ان يكون ذلك خاصاً بما ورد فيه فلا يعارض ماورد في اعتبار الحرز في غيره قال في المسوى ذهب أبو حنيفة إلى أنه لا قطع في سرقة شيء من الفواكه الرطبة ولا الخشب ولا الحشيش عملاً بعموم حديث رافع وتأوله الشافعي على معنى اشتراط الحرز وقال نخيل المدينة لا حوائط لأكثرها فلا تكون محرزة وإنما خرج الحديث مخرج العادة يوضح ذلك حديث الجرين وقطع عثمان في أثر جثة قال في المحجة الباقية قال رسول الله ﷺ لا قطع في ثمر معلق ولا في حريسة جبل فإذا آواه المراح أو الجرين (٢) فالقطع فيما بلغ عن الجبن « أقول أفهم النبي ﷺ أن الحرز شرط القطع وسبب ذلك أن غير الحرز يقال فيه الالتقاط فيجب الاحتراز عنه قلت والحرز ما يعمده الناس حرزاً لمثل ذلك المال فالتين حرز للتين والاصطبل للدواب والمراح للغنم والجرين للثمار وأما إذا كان المال في صحراء أو في مسجد فأنما حرزه أن يكون له ناظر بحسب ما جرت العادة من النظر وعليه أهل العلم في الجملة ﴿ ربّع دينار فصاعداً ﴾ لحديث عائشة

(١) في المستدرک ج ٤ ص ٢٨٠ ولم أر فيه تصحيحه له (٢) هو موضع تجفيف التمور

في الصحيحين وغيرهما قالت «كان رسول الله ﷺ يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا» وفي رواية أسلم وغيره «ان النبي ﷺ قال لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار فصاعدا» وفي لفظ لا حمد «اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا في ما هو أدنى من ذلك وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم والدينار اثني عشر درهما» وفي رواية للنسائي قالت «قال رسول الله ﷺ لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن المجن قيل لعائشة ما ثمن المجن قالت ربع دينار» وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قل «قطع رسول الله ﷺ في مجن ثمنه ثلاث دراهم» وقد عرفت أن الثلاث الدراهم هي صرف ربع دينار كما تقدم في رواية أحمد قال الشافعي وربع الدينار موافق لرواية ثلاثة دراهم وذلك أن الصرف على عهد رسول الله ﷺ اثني عشر درهما بدينار وهو موافق لما في تقدير الديارات من الذهب بالف دينار ومن الغنصه باثني عشر ألف درهم وقد ذهب الى كون نصاب القطع ربع دينار أو ثلاثة دراهم الجمهور من السلف والخلف ومنهم الخلفاء الأربعة وفي المسألة اثنا عشر مذهبا قد أوضحها الماتن في شرح المنتقى وأما ماروي من حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما قال «قال رسول الله ﷺ لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فنقطع يده» فقد قال الأعمش كانوا يرون أنه بيض الحديد والحبل كانوا يرون أن منها ما يساوي ثلاثة دراهم كذا في البخاري وغيره. قال في الحجة البالغة الحاصل أن هذه التقديرات الثلاث كانت منطبقة على شيء واحد في زمانه ﷺ ثم اختلف بعده ولم يصلح المجن للاعتبار لعدم انضباطه فاختلاف المسلمون في الحدِيثين الأخيرين فقل ربع دينار وقل ثلاثة دراهم وقل بلوغ المال الى أحد القدرين وهو الأظهر عندي وهذا شرعه النبي ﷺ فرقا بين التافه وغيره لأنه لا يصلح للتقدير جنس دون جنس لاختلاف الاسعار في البلدان واختلاف الاجناس نفاسة وخساسة بحسب اختلاف البلاد فباح قوم وتافههم مال عزيز عند آخرين فوجب أن يعتبر التقدير في الثمن وقل لا يعتبر فيها وان الخطب وان كان قيمته عشرة دراهم لا يقطع فيه قال في المسوى ذهب الشافعي الى حديث عائشة أن نصاب السرقة ربع دينار وذهب مالك الى حديث ابن عمر والجواب من قبل الشافعي عن حديث ابن عمر أن الشيء

التافه قد جرت العادة بتقويمه بالدراهم وكانت الثلاثة دراهم تبلغ قيمتها ربع دينار يوضح ذلك حديث عثمان فانه يدل على أن العبرة بالذهب ومن أجل ذلك ردت قيمة الدراهم اليه بعد ما قومت الاترجة بالدراهم ويوضح ذلك أيضا وقوع اثني عشر ألف درهم موضع ألف دينسار في الدية وقال أبو حنيفة لا تقطع في أقل من عشرة دراهم . أقول أصح ما روي أن من المجرن ثلاثة دراهم وهي ربع دينسار وقد ورد التقدير بربع دينار في الروايات الصحيحة والنهي عن القطع فيما دونه فنصاب السرقة اما ثلاثة دراهم أو ربع دينار هذا هو الحق وما روى من زيادة ثمن المجرن فقد بين سقوط الاستدلال به في شرح المنتقى ﴿ قُطِعَتْ كَفَّهُ الْبَيْتِيُّ ﴾ لقوله تعالى ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) قلت اتفق أهل العلم على أن السارق اذا سرق أول مرة تقطع يده البيني ثم اذا سرق ثانيا تقطع رجله اليسرى واختلفوا فيما اذا سرق ثانيا بعد قطع يده ورجله فذهب أكثرهم الى أنه تقطع يده اليسرى ثم اذا سرق أيضا تقطع رجله البيني ثم اذا سرق أيضا يعزر ويحبس وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة لا تقطع يده اليسرى ورجله البيني ولكن يعزر ويحبس ﴿ وَيَكْفَى الْإِقْرَارُ مَرَّةً وَاحِدَةً ﴾ لما قدمنا في الباب الاول وقد قطع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يد سارق المجرن وسارق رداء صفوان ولم ينقل أنه أمره بتكرار الاقرار وأما ما وقع منه ﷺ من قوله للسارق الذي اعترف بالسرقة « ما أخالك » قت قال بلى مرتين أو ثلاث « فهذا هو من باب الاستثبات كما تقدم وقد ذهب الى أنه يكفي الاقرار مرة واحدة مالك والشافعية والحنفية وذهب ابن أبي ليلى وأحمد واسحق الى اعتبار المرتين والحق هو الاول ﴿ أَوْ شَهَادَةُ عَدْلَيْنِ ﴾ لكون السرقة مندرجة تحت ما ورد من أدلة الكتاب والسنة في اعتبار الشاهدين ﴿ وَيُنْدَبُ تَلَقُّينُ الْمُسْقِطِ ﴾ لحديث أبي أمية الخزومي عند أحمد وأبي داود والفسائي باسناد رجاله ثقات « أن النبي ﷺ أتى بلص اعترف اعترافا ولم يوجد معه متاع فقال له رسول الله ﷺ ما أخالك سرقت قال بلى مرتين أو ثلاثا « وقد روى عن عطاء أنه قال « كان من مضى يؤتى اليهم بالسارق فيقول أسرقت قل لا وسمى أبا بكر وعمر « أخرجه عبد الرزاق وفي الباب عن جماعة من الصحابة ﴿ وَيُحْسَمُ مَوْضِعُ الْقَطْعِ ﴾ لثلاث يسرى

فيهلك فان الحسم سبب عدم السراية لما أخرجه الدار قطنى والحاكم والبيهقى وصححه ابن القطان من حديث أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ أتى بسارق قد سرق شملة فقالوا يا رسول الله ان هذا قد سرق فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما اخاله سرق فقال السارق بلى يا رسول الله فقال اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه ثم ائتوني به فقطع فأتى به فقال تب الى الله فقال قد تبى الى الله قال تاب الله عليك ﴿ وَتَلَقَّ يَدَيْهِ فِي عُنُقِ السَّارِقِ ﴾ لما أخرجه أهل السنن وحسنه الترمذى من حديث فضالة ابن عبيد قال « أتى رسول الله ﷺ بسارق فقطعت يده ثم أمر بها فعلق في عنقه » وفى اسناده الحجاج بن أرطاة قال النسائي هو ضعيف لا يحتج بحديثه قال فى الحجة البالغة انما فعل هذا للتشهير وليعلم الناس أنه سارق وفرقا بين ما يقطع اليد ظمأ وبين ما يقطع حدا ﴿ وَيَسْقُطُ بِعَقْوِ الْمَسْرُوقِ عَلَيْهِ قَبْلَ الْبُلُوغِ إِلَى السُّلْطَانِ لَا بَعْدَهُ فَقَدْ وَجِبَ ﴾ لحديث صفوان المتقدم وأخرج النسائي وابو داود والحاكم وصححه من حديث عبد الله ابن عمر « ان رسول الله ﷺ قال تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب » قلت وعليه أهل العلم ويحرم الشفاعة للسارق اذا بلغ أمره السلطان ان لا يقطع يده ﴿ وَلَا قَطْعَ فِي تَمْرِ وَلَا كَثْرَ مَالٍ يُؤْوِهِ الْجَرِينُ إِذَا أَكَلَ وَلَمْ يَتَّخِذْ خُبْنَةً (١) ﴾ وإلا كان عليه ثمن ما حمله مرّتين وضرْبُ نكالٍ ﴿ لحديث عمرو بن شعيب ورافع بن خديج المتقدمين فى أول الباب والكنز جوار النخل أو طلمها وإلزامه بالثمن مرتين تأديب له بالمال ولم يكتب ﷺ بذلك بل قال « وضرب نكال » ليجمع له بين عقوبة المال والبدن والخبنة ما يحمله الانسان فى حضنه وقد تقدم ضبطها وتفسيرها ﴿ وَلَيْسَ عَلَى الْخَائِنِ وَالْمُنْتَهَبِ وَالْمُخْتَلِسِ قَطْعٌ ﴾ لحديث جابر عند أحمد وأهل السنن والحاكم والبيهقى وصححه الترمذى وابن حبان عن النبي ﷺ قال « ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع » وأخرج ابن ماجه باسناد صحيح من حديث عبد الرحمن بن عوف بنحو حديث جابر وأخرج ابن ماجه أيضاً والطبرانى من

(١) الغيبة - بضم الغاء واسكان الباء - معطف الازار وطرف الثوب اى لا يأخذ منه فى توبه قاله ابن الاثير



حديث أنس نحوه قلت وعلى هذا أهل العلم ﴿وَقَدْ نَبَتَ الْقَطْعُ فِي جَحْدِ الْعَارِيَةِ﴾ لما أخرجه مسلم وغيره من حديث عائشة قالت « كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجده فأمر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقطع يدها » وأخرج أحمد والنسائي وأبو داود وأبو عوانة في صحيحه من حديث ابن عمر مثل حديث عائشة وقد ذهب إلى قطع جاحد العارية من لم يشترط الحرز وهم من تقدم وذهب الجمهور إلى أنه لا يقطع يد جاحد العارية قالوا لأن الجاحد للعارية ليس يسارق لغة وإنما ورد الكتاب والسنة بقطع السارق ويرد بأن الجاحد إذا لم يكن سارقاً لغة فهو سارق شرعاً والشرع مقدم على اللغة وقد ثبت الحديث من طريق عائشة وابن عمر كما تقدم وكذا من حديث جابر وابن مسعود وغير هؤلاء وقد وقع في رواية من حديث ابن مسعود عند ابن ماجه والحاكم وصححه « أنها سرقت قطيفة من بيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم » ووقع في مراسيل حبيب بن أبي ثابت « أنها سرقت حلياً » فيمكن أن تكون هذه المخزومية قد جمعت بين السرقة وجحد العارية \*

### ﴿ بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ ﴾

رمى المحصنات بالزنا كبيرة قال الله تعالى ( ان الذين يرمون المحصنات النافلات المؤمنات امنوا في الدنيا والآخرة ) وافق على ذلك المسلمون ﴿مَنْ رَمَى غَيْرَهُ بِالزَّنَا وَجَبَ عَلَيْهِ حَدُّ الْقَذْفِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ لقوله تعالى ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ) وقد أجمع أهل العلم على ذلك واختلفوا هل ينصف للعبد أم لا فذهب الأكر إلى الأول وروى مالك عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال « ادركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والخلفاء هم جراً فما رأيت أحداً جلد عبداً في فرية أكثر من أربعين » وذهب ابن مسعود والليث والزهري والأوزاعي وعمر بن عبد العزيز وابن حزم إلى أنه لا ينصف لعبد الآية . أقول الآية الكريمة عامة يدخل تحتها الحر والعبد والغضاضة بقذف العبد للحر أشد منها بقذف الحر للحر وليس في حد القذف ما يدل على تنصيفه للعبد لا من الكتاب

ولا من السنة ومعظم ما وقع التعويل عليه هو قوله تعالى في حد الزنا ( فمليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ) ولا يخفى أن ذلك في حد آخر غير حد القذف فالحاق أحد الحدين بالآخر فيه اشكال لاسيما مع اختلاف العلة وكون أحدهما حقا لله محضا والآخر مشوبا بحق آدمي قال في المسوى من رمى انسانا بالزنا فان كان المقنوف محصنا يجب على القاذف جلد ثمانين ان كان حرا فان كان عبدا فجلد أربعين فان كان المقنوف غير محصن فعلى قاذفه التعزير وكذا لا حد في النسبة الى غير الزنا انما فيه التعزير وشرايط الاحصان خمسة : الاسلام والعقل والبلوغ والحرية والعفة من الزنا حتى أن من زني في أول بلوغه ثم تاب وحسنت حالته وامتد عمره فقذفه قاذف لا حد عليه وعلى هذا أهل العلم وإذا عفا المقنوف لم يجلد قاذفه وإذا قذف أبو ارجل وقد هلكا فله المطالبة بالحد وفي الأنوار حد القاذف وتعزيره حق الأكمى يورث عنه ويسقط بعفو وعفو وارثه ان مات أو قذف ميتا وهو حق جميع الورثة وفي الهداية لا يصح عفو المقنوف عندنا وفيها لو قال يا ابن الزانية وأمه مينة محصنة فطالب الابن بحد القذف حد القاذف لأنه قذف محصنة ولا يطالب بحد القذف للميت إلا من يقع القذف في نسبه بقذفه وهو الوالد والولد ومذهب الشافعية والحنفية أن الوالد لا يجلد بقذف ولده وإذا قذف جماعة جلد حدا واحدا وعليه أبو حنيفة وقال الشافعي اذا اختلف المقنوف فلا تداخل والتعريض الظاهر ملحق بالصريح وعليه مالك وقال أبو حنيفة والشافعي لا يلحق به ولا يحد إلا بالصريح. أقول التحقيق ان المراد من رمى المحصنات المذكور في كتاب الله عز وجل هو أن يأتي القاذف بلفظ يدل لغة أو شرعا أو عرفا على الرمي بالزنا ويظهر من قرائن الاحوال أن المتكلم لم يرد إلا ذلك ولم يأت بتأويل مقبول يصح حل الكلام عليه فهذا يوجب حد القذف بلا شك ولا شبهة وكذلك لو جاء بلفظ لا يحتمل الزنا أو يحتمله احتمالا مرجوحا وأقر أنه أراد الرمي بالزنا فانه يجب عليه الحد وأما اذا عرّض بلفظ محتمل ولم تدل قرينة حال ولا مقال على أنه قصد الرمي بالزنا فلا شيء عليه لانه لا يسوغ ايلامه بمجرد الاحتمال ( وَيَثْبُتُ ذَلِكَ بِإِقْرَارِهِ مَرَّةً ) لكن اقرار المرء لازما له ومن ادعى أنه يشترط التكرار مرتين فعليه الدليل ولم يأت في ذلك دليل من كتاب ولا سنة ( وَأَوْ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ ) كسائر

ما تعتبر فيه الشهادة كما أطلقت الكتاب العزيز ﴿وَإِذَا لَمْ يَلْبُثْ لَمْ تُقْبَلْ شهادته﴾ لقوله تعالى (ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا) ثم ذكر بعد ذلك التوبة ﴿فَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الْقَذْفِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ يشهدون على المقدوف بأنه زنى ﴿سَقَطَ عَنْهُ الْحُكْمُ﴾ لأن القاذف لم يكن حينئذ قاذفا بل قد تقرر صدور الزنا بشهادة الأربعة فيقام الحد على الزانى ﴿وَهَكَذَا إِذَا أَقْرَبَ الْمُقْدُوفُ بِالزَّانَا﴾ فلا حد على من رماه به بل يحكم المقر بالزنا وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه جلد أهل الافك كما فى مسند أحمد وأبى داود وابن ماجه والترمذى وحسنه وأشار الى ذلك البخارى فى صحيحه فثبت حد القذف بالسنة كما ثبت بالقرآن ووقع فى أيام الصحابة جلد من شهد على المنيرة بالزنا حيث لم تكمل الشهادة وذلك معروف ثابت \*

### ﴿بَابُ حَدِّ الشَّرْبِ﴾

شرب الخمر كبيرة وعليه أهل العلم ﴿مَنْ شَرِبَ مُسْكِرًا مَكْلَمًا خُنْرًا﴾ وقد تقدم دليله ﴿جُلِدَ عَلَى مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ إِمَّا أَرْبَعِينَ جَلْدَةً أَوْ أَقْلًا أَوْ أَكْثَرَ وَكَوَّ بِالنَّعَالِ﴾ لما ثبت فى الصحيحين من حديث أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم جلد فى الخمر بالجريد والنعال وجلد أبو بكر أربعين» وفى مسلم من حديثه «أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب الخمر فجلد بمجريدتين نحو أربعين قال وفعله أبو بكر فلما كان عمر انتشار الناس فقال عبد الرحمن أخف الحدود ثمانين فأمر به عمر» وفى البخارى وغيره من حديث عقبة بن الحرث قال «جاء بالنميمان أو ابن النميمان شاربا فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان فى البيت أن يضربوه فكنت فيمن ضربه بالنعال والجريد» وفيه أيضا من حديث السائب بن يزيد قال «كنا نؤتى بالشارب فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى امرأة أبى بكر وصدرًا من امرأة عمر فنقوم اليه نضربه بأيدينا ونعالنا وأردثنا حتى كان صدرًا من امرأة عمر فجلد فيها أربعين حتى إذا اعتوا فيها وفسقوا حلد ثمانين<sup>(١)</sup>»

(١) اعتوا من المتو وهو التجبر والمراد هنا أنهما فى المطايان والمباغة فى الفساد فى شرب الخمر قاله ابن حجر (ج ١ ص ٩٠) والمطال الحديث الذى هنا ليس لفظ البخارى لولفظ احمدى المسند ج ٣ ص ٤٤٩

وفيه أيضاً من حديث أبي هريرة نحوه وفي الباب أحاديث يستفاد من مجموعها أن حد السكر لم يثبت تقديره عن الشارع وأنه كان يقام بين يديه على صور مختلفة بحسب ما يقتضيه الحال فالحق أن جلد الشرب غير مقدر بل الذي يجب فعله هو إما الضرب باليد أو العصا أو النعل أو الثوب على مقدار يراه الامام من قليل أو كثير فيكون على هذا من جملة أنواع التعزير . وفي الصحيحين عن علي أنه قال « ما كنت لأقيم حداً على أحد فيموت وأجد في نفسي شيئاً إلا صاحب الخمر فإنه لومات ودّيته وذلك أن رسول الله ﷺ لم يسنه » قلت وعليه أهل العلم إلا أن الشافعي يقول أصل حد الخمر أربعة وما زاده عمر على الأربعة كان تمزيباً لما روى « أن النبي ﷺ أتى بشارب فضربوه بالأيدي والنعال وأطراف الثياب فلما كان أبو بكر سأل من حضر ذلك المضروب قومه أربعين فضرب أربعين حياته ثم عمر حتى تنايم الناس فاستشار عمر فضرب ثمانين ثم قال علي حين أقام الحد على وليد بن عقبة لما بلغ أربعين حسبك جلد النبي ﷺ وأربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب الي » قال في الحجة البالغة ثم قال أي النبي ﷺ « بكتوه فأقبلوا عليه يقولون ما اتقيت الله ما خشيت الله ما استحييت من رسول الله » وروي أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخذ تراباً من الأرض فرمى به وجهه انتهى . وروى مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن حد العبد في الخمر فقال بلغني أن عليه نصف الحد في الحروان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر قد جلدوا عبيدهم نصف حد الحر في الخمر ولا يجوز للامام أن يعفو عن حد قال سميد بن المسيب ما من شيء إلا يحب الله أن يعفو عنه ما لم يكن حداً قلت وعليه أهل العلم « وَيَكْفِي إِقْرَارُهُ مَرَّةً أَوْ شَهَادَةُ عَدْلَيْنِ » لمثل ما تقدم ولعدم وجود دليل يدل على اعتبار التكرار « وَلَوْ عَلَى الْقَتْلِ » لكون خروجها من جوفه يفيد القطع بأنه شربها والاصل عدم المسقط ولهذا حد الصحابة الوليد بن عقبة لما شهد عليه رجلان أحدهما أنه شربها والآخر أنه تقبأها فقال عثمان انه لم يتقبأها حتى شربها كما في مسلم وغيره « وَقَتْلُهُ فِي الرَّأْبَةِ مَنْسُوخٌ » لما رواه الزمذني والنسائي عن جابر عن النبي ﷺ « ان شرب الخمر فاجلدوه فان عاد في الرابعة فاقتلوه ثم أتى النبي ﷺ بعد ذلك برجل قد شرب في الرابعة فضربه

ولم يقتله « ومثله أخرج أبو داود والترمذي من حديث قبيصة بن ذؤيب وفيه « ثم أتى به يعني في الرابعة فجعله ورفع القتل » وفي رواية لأحمد من حديث أبي هريرة « فأتى رسول الله ﷺ بسكران في الرابعة فغلى سبيله » أقول قد وردت الأحاديث بالقتل في الثالثة في بعض الروايات وفي الرابعة في بعض وفي الخامسة في بعض وورد ما يدل على النسخ من فعله صلى الله عليه وسلم وأنه رفع القتل عن الشارب وأجمع على ذلك جميع أهل العلم وخالف فيه بعض أهل الظاهر \*

﴿ فصل في التعزير في المعاصي التي لا توجب حداً ثابت بحبس أو ضرب أو تجوزها ولا يجاوز عشرة أسواط ﴾ لحديث أبي بردة بن نيار في الصحيحين وغيرهما « انه سمع النبي ﷺ يقول لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله » وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وحسنه وقال الحاکم صحيح الأسناد من حديث بهز بن حكيم « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حبس رجلاً في تهمة يوماً وليلة » وقد ثبت أن عمر أمر أبا عبيدة بن الجراح أن يربط خالد بن الوليد بعمامة لما عزله عن إمارة الجيش كما في كتب السير وسبب ذلك أنه استنكر منه إعطاء شيء من أموال الله وتقدم في باب السرقة أن النبي ﷺ قال « وضرب نكال » أقول هذا الفصل يراد به كل عقوبة ليست بحد من الحدود المتقدمة والآتية فيها الضرب ولكن يكون عشرة أسواط فادون الحديث أبي بردة المتقدم ولا تجوز الزيادة على ذلك ولكن ليس في هذا الحديث ما يدل على وجوب التعزير بل غاية ما فيه الجواز فقط وقد اطلع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على جماعة ارتكبوا ذنوباً لا توجب حداً فلم يضربهم ولا حبسهم ولأنه ذلك عليهم كالجائع في نهار رمضان والذي لقي امرأة فأصاب منها ما يصيب الرجل من زوجته غير أنه لم يجامعها وغير ذلك كثير ومن أنواع التعزير الحبس ويجوز الحبس مع النعمة وهكذا يجوز حبس من كان يخشى على المسلمين من معرفته واضرارهم لو كان مطلقاً فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان بقدر الامكان ولا يمكن القيام بهما في حق من عرف بذلك إلا بالحيلولة بينه وبين الناس بالحبس ومنها الذي كما فعله ﷺ بجماعة من الخثعميين. ومنها ترك المذكمة كما فعله ﷺ بالثلاثة

الذين تخلفوا عنه حتى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت. ومنها الشتم الذي لا فحش فيه كقول الله تعالى حاكياً عن موسى عليه السلام (فاذا الذي استنصره بالامس يستصرخه قال له موسى انك لغوى مبين) ومن ذلك قول يوسف عليه السلام لاختوته (أنتم شرمكانا) لما نسبوه الى السرقة وقال ﷺ لأبي ذر «انك امرؤ فيك جاهلية» كما في البخاري لما سمعه ﷺ يسب امرأة، وفي مسلم «ان رجلاً اكل بشماله عند رسول الله ﷺ فقال كل بيمينك فقال لا أستطيع فقال لا استطعت مامنه إلا الكبر قال فما رفعها الى فيه» وفي مسلم «من سمع رجلاً ينشد خذالة في المسجد فليقل لا ردها الله عليك فان المساجد لم تكن لهذا» وفي مسلم أيضاً «ان النبي ﷺ قال له لا وجدت» وفي الترمذي «اذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا لا أبيع الله تجارتك» وقال ﷺ للخطيب «بئس خطيب القوم انت» أخرجه مسلم وغيره ووقع منه ﷺ من هذا المجلس شيء كثير وكذلك وقع من الصحابة ومن بعدهم من السلف الصالح من ذلك ما يرشد الى جوازه اذا ظن فاعله تأثيره في المرتكب للذنب.

### ﴿بَابُ حَدِّ الْمُحَارِبِ﴾

﴿هُوَ أَحَدُ الْأَنْوَاعِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْقُرْآنِ الْقَتْلُ أَوْ الصَّلْبُ أَوْ قَطْعُ الْيَدِ وَالرَّجْلِ مِنْ خِلَافٍ أَوْ نَفْيٍ مِنَ الْأَرْضِ﴾ لقوله تعالى (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم) قلت أكثر أهل العلم على ان هذه الآية نزلت في أهل الاسلام لا الكفار بدليل قوله تعالى (الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم) والاسلام يحقن الدم سواء أسلم قبل القدرة عليه أو بعدها وانما أضاف الحرب الى الله ورسوله ايذاناً بأن حرب المسلمين كانه حرب الله تعالى ورسوله. أقول ظاهر القرآن الكريم ان من صدق عليه انه محارب لله ورسوله ساع في الأرض فساداً فإن عقوبته إما القتل أو الصلب أو القطع من خلاف أو النفي من الأرض من غير فرق بين كونه قتل أو لم يقتل. والظاهر انه لا يجمع له بين هذه الأنواع ولا بين اثنين منها ولا يجوز تركه عن أحدها هذا معنى

النظم القرآني فان قلت كيف عقوبة الصلب هل يفعل به ما يصدق عليه مسمى الصلب ولو كان قليلا قلت يفعل به ما يصدق عليه انه صلب عند أهل اللغة فان كان الصلب عندهم هو الذي يفضى الى الموت فذاك وان كان أعم منه فالامثال يحصل بفرد من أفرادهم وقال الشافعي المكاربون في الأمصارع قطاع . وقال أبو حنيفة لا . وظاهر مذهب الشافعي في صفة الصلب أنه يقتل ويغسل ويصلى عليه ثم يصلب ثلاثاً ثم ينزل ويدفن وقيل يصلب حيّ ثم يطمن حتى يموت مصلوباً وقال أبو حنيفة لا يغسل ولا يصلى على قاطع الطريق ومعنى النفي عند الحنفية الحبس حتى يري عليه أثر الصلاح وعند الشافعي للإمام ان يحبس أو يغرب أو يطلبه للتعزير والطلب نفي أيضاً لأنه حامل على هربه ﴿ يَفْعَلُ الْإِمَامُ مِنْهَا مَا رَأَى فِيهِ صَلَاحًا لِكُلِّ مَنْ قُطِعَ طَرِيقًا وَلَوْ فِي الْمَصْرِ إِذَا كَانَ قَدْ سَمِيَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ هذا ظاهر ما دل عليه الكتاب العزيز من غير نظر الى ما حدث من المذاهب فان الله سبحانه قال ( انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسمون في الأرض فساداً ) فضم الى محاربة الله ورسوله أى مهتبيتها السمي في الأرض فساداً فكان ذلك دليلاً على ان من عصى الله ورسوله بالسعي في الأرض فساداً كان حسده ما ذكره الله في الآية ولما كانت الآية الكريمة نازلة في قطاع الطريق وهم المرتبون كان دخول من قطع طريقاً تحت عموم الآية دخولاً أولياً ثم حصر الجزاء في قوله ( ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ) فغير بين هذه الأنواع فكان للإمام ان يختار ما رأى فيه صلاحاً منها فان لم يكن امام فمن يقوم مقامه في ذلك من أهل الولايات فهذا ما يقتضيه نظم القرآن الكريم ولم يأت من الأدلة النبوية ما يصرف ما يدل عليه القرآن الكريم عن معناه الذي تقتضيه لغة العرب وأما ما روي عن ابن عباس كما أخرجه الشافعي في مسنده أنه قال في قطاع الطريق « اذا قتلوا وأخذوا الاموال وصلبوا واذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا واذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف واذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالا نفوا من الأرض » فليس هذا الاجتهاد بما تقدم به الحجة على أحد ولو فرضنا أنه في حكم التفسير للآية وان كان مخالفاً لها غاية المخالفة ففي اسناد ابن أبي يحيى وهو

ضعيف جداً لا تقوم بمثله الحجة وأما ما روي عن ابن عباس أيضاً «ان الآية نزات في المشركين» كما أخرجه أبو داود والنسائي عنه فذلك مدفوع بأنها نزات في المرتين وقد كانوا أسلموا كما في الأمهات. ولوسلمنا ما روى عن ابن عباس لم تقم به حجة من قال باختصاص ما في الآية بالمشركين لما تقرر من ان الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب على ان في اسناد ذلك على بن الحسين بن واقد وهو ضعيف وقد ذهب الى مثل ما ذهبنا اليه جماعة من السلف كالحسن البصري وابن المسيب ومجاهد وأسعد الناس بالحق من كان معه كتاب الله وقد ثبت عن رسول الله ﷺ في المرتين أنه فعل بهم أحد الأنواع المذكورة في الآية وهو القطع كما في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس والمراد بالصلب المذكور في الآية هو الصلب على الجنود أو نحوها حتى يموت اذا رأى الامام ذلك أو يصلبه صلباً لا يموت فيه فان اسم الصلب يصدق على الصلب المفصّل الى الموت والصلب الذي لا يفصّل الى الموت ولو فرضنا أنه يختص بالصلب المفصّل الى الموت لم يكن في ذلك تكرار بعد ذكر القتل لأن الصلب هو قتل خاص وأما الذي من الأرض فهو طرده من الأرض التي أفسد فيها وقد قيل انه الحبس وهو خلاف المعنى العربي ﴿فَإِنْ تَابَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ سَقَطَ عَنْهُ ذَلِكَ﴾ لنص القرآن بذلك وهو قوله تعالى ( الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم ) قلت معناه عند الشافعي اذا تاب قاطع الطريق قبل القدرة عليه يسقط عنه من العقوبة ما يختص بقطع الطريق فان كان قتل يسقط تحتم القتل ويبقى عليه القصاص فالولى فيه بالخيار ان شاء استوفاه وان شاء عفا عنه وان كان قد أخذ المال سقط عنه قطع اليد والرجل وقيل في سقوط قطع اليد حكمه حكم السارق في البلد اذا تاب وان كان قد قتل وأخذ المال سقط عنه تحتم القتل والصلب واذا تاب بعد القدرة لا يسقط عنه شيء من العقوبات ولا يسقط سائر الحدود بالتوبة قبل القدرة عليه وهذا أظهر قولى الشافعي والقول الثانى ان كل عقوبة تجب حقاً لله تعالى مثل عقوبات قاطع الطريق وقطع السرقة وحد الزنا والشرب تسقط بالتوبة لأن التائب من الذنب كمن لا ذنب له وأقول الآية ليس فيها الا الإشارة الى عفو الله ورحمته لمن تاب قبل القدرة



وليس فيها القطع بمحصل المغفرة والرحمة لمن تاب ولوسلم القطع فذلك في الذنوب التي أمرها إلى الله فيسقط بالتوبة الخطأب الأخرى والحد الذي شرعه الله وأما الحقوق التي للآدميين من دم أو مال أو عرض فليس في الآية ما يدل على سقوطها ومن زعم أن ثم دليلا يدل على السقوط فما الدليل على هذا الزعم \*

### ﴿ بَابُ مَنْ يَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ حَدًّا ﴾

﴿ هُوَ الْحَرَبِيُّ ﴾ ولا خلاف في ذلك لأوامر الله عز وجل بقتل المشركين في مواضع من كتابه العزيز ولما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثبوتاً متواتراً من قتالهم وأنه كان يدعوهم إلى ثلاث ويأمر بذلك من يبعثه للقتال ﴿ وَالْمُرْتَدُّ ﴾ لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « من بدل دينه فاقتلوه » وهو للبخاري وغيره من حديث ابن عباس وحديث « لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدي ثلاث كفر بعد حديث إيمان » الحديث وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود. والحديث أبي موسى في الصحيحين أيضاً « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له اذهب إلى اليمن ثم أتبعه معاذ بن جبل فلما قدم عليه ألقى له وسادة وقال انزل وإذا رجل عنده ميثاق قال ما هذا قال كان يهودياً فأسلم ثم تهود قال لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله » قال في المسوى من ارتد عن الإسلام أن كان في منعة من قومه جمع الإمام المسلمين وقتلهم قال تعالى ( من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ) وفي هذه الآية أخبار عما علم الله تعالى وقوعه وقد ارتد أكثر العرب في زمن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فبعث إليهم المسلمين وقتلهم حتى رجعوا وعلى هذا أهل العلم ومن ارتد عن الإسلام وليس له منعة قتل وعليه أهل العلم إذا كان المرتد رجلاً واختلوا في المرتدة قال الشافعي تقتل وقال أبو حنيفة لا تقتل ولكن تعبس حتى تسلم. أقول الأدلة الدالة على قتل المرتد عامة ولم يرد ما يقتضي تخصيصها وأما حديث النهي عن قتل النساء فذلك إنما هو في حال الحرب فإن

النساء المشركات لا يقتلن وليس ذلك محل النزاع ثم قد ثبت عنه ﷺ أنه قتل عدة نساء كاللأنى أمر بقتلن يوم الفتح لما كان يقع منهن السب له وكذلك قتل امرأتين من بنى قريظة وغير ذلك ثم ليس النهى عن قتل النساء مستلزماً لتركهن على الكفر إذا امتنعن من الإسلام والجزية فإنه لا يجوز التفرير على الكفر فإذا قالت امرأة لا أسلم أبداً ولا أعطي الجزية وصممت على ذلك كان تركها حينئذ كافر غير جائز لاحد من المسلمين ومن هنا يلوح لك أن النهى عن قتل النساء إنما هو لأجل كونهن مستضعفات يحصل منهن الاتقياد للإسلام بدون ذلك وليس عندهن غناء في القتال ولهذا كان سبب النهى عن قتلن أن النبي ﷺ رأى امرأة مقتولة فقال « ما كالت هذه لتقاتل » ثم نهى عن قتلن فانظر كيف جعل النهى عن قتلن معللاً بعدم المقاتلة وأما قول بعض أهل العلم أن المتأول كالمرند فهنا تسكب العبرات ويناج على الإسلام وأهله بما جناه التعصب في الدين على غالب المسلمين من التراخي بالكفر لا بسنة ولا قرآن ولا لبيان من الله ولا لبرهان بل لما غلت مراحل العصبية في الدين وتمكن الشيطان الرجيم من تفريق كلمة المسلمين لقهم الزمان بعضهم لبعض بما هو شبيه الهباء في الهواء والسراب في البقعة (١) فيا لله وللمسلمين من هذه الفارقة (٢) التي هي أعظم فواقع الدين والرزية التي مارزىء بمثلها سبيل المؤمنين وأنت ان بقى فيك نصيب من عقل وبقية من مراقبة الله عز وجل وحصة من الغيرة الإسلامية علمت وعلم كل من له علم بهذا الدين أن النبي ﷺ لما سئل عن الإسلام قال في بيان حقيقته وإيضاح مفهومه أنه إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان وشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله والأحاديث بهذا المعنى متواترة فمن جاء بهذه الأركان الخمسة وقام بها حق القيام فهو المسلم على رغم أنف من أبي ذلك كائناً من كان فمن جاءك بما يخالف هذا من ساقط القول وزائف العلم بالجهل فاضرب به في وجهه وقل له قد تقدم هديانك هذا

(١) كذا الأصل وصوابه البقعة « جمع قاع كالجيرة جمع جار والناع ما انبسط من الأرض واتسع وفيه يكون السراب »

(٢) الفارقة الداهية التي تكسر الظهر

برهان محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه  
 دعوا كل قول عند قول محمد \* فما آمن في دينه كمخاطر  
 وكما أنه تقدم الحسب من رسول الله ﷺ لمن قام بهذه الأركان الخمسة بالاسلام  
 فقد حكم لمن آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والقدر خيره وشره بالايان وهذا منقول  
 عنه نقلا متواترا فمن كان هكذا فهو المؤمن حقا وقد ورد من الأدلة المشتمة على  
 التهريب العظيم من تكفير المسلمين والأدلة الدالة على وجوب صيانة عرض المسلم  
 واحترامه ما يدل بنحو الخطاب على تجنب القدح في دينه بأي قادح فكيف بأخراجه  
 عن الملة الاسلامية الى الملة الكفرية فان هذه جناية لا تعدلها جناية وجراة لا تماثلها جراة  
 وأين هذا الجبري على تكفير أخيه من قول رسول الله ﷺ الثابت عنه في الصحيح  
 أيضا «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسله» ومن قول رسول الله ﷺ الثابت  
 عنه في الصحيح أيضا «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» ومن قول رسول الله  
 ﷺ «ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام» وهو أيضا في الصحيح وكما يعد  
 العاد من الاحاديث الصحيحة والآيات القرآنية والهداية بيد الله عز وجل (انك  
 لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء) هذا ما أفاده الماتن العلامة في  
 السيل وقال أيضا اعلم أن الحكم على الرجل المسلم بخروجه من دين الاسلام ودخوله  
 في الكفر لا ينبغي اسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقدم عليه الا ببرهان أوضح  
 من شمس النهار فانه قد ثبت في الاحاديث الصحيحة المروية من طريق جماعة من  
 الصحابة ان «من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما» هكذا في الصحيح وفي  
 لفظ آخر في الصحيحين وغيرهما «من دعا رجلا بالكفر أو قال عدو الله وليس  
 كذلك الا حار عليه» أي رجم وفي لفظ في الصحيح «فقد كفر أحدهما» ففي  
 هذه الاحاديث وما ورد معها أعظم زاجر وأكبر واعظ عن السراع في التكفير  
 وقد قال عز وجل (ولكن من شرح بالكفر صدرا) فلا بد من شرح الصدر بالكفر  
 وطمأنينة القلب به وسكون النفس اليه فلا اعتبار بما يقع من طوارق عقائد الشرك  
 لا سيما مع الجهل بمخالفتها لطريقة الاسلام ولا اعتبار بصدور فعل كفرى لم يرد به  
 فاعله الخروج عن الاسلام الى ملة الكفر ولا اعتبار بلفظ يلفظ به المسلم يدل على الكفر

وهو لا يعتقد معناه فان قلت قد ورد في السنة ما يدل على كفر من حلف بغير ملة الاسلام وورد في السنة المطهرة ما يدل على كفر من كفر مسلما كما تقدم وورد في السنة المطهرة اطلاق الكفر على من فعل فعلا يخالف الشرع كما في حديث « لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض » ونحوه مما ورد مورده وكل ذلك يفيد أن صدور شيء من هذه الامور بوجب الكفر وان لم يرد قائله أو فاعله به الخروج من الاسلام الى ملة الكفر قلت اذا ضاقت عليك سبل التأويل ولم تجد طريقا تسلكها في مثل هذه الاحاديث فعليك أن تقرها كما وردت وتقول من اطلق عليه رسول الله ﷺ اسم الكفر فهو كما قال ولا يجوز اطلاقه على غير من سماه رسول الله ﷺ من المسلمين كافرا الا من شرح بالكفر صدرا فحينئذ تنجو من مرة الخطر وتسلم من الوقوع في المحنة فان الاقدام على ما فيه بعض الباس لا يفعله من يشع على دينه ولا يسمح به فيما لا فائدة فيه ولا عائدة فكيف اذا كان على نفسه اذا أخطأ أن يكون في عداد من سماه رسول الله ﷺ كافرا أفهذا يقود اليه العقل فضلا عن الشرع ومع هذا فالجمع بين أدلة الكتاب والسنة واجب وقد أمكن هنا بما ذكرناه فتعين المصير اليه فحتم على كل مسلم أن لا يطلق كلمة الكفر الا على من شرح به صدرا وبقصر ما ورد مما تقدم على مورده

وهذا الحق ليس به خفاء \* فدعى عن بنيات (١) الطريق  
و يأبى (٢) التقي الا اتباع الهوي \* ومنهج الحق له واضح

وكيف يحكم بالكفر على من حكى قولاً كفرياً صدر من كافر فان القرآن الكريم قد اشتهل على ما بأبى عنه الحصر من حكاية ما هو كفر بواح من أقوال الكفار وهكذا لا يحكم بكفر من كفر مكرها فقد استثناء القرآن الكريم بقوله ( الا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ) وكفى به اهـ ﴿ وَالسَّاحِرُ ﴾ لكون عمل السحر نوعاً من الكفر ففاهله مرتد يستحق ما يستحقه المرتد وقد روى الترمذي والدارقطني والبيهقي والحاكم من حديث جندب قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حد الساحر

(١) بنيات الطريق - بالتصغير - هي الطرق الصغار التي تنشعب من الجادة

(٢) ويأبى الواو لا يطف وليست من البيت اهـ

ضربة بالسيف » قال الترمذي والصحيح عن جندب موقوفا قال والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وغيرهم وهو قول مالك بن أنس وقال الشافعي إنما يقتل الساحر إذا كان يعمل في سحره ما يبلغ به الكفر فإذا عمل عملاً دون الكفر لم نر عليه قتلاً اهـ وفي اسناد هذا الحديث اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف وأخرج أحمد وعبد الرزاق والبيهقي « أن عمر ابن الخطاب كتب قبل موته بشر أن اقتلوا كل ساحر وساحرة » والأرجح ما قاله الشافعي لأن الساحر إنما يقتل أكفره فلا بد أن يكون ماعمله من السحر موجباً للكفر قال في المسوي السحر كبيرة قال تعالى ( وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر ) واختلف في ذلك أهل العلم فقال مالك وأحمد يقتل الساحر وقال الشافعي ما تقدم ولو قتل الساحر رجلاً بسحره وأقراني سحرته وسحري يقتل غالباً يجب عليه القود عند الشافعي ولا يجب عند أبي حنيفة ولو قال سحري قد يقتل وقد لا يقتل فهو شبه عمد ولو قال أخطأت اليه من غيره فهو خطأ يجب فيه الدية المخففة وتكون في ماله لأنه ثبت باعترافه إلا أن تصدقه العاقلة فتكون عليهم أقول لا شك أن من تعلم السحر بعد إسلامه كان بفعل السحر كافراً مرتداً وحده حد المرتد وقد تقدم وقد ورد في الساحر بخصوصه أن حده القتل ولا يعارض ذلك ترك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لقتل لبيد بن الأعصم الذي سحره فقد يكون ذلك قبل أن يثبت أن حد الساحر القتل وقد يكون ذلك لأجل خشية معرفة اليهود وقد كانوا أهل شوكة حتى أباهم الله وفل شوكتهم وأقلهم وأذلهم وقد عمل الخلفاء الراشدون على قتل السحرة وشاع ذلك وذاع ولم ينكره أحد ﴿ والكاهن ﴾ ليكون الكهانة نوعاً من الكفر فلا بد أن يعمل من كهانته ما يوجب الكفر وقد ورد أن مصديق الكاهن كفر فبالأولى الكاهن إذا كان معتقداً بصحة الكهانة ومن ذلك حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره « أن النبي ﷺ قال من أتى كاهناً أو هرماً فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم » وفي الباب أحاديث ﴿ والسَّابُّ لِلَّهِ أَوْ لِرَسُولِهِ أَوْ لِلْإِسْلَامِ أَوْ لِلْكِتَابِ أَوْ لِلنَّبِيِّ وَالطَّاعِنُ فِي الدِّينِ ﴾ وكل هذه الأفعال موجبة للكفر الصريح ففاعلمها مرتد حده حده وقد

أخرج أبو داود من حديث علي « أن يهودية كانت تشتم النبي ﷺ وتقع فيه فختفها رجل حتى ماتت فأبطل رسول الله ﷺ دمها » ولكنه من رواية الشعبي عن علي وقد قيل انه ماسع منه وأخرج أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس « أن أعمى كانت له أم ولد تشتم النبي ﷺ فقتلها فأهدر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دمها » ورجال اسفاده ثقات وأخرج أبو داود والنسائي عن أبي برزة قل « كنت عند أبي بكر فتغيط على رجل فاشتد غضبه فقلت أناذن لي يا خليفة رسول الله أن أضرب عنقه قال فأذهبت كلمتي غضبه فقام فدخل فأرسل إلى فقال ما الذي قلت أفنا قلت أئذن لي أضرب عنقه قال أكنت فاعلا لو أمرتك قلت نعم قال لا والله ما كان ابشر بعد محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم » وقد نقل ابن المنذر الاجماع على أن من سب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وجب قتله وتقل أبو بكر الفارسي أحد أئمة الشافعية في كتاب الاجماع ان من سب النبي ﷺ بما هو قذف صريح كفر باتفاق العلماء فلو تاب لم يسقط عنه القتل لأن حد قذفه القتل وحد القذف لا يسقط بالتوبة وخالفه القفال فقال كفر بالسب فيسقط القتل بالاسلام . قال الخطابي لأعلم خلافا في وجوب قتله اذا كان مسلما اه . واذا ثبت ما ذكرنا في سب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فبالاولى من سب الله تبارك وتعالى أو سب كتابه أو الاسلام أو وطن في دينه وكفر من فعل هذا لا يحتاج الى برهان . أقول وقريب من هذا من جعل سب الصحابة شعاره ودثاره فانه لا مقتضى لسبهم قط ولا حامل عليه أصلا الا غش الدين في قلب فاعله وكراهة الاسلام وأهله فان هؤلاء هم أهله على الحقيقة اقلموه بسبوفهم وحفظوا هذه الشريعة المطهرة ونقلوها الينا كما هي فرضى الله عنهم وأرضاهم وأقما<sup>(١)</sup> المشتغلين بثلبهم وتمزيق أعراضهم المصونة وقد رأينا في التواريخ ما صار يفعله أهل مصر والشام والمغرب من قتل من كان كذلك بعد مرافسته الى حكام الشريعة وحكمهم بسفك دمائهم وهذا وان كان عندنا غير جائز لما عرفناك من عصمة دم المسلم حتى يقوم الدليل الدال على جواز سفكه ولكن فيه القيام التام بحقوق أساطين الاسلام ﴿ وَأَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا ﴾ وهو الذي يظهر

(١) القامة الذلة والصغار . وأنساء صغرى . والله .

الاسلام ويبطن الكفر ويعتقد بطلان الشرائع فهذا كافر بالله وبدينه مرتد عن الاسلام أقبح ردة اذا ظهر منه ذلك بقول أوفعل وقد اختلف أهل العلم هل تقبل توبته أم لا والحق قبول التوبة قال في المسوى في باب حكم الخوارج والقدرية وأشباههم قال الشافعي ولو أن قوماً أظهرُوا رأى الخوارج وتجنبوا الجماعات وأكفروهم لم يحل بذلك قتالهم بلغنا أن علياً رضي الله تعالى عنه سمع رجلاً يقول لاحكم الله في ناحية المسجد فقال على كلمة حق أريد بها باطل لكم علينا ثلاث لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ولا نمنعكم الشيء مادامت أيديكم مع أيدينا ولا نبدؤكم بقتال وقال أهل الحديث من الحنابلة يجوز قتلهم أقول الظاهر عندي دراية ورواية قول أهل الحديث أما رواية فلقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « فأين لقيتموهم فاقتلوهم » وأما قول على فعناه أن الإنكار على الإمام والطعن فيه لا يوجب قتلاً حتى ينزع يده من الطاعة فيكون باغياً أو قاطم طريق وإذا أنكر ضرورياً من ضروريات الدين يقتل لذلك لا للإنكار على الإمام بيان ذلك أن المقتي إذا سئل عن بعض أفعال زيد حكم بالجواز وإذا سئل عن بعضها الآخر حكم بالفسق ثم إذا سئل عن بعضها الآخر حكم بالكفر فهنا لم يظهر هذا الرجل عنده إلا الإنكار في مسألة التحكيم فحكم حسبما أظهر ولو أنه أظهر إنكار الشفاعة يوم القيامة أو إنكار الخوض النكون وما يجري مجرى ذلك من الثابت في الدين بالضرورة لحكم بالكفر وأما حديث « أولئك الذين نهاني الله عنهم » ففي المناقنين دون الزنادقة بيان ذلك أن المخالف للدين الحق أن لم يعترف به ولم يدعن له لا ظاهراً ولا باطناً فهو الكافر وإن اعترف بفسانه وقلبه على الكفر فهو المنافق وإن اعترف به ظاهراً وباطناً لكنه يفسر بعض مائت من الدين ضرورة بخلاف ما فسره الصحابة والتابعون وأجمعت عليه الأمة فهو الزنديق كما إذا اعترف بأن القرآن حق وما فيه من ذكر الجنة والنار حق لكن المراد بالجنة الابتهاج الذي يحصل بسبب الملكات الحمودة والمراد بالنار هي الندامة التي تحصل بسبب الملكات المذمومة وليس في الخارج جنة ولا نار فهو الزنديق قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « أولئك الذين نهاني الله عنهم » في المناقنين دون الزنادقة وأما دراية فلأن الشرع كما نصب القتل جزاء الارتداد ليكون مزجراً

للمرتدين وذبا عن الملة التي ارتضاها فكذلك نصب القتل في هذا الحديث وأمثاله  
جزاء للزندقة ليكون مزجرة للزندقة وذبا عن تأويل فاسد في الدين لا يصبح القول  
به ثم التأويل تأويلان تأويل لا يخالف قاطعا من الكتاب والسنة واتفاق الامة وتأويل  
يصادم ما يثبت بقاطع فذلك الزندقة فكل من أنكر الشفاعة أو أنكر رؤية الله  
يوم القيامة أو أنكر عذاب القبر وسؤال منكر ونكير أو أنكر الصراط والحساب  
سواء قال لأتق بهؤلاء الرواة أو قال اتق بهم لكن الحديث مؤول ثم ذكر تأويلا  
فاسدا لم يسم من قبله فهو الزنديق وكذلك من قال في الشيخين أبي بكر وعمر  
مثلا ليسا من أهل الجنة مع نواتر الحديث في بشارتهم أو قال ان النبي ﷺ خاتم  
النبوة ولكن معنى هذا الكلام أنه لا يجوز أن يسي بعده أحد بالنبي وأما معنى  
النبوة وهو كون الانسان مبعوثا من الله تعالى الى الخلق مفترض الطاعة معصوما من  
الذنوب ومن البقاء على الخطأ فيما يرى فهو موجود في الأمة بعده فذلك هو الزنديق  
وقد اتفق جماهير المتأخرين من الحنفية والشافعية علي قتل من يجرى هذا الجري والله  
تعالى أعلم اهـ ﴿بَعَثَ اسْتِثْنَانِهِمْ﴾ لحديث جابر عند الدارقطني والبيهقي « أن امرأة  
يقال لها أم رومان ارتدت فأمر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يعرض عليها  
الاسلام فان تابت وإلا قتل » وله طريقان ضعفهما ابن حجر وأخرج البيهقي من  
وجه آخر ضعيف عن عائشة « أن امرأة ارتدت يوم أحد فأمر النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم أن تستناب فان تابت وإلا قتل » وأخرج أبو الشيخ في كتاب  
الحدود عن جابر « انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم استناب رجلا أربع مرات «  
وفي اسناده العلاء بن هلال وهو متروك وأخرجه البيهقي من وجه آخر وأخرج  
الدارقطني والبيهقي « أن أبا بكر استناب امرأة يقال لها أم قرفة كفرت بعد اسلامها  
فلم تنب فقتلها » قال ابن حجر وفي السير أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قتل  
أم قرفة (١) يوم قريظة وهي غير تلك وأخرج مالك في الموطأ والشافعي « أن رجلا  
قدم على عمر بن الخطاب من قبل أبي موسى فسأله عن الناس فاخبره فقال هل من

(١) أم قرفة في الرواية على اللوامس يكسر اللام وسكون الراء وتاء ثابت



مفرقة خبر (١) قال نعم رجل كفر بعد اسلامه قال فما فعلتم به قال قربناه فضررنا عنقه فقال عمر هلا حبستموه ثلاثا وأطعمتموه كل يوم رغيفا واستتبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله انى لم أحضر ولم أرض اذ بانى « وقد اختلف أهل العلم في وجوب الاستنابة ثم كيفيةها والظاهر أنه يجب تقديم الدعاء الى الاسلام قبل السيف كما كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يدعو أهل الشرك ويأمر بعدائهم الى احدى ثلاث خصال ولا يقاثلهم حتى يدعوهم فهذا ثبت في كل كافر فيقال للمرتد ان رجعت الى الاسلام وإلا قتلناك ولأساكر والكاهن والساب لله أو لرسوله أو للاسلام أو للكتاب أو للسنة أو للطاعن في الدين أو للزنديق قد كفرت بعد اسلامك فان رجعت الى الاسلام وإلا قتلناك فهذه هي الاستنابة وهي واجبة كما وجب دعاء الحربي الى الاسلام وأما كونه يقال للمرتد باى نوع من تلك الانواع مرتين أو ثلاثة أو في ثلاثة أيام أو أقل أو أكثر فلم يأت ما تقوم به الحجة في ذلك بل يقال لكل واحد من هؤلاء ارجع الى الاسلام فان أبى قتل مكانه. قال في المسوي اختلفت الروايات عن أبى حنيفة والشافعى في ذلك. في المنهاج ويجب استنابة المرتد والمرتدة وفي قول يستحب وهي في الحال وفي قول ثلاثة أيام فان أصرا قتلا وفي الهداية اذا ارتد المسلم عن الاسلام عرض عليه الاسلام فان كانت له شبهة كشفت عنه ويحبس ثلاثة أيام فان أسلم وإلا قتل. وفي الجامع الصغير يعرض عليه الاسلام فان أبى قتل قيل تأويل الاول أنه ان استعمل بمهل ثلاثة أيام وعن أبى حنيفة وأبى يوسف أنه يستحب أن يؤجله طلب ذلك أو لم يطلب اه. أقول الأدلة الصحيحة المصرحة بقتل المرتد لم يثبت في شيء منها الاستنابة بل فيها الأمر بالقتل للفور وما ورد عن بعض الصحابة من انكار قتل المرتدين قبل الاستنابة فليس بمحجة ولا يصلح لتقييد ما ثبت عن الشارع ودعوى ان ذلك اجماع بواسطة عدم الانكار دعوى باطلة فالحق أن المرتد يقال له ارجع الى الاسلام فان أجاب وجب حقن دمه وإن لم يجب تعين قتله

(١) مغربة بضم الميم وفتح الذين وتشديد الراء المكسورة . أى هل من خبر جديد جاء من بلد بعيد قاله في اللسان

في ذلك الوقت وقد حصل الدعاء المشروع بمجرد قولنا له ارجع الى الاسلام ﴿ وَالزَّالِي  
الْحَصْنُ وَالْأَوْطَى مُطَاقًا وَالْحَارِبُ ﴾ وقد تقدم الكلام فيهم وأما الديوث فلم يصح  
في قتله شيء وأصل دم المسلم العصمة وليس كل معصية مبيحة للقتل بل معاصي  
مخصوصة ورد الشرع بها ولا سيما بعد ورود الحصر في حديث « لا يجل دم امرئ  
مسلم إلا إحدى ثلاث » وليس هذا منها فالخاصل أن الديوث من أعظم العصاة مع  
ما في ذلك من الهجنة المنافية للدين والمروءة وأما أنه يقتل فلا ولا كرامة وأما قتل  
الباطنية فالحق أنهم مع تسرهم بالكفر لا يجل قتل أحد منهم إلا بعد أن يفعل أو يقول  
ما هو كفر بدون تأويل ولا سيما والمشهور عنهم أنهم يظهرون اموامهم الاسلام والصالح  
ويوهمونهم أنهم على الحق فإن صح هذا فجميع عوامهم لا يعلمون أنهم على الكفر  
بل يعتقدون أنهم على الحق فهم الى تعريفهم بالحق أحوج منهم الى القتل فلا يجوز  
قتل أحد من الباطنية وهم البواهر في أرض الهند إلا بعد أن يظهر منه كفر بواح  
لان كلمتهم اسلامية ودعوتهم نبوية وان كانوا على شفا جرف هار من أمور الدين \*

## كتاب القصاص

ووجوبه بنص الكتاب العزيز ( كتب عليكم القصاص في القتلى ) \* ( ولكم في  
القصاص حياة يا أولى الالباب ) ويمتاز السنة كحديث « لا يجل دم امرئ مسلم  
إلا بإحدى ثلاث » منها ( والنفس بالنفس ) وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث  
ابن مسعود وفي مسلم وغيره من حديث عائشة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث  
أبي هريرة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من قتل له قتيلا فهو بخير  
النظرين إما أن يقتل وإما أن يقتل » وأخرجه احمد وابو داود وابن ماجه من  
حديث أبي شريح الخزازي قال « سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
يقول من أصيب بدم أو خبل أو خيل أو خيل الجراح فهو بالخيار بين إحدى ثلاث إما أن  
يقتص أو يأخذ العقل أو يعمفو فان أراد رابعة فخذوا على يده » وفي اسناده سفيان بن  
أبي الموجه السلمي وفيه مقال وفيه أيضا محمد بن اسحق وقد عنعن. وقد أخرج البخاري

وغيره من حديث ابن عباس قال « كان في بني اسرائيل القصاص ولم تكن فيهم الدية فقال الله تعالى لهذه الأمة ( كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر ) الآية ( فن عفى له من أخيه شيء ) قال فالعفو أن يقبل في العمد الدية والاتباع المعروف أن يتبع الطالب بمعروف ويؤدي اليه المطلوب باحسان ( ذلك تخفيف من ربكم ورحمة ) فيما كتب على من كان قبلكم » ولا خلاف بين أهل الاسلام في وجوب القصاص عند وجود المقتضى وانتفاء المانع ﴿ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَتَّارِ ﴾ وقد تقدم وجهه ﴿ العالم ﴾ لما أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم وصححه من حديث عائشة بلفظ « لا يحل قتل مسلم إلا في احدى ثلاث خصال زان محصن فبرجم ورجل يقتل مسلما متعمدا ورجل يخرج من الاسلام فيحارب الله ورسوله فيقتل أو يصلب أو ينفى من الارض » وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ « من قتل متعمدا أسلم الي أولياء المقتول فإن احبوا قتلوا » الحديث وهو معلوم بالأدلة والاجماع من أهل الاسلام أن القصاص لا يجب إلا مع العمد ولا بد أن يكون عدوانا لأن من قتل عمدا مقتولا يستحق القتل شرعا لم يجب القصاص عليه. قلت عند الشافعي القتل على ثلاثة أنواع عمد محض وهو أن يقصد قتل انسان بما يقصده القتل غالبا سواء كان محمدا أو مثقل فيجب فيه القصاص عند وجود المكافء أو الدية منغلظة في مال الجاني حالة والثاني شبه العمد وهو أن يقصد ضربه بما لا يوت مثله من مثل ذلك الضرب غالبا بان ضربه بعصا خفيفة أو حجر صغير ضربة أو ضربتين فمات فلا يجب فيه القصاص ويجب به الدية منغلظة على عاقلته مؤجلة الى ثلاث سنين فان كان المضرروب صغيرا أو مريضا يموت منه غالبا أو كان قويا غير أن الضارب والى عليه بالضرب حتى مات يجب القود والثالث الخطأ المحض وهو أن لا يقصد ضربه وإنما قصد غيره فأصابه أو حفر بئرا فتردى فيه انسان أو نصب شبكة حيث لا يجوز فتعلق بها رجل ومات فلا قود عليه ونجب الدية مخففة على العاقلة في ثلاث سنين ثم القتل ينقسم باعتبار المقتولين الى أقسام ولكل قسم حكم يخصه اما في القود واما في الدية وإما فيهما جميعا قتل الحر وقتل العبد وقتل الذكور وقتل الانثى وقتل المسلم وقتل الكافر وقتل الجنين ولا اعتبار لكون المقتول

شريفاً أو وضيعاً، جليلاً أو دميماً، صغيراً أو كبيراً، غنياً أو فقيراً، وإذا وجب القود على انسان فترك له شيء من الدم بان عفا أحد الورثة صار موجباً للدية الآخرين وسيأتي تفصيلها وأما إنكار القصاص في دار الحرب مطلقاً فلا وجه له من كتاب ولا سنة ولا قياس صحيح ولا إجماع فإن أحكام الشرع لازمة للمسلمين في أى مكان وجدوا ودار الحرب ليست بناسخة للأحكام الشرعية أو لبعضها فما أوجبه الله تعالى على المسلمين من القصاص ثبت في دار الحرب كما هو ثابت في غيرها مهما وجدنا الى ذلك سبيلاً ولا فرق بين القصاص ونبوت الارش إلا مجرد الخيال المبني على الهباء فإن كل واحد منهما حق لا دمي محض يجب الحكم له به على خصمه وهو مفوض الى اختياره وغاية ما ثبت في هذا ما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من وضع الدماء التي وقعت في أيام الجاهلية وليس في هذا تعرض لدماء المسلمين فهي على ما ورد فيها من أحكام الاسلام ولا يرفع شيئاً من هذه الأحكام إلا دليل يصلح للنقل والا وجب البقاء على الثابت في الشرع من لزوم القصاص ولزوم الارش ﴿لَا يَخْتَارُ﴾ ذلك الورثة ﴿وَلَا أَفْلَهُمْ طَلَبُ الدِّيَةِ﴾ لما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم «من قتل له قتيل فهو بخير النظرين» ﴿وَتُقْتَلُ الْمَرْأَةُ بِالرَّجُلِ وَالْعَكْسُ وَالْعَبْدُ بِالْحُرِّ وَالْكَافِرُ بِالْمُسْلِمِ﴾ لما أخرجه مالك والشافعي من حديث عمرو بن حزم «أن النبي ﷺ كتب في كتابه الى أهل اليمن أن الذكريقتل بالأنثى» ورواه أبو داود والنسائي من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري مرسلًا ورواه النسائي وابن حبان وأحكام والبيهقي موصولاً موطولاً من حديث الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده وفي هذا الحديث كلام طويل وقد صححه ابن حبان وأحكام والبيهقي. وقال ابن عبد البر هذا كتاب مشهور عند أهل السير معروف ما فيه عند أهل العلم يستغنى بشهرته عن الاسناد لأنه أشبه التواتر في بحيته لتلقى الناس له بالقبول وقال يعقوب بن سفيان لأعلم في جميع الكتب المنقولة كتاباً أصبح من كتاب عمرو بن حزم هذا فإن أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين يرجعون اليه ويدعون رأيهم وقال الحكم قد شهد عمر بن عبد العزيز وأمام عصره الزهري بالصحة لهذا

الكتاب (١) وما استدلل به على ذلك ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس « أن يهوديا رضى رأس جارية بين حجرين فقبل لها من فعل بك هذا فلان أو فلان حتى سعى اليهودى فأومأت برأسها فجاء به فاعترف فأمر به النبي ﷺ فرض رأسه بين حجرين » وقد استوفى المساتن ذلك البحث في شرح المنتقى وإلى ذلك ذهب الجمهور واختلفوا هل تستوفى ورثة الرجل من ورثة المرأة نصف الدية أم لا وقد حكى ابن المنذر الاجماع على قتل الرجل بالمرأة الا رواية عن علي وعن الحسن وعطاء ورواه البخارى عن أهل العلم هذا في قتل الرجل بالمرأة وأما قتل المرأة بالرجل فالأمر واضح وهكذا قتل العبد بالحر والكافر بالمسلم والفرع بالأصل وإيس في ذلك خلاف وأما العكس من هذه الصور الثلاث فقد قيل انه يقتل الحر بالعبد وهو محكى عن الحنفية وسعيد بن المسيب والشعبي والنخعي وقتادة والثوري هذا اذا كان العبد مملوكا لغير القتال وأما اذا كان مملوكا له فقد حكى في البحر الاجماع على أنه لا يقتل السيد بعبد الا عن النخعي وهكذا حكى الخلاف عن النخعي وبعض التابعين الترمذى واستدل المثبتون بما أخرجه أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذى من حديث الحسن عن سمرة « أن رسول الله ﷺ قال من قتل عبده قتلناه ومن جدد (٢) عبده جددناه » وفي اسناده ضعف لأنه من رواية الحسن عن سمرة وفي سماعه منه خلاف مشهور واستدل المانعون بقوله تعالى ( الحر بالحر والعبد بالعبد ) وفي الاستدلال بالآية اشكال كالأشكال في استدلال من استدلل بقوله تعالى ( النفس بالنفس ) واستدلوا أيضاً بما أخرجه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رجلاً قتل عبده متعمداً فجعله النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ونفاه سنة وبخا سهمه من المسلمين ولم يقدر به وأمره أن يعتق رقبة » وفي اسناده اسمعيل بن غياث ولكنه رواه عن الأوزاعي وهو شامي واسمعيل قوى في الشاميين وفي اسناده أيضاً محمد بن عبد العزيز الشامي وهو ضعيف وأخرج البيهقي وابن عدى من حديث عمرو

(١) لم أجده مطبوعاً في النسائي كما قال الشارح الا أن يكون في السنن الكبرى للنسائي ولم نرها وهو في مستدرک الحاكم مطبوعاً ( ج ١ ص ٣٩٥ )  
(٢) الجدد قطع الانف والاذن والثقة وهو بالانف أخمس فاذا أطلق غلب عليه قاله ابن الأثير

قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقاد مملوك من مالكم ولا ولد من والده » وفي اسناده عمر بن عيسى الأسلمي وهو منكر الحديث كما قال البخاري وأخرج الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس مرفوعاً « لا يقتل حر بعبد » وفي اسناده جوير وغيره من المتروكين وأخرج البيهقي عن علي قال « من السنة لا يقتل حر بعبد » وفي اسناده جابر الجعفي وهو متروك وأخرج البيهقي من حديث علي نحو حديث عمرو بن شعيب وفي الباب أحاديث تشهد لهذه وتوجبها **لَا الْعَكْسُ** أي لا يقتل مؤمن بكافر لحديث علي « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ألا لا يقتل مؤمن بكافر » وأخرجه أحمد والنسائي وأبو داود والحاكم وصححه وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عمر وأخرج البخاري وغيره عن علي « انه قال له أبو جحيفة (١) هل عندكم شيء من الوحي مالمس في القرآن فقال والذي فلق الحبة وبرأ النسمة الا فهما يعطيه الله رجلا في القرآن وما في هذه الصحيفة قلت وما في هذه الصحيفة قال المؤمنون تسكافاً دماؤهم وفكاك الأسير وان لا يقتل مسلم بكافر » وقد أجمع أهل العلم على انه لا يقتل المسلم بالكافر الحربي وما بالذمي فذهب الى ذلك الجمهور وبه قال أبو حنيفة ولم يأت من ذهب الى قتل المسلم بالذمي بما يصلح للاستدلال به قال مالك الأمر عندنا أن لا يقتل مسلم بكافر الا ان يقتله المسلم قتل غيلة فيقتل به قلت وعليه الشافعي إلا أنه أسقط هذا الاستثناء لأن الأحاديث الصحيحة في هذا الباب مثل حديث علي وعبد الله بن عمر ساكنة عنه **وَالْفَرْعُ بِالْأَصْلِ لَا الْعَكْسُ** أي لا يقتل الأصل بالفرع الحديث « لا يقتل الوالد بالولد » أخرجه الترمذي من حديث عمر وفي اسناده الجعاج بن أرطاة ولكن له طريق أخرى عند أحمد والبيهقي والدارقطني ورجال اسنادها ثقات وأخرج نحوه الترمذي أيضاً من حديث سراقه وفي اسناده ضعف وأخرجه أيضاً من حديث ابن عباس وقد أجمع أهل العلم على ذلك لم يخالف فيه الا البقي ورواية عن مالك **وَيَنْبَغُ الْقِصَاصُ فِي الْأَعْضَاءِ وَنَحْوِهَا وَالْجُرُوحُ مَعَ الْإِمْكَانِ**

(١) قوله أبو جحيفة بتقديم الجيم على الحاء ايمه من هامش الاصل

لقوله تعالى ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص ) وهي وإن كانت حكاية عن بني اسرائيل فقد قرر ذلك النبي ﷺ كما في حديث أنس في الصحيحين وغيرهما « أن الرأب كسرت ثنية جارية فأمر رسول الله ﷺ بالقصاص » وأما تقييد ذلك بالامكان فليكون بعض الجروح قد يتعذر الاقتصاص فيها كعدم امکان الاقتصاص على مثل ما في الجنى عليه وخطاب الشرع محمول على الامكان من دون مجاوزة المقدار الكائن في الجنى عليه فاذا كان لا يمكن الا بمجاوزة المقدار أو بمخاطرة واضرار فلا دلة الدالة على تحريم دم المسلم وتحريم الاضرار به بما هو خارج عن القصاص مخصصة لدليل الاقتصاص قلت ان كل طرف له مفصل معلوم فقطعه ظالم من مفصله من الانسان اقتص منه كالاصبع يقطعها من أصلها أو اليد يقطعها من الكوع أو من المرفق أو الرجل يقطعها من المفصل يقتص منه وكذلك لو قلع سنه أو قطع أنفه أو أذنه أو فقا عينيه أو جبّ ذكره أو قطع أنثديه يقتص منه وكذلك لو شجه موضحة (١) في رأسه أو وجهه يقتص منه ولو جرح رأسه دون الموضحة أو جرح موضعا آخر من بدنه أو هشم العظم فلا قود فيه لأنه لا يمكن مراعاة المماثلة فيه وكذلك لو قطع يده من نصف الساعد فليس له ان يقطع يده من ذلك الموضع وله أن يقتص من الكوع يأخذ حكومة لنصف الساعد وعلى هذا أكثر أهل العلم في الجملة وفي التفاصيل لهم اختلاف ﴿ وَيَسْقُطُ بِإِبْرَاهِيمَ أَحَدِ الْوَرَثَةِ وَيَلْزَمُ نَصِيبُ الْآخَرِينَ مِنَ الدِّيَةِ ﴾ لما تقدم من كون أمر القصاص والدية الى الورثة وانهم بخير النظيرين فاذا أبرؤا من القصاص سقط وان أبرأ أحدهم سقط لأنه لا تبعض ويستوفى الورثة نصيبهم من الدية وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عائشة « ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال : وعلى المقتتلين أن ينحجزوا الأول فلا أول وإن كانت امرأة » وأراد بالمقتتلين أولياء المقتول وينحجزوا أي ينكفوا عن القود بعفو أحدهم ولو كانت امرأة وقوله « الأول فالأول » أي الاقرب فالأقرب هكذا نسر الحديث أبو داود وفي اسناده حصن بن عبد الرحمن ويقال ابن محصن أبو حذيفة

(١) من أوضحت الشجة بالرأس فهي موضحة يعني كشف العظم

الدمشقي قال أبو حاتم الرازي لا أعلم من روى عنه غير الاوزاعي ولا أعلم أحداً  
نسبه (١) وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب  
عن أبيه عن جده «أن رسول الله ﷺ قضى أن يعقل (٢) عن المرأة عصبتها من كانوا  
ولا يرون منها الا ما فضل عن ورثتها وان قتلت فمقلها بين ورثتها وهم يقتلون قائلها»  
وفي اسناده محمد بن راشد الهمشقي المكحول وقد وثقه غير واحد وتكلم فيه غير واحد فقوله  
« وهم يقتلون قائلها » يفيد ان ذلك حق لهم يسقط باسقاطهم أو اسقاط بعضهم وقد  
ذهب الى ذلك الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه ﴿ فَإِذَا كَانَ فِيهِمْ سَخِيرٌ يُدْتَظَرُ فِي  
الْقِصَاصِ بُلُوغُهُ ﴾ دليله ما قدمنا من أن ذلك حق لجميع الورثة ولا اختيار للصبي قبل  
بلوغه (٣) ﴿ وَيَهْدَرُ مَا سَبَبُهُ مِنَ الْخَبِيِّ عَلَيْهِ ﴾ لحديث عمران بن حصين في  
الصحيحين وغيرهما « أن رجلاً عرض يد رجل فمزع يده من فيه فوقعت ثنيته  
فاختصموا الى النبي ﷺ فقال يمض أحدكم يد أخيه كما يمض الفحل لا دية لك »  
وفيها أيضاً من حديث يعل بن أمية (٤) وإلى ذلك ذهب الجمهور ﴿ وَإِذَا أُمْسِكَ  
رَجُلٌ وَقَتْلُ آخَرٍ قَتْلُ الْقَاتِلِ وَحَبْسُ الْمُمْسَكِ ﴾ لحديث ابن عمر عند الدارقطني  
عن النبي ﷺ قال « اذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر يقتل الذي قتل  
ويحبس الذي أمسك » وهو من طريق الثوري عن اسماعيل بن أمية عن نافع عن  
ابن عمر ورواه معمر وغيره عن اسمعيل قال الدارقطني والارسال أكثر واخرجه أيضاً  
البيهقي ورجح المرسل وقال انه موصول غير محفوظ قال ابن حجر ورجاله ثقات  
وصححه ابن القطان وأخرج الشافعي عن علي « انه قضى في رجل قتل رجلاً متعمداً  
وأمسكه آخر قال يقتل القاتل ويحبس الآخر في السجن حتى يموت » وقد ذهب  
الى ذلك الحنفية والشافعية ويؤيده قوله تعالى ( فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل  
ما اعتدى عليكم ) وبالحجة فقتل القاتل مندرج تحت الأدلة المثبتة للقيصاص وأما  
حبس الممسك فذلك نوع من التعزير استحققه بسبب إمساكه للمقتول وقد روى

(١) وذكره ابن حبان في الثقات

(٢) المقل هو الدية وأصله أن القاتل كان اذا قتل قتيلاً جرم الدية من الابل فمقلها بفناء أولياء  
المقتول أى شديها في عقلها ليسلها اليهم قاله ابن الأثير

(٣) هي خلافية والخلاف متصل في بداية المجتهد لابن رشد (ج ٢ ص ٢٣٦ - ٢٣٧ ) (٤) هي نحوه



عن النخعي ومالك والليث انه يقتل المسك كالمباشر للقتل لأنهما شريكان. وفي الموطأ « أن عمر بن الخطاب قتل نفرا خمسة أو سبعة برجل واحد قتلوه قتل غيلة وقال عمر لو تمألاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً » قال مالك الأمر عندنا أنه يقتل في العمد الرجال الأحرار بالرجل الحر الواحد والنساء بالمرأه كذلك والعبيد (١) بالعبد كذلك أيضاً. في المسوى والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم قالوا اذا اجتمع جماعة على قتل واحد يقتلون به قصاصاً اهـ. أقول اذا اشترك جماعة من الرجال او الرجال والنساء في قتل رجل عمداً بغير حق قتلوا به كلهم وهذا هو الحق لأن الأدلة القرآنية والحديثية لم تفرق بين كون القاتل واحداً أو جماعة والحكمة التي شرع القصاص لأجلها وهي حقن الدماء وحفظ النفوس مقتضية لذلك ولم يأت من قال بعدم جواز قتل الجماعة بالواحد بحجة شرعية بل غاية ما استدلوا به على المنع تدقيقات ساقطة ليست من الشرع في قبيل ولادبير (٢) كما فعله الجلال في ضوء النهار والمقبلي وقد نقض الماتن ذلك في إبحاث أجاب بها علي بعض علماء العصر واستوفى جميع الحجج وقوله « قتلوه غيلة » أي حيلة يقال اغتالي فلان اذا احتال حيلة يتلف بها ماله ويقال النيلة هي أن يخذعه حتى يخرج به الى موضع يخفى فيه ثم يقتله « تمألاً عليه أهل صنعاء » أي تعاونوا عليه واجتمعوا اليه قال في الهدى وعلى أن قتل النيلة يوجب قتل القاتل حداً فلا يسقط العفو ولا تعتبر فيه المكافأة وهذا مذهب أهل المدينة وأحد الوجهين في مذهب أحمد اختاره شيخنا واقتى به اهـ. وقال قبل هذا ما لفظه وعلى أن حكم رده الحار بين حكم مباشرتهم فانه من المعلوم أن كل واحد منهم يعفى العريبيين لم مباشر القتل بنفسه ولا سأل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك اهـ وفي قتل الخطأ الدية والكفارة ﴿ لنص الكتاب العزيز على ما في النظم القرآني من القيود والتفاصيل وقد وقع الاجماع على وجوب الدية والكفارة في الجملة وان وقع

(١) في الاصل « بالعبيد » وهو خطأ صححه من الموطأ (ص ٣٤٢) طبع الهند  
(٢) القبيل ما وليك الدبير ما خالك. ويقال القبيل قتل القطن والدبير قتل الكتان والصوف  
وهي قولهم « ما يعرف قبيله من دبيره » ما يدري شيئاً. ملخص من اللسان وجملة الزمخشري  
من المجاز وهو ظاهر

الخلاف في بعض الصور كوجوب الكفارة من مال الصغير اذا قتل لأن عمده خطأ والخلاف في وجوب الكفارة من ماله معروف فمن لم يوجبها جعل ايجابها من باب التكليف فقال لا تجب إلا على مكلف ومن أوجبها جعله من خطاب الوضع وهكذا المجنون والكفارة هي ما ذكر الله سبحانه من تحرير الرقبة وما بعده من الاطعام والصوم وأما الدية فسيأتي بيانها وبيان الخطأ المحض والخطأ الذي هو شبه العمد ﴿وَهُوَ مَا لَيْسَ بِعَدِيٍّ أَوْ مِنْ صَبِيٍّ أَوْ بِمَجْنُونٍ﴾ قال مالك في الموطأ الأمر المجتمع عليه عندنا أنه لا قود بين الصبيان وإن عمدهم خطأ ما لم تجب عليهم الحدود ويبلغوا الحلم وأن قتل الصبي لا يكون الا خطأ قالت وعلى هذا أكثر أهل العلم ﴿وَهِيَ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَهُمْ الْعَصَبَةُ﴾ حديث أبي هريرة في الصحيحين قال « قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة ثم إن المرأة التي قضى عايبها بالغرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنيتها وزوجها وأن العقل على عصبتها » وفي لفظ لها « وقضى بدية المرأة على عاقلتها » وفي مسلم وغيره من حديث جابر قال « كتب رسول الله ﷺ على كل بطن عقولة (١) » وأخرج أبو داود وابن ماجه (٢) « أن امرأتين من هذيل قتلت إحداهما الأخرى ولكل واحدة منهما زوج وولد فجعل رسول الله ﷺ المقتولة علي عاقلة القتالة وبرأ زوجها وولدها قال فقال عاقلة المقتولة ميراثها لنا فقال رسول الله ﷺ ميراثها لزوجها وولدها » وصححه النووي وفي اسناده بحال وهو ضعيف وقد تقدم حديث عمرو بن شعيب قريبا وفيه « أن النبي ﷺ قضى أن تعقل عن المرأة عصبتها » الحديث وقد اجمع العلماء على ثبوت العقل وإنما اختلفوا في التفاصيل وفي مقدار ما يلزم كل واحد من العاقلة أقول الأدلة قد وردت بما يستفاد منه أن القبيلة تعقل عن الجاني منها وإن البطن يعقل عن الجاني منه والقراة يعقلون عن القريب الجاني ولا منافاة بين هذه الأحاديث بل يجمع بينها بأن القراة إذا قدروا على تسليم ما يلزم فهم اخص من غيرهم وإن احتاج اللازم الى زيادة عليهم ولم يقدرُوا على الوفاء لزم البطن ثم القبيلة وبمجموع ما ورد في العقل يرد على من قال انه غير ثابت في الشريعة مستبدا بمثل

(١) بضم العين وإنما دخلت الهاء لافادة المرة الواحدة . قاله الشوكاني (٢) يعني من حديث جابر

قوله تعالى ( لا تزر وازرة وزر اخرى ) وبمثل قوله ﷺ « لا ينجى جان الا على نفسه » لأن ادلة العقل اخص مطلقا فالعمل بها واجب والظاهر ان العقل لازم في كل جنایات الخطأ من غير فرق بين الموضحة وما دونها وما فوقها \*

## كتاب الديات

الأصل في الدية أنها نجب أن تكون مالا عظيما يغلبهم وينقص من مالهم ويجدون له المأ عندم ويكون بحيث يؤدونه بعد مقاساة الضيق ليحصل الرجز وهذا القدر يختلف باختلاف الاشخاص \* دية الرجل المسلم مائة من الابل أو مائتا بقرة أو ألفا شاة أو ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم أو مائتا حلة \* تقدير الدية بذلك لحديث عطاء بن ابي رباح عن النبي ﷺ وفي رواية عطاء عن جابر عن النبي ﷺ قال « فرض رسول الله ﷺ في الدية على أهل الابل مائة من الابل وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الحلال مائتي حلة » رواه أبو داود مسنداً ومرسلاً وفيه عن عنة محمد بن اسحق . وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « قضى رسول الله ﷺ أن من كان عقله في البقر على أهل البقر مائتي بقرة ومن كان عقله في الشاة ألفي شاة » وفي اسناده محمد بن راشد الدمشقي المكحول وقد تكلم فيه غير واحد ووثقه جماعة وفي حديث عمرو بن حزم « ان في النفس الدية مائة من الابل » وهو حديث صحيح قد تقدم تخريجه في قتل الرجل بالمرأة وفيه أيضاً « وعلى أهل الذهب ألف دينار » وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس « ان رجلا من بني عدى قتل فجعل النبي ﷺ دينه اثني عشر ألفا » وأخرجه الترمذي مرفوعاً ومرسلاً وأخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « كانت قبعة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار أو ثمانية آلاف درهم ودية أهل الكتاب على النصف من دية المسلمين قال فكان كذلك حتى استخاف عمر فقام خطيباً فقال ألا ان الابل قد غات قال ففرضها عمر على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل

الورق اثني عشر ألف درهم وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الحلال مائتي حلة « ولا يخفى أن هذا لا يعارض ما تقدم فقد وقع التصريح فيه برفع ذلك إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد اختلف أهل العلم في مقادير الدية والحق ما ثبت من تقدير الشارح كما ذكرناه وفي الموطأ أن عمر بن الخطاب قوّم الدية على أهل القرى فجعلها على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم « قال مالك فأهل الذهب أهل الشاه وأهل مصر وأهل الورق أهل العراق قات عليه مالك وهو القول القديم للشافعي إلا أنه قال يقدر بتقدير عمر بن الخطاب عند إيعاز الأبل والأبل هي الأصل في باب الديات ثم رجع وقال الأصل فيها الأبل فإذا اعوزت تجب قيمتها بالنقطة ما بلغت وتأول حديث عمر على أن قيمة الأبل كانت قد بلغت في زمانه اثني عشر ألف درهم أو ألف دينار لحديث عمرو بن شعيب المتقدم . وقال أبو حنيفة الدية مائة من الأبل أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم وقال صاحباه على أهل الأبل مائة من الأبل وعلى أهل الذهب والورق ألف دينار أو عشرة آلاف درهم وعلى أهل البقر مائتا بقرة وعلى أهل الشاة ألف حلة وعلى أهل الحلال ألف حلة ~~وَتَغْلِظُ دِيَّةَ~~ العمد ~~وَشَبْهَهُ~~ « واتفقوا على أن التغليظ لا يعتبر إلا في الأبل دون الذهب والورق أقول قد اختلفت الأحاديث في الديات تغليظاً وتخفيفاً ولكل قسم فالدية المغلظة في الخطأ الذي هو شبه العمد والدية المخففة في الخطأ المحض والأحاديث مفرجة بذلك فلا يرجع إليها والمذاهب مختلفة وليس الحجة إلا في الدليل لافي القال والقليل ~~وَبَأَنَّ~~ يَكُونُ الْمِائَةُ مِنَ الْأَبْلِ فِي بَطْنِ أَرْبَعِينَ مِنْهَا أَوْلَادُهَا ~~وَالْحَدِيثُ~~ عَقِبَةُ بْنُ أَوْسٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خُطِبَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ فَقَالَ أَلَا وَإِنْ قَتِلَ الْعَمْدُ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا وَالْحَجَرِ فِيهِ دِيَّةٌ مِنْ مِائَةِ مَنَ الْأَبْلِ مِنْهَا أَرْبَعُونَ مِنْ نِيَّةٍ إِلَى بَازِلٍ عَامِهَا كُلُّهَا خَلْفَةٌ <sup>(١)</sup> » أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ وَسَاقَ اخْتِلَافَ الرِّوَاةِ فِيهِ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا

(١) النية من الأبل ما دخل في السادسة والبازل الذي أتم ثمانين سنين ودخل في التاسعة وحيث دخل طامه وتكمل قوته ثم يقال له بعد ذلك بازل طام وبازل طامين والخلفة بفتح الغاء المعجمة وكسر اللام الحامل من النوق

الدار قطنى وأخرج أحمد وأبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي ﷺ قال عقل شبه العمد مغلظة كعقل العمد ولا يقتل صاحبه وذلك ان ينزو الشيطان بين الناس فتكون دماء في غير ضغينة ولا حمل سلاح » وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبخارى في التاريخ والدار قطنى من حديث عبد الله ابن عمرو « ان رسول الله ﷺ قال الا ان قتل الخطأ شبه العمد قتل السوط او العصا فيه مائة من الابل منها اربعون في بطونها اولادها » وصححه ابن حبان وابن القطان وأخرج هذا الحديث من تقدم ذكره من حديث ابن عمر وفي الباب احاديث وقد ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الى ان القتل على ثلاثة اضرب عمد وخطأ وشبه عمد ففي العمد القصاص وفي الخطأ الدية وفي شبه العمد وهو ما كان بما مثله لا يقتل في العادة كالعصا والسوط والابرة مع كونه قاصداً للقتل دية مغلظة وهي مائة من الابل اربعون منها في بطونها اولادها ومن ذهب الى هذا زيد بن علي والشافعية والحنفية وأحمد واسحق وقال مالك والليث أن القتل ضربان عمد وخطأ فالخطأ ما وقع بسبب من الأسباب أو غير مكلف أو غير قاصد للمقتول ونحوه أو للقتل بما مثله لا يقتل في العادة والعمد ما عداه والاول لا قود فيه وقد حكى صاحب البحر الاجماع على هذا مع كون مذهب الجمهور على خلافه ﴿ وَدِيَّةُ الذَّمَّى نِصْفُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ ﴾ لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي ﷺ قال عقل الكافر نصف دية المسلم » أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه وابن الجارود وصححه وأخرجه أيضاً ابن ماجه بنحوه وأخرج ابن حزم من حديث عقبة بن عامر « أن رسول الله ﷺ قال دية المجوسى ثمانمائة درهم » وأخرجه أيضاً الطحاوى والبيهقى وابن عدى وفي اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف وأخرج الشافعى والدار قطنى والبيهقى عن سعيد بن المسيب قال كان عمر يجعل دية اليهودى والنصرانى أربعة آلاف ودية المجوسى ثمانمائة » وقد ذهب الى كون دية الذمي نصف دية المسلم مالك وقال الشافعى ان دية الكافر أربعة آلاف درهم كذا روى عنه والذي في منهاج النووي أن دية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم ودية المجوسى ثمانمائة درهم دية المسلم » قال شارحه الحلى انه قال بذلك عمر وعثمان

وابن مسعود . وحكي في البحر عن زيد بن علي وأبي حنيفة ان دية المجوسى كالذمى وذهب النورى والزهرى وزيد بن علي وأبو حنيفة الى ان دية الذمى كدية المسلم وروى عن أحمد أن ديته مثل دية المسلم ان قتل عمدا والا فنصف الدية احتج القائلون بتنصيف دية الذمى بالنسبة الى دية المسلم بما تقدم واحتج القائلون بانها كدية المسلم بقوله تعالى ( وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله ) ويجب بان هذا الاطلاق مقيد بما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كونها على النصف من دية المسلم وعند الترمذى « عقل الكافر نصف عقل المؤمن » قال ابن القيم هذا حديث حسن يصحح مثله أكثر أهل الحديث وعند أبي داود « كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثمانمائة دينار وثمانية آلاف درهم ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلم فلما كان عمر رفع دية المسلمين وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فيما رفع من الدية » انتهى « وَدِيَةُ الْمَرْأَةِ نِصْفُ دِيَةِ الرَّجُلِ وَالْأَطْرَافُ وَغَيْرُهَا كَذَلِكَ فِي الرِّأْسِ عَلَى الثَّلَاثِ » لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « قال رسول الله ﷺ عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يباغ الثلث من ديته » أخرجه النسائي والدارقطنى وصححه ابن خزيمة وأخرج البيهقى من حديث معاذ عن النبي ﷺ قال « دية المرأة نصف دية الرجل » قال البيهقى اسناده لا يثبت مثله . وأخرج ابن أبى شيبة والبيهقى عن علي أنه قال « دية المرأة على النصف من دية الرجل في الكل » وأخرجه أيضاً ابن أبى شيبة عن عمر وقد أفاد الحديث المذكور أن دية المرأة على النصف من دية الرجل وأن أرشها (١) الى الثلث من الدية مثل أرش الرجل وقد وقع الخلاف في ذلك بين السلف والخلف وأخرج مالك في الموطأ والبيهقى عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن أنه قال « سألت سعيد بن المسيب كم في اصبع المرأة قل عشر من الابل قلت فكم في أصبعين قال عشرون من الابل قلت فكم في ثلاث أصابع قال ثلاثون من الابل قلت فكم في أربع قال عشرون من الابل قلت حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقابها قال سعيد أعراقى انت قلت بل عالم متثبت او جاهل متعلم قال

(١) قال أبو منصور: أصل الارش الغدش ثم قيل لما يؤخذ دية لها أرش. نقله في اللسان

هي السنة يا ابن اخي ﴿ وَتَجِبُ الدِّيَةُ كَامِلَةً فِي الْعَيْنَيْنِ وَالشَّفَتَيْنِ وَالْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ وَالْبَيْضَتَيْنِ وَفِي الْوَاحِدَةِ مِنْهَا نِصْفُهَا وَكَذَلِكَ تَجِبُ كَامِلَةً فِي الْأَنْفِ وَاللِّسَانِ وَالذِّكْرِ وَالصُّلْبِ وَأَرْشِ الْمَأْمُومَةِ وَالْجَائِفَةِ ثُلُثُ دِيَةِ الْجَنِيِّ عَلَيْهِ وَفِي الْمُنْقَلَةِ عَشْرُ الدِّيَةِ وَنِصْفُ عَشْرِهَا وَفِي الْهَاشِيَةِ (١) عَشْرُهَا وَفِي كُلِّ سَنَةٍ نِصْفُ عَشْرِهَا وَكَذَا فِي الْمَوْضِعَةِ ﴿ لحديث عمرو بن حزم الذي تقدم تخريجه وتصحيحه وفيه « أن في الأنف إذا أوعب جده الدية » وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي البيضتين الدية وفي الذكر الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية وفي المأمومة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية وفي المنقلة خمسة عشر من الأبل وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الأبل وفي السن خمس من الأبل وفي الموضعة خمس من الأبل » وأخرج أحمد من حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده « أن رسول الله ﷺ قضى في الأنف إذا جدد كله بالعقل كاملاً وإذا جدعت أرنبته فنصف العقل وقضى في العين نصف العقل والرجل نصف العقل واليد نصف العقل والمأمومة ثلث العقل والمنقلة خمسة عشر من الأبل » وقد أخرجه أبو داود وابن ماجه بدون ذكر العين والمنقلة وفي إسناده محمد بن راشد الدمشقي المكحول وقد تكلم فيه جماعة ووثقه جماعة (٢) وأخرج الترمذي وصححه من حديث ابن عباس « أن النبي ﷺ قال دية أصابع اليدين والرجلين سواء عشر من الأبل لكل أصبع » وأخرج نحوه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث ابن موسى وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « قال رسول الله ﷺ في كل أصبع عشر من الأبل وفي كل سن خمس من الأبل والأصابع سواء والاسنان سواء » وأخرج أحمد وأهل السنن وابن خزيمة وابن الجارود وصححه من حديث عمرو بن شعيب أيضاً عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المواضع خمس من الأبل » وفي البخاري وغيره من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المواضع خمس من الأبل »

(١) المأمومة هي الجنابة البالغة ثم الدماغ • والجائفة هي الطمعة التي تبلغ الجوف. والمنقلة هي التي تنقل العظم أو تكسره • والهاشمة هي الشجة التي تهشم العظم (٢) والحق أنه ثمة

وأله وسلم قال هذه وهذه يعني الخنصر والابهام سواء « وأخرج أبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس « أن النبي ﷺ قال الأسنان سواء الغنية والفقير سواء » والمراد بالمأمومة الجناية التي بلغت أم الدماغ أو الجبلدة الرقيقة التي عليه وإلى إيجاب ثلث الدية فيها ذهب على وعمر والحنفية والشافعية والمراد بالجانفة الجناية التي تبلغ الجوف وإلى إيجاب ثلث الدية فيها ذهب الجمهور والمراد بالمنقلة الجناية التي تنقل العظام عن أماكنها وقد ذهب إلى إيجاب خمسة عشر ناقة فيها على وزيد بن ثابت والشافعية والحنفية والمراد بالهاشمة التي تهشم العظم وقد أخرج الدار قطني والبيهقي وعبد الرزاق من حديث زيد بن ثابت « أن النبي ﷺ أوجب في الهاشمة عشرة من الإبل » وقد قيل أنه موقوف لكن لذلك حكم الرفع في المقادير والمراد بالموضحة التي تبلغ العظم ولا تهشم وقد اختلف في المنقلة والهاشمة والموضحة هل هذا الأرش هو بالنسبة إلى الرأس فقط أم في الرأس وغيره والظاهر أن عدم الاستفصال في مقام الإحتمال ينزل منزلة العموم في المقام كما تقرر في الأصول وَمَا عَدَا هَذِهِ الْمُسَمَّاةَ فَيَكُونُ أَرَشُهُ بِمَقْدَارِ لِسَبْتِهِ إِلَى أَحَدِهَا تَقْرِيْبًا ۖ لِأَنَّ الْجَنَايَةَ قَدْ لَزِمَ أَرَشُهَا بِلَا شَكٍّ إِذَا لَاهِيْدَرْدَمُ الْحَيِّ عَلَيْهِ بِدُونِ سَبَبٍ وَمَعَ عَدَمِ وُرُودِ الشَّرْعِ بِتَقْدِيرِ الْأَرَشِ لَمْ يَبْقَ إِلَّا التَّقْدِيرُ بِالْقِيَاسِ عَلَى تَقْدِيرِ الشَّارِعِ وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَوْضُحَةَ إِذَا كَانَ أَرَشُهَا نِصْفَ عَشْرِ الدِّيَةِ كَمَا ثَبَتَ عَنِ الشَّارِعِ نَظَرْنَا إِلَى مَا هُوَ دُونَ الْمَوْضُحَةِ مِنَ الْجَنَايَاتِ فَإِنْ أَخَذْتَ الْجَنَايَةَ نِصْفَ اللَّحْمِ وَبَقِيَ نِصْفُهُ إِلَى الْعَظْمِ كَانَ أَرَشُ هَذِهِ الْجَنَايَةِ نِصْفَ أَرَشِ الْمَوْضُحَةِ وَإِنْ أَخَذْتَ ثَلَاثَةَ كَانَ أَرَشُ ثَلَاثِ الْمَوْضُحَةِ ثُمَّ هَكَذَا وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمَأْخُوذُ بَعْضَ الْأَصْبَعِ كَانَ أَرَشُهُ بِنِسْبَةِ مَا أَخَذْتَ مِنَ الْأَصْبَعِ إِلَى جَمِيعِهَا فَأَرَشُ نِصْفِ الْأَصْبَعِ لِنِصْفِ عَشْرِ الدِّيَةِ ثُمَّ كَذَلِكَ وَهَكَذَا الْأَسْنَانُ إِذَا ذَهَبَ نِصْفُ السِّنِّ كَانَ أَرَشُهُ نِصْفَ أَرَشِ السِّنِّ وَيَسْلُكُ هَذَا فِي الْأُمُورِ الَّتِي تَلَزِمُ فِيهَا الدِّيَةُ كَامِلَةً كَالْأَنفِ فَإِذَا كَانَ الذَّاهِبُ نِصْفَهُ فِيهِ نِصْفُ الدِّيَةِ وَالذَّكَرُ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَهَذَا أَقْرَبُ الْمَسَالِكِ إِلَى الْحَقِّ وَمُطَابَقَةُ الْعَدْلِ وَمَوَاقِفَةُ الشَّرْعِ ۖ أَقُولُ اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ جَنَايَةٍ فِيهَا أَرَشٌ مُقَدَّرٌ مِنَ الشَّارِعِ كَلِجَنَايَاتِ الَّتِي فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ الطَّوِيلِ وَفِي غَيْرِهِ مِمَّا وَرَدَ فِي مَعْنَاهُ فَالْوَاجِبُ الْاِتِّصَالُ فِي الْمَقْدَارِ عَلَى الْوَارِدِ فِي النَّصِّ وَكُلِّ جَنَسِيَّةٍ لَيْسَ فِيهَا أَرَشٌ



من الشارع بل ورد تقدير أروشها عن صحابي أو تابعي أو من بعدهما فليس في ذلك حجة على أحد بل المرجع في ذلك نظر المجتهد وعليه أن ينظر في مقدار نسبتها من نسبة الجناية التي ورد فيها أروش مقدر من الشارع فإذا غاب في ظنه مقدار النسبة جعل لها من الأروش مقدار نسبتها مثلا الموضحة ورد في الشرع تقدير أروشها فإذا كانت الجناية دون الموضحة كالسمحاق والمثلاحة والباضعة والدامية (١) فعليه أن ينظر مثلا مقدار ما بقي من اللحم إلى العظم فإن وجده مقدار الخمس والجناية قد قطعت من اللحم أربعة أخماس جعل في الجناية أربعة من الأبل أو أربعين مثقالا لأن مجموع أروش الموضحة خمس من الأبل أو خمسون مثقالا وإن وجد الباقي من اللحم فلنا جعل أروش الجناية بمقدار الثلثين من أروش الموضحة ثم كذلك إذا بقي النصف أو الربع أو الخمس أو العشر وهكذا في سائر الجنائيات التي لم يرد تقدير أروشها فانه ينبغي النسبة بينهما وبين ما ورد تقدير أروشه من جنسها وحينئذ لا يحتاج الحاكم العالم إلى تقليد غيره من المجتهد كائنا من كان ولا يبقى تقسيم الجناية إلى ما يجب فيه أروش مقدر وما يجب فيه حكومة ﴿وَفِي الْجَنِينِ إِذَا خَرَجَ مَيِّتًا الْفَرْةُ﴾ لحديث أبي هريرة في الصحيحين «أن رسول الله ﷺ قضى في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بفرقة عبد أو أمة» وهو ثابت في الصحيحين بنحو هذا من حديث المغيرة ومحمد بن مسلمة والفرقة بضم المعجمة وتشديد الراء أصلها البياض في وجه الفرس وهنا هي (٢) العبد أو الأمة كأنه عبر بالفرقة عن الجسم كله وأما إذا خرج الجنين حيا ثم مات من الجناية ففيه الدية أو القود وهذا إنما هو في الجنين الحر والخلاف في النزة طويل قد استوفاه الماتن في شرح المنتقى ﴿وَفِي الْعَبْدِ قِيَمَتُهُ وَأَرْشُهُ بِحَسَبِهَا﴾ لخلاف في ذلك وإنما اختلفوا إذا جاوزت قيمته دية الحر هل تلزم الزيادة أم لا والأولى اللزوم وأروش الجناية عليه منسوب من قيمته فما كان فيه في الحر نصف الدية أو ثلثها أو عشرها أو نحو ذلك ففيه في العبد نصف القيمة أو ثلثها أو عشرها أو نحو ذلك أقول وجه

(١) السمحاق جلدة رقيقة فوق نصف الرأس إذا انتهت إليها الشعرة سميت سمحاقا والمثلاحة هي التي أخذت في اللحم ولم تبلغ السمحاق والباضعة هي التي تقطع الجلد وتشق اللحم وتدمى إلا أنه لا يسيل الدم فان سال فهي الدامية . (٢) في الأصل «في» وهو خطأ

قول من قال انها تجب قيمة العبد وان جاوزت دية الحر أن العبد عين من الاعيان التي يصح تملكها فكما يجب على متلف العين قيمتها وان جاوزت دية الحر كذلك يجب على متلف العبد ووجه قول من قال انه لا يلزم ما زاد على دية الحر ان العبد من نوع الانسان وهو دون الحر في جميع الصفات المعتبرة فغاية ما ينتهي اليه ان يكون انسانا حرا في الكمال فتجب فيه الدية وأما الزيادة على ذلك فلا لأن دية الحر هي نهاية ما يجب في الفرد من هذا النوع الانساني والاول أرجح من حيث الرأي واما من طريق الرواية فلم يصح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك شيء وقد روى عن علي مثل القول الاول وروى عنه مثل القول الثاني وأما الدابة اذا قتلها قاتل ففيها قيمتها واذا جنى عليها كان الأرش مقدار نقص قيمتها بالجناية وهذا وان لم يقيم عليه دليل بمخصوصه فهو معلوم من الأدلة الكلية لأن العبد وسائر الدواب من جملة ما يملكه الناس فمن أتلفه كان الواجب عليه قيمته ومن جنى عليه جناية تنقصه كان الواجب عليه أرش النقص كما لو جنى على عين مملوكة من غير الحيوانات وكان الأولى أن يكون المملوك كسائر الدواب يجب في الجناية عليه نقص القيمة •

### ﴿ بَابُ الْقَسَامَةِ ﴾

صورة القسامة أن يوجد قتيل وادعى وليه على رجل أو على جماعة وعليهم لوث ظاهر واللوث ما يغلب على القاب صدق المدعى بأن وجد فيما بين قوم أعداء لا يخاطبهم غيرهم كقتيل خيبر وجد بينهم والمداوة بين الانصار وبين أهل خيبر ظاهرة أو اجتمع جماعة في بيت أو صحراء وتفرقوا عن قتيل أو وجد في ناحية قتيل وثم رجل محتضب بدمه أو يشهد عدل واحد على أن فلانا قتله أو قاله جماعة من العبيد والنسوان جاؤا متفرقين بحيث يؤمن تواطؤهم (١) ونحو ذلك من أنواع الموت فيبدأ بيمين المدعى فيحلف خمسين يمينا ويستحق دعواه فان نكل المدعى عن

(١) هذا بناء على ما شاع وقدمه الفقهاء قديما وحديثا من ان البينة هي شهادة شاهدين حرين ذكرين عدلين • ولستأرى هذا رأيا صحيحا ولا دليل عليه لديهم بل البينة كل ما بين الحق واظهره فاذا شهد جماعة من العبيد أو النساء متفرقين وأمن تواطؤهم وتبين صدقهم فشهادتهم بينة صحيحة يجب الحكم بالقصاص عندما وهذا هو الحق الواضح

اليمن ردت الى المدعى عليه فيحلف خمسين يمينا على نفي القتل ويجب بها الدية المناظرة فان لم يكن هناك لوث فالقول قول المدعى عليه مع يمينه كما في سائر الدعاوى ثم يحلف يمينا واحدا أو خمسين يمينا قولان أصحهما الأول فان كان المدعون جماعة توزع الأيمان عليهم على قدر مواريثهم على أصح القولين ويجبر الكسر والقول الثاني يحلف كل واحد منهم خمسين يمينا وان كان المدعي عليهم جماعة ووزع على عدد رؤسهم على أصح القولين ان كان الدعوى في الأطراف سواء كان اللوث أولم يكن فالقول قول المدعى عليه مع يمينه هذا كله بيان مذهب الشافعي وذهب أبو حنيفة الى أنه لا يبدأ بيمين المدعى بل يحلف المدعى عليه وقال اذا وجد قتيل في محلة يختار الامام خمسين رجلا من صلحاء اهلها ويخلفهم على انهم ما قتلوه ولا عرفوا له قاتلا ثم يأخذ الدية من أرباب الخطاة فان لم يعرفوا فن سكاها. أقول اعلم أن هذا الباب قد وقع فيه لكثير من اهل العلم مسائل عاطلة عن الدلائل ولم يثبت في حديث صحيح ولا حسن قط ما يقتضى الجمع بين الأيمان والدية بل بعض الاحاديث مصرح بوجوب الايمان فقط وبعضها مصرح بوجوب الدية فقط والحاصل انه قد كثر الخطب والخلط في هذا الباب الى غاية ولم يتعبدنا الله بانبات الاحكام العاطلة عن الدلائل ولا سيما اذا خالفت ما هو شرع ثابت وكانت تستلزم اخذ المال الذي هو معصوم لا يحقه ولهذا ذهب جماعة من السلف منهم ابو قلابه وسالم بن عبد الله والحكم بن عتيبة وقتادة وسليمان بن يسار وابراهيم بن عليه ومسلم بن خالد وعمر بن عبد العزيز الى أن القسامة غير ثابتة لخالفتها لأصول الشريعة من وجوه قد ذكرها المسانن رحمه الله في شرح المنتقى وذكر ما أجيب به عنها من طريق الجمهور فليراجع ﴿إِذَا كَانَ الْقَاتِلُ مِنْ جَاهِلِيَّةٍ مَحْصُورِينَ ثَبَتَتْ وَهِيَ خَمْسُونَ يَمِينًا﴾ لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم «سبركم اليهود بخمسين يمينا» وهو في الصحيحين من حديث سهل ابن أبي حشمة ﴿يَخْتَارُهُمْ وَيُلِيُّ التَّنِيلَ وَالْدِّيَّةُ إِنْ نَسَكُوا عَلَيْهِمْ وَإِنْ حَلَفُوا سَقَطَتْ﴾ ما أخرجه مسلم وذيره من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجل من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

« أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أقر القسامة علي ما كانت عليه في الجاهلية » وقد ثبت أنهم في الجاهلية كانوا يخبرون المدعى عليهم بين أن يحلفوا خمسين يمينا أو يسلموا الدية كما في القسامة التي كانت في بني هاشم كما أخرجه البخاري والنسائي من حديث ابن عباس وهي قصة طويلة وفيها « أن القاتل كان معينا وأن أبا طالب قال له اخبرنا من أحدى ثلاث إن شئت أن تؤدى مائة من الابل فإنك قتلت صاحبنا وإن شئت حلف خمسون من قومك إنك لم تقتله فإن أبيت قتلناك به فأنى قومه فأخبرهم فقالوا نحلف فإنه امرأة من بني هاشم كانت تحت رجل منهم كانت قد ولدت منه فقالت يا أبا طالب أحب أن نجيز ابني هذا برجل من الحسين ولا تصبر (١) يمينة حيث تصبر الأيمان ففعل فأناه رجل منهم فقال يا أبا طالب أردت خمسين رجلا أن يحلفوا مكان مائة من الابل فيصيب كل رجل منهم بمران هذان البعيران فأقباهما مني ولا تصبر يميني حيث تصبر الأيمان فقبلهما وجاء ثمانية وأربعون فحلفوا قال ابن عباس فولدني نفسي بيده ما حال الحول ومن الثمانية والأربعين عين تطرف » ﴿ وَإِنَّ التَّبَسُّمَ الْأَمْرُ كَأَنَّهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ﴾ لحديث سهل بن أبي حنيفة قال « انطلق عبد الله بن سهل ومحبيصة بن مسعود الى خيبر وهي يومئذ صلح فتفرقا فأتى محبيصة الى عبد الله ابن سهل وهو يتشحط في دمه فتبلا فدفنسه ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن بن سهل ومحبيصة وحويصة ابنا مسعود الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال كبر كبر وهو أحدث القوم فسكت فتكلما فقال أنحلفون وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم فقالوا كيف نحلف ولم نشهد ولم نر قال فتبهركم اليهود بخمسين يمينا فقالوا كيف نأخذ إيمان قوم كفار فقتله النبي ﷺ من عنده « وهو في الصحيحين وغيرهما في لفظ « فذكره رسول الله ﷺ أن يبطل دمه فوداه بمائة من ابل الصدقة » وقد اختلف أهل العلم في كيفية القسامة اختلافا كثيرا وما ذكره الماتن هو أقرب الى الحق وأوفق لقواعد الشريعة المطهرة وقد وقع في رواية من حديث سهل المذكور « أن النبي ﷺ قال تقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع

(١) الصبر في الأصل الحبس واليمين المصبورة المحبوسة وقيل لها ذلك وإن كان صاحبها في الحقيقة هو المصبور - لأنه ألزم بها وحبس عليها وكانت لازمة له من جهة الحكم - لأنه إنما صبر أى حبس من أجلها فوصفت بذلك مجازا

برمته فقالوا أمر لم شهده كيف نحلف « وقد أخرج أحمد والبيهقي عن أبي سعيد قال « وجد رسول الله ﷺ قتيلا بين قريتين فأمر رسول الله ﷺ فذرع ما بينهما فوجد أقرب إلى أحد الجانبين بشبر فألقى دية عليهم « قال البيهقي تفرد به أبو إسرائيل عن عطية ولا يحتاج بهما . وقال العقيلي هذا الحديث ليس له أصل . واخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي عن الشعبي « ان قتيلا وجد بين وادعة وشاكر فأمرهم عمر بن الخطاب ان يقيسوا ما بينهما فوجدوه إلى وادعة أقرب فأحلفهم خمسين يمينا كل رجل ما قتله ولا علمت قاتلا ثم أغرمهم الدية فقالوا يا أمير المؤمنين لا إيماننا دفعت عن أموالنا ولا أموالنا دفعت عن إيماننا فقال عمر كذلك الحق « واخرج نحوه الدارقطني والبيهقي عن سعيد بن المسيب وفيه « ان عمر قال إنما قضيت عايكم بقتضاء نبيكم ﷺ « قال البيهقي رفعه إلى النبي ﷺ منكرو وفيه عمر بن صبيح (١) أجمعوا على تركه وقال الشافعي ليس بثابت إنما رواه الشعبي عن الحرث الأعمور وهذا لا تقوم به حجة لضعف أسنده على فرض رفعه وإمامع عدم الرفع فليس في ذلك حجة سواء ورد بأسناد صحيح أو غير صحيح والرجوع إلى قسامة الجاهلية التي قررها النبي ﷺ هو الصواب وقد تقدم ذكرها وقد أخرج أبو داود من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجل من الأنصار « ان النبي ﷺ قال لليهود وبدأ بهم يحلف منكم خمسون رجلا فأبوا فقال للأنصار استحقوا فقالوا نحلف على الغيب يارسول الله فجعلها رسول الله ﷺ دية على اليهود لأنه وجد بين أظهرهم « وهذا إذا صح لا يخالف ما ذكرناه من وجوب الدية على المتهمين إذا لم يحلفوا ولكنه مخالف لما ثبت في الصحيحين ان كانت هذه القصة هي تلك القصة وقد قال بعض أهل العلم ان هذا الحديث ضعيف لا يلتفت إليه »



(١) صبيح بالتصغير كذا هو في التقريب وفي التهذيب «صبيح» بالسكان الباء وضبطه بذلك الخزرجي في الخلاصة والحديث في سنن الدارقطني (ص ٢٥٩) وفيه عن عمر بن صبيح كما هنا وعمر هذا كذاب يضع الحديث

## كتاب الوصية

﴿ تَجِبُ عَلَى مَنْ لَهُ مَا يوصى فِيهِ ﴾ لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما « أن رسول الله ﷺ قال ما حق امرئ مسلم بيت ليلتين وله شيء يريد أن يوصي فيه إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه » وقد ذهب إلى الوجوب عطاء والزهرى وأبو مجاز وطاحه بن مصرف وآخرون وحكاه البيهقي عن الشافعي في القديم وبه قال اسحق وداود وأبو عوانة وابن جرير وذهب الجمهور إلى أن الوصية مندوبة وليست بواجبة ويحجب عنه بقوله تعالى ( كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت أن تترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف ) ونسخ وجوبها للوالدين والأقربين لا يستلزم نسخ وجوبها في غير ذلك ويحجب عنه أيضاً بحديث الباب فإنه يفيد الوجوب قال في المسوى : وعليه أهل العلم قال محمد وبهذا نأخذ هذا حسن جميل . قال النووي : قال الشافعي معنى الحديث الجزم والاحتياط وأن المستحب تعجيل الوصية وأن يكتبها في صحته ﴿ وَلَا تَصِيحُ ضَرَاراً ﴾ لحديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال « إن الرجل ليعمل أو المرأة بطاعة الله سنين سنة ثم يحضرهما الموت فيضاران في الوصية فتعجب لهما النار ثم قرأ أبو هريرة ( من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار وصية من الله ) إلى قوله ( وذلك الفوز العظيم ) » أخرجه أبو داود والترمذي وأخرج أحمد وابن ماجه معناه وقالوا فيه « سبعين سنة » وقد حسنه الترمذي وفي أسناده شهر بن حوشب وفيه مقال وقد وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن ميهن وأخرج سعيد بن منصور موقوفاً بأسناد صحيح عن ابن عباس « الاضرار في الوصية من الكبائر » وأخرجه النسائي مرفوعاً بأسناد رجاله ثقات والآية الكريمة مغنيتها عن غيرها ففيها تقييد الوصية المأذون بها بعدم الضرر وقدروى جماعة من الأئمة الاجماع على بطلان وصية الضرر والحاصل أن وصية الضرر ممنوعة بالكتاب والسنة ومن جملة أنواع الضرر تفضيل بعض الورثة على بعض فإن النبي ﷺ سمي ذلك جوراً كما في حديث النعمان بن بشير الصحيح ومن جانتها أن تكون لاخراج المال مضارة للورثة فإن من

أوصى بماله أو يجزئه منه لقربة من القرب مريداً بذلك احرام الورثة جميعاً، إرأهم أو بعضه فوصيته باطلة لانه مضار وظاهر الادلة أنه لا ينفذ من وصية الضرار شيء سواء كانت بالثلث أو بما دونه أو بما فوقه بل هي رد على فاعلها فتكون أحاديث الأذن بالثلث مقيدة بعدم الضرار ، وقد جمع الماتن رحمه الله في هذا رسالة مختصرة ﴿وَلَا﴾ تصح ﴿لَوَارِثٍ﴾ لحديث عمرو بن خارجة « انه سمع رسول الله ﷺ يقول : ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث » أخرجه أحمد وابن ماجه والنسائي والترمذى والدارقطنى والبيهقى وصححه الترمذى ، وأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذى وحسنه من حديث أبي أمامة وفي اسناده اسمعيل بن عياش وهو قوى اذا روى عن الشاميين وهذا الحديث من روايته عنهم لانه رواه عن شرحبيل بن مسلم وهو شامى ثقة وقد حسنه الحافظ أيضاً وأخرجه أيضاً الدارقطنى من حديث ابن عباس قال ابن حجر رجاله ثقات ، وانفظه « لا تجوز وصية لوارث إلا أن تشاء الورثة » وأخرج الدارقطنى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي ﷺ قال لا وصية لوارث إلا أن يجيز الورثة » قال في التلخيص اسناده واه ، وفي الباب عن أنس عند ابن ماجه ، وعن جابر عند الدارقطنى ، ومن علي عنده ايضاً ، وقد قال الشافعى : ان هذا المتن متواتر فقال وجدنا اهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالمغازى من قرش وغيرهم لا يخافون في أن النبي ﷺ قال عام الفتح « لا وصية لوارث » ، ويأثرونه عن حفظوه عنه ممن اتوه من اهل العلم فكان نقل كافة عن كافة فهو اقوى من نقل واحد انتهى فيكون هذا الحديث مقيداً لقوله تعالى ( من بعد وصية يوصى بها ) وقد ذهب الى ذلك الجمهور قال مالك في الموطأ السنة الثابتة عندنا التي لا اختلاف فيها أنه لا يجوز وصية لوارث إلا ان يميزه ذلك ورثة الميت قلت وما ليه أهل العلم (وَلَا) تصح ﴿ فِي مَعْصِيَةٍ ﴾ لحديث أبي الدرداء عند أحمد والدارقطنى عن النبي ﷺ قال « ان الله تصدق عليكم بنلت أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليجعلها لكم زيادة في أعمالكم » وأخرجه ابن ماجه والبيهقى والبزار والبيهقى من حديث أبي هريرة وفي اسناده ضعف وأخرجه أيضاً الدارقطنى والبيهقى من حديث أبي أمامة واسناده ضعيف وأخرجه العقيلي في الضعفاء

من حديث أبي بكر الصديق وفيه متروك وأخرجه ابن السكن وابن قانع وأبو ليم والطبراني من حديث خالد بن عبد الله السلمي وهو مختلف في صحبته وهي تنهض بمجموعها وقد دلت على أن الأذن بالوصية بالثالث إنما هو زيادة الحسنات والوصية في المعصية معصية قد نهى الله عباده عن معاصيه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ فلم يرد ما يدل على تقييد الوصية بغير المعصية لكأن الأداة الدالة على المنع من معصية الله مفيدة للمنع من الوصية في المعصية ﴿ وَهِيَ فِي الْقُرْبِ مِنَ الثَّلَاثِ ﴾ لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما قال « لو أن الناس غضوا من الثلث فإن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الثلث والثلث كثير » ومثله حديث سعد بن أبي وقاص « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له الثلث والثلث كثير أو كبير » لما قال « أتصدق بثأى مالى قال لا قال فالشطر قال لا قال فالثلث قال الثلث والثلث كثير أو كبير انك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس » وهو في الصحيحين وغيرهما وقد ذهب الجمهور الى المنع من الزيادة على الثلث ولولم يكن للموصى وارث . وجوز الزيادة مع عدم الوارث الحنفية واسحق وشريك وأحمد في رواية وهو قول علي وابن مسعود واحتجوا بأن الوصية مطلقة في الآية فقيمتها السنة بمن له وارث فبقى من لا وارث له على الإطلاق وقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث أبي زيد الأنصاري « ان رجلاً أعتق ستة أعبد هند موته ليس له مال غيرهم فأقرع بينهم رسول الله ﷺ فأعتق اثنين وأرق أربعة » وفي لفظ لأبي داود انه قال ﷺ « لو شهدته قبل أن يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين » وقد أخرج الحديث مسلم وغيره من حديث عمران بن حصين وفي لفظ لأحمد « انه جاء وروثه من الأعراب فأخبروا رسول الله ﷺ بما صنع فقال أو فعل ذلك لو علمنا ان شاء الله ما صابنا عليه » اعلم ان الثلث المأذون به لكل أحد هو باعتبار ما يفعله الميت لنفسه من القرب المقربة التي لم تكن قد وجبت عليه بإيجاب الله تعالى فما كان من هذا القبيل فهو من الثلث المأذون به وأما ما كان قد تقدم له وجوب على الميت سواء كان حقاً لله عز وجل كالزكاة والكفارات التي يستقده الميت وجوبها والحج أو حق الآدمي كالديون فانه يجب اخراجه من رأس المال قبل كل شيء



ولا وجه للتفصيل الذي ذكره بين ما يتعلق بالمال ابتداء وما يتعلق به انتهاء فان ذلك لا تأثير له أصلاً فالحاصل ان الميت اذا مات وجب اخراج ما قد وجب عليه من حقوق الله وحقوق الآدميين من رأس تركته ثم ينظر فيما بقي فان كان الميت قد أوصى بقرب لم يتقدم لها وجوب عليه بل أراد التقرب بها وجب اخراجها من ثلث الباقي لأن الله سبحانه قد أذن له أن يتصرف بثلث ماله كيف شاء بشرط عدم الضرر كتنفيض بعض الورثة على بعض أو اخراج المال عنهم للمقصد ديني بل لجرد احرامهم ثم ينظر في تلك القرب التي جعلها الميت لنفسه عند الموت فان استغرقت ثلث الباقي من دون زيادة ولا نقصان فانفاذها واجب وان زادت لم ينفذ الزائد إلا باذن من الورثة فاذا أذنوا فقد رضوا على أنفسهم بخروج جزء مما يملكونه سواء كان قليلاً أو كثيراً وان نقصت عن استغراق الثلث كان الناضل من الثلث للورثة فهذا هو الحق الذي لا ينبغي العدول عنه واما جعل بعض حقوق الله الواجبة من الثلث وبعضها من رأس المال فلا أصل لذلك إلا مجرد خيالات مختلفة ثم اعلم أن الظاهر عندى أنه لا فرق بين حقوق الله الواجبة وحقوق الآدميين في مخرجها من التركة وأنه لا يجب تقديم حقوق الآدمي على حقوق الله بل جميعها مستوية في ذلك لأنها قد اشتركت في وجوبها على الميت ولا فرق بين واجب وواجب ومن زعم أن بعضها أقدم من بعض فعليه الدليل على انه لو قال قائل ان حقوق الله أقدم من حقوق بني آدم مستدلاً على ذلك بقوله ﷺ « فدين الله أحق أن يقضى » لم يكن بعيداً من الصواب لولا ان المراد بقوله « يقضى » أى يفعله الفاعل كالقريب يهيج عن قريبه ويصوم عنه لأن المراد انه يدفع المال ليفعل ذلك فاعل آخر فان ذلك يحتاج الى دليل يدل على انه يصح فضلاً عن أنه يجب ﴿ ويجب تقديم قضاء الديون ﴾ للحديث سعد الأطول <sup>(١)</sup> عند أحمد وابن ماجه باسناد رجاله رجال الصحيح « أن اخاه مات وترك ثلثمائة درهم وترك عيالا قل فأردت

(١) كذا بالأصل تبعاً للشوكاني والصواب : « سعد بن الأطول » كما في جميع كتب التراجم وفي نسخة صحيحة بخطوط عتيقة من المتن وكذا في مسند احمد (ج ٤ ص ١٣٦ دج ٥ ص ٧) وفي طبقات ابن سعد (ج ٧ قسم ١ ص ٣٩)

ان أنفقها على عياله فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان أخاك محتبس بدينه فاقض عنه فقال يا رسول الله قد أدبت عنه الا دينارين ادعتهما امرأة وليس لهاينة قل فأعطها فانها محقة « وليس في ذلك خلاف وقد دل عليه قوله تعالى (من بعد وصية يوصى بها أو دين) ﴿وَمَنْ لَمْ يَتْرُكْ مَا يَنْصِي دَيْنَهُ قَضَاهُ السُّلْطَانُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ﴾ لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما « انه ﷺ قال في خطبته من خلف مالا أوحى فلورثته ومن خلف كلا (١) أودينا فكاه الى ودينه على « وأخرج نحوه أحمد وأبوداود والنسائي وابن حبان والدارقطني من حديث جابر وأخرجه أيضاً البيهقي والدارقطني من حديث أبي سعيد وأخرجه أيضاً الطبراني من حديث سليمان وأخرجه ابن حبان في ثقافته من حديث أبي امامة \*

## كتاب المواريث

﴿هي مَفْصَلَةٌ في الكتاب العزيز﴾ ومعلومة لاهل العلم والتمييز قال الماتن لم نعرض ههنا لذكرها واقتصرنا على ذكر مائت في السنة أو الاجماع ولم نذكر ما كان لامستند له إلا محض الرأي كما جرت به عادتنا في هذا الكتاب فليس مجرد الرأي مستحقاً للتدوين فلكل عالم رأيه واجتهاده مع عدم الدليل ولا حاجة في اجتهاد بعض أهل العلم على البعض الآخر وإذا عرفت هذا اجتمع لك مما في الكتاب العزيز وما ذكرناه ههنا جميع علم الفرائض الثابت بالكتاب والسنة فان عرض لك من المواريث ما لم يكن فيهما فاجتهد فيه برأيك عملاً بحديث معاذ المشهور انتهى ﴿ويجبُ الابتداءُ بِذَوِي الدُّرُوسِ الْمُقَدَّرَةِ وما بقي فللعصبَةِ﴾ لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما « ان النبي ﷺ قال ألقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر « والمراد بالفرائض هنا الأنصبا المقدرة وأهلها هم المستحقون لها بالنص وما بقي بعد اعطاء ذوى الفرائض فرائضهم فهو لأولى رجل ذكر ﴿والأخواتُ مع البناتِ عَصَبَةٌ﴾ أى يأخذن ما بقي من غير تقدير كما

(١) الكل ينتفع الكاف العيال والنقل من كل ما يتدلف

يأخذ الرجل بعد فروض أهل الفروض لحديث ابن مسعود عند البخارى وغيره  
« أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في بنت وبنت ابن وأخت بأن للبنت  
للنصف ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين وما بقى فللأخت » وقد أفاد هذا أن  
لبنت الابن مع البنت السدس تكملة الثلثين ﴿ وَلِبْنَتِ ابْنِ مَعَ الْبْنَتِ السُّدُسُ ﴾  
تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ ﴿ وَقَدْ قِيلَ أَنَّ ذَلِكَ يَجْمَعُ عَلَيْهِ ﴾ وَكَذَا الْأَخْتُ لِأَبٍ مَعَ الْأَخْتِ  
لَا بُوتَيْنِ وَلَا جَدَّةَ أَوْ الْجَدَّاتِ السُّدُسُ مَعَ عَدَمِ الْأُمِّ ﴿ لِحَدِيثِ قَبِيصَةَ بْنِ  
ذُوَيْبٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيَّ وَصَحَّحَهُ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ قَالَ  
« جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَسَأَلَتْهُ مِيرَاتَهَا فَقَالَ مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ وَمَا عَلِمْتَ  
لَكَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ شَيْئًا فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ فَقَالَ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ حَضَرَتْ  
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ أَعْطَاهَا السُّدُسَ فَقَالَ هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ  
فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ الْإِنصَارِيُّ فَقَالَ مِثْلُ مَا قَالَ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ  
قَالَ ثُمَّ جَاءَتِ الْجَدَّةُ الْآخَرَى إِلَى عَمْرِ فَسَأَلَتْهُ مِيرَاتَهَا فَقَالَ مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ  
وَلَكِنَّهُ هُوَ ذَلِكَ السُّدُسُ فَإِنْ اجْتَمَعَتَا فَهُوَ يَنْسَكِمَا وَأَيْكَمَا خَلَتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا « قَالَ ابْنُ حَجَرٍ  
وَأَسْنَادُهُ صَحِيحٌ لَثَقَةٌ رِجَالُهُ إِلَّا أَنَّ صَوْرَتَهُ مَرْسَلٌ فَإِنْ قَبِيصَةُ لَا يَصِحُّ سَمَاعُهُ مِنْ  
الصَّدِيقِ وَلَا يُمْكِنُ شَهْرُهُ الْقِصَّةُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي مَوْلَدِهِ وَالصَّحِيحُ  
أَنَّهُ وَلَدَ عَامَ الْفَتْحِ فَيُبْعَدُ شَهْرُهُ الْقِصَّةُ . وَأَخْرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي مُسْنَدِ أَبِيهِ  
وَابْنُ مُنْدَه . سَخَّرَ جِهَةَ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ مِنْ حَدِيثِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ « أَنَّ  
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى لِلْجَدَّتَيْنِ مِنَ الْمِيرَاثِ بِالسُّدُسِ بَيْنَهُمَا « وَهُوَ  
مِنْ رِوَايَةِ اسْحَقَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عِبَادَةَ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ . وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ  
حَدِيثِ بَرِيدَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ جَمَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ إِذَا  
لَمْ يَكُنْ دُونَهَا أُمُّ « وَصَحَّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ وَقَوَاهُ ابْنُ عَدَى  
وَفِي اسْنَادِهِ عُبَيْدُ اللَّهِ الْعَتَكِيُّ وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ . وَأَخْرَجَ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
ابْنِ يَزِيدَ مَرْسَلًا قُلَ « أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَ جَدَّاتِ  
السُّدُسَ ثَلَاثِينَ مِنْ قَبْلِ الْآبِ وَوَاحِدَةً مِنْ قَبْلِ الْإِمِّ « وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ فِي  
الْمُرَاسِيلِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ . وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الْبَيْهَقِيُّ مِنْ مَرْسَلِ الْحَسَنِ . وَأَخْرَجَهُ

الدارقطني من طرق عن زيد بن ثابت وفي الباب آثار غير ما ذكر . قال في البحر  
مسألة فرضهن يعني الجدات السدس وان كثرن اذا استوين وتستوى أم الام وأم  
الاب لا فضل بينهما فان اختلفن سقط الابعد بالاقرب ولا يسقطن إلا الامهات والاب  
يسقط الجدات من جهة والام من الطرفين . أقول التفاصيل والتفاريع المذكورة في  
الكتب ينبغي امعان النظر في مستنداتها وبمجرد اجتهد فرد من أفراد الصحابة ليس  
بحجة على أحد وكذلك اجتهد جماعة منهم لم يبلغوا حد الاجماع ﴿ وَهُوَ لِأَجَدِّ مَعَ  
مَنْ لَا يُسْقِطُهُ ﴾ لحديث عمران بن حصين « أن رجلاً أتى النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم فقال ان ابن ابني مات فما لي من ميراثه قال لك السدس فلما أدبر  
دعاه قال لك سدس آخر فلما أدبر دعاه فقال ان السدس الآخر طعمة » رواه أحمد  
وأبوداود والترمذي وصححه . وأخرج أحمد وأبوداود والنسائي وابن ماجه عن  
الحسن « أن عمر سأل عن فريضة رسول الله ﷺ في الجدة فقام معقل بن يسار  
المرزني فقال قضى فيها رسول الله ﷺ قال ماذا قال السدس قال مع من قال  
لا أدري قال لا دريت فما تغني اذن » وهو منقطع لان الحسن لم يسمع من عمر .  
وقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما حديث الحسن عن معقل وقد اختلف  
الصحابة فن بعدهم اخلافاً كثيراً ورويت عنهم قضايا متعددة وقد دل الدلائل  
على أنه يستحق السدس وأنه فرضه فاذا صار اليه زيادة عليه فهو طعمة وذلك كما  
في حديث عمران وإنما قيدنا استحقاقه للسدس بعدم المسقط لانه اذا كان معه  
من يسقطه كالأب فلا شيء له وهكذا اذا كان مع الجد من يسقطه الجد فله الميراث  
كله . أقول ليس في الاحاديث المتقدمة ذكر من كان معه من الورثة ولم يبق بعد  
ذلك الا مجرد روايات من علماء الصحابة ومن بعدهم ومثيلات وتشبيهات ليست  
من الحجة في شيء ولا يبعد أن يقال بأنه أحق بالميراث من الاخوة والاختوات  
مطلقاً لانه ان لم يكن والداً حقيقة فهو بمنزلة الوالد والاب يسقط الاخوة والاختوات  
مطلقاً ومن زعم أنه وجد في الاب من المزايا ما لا يشاركه فيها الجد فعليه الدليل  
ومن قال ان ثم دليلاً يقتضي أن الجد يقاسم الاخوة يأخذ الباقي بعد الاخوات فعليه  
أيضاً الدليل ﴿ وَلَا مِيرَاثَ لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مُطْلَقاً مَعَ الْإِبْنِ أَوْ ابْنِ

الابن أو الأب ❦ ولا خلاف في ذلك بين أهل العلم ❦ وفي ميراثهم مع  
 الجدة خلاف ❦ لعدم ورود الدليل الذي تقوم به الحجة فذهب جماعة من الصحابة  
 منهم أبو بكر وعمر إلى أن الجد أولى من الاخوة وذهب جماعة منهم على وابن مسعود  
 وزيد بن ثابت إلى أن الجد يقاسم الاخوة والخلاف في المسألة يطول فن قال انه  
 يسقط الاخوة قال انه يصدق عليه اسم الاب وأجاب الآخرون بأنه مجاز لا تقوم  
 به الحجة ووقع الخلاف في كيفية المقاسمة كما هو مبين في كتب الفرائض ❦ ويرثون ❦  
 أى الاخوة ❦ مع البنات إلا الإخوة لإيم ❦ لحديث جابر عند أحمد وأبي داود  
 وابن ماجه والترمذي وحسنه والحاكم قال « جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله  
 ﷺ بانتيها من سعد فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما  
 معك في أحد شهيداً وأن عمهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالا ولا تسكنان إلا بمال فقال  
 يقضى الله في ذلك فنزلت آية الميراث فأرسل رسول الله ﷺ إلى عمهما فقال أعط  
 ابنتي سعد الثلثين وأمهما الثمن وما بقى فهو لك » فهذا دليل على ميراث الاخوة مع  
 البنات وأما الاخوة لام فلا يرثون مع البنات لقوله تعالى ( وان كان رجل يورث  
 كلاله ) الآية وهي في الاخوة لام كما في بعض القراءات ❦ ويسقط الأخ لأب  
 مع الأخ ❦ لا يرثون ❦ لحديث على قال « إنكم تقرأون هذه الآية ( من بعد  
 وصية يوصى بها أو دين ) وأن رسول الله ﷺ قضى بالدين قبل الوصية وإن  
 أعيان بنى الام يتوارثون دون بنى العلات الرجل يرث أخاه لاييه وأمه دون  
 أخيه لاييه » أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي والحاكم وفي اسناده الحرث الاعور  
 ولكنه قد وقع الاجماع على ذلك والمراد بالاعيان الاخوة لابوين والمراد بنى العلات  
 الاخوة لاب ويقال للاخوة لام الأخياف ❦ وأولو الأرحام يتوارثون وهم  
 أقدم من بيت المال ❦ لقوله تعالى ( وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض ) فانها  
 تفيد أنه اذا مات ميت ولا وارث له إلا من هو من ذوى أرحامه وهو من عدا  
 العصبات وذوى السهام في مصطلح أهل الفرائض فانه يرثه وقوله تعالى ( للرجال  
 نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون )  
 ولفظ الرجال والنساء والاقربين يشمل ذوى الأرحام وعمما يؤيد ذلك حديث المقدم

ابن معديكرب عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والنسائي والحاكم وابن حبان وصححه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « من ترك مالا فلورثته وأنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه وانخلال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه » وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذى وحسنه من حديث عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بلفظ « وانخلال وارث من لا وارث له » وأخرجه بهذا اللفظ من حديث عائشة الترمذى والنسائي والدارقطنى وحسنه الترمذى وأعله الدارقطنى بالاضطراب وأخرجه عبد الرزاق عن رجل من أهل المدينة وأخرجه العقيلي وابن عساكر عن أبي الدرداء وأخرجه ابن النجار عن أبي هريرة كلها مرفوعة وهو حديث له طرق أقل أحواله أن يكون حسنا لغيره ومن ذلك حديث « ابن أخت القوم منهم » وهو حديث صحيح ومن ذلك ما ثبت من جعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ميراث ابن الملائنة لورثة أمه وهم لا يكونون إلا ذوى الأرحام والكلام على هذه الأحاديث مبسوط فى شرح المتنقى ويمكن أن يقال ان حديث « فما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر » يدل على أن الذكور من ذوى الأرحام أولي من الإناث فيكون حديث نفي ميراث العمة وانخلال مفيداً لهذا المعنى ومقرباً له مع حديث « انخلال وارث » وبذلك يجمع بين الأحاديث وقد قال بمثل ذلك أبو حنيفة وقد اختلف فى ذلك الصحابة فمن بعدهم والى ترويض ذوى الارحام ذهب الجمهور وهذه الأدلة كما تفيد اثبات التوارث بين ذوى الارحام تفيد تقديمهم على بيت المال وما يؤيد ذلك حديث عائشة عند أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذى « ان مولى للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خر من عذق نخلة فأتى به النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال هل له من اسب أو رحم قالوا لا قال أعطوا ميراثه بمضى أهل قريته » فقوله أو رحم فيه دليل على تقديم ميراث ذوى الارحام على الصرف الى بيت مال المسلمين وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس قال « كان الرجل يحالف الرجل ليس بينهما نسب فيرث أحدهما من الآخر فنسخ ذلك آية الانفال فقال « وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض » وفى اسناده على بن الحسين بن واقد وفيه مقال وأخرجه أيضا الدارقطنى وأخرج نحوه ابن سعد عن أبي الزبير وفى ذلك

دليل على ان الآية في توريث ذوي الأرحام محكمة وبها نسخ ما كان من الميراث بالمخالفة ( فان تزاحمت الفرائض فالعول ) وذلك هو الحق الذي لا يمكن الوفاء بما أمر الله به الا بالمصير اليه وقد أوضح الماتن ذلك في رسالة مستقلة سماها ايضاح القول في اثبات مسئلة العول ودفع جميع ماقله النافون للعول وقد أوضحت المقام في دليل للعائيب على أرجح المطالب فليراجع ( ولا يرث ولله الملاعنة والزانية الا من أمه وقرابتها والمكس ) لحديث سهل بن سعد في الصحيحين وغيرها في حديث الملاعنة « ان ابنها كان ينسب الى أمه فجرت السنة أنه يرثها وترث منه ما فرض الله لها » وأخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « انه جعل ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها » وفي اسناده ابن لهيعة وأخرج أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه من حديث وائلة بن الاسقع « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان المرأة تحوز ثلاثة موارث حقيقها ولقيطها وولدها الذي لاعنت عنه » قال الترمذى حسن غريب وفي اسناده عمرو بن رُوْبَة (١) التناهي وفيه مقال وقد صحح هذا الحديث الحاكم وأخرج أحمد وأبو داود من حديث ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا مساعة (٢) في الاسلام من ساعى في الجاهلية فقد ألحقته بمعصيته ومن ادعى ولدا من غير رشدة (٣) فلا يرث ولا يرث » وأخرج الترمذى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أيما رجل طاهر بكرة أو أمة فالولد ولد زنا لا يرث ولا يرث » وفي اسناده أبو محمد عيسى ابن موسى القرشى الدمشقى قال البيهقى ليس بمشهور (٤) وأخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب أيضا عن أبيه عن جده « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى أن كل مستلحق ولد زنا لأهل أمه من كانوا حرة أو أمة وذلك فيما استلحق في

(١) في الاصل «روية» وهو خطأ وصوابه «روبة» بضم الراء وسكون الواو كما ضبطه ابن

حجر في التقریب والحديث رواه الحاكم في المستدرک وصححه ( ج ٤ ص ٣٤١ )

(٢) المساعة الزنا يقال ساعى الامة اذا فجرت وساعاها فلان اذا فجر بها

(٣) رشدة بكسر الراء واسكان الشين يقال: هذا ولد رشدة اذا كان لكناح صحيح ويجوز فتح الراء أيضا

(٤) وثقه دحيم

أول الاسلام « وفي اسناده محمد بن راشد المكحولى الشامى وفيه مقال وقد أجمع العلماء على ان ولد الملاعنة وولد الزنا لا يرثان من الاب ولا من قرابته ولا يرثونهما وأن ميراثهما يكون لأمهاتهما ولقرابتهما وهما يرثان منهم (ولا يرث المولود الا اذا استهل) » الحديث أبى هريرة عند أبى داود عن النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « اذا استهل المولود ورث » وفي اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال معروف وقد روى عن ابن حبان تصحيحه وأخرج أحمد فى رواية ابنه عبد الله فى المسند عن المسور بن مخرمة وجابر بن عبد الله قالا « قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يرث الصبي حتى يستهل » وأخرجه أيضا الترمذى والنسائى وابن ماجه والبيهقى بلفظ « اذا استهل السقط صلى عليه وورث » وفي اسناده اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف قل الترمذى وروى مرفوعا والموقوف أصح وبه جزم النسائى وقال الدارقطى فى العلل لا يصح رفعه والمراد بالاستهلال صدور ما يدل على حياة المولود من صياح أو بكاء أو نحوه ولا خلاف بين أهل العلم فى اعتبار الاستهلال فى الارث (وميراث العتيق لمعتقه ويسقط بالمصبات وله الباقي بعد ذوى السهام) الحديث « الولاء لمن أعتق » وهو ثابت فى الصحيح وأخرج أحمد عن قتادة عن سلمى بنت حمزة « ان مولاهما مات وترك ابنته فورث النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابنته النصف وورث على النصف وكان ابن سلمى » ورجال أحمد رجال الصحيح ولكن قتادة لم يسمع من سلمى بنت حمزة وأخرجه أيضا الطبرانى وأخرج الدارقطى من حديث ابن عباس « ان مولى حمزة توفى وترك ابنته وابنة حمزة فأعطي النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابنته النصف وابنة حمزة النصف » وأخرج ابن ماجه نحوه من حديث ابنة حمزة وكذلك أخرجه النسائى وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى وهو ضعيف وقد وقع الاختلاف فى اسم ابنة حمزة فقيل سلمى وقيل فاطمة وفى الحديثين دليل على أن لذوى سهام العتيق سهامهم والباقي للعتيق أو لمصبته وقد وقع الخلاف فىمن ترك ذوى أرحامه ومعتقه فروى عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس أن مولى العتاق لا يرث إلا بعد ذوى الأرحام وذهب غيرهم الى أنه يقدم على ذوى الأرحام ويأخذ الباقي بعد ذوى السهام ويسقط بالمصبات وقد روى أن المولى



كان حمزة واستدل به من قال انه يكون لذوى سهام المعتقد الباقي بعد ذوى سهام العتيق والصحيح انه مولى ابنة حمزة وقد أخرج ابن أبي شيبة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان ميراث الولاء للأكبر من الذكور ولا ترث النساء من الولاء إلا ولأه من أعتقن أو أعتقه من أعتقن » وأخرج البيهقي عن علي وعمر وزيد بن ثابت « أنهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء إلا ولأه من أعتقن » وأخرج البرقاني على شرط الصحيح عن هذيل بن شريك قال « جاء رجل الى عبد الله بن الزبير فقال أنى أعتقت عبداً لي وجعلته سائبة فأت وتركه إلا ولم يدع وارثاً فقال عبد الله ان أهل الاسلام لا يسيبون وإنما كان أهل الجاهلية يسيبون وأنت ولي نعمته فلك ميراثه وان تأمت ونهجت في شيء فبعض نقبله ونجعله في بيت المال » (وَيَجْزُمُ يَنْسُمُ الْوَلَاءُ وَهَيْتُهُ) لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « انه نهى عن بيع الولاء وهبته » وفي الباب أحاديث قد تقدم بعضها منها حديث « الولاء لمة كلحة النسب لا يباع ولا يوهب » وقد صححه ابن حبان والبيهقي من حديث ابن عمر أيضاً وقد ذهب الجمهور الى عدم جواز بيع الولاء وهبته وخالف في ذلك مالك وتقدمه بعض الصحابة (ولا توارث بين أهل ملتين) لما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارقطني وابن السكن من حديث عبد الله ابن عمرو « ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يوارث أهل ملتين شقي » وأخرج الترمذي من حديث جابر مثله بدون لفظ « شقي » (١) وفي اسناده ابن أبي ليلى وأخرج البخاري وغيره من حديث أسامة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » وهو أيضاً في مسلم وأخرج البخاري وغيره حديث « وهل ترك لنا عقيل من رابع » وكان عقيل

(١) في الأصل « شقي » وهو يوافق بعض نسخ أبي داود ولكن الصحيح « شقي » وهو الذي شرح عليه الفارحون وهو الموافق للصحفة التي في الحوزة العتيقة الصحيحة التي بدار الكتب المصرية انظر عون المعبود (٨٥:٣) ويوافق رواية الدارقطني (٥٧:٥) : « لا يوارث أهل ملتين شقي مختلفين » لهذا اللفظ يؤكد أن الرواية « شقي » لا وصف بالاختلاف .

وطالب كافرين وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم واختلاف في توارث الممل الكفرية المختلفة وعموم حديث عبد الله بن عمرو وجابر يقتضي عدم التوارث قال في المسوى والكفر ملة واحدة يرث اليهودي من النصراني وبالعكس \* أقول وأما المرتد فكافر ليس من أهل ملة الاسلام فقد شملته الاحاديث المتقدمة فن زعم أنه يرث مال المرتد قرابته المسلمون فعليه الدليل الصالح للتخصيص ﴿ولا يَرِثُ الْقَاتِلُ مِنْ الْمَقْتُولِ﴾ لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « لا يرث القاتل شيئا » أخرجه أبو داود (١) والنسائي وأعله الدارقطني وقواه ابن عبد البر وأخرج مالك في الموطأ وأحمد وابن ماجه والنسائي والشافعي وعبد الرزاق والبيهقي عن عمر بن الخطاب قال « سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ليس لقاتل ميراث » وفيه انقطاع وأخرج الدارقطني من حديث ابن عباس مرفوعا « لا يرث القاتل شيئا » وفي اسناده كثير بن سليم (٢) وهو ضعيف وأخرج البيهقي عنه حديثا آخر بلفظ « من قتل قتيلا فإنه لا يرثه وإن لم يكن له وارث غيره » وفي لفظ « وإن كان والده أو ولده » وفي اسناده عمرو بن (٣) برق وهو ضعيف وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة بلفظ « القاتل لا يرث » وفي اسناده اسحق بن عبد الله بن أبي فروة وهو ضعيف وهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضها وهي تدل على أنه لا يرث القاتل من غير فرق بين العمد والخطأ وبين الدية وغيرها من مال المقتول واليه ذهب الشافعي وأبو حنيفة وأكثر أهل العلم وقال مالك والنخعي ان قاتل الخطأ يرث من المال دون الدية وهو تخصيص بغير تخصيص (٤) ويرده على الخصوص ما أخرجه الطبراني « ان عمر بن

(١) افانى شك كثير من نسبة هذا الحديث لأبي داود لأن في لم أجده في السنن ولم ينسبه ابن حجر في التلخيص إليه . والشوكاني انما يأخذ من التلخيص . والله أعلم  
(٢) في الاصل « مسلم » وهو خطأ صحته من تلخيص الحبير ومن كتب التراجم  
(٣) لم أجده ترجمة ولكن نقل تضمينه ابن حجر في التلخيص ص (٢٦٥) وبهم تضمينه أيضا من كلام لأحمد وعبد الرزاق نقل البخاري في التاريخ الصغير ص (٢١٤)  
(٤) بل استدلو بحديث فيه التفرقة بين قتل الخطأ والعمد وفيه كلام طويل والظاهر أنه ضعيف انظر نصب الراية للزيلعي (٢ : ٢٢٤ - ٢٢٥)

شبهة (١) قتل امرأته خطأ فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعقلها ولا ترثها « وما أخرجه البيهقي « أن عبدًا الجندامي (٢) كان له امرأتان اقتتلتا فرمى إحداها فماتت فلما قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أماءه فذكر ذلك له فقال له اعقلها ولا ترثها « وأخرج البيهقي أيضا « أن رجلا رمى بحجر فأصاب أمه فطالب في ميراثها فقال له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حقتك من ميراثها الحجر وأغرمة الدية ولم يعطه من ميراثها شيئا « وفي الباب آثار عن جماعة من الصحابة مصرحة بذلك ساقها البيهقي وغيره قلت وعليه عامة أهل العلم أن من قتل مورثه لا يرثه عمدا وإن القتل أَوْخَطًا إِلَّا أن أبا حنيفة قال قتل الصبي لا يمنع الميراث كذا في المسوى وأما ارث المالك من بعضهم البعض أو من مواليتهم فقد قيل أنه وقع الإجماع على أن الرق من موانع الارث وفي دعوى الإجماع نظر فإن الخلاف في كون العبد يملك أو لا يملك معروف ومقتضى ذلك اثبات الميراث وليس في المقام ما يدل على عدم الارث وقد ورد من حديث ابن عباس « أن رجلا مات على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يرثه وارثا إلا عبداً فأعطاه ميراثه « أخرجه أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذى ، وقد قيل إنه صرف اليه ذلك صرفا وهو خلاف الظاهر »

## كتاب الجهاد والسير

« الجهاد » قد ورد في فضله والترغيب فيه من الكتاب والسنة ما هو معروف وقد أفرد ذلك بالآليف جماعة من أهل العلم ، وحررت فيه كتاب العبرة بما جاء في الفزو والشهادة والمجبرة ، وهو أجمع ما جمع في ذلك في هذا القطر والمصر ، وقد أمر الله بالجهاد بالأنفس والأموال ، وأوجب على عباده أن ينفروا اليه ، وحرم عليهم

(١) ليس في الصحابة من هذا اسمه وإنما تبع المؤلف الشوكاني والشوكاني تبع نسخة النخعي وفيها خطأ من الناصح وصوابه (عمر بن شبة بن أبي كثير الأشجعي عن أبيه) وأبوه هذا اختلف في اسمه كثيرا وفي اسناد الحديث اليه ونقل ابن الأثير عن سعيد القرشي قال: « ما أرى له صحبة » انظر اسد الغابة (٨: ٣) والاصابة ٢٩٨: ٣ - ٢٩٩ (٢٣٣: ٤)

(٢) عدى هذا مختلف في اسناد الحديث اليه انظر اسد الغابة (٣٩٤: ٣٩٤) والاصابة (٢٣٣: ٤)

التناقل عنه ، وصح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال « لغدوة (١) او روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها » وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس وثبت عنه صلى الله عليه وآله أنه قال « إن الجنة تحت ظلال السيوف » كما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي موسى وابن أبي أوفى ، وثبت في صحيح البخارى وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله قال « من أغبرت قدماء في سبيل الله حرمه الله على النار » وثبت عنه صلى الله عليه وآله أنه قال « رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها كما في الصحيحين من حديث سهل بن سعد ، وأخرج أهل السنن وصححه الترمذى من حديث معاذ بن جبل « أن النبي صلى الله عليه وآله قال من قاتل في سبيل الله (٢) فواق ناقة وجبت له الجنة » فناهيك بعمل يوجب الله لصاحبه الجنة ويحرمه على النار ويكون مجرد الغدوة اليه أو الرواح منه خيراً من الدنيا وما فيها (فرض كفاية) لما أخرجه أبو داود عن ابن عباس قال « (الا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً) و (ما كان لاهل المدينة) الى قوله (يعملون) لسمعتهم الآية التي تليها (وما كان المؤمنون) » وقد حسنه ابن حجر ، قال الطبري يجوز أن يكون (الا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً) خاصاً والمراد به من استنفره النبي صلى الله عليه وآله فامتنع ، قال ابن حجر والذي يظهر لي أنها مخصوصة وليست بمنسوخة ، وقد وافق ابن عباس على دعوى النسخ حكامة والحسن البصري كما روى ذلك الطبري عنهما ؛ ومن الأدلة الدالة على أنه فرض كفاية أنه كان صلى الله عليه وآله يفرز تارة بنفسه وتارة يرسل غيره ويكتفى ببعض المسلمين ، وقد كانت سراياه وبهونه متعاقبة ، والمسلمون بعضهم في الغزو وبعضهم في أهله ، والى كونه فرض كفاية ذهب الجمهور ، وقال الماوردي أنه كان فرض عين على المهاجرين دون غيرهم وقال السهيلي كان عينا على الأنصار ، وقال ابن المسيب انه فرض عين وقال قوم إنه كان فرض عين في زمن الصحابة أقول الأدلة الواردة في فرضية الجهاد كتاباً وسنة أكثر من أن تكتب هنا ولكن لا يجب ذلك الا على الكفاية فاذا قام به البعض سقط عن الباقيين وقبل أن يقوم به البعض هو فرض عين على كل مكلف وهكذا يجب على من استنفره الامام أن ينفر ويتعين ذلك عليه ولهذا توعد الله سبحانه من لم ينفر مع

(١) الغدوة المرة من الغدو وكذلك الروحة المرة من الرواح

(٢) يتبع الفاء وضها وهو ما بين الصلبيين من الراحة .

رسول الله ﷺ ويدل على عدم وجوب الجهاد على الجميع قوله عز وجل : ( وما كان المؤمنون لينفروا كافة ) فتحمل هذه الآية على أنه قد قام بالجهاد من المسلمين من يكفي وإن الامام لم يستنفذ غير من قد خرج للجهاد وهذا تعرف أن الجمع بين هذه الآيات ممكن فلا يصار الى القول بالترجيح أو النسخ وأما غزو الكفار ومناجزة أهل الكفر وحملهم على الاسلام أو تسليم الجزية أو القتل فهو معلوم من الضرورة الدينية ولا جله بعث الله تعالى رسوله وأنزل كتبه وما زال رسول الله ﷺ منذ بعثه الله سبحانه إلى أن قبضه اليه جاعلا لهذا الأمر من أعظم مقاصده ومن أهم شؤنه وأدلة الكتاب والسنة في هذا لا يتسع لها المقام ولا لبعضها وما ورد في موادعتهم أو في تركهم إذا تركوا المقاتلة فذلك منسوخ باتفاق المسلمين بما ورد من إيجاب المقاتلة لهم على كل حال مع ظهور القدرة عليهم والتمكن من حربهم وقصدهم إلى ديارهم وأما غزو البغاة إلى ديارهم فإن كان ضررهم يتعدى إلى أحد من أهل الاسلام إذا ترك المسلمون غزوهم إلى ديارهم فذلك واجب دفعا لضررهم وإن كان ضررهم لا يتعدى فقد أخلوا بإيجاب الطاعة للامام والدخول فيما دخل فيه سائر المسلمين ولا شك أن ذلك معصية عظيمة لكن إذا كانوا مع هذا مسلمين للواجبات غير ممتنعين من تأدية ما يجب تأديته عليهم تركوا وشأنهم مع تكرير الموعظة لهم وإقامة الحجة عليهم وأما إذا امتنعوا من ذلك فقد تظاهروا بالبنى وجأهروا بالمعصية وقد قل الله عز وجل ( فإن بغت احداها على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ) وقد أجمع الصحابة على العزيمة التي عزمها أبو بكر الصديق رضي الله عنه من المقاتلة لمن فرق بين الصلاة والزكاة وسيأتي الكلام على صفة مقاتلة البغاة في الفصل الذي عقده الماتن لذلك ﴿ مع كل بر وفاجر ﴾ لأن الأدلة الدالة على وجوب الجهاد من الكتاب والسنة وعلى فضيلته والترغيب فيه وردت غير مقيدة بكون السلطان أو أمير الجيش عادلا بل هذه فريضة من فرائض الدين أوجبها الله تعالى على عباده المسلمين من غير تقييد بزمن أو مكان أو شخص أو عدل أو جور فتخصيص وجوب الجهاد بكون السلطان عادلا ليس عليه أنارة من علم وقد يبلى الرجل الفاجر في الجهاد مالا ييليه البار العادل وقد ورد بهذا الشرع كما هو معروف . وأخرج أحمد في المسند من

رواية ابنه عبد الله<sup>(١)</sup> وأبو داود وسعيد بن منصور من حديث أنس قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث من أصل الإيمان الكف عن قتال لا إله إلا الله لا تكفره بذنوب ولا تخرجه عن الإسلام بعمل والجهاد ماض منه بعني الله الى أن يقاتل آخر أمي الدجال لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل » ولا يعتبر في الجهاد إلا أن يقصد المجاهد بجهاده أن تكون كلمة الله هي العليا كما ثبت في حديث أبي موسى في الصحيحين وغيرها قال « سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حمية ويقاتل رياء فأى ذلك في سبيل الله فقال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » وإذا أذن الأيوبي لحديث عبد الله بن عمرو قال « جاء رجل الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاستأذنه في الجهاد فقال أحى والدك قال نعم قال ففيهما فجاهد » وفي رواية لأحمد وأبي داود وابن ماجه « قال يا رسول الله إني جئت أريد الجهاد معك ولقد أتيت وإن والدي يبيكان قال فارجع اليهما فأضحكهما كما أبكيتهما » وقد أخرج هذا الحديث مسلم من وجه آخر ، وأخرج أبو داود من حديث أبي سعيد « أن رجلا هاجر الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من اليمن فقال هل لك احد باليمن فقال أبو أي فقال أذن لك فقال لا فقال ارجع اليهما واستأذنهما فإن أذن لك فجاهد والا فبرهما » وصححه ابن حبان وأخرج أحمد والنسائي والبيهقي من حديث معاوية بن جهمه السلمي « أن جهمه أتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أردت الفزوة وجئتكم أستشيركم فقال هل لك من أم قال نعم فقال الزمها فإن الجنة عند رجلها » وقد اختلف في اسناده اختلافا كثيرا وقد ذهب الجمهور الى أنه يجب استئذان الأيوبي في الجهاد ويحرم اذا لم يأذن أو أحدهما ، لأن برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية ، قالوا واذا تعين الجهاد فلا اذن ، ويدل على ذلك ما أخرجه ابن حبان من حديث عبد الله بن عمر قال « جاء رجل الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فسأله عن أفضل الاعمال قال الصلاة قال ثم ما قال الجهاد قال فإن لي والدين قال أمرك بوالديك خيرا فقال وانذي

(١) الاحسن التعبير بأن يقول « وأخرج عبد الله بن احمد في زوائد مسند أبيه » لأن أحمد لم يرو عن ابنه ما زاد بل عبد الله روى عن أبيه المسند وروى في انسابه بعض احاديث زائدة عن غير أبيه وقد كثرت للشارح هذا الاجمير وهو خطأ

بمهلك نبيا لا جامدن ولا تركنهما قال فأنت أعلم « قالوا وهو محمول على جهاد فرض العين أى حيث يتعين على من له أبوان أو أحدهما توفيقاً بين الحديتين (١) » (وهو مع إخلاص النية يكفر الخطايا إلا الدين) حديث أبي قتادة عند مسلم وغيره « أن رجلاً قال يا رسول الله أرأيت أن قتلت في سبيل الله يكفر عني خطاياي فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نعم وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر إلا الدين فإن جبرئيل عليه السلام قال لي ذلك « وأخرج مثله أحمد والنسائي من حديث أبي هريرة ، وأخرج مسلم وغيره من حديث عبد الله بن عمر « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يغفر الله للشهيد كل ذنب إلا الدين فإن جبرئيل عليه السلام قال لي ذلك « وأخرج الترمذي وحسنه من حديث أنس نحوه ﴿ وَيُلْحَقُ بِهِ ﴾ أى بالدين كل ﴿ حَقُّهُ ﴾ الآدميين ﴿ من غير فرق بين دم أو عرض أو مال اذ لا فرق بينها ﴾ ولا يُستَمانُ فيه ﴾ أى فى الجهاد بالمشركين إلا للضرورة ﴿ لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن أراد الجهاد معه من المشركين « ارجع فلن استعين بمشرك فلما أسلم استعان به « وهو فى صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة ، وأخرج أحمد والشافعي والبيهقي والطبراني نحوه من حديث حميد بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده ورجال اسناده ثقات ، وأخرج أحمد والنسائي من حديث أنس قال « قال رسول الله ﷺ لا تستغيثوا بنار المشركين « وفى اسناده أزهر بن راشد وهو ضعيف وبقية اسناده ثقات ، وقد أخرج الشافعي من حديث ابن عباس « أن النبي ﷺ استعان بناس من اليهود يوم خيبر « وأخرجه أبو داود فى مراسيله من حديث الزهري ، وأخرجه أيضاً الترمذي مرسلًا ، وقد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث ذى مخبر (٢) قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول ستصلحون الروم صاحباً وتغزون أنتم وهم عدوا من ورائكم « وقد ذهب جماعة من العلماء الى عدم جواز الاستعانة بالمشركين ، وذهب

(١) ولعل الأحسن فى التوفيق بين الحديتين أن يجعل ذلك الى رأى الامام او المكلف فان كانت المصاحبة تقضى باحدهما وجب تقديمه . وقد كان المهاجرون والانصار يجاهدون ولم نر فى شيء من الروايات أنهم كانوا يلتزمون امتثال الوالدان فى كل غزو  
(٢) بكسر الميم واسكان الغاء المعجمة وفتح الباء ويقال بيم مفتوحة بدل الباء وهو ابن أخى النجاشي

آخرون الى جوازها وقد استعان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالناقين في يوم أحد وانخزل (١) عنه عبد الله بن أبي أصحابه وكذلك استعان بجماعة منهم في يوم حنين وقد ثبت في السير أن رجلا يقال له قزمان خرج مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم أحد وهو مشرك فقتل ثلاثة من بني عبد الدار حملة لواء المشركين حتي قال ﷺ « أن الله ليأزر (٢) هذا الدين بالرجل الفاجر » وخرجت خزاعة مع النبي ﷺ على قريش عام الفتح وهم مشركون فيجمع بين الأحاديث بأن الاستعانة بالمشركين لا تجوز إلا لضرورة لا اذا لم تكن ثم ضرورة ﴿وتجيب على الجيش طاعة أميرهم إلا في معصية الله﴾ لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ قال من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن يطمع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني » وعن ابن عباس في قوله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) قال « نزلت في عبد الله بن حذافة ابن قيس بن عدي بعثه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في سرية » أخرجه أحمد وأبو داود وهو في الصحيحين وفيهما أيضا من حديث علي قال « بعث رسول الله ﷺ سرية واستعمل عليهم رجلا من الانصار وأمرهم أن يسموه ويطيعوه فمضوه في شيء فقال اجمعوا لي حطباً فجمعوا ثم قال أوقدوا نارا فأوقدوا ثم قال ألم يأمركم رسول الله ﷺ أن تسموه وتطيعوه فقالوا بلى قال فادخلوها فنظر بعضهم الى بعض وقالوا إنما فررنا الى رسول الله ﷺ من النار فكانوا كذلك حتى سكن غضبه وطفئت النار فلما رجعوا ذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال لودخلوها لم يخرجوا منها أبدا وقال لا طاعة في معصية الله إنما الطاعة في المعروف » والاحاديث في هذا الباب كثيرة وفيها التصريح بأنه لا طاعة للمخلوق في معصية المخلوق وإنما تجب طاعة الامراء ما لم يأمروا بمعصية الله ﴿وعليه﴾ أي على الامير ﴿مُشاوَرُهُمْ وَالرَّفْقُ بِهِمْ وَكَفُّهُمْ عَنِ الْخَوَافِ﴾ لدخول ذلك تحت قوله (وشاورهم في الامر) وقد كان

(١) انخزل بالزاي أى انقرد

(٢) يقال ازده ازرا وآزده اذا طانه وقرأ ابن حاتم « فارده فاستنظت » على فعله وقرأ لباثون « فالآزده »



رسول الله ﷺ يشاور النزاة معه في كل ما ينوبه ووقع منه ذلك في غير موطن وأخرج مسلم وغيره من حديث أنس « أن النبي ﷺ شاور أصحابه حين بلغه اقبال أبي سفيان » والقصة مشهورة وأجاب عليه سعد بن عباد بقوله « والذي نفسي بيده لو أمرتنا أن نخيضها البحر لاختضناها » وأخرج أحمد والشافعي من حديث أبي هريرة قال « ما رأيت أحداً قط كان أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله ﷺ » وأخرج مسلم وغيره من حديث عائشة قالت « سمعت رسول الله ﷺ يقول اللهم من ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فارفق به » وأخرج مسلم أيضا من حديث معقل بن يسار عن النبي ﷺ قال « ما من أمير يلى أمور المسلمين ثم لا يجتهد لهم ولا ينصح لهم إلا لم يدخل الجنة » وأخرج أبو داود من حديث جابر قال « كان رسول الله ﷺ يتخلف في المسير فيرجى الضعيف ويردف ويدعو لهم » وأخرج أحمد وأبو داود من حديث سهل بن معاذ عن أبيه قال « غزونا مع رسول الله ﷺ غزوة كذا وكذا فضيق الناس الطريق فبعث رسول الله ﷺ مناديا فنادى من ضيق منزلا أو قطع طريقا فلا جهاد له » وفي اسناده اسمعيل بن عياش وسهل بن معاذ ضعيف وقد جاءت الأدلة المفيدة للقطع بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأحق الناس بذلك الأمير ﴿ وَيُشْرَعُ لِلْإِمَامِ إِذَا أَرَادَ غَزْوًا أَنْ يُورِيَ بِغَيْرِ مَا يُرِيدُهُ ﴾ لحديث كعب بن مالك عن النبي ﷺ « أنه كان إذا أراد غزوة ورى بغيرها » وهو في الصحيحين وغيرهما ﴿ وَ ﴾ يشرع له ﴿ أَنْ يُدْعَى الْعِيُونَ وَيَسْتَطْلَعَ الْأَخْبَارَ ﴾ لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما « أن النبي ﷺ قال يوم الأحزاب من يأتيني بخبر القوم قال الزير أنا » الحديث وثبت في صحيح مسلم وغيره « أن النبي ﷺ بعث عينا ينظر عبر أبي سفيان » وثبت « أنه بعث من يأتيه بمقدار جيش المشركين يوم بدر وغيره » وكان يأمر من يستطلع أخبار العدو ويقف في المواضع التي بينه وبينهم وذلك مدون في الكتب الموضوعة في السيرة والغزوات ﴿ وَ ﴾ يشرع له أن ﴿ يُرْتَّبَ الْجُيُوشَ وَيَتَّخَذَ الرِّايَاتِ وَالْأَلْوِيَةَ ﴾ وقد وقع منه ﷺ من ترتيب جيوشه عند ملاقاته للعدو ما هو مشهور وكان يأمر بعضا يقف في هذا المكان وآخرين في المكان الآخر وقال

للمرأة يوم أحد أنهم يقفون حيث عينه لهم ولا يفارقوا ذلك المكان ولو تخطفه هو ومن معه الطير وقد كانت له رايات كما في حديث ابن عباس عند الترمذى وأبي داود قال « كانت راية رسول الله ﷺ سوداء ولواؤه أبيض » وأخرج أبو داود من حديث سماك بن حرب عن رجل من قومه عن آخر منهم قال « رأيت راية رسول الله ﷺ صفراء وفي أسناده مجهول وأخرج أهل السنن والحاكم وابن حبان من حديث جابر « أن النبي ﷺ دخل مكة ولواؤه أبيض » وفي حديث الحرث بن حسان « أنه رأى في مسجد رسول الله ﷺ رايات سوداء » أخرجه الترمذى وابن ماجه ورجاله رجال الصحيح وفي الباب أحاديث كثيرة وتجب الدعوة قبل القتال إلى إحدى ثلاث خصال إما الإسلام أو الجزية أو السيف في حديث سليمان بن بريدة عن أبيه عند مسلم وغيره قال « كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصة نفسه بتقوي الله ومن معه من المسلمين خيراً ثم قال أغزوا باسم الله في سبيل الله قاتلوا من كفر بالله أغزوا ولا تغلوا ولا تغربوا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليداً وإذا أقيمت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال فأيتن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى الإسلام فأن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين فأن أبوا أن يتحولوا منها فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجرى عليهم الذي يجرى على المسلمين ولا يكون لهم في الفئ والغنيمة شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإنهم أبوا فأسألهم الجزية فأن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم وإن أبوا فاستعن بالله عليهم وقتلهم » الحديث وفي الباب أحاديث وقد ذهب الجمهور إلى وجوب تقديم الدعوة لمن لم تباههم الدعوة ولا تجب لمن قد باهتهم وذهب قوم إلى الوجوب مطلقاً وقوم إلى عدم الوجوب مطلقاً وبجزم قتل النساء والأطفال والشيوخ إلا » أن يقاتلوا فيدفعوا بالقتل » لضرورة » حديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما قال « وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي النبي ﷺ فنهي رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان » وأخرج أبو داود من حديث أنس « أن رسول الله ﷺ قال لا تقتلوا شيخاً

فانيا ولا صغيرا ولا امرأة « وفي اسناده خالد بن الفرز (١) وفيه مقال وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث رباح (٢) بن ربيع أنه قال ﷺ « لا تقتلوا ذرية ولا عسيفا » والعسيف الاجير وأخرج أحمد من حديث ابن عباس « أن النبي ﷺ قال لا تقتلوا الولدان ولا أصحاب الصوامع » وفي اسناده ابراهيم بن اسمعيل بن أبي حبيبة وهو ضعيف وقد وثقه أحمد وأخرج أحمد أيضا والامام عيسى في مستخرجه من حديث كعب بن (٣) مالك عن عمه « أن النبي ﷺ حين بعث الى ابن أبي الحقيق بخير نهى عن قتل النساء والصبيان » ورجاله رجال الصحيح وأخرج أحمد والترمذي وصححه من حديث سمرة مرفوعا بلفظ « اقتلوا شيوخ المشركين واستمحيوا شرخهم (٤) » وقد قيل انه وقع الاتفاق على المنع عن قتل النساء والصبيان إلا اذا كان ذلك لضرورة كأن يتترس بهم لمقاتلة أويقاتلون وقد أخرج أبو داود في المراسيل عن عكرمة « أن النبي ﷺ مر بارأة مقتولة يوم حنين فقال من قتل هذه فقال رجل أنا يا رسول الله غنمتها وأردفتها خلفي فلما رأيت الهزيمة فينا أهوت الى قائم سيفي لتقتلني فقتلتها فلم ينكر عليه رسول الله ﷺ » ووصله الطبراني في الكبير قلت قال الشافعي النهى عن قتل نسائهم وصبيانهم إنما هو في حال التميز والتفرد وأما البيات فيجوز وان كان فيه اصابة ذرايعهم ونسائهم **والمسألة** لما تقدم قريبا في حديث سامان بن بريدة عن أبيه عن جده وفيه « ولا تمثلوا » وأخرج نحو ذلك أحمد وابن ماجه من حديث صفوان بن عسال وأحاديث النهى عن المثلة كثيرة **والأحراق بالنار** الحديث أبي هريرة عند البخاري وغيره قال

- (١) الفرز بكسر الفاء وفتحها وسكون الراء وآخره زاي  
(٢) اختلف في اسمه هل هو (رباح) بفتح الراء والباء أو رباح بكسر الراء وبالياء المثناة والواو الجيم الثاني وبه جزم البخاري وابن حبان والدارقطني وابن عبد البر وغيرهم  
(٣) كذا في الاصل. وفي نيل الاوطار « ابن كعب بن مالك عن عمه » وكلاهما مشكل ولم استطع العثور على الحديث في مسند أحمد ولم اعرف من « ابن كعب » هذا فانه ان كان المراد به أحد أبناء كعب ابن مالك الانصاري السامي الشاعر - وهو أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم - فقد نسى ابن حجر في الامامية على انه ليس له اخ فلا يكون ابن لابنته عم وان كان غيره فلا ادري من هو والعلم عند الله  
(٤) الشرح الشاذ. قال احمد بن حنبل: « الشيخ لا يكاد يسلم والشاذ أقرب الى الاسلام » نقله ابن حجر في التلخيص (٢٢٠)

« بعثنا رسول الله ﷺ في بعث فقال ان وجدتم فلانا وفلانا لرجلين فاحرقوهما بالنار  
نم قال حين أردنا الخروج اني كنت أمرتكم أن تحرقوا فلانا وفلانا وان النار لا يعذب  
بها إلا الله فان وجدتموهما فاقتلوهما » وأما تحريق الشجر والاصنام والمتاع فقد ثبت  
الاذن بذلك عن الشارع اذا كان فيه مصلحة ﴿ و ﴾ يحرم ﴿ الفرار من الزحف ﴾  
إلا إلى فئة ﴿ وقد نطق بذلك القرآن الكريم قال الله تعالى ( ومن يؤلمهم يومئذ بدهرهم  
إلا منحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة فقد باء بغضب من الله ) وثبت في الصحيحين  
وعبرهما أن الفرار من الزحف هو من السبع الموبقات ولا خلاف في ذلك في الجلسة  
وان اختلفوا في مسوغات الفرار وقد جوز الله تعالى الفرار إلى الفئدة وأما التحرف  
للقتال فهو وان كان فيه تولية الدبر لكنه ليس بفرار على الحقيقة قال في المسوي قوله  
( منحرفا لقتال ) هو أن ينصرف من ضيق إلى سعة أو من سفلى إلى هلاء ومن مكان  
منكشف إلى مستتر ونحو ذلك مما هو أمكن له في القتال قوله ( أو متحيزا ) أي يصير  
إلى حيز فئة من المسلمين يستنجد بهم ويقاثل معهم وبالجملة يجب ثبات المسلمين يوم  
الزحف في مقابلة زحفهم من الكفار والفرار حينئذ كبيرة ﴿ ويجوز تبئيت الكفار ﴾  
لحديث الصعب بن جثامة في الصحيحين وغيرها « أن رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسام سئل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسا them  
وذراهم ثم قال هم منهم » وأخرج أحمد وأبوداود والنسائي وابن ماجه من حديث  
سلمة بن الأكوع قال « بيتنا هوازن مع أبي بكر الصديق وكان أمره علينا رسول  
الله ﷺ » والبيت هو الغارة بالليل قال الترمذي وقد رخص قوم من أهل العلم في  
الغارة بالليل وان يبيتوا وكرهه بعضهم قال أحمد واسحق لا بأس به أن يبيت العدو  
ليلاً ﴿ والكذب في الحرب ﴾ لما ثبت عند مسلم وغيره من حديث جابر « ان  
رسول الله ﷺ لما بعث محمد بن مسلمة لقتل كعب بن الأشرف قال يا رسول الله  
فأذن لي فأقول قال قد فعلت » يعني يأذن له بأن يخدعه بمقال ولو كان كذبا كما وقع  
منه في هذه القصة وهي أيضا في البخاري وأخرج مسلم من حديث أم كلثوم بنت  
عقبة قالت « لم أسمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسام يرخص في شيء من الكذب  
بما يقول للناس إلا في الحرب والاصلاح بين الناس وحديث الرجل امرأته وحديث

المرأة زوجها . وهذا الكذب المذكور هنا هو التعريض والتلويح بوجه من الوجوه ليخرج عن الكذب الصراح كما قاله جماعة من أهل العلم **﴿وَالْخِدَاعُ﴾** في الحرب لما في الصحيحين من حديث جابر قال **« قال رسول الله ﷺ الحرب خدعة (١) »** وفيهما من حديث أبي هريرة قال **« سمي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحرب خدعة »** قال النووي واتفقوا على جواز خداع الكفار في الحرب كيفما أمكن إلا أن يكون فيه نقض عهد **﴿**

**﴿فَصَلِّ وَمَا غَنِمَهُ الْجَلِيشُ كَانَ لَهُمْ أَرْبَعَةٌ أَخْمَاسِهِ وَخُمْسُهُ يَصْرِفُهُ الْإِمَامُ فِي مَصَارِفِهِ﴾** لقوله تعالى ( واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين ) قلت اتفق أهل العلم على أن الغنيمة نخمس فالحس للأصناف التي ذكرت في القرآن وأربعة أخماسها للغانمين وقوله تعالى **« فإن لله خمسة »** ذهب عامة أهل العلم إلى أن ذكر الله تعالى فيه للتبرك به وإضافة هذا المال إليه لشرفه ثم بعد ما أضاف جميع الخمس إلى نفسه بين مصارفها واختصها في سهم ذوي القربى قال أبو حنيفة إنما يعطون لفقيرهم وقال الشافعي لقرابتهم مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما يبرأ غير أنه أعطى القريب والبعيد من ذوي القربى ولا يفضل عنده فقير على غني ويعطى الرجل سهمين والمرأة سهماً ومن ذلك ما ورد في القرآن في النوى والغنيمة وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عمرو بن عبسة قال **« صلى بنا رسول الله ﷺ إلى بغير من المغنم فلما سلم أخذ وبرة من جنب البعير ثم قال ولا يحل لي من غنائكم مثل هذا إلا الخمس والخمس مردود فيكم »** وأخرج نحوه أحمد والنسائي وابن ماجه من حديث عبادة بن الصامت وحسنه ابن حجر وأخرج نحوه أيضاً أحمد وأبو داود والنسائي ومالك والشافعي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحسنه أيضاً ابن حجر وروى نحوه ذلك أيضاً من حديث جبير بن مطعم والعرباض بن سارية **﴿وَيَأْخُذُ الْفَارِسُ مِنَ الْغَنِيمَةِ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ وَالرَّاجِلُ سَهْمًا﴾** لما ورد في ذلك من الأحاديث منها حديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما وله ألفاظ فيها التصريح بأن النبي ﷺ **« أسهم**

(١) يفتح الغاء واسكان الدال وهي أفصح الروايات وأصحها كما قال ابن الأثير

للفارس وفرسه ثلاثة أسهم وللراجل سهماً » وفيهما معنى ذلك من حديث أنس ومن حديث عروة البارقي ومنها حديث الزبير بنحو ذلك عند أحمد ورجال الصحيح وحديث أبي رهم عند الدارقطني وأبي يعلى والطبراني وحديث أبي هريرة عند الترمذي والنسائي وحديث جرير عند مسلم وغيره وحديث عتبة بن عبد عند أبي داود وحديث جابر وأسماء بنت يزيد عند أحمد وفي الباب أحاديث وقد ذهب إلى ذلك الجمهور وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الفارس يأخذ له وافرسه سهمين والراجل سهماً وتمسكوا بحديث مجمع بن جارية عند أحمد وأبي داود وقال « قسمت خير على أهل الحديبية قسمها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ثمانية عشر سهماً وكان الجيش ألفاً وخمسمائة فيهم ثلثمائة فارس فأعطى الفارس سهمين والراجل سهماً » وهذا الحديث في أسناده ضعف وقال أبو داود أن فيه وهماً وأنه قال ثلثمائة فارس وانهم كانوا مائتين ﴿ وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْقَوِيُّ وَالضَّعِيفُ وَمَنْ قَاتَلَ وَمَنْ لَمْ يُقَاتِلْ ﴾ لحديث ابن عباس عند أبي داود والحاكم وصححه أبو الفتح في الاقتراح على شرط البخاري « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قسم غنائم بدر بالسوى بعد وقوع الخصام بين من قاتل ومن لم يقاتل ونزول قوله تعالى ( يسألونك عن الأنفال ) وأخرج نحوه أحمد ورجال الصحيح من حديث عبادة بن الصامت وأخرج أحمد من حديث سعد بن مالك قال « قلت لرسول الله الرجل يكون حامياً للقوم ويكون سهمه وسهم غيره سواء قال ثكلتك أمك ابن أم سعد وهل ترزقون وتنهرون إلا بضعمائكم » وأخرجه البخاري أيضاً والنسائي عن مصعب بن سعد قال « رأي سعد أن له فضلاً على من دونه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هل تنهرون وترزقون إلا بضعمائكم » وأخرج نحوه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه قال في الحجة البالغة ومن بعثه الأمير لمصلحة الجيش كالبريد والطلبة والجاسوس يسهم له وإن لم يحضر الواقعة كما كان لعثمان يوم بدر ﴿ وَيَجُوزُ تَنْفِيلُ بَعْضِ الْجَيْشِ ﴾ لما أخرجه مسلم وغيره « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعطى سلمة بن الأكوع سهم الفارس وسهم الراجل جميعاً له » وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وعزاه المنذري في مختصر السنن إلى مسلم « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نزل سعد بن أبي

وقاص يوم بدر سيفا « وقد ذهب الى ذلك الجمهور وحكي بعض أهل العلم الاجماع عليه واختلف العلماء هل هو من أصل الغنيمة أو من الخمس وقد ورد في تنفيل السرية حديث حبيب بن مسلمة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه وصححه ابن الجارود وابن حبان والحاكم « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فغل الربع بعد الخمس في بدايته وفغل الثلث بعد الخمس في رجعته » وأخرج نحوه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه ابن حبان من حديث عبادة بن النسمات وأخرج أحمد وأبو داود وصححه الطحاوي من حديث ممن بن يزيد قال « سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا نفل إلا بعد الخمس » وفي الصحيحين من حديث ابن عمر « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان ينفل بعض من يبعث من السرايا لأنفسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش والخمس في ذلك كله » وفيهما « أنه نفل بعض السرايا بعيرا بعيرا وفي الباب أحاديث قال في الحجة البالغة وعندى ان رأى الامام أن يزيد لركبان الابل أولرامة شيئا أو يفضل العراب على البراذين اشئ دون السهم فله ذلك بعد أن يشاور أهل الرأي ويكون أمرا لا يختلف عليه لأجله وبه يجمع اختلاف سير النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأصحابه في الباب **وَاللَّامِ الصَّفِيُّ وَسَمَهُ كَأَحَدِ الْجَيْشِ** » لحديث يزيد بن عبد الله بن الشخير عن أبي داود والنسائي وسكت عنه أبو داود والمنذرى قال « كنا بالربد (١) اذ دخل رجل معه قطعة أديم فقرأناها فاذا فيها من محمد رسول الله الى بنى زهير بن أقيش (٢) أنكم ان شهدتم أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله واقم الصلاة وآتينم الزكاة وأديتم الخمس من المغنم وسهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وسهم الصفي فأنتم آمنون بأمان الله ورسوله فقلنا من كتب لك هذا قال رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** » قال المنذرى ورواه بعضهم عن يزيد بن عبد الله وسى الرجل النمر بن تولى وأخرج أبو داود عن الشعبي مرسلا قال « كان للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سهم يدعى الصفي ان شاء عبداً وان شاء أمة وان شاء فرسا يختازه قبل الخمس » وأخرج أبو داود أيضا من حديث ابن عون مرسلا نحوه وأخرج أحمد

(١) بكسر الميم واسكان الراء وفتح الباء علة بالبحر من اشبحها وأطيبها

(٢) يضم الهمزة وفتح اللام واسكان الياء وآخره شين معجمة

والترمذى وحسنه من حديث ابن عباس « ان النبي ﷺ تنفل سيفه ذا الفقار يوم بدر » وأخرج أبو داود من حديث عائشة قالت « كانت صفيية من الصفي » وأخرج أبو داود أيضا من حديث أنس نحوه ويعارضه ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس أيضا قال « صارت صفيية للحية الكلبى ثم صارت لرسول الله ﷺ » وفي رواية أنه اشتراها منه بسبعة أروس ~~وَبَرَضَتْهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ لِأَنَّ حَضَرَ~~ لحديث ابن عباس عند مسلم وغيره « أنه سأل سائل عن المرأة والعبد هل كان لهما سهم معلوم اذا حضر الناس فأجاب أنه لم يكن لهما سهم معلوم إلا أن يحدوا (١) من غنائم القوم » وفي لفظ « أن النبي ﷺ كان يفزوا بالنساء فيداوين الجرحى ويحدون من الغنيمة وأما يسهم (٢) فلم يضرب لمن » وأخرج أبو داود وابن ماجه والترمذى وصححه من حديث عمير مولى أبي اللحم « أنه شهد خيبر مع مواليه فأمر له ﷺ بشيء من خروى (٣) المتاع » وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث حشر بن زياد عن جده أم أبيه « أنها خرجت مع النبي ﷺ غزوة خيبر سادسة ست نسوة فبلغ رسول الله ﷺ فيعث الينا فجننا فرأينا فيه الغضب فقال مع من خرجتن وباذن من خرجتن قلنا يا رسول الله خرجنا نقتل الشمر ونعين في سبيل الله ومعنادوا للجرحى ونناول السهم ونسقى السويق فقال قن فانصرفن (٤) حتى اذا فتح الله عليه خيبر أسهم لنا كما أسهم للرجال قال فقالت لها يا جدة وما كان ذلك قالت تمرا » وفي اسناده رجل مجهول وهو حشر بن زياد وقال الخطابي اسناده ضعيف لا تقوم به الحججة وأخرج الترمذى عن الاوزاعي مرسل قال « أسهم النبي ﷺ للصبيان بخير وحديث حشر بن كاهرقت ضعيف وهذا مرسل فلا ينتهضان لمأرضة ما تقدم وقد حل الاسهام هنا على الرضخ

(١) حذاه حذوا أعطاه واحذيته من الغنيمة احذيه اعطيته منها والحدوة بكسر الحاء وضمة هاء اسكان الدال فيها العطية

(٢) في الاصل « واما السهم » وصححه من صحيح مسلم (١٩٧:٥) وزيل الاوطار (١١٣:٨) وفي رواية الترمذى (٢٩٤:١) (٤) يسهم بالياء مضارع اسهم

(٣) الغزوى بضم الغاء المعجمة واسكان الراء وكثر الاء وتشديد الباء اردا المتاع والغنائم وهي سقط المتاع

(٤) لفظ الحديث كما هنا هو لفظ ابى داود (٢٦٦:٣) الا قوله « فانصرفن » فانه ليس فيه بل هو في رواية مسند احمد بن حنبل (٢٧١:٥)



جما بين الاحاديث وقد اختلف أهل العلم في ذلك فذهب الجمهور الى أنه لا يسهم للنساء والصبيان بل يرضخ لهم فقط ان رأى الامام ذلك ﴿ وَيُؤْثَرُ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ رَأَى فِي ذَلِكَ صَلاَحًا ﴾ لحديث أسس في البخاري وغيره « أن النبي ﷺ قسم الغنائم في أشرف قريش تأليفاً لهم وترك الأوصار والمهاجرين » وهكذا ثبت في الصحيح من حديث ابن مسعود وغيره « أن النبي ﷺ أعطى الأقرع بن حابس مائة من الابل وأعطى عيينة مثل ذلك وأعطى أناساً من أشرف العرب » والقصة مشهورة مذكورة في كتب السير بطولها والمراد بأشرف قريش أكبر مسلمة الفتح كأبي سفيان بن حرب وسهل بن عمرو وحويطب بن عبد العزى وحكيم بن حزام وصفوان بن أمية ﴿ وَإِذَا رَجَعَ مَا أَخَذَهُ الْكُفَّارُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانَ يَلَالِكِهِ ﴾ لحديث عمران بن حصين عند مسلم وغيره « أن المصعباء ناقة رسول الله ﷺ أصيبت فركبتها امرأة من المسلمين ورجعت الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد كانت نذرت أن تنحرها ان نجأها الله عليها فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا وقاء لنذري في معصية الله ولا فيما لا يملك العبد » وأخرج البخاري وغيره عن ابن عمر « أنه ذهب فرس له فأخذه العدو فظهر عليهم المسلمون فرداً عليه في زمن رسول الله ﷺ وأبى عبد له فلحق بأرض الروم وظهر عليه المسلمون فردوه عليه خاله بن الواليد بعد النبي ﷺ » وفي رواية لابي داود « ان غلاماً لابن عمر أبى الى العدو فظهر عليه المسلمون فردوه رسول الله ﷺ الى ابن عمر ولم يقسم » وقد ذهب الشافعي وجماعة من أهل العلم الى أن أهل الحرب لا يملكون بالقلبة شيئاً من اموال المسلمين ولصاحبه اخذه قبل الغنيمة وبمسدها وروى عن علي والزهرى وعمرو بن دينار والحسن انه لا يرد اصلاً ويختص به أهل المغانم وروى عن عمر وسليمان بن ربيعة وعطاء واليث ومالك وأحمد وآخرون ان وجده صاحبه قبل القسمة فهو أحق به وان وجده بعد القسمة فلا يأخذه الا بالقيمة وقد روى عن ابن عباس الهارقطى مثل هذا التفصيل مرفوعاً واسناده ضعيف جداً وروى عن الفقهاء السبعة قال في المسوي وعليه أكثر أهل العلم في الجملة ولهم في التماصيل اختلاف ﴿ وَيَحْرُمُ الْاِتِّفَاعُ بِشَيْءٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ إِلَّا

الطَّعَامَ وَالْعَلْفَ ﴿ لحديث روي عن بن ثابت عند أحمد وأبي داود والدارمي والطحاوي وابن حبان ﴾ أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يحمل المؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتناول مغنا حتى يقسم ولا يلبس ثوبا من فيء المسلمين حتى اذا أخلقه رده فيه ولأن بركب دابة من فيء المسلمين حتى اذا أعجبها ردها فيه ﴾ وفي اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال معروف . وقال ابن حجر ان رجال اسناده ثقات وقال أيضا أن اسناده حسن وأخرج البخاري من حديث ابن عمر قال كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب فنأكله ولا نرفعه ﴾ زاد أبو داود ﴾ فلم يؤخذ منهما الخمس ﴾ وصحيح هذه الزيادة ابن حبان وأخرج أبو داود والبيهقي وصححه من حديث ابن عمر أيضا ﴾ أن جيشا غنموا في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طعاما وعسلا فلم يأخذوا منهم الخمس ﴾ وأخرج مسلم وغيره من حديث عبد الله بن مغفل قال أصبت جرابا من شحم يوم خيبر فالتزمته فقلت لأعطي اليوم أحدا من هذا شيئا فالتفت فاذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم متبسما ﴾ وأخرج أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث ابن أبي أوفى قال ﴾ أصبنا طعاما يوم خيبر وكان الرجل يجيء فيأخذ منه مقدار ما يكفيه ثم ينطلق ﴾ وأخرج أبو داود من حديث القاسم مولى عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ﴾ كنا نأكل الجزر في الغزو ولا نقسمه حتى ان كنا لندرج الى رحالنا واخرجتنا مملوءة منه ﴾ وقد تكلم في القاسم غير واحد وقد ذهب الى جواز الانتفاع بالطعام والعلف للدواب بغير قسمة الجمهور سواء أذن الامام أولم يأذن وقال الزهري لا يأخذ شيئا من الطعام ولا غيره وقال سليمان بن موسى يأخذ الا أن ينهى الامام قال مالك في الموطأ لا أرى بأسا أن يأكل المسلمون اذا دخلوا أرض العدو من طعامهم ما وجدوا من ذلك كله قبل أن تقع في المقاسم وقال أيضا أنا أرى الابل والبقر والغنم بمنزلة الطعام يأكل منه المسلمون اذا دخلوا أرض العدو كما يأكلون من الطعام وقال ولو أن ذلك لا يترك حتى يحضر الناس المقاسم ويقسم بينهم أضر ذلك بالجيش قال فلا أرى بأسا بما أكل من ذلك كله على وجه المعروف والحاجة اليه ولا أرى أن يدخر ذلك شيئا يرجع به الى أهله قلت وعليه أهل العلم ﴿ ويحرمُ الأول ﴾ ﴿ لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما في قصة العبد

الذى أصابه سهم فقال الصحابة « هنيئاً له الشهادة يا رسول الله فقال كلا والذي نفس محمد بيده ان الشحلة لتلتصّب عليه نارا أخذها من الغنائم يوم خيبر لم تصبها المقاسم قال فمزع الناس فجاء رجل بشارك أوشرا كين فقال يا رسول الله أصبت هذا يوم خيبر فقال رسول الله ﷺ شراك من نار أوشرا كان من نار » وأخرج مسلم من حديث عمر بن الخطاب قال « لما كان يوم خيبر قتل نفر من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقالوا فلان شهيد وفلان شهيد وفلان شهيد حتى مروا على رجل فقالوا فلان شهيد فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كلا اني رأيت في النار في بردة غلها أوعبابة » وأخرج البخاري وغيره من حديث ابن عمر قال « كان على نعل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رجل يقال له كركرة (١) فأت فقال رسول الله ﷺ هو في النار فذهبوا ينظرون اليه فوجدوا عبادة قد غلها » وقد قال الله سبحانه (ومن يغال يأت بما غل يوم القيامة) وثبت في البخاري وغيره من حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا لألفين أحدكم يوم القيامة على رقبته فرس على رقبته شاة » الحديث وقد نقل النووي الاجماع على أنه من الكبائر وقد ورد في تحريق متاع الغال ما أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر حرقوا متاع الغال وضربوه » وفي اسناده زهير بن محمد الخراساني (٢) وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي والحاكم والبيهقي من حديث عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ قال « اذا وجدتم الغال قد غل فاحرقوا متاعه واضربوه » وفي اسناده صالح بن محمد بن زائدة تكلم فيه غير واحد (٣) **﴿ وَمَنْ جُمِلَ الثَّيْمَةِ الْأَسْرَى ﴾** ولا خلاف

(١) اختلف في ضبطه ف قيل بفتح الكاين وقيل بكسرهما وقال النووي: انما اختلف في كانه الاول واما الثانية فهي مكسورة اتفاقا

(٢) زهير ثقة وانما أنكروا عليه بعض احاديث وقد روى له الجماعة كاهم وانما شك في هذا الحديث البيهقي فقد ظن أن زهير هنا غير زهير بن محمد الخراساني التميمي وزعم أنه مجهول ولكن الحديث ثابت عن الخراساني. انظر عون المعبود (٢٢:٣) والجواهر النقي في الرد على البيهقي ج ٢ ص ٢٠٢ (٣) وقد سمعته الحاكم ورافقه الذهبي . وقال البخاري : هو باطل ليس بشيء . وقال الدارقطني أنكروا هذا الحديث على صالح بن محمد وهذا حديث لم يتابع عليه ولا أصل لهذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . انظر المستدرک (ج ٢ : ١٢٧) وعون المعبود (ج ٢: ٢١٠)

في ذلك ﴿ وَيَجُوزُ الْقَتْلُ أَوْ الْفِدَاءُ أَوْ أَمْنٌ ﴾ لقوله تعالى (ما كان لنبى أن يكون له أسرى حتى يشخن في الارض) وقوله تعالى (فاما منا بعد واما فداء) وقد ثبت عن رسول الله ﷺ القتل الأسرى وأخذ الفداء منهم والمن عليهم ثبوتاً متواتراً في وقائع في يوم بدر قتل بعضهم وأخذ الفداء من غالبهم وأخرج البخارى من حديث جبير بن مطعم « أن النبي ﷺ قال في أسارى بدر لو كان مطعم بن عدى حياً ثم كلمنى في هؤلاء لثبنتهم له » وفي مسلم من حديث أنس « أنه ﷺ أخذ الثمانين النفر الذين هبطوا عليه وأصحابه من جبال التنعيم عند صلاة الفجر ليقنلهم ثم أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعتقهم فأنزل الله عز وجل ( وهو الذى كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكة ) الآية » وقد ذهب الجمهور الى أن الامام يفعل ما هو الاحوط الاسلام والمسلمين في الأسارى فيقتل أو يأخذ الفداء أو يمن وقال الزهرى وبجاهد وطائفة لا يجوز أخذ الفداء من أسرى الكفار أصلاً وعن الحسن وعطاء لا يقتل الأسير بل يتخير بين المن والفداء وعن مالك لا يجوز المن بنير فداء وعن الحنفية لا يجوز المن أصلاً لا بفداء ولا بغيره \*

﴿ فَصْلٌ وَيَجُوزُ اسْتِرْقَاقُ الْعَرَبِ ﴾ لان الأدلة الصحيحة قد دلت على جواز استرقاق الكفار من غير فرق بين غربى وعجمى وذكر وأنثى ولم يقم دليل يصلح للتمسك قط في تخصيص أمر العرب بعدم جواز استرقاقهم بل الأدلة قائمة متكاثرة على أن حكمهم حكم سائر المشركين منها حديث أبى هريرة في الصحيحين وغيرها « انها كانت عند عائشة سبية من بني تميم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعتقها فانها من ولد اسمعيل » وأخرج البخارى وغيره « ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال حين جاء وفد هوازن مسلمين فسألوه أن يرد عليهم أموالهم وسبيهم فقال لهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحب الحديث الى أصدقه فاخترأوا احدى الطائفتين إما السبي وإما المال » الحديث وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر « ان جويرية بنت الحرث من سبي بني المصطلق كاتبته عن نفسها ثم تزوجها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أن يقضي كتابتها فلما تزوجها قال الناس أصهار رسول الله ﷺ فأرسلوا ما بأيديهم

من السبي « وأخرجه أحمد من حديث عائشة وقد ذهب الى جواز استرقاق العرب  
الجمهور وحكى في البحر عن الحنفية أنه لا يقبل من مشركي العرب إلا الاسلام أو  
السيف واستدل بقوله تعالى ( فاذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين ) الآية  
ولا يخفى أنه لا دليل في الآية على المطلوب ولو سلم ذلك كان ما وقع منه ﷺ  
مخصصاً لذلك وقد صرح القرآن الكريم بالتخيير بين المن والفداء فقال ( فلماعنا  
بعد واما فداء ) ولم يفرق بين عربي وعجمي واستدلوا أيضاً بما أخرجه الشافعي  
والبيهقي « ان النبي ﷺ قال يوم حنين لو كان الاسترقاق جائزاً على العرب لكان  
اليوم انما هو أسرى » وفي اسناده الواقدي وهو ضعيف جداً ورواه الطبراني من  
طريق أخرى فيها يزيد بن عياض وهو أشد ضعفاً من الواقدي وقد أخذ رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الفدية من ذكر العرب في بدر وهو فرع الاسترقاق  
أقول قد سبى ﷺ جماعة من بني تميم وأمر عائشة أن تعتق منهم كما تقدم وبالحق  
ﷺ قال من فذل كذا فكأنما أعتق رقبة من ولد اسمعيل وقال لأهل مكة  
« اذهبوا فأنتم الطلقاء » والحاصل أن الواجب الوقوف على ما دلت عليه الأدلة  
الكثيرة الصحيحة من التخيير في كل مشرك بين القتل والمن والفداء والاسترقاق  
فن ادعي تخصيص نوح منهم أو فرد من أفرادهم فهو مطالب بالدليل وأما أسراهم  
العرب فالأمر أظهر من أن يذكر والوقائع في ذلك ثابتة في كتب الحديث الصحيحين  
وغيرهما وفي كتب السير جميعها « وَقَتْلُ الْجَاسُوسِ » لحديث سلمة بن الأكوع عند  
البخاري وغيره قال « أتى النبي ﷺ عينا وهو في سفر فجلس عند بعض أصحابه  
يتحدث ثم السمل فقال النبي ﷺ اطلبوه فاقتلوه فسبقتهم اليه فقتلته فنفلني سلبه »  
وهو متفق على قتل الجاسوس الحربي وأما المعاهد والدمى فقال مالك والاوزاعي ينقض  
عهده بذلك وأخرج أحمد وأبو داود عن فرات بن حيان « أن النبي ﷺ أمر بقتله  
وكان عينا لأبي سفيان وحليفاً لرجل من الانصار فر بملقة من الانصار فقال اني  
مسلم فقال رجل من الانصار يا رسول الله إنه يقول إنه مسلم فقال رسول الله ﷺ  
أن منكم رجالاً نكلمهم الى ايمانهم منهم فرات بن حيان » وفي اسناده أبو همام الدلال

محمد بن محبوب ولا يحتج بحديثه (١) وهو يرويه عن سفيان ولكنه قد روى الحديث المذكور عن سفيان بشر بن السري البصري وهو من اتفق علي الاحتجاج به البخاري ومسلم (٢) ورواه عن الثوري أيضا عباد بن موسى الأزرق العباداني وهو ثقة رحمه الله وإذا أسلم الحربى قبل القُدرة عليه أحرز أمواله رحمه الله لحديث صخر بن عيلة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أسلم الرجل فهو أحق بأرضه وماله » أخرجه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات وفي لفظ « أن القوم إذا أسلموا أحرزوا أموالهم ودماءهم » وأخرج أبو يعلى من حديث أبي هريرة مرفوعا « من أسلم على شيء فهو له » وضعفه ابن عدي يباين الزيات الراوي له عن أبي هريرة قال البيهقي وإنما يروى عن ابن أبي مليكة وعن عروة مرسلا وقد أخرجه عن عروة مرسلا سعيد بن منصور برجال ثقات « أن النبي صلى الله عليه وسلم خاضع بني قريظة فأسلم ثعلبة وأسيود بن سمية (٣) فأحرز لهما إسلامهما وأموالهما وأولادهما الصغار » وما يدل على ذلك الحديث الصحيح الثابت من طرق أنه صلى الله عليه وسلم قال « فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها » وقد ذهب الجمهور الى أن الحربى إذا أسلم طوعا كانت جميع أمواله في ملكه ولا فرق بين من أسلم في دار الحرب أو دار الإسلام رحمه الله وإذا أسلم عبد الكافر صار حُرّاً رحمه الله لحديث ابن عباس عند أحمد وابن أبي شبة قال « أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الطائف من خرج اليه من عبيد المشركين » وأخرجه أيضا سعيد بن منصور مرسلا وقصة أبي بكر في تدليه من حصن الطائف منذ كوة في صحيح البخاري ورواها أبو داود عن الشعبي عن رجل من ثقيف قال « سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرد إلينا أبا بكر وكان مملوكا فأسلم قبلنا فقال لاهو طليق الله ثم طليق رسوله » وأخرج أبو داود والترمذي وصححه من حديث علي قال « خرج عبدان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني يوم الحديبية قبل الصلح فكتب اليه

(١) ابوهما ثقة وثقه ابوحاتم وأبو داود والحاكم والبغوي ، وإنما زعم ذلك المنذري

(٢) رواية بشر رواها أحمد في مسنده عن علي بن المديني عن بشر (ج ٤: ٣٣٦) وإسناده صحيح جدا  
(٣) أسيد بفتح الهمزة وكسر السين ويروى (أسد) بالتكبير . ورواه ابن اسحق في السيرة (أسيد) بالتصغير وخطأه الذهبي في المشتهر . (سمية) بفتح السين واسكان العين وفتح الياء المثناة وآخره هاء . وتيل (سمعة) بالنون وهو خطأ وثمانية آخر أسيد فمصاب المباشرة (فأسلم ثعلبة وأسيودنا سمية) كما هو ظاهر

مواليهم فقالوا والله يا محمد ماخرجوا اليك رغبة في دينك وإنما خرجوا هربا من الرق  
فقال ناس صدقوا يا رسول الله ردهم اليهم فغضب رسول الله ﷺ وقال ماأراكم  
تنتهون يا معشر قريش حتى يبعث الله عليكم من يضرب رقابكم على هذا وأبى أن  
يردهم وقال هم عتقاء الله عز وجل « وأخرج أحمد عن أبي سعيد الاشمي قال « قضى  
رسول الله ﷺ في العبد اذا جاء فأسلم ثم جاء مولاه فأسلم أنه حر واذا جاء المولى ثم  
جاء العبد بعد ماأسلم مولاه فهو أحق به « وهو مرسل **﴿**والأرضُ المغنومةُ أمرُها  
إلى الإمام فيفعلُ الأصلحَ مِنْ قِسْمِهَا أَوْ تَرْكِهَا مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْغَنَائِمِ أَوْ بَيْنَ  
جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ **﴾** لأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قسم أرض قريظة والنضير  
بين الغنائم وقسم نصف أرض خيبر بين المسلمين وجعل النصف الآخر لمن ينزل  
به من الوفود والأموار ونوائب الناس كما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث بشير  
ابن يسار عن رجال من الصحابة وأخرج نحوه أيضا أبو داود من حديث سهل بن  
أبي حنيفة وقد ترك الصحابة ماغنموه من الأراضي مشتركة بين جميع المسلمين يقسمون  
حراجها بينهم وقد ذهب الى ما ذكرناه جمهور الصحابة ومن بعدهم وعمل عليه الخلفاء  
الراشدون وأخرج مسلم وغيره من حديث أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم قال أيما قرية أئتموها فأنتم فيها فسيحكم فيها وأيما قرية عصت الله  
ورسوله فإن خمسها لله ورسوله ثم هي لكم « أقول قسمة الأموال المجتمعة للمسلمين من  
خراج ومعاملة وجزية وصلح وغير ذلك ينبغي تفويض قسمتها الى الامام العادل الذي  
بمحض النصيح لرعيته وينذل جهده في مصالحهم فيقسم بينهم مايقوم بكفائتهم ويدخر  
لحوادثهم مايقوم بدفعها ولا يلزمه في ذلك سلوك طريق معينة سلكها السلف الصالح  
فان الأحوال تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة فان رأي الصلاح في تقسيم ماحصل  
في بيت المال في كل عام فعل وان رأي الصلاح في تقسيمه في الشهر أو الاسبوع أو اليوم  
فعل ثم اذا فاض من بيت مال المسلمين على مايقوم بكفائتهم ومايدخر لدفع ماينوبهم  
جعل ذلك في مناجزة الكفرة وفتح ديارهم وتكثير جهات المسلمين وفي تكثير الجيوش  
والخيل والسلاح فان تقوية جيوش المسلمين هي الأصل الأصيل في دفع المفسد  
وجلب المصلح ومن أعظم موجبات تكثير بيت المال وتوسيع دائرته العدل في الرعية

وعدم الجور عليهم والقبول من محسنهم والتجاوز عن مسيئتهم وهذا معلوم بالاستقراء في جميع دول الاسلام والكفر فما عدل ملك في رعيته إلا ونال بعده أضعاف أضعاف ما يناله الجائر بجوره مع ما في العدل من السلامة من انتقام الرب عز وجل في هذه الدار أوفى دار الآخرة فلما جرت عادة الله سبحانه بمحق نظام الظلم وخراب بنيانه وهدم أساسه حتى صارت دول الظلمة من أعظم العبر للمعتبرين فإنه لا بد أن يحل بهم من نكال الله وسخطه ما يعرفه من له فطنة واعتبار وتفكر ومن نظر في تواريخ الدول رأى من هذا ما يقتضي منه العجب فالحاصل أن الظالم ممن خسر الدنيا والآخرة أما خسران الآخرة فواضح معلوم من هذه الشريعة بالضرورة وأما خسران الدنيا فهو وإن تم له منها نصيب نزر فهو على كدر وتخوف ونقص وتحييل ووحشة من رعيته فلا يزال متوقفاً لزوال ملكه في كل وقت بسبب ما قد فعله بهم وهم مع ذلك على بنضبه وهو منطو على بغضهم وينضم إلى ذلك كله تناقص الامر وخراب البلاد وهلاك الرعية وفقر أغنيائهم ففي كل عام هو في نقص مع ما جرت به عادة الله عز وجل من قصم الظلمة وهلاكهم في أيسر مدة فأقل الملوك مدة أشدهم بطشا وأكثرهم ظالماً وهذا هو الغالب وما خالفه فنادر فأين حال هؤلاء الظلمة في الدين والدنيا من حال الملوك العادلين بالرعية المحبوبين عندهم الممتعين بلذة العدل مع لذة العيش الصافي عن كدر المخاوف التي لا يأمن الظلمة هجومها عليهم في كل وقت ولو لم يكن من ذلك كله إلا الأمن من عقاب الله وانتقامه بل الرجاء في ثوابه وجزيل افضاله وما وعد به العادلين في الآخرة مما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر لكان مغنياً ﴿ وَمَنْ أَمَّنْهُ أَحَدُ الْمُسْلِمِينَ صَارَ آمِنًا ﴾ لحديث علي عند أحمد وأبي داود والنسائي والحاكم عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « ذمة المسلمين واحدة يسمي بها أديانهم » وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً باللفظ « يد المسلمين على من سواهم فتكافأ دماؤهم ويحير عليهم أديانهم ويرد عليهم أقصاهم وهم يد » على من سواهم وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عمر مطولاً وأخرجه ابن ماجه من حديث معقل بن يسار مختصراً باللفظ « المسلمون يد على من سواهم تتكافأ دماؤهم »



وأخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة مختصرا أيضا وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة أيضا بلفظ « أن ذمة المسلمين واحدة فمن أخفر مسلما فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » وهو في الصحيحين من حديث علي وأخرجه البخاري من حديث أنس وفي الباب أحاديث وقد أجمع أهل العلم على أن من أمنه أحد المسلمين صار أمنا قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على جواز أمان المرأة انتهى . وأما العبد فأجاز أمانه الجمهور وأما الصبي فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن أمان الصبي غير جائز انتهى . وأما المجنون فلا يصح أمانه بلا خلاف قلت إنما يصح الأمان من آحاد المسلمين إذا أمن واحدا أو اثنين فأما عقد الأمان لأهل ناحية على العموم فلا يصح إلا من الإمام على سبيل الاجتهاد وتحرى المصلحة كمقد الذمة ولوجعل ذلك لآحاد الناس صار ذريعة إلى إبطال الجهاد ﴿ وَالرَّسُولُ كَأَلُومٌ ﴾ لحديث ابن مسعود عند أحمد وأبي داود والنسائي والحاكم « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لرسولي مسلمة لو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما » وأخرج أحمد وأبو داود من حديث نعيم بن مسعود الأشجعي « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لما والله لولا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكما » وقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي ابن حبان وصححه « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لأبي رافع لما بعثه قريش إليه فقال يا رسول الله لا أرجع إليهم فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أني لأخيس بالهد ولا أحبس البرد ولكن أرجع إليهم فإن كان في قلبك الذي فيه الآن يعني الاسلام فارجع » ﴿ وَتَجُوزُ مَهَادَنَةُ الْكُفَّارِ ﴾ وملوكهم وقبائلهم إذا اجتهد الامام وذو الرأي من المسلمين فعرفوا نفع المسلمين في ذلك ولم يخافوا من الكفار مكيدة ﴿ وَلَوْ بِشَرْطٍ إِلَى أَجَلٍ أَكْثَرُهُ حَشْرُ سِنِينَ ﴾ لحديث أنس عند مسلم وغيره « أن قريشا صالحوا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاشتروطوا عليه أن من جاء منكم لا نرده عليكم ومن جاء منا ردتموه علينا فقالوا يا رسول الله أنكتب (١) هذا قال نعم أنه من ذهب منا إليهم فأبعده الله ومن جاء منهم سيجعل

(١) بالنون كما في صحيح مسلم طبع الاستانة

الله له فرجا ومخرجا » وهو في البخاري وغيره من حديث المسور بن مخرمة ومروان  
 مطلولا وفيه أن مدة الصلح بينه ﷺ وبين قريش عشر سنين وقد اختلف أهل  
 العلم في جواز مصالحة الكفار على رد من جاء منهم مسلما وفعله ﷺ قد دل على جواز  
 ذلك ولم يثبت ما يقتضيه لسخه وأما قدر مدة الصلح فذهب الجمهور الى أنه لا يجوز  
 أن يكون أكثر من عشر سنين لأن الله سبحانه قد أمرنا بمقاتلة الكفار في كتابه  
 العزيز فلا يجوز مصالحتهم بدون شيء من جزية أو نحوها ولكنه لما وقع ذلك من النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان دليلا على الجواز الى المدة التي وقع الصلح عليها  
 ولا يجوز الزيادة عليها رجوعا الى الأصل وهو وجوب مقاتلة الكفار ومناجزتهم الحرب  
 وقد قيل انها لا يجوز مجاوزة أربع سنين وقيل ثلاث سنين وقيل لا تجوز بمجاوزة سنتين  
 ﴿ ويجوز تأييد المهادنة بالجزية ﴾ لما تقدم من أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 بدعاء الكفار الى احدي ثلاث خصال منها الجزية وحديث عمرو بن عوف الانصاري  
 في الصحيحين وغيرهما « أن رسول الله ﷺ بعث أبا عبيدة بن الجراح الى البحرين  
 يأتي مجزيتها وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو صالح أهل البحرين  
 وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي » وأخرج أبو عبيد عن الزهري مرسلا قال « قبل  
 رسول الله ﷺ الجزية من أهل البحرين وكانوا مجوسا » وأخرج أبو داود من  
 حديث أنس « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث خالدًا الى أكيده ردومة  
 فأخذوه فأتوا به فخن دمه وصالحه علي الجزية » وأخرج أبو عبيد في كتاب الأموال  
 عن الزهري « أن أول من أعطى الجزية أهل نجران وكانوا نصارى » وقد جعل  
 النبي ﷺ على أهل اليمن على كل حالم دينارًا كل سنة أو قيمته من المعافى يعنى أهل  
 النمة منهم رواء الشافعي في مسنده عن عمر بن عبد العزيز وهو ثابت في حديث معاذ  
 المشهور عند أبي داود وأخرج البخاري وغيره من حديث المنيرة بن شعبة « أنه  
 قال لعامل كسرى أمرنا رسول الله ﷺ أن تقا نلكم حتي تعبدوا الله وحده أو تؤدوا  
 الجزية » وأخرج البخاري عن ابن أبي نجيع قال قلت لجاهد ما شأن أهل الشام  
 عليهم أربعة دنانير وأهل اليمن عليهم دينار قال جعل ذلك من قبيل اليسار وقد وقع  
 الاتفاق على أنها تقبل الجزية من كفار المعجم من اليهود والنصارى والمجوس قال مالك

والأوزاعي وقهء الشام انها تقبل من جميع الكفار من العرب وغيرهم وقال الشافعي إن الجزية تقبل من أهل الكتاب عربا كانوا أو عجماء ويلحق بهم المجوس في ذلك وقد استدلل من لم يجوز أخذها إلا من العجم فقط بما وقع في حديث ابن عباس عند أحمد والترمذي وحسنه « أن النبي ﷺ قال لقريش إنه يريد منهم كلمة تدين لهم بها العرب ويؤدى إليهم بها العجم الجزية » يعني كلمة الشهادة وليس هذا مما ينفي أخذ الجزية من العرب ولا سيما مع قوله ﷺ في حديث سليمان بن بريدة المتقدم « وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال » وفيها الجزية قال في المسوي في باب أخذ الجزية من أهل الكتاب قال تعالى ( قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ) قلت عليه أهل العلم في الجملة وقال الشافعي الجزية على الأديان لأعلى الأسباب فتؤخذ من أهل الكتاب عربا كانوا أو عجماء ولا تؤخذ من أهل الأوثان والمجوس لهم شبهة كتاب وقال أبو حنيفة لا يقبل من العرب إلا الإسلام أو السيف. وفي حديث ابن شهاب « أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس البحرين وأن عمر بن الخطاب أخذها من البربر » وفي حديث جعفر بن علي بن محمد عن أبيه « أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال ما أدرى كيف أصنع في أمرهم فقال عبد الرحمن بن هوف أشهد اسمعت رسول الله ﷺ يقول لهم سنوا بهم سنة أهل الكتاب » قلت وعليه أهل العلم قال مالك مضت السنة أن لا جزية على نساء أهل الكتاب ولا على صبيانهم وأن الجزية لا تؤخذ إلا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم قلت وعليه أهل العلم . وأما قدرها فضرب عمر بن الخطاب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير وعلى أهل الورق أربعين درهما مع ذلك أوزاق المساكين وضيافة ثلاثة أيام قلت قد صح من حديث معاذ بعثه النبي ﷺ إلى اليمن فامرهم أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو عدله معافياً « فاختلفوا في الجمع بينه وبين حديث عمر فقال الشافعي أقل الجزية ديناراً على كل بالغ في كل سنة ويستحب للإمام الماكسة إن زاد ولا يجوز أن ينقص من دينار وأن الدينار مقبول من الغني والمتوسط والفقير وتأول أبو حنيفة حديث عمر على الموسرين وحديث معاذ على الفقراء لأن

أهل اليمن أكثرهم قراء فقال على كل موسم أربعة دنانير وعلى كل متوسط ديناران وعلى كل فقير دينار. وعن عمر بن عبد العزيز من مراك من أهل الذمة تغذ بما يديرون به من التجارات من كل عشرين دينارا فسا نقص فبحسب ذلك حتي يبلغ عشرة دنانير. فان نقصت ثلث دينار فدهها ولا تأخذ منها شيئا واكتب لهم بما تأخذ منهم كتابا الى مثله من الحول قلت عليه أبو حنيفة وقال الشافعي الذي يلزم اليهود والنصارى من المشرك هو ما وصلوا وقت عقد الذمة. وكتب عمر بن عبد العزيز الى عماله أن يضعوا الجزية عن أسلم من أهل الجزية حين يسلمون قلت عليه أبو حنيفة وقال الشافعي لا تسقط بالاسلام ولا بالموت لأنه دين حل عليه كسائر الديون انتهى وَيُتَمَنَعُ المشركون وأهل الذمة من السكون من (١) جزيرة العرب في الحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما « أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أوصي عند موته بثلاث أخرجوا المشركين من جزيرة العرب وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم وبسيت الثالثة » والشك من سليمان الأحول وأخرج مسلم وغيره من حديث عمر « أنه سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع فيها إلا مسلما » وأخرج أحمد من حديث عائشة « أن آخر ما عهد رسول الله ﷺ أن قال لا تترك بجزيرة العرب دينان » وهو من رواية ابن اسحق قال حدثني صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنها والأدلة هذه قد دلت على اخراج كل مشرك من جزيرة العرب سواء كان ذميا أو غير ذمي وقيل إنما يمتنعون من الحجاز فقط استدلالا بما أخرجه أحمد والبيهقي من حديث أبي عبيدة بن الجراح قال « آخر ما تكلم به النبي ﷺ أخرجوا يهود أهل الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب » وهذا لا يصلح لتخصيص العام لما تقرر في الأصول من أن التخصيص بوافق العام لا يصح. وقد حكى ابن حجر في فتح الباري عن الجمهور أن الذي تمتع منه المشركون من جزيرة العرب هو الحجاز خاصة قال وهو مكة والمدينة واليامة وما والاها لا فيما سوى ذلك مما يطلق عليه اسم الجزيرة وعن الحنفية يجوز مطلقا إلا المسجد الحرام وعن مالك يجوز دخولهم الحرم للتجارة (١) سكن يتمدى بنفسه وبأهلها وبأهلها ولا أظنه صحيحا بل هو استعمال ينبوع كلام الصحابة

وقال الشافعي لا يدخلون الحرم أصلاً إلا باذن الامام . أقول الأحاديث مصرحة  
 باخراج اليهود من جزيرة العرب وذكر الحجاز هو من التخصيص على بعض أفراد  
 العام لا من تخصيصه لأنه قد تقرر في الأصول أن مفاهيم اللقب لا يجوز العمل بها  
 اجماعاً الا عند الدقاق ولفظ الحجاز يدل على أن غيره من مواضع الجزيرة يخالفه  
 بمفهوم لقيه هذا هو الصواب الذي ينبغي التعميل عليه وقد جمع المغربي مؤلف  
 شرح بلوغ المرام رسالة رجح فيها التخصيص وقد دفعها الماتن رحمه الله بالبحث  
 ليس هذا موضع ذكرها . قال في المسوى في باب لا يدخل المسجد الحرام كافر قال  
 الله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد  
 عامهم هذا وان ختمتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله ) قلت قوله ( فلا يقربوا  
 المسجد الحرام ) معناه المسجد الحرام وما حوله من الحرم يدل عليه قوله تعالى ( وان  
 ختمتم عيلة ) وعليه أهل العلم قالوا لا يجوز لكافر أن يدخل الحرم بحال سواء كان  
 ذمياً أو لم يكن وإذا جاء رسول من دار الكفر الى الامام وهو في الحرم فلا يأذن  
 في دخوله بل يخرج الامام اليه أو يبعث من يسمع رسالته قلت قد صح في غير  
 حديث ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أدخل الكفار في مسجده من ذلك  
 ربط ثمامة بن أنال بسارية من سواري المسجد فقال الشافعي لا يدخلون المسجد الا  
 باذن مسلم وقال آخرون يجوز له الدخول ولو بغير اذن وتأويل الآية على قولهم إنهم  
 أخيفوا بالجزية أقول لا ريب أن مواطن العبادة المعدة للمسلمين ينبغي تنزيهاها من  
 أدران المشركين فهم الذين لا يتطهرون من جنابة ولا يغتسلون من نجاسة فان كان  
 تلويثهم لمساجد المسلمين بالنجاسات أو استهزاؤهم بالعبادة مظنوناً فذلك مفسدة وكل  
 مفسدة ممنوعة ما لم يعارضها مظنة اسلام من دخل منهم المسجد لما يسمعه ويراها من  
 المسلمين فان تلك المفسدة مغتفرة بجنب هذه المصلحة التي لا يقادر قدرها وأما اذا  
 كان تلويثهم المسجد غير مظنون فلا وجه للنعم ولا سيما قد تقرر أنه ﷺ كان  
 ينزل كثيراً من وفود المشركين مسجده الشريف وهو أفضل من غيره من المساجد  
 غير المسجد الحرام ثم قال في المسوى قال مالك قال ابن شهاب « ان رسول الله  
ﷺ أجلى يهود خيبر » قال مالك وقد أجلى عمر بن الخطاب يهود نجران وقدك

فأما يهود خيبر فخرجوا منها ليس لهم من الثمر ولا من الأرض شيء وأما يهود فذلك فكان لهم نصف الثمر ونصف الأرض لأن رسول الله ﷺ كان صاحبهم على نصف الثمر ونصف الأرض فأقام لهم عمر بن الخطاب نصف الثمر ونصف الأرض قيمته من ذهب وورق وابل وحبال وأقناب ثم أعطاهم القيمة وأجلهم منها قلت عليه أهل العلم قالوا الحجاز يجوز للكافر دخولها بالأذن ولا يقيم بها أكثر من مقام السفر فإن عمر رضي الله تعالى عنه لما أجلهم أجل لمن يقدم منهم ناجراً ثلاثاً انتهى \*

﴿فصلٌ وَيَجِبُ قِتَالُ الْبَغَاةِ حَتَّى يَرْجِعُوا إِلَى الْحَقِّ﴾ لقوله تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله) فأوجب الله سبحانه قتال الطائفة الباغية حتى ترجع الى أمر الله ولا فرق بين أن يكون البغي من بعض المسلمين على امامهم أو على طائفة منهم قال في المسوى قال الواحدي والبغوى وغيرهما نزلت هذه الآية في ضرب كان بينهم بالجريد والايدي والنعال فأصاح النبي ﷺ بينهم والظاهر أنها في قتال ومضاربة يكون في الغضب بين المسلمين حيث يكون حكم الله تعالى معلوماً لقوله تعالى ( فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله ) وليست في البغاة وهم الذين لهم منعة وشبهة فنصبوا رئيساً وخرجوا على الامام العدل اذ ليس هناك قاطع يطلب منهم التفيء اليه بل كل فرقة منهما تدهى أن ما ذهبت اليه هو الحق الموافق لكتاب الله وانما يستفاد حكم البغاة من آثار على رضى الله تعالى عنه حين قاتل أهل البصرة وأهل الشام وأهل النهروان وهذا أحسن ما فهمت في هذه الآية والعلم عند الله تعالى انتهى . أقول اعلم أن هذا الفصل مستفاد من اجتهادات الصحابة رضى الله عنهم وأكثر من روى عنه في ذلك على كرم الله وجهه ولم يثبت في ذلك عن النبي ﷺ شيء الا حديث ابن مسعود الآتى وقد ضعفه جماعة من المسلمين وقد أجمع المسلمون على بعض الأحكام كهدم جواز سبي البغاة . والحاصل أن أصل دم المسلم وماله المعصية ولم يأذن الله عز وجل بسوى قتال الطائفة الباغية حتى تفيء فيجب الاقتضار على هذا ويكون الجائز قتال من لم يحصل منه التفيء وان كان جريحاً أو

منهزماً من غير فرق بين من له فئة ومن لا فئة له مادام مصرأ على بغية وأما المال فلا يجوز أخذ شيء منه هذا ما عندى فى ذلك فان ثبت ما يخالفه فالثابت شرعاً أولى بالتابع ﴿وَلَا يَقْتُلُ أُسِيرُهُمْ وَلَا يَتَّبِعُ مُدْبِرُهُمْ وَلَا يُجَازُ عَلَى جَرِيحِهِمْ وَلَا تُغْنَمُ أَمْوَالُهُمْ﴾ لما أخرجه الحاكم والبيهقى عن ابن عمر «ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لابن مسعود يا ابن أم عبد ما حكم من بغى من أمتى قال الله ورسوله أعلم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يتبع مدبرهم ولا يجزى على جريحهم ولا يقتل أسيرهم» وفى لفظ «ولا يذَفُّ على جريحهم ولا يغنم منهم» سكت عنه الحاكم وقال ابن عدي هذا الحديث غير محفوظ وقال البيهقى ضعيف وقال صاحب بلوغ المرام ان الحاكم صححه فوهم لان فى اسناده كثر من حكيمة وهو متروك (١) وصح عن على من طرق نحوه موقوفاً والصحيح أنه نادى بذلك منادى على يوم صفين ولم يثبت الرفع. وأخرج ابن أبي شيبة والحاكم والبيهقى من طريق عبد خير عن على بلفظ «نادى منادى على يوم الجمل ألا لا يتبع مدبرهم ولا يذف على جريحهم» وأخرج سعيد بن منصور عن مروان بن الحكم قال «صرخ صارخ على يوم الجمل لا يقتل مدبر ولا يذف على جريح ومن أغلق بابه فهو آمن ومن ألقى السلاح فهو آمن» وأخرج أحمد فى رواية الاثرم واحتج به عن الزهري قال «هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون فأجمعوا أن لا يقاد أحد ولا يؤخذ مال على تأويل القرآن إلا ما وجد بعينه» وأخرج البيهقى عن أبي أمامة قال «شهدت صفين فكانوا لا يجيزون على جريح ولا يقتلون مولياً ولا يسلبون قتيلاً» وأخرج البيهقى عن على أنه قال يوم الجمل «ان ظفرتم على القوم فلا تطلبوا مدبراً ولا تجيزوا على جريح وانظروا الى ما حضروا به الحرب من آلة فاقبضوه وما سوى ذلك فهو لورثتهم» قال البيهقى هذا منقطع والصحيح انه لم يأخذ شيئاً ولم يسلب قتيلاً ويؤيد جميع هذه الآثار أن الاصل فى دماء المسلمين وأموالهم الحرمه فلا يحل شيء منها إلا بدليل شرعى والمراد بالاجازة على الجريح والاجهاز والتنظيف

(١) وكذلك قال الذهبي فى مختصر المستدرک انظر المستدرک (ج ٢ ص ١٥٥)

أن يتم قتله ويسرع فيه وما حكاك الزهري من الاجماع على عدم القود يدل على أنه لا قصاص في أيام الفتنة وقد أخرج هذا الاثر عن الزهري البيهقي بلفظ « هاجت الفتنة الأولى فأدركت يعني الفتنة رجالاً ذوى عدد من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ممن شهد معه بدرًا وبلغنا أنهم يرون أن هذا أمر الفتنة لا يقام فيها على رجل قاتل في تأويل القرآن قصاص فيمن قتل ولا حد في سبي امرأة سبيت ولا يرى عليها حد ولا بينها وبين زوجها ملاءمة ولا يرى أن يقدفها أحد إلا جلد الحد ويرى أن ترد الى زوجها الأول بعد أن تمتد عدتها من زوجها الآخر ويرى أن يبرئها زوجها الاول انتهى . قال في البحر ولا يجوز سبيهم ولا اغتنام ما لم يجابوا به اجماعاً لبقائهم على الملة وحكى عن النفس الزكية والحنفية والشافعية أنه لا يغنم منهم شيء .

أقول وأما الكلام فيمن حارب علياً كرم الله وجهه فلا شك ولا شبهة أن الحق بيده في جميع مواطنه أما طلحة والزبير ومن معهم فلا أنهم قد كانوا بإيعوه فنكثوا بيعته بغياً عليه وخرجوا في جيوش من المسلمين فوجب عليه قتالهم وأما قتاله للخوارج فلا ريب في ذلك والاحاديث المتواترة قد دلت على أنهم يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية وأما أهل صفين فبغيتهم ظاهر لولم يكن في ذلك إلا قوله صلى الله عليه وسلم « تقتلك الفئة الباغية » لكان ذلك مفيداً للمطلوب ثم ليس معاوية ممن يصلح لمعارضة على ولكنه أراد طلب الرياسة والدنيا بين قوم أغتنام (١) لا يعرفون معروفًا ولا يذكرون منكرًا ففادعهم بأنه طلب بدم عثمان فنفق ذلك عليهم وبنذلو بين يديه دماءهم وأموالهم وأصحبوا له حتى كان يقول على لأهل العراق انه يود أن يصرف العشرة منهم بواحد من أهل الشام صرف الدراهم بالدينار وليس العجب من مثل عوام الشام انما العجب ممن له بصيرة ودين كبعض الصحابة المائتين اليه وبعض فضلاء التابعين فليت شعري أي أمر اشتبه عليهم في ذلك الامر حتى نصرروا المبطلين وخذلوا الحقين وقد سمعوا قول الله تعالى ( فان بنت احدهما على الاخرى قتلتا ) التي تبغى حتى تفيء الى أمر الله ( وسمعوا الاحاديث المتواترة في تحريم عصيان الائمة ما لم يروا كفراً بواحاً وسمعوا قول النبي صلى الله عليه وسلم لمار « انه تقتله الفئة الباغية »

(١) الفتنة يضم الذنن المعجمة واسكان التاء معجمة في المنطق ورجل أغتنام لا يفصح عينا



ولولا عظيم قدر الصحابة ورفيع فضل خير القرون لقلت حب الشرف والمال قد  
قتل سلف هذه الامة كما فتن خالفها اللهم (١) غفرآثم اهل أنه قد جاء القرآن والسنة  
بتسمية من قاتل المحقين باغياً كما في الآية المتقدمة وحديث عمار بن ياسر المتقدم  
فالباغى مؤمن يخرج عن طاعة الامام التي أوجبها الله تعالى علي عباده ويقدر عليه  
في القيام بصلاح المسلمين ودفع مفاسدهم من غير بصيرة ولا علي وجه النصيحة فان  
انضم الى ذلك المحاربة له والقيام في وجهه فقد تم البنى وبلغ الى غايته وصار كل  
فرد من أفراد المسلمين مطالباً بمقاتلته لقوله سبحانه وتعالى ( فان بقت احدهما )  
الآية وليس القعود عن اصره الحق من الورع بعد قول الله عز وجل ( فان بقت  
احدهما على الاخرى قتالوا التي تبني ) والحاصل أنه اذا تبين الباغي ولم يلتبس ولا  
دخل في الصلح كان القعود عن مقاتلته خلاف ما أمر الله به وأما مع اللبس فلا  
وجوب حتى يتبين الحق من المبطل لكن يجب السعي في الصلح كما أمر الله به وليس  
من البنى اظهار كون الامام سالك في اجتهاده في مسألة أو مسائل طريق مخالفة لما  
يقضيه الدليل فانه ما زال المجتهدون هكذا ولكنه ينبغي لمن ظهر له غلط الامام أن  
يناصحه ولا يظهر الشناعة عليه على رؤس الأشهاد بل كما ورد في الحديث انه يأخذ  
بيده ويخلو به ويبذل له النصيحة ولا يذل سلطان الله ولا يجوز الخروج على الائمة  
وان بلغوا في الظلم أى مبلغ ما أقاموا الصلاة ولم يظهر منهم الكفر البواح والاحاديث  
الواردة بهذا المعنى متواترة ولكن على المأموم أن يطيع الامام في طاعة الله ويعصيه  
في معصية الله فانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وقد ابتلى على رضى الله عنه  
بقتال البغاة على اختلاف أنواعهم واذا كانت الامامة الاسلامية مختصة بواحد  
والامور راجعة اليه مبروطة به كما كان في أيام الصحابة والتابعين وتابعيهم فحكم

(١) دخل الشارح في مأرق لا قبل له به ولا قوة لديه فيه فآله ومال الصحابة ورحم الله امرأ عرف  
قدر نفسه ، والخاضر يرى ما لا يرى العاقل وهذه الدن قد تنسى الخليم حلمه ، والذي عقه فلا تدرى  
عذر من كان مع معاوية من الصحابة رضى الله عنهم وقد غلب على الشارح ما يغلب على الاعجام  
من التمرى بأهل الانصاف وظهور الحق وقوام الأدلة على أن الحق بجانب علي لايسمى لنا  
أن نحكم بالبنى على الصحابة الذين خالفوه فقد تكون لهم أعذار لا نعلمها ومآل الجميع الى مولاهم  
يحاسبهم ويقضى بينهم يوم الفصل والله اعلم

الشرع في الثاني الذي جاء بعد ثبوت ولاية الأول أن يقتل إذا لم ينب عن المنازعة وأما إذا بايع كل واحد منهما جماعة في وقت واحد فليس أحدهما أولى من الآخر بل يجب على أهل الحل والعقد أن يأخذوا على أيديهما حتي يجعل الأمر في أحدهما فإن استمرا على التخالف كان على أهل الحل والعقد أن يختاروا منهما من هو أصح للمسلمين ولا تخفى وجوه الترجيح على المتأهلين لذلك وأما بعد انتشار الاسلام واتساع رقبته وتباعد أطرافه فمعلوم انه قد صار في كل قطر أو أقطار الولاية الى امام أو سلطان وفي القطر الآخر أو الاقطار كذلك ولا ينفذ لبعضهم أمر ولا ينهى في غير قطره أو أقطاره التي رجعت الى ولايته فلا بأس بتعدد الأئمة والسلاطين وتجب الطاعة لكل واحد منهم بعد البيعة على أهل القطر الذي ينفذ فيه أو أمره ونواهيته وكذلك صاحب القطر الآخر فإذا قام من ينازعه في القطر الذي قد ثبت فيه ولايته وبإيه أهله كان الحكم فيه أن يقتل إذا لم ينب ولا يجب على أهل القطر الآخر طاعته ولا الدخول تحت ولايته لتباعد الاقطار فانه قد لا يبلغ الى ما تباعد منها خبر امامها أو سلطانها ولا يدري من قام منهم أو مات فالتكليف بالطاعة والحال هذه تكليف بما لا يطاق وهذا معلوم لكل من له اطلاع على أحوال العباد والبلاد فإن أهل الصين والهند لا يدرون بمن له الولاية في أرض المغرب فضلا عن أن يتمكنوا من طاعته وهكذا المكس وكذلك أهل ما وراء النهر لا يدرون بمن له الولاية في اليمن وهكذا العكس فأعرف هذا فانه المناسب للقواعد الشرعية والمطابق لما يدل عليه الأدلة ودع عنك ما يقال في مخالفته فإن الفرق بين ما كانت عليه الولاية الاسلامية في أول الاسلام وما هي عليه الآن أوضح من شمس النهار ومن أنكر هذا فهو مباهت لا يستحق أن يخاطب بالحجة لانه لا يعقلها والله المستعان \*

﴿ فَصَلِّ طَاعَةَ الْأَئِمَّةِ وَاجِبَةً إِلَّا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ﴾ باتفاق السلف الصالح لقوله

تعالى ( أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ) ولا حادith المتواترة في وجوب طاعة الأئمة منها ما أخرجه البخاري من حديث أنس مرفوعا « اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة ما أقام فيكم كتاب الله » وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة عنه رضي الله عنه « من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصي

الله ومن يطعم الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني » وفي الصحيحين أيضا من حديث ابن عمر عنه رضي الله عنهما « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وأوكره إلا أن يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » والاحاديث في هذا الباب كثيرة جدا « ولا يجوز الخروج » بعد ما حصل الاتفاق « عليهم ما أقام الصلاة » ولم يظهر « ككفرًا بآلها » لحديث عوف بن مالك عند مسلم وغيره قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم قال قلنا يا رسول الله أفلا ننابذهم عند ذلك قال لا ما أقاموا فيكم الصلاة إلا من ولى عليه وال فرأه يأتي شيئاً من معصية الله فايكره ما يأتي من معصية ولا ينزعن يداً عن طاعة » وأخرج مسلم أيضا وغيره من حديث حذيفة بن اليمان « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يكون بعدى أئمة لا يهتدون بهدي ولا يستنون بسنتي وسيعوم فيكم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنسان قال قلت كيف أصنع يا رسول الله ان أدركت ذلك قال تسمع وتطيع وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع » وأخرج مسلم أيضا وغيره من حديث عرفة الأشجعي قال « سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه » وفي الصحيحين من حديث عبادة بن الصامت قال « بايعنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في منشطنا وبكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم فيه من الله برهان » والبواح بالوحدة والمهلة قال الخطابي معني قوله بواحا يريد ظاهرا وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة عنه رضي الله عنه « من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة فبئس جاهلية » وأخرج نحوه أيضا عن ابن عمر . وفي الصحيحين من حديث ابن عمر « من حمل علينا السلاح فليس منا » وأخرجه أيضا من حديث أبي موسى وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة وسلمة بن الأكوع والاحاديث في هذا الباب لا يتسع المقام لبسطها . وقد ذهب الى ما ذكرناه جمهور أهل العلم وذهب بعض أهل العلم الى جواز الخروج على الظلمة أو وجوبه تمسكا بأحاديث الأمر بالمعروف

والنهي عن المنكر وهي أهم مطلقا من أحاديث الباب ولا تعارض بين عام وخاص ويحمل ما وقع من جماعة من أفاضل السلف على اجتهاد منهم وهم أتقى لله وأطوع لسنة رسوله ﷺ ممن جاء بعدهم من أهل العلم قال في الحجة البالغة ثم ان استولى من لم يجمع الشروط لا ينبغي أن يبادر إلى المخالفة لأن خلعها لا يتصور غالبا إلا بحروب ومضايقات وفيها من المفسدة أشد مما يرجى من المصلحة. وبالجملة فإذا كفر الخليفة بانكار ضروري من ضروريات الدين حل قتاله بل وجب وإلا لا وذلك لأنه حينئذ فانت مصلحة نصبه بل يخاف مفسدته على القوم فكان قتاله من الجهاد في سبيل الله انتهى

﴿ وَيَجِبُ الصَّبْرُ عَلَى جَوْرِهُمْ ﴾ لما تقدم من الأحاديث وفي الصحيحين من حديث ابن عباس قال « قال رسول الله ﷺ من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر فانه من فارق الجماعة شبرا فمات فميتته جاهلية » وفيهما من حديث أبي هريرة مرفوعا « أعطوهم حقهم فان الله سألهم عما استرعاهم » وأخرج أحمد من حديث أبي ذر « أن رسول الله ﷺ قال يا أبا ذر كيف بك عند ولاية يستأثرون عليك بهذا الفء قال والذي بعثك بالحق أضع سيفي على عاتقي وأضرب حتى أهلك قال أولا أدلك على ما هو خير لك من ذلك تصبر حتى تلحقني » وفي الباب أحاديث كثيرة ﴿ وَبَدَلُ النَّصِيحَةِ لَهُمْ ﴾ لما ثبت في الصحيحين أن « الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين » من حديث نعيم الداري بهذا اللفظ والأحاديث الواردة في مطلق النصيحة متواترة وأحق الناس بها الأئمة ﴿ وَعَلَيْهِمْ ﴾ أي على الأئمة ﴿ الذَّبُّ عَنِ الْمُسْلِمِينَ وَكَفُّ يَدِ الظَّالِمِ وَحِفْظُ ثَعْوَرِهِمْ وَتَدْيِيرُهُمْ بِالشَّرْعِ فِي الْأَبْدَانِ وَالْأَمْوَالِ وَتَفْرِيقُ أَمْوَالِ اللَّهِ فِي مَصَارِفِهَا وَعَدَمُ الاسْتِثْنَاءِ بِمَا فَوْقَ الْكِفَايَةِ بِالْمَعْرُوفِ وَالْمُبَالَغَةِ فِي إِصْلَاحِ السُّيُورَةِ وَالسَّرِيرَةِ ﴾ وذلك معلوم من أدلة الكتاب والسنة التي لا يتسع المقام لبسطها ولا خلاف في وجوبها جميعا على الأمام وهذه الأمور هي التي شرع الله تعالى نصب الأئمة لما فن أخل من الأئمة والساطين بشيء منها فهو غير مجتهد لرعيته ولا ناصح لهم بل غاش خائن. وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث معقل بن يسار قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول مامن عهد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة » وفي لفظ مسلم « مامن أمير يولي أمور المسلمين

ثم لا يجتهد لهم ولا ينصح لهم إلا لم يدخل الجنة» وأخرج مسلم وغيره من حديث عائشة قالت «سمعت رسول الله ﷺ يقول اللهم من ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فارفق به» وبالجملة فعلى الامام والسلطان أن يفتدي برسول الله ﷺ وبالخلفاء الراشدين في جميع ما يأتي وينذر فانه ان فعل ذلك كان له مالائمة العدل من الترغيبات الثابتة في الكتاب والسنة وحاصلها الفوز بنعيم الدنيا والآخرة وآخر دعوانا أن الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات \*

تم والحمد لله رب العالمين الجزء الثاني من الروضة الندية شرح الدرر البهية  
للصديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري ملاك بهو بالوبه ينتهي الكتاب \*

# فهرست

## الجزء الثانى من الروضة الندية شرح الدرر البهية

صفحة	صفحة
١٤	٢ كتاب النكاح *
لا يجوز عقد النكاح الا بحضور الولي وشاهدين	مشروعية الزواج لمن استطاع الباعة
اختلاف الأئمة في صفة الشهود	٣ وجوب النكاح على من خشي الوقوع في المعصية
يجوز لكل واحد من الزوجين أن يوكّل في عقد النكاح ولو واحدا	كرهة التبتل وبيان الوجوه التي يجوز فيها
حكم نكاح المتعة	١٥ عدم الزواج
كانت المتعة في أول الاسلام وقد صرح بها	١٦ بيان الصفات المستحبة في المرأة التي تنكح لاجلها
الرسول صلى الله عليه وسلم ابان ذلك ثم حرّمها الله ورسوله الى يوم القيامة	١٧ جواز خطبة الثيب بنفسها واستئذان البكر في ذلك وافنها صماتها
١٧ تحرّم المحال والمحال له وامن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم الاثني	١٨ اذا وجدت الأيم لها كفوا ترضى خلقه ودينه يجب على وليها أن ينكحها اياه وترجيح ذلك بالاخبار الصحيحة
كرهة الشغار وتفسره	١٩ اعتبار الكفاءة في النكاح
اختلاف العلماء في صحته وبطلانه	٢٠ تحديد المعاني التي يقع بها التناوت
وجوب وفاة الزوج بشرط المرأة	٢١ يجوز للأولياء أن يفرقوا بين الزوجين اذا زوجت المرأة نفسها من غير كف
حكم الشغار	٢٢ أعلى المراتب المعتبرة في الكفاءة في النكاح هي العلم والدين والخلق
٢٠ تحرّم نكاح الزانية أو المشركة	٢٣ تحرّم الخطبة في العدة
بيان أن الزانية لا يرغب فيها الاذان أو مشرك	٢٤ لا يجوز النكاح الا بولي وهو مباح نفي جدا
يحرم على الرجل أصوله وفصوله وفصول أول أصوله وأول فصوله من كل أصل	٢٥ اذا تشاجر الأولياء فانسلطان ولي من لا ولي لها
بمنه وبيان ممانعهم	٢٦ وجوب التشهير في النكاح وذلك بأن يحضر أولياء النكوة
٢٤ تحرّم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها	٢٧ كراهة تحكيم النساء في أمر النكاح وبيان الضرر الذي يترتب على ذلك
تحرّم ما زاد على العدد المباح للحر والعبد	
بيان قول الظاهرية بأنه يحل للرجل أن يتزوج تسما ويكرهوا على عصمته	
٢٦ الخلاف في تفسير قول الله تعالى ( منى وثلاث ورباع )	
القول بأن الآية المذكورة تدل بأصل الوضع على أنه يجوز للانسان أن يتزوج	

## فهرست الجزء الثانى من الروضة النذية شرح الدرر البهية

٢٦٧

صفحة	مصححة
	من النساء اثنتين اثنتين وثلاثا ثلاثا وأربعا أربعا وليس من شرط ذلك أن لا تأتى الطائفة الاخرى الى العدد الا بعد مفارقة الطائفة التي قبلها
٢٨	يحرم على الرجل أن يجمع بين أكثر من أربعة نسوة في عصمته
٢٩	اختلاف بعض الائمة في أن العبد لا يجوز له أن ينكح أكثر من اثنتين والبعض الآخر على أنه كلهر يجوز له الزيادة
٣١	إذا تزوج العبد بغير إذن سيده فنكاحه باطل إذا عتقت الائمة ملكت أمر نفسها وخبرت في زوجها
٣٢	بيان الوجوه التي يفسخ فيها النكاح
٣٣	إذا أسلم الكافر فحكمه ما وافق الشرع
٣٤	انفساخ النكاح عند اسلام أحد الزوجين وغير ذلك
٣٥	بيان أن اسلام المرأة مع بقاء زوجها في الكفر ليس بمنزله الطلاق
٣٦	(فصل) المهر واجب وتكره المغالاة فيه
٣٧	جواز النكاح بما تل من المهر ولو خاتما من حديث وورود الأحاديث الدالة على ذلك
٣٨	من تزوج امرأة ولم يسم لها صداقا فلها مثل مهر نساءها إذا دخل بها
٣٩	يجب على الرجل إحسان العشرة وعلى المرأة الطاعة
	وصية الرسول صلى الله عليه وسلم بالنساء خيرا
٤٠	يجب على الزوج إذا كان له زوجان فصاعدا أن يعدل بينهما في القسمة وغيره
٤١	إذا سائر الزوج وجب عليه أن يقرع بين نسائه فمن خرج سهمها خرج بها ويجوز للمرأة أن تهب نوبتها أو تصالح
٤٢	النهي عن عزل الحرة الا بأذنها
٤٣	يحرم على الرجل أن يأتى المرأة في دبرها (فصل) الولد للفراس ولا عبرة لشبهه بغير صاحبه
٤٤	إذا اشترك ثلاثة رجال في وطء أمة واحدة فجاءت بولد فالتسكم في ذلك أن يقرع بينهم فمن أصابته القرعة استحق الولد ودفع الآخرين ثلثي الدية
٤٥	كتاب الطلاق
٤٦	يقع بين الطلاق من كل مكلف ولو ما زلا
٤٧	شروط الطلاق
٤٨	يكراه طلاق المرأة وهي حائض
٥٠	اختلاف أقوال الائمة في حلف الرجل بالطلاق ثلاثا
٥١	بيان قول الجمهور بأن الطلاق يتبع الطلاق وقول الناصب بأن الطلاق لا يتبع الطلاق بل يقع واحدة
	استدلال الجمهور بمحدث ركانة بأنه طلاق امرأته ثلاثا وأخبر الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك فاعتبرها النبي صلى الله عليه وسلم واحدة
٥٢	كان الطلاق في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر الصديق وصدر من خلافة عمر رضي الله عنهما يقع الثلاث واحدة الاستدلال بمحدث محمود بن أبيد بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتبر الثلاث طلاقات جمعا واحدة
٥٣	قول الاماميين ابن تيمية وابن القيم وغيرهما بأن الثلاث طلاقات في مجلس واحد

صحيحة	صحيحة
٦٩ مشروعية التفريق بين المتلاصقين على شرط أن لا يجتمعا أدا (باب العدة)	٥٤ تعتبر واحدة ومخالفة الإثمة الاربعة بهذا المذهب
٧٠ بيان أن العدة هي للطلاق من الحامل بالوضع ومن الحائض بثلاث حيض ومن غيرهما بثلاثة أشهر وللوفاء بأربعة أشهر وعشر حسب النكاح الشريف	٥٥ تحييد الشارح بأن الثلاث طلقات يجب اعتبارها واحدة في اسناده بمضى الصحابة منهم ابن عباس والزييد بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم رضوان الله عليهم أجمعين
٧١ بيان أنه لا عدة على غير مدخولة وعدة الإثمة كالحرمة	٥٦ وجوب التفريق بين المنكسر وامرأته فسادا عما أتت الطباقية في مدة التفريق بين المفقود وبين امرأته
٧٢ بيان أن ترك الزوجين وأرجيح ذلك بالأحاديث الصحيحة	٥٧ يجوز التفريق بين المفقود وبين امرأته إذا طال مدة الغيبة
٧٣ مشروعية إقامة المرأة في البيت الذي كانت تقطنه أو الذي بلغها خبر الوفاة فيه	٥٨ لا يجوز للسيد أن يطلق عن عبده (فصل) ويقع الطلاق بالكناية مع اللنية وبالنخبة إذا اختارت المرأة الفرقة
٧٤ تحريم وطء السبايا حتى يضمن ما في بطونهن (باب النفقة)	٥٩ يجوز التوكيل في أمر المرأة في الطلاق إذا حرم الرجل امرأته فهي بمن يكفرها إذا طلق الرجل امرأته فهو أحق برجمتها وهي في العدة إذا كان الطلاق رجما
٧٥ وجوب النفقة على الزوج لازمة وسرا كان أو مفسرا	٦٠ إذا وقع على المرأة ثلاث يمينات لا تحمل للرجل حتى تنكح زوجا غيره (باب الخلع)
٧٦ اختلاف الإثمة في تقدير النفقة لزوجته مشروعية ملاحظة حال الزوج في اليسار والاعسار بحسب الأزمنة والأحوال	٦١ إذا خلع الرجل امرأته كان امرأها اليها لا ترجع إليه بمجرد الرجعة ويجوز بالقليل والكثير ما لم يجاوز ما صار إليها منه
٧٧ بيان أن من كان عليه النفقة متمردا ومن له النفقة ليس بذي رشد يجب الأخذ إلى ولي أو إلى رجل عدل	٦٢ وجوب التراضي بين الزوجين على الخلع أو الزام الحاكم مع الشقاق بينهما وفسخ
٨٠ مشروعية النفقة والسكنى للمرأة إذا كان لزوجها عليها الرجعة	٦٣ بيان أن عدة المختلعة هي حيضة واحدة (باب الإيلاء)
٨١ بيان أن البائنة لا نفقة لها ولا سكنى	٦٤ (باب الظهار)
٨٢ بيان أن المتوفى عنها زوجها لا تمتنع في عدة الوفاة ولا نفقة ولا سكنى سواء كانت حاملا أو حائلا	٦٥ بيان أن المظاهر إذا وطئ امرأته قبل انقضاء الوقت أو قبل التكفير كف
٨٣ بيان وجوب النفقة على الوالد المؤسر لولته المؤسر والعكس	٦٦ حق يكفر في المطلق أو ينقض وقت المؤقت (باب اللعان)
٨٤ بيان أن النفقة واجبة على السيد لمن يملكه	
٨٥ بيان الترتيب في نفقة الأقارب	



## موضوعات الجزء الثاني من الروضة الندية شرح الدرر البهية ٣٦٩

مصحفة	مصحفة
٩٩ لعن بائع الخمر وشاربها ومشتريها وعاصرها النهي عن بيع الكالء بالكالء	٨٤ (باب الرضاع) ٨٥ اختلاف الأئمة في عدد الرضعات التي تقتضي التحريم
١٠٠ بيان أن المبتاع لا يبيع شيئا من المحبوب أو الادم حتى يقبضه ويستوفيه	٨٦ بيان أن حكم الرضاع لا يثبت الا مع ثبوت وجود اللبن
النهي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصالح : صاع البائع وصاع المشتري	٨٧ بيان أنه لا رضاع الا ما كان في المولود جواز رضاع الكبير لو كان ذا الحيلة لتجوز النظر
١٠١ النهي عن الاستثناء في البيع الا اذا كان معاوما	٨٩ (باب الحضنة) بيان أن الأولى بحضنة الطفل أمه مالم تتزوج
تحريم التفريق بين الحارم وتفسير الحارم النهي عن أن يبيع حاضر لباد وأن كان أخاه لأبيه وأمه وأن يتناجشوا	٩٠ بيان أن الطفل اذا فقد أمه فأبوه أولى بحضنته
١٠٢ النهي عن بيع الرجل على بيع أخيه النهي عن تلقي الركبان قبل ورودهم الى البلد ومعرفة السعر	٩١ اذا عدم العصبى أبويه فالخاسم يمين له من القرابة من رأى فيه صلاحا اذا بلغ العصبى رشده فهو مخير بين أبيه وأمه
١٠٣ النهي عن التسعير الا للضرورة وجوب وضع الجوائح	٩٢ اذا عدم العصبى أبويه وأقاربه يجب ان يكفله من كان له في كفالته مصلحة
١٠٤ تحريم البيع أو الشراء على شرط القرض بيان أنه لا يحل شرطان في بيع ولا بيعتان في بيعه	٩٣ ﴿ كتاب البيع ﴾
١٠٥ (باب الربا)	بيان أن المعتبر في البيع هو التراضي ولو بإشارة من قادر على النطق
١٠٦ بيان أن حكم الربا يجري في ستة أعيان وتفصيلها	٩٤ تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام تحريم بيع الكلب (سوى كلب الصيد) والسنور والدم وعصب الفحل والشعوم
١٠٧ النهي عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة الا وزنا بوزن	٩٥ النهي عن بيع فضل الماء والفرر وحبل الحيلة
١٠٨ بيان أنه لا يجوز بيع الجنس بجنسه مع عدم العلم بالتساوى وان صحبه غيره	٩٦ النهي عن بيع المناينة والمامسة وما في الفرع والمبد الا بقى والمناثم حتى تقسم والثمر حتى يصلح والصوف في الظاهر والسمن في ذابن
١٠٩ النهي عن بيع الرطب بما كان يابساً الا لأهل الرابا	٩٧ النهي عن بيع الحافلة والمزاينة وتفسيرهما
١١٠ تفسير معنى الرابا	٩٨ النهي عن بيع المماومة والمخاضرة والعربون وتفسيرهم
١١١ النهي عن بيع اللحم بالحيوان جواز بيع الحيوان بآثنين او أكثر من جنسه	
١١٢ النهي عن بيع العينة وتفسيرها	

صفحة	صفحة
١٣٧	١١٨ (باب الخيارات)
بيان انه يجوز للامام ان يقطع من في	وهو انه يجب على من باع لداعيب أن
اقطاعه مصلحة شيئا من الارض الميتة	يبينه والا ثبت للبشترى الخيار
او المادن القلبية	١١٩ بيان انه من حق المشتري الرد اذا تبين
﴿ كتاب الشركة ﴾	له الفرر
١٣٨	١٢٠ بيان ان من اشترى مصراة فهو منها
بيان أن الناس شركاء في الما والنا والكلأ	بالخيار اذا ردها يرد معها صاها من ثمر
١٣٩ تحرير منع فضل الماء ليمنع به الكلأ	١٢١ بيان انه من خدع في بيمه فله ردها بعد
١٤٠ جواز الاشتراك في النقود والتجارات	ثلاثة ايام
ويقسم الربح على ما تراضيا عليه	١٢٢ بيان ان من اشترى شيئا ولم يره يجب
١٤١ جواز المضاربة ما لم تشتمل على ما	رده اذا رآه
لا يحل	١٢٣ بيان انه اذا انتلف البيعان فالقول ما
١٤٤ بيان انه اذا تشاجر الشركاء في عرض	يقوله البائع
الطريق كان سبعة اذرع	١٢٤ (باب السلم) وتفسيره
النهي عن منع الجار جاره أن يفرز	١٢٥ (باب القرض) وتفسيره
خشبه في جداره	١٢٦ ﴿ كتاب الشفعة ﴾
١٤٥ بيان ان من منار شريكه كان للامام	١٢٨ بيان انه لا شفعة الا للخليط
عقوبته بقلع شجره او بيع داره	١٢٩ بيان انه لا يحل للشريك ان يبيع حق يؤذن
﴿ كتاب الرهن ﴾	شريكه
١٤٥	١٣٠ ﴿ كتاب الاجارة ﴾
جواز رهن ما يملكه الرامن في دين عليه	بيان انها تجوز على كل عمل لم يمنع منه
١٤٦ ﴿ كتاب الوديعة والمارية ﴾	مانع شرعى
١٤٨ بيان انه لا ضمان على مؤتمن	١٣١ مشروعية تقدير الاجرة عند الاستئجار
﴿ كتاب الفصص ﴾	١٣٢ النهي عن كسب الحباء ومهر البفى
١٤٩	وحاوان الكاهن وثمن الكلب وحسب الفعل
١٥٠ بيان انه يجب على الناصب رد ما أخذ	وأجر المؤذن
ولا يحل مال مسلم الا بطيبة من نفسه	١٣٣ جواز الاستئجار على ثلاثة القسرات
﴿ كتاب المتق ﴾	وعلى تطيئه
١٥١	١٣٤ جواز اكراء الارض مدة معلومة بأجرة
١٥٢ بيان أن أفضل الرقاب أنفسها عند أهلها	معلومة
جواز المتق بشرط الخدمة ونحوها	١٣٥ بيان ان من أفسد ما استؤجر عليه او
١٥٣ بيان أن من أهان مملوكه بالضرب أو غيره	تلف ما استأجره ضمن
فكفلوته متفقد والا أعتقه الامام أو الحاكم	١٣٦ (باب الاحياء والاطعام) وممنهاها
١٥٤ جواز مكتبة المملوك على مال يؤديه	

مصحفة	مصحفة
١٤٧ بيان ان من وطى أخته فولدت له يحرم عليه بيها	١٧٥ ﴿ كتاب النذر ﴾
١٥٨ ﴿ كتاب الوقف ﴾	النهى عن النذر في المصيبة أو على القبور وبيان انه لا يصح الا اذا كان مراداً به ربه الله تعالى
١٥٩ بيان أن لا وفاق أن يجعل غلاته لأشئ مصرف شاء مما فيه قرينة	١٧٦ كراهة من أوجب على نفسه فعلاً لم يشعه الله أو بما شرعه الله وهو لا يطيقه وبيان أنه لا يجب عليه الوفاء
١٦٠ بيان أن لا يتولى على الوقف أن يأكل منه بالمعروف ولا وفاق أن يجعل نفسه في وقفه كسائر المسلمين	١٧٧ بيان ان من نذر نفراً لم يسمه أو كان مصيبة أو لا يطيقه فعليه كفارة يمين
١٦١ بيان أن من وقف شيئاً مضارة لوارثه كان وقفه باطلاً	١٧٨ بيان أن من نذر نفراً بقرينة وهو مشرك ثم أسلم انزله الوفاء
١٦٢ تحريم الوقف على القبور ليربينها أو زخرفتها	١٨٠ ﴿ كتاب الأطعمة ﴾
١٦٣ جواز تبادل الهدايا بين المسلم والكافر	١٨١ تحريم أكل ما حرمه الله تعالى في كتابه العزيز وكل ذي ناب من السباع
١٦٤ تحريم الرجوع في الهدية متى سحبت النية بالأعطاء	١٨٢ النهي عن أكل كل ذي ناب من الطير والحرر والأنسية
١٦٦ ﴿ كتاب الهبات ﴾	١٨٣ النهي عن أكل الجلالة وأبناؤها والكلب والهر
١٦٧ بيان ان الدمري والرقبي يوجبان الملك للدمري والمرقب والمقبى من يده لا رجوع فيها . وبيان معنى الدمري والرقبي	١٨٤ تحريم أكل ما كان مستغنياً لقول الله تعالى ويحرم عليهم الهبات ( باب الصيد )
١٦٩ ﴿ كتاب الايمان ﴾	١٨٦ بيان ان ما صيد بالسلاح الجوارح أو بالجوارح فحلال أكله اذا ذكر اسم الله عليه
١٧٠ كراهة الخلف بغير اسم الله	١٨٧ تحريم أكل ما أكل منه الكلب الملعوم ومحوه من الصيد
١٧١ بيان أن من حلف على شيء فرأى غيره خيراً منه فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه	١٨٩ بيان أن من رمى الصيد فوجده بعد أيام ليس به الا أثر السهم يحمل أكله مالم يكن منقلاً ويحرم اذا وقع في الماء ( باب الذبح )
١٧٢ بيان أن من أكره على يمين وقابه مطشون بلايمان فلا اثم عليه بالحنث فيها . ومن الكبائر حلف الرجل بيمين غدوسا	١٩٠ تحريم تعذيب الذبيحة والمثلة بها ونحوها
١٧٣ اختلاف العلماء والصحابة في لغو اليمين	١٩١ اغير الله كلاً صنم والطواغيت والذبح وغيره
١٧٤ حكم كفارة اليمين هي اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن كان ممدداً ولم يجد فصيام ثلاثة ايام حسب النص القرآني	١٩٣ اختلاف العلماء في جواز الذبح للسلطان
	١٩٤ جواز الذبح للسلطان عند استقباله تمظيماً

مصحفة	مصحفة
٢٢٢ جواز التصديق والاكل والادخار من الاضحية	له لكونه سلطان الاسلام واستبشاراً بقدمه
٢٢٣ (باب الوالية)	١٩٦ بيان أن ما قطع من الذبيحة وهو حي لم يموت
٢٢٤ النهي عن حضور الوالية اذا اشتملت على مصبة	١٩٧ اختلاف العلماء في تحليل ميتة البحر سواء ماتت بنفسها أو بالاصطياد
٢٢٥ استحباب المقيمة	١٩٨ بيان ان ما ذبح وذكر عليه اسم الله فهو حلال
٢٢٦ بيان أن المقيمة شاتان عن الذكر وشاة عن الانثى	٢٠٠ (باب الضيافة) وبيان معناها
٢٢٧ استحباب التصديق ووزن شعر المولود لهما	٢٠١ تحريم أكل طعام أو مال الغير بغير اذنه
﴿ كتاب الطب ﴾	٢٠٣ (باب آداب الاكل)
٢٢٨ جواز التداوى بغير الحرمات	مشروعية التسمية الاكل ووجوب الاكل باليد اليمنى
٢٢٩ كراهة الاكثواء واستحباب الحجامة	٢٠٤ وجوب حمد الله تعالى عند الفراغ من الاكل
٢٣١ جواز الرقية من الدين مالم يكن فيه شرك	٢٠٥ ﴿ كتاب الأشربة ﴾
٢٣٢ ﴿ كتاب الوكالة ﴾	٢٠٦ بيان أن كل مسكر خمر وما أسكر كثيره فقليله حرام
٢٣٣ ﴿ كتاب الضمانة ﴾	٢٠٧ النهي عن انقباض جنسين مختلطين وتحريم تحليل الخمر
٢٣٥ ﴿ كتاب الصلح ﴾	٢٠٨ جواز شرب المصير والنبيذ قبل غليانه
٢٣٦ الخلاف في جواز الصلح عن انكار	٢٠٩ استحباب التنفس في الشرب ثلاثاً ويجب السجود حال ذلك
٢٣٧ ﴿ كتاب الحوالة ﴾	٢١٠ وجوب التسمية في أول الشرب والحمد في آخره
٢٣٨ ﴿ كتاب المفلس ﴾	٢١١ تحريم شرب ما وقع فيه نجاسة
٢٣٩ بيان أن من وجد متاعه عند مفلس يبيته فهو أحق به	٢١٣ ﴿ كتاب اللباس ﴾
٢٤٠ بيان أن لى الواجد ظلم ويحل عقوبته	تحريم لبس الحرير الغالس على الذكور
٢٤٢ ﴿ كتاب القطة ﴾	٢١٤ الخلاف في جواز لبس الحرير المشوب
٢٤٣ بيان ما يلزم واجد القطة	٢١٥ النهي عن اقتراض الحرير
٢٤٥ ﴿ كتاب القضاء ﴾	٢١٦ النهي عن لبس ثوب الشهرة
٢٤٧ بيان ما يجب في المعاء على القاضى	٢١٧ تحريم التحلى بالذهب للرجال
٢٤٨ الترهيب من الحرص على القضاء	٢١٧ ﴿ كتاب الاضحية ﴾
٢٤٩ كراهية تولية من طلب القضاء	٢١٨ مشروعية الاضحية وبيان أن اقلامها شاة
٢٥٠ الترهيب من القضاء وما جاء فيه من الاخبار	
٢٥١ لمن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم	

## دليل الجزء الثاني من الروضة الندية شرح الدرر البهية ٢٧٣

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٢٨٥	بيان أن المماضى التي لا توجب حداً يجب فيها التعزير	٢٥٢	الراشي والمرتشى والرائش
٢٨٦	( باب حد المحارب )	٢٥٣	حكم اعطاء الهدية للقاضي
٢٨٨	بيان حكم توبة قاطع الطريق	٢٥٣	النهي عن الحكم حال الغضب
٢٨٩	( باب من يستحق القتل حداً )	٢٥٤	بيان أنه يجوز للحاكم الشفاعة والاستيضاح والارشاد الى الصالح
٢٩٠	الخلاف في قتل النساء المشركات	٢٥٥	بيان أن حكم القاضي واجب نفاذه وان كان خطأ
٢٩١	بيان أن سباب المسلم فسوق وقتاله كفر	٢٥٦	﴿ كتاب المصومة ﴾
٢٩٢	مذاهب العلماء في حد الساحر	٢٥٧	بيان أن وجوب البيئة على المدعى بشهادة الشهود
٢٩٥	ما جاء في التهيب من الزندقة	٢٥٩	بيان أن اليمين على المدعى عليه
٢٩٧	استعجاب الاستنابة وكيفيةها	٢٦١	النهي عن قبول شهادة الفاسق
٢٩٨	﴿ كتاب القصاص ﴾	٢٦٢	بيان المواضع التي لا تجوز فيها الشهادة
٣٠٠	جواز قتل المرأة بالرجل والعكس والمبد بالحر والسكران بالمسلم	٢٦٤	بيان أن شهادة الزور من اكبر الكبائر
٣٠٢	بيان أن المسلم لا يقتل بكافر	٢٦٥	بيان حكم ما اذا تعارض البيتان
٣٠٣	بيان القصاص في الاعضاء والجروح	٢٦٦	﴿ كتاب الحدود ﴾
٣٠٥	بيان حكم قتل الخطأ	( باب حد الزاني )	
٣٠٦	بيان حكم قتل الصبيان والمجانين	٢٦٧	بيان أن التيب الزاني يجلد كما يجلد البكر ويرجم حتى يموت
٣٠٧	﴿ كتاب الديات ﴾	٢٦٩	بيان المواضع التي يثبت بها الزنا
٣٠٨	ما جاء في تغليظ دية القتل	٢٧٠	بيان سقوط الحد بالشبهات
٣٠٩	مذاهب العلماء في دية الدمي	٢٧١	ما جاء في التهيب من الشفاعة في الحدود
٣١١	بيان الاعضاء التي تجب فيها الدية	٢٧٢	النهي عن رجم الحبلى حق تضع وترضع ولدها
٣١٢	بيان دية الجنين	٢٧٣	بيان حد الاواط والتهيب من ذلك
٣١٤	( باب القسامة )	٢٧٤	اختلاف العلماء في عقوبة الاواط
٣١٥	بيان أن القسامة انما تثبت على القتال اذا كان من جماعة محسورين وهي عبارة عن خمسين يميناً	٢٧٦	( باب السرقة )
٣١٦	حكم ما اذا خفيت القسامة	٢٧٧	جواز قطع يد السارق في ربع دينار
٣١٨	﴿ كتاب الوصية ﴾	٢٨٠	جواز تمليق يد السارق في عنقه
٣١٩	ما جاء في الوصية لبعض الورثة	٢٨١	( باب حكم القذف )
٣٢٠	بيان مقدار ما يوصى به في القرب	٢٨٢	( باب حد الشرب )

مصحفة	مصحفة
٣٤٢ الفنيمة ثلاثة أسهم والراجل سهماً	٣٢٢ ﴿ كتاب الوارث ﴾
٣٤٣ بيان مصرف خمس الفنيمة والقسوية في قسمة وتفتيش بعض الجيش بحسب المصلحة وغير ذلك	٣٢٤ أحكام الميراث
٣٤٤ بيان الرضخ لمن حفر من الفنيمة وما جاء في ذلك	٣٢٤ بيان أنه لا ميراث للاخوة والاخوات مطلقاً مع الابن أو ابن الابن أو الاب
٣٤٥ بيان تحريم الاتفاق بشيء من الفنيمة قبل قسمتها والترهيب من ذلك	٣٢٥ بيان أن الاخوة يرثون مع البنات الا الاخوة لام
٣٤٦ بيان تحريم النفل وما جاء في الترهيب من النفل وهو مباح نفيس	٣٢٦ بيان أنه لا يجوز لولد الملائمة والزانية أن يرث الا من أمه وقرأتها والتكس
٣٤٧ بيان أن الاسرى من جهة الفنيمة	٣٢٨ بيان أن المولود لا يرث الا اذا استهل وما جاء في ذلك
٣٤٨ بيان جواز قتل الاسرى أو فدائهم أو غير ذلك وما جاء في ذلك	٣٢٨ وجوب الدعوة قبل القتال الى احدي ثلاث خصال : اما الاسلام أو الجزية أو السيف
٣٤٨ بيان جواز استرقاق المهرب وأدلة ذلك وهو بمحض شريف	٣٢٩ تحريم بيع الولاء وهبته
٣٤٩ بيان حكم قتل الجاسوس وما جاء في ذلك	٣٢٩ جواز قتل شيوخ المشركين اذا خرجوا يقاتلون أو غير ذلك
٣٥٠ بيان أن الحرى اذا أسلم قبل القسرة عليه أحرز أمواله وأدلة ذلك	٣٣٠ بيان أنه لا يجوز للقاتل أن يرث من المقتول
٣٥٠ بيان أن عبد الكفار اذا أسلم ثبتت له الحرية	٣٣١ ﴿ كتاب الجهاد والسير ﴾
٣٥١ حكم الارض المفتومة مفوض الى الامام كي يفعل فيها ما فيه المصلحة وتفصيل ذلك	٣٣٤ حكم قتال البغاة
٣٥٢ بيان أن من أمته أحد المسلمين صار آمناً وما جاء في ذلك	٣٣٦ أحكام الجهاد وتفصيله
٣٥٣ بيان جواز مهادة الكفار وتفصيل القول في ذلك	٣٣٧ جواز التوروية للامام اذا أراد غزواً
٣٥٤ اختلاف أهل العلم في جواز مصالحة الكفار على رد من جاء منهم مسلماً	٣٣٨ تحريم قتل النساء والاطفال والشيوخ الا للضرورة
٣٥٤ بيان جواز المهادة وتحقيق القول فيها	٣٤٠ حكم الفرار من الزحف
٣٥٥ بيان من تؤخذ منه الجزية وبيان قدرها في مذاهب الاثمة	٣٤٠ جواز الكذب في الحرب وترجيع ذلك بالاحاديث الصحيحة
٣٥٦ بيان منع المشركين وأهل الذمة من توطين جزيرة العرب وما جاء في ذلك	(فصل) وما غنمه الجيش كان لهم أريمة أنفاسه وخمسه يصرفه الامام في مصارفه
٣٥٧ بيان مذاهب العلماء في دخول الكفار	٣٤١ بيان أنه يجوز للفارس أن يأخذ من

## مشمتملات الجزء الثانى من الروضة الندية شرح الدرر البهية ٢٧٥

صفحة	صفحة
٣٦٧ ( فصل ) وطاعة الائمة واجبة الا لى مصية الله	المسجد وتحقيق القول فيه
٣٦٣ النهى عن الخروج على الائمة وما جاء لى ذلك	٣٥٨ بيان وجوب قتال البغاة حتى يرجعوا الى الحق وهو مبحث نفيس
٣٦٤ وجوب الصبر على جور الائمة وتحقيق ذلك بالاحاديث الصحيحة	٣٥٩ بيان حكم قتل اسير البغاة وغنيمة أموالهم وفقر ذلك من المهمات
٣٦٥ خاتمة الكتاب	٣٦٠ بيان أنه لا قصاص لى أيام الفتنة وما جاء لى ذلك

تم الفهرست













